

تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري

١٩٥٨ - ١٩٦٨

الجزء الثالث

١٤ تموز ١٩٥٨ - ٣١ كانون الأول ١٩٥٩

أ.د. نوري عبد الحميد العاني   أ.د. علاء جاسم محمد الحربي

الطبعة الثانية
منقحة وموسعة

بغداد
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م



تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الجمهوري

١٩٥٨-١٩٦٨

تنقيح
أ.د. نوري عبد الحميد العاني   أ.د. علاء جاسم محمد الحربي

الطبعة الثانية
منقحة وموسعة

بغداد
١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م

بيت الحكمة

تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري

١٩٥٨ — ١٩٦٨

الجزء الثالث

١٣ تموز ١٩٥٩- ٣١ كانون الأول ١٩٥٩

تنقيح

أ. د. نوري عبد الحميد العاني   أ. د. علاء جاسم محمد الحربي

الطبعة الثانية
منقحة وموسعة

بغداد
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

اسم الكتاب:تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ـ ١٩٦٨
الجـــزء الثالث / ١٣تموز ١٩٥٩ ــ ٣١ كانون الاول ١٩٥٩
تنقيح : أ.د. نوري عبدالحميد العاني ــ أ.د.علاء جاسم الحربي
الناشـــــــر: بيت الحكمة/بغداد
الطبعـــــــة الثانية: ١٤٢٦ هــ – ٢٠٠٥ م

بيت الحكمةــ العراقــ بغدادــ باب المعظم/مكتب بريد الاقصى ــ
ص.ب. (٥٣٦٤٠)
هاتف: ٤١٤٠٠١٥/ ٤١٤١٢٠١ـ فاكس: ٤١٦٤٩٥٠

E.mail:baytalhikma@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الجزء الثالث

عندما اوشك العام الاول للثورة على الانتهاء كان عبد الكريم قاسم يتطلع إلى ان يكون العام الجديد اكثر استقرارا وان يتمكن من لمّ جميع الاحزاب والاتجاهات السياسية حول قيادته لاسيما بعد ان وجه ضربة للقوى القومية بعد حركة الموصل في آذار ١٩٥٩ بعدها التفت الى الحزب الشيوعي ليقلم اظفاره ويحد من نشاطه وتدخله في الادارة وتطلعه إلى المشاركة في الحكم. وفي حزيران ١٩٥٩ امر باطلاق سراح عدد كبير من الموقوفين والمبعدين من القوميين والبعثيين وأعاد بعضهم الى وظائفهم العسكرية والمدنية وابعد عددا من الشيوعيين من بعض المراكز العليا في الجيش وفي الادارة سعيا وراء الموازنة بين الاتجاهات.

وفي ١٣ تموز ١٩٥٩ ضمّ الى مجلس وزارته عددا من الوزراء الجدد معظمهم يمثلون اتجاه الوسط الذي يمثله الحزب الوطني الديمقراطي. ولم يشرك احدا من القوميين واكتفى بتعيين السيدة نزيهة جودت الدليمي وزيرة المحسوبة على الشيوعيين غير انه لم يستوزرها على اساس حزبي بل لمجرد ان يبرهن على تقدمية الثورة، وان العراق اول بلد عربي يعين امرأة في منصب وزاري، ومع ذلك فقد رحب الشيوعيون بهذا الاجراء.

وكان عبد الكريم قاسم يعتقد ان سياسة (الوسط) ستمكنه من صهر كل الاتجاهات السياسية وجمعها حول قيادته. فأعلن انه فوق الميول والاتجاهات وان الاحزاب لن تجاز الا بعد انتهاء مدة الانتقال التي حدد لها نهاية في يوم عيد الجيش في السادس من كانون الثاني ١٩٦٠. ولكنه لم يمض سوى يوم واحد على التشكيلة الوزارية الجديدة حتى وقعت احداث دامية في كركوك في احتفالات الذكرى الاولى للثورة مساء يوم ١٤ تموز ١٩٥٩ راح ضحيتها العشرات. واتهم عبد الكريم قاسم بشكل غير مباشر الشيوعيين بتدبير تلك الاحداث التي استغلها لشن حملة واسعة النطاق ضد الشيوعيين والمنظمات الشعبية التي يسيطرون عليها بقصد تحجيم دورهم ممهدا لذلك بخطاب يوم ١٩ تموز ومؤتمر صحفي يوم ٢٩ تموز. وتلقفت اجهزة الامن والشرطة والدوائر المختلفة ذلك لملاحقة الشيوعيين وتطهير المراكز العليا في الدولة والمنظمات الشعبية منهم. وتعرض بعض اعضاء هذه المنظمات

للملاحقة والسجن والاعتقال وبدأت المجالس العرفية بمحاكمة المسؤولين عن احداث كركوك.

ولم يمض سوى اقل من شهر حتى بدأ عبد الكريم قاسم يغير اتجاهه مرة اخرى ويهاجم التيار القومي فقد اشيع في منتصف آب ان مؤامرة جديدة تعدها الجمهورية العربية المتحدة بالتعاون مع القوميين ضد حكمه. وبدأت محاكمات الضباط القوميين المتهمين في حركة الموصل التي اعلن عبد الكريم قاسم خلالها دعمه للعقيد المهداوي رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة. وفي محاولة لاعادة الشيوعيين الى صفه اعلن انه (لن يسمح بانتكاس القوى الديمقراطية في العراق) وتقرر اعدام الضباط القوميين يوم ٢٠ ايلول وزاد تودده الى الشيوعيين بعد محاولة اغتياله في السابع من تشرين الاول ١٩٥٩ حتى انه لم يتردد عن التراجع عن كل اقواله السابقة بشأن حوادث كركوك التي اتهم الشيوعيين بتدبيرها. ليضع مسؤولية ما حدث في كركوك على عاتق حزب البعث العربي الاشتراكي وذلك يوم الثاني من كانون الاول وقبل ان يغادر المستشفى بيوم واحد بعد ان قضى فيها ٥٦ يوما. فقد اعلن عفوا عن الذين اسهموا في مجازر الموصل من الشيوعيين على أساس ان ما قاموا به انما هو دفاع عن الجمهورية.

وفي اواخر عام ١٩٥٩ تردت الاوضاع السياسية والاقتصادية في العراق وازداد قلق الغرب حول مستقبله واحتمال سيطرة الشيوعيين على الحكم. وتردت العلاقات مع الاقطار العربية والدول المجاورة فاعلن الملك حسين ملك الاردن ان الوضع في العراق لم يعد يحتمل السكوت عنه، وحشدت ايران قواتها على الحدود في الوقت الذي تواصل العداء بين العراق والجمهورية العربية المتحدة واخذ عبد الكريم قاسم يدعو إلى فصل سورية عن مصر.

يتناول هذا الجزء الاحداث الآتية:

١. تأليف الوزارة يوم ١٣ تموز ١٩٥٩.
٢. احداث كركوك ١٤ - ١٦ تموز ١٩٥٩.
٣. محاكمة الضباط القوميين واعدامهم وردود الفعل بشأن ذلك.
٤. محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم.
٥. علاقات العراق الخارجية ولاسيما مع ايران وبريطانيا.

وبالله التوفيق

المنقحان

التعديل الوزاري الثالث

مع اقتراب الذكرى الاولى لثورة الرابع عشر من تموز ونتيجة للتغيرات الواسعة التي حصلت بعد حركة الموصل في اذار ١٩٥٩ وزيادة اعتماد عبد الكريم قاسم على الشيوعيين الذين اسهموا بدور اساس في قمع الحركة والتصدي للقوميين المدعومين من الجمهورية العربية المتحدة، ازدادت قناعة الشيوعيين بحقهم في المشاركة في السلطة ولاسيما بعد صدور قانون السلطة التنفيذية في الثالث من ايار ١٩٥٩ الذي استحدث عددا من الوزارات الجديدة مثل التخطيط والصناعة والنفط والتجارة والاصلاح الزراعي و(البلديات والشؤون القروية) وراح بعضهم يتوقع ان استيلاء الشيوعيين على السلطة قد بات وشيكا.

وكانت الشائعات قد اخذت تتردد عن قرب اجراء تعديل وزاري لمناسبة الذكرى الاولى للثورة. ففي ٢٧ نيسان ١٩٥٩ كتب (همفري تريفليان) السفير البريطاني، في بغداد الى حكومته يقول "تأجلت عملية اعادة تنظيم الحكومة. وحتى الان لم يوافق قاسم على التعيين المقترح لاثنين من الشيوعيين في الوزارة ذلك المقترح الذي دافعت عنه وايدته الصحف ذات الاتجاه القريب من الخط الشيوعي".

وفي الرابع من ايار نقل (تريفليان) الى حكومته قول (ديزداريفيك) السفير اليوغسلافي في بغداد والذي ذكر فيه "ان قاسماً وافق على اشتراك وزيرين من الحزب الشيوعي في الحكم واضاف السفير اليوغسلافي ان بعض قادة الحزب الوطني الديمقراطي يفضلون مشاركة الحزب الشيوعي في الحكم ويعتقدون ان تلك المشاركة تجعل السيطرة على الحزب الشيوعي اسهل مما لو ترك خارج الحكم. ويرى (ديزداريفيك) ان الوزيرين المرشحين للمشاركة في الحكم هما عزيز شريف وعامر عبد الله[1]".

ويبدو ان عبد الكريم قاسم كان على قناعة تامة بمشاركة اعضاء من الحزب الشيوعي في الحكومة كونهم فئة وطنية فضلا على دعمهم له. ولكنه كان يخشى عواقب ذلك واحتمال حدوث ردود فعل قوية ضده في الوطن العربي وفي الغرب فأبدى ترددا في الموضوع. او انه اراد التلويح للشيوعيين بالاشتراك في السلطة

---

[1] الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٣/٤٢١، ٤٦٣.

مقابل دعمهم له ضد القوميين وعبد الناصر. ففي الخامس من ايار ابلغ محمد حديد (وزير المالية) السفير البريطاني في بغداد "انه يشعر بأن قاسماً يريد ان يكون مستقلاً عن الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي وانه قادر على ذلك وحالياً لا يزال قاسم يشعر بعدم الاطمئنان ولذلك فانه القى بثقل موقفه على جميع اولئك الذين يساندونه في العراق وحالما يشعر انه آمن فانه سيقوم بترسيخ استقلاليته ويعيد بناء سلطة الحكومة. واضاف (حديد) ان قاسماً قد اخبره قبل بضعة اسابيع بأنه سيتخذ اجراءات لاعادة بناء السلطة الحكومية. ولكنه اوضح انه لا يتوقع حلا حاسما الا بعد حصول قاسم على ثقة اكبر بامنه الخاص وانه من الضروري (تنفيس الضغط) ويتعلق هذا الاجراء بشكل اساس بالعلاقات الخارجية وان الاكثر اهمية هو موقف واجراءات عبد الناصر"[1].

وفي ١٤ آيار ألمّح عبد الكريم قاسم للشيوعيين بشكل غير مباشر بانه يعمل على اشراكهم بالوزارة وذلك بمناسبة مؤتمر اتحاد الصناعات العراقي اذ قال "انني نصير المرأة وانتصر لها فان المرأة ايها السادة للمرة الاولى في تاريخ الشرق العربي سوف تشاركنا في الحكم وسوف تكون عضوا في الوزارة القادمة"[2] ويبدو انه يقصد بذلك الدكتورة نزيهة الدليمي المقربة منه وقد رحب الشيوعيون بهذا التصريح الذي عدوه تأييدا لمطلبهم بالاشتراك في السلطة. وطبقا لتقارير حصلت عليها السفارة البريطانية في بغداد من مصادر وصفتها بانها سرية فان عبد الكريم قاسم عدّ في ايار ١٩٥٩ نزيهة الدليمي شيوعية لكنها غير مرتبطة بالتزامات تجاه الحزب. ويبدو انها ابعدت نفسها عن الحزب بشكل وقتي او دائمي وهو الامر الذي يتفق مع خطة عبد الكريم قاسم بان يضم الى حكومته عددا من الوزراء من ذوي الميول الشيوعية ولا يدع للحزب الشيوعي ان يمثل في الحكومة"[3]، وهو امر يرتضيه الشيوعيون ويجنب عبد الكريم قاسم ردود الافعال المحلية والعربية والاجنبية ضد مشاركة الحزب الشيوعي.

---

[1] المصدر نفسه ص ٤٧٨.

[2] مبادئ الثورة في خطب الزعيم ٨٨/١.

[3] تقرير السفارة البريطانية في بغداد الى الخارجية البريطانية يوم ١٩ تموز، الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٨٥/٤.

ورشحت الإشاعات اسماء عدد من الشخصيات للاشتراك في مجلس الـوزراء المرتقب وطبقا لما رواه الزعيم محمد علي البغدادي - الذي كان موضع ثقة كل من عبد الكريم قاسم والسفارة البريطانية فـي آن واحـد - الـى السـفير البريطـاني (تريفليان) يوم ٢ حزيران من ١٩٥٩ فان عبد الوهاب محمود السفير العراقي فـي موسكو سوف يعود الى بغداد ومن المحتمل انه سيعين بمنصب وزيـر. ولمـا كـان الجميع لا يرتاحون الى محمد عبد الملك الشواف وزير الصحة فانه سيترك منصبـه. وانه قد عرض على طه الشيخ احمد منصب وزاري لكنه رفض ذلك. فـي حـين ان العقيد فاضل عباس المهداوي يرغب في ان يكون وزيرا لكنه لا يتمكن مـن تحقيـق ذلك[1]. واشيع ايضا ان محمد صديق شنشل وزير الارشاد السابق قد فوتح بـالعودة الى الوزارة لكنه رفض.

وقال عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي عقده يوم الخامس من تموز ١٩٥٩ "ان التعديل الوزاري قريب جدا وعلى قاب قوسين او ادنى وان المرأة عندما تشترك في الوزارة فهي تمثل المرأة مهما كان عددها. ليست القضية قضـية العـدد وانمـا الاصل هو المبدأ". وقال "ان المرأة ستشترك في الـوزارة قبـل ذكـرى ثـورة ١٤ تموز"[2].

وبعد ان تمكن عبد الكريم قاسم من تحجيم دور الشيوعيين الذين اضطروا الى ايقاف حملتهم التثقيفية بشأن المشاركة في الحكـم صدر المرسوم الجمهوري رقـم ٤٨٠ بالتعديل الوزاري الجديد وذلك يوم ١٣ تموز ١٩٥٩ كالآتي:

"استنادا الى المادة الثانية من قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسـنة ١٩٥٩ ونظرا لاستحداث وزارات جديدة والغاء وزارات اخـرى او تبـديل اسـماء بعضـها وضرورة اشغال المناصب الوزارية الشاغرة قبل يوم ١٤ تموز ١٩٥٩ وبالنظر لمـا تقتضيه المصلحة العامة رسمنا بما هو آت:

١. تبدل اسماء الوزارات التالية كما في ادناه:-

أ - وزارة التربية والتعليم بوزارة المعارف.

---

[1] برقية السفارة البريطانية في بغداد الى خارجيتها يوم ٢ حزيران ١٩٥٩. الزوبعي، العراق فـي الوثائق البريطانية ٥٨٣/٣.

[2] جريدة الثورة ٦ تموز ١٩٥٩.

ب - وزارة العدلية بوزارة العدل.

جـ - وزارة المواصلات والاشغال بوزارة المواصلات.

٢. تلغى الوزارات التالية على ان تندمج بوزارات اخرى وفقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩.

أ - وزارة الاقتصاد.

ب - وزارة الاعمار.

٣. تستحدث الوزارات التالية:

أ - وزارة التخطيط.

ب - وزارة البلديات.

جـ - وزارة الاشغال والاسكان.

د - وزارة النفط.

هـ - وزارة الاصلاح الزراعي.

و - وزارة التجارة.

ز - وزارة الصناعة.

٤. يعين الوزراء بالمناصب الوزارية التالية:

الدكتور طلعت الشيباني	وزيراً للتخطيط بدلا من وزير للاعمار.
الدكتوره نزيهة الدليمي	وزيرة للبلديات.
السيد عوني يوسف	وزيرا للاشغال والاسكان.
الدكتور فيصل السامر	وزيرا للارشاد.
السيد عبد اللطيف الشواف	وزيرا للتجارة.
الدكتور ابراهيم كبة	وزيرا للاصلاح الزراعي ووكيل وزير النفط.

تسند وزارة الصناعة بالوكالة الى السيد محمد حديد وزير المالية.

٥. على رئيس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر محرم الحرام سنة ١٣٧٩هـ المصادف لليوم الثالث عشر من شهر تموز سنة ١٩٥٩م.

رئيس الوزراء　　　　مجلس السيادة[١]

---

[١] الوقائع العراقية ١٩٥٩/٧/٢٢.

وكان التعديل الجديد حلا وسطا اكد استقلالية عبد الكريم قاسم من جهة وهـذا الشيوعيين من جهة اخرى مقابل التراجعات التي قدموها بايقاف حملاتهم التثقيفية بالاشتراك في السلطة. وذلك بتعيين بعض المحسوبين على الحزب الشيوعي والـذين سبق ان وقعوا على مذكرة ميثاق جبهة الاتحاد الوطني التي اعلنها الشيوعيون يوم ٢٨ حزيران ١٩٥٩. فضلا عن ان هذا التعديل هدأ مخاوف الاقطار العربية والغرب من احتمال استيلاء الشيوعيين على الحكم.

اما الشيوعيون فقد اغتبطوا بالتعديل الجديد وأبرقت هيئة تحرير صحيفة اتحاد الشعب الى رئيس الوزراء البرقية الآتية "بانتقانكم العناصر الوطنية المخلصة الى الوزارة انزلتم ضربة جديدة على الاستعمار والرجعية وانجزتم خطوة جديدة لتوطيد الحكم الجمهوري الديمقراطي وتعزيز التضامن بين الشعب وحكومته الوطنية تحت زعامتكم"[1]. وقالت اتحاد الشعب يوم ٢٢ تموز "ان التعديل الوزاري الاخير ادى الى ادخال عناصر وطنية معادية للاستعمار والرجعية".

لقد ألغى المرسوم الجديد وزارة الاقتصاد واعاد توزيع مؤسساتها ومديرياتها من اجل تركيز الاختصاص بشكل افضل، ذلك ان وزارة الاقتصاد الملغاة كانت واسعة جدا وتضم مديريات عدة. وان الحاق هـذه المـديريات بـوزارات اخـرى جديـدة متخصصة واناطة الشؤون المتعلقة بالنفط بوزارة النفط وشؤون التجـارة بـوزارة التجارة، كان يقصد به إيجاد ادارة افضل لهذه المرافق.

اما مجلس الاعمار الذي كان يتولى مهمات التخطيط والتنفيذ في آن واحد فانه انهمك في شؤون التنفيذ واهمل التخطيط حسـبما رأى مصـممو قـانون السـلطة التنفيذية الجديد. وان مجلس الاعمار لم ينجح في وضع خطة اقتصادية شاملة تستند الى مبادئ اقتصادية سليمة وكان تقويم السفارة البريطانية في بغداد للتعديل الوزاري الجديد كالآتي:

"ان السلطات العراقية تتوقع حدوث فترة تشويش في مـا يتعلـق بترتيبـات التخطيط الاقتصادي لمواجهة المتطلبات الملحة جدا. ويبـدو ان مجلـس التخطـيط الاقتصادي المقترح هو تطور كبير بالنسبة لمجلس الاعمار السابق ويبدو ان الدكتور محمد حسن سلمان على الرغم من معتقداته الشيوعية لديـه تصـور واضـح عـن

---

[1] اتحاد الشعب ١٨ تموز ١٩٥٩.

مستلزمات التخطيط " كان محمد حسن سلمان ماركسياً يحمل شهادة الدكتوراه في التطور الاقتصادي في العراق من جامعة اكسفورد عاد الى العراق سنة ١٩٥٨ نشر بحوثاً في التخطيط الاقتصادي في المجلات العراقية والانكليزية". وعلى وفق ما يقوله يوسف الكيلاني فان خبيرا بولونيا في التخطيط كان وراء المشروع كله. ويبدو ان تاليف مجلس التخطيط الاقتصادي(*) مُرضٍ لانه يضم في تشكيلته عضوا من الجماعة المناوئة للشيوعيين بصلابة والذي سيكون بمقدروه ان يجعل ابراهيم كبة تحت السيطرة (الوزير المقصود هو عبدالوهاب الامين وزير الشؤون الاجتماعية كما ورد في الوثائق الاخرى).

ان الوظائف المختلفة المخصصة للوزارات تبدو معقولة ومع ذلك فان لوزيرة البلديات الموالية للشيوعيين مجالا واسعا للنشاط السياسي ضمن البلديات والمجالس المحلية، ووزارة اخرى ينشط فيها الشيوعيون اذا ما رغبوا في الإستيلاء على السلطة بصورة مباشرة هي وزارة المواصلات التي سيتمكن الوزير من خلالها إصدار الأوامر التي تشل التحركات في عموم القطر وقد تمكن الشيوعيون من التغلغل في عدد كبير من مديرياتها.

اما وزارة الزراعة فهي توجه على وفق انشطة الدكتور ابراهيم كبة وزير الاصلاح الزراعي ويبدو ان وزير الزراعة ضعيف الشخصية"[1].

اما السفارة الامريكية في بغداد فقد أعدت لخارجيتها تقريرا مفصلا عن شخصيات الوزراء الجدد فقد قالت "ان هذه التعيينات جاءت حلا وسطا بين عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي اذ ليس فيهم من هو شيوعي معروف وان قاسما لا يعد اشتراكهم في الحكومة الحاضرة تمثيلا للحزب الشيوعي فيها" ويعلق السفير البريطاني على ذلك بالقول "انني أؤيد هذا التقويم واعتقد انه ينبغي ان ينظر الى هذه التعيينات كأقل ما يعتقد قاسم انه ملزم بتلبيته من مطاليب الحزب الشيوعي للمشاركة في الحكومة والتي لا تكوّن مجازفة تثير ردة فعل عنيفة من الشيوعيين

(*) نص قانون السلطة التنفيذية على تاليف مجلس التخطيط برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من وزراء التخطيط والمالية والصناعة والاصلاح الزراعي والزراعة والمواصلات والاشغال والاسكان والشؤون الاجتماعية.

(1) رسالة السفارة البريطانية في بغداد الى خارجيتها يوم ٢٤ تموز ١٩٥٩ الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٩٣/٤ -٩٥.

وفيما لو كان هذا صحيحا فان هذه التعيينات لا تطابق سياسة قاسم الاكثر شدة تجـاه الشيوعيين مؤخرا. ولقد شعرنا دائما بان قاسماً باتباعه هذه السياسة يرغـب فـي تحاشي اثارة الشيوعيين باقصى ما يمكن"[١].

وفي تقويم اخر ذكرت السفارة البريطانية في بغداد "ان الترتيبات الجديدة ادت الى ارتباك الادارة وقد اجريت بسرعة دلالة اخرى للرغبة في قطع الصلة بالماضـي ولذلك فانها جاءت لاسباب سياسية الهدف منها ان يتمكن رئيس الـوزراء مـن ان يعلن تاليف وزارته الجديدة اثناء احتفالات ١٤ تموز"[٢]. وكانت اعادة تسمية وزارة التربية والتعليم بوزارة المعارف (السابقة)، تأكيداً لاستقلالية العراق عن الجمهورية العربية المتحدة حيث اتخذت وزارة المعارف اسم وزارة التربية والتعليم بعد الثـورة تقليداً للجمهورية العربية المتحدة.

وقد عدّ البريطانيون إبعاد ابراهيم كبة عن وزارة الاقتصاد (الملغـاة) بمثابـة ابعاده عن امور النفط على الرغم من انه ظل يدير وزارة النفط وكالة. وكـان ذلـك بمثابة خطوة اولية لابعاده عن الوزارة بصورة كلية وكان تقويم كبة للتعديل الجديـد هو "ان الوسط (الوطنيين الديمقراطيين) قد أدى دورا مهما في منـع تكـوين وزارة حزبية او قائمة على اساس التمثيل الحزبي بحجة ان مرحلة الانتقـال وضـرورات الانتقال تتطلب وزارة تكنيكية تعتمد على وزراء ذوي اختصاصات وخبرات بعيـدين عن الالتزام بسياسات حزبية موضوعة مسبقا"[٣].

اوصل التعديل الجديد اربعة وزراء الى الوزارة للمرة الأولى وجمـيعهم مـن المحسوبين على اليسار فالدكتورة نزيهة جودت الدليمي من مواليد ١٩٢٤ في بغداد وكانت تنتمي لاسرة متوسطة الحال من الانبار وقد هاجر والدها الى بغداد. شـاركت في جميعة الرابطة النسائية وكتبت في مجلة تحرير المرأة التي اصـدرتها الرابطـة سنة ١٩٤٦. تخرجت في كلية الطب سنة ١٩٤٨ ومارست عملها طبيبـة نسـائية عرف عنها في العهد الملكي انها عضو في الحزب الشيوعي منذ سنة ١٩٥٠ وقـد

---

[١] برقية السفارة البريطانية مع التقرير الامريكي عن مجلس الوزراء يوم ١٦ تموز في المصـدر نفسه ٧٨/٤ – ٨١.

[٢] برقية السفارة الى خارجيتها يوم ٢٤ تموز المصدر نفسه ٩٥/٢.

[٣] ابراهيم كبة: هذا هو طريق ١٤ تموز ص ٢٦.

زارت اوربا سنة ١٩٥٣/١٩٥٢ واجرت اتصالات مع الشيوعيين وانصار السلام هناك وشاركت في مؤتمر الشبيبة العالمي في بخارست سنة ١٩٥٤ ومؤتمر السلام العالمي في ستوكهولم سنة ١٩٥٦ وانتخبت بعد الثورة رئيسة لرابطة الدفاع عن حقوق المرأة والمجلس الوطني للمرأة في منظمة انصار السلام وكانت من الموقعين على ميثاق جبهة الاتحاد الوطني يوم ٢٨ حزيران ١٩٥٩.

وكان عبد الكريم قاسم قد التقى بها يوم ٨ آذار ١٩٥٩ بمناسبة افتتاح المؤتمر الأول لرابطة الدفاع عن حقوق المرأة التي صارت نزيهة رئيسة لها فربطته بها صلة وثيقة وقرر استيزارها يوم ٤ مايس أي قبل التعديل الوزاري بشهرين واراد ان يعدّ ذلك مظهرا من مظاهر تقدمية نظامه وان يثبت للعالم الخارجي ان العراق اول دولة عربية تقدم على مثل هذه الخطوة.

والواقع ان نزيهة الدليمي كانت عضوا في الحزب الشيوعي العراقي في اثناء مطالبته بالاشتراك في الحكم في نيسان وآيار سنة ١٩٥٩. ويبدو انه جرى تعيينها بالوزارة بعد تفاهم بينها وبين عبد الكريم قاسم الذي اراد ان يسد النافذة التي فتحها الحزب الشيوعي بمطالبته بالاشتراك في الوزارة وقد اختار هذه الشخصية التي لم يكن لها تاثير في سياسته. وقد عدّ الشيوعيون تعيينها هذا انتصارا للحزب فراحوا يتظاهرون ابتهاجا ويرددون هتاف "نزيهة صارت بالحكم موتوا يابعثية".

وكان عوني يوسف محاميا من عائلة كردية، وهو ماركسي محسوب على الحزب الشيوعي منذ سنة ١٩٤٤. وقد اوقف سنة ١٩٤٩ بتهمة الانتماء إلى الحزب الشيوعي. وكان نائبا لرئيس محكمة الاستئناف في كركوك عند قيام الثورة ومن الموقعين على ميثاق ٢٨ حزيران المعروف بميثاق جبهة الاتحاد الوطني. انتمى الى الحزب الديمقراطي الكردستاني، واصبح معارضاً للشيوعيين.

اما الدكتور فيصل السامر فهو من مواليد البصرة سنة ١٩٢٢ اكمل الدراسة الثانوية في بغداد وحصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٣، رشح نفسه لانتخابات المجلس النيابي سنة ١٩٥٤ عن الحزب الوطني الديمقراطي لكنه لم يفز فيها وقد فصل في العام نفسه من منصبه مدرسا في دار المعلمين العالية. وكان من المؤيدين للجبهة الوطنية التي أسست في ذلك العام. ثم سافر للتدريس في الكويت سنة ١٩٥٥ وعاد الى العراق بعد الثورة فعين مديرا عاما

للمعارف ثم انتخب نقيبا للمعلمين. كانت افكاره اقرب الى الشيوعيين وقد وقع على ميثاق جبهة الاتحاد الوطني يوم ٢٨ حزيران ١٩٥٩.

أما وزير التجارة عبد اللطيف الشواف فانه ينتمي الى اسرة دينية من بغداد ويحمل شهادة الحقوق. عمل حاكما في البصرة منذ سنة ١٩٥٠ ثم محاميا عرف بميوله اليسارية، شغل منصب رئيس مجلس تجارة الحبوب ومديراً لجمعية التمور العراقية، قدم قبل استيزاره طلبا لتأسيس جمعية الصداقة العراقية الجيكية، وهو ابن عم كل من اللواء الطبيب محمد عبد الملك الشواف وزير الصحة والعقيد عبد الوهاب الشواف قائد حركة الموصل عام ١٩٥٩، وكان ديمقراطيا في تفكيره مع ميل قليل الى اليسار[١]، وعلى الرغم من هذه الميول فانه كان يبدو اكثر قبولا لدى البريطانيين من الوزير السابق ابراهيم كبة الذي كان يتمسك بالنظرية الماركسية في ادارة شؤون وزارة الاقتصاد ويقف ضد الشركات والبضائع البريطانية. فقد وصفه تقرير بريطاني بانه "مهتم بقضايا التجارة فقط واذا كان (عبد اللطيف الشواف) اقل تمسكا بالامور النظرية من ابراهيم كبة، وهذا يبدو امرا محتملا فان ذلك التغيير سيكون ذا فائدة حقيقية في العلاقات الانكلو عراقية. "واضاف السفير (تريفليان) في برقيته الى الخارجية البريطانية يوم ٢٤ تموز" قمت بزيارة الوزير الجديد (الشواف) يوم امس وقدمت له تمنياتي بالنجاح وكان متألما ليخبرنا بانه ليس هناك شك في حصول التداخل بين وزارة التخطيط الجديدة ووزارة الصناعة لكن وزارته قد اصبحت منظمة بشكل جيد"[٢].

وقد عدّ البريطانيون ادخال أربعة مدنيين معروفين باتجاهاتهم اليساري ومن المتعاطفين مع الشيوعيين في الحكومة خطوة متقدمة في سياسة عبد الكريم قاسم الرامية الى احداث التوازن بين الشيوعيين والقوميين خاصة بعد اطلاق سراح العديد من القوميين المتهمين في احداث الموصل، وخلافه مع الحزب الشيوعي وطبقا لما ذكره هاشم جواد وزير الخارجية للسفير البريطاني يوم ٢٠ تموز فانه "لا يوجد أي وزير في الحكومة منتمي للحزب الشيوعي وحتى نزيهة الدليمي ما هي الا ذيلية لهم

---

[١] انظر تقويمات السفارة الامريكية في بغداد لهذه الشخصيات ضمن برقية السفارة البريطانية في واشنطن الى خارجيتها يوم ١٦ تموز ١٩٥٩، الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٨١/٤.

[٢] المصدر السابق نفسه ص ٩٥.

مثلما كان عوني يوسف ذيليا للملا مصطفى البارزاني اما الان فهو عضو صلب في الحزب الوطني الديمقراطي وضد الشيوعيين. وان فيصل السامر يتعاطف مع الحزب الوطني الديمقراطي وكان موضع ثقة محمد حديد وزير المالية وقد علمنا انه يمتعض كثيرا بسبب وصف الاذاعة البريطانية له بأنه شيوعي ويعتقد (هاشم جواد) بعدم وجود محاولة لتأسيس جبهة وطنية بين الحزب الوطني الديمقراطي والشيوعيين واذا ما جرت اية محاولة لتأسيس هذه الجبهة فانه شخصيا لن ينضم اليها وهو يرى امكانية حدوث انقسام في صفوف الحزب الشيوعي"[1].

وفي تقويم اخر لمجلس الوزراء الجديد، بعث به السفير البريطاني الى حكومته يوم ٦ آب ١٩٥٩ يشير الى خيبة املهم في المجلس وفشل توقعاتهم السابقة وتشخيص تبريرات عبد الكريم قاسم لهذه التعيينات اذ جاء في التقرير. "ان مجلس الوزراء الحالي يضم عددا من اعضاء الجناح اليساري المتطرف وبشكل خاص ابراهيم كبة والدكتورة الدليمي وزيرة البلديات والدكتور فيصل السامر وزير الارشاد وعوني يوسف وزير الاشغال والاسكان، ومن هؤلاء يبدو واضحا ان ابراهيم كبة من الذيليين ومن المحتمل ان يكون الشخص اللامع والذكي الحقيقي في المجلس. وفي الواقع اننا اصبنا بخيبة امل بمجيء الوزراء العراقيين الاضافيين الأربعة لاننا كنا نأمل أن المجلس لن يضم اعضاء من الجناح اليساري المتطرف ومع ذلك اظهر عبد الكريم قاسم رغبته باصرار في عدم اثارة الصدام مع الحزب الشيوعي ان استطاع ان يتجنب ذلك. ونحن نعتقد بانه قد اخذ في الحسبان ان هذه التعيينات تمثل اقل مقدار ممكن من التنازلات تجاه الضغط الشيوعي المتواصل باصرار للمشاركة في الحكومة، ولا يوجد أي وزير من الوزراء الجدد من هو معروف بكونه شيوعيا مرموقا ولذلك يستطيع قاسم ان يدعي بشيء من التبرير انه لم يستجب لمطاليب الحزب الشيوعي في حين انه من الناحية الاخرى من الصعب بالنسبة للحزب الشيوعي الادعاء بعدم الاكتراث كليا بالوزراء الجدد.

اننا لا نعتقد بأن أياً من وزير الصحة (الشواف) او التخطيط (طلعت الشيباني) شيوعي ولكنهما بالتأكيد من الجناح اليساري وان شخصيتيهما ضعيفتان على نحو

---

[1] برقية السفارة البريطانية في بغداد الى الخارجية البريطانية يوم ٢٠ تموز المصدر نفسه ص٨٩- ٩٠.

واضح وقد تشجعا كثيرا بمشاركة بعض اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي في مجلس الوزراء وخاصة بوزيري المالية (حديد) والخارجية (جواد)، والمعروف ان وزيري التعليم (الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد) والشؤون الاجتماعية (الزعيم الركن عبد الوهاب الامين) كلاهما عسكري معاد للشيوعية"[1].

رئيس الوزراء يحدّد سياسة حكومته

في الذكرى الاولى لثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٩ اقامت الكلية العسكرية مساء ذلك اليوم حفلتها السنوية بمناسبة تخرج طلاب الدورة الخامسة والثلاثين ودورة التموين السادسة عشرة وقد القى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم خطابا بالمناسبة حدد فيه سياسة العراق الداخلية والخارجية:

وبعد ان إستعرض السياسة المالية التي تهدف الى القضاء على الفقر والجهل والمرض دعا العمال والفلاحين إلى بذل الجهود من اجل تدعيم الثروة وزيادتها وتوفير الرفاه للشعب وتحدث عن المشاريع العمرانية المقبلة ولاسيما انشاء المساكن وتوزيعها بين الموظفين والعمال والعسكريين واقامة القرى العصرية ثم تطرق الى قضية النفط وقال:

"اننا قد قررنا سياستنا النفطية منذ بدء الثورة وهذه السياسة تضمن زيادة الانتاج والتصدير لتأمين الثروة والمبالغ التي تصرف على هذا البلد واننا ما زلنا ملتزمين بهذه السياسة ولدينا في الوقت الحاضر مداولات مع شركة النفط. مداولات كثيرة سوف يتقرر موقفنا على اساس هذه المداولات اننا نعمل في سبيل الشعب وفي سبيل الله والوطن، اننا نلتزم بالعهود والمواثيق والاتفاقيات وفق مصلحة الوطن، فقريبا تنجلي هذه المداولات وعلى اساسها نقرر سياستنا. اننا نعلن للعالم ان سياستنا مسالمة لا تعتدي على احد ولكن هذه السياسة لا تنحرف قيد شعرة عما يؤمن مصلحة الشعب والوطن" ثم انتقل الى الوضع السياسي الداخلي فقال:

"اننا في فترة انتقال وهذه الفترة تنتهي قريبا جدا وسوف لا يحل يوم الجيش ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ الا ونحتفل جميعا باجازة الاحزاب في هذا البلد. انني اخترت

---

[1] المصدر نفسه ٢١٥/٤.

هذا التاريخ لاؤكد تضامن الجيش والشعب معا في سبيل الله والــوطن فهــذا اليــوم سوف يكون يوما مشهودا نحتفل به ونحتفل بقيام الاحزاب في ذلك اليوم.

وبعد هذا اليوم سوف تتخذ الخطوات اللازمة بصبر وايمان وحكمــة لوضــع وتشريع الدستور الدائم للجمهورية العراقية الخالدة وســوف نــرى افضــل الســبل والطرائق لتشريع ووضع هذا الدستور وسوف لا يوضــع هــذا الدســتور الا وفــق مصلحة الشعب والوطن وسوف لا يوضع الدستور الا بعد الرجوع الى رأي الشــعب واستفتائه في مواد الدستور.... وسوف لا يحل العــام القــادم الا ونعمــل جاهــدين لانتخاب المجلس الوطني في البلاد. وسوف ينتخب هذا المجلس بالحرية التي يتشوق اليها هذا الشعب والتي لم يعرف طعمها قبل هذا التاريخ.. فهــذا المجلــس الــوطني سينتخب بكل حرية ينتخبه ابناء الشعب ويوكلونه للدفاع عن حريتهم".

اما بشأن السياسة الخارجية فقد قال "ان اواصر صداقتنا بنيت مع العالم علــى اساس المنافع المتبادلة وان صداقتنا مع الدول الصديقة الشيوعية او الاشــتراكية او الدول الصديقة الاخرى فاننا سوف نقوي اواصر هذه الصداقة على اســاس المنــافع المتبادلة وعلى اساس مصلحة الوطن، ان عجلتنا تسير مع ركب العالم الحر باتجــاه واحد غير ان هذه العجلة ترتبط بمصلحة الوطن.. وسوف لا تــرتبط هــذه العجلــة بعجلة اخرى. اننا دولة محايدة مسالمة تنشد صداقة العــالم بــاخلاص وقــوة... ان سياستنا مع الدول المجاورة الأخرى تقوم على اساس التفاهم وحسن الجوار واننــا اصدقاء ننتزع بالسلم جذور البغضاء والجذور التي تسبب القلق في ما بيننــا، اننــا نتعاون معهم على اساس من الصداقة وحســن الجــوار وعلــى اســاس المصــالح المتبادلة".

ثم انتقل بالحديث عن علاقة العراق بالاقطار العربية **فقال:ــ**

"اما سياستنا مع الدول العربية فإنهم إخوة اعزاء علينا، انما اننا نتكاتف معهم في السراء والضراء فنحن اخوة، اما التجني الذي حدث تجاهنا وعلينا في هذه الفترة عندما كنا منشغلين بمكافحة الاستعمار، فان هذا التجنــي نحســبه تجنــي الاخــوة والاصدقاء، وان الصفح والغفران عن الاخوة والاصدقاء واجب علينا... ان النزاع او التوتر لم يكن صادرا عن شعب العراق او حكومته الوطنية التي انبثقت بــارادة هــذا الشعب... ان التوتر كان من جانب واحد فإن رأس الخيط قد مسك من جانب واحــد، ولم يمسك من جانبنا، بل هو معلق في الهواء، اننا لم نعمل ولم نتجن ولم نعمل ضد

مصلحة اخواننا الدول العربية مطلقا، واننا سوف نسعى لمساعدتهم في السراء وفي الضراء... اننا ننتظر العون من اخواننا الدول العربية لا التجني علينا... اننا لا نحمل غيظا او حقدا على احد وان استمر بالتجني علينا فسوف لا نعتدي عليه".

وبشأن الاحداث الدامية والصراعات التي قامت بين الاتجاهات السياسية فقال "انني معكم بأن لا حرية لاعداء الشعب ولكني اختلف مع تفكير بعض منكم فان اعداء الشعب لا يعرفهم الا القانون والسلطة، فالقانون والسلطة هما اللذان يفرقان ويحددان الاعداء لهذا الشعب ويحددان العاملين والمخلصين لهذا الشعب ويفرقان بين البريء والمجرم. ان التصرفات الفردية التي قد تحدث من البعض بدون قصد ونتيجة لاخلاصه للوطن قد ينجم عنها الاعتداء على حرية البريء فاذا اعتدى هذا الشخص على غيره وان كان مجرما فانه يعدّ في عداد المجرمين لانه خول لنفسه صلاحية استعمال السلطة والقانون... ان هذا الشعب سوف يلتزم بالنظام والسلطة والقانون وسوف لا يخرج احد بعد هذا اليوم عن هذا الاتجاه. وسوف يدعم النظام والقانون في هذه البلاد".

واختتم خطابه بالقول:

"اننا دخلنا في العام الثاني من عمر جمهوريتنا الخالدة لذلك فقد ذهب زمن الحزازات والاحقاد وحل محلها التعاون والتسامح والعمل في سبيل مصلحة الوطن فكلنا اخوة وعفا الله عما سلف"[1].

وبعد هذا الخطاب قابل السفير البريطاني (تريفليان) وزير المالية (محمد حديد) وابرق الى حكومته يوم ١٦ تموز يقول:

"اخبرني وزير المالية انه بعد الخطاب الذي القاه رئيس الوزراء (يوم ١٤ تموز) لم يتقرر أي شيء حتى الان عدا انه من المؤمل اجراء الانتخابات في ١٤ تموز ١٩٦٠ كما انه لم يتقرر نوع الدستور المفضل. وقد ألمح وزير المالية الى ان نظاما رئاسيا قد يكون هو الجواب. وربما يجرى تأليف جمعية تأسيسية تقوم بوضع اطار الدستور او يجرى اولا وضع مسودة الدستور من الحكومة ومن ثم تعرض مسودة الدستور للاستفتاء الشعبي العام وتجرى بعد ذلك الانتخابات لاختيار جمعية

---

[1] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ٢/٧ - ١٨.

شعبية تنعقد بموجب الدستور، ويفضل وزير المالية المسلك الاول بينما يميـل عبـد الكريم قاسم الى اتباع المسلك الثاني"[1].

رئيس الوزراء يتقرّب الى الشعب

كان عبد الكريم قاسم يأمل ان يتمكن في العام الثاني من عمر الجمهوريـة ان يقضي على الحزازات وعوامل الفرقة ويحمل الجميع على الالتفاف حول قيادته بعيداً عن الصراعات العقائدية مما يضمن استمراره في الحكم. فبادر الى اتخاذ جملة مـن الاجراءات التي تصب في هذا الاتجاه منذ بداية تموز واصدار قـرارات تحببـه الـى الناس وتقربه من الجماهير ففي ٢٨ حزيران ١٩٥٩ **اصدر البيان الآتي:**

بيان الى الشعب العراقي الكريم

"يصادف يوم ١٤ تموز الخالد ذكرى وطنية مظفرة ضد الاستعمار وهي مثـل رائع للنضال والكفاح في سبيل تحرير الشعوب واستقلالها وهي ثورة ناجحـة فـي محاربة الظلم والظالمين، وقد جاء هذا اليوم متمما للكفاح الشريف الذي قام به سبط الرسول الاعظم الحسين بن علي عليه السلام في محرم الحرام في ثورتـه الكبـرى على الظالمين.

وعليه فان يوم ١٤ تموز هو يوم إنتصار الحق على الباطل وهو حدث لامـع عظيم في القرن العشرين وقد اصبح هذا اليوم خالدا ومشرقا في سجل التاريخ ومثالا رائعا لثورات الشعوب الجبارة في سبيل التحرر. ولهذا فمن حق ابناء الشعب كافـة في الجمهورية العراقية الخالدة وكل مواطن مخلص الاحتفال بكل فخر واعتزاز بهذه الذكرى الوطنية المجيدة وانتصار الحق والقضاء على الظلـم وانبثـاق الجمهوريـة العراقية الخالدة. يشاركهم في ذلك أحرار العالم كافة وجميع المخلصين مـن ابنـاء الامة العربية في ارجاء الوطن وسيبقى يوم ١٤ تموز مفخرة للشعب العراقي.

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء[2]

---

[1] الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٧٣/٤.

[2] الثورة ٢٩ حزيران ١٩٥٩.

ثم اتبعه الحاكم العسكري العام **بالبيان الآتي:**

بيان رقم (١٠١) من الحاكم العسكري العام.

"بالنظر لقرب حلول العام الجديد لجمهوريتنا الخالدة وعيدنا الاكبر ١٤ تموز يسرنا ان نرى ابناء الوطن العزيز في كافة انحاء الجمهورية ينعمون بالبشر والسرور ويسود بينهم الصفاء والوئام. لهذا نرجو من اخواننا المواطنين كافة ان يتركوا التنابذ والحزازات ويتجنبوا الحقد والضغينة ويفتحوا صفحة جديدة من العلاقات الطيبة بينهم مبنية على الود والرضا للانصراف الى الاعمال المثمرة داعين الباري عز وجل ان يجعل كافة ايام شعبنا العزيز اعيادا ويسبغ عليهم من فضله ونعمائه ويبارك فيهم تحت قيادة قائدنا الملهم وزعيمنا الاوحد.

الزعيم الركن احمد صالح العبدي[١]

وبمناسبة الذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز (عيد الجمهورية) قرر مجلس الوزراء يوم ٥ تموز ١٩٥٩ صرف منحة مقدارها نصف الراتب الشهري مع نصف مخصصات غلاء المعيشة الى جميع المواطنين والمستخدمين والمتقاعدين والعمال فصدر البيان الآتي:-

"بمناسبة الذكرى السنوية الاولى ليوم ١٤ تموز الخالد والذي يصادف العيد الاول للجمهورية العراقية فقد تقرر صرف نصف راتب شهري مع نصف مخصصات غلاء المعيشة كمنحة الى جميع اخواننا المستخدمين الدائمين والوقتيين والعمال والمستخدمين باجور يومية والمتقاعدين والموظفين في جميع دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية وجميع مصالحها ومؤسساتها على ان تشمل هذه المنحة جميع الموجودين منهم في الخدمة او الذين سيجري تعيينهم حتى يوم ١٤ تموز الخالد ١٩٥٩ على ان تصرف هذه المنحة بالعملة العراقية الجديدة التي تقرر تداولها بين ابناء الشعب قبل ١٤ تموز الخالد".

اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء[٢]

والقائد العام للقوات المسلحة

---

[١] الثورة ٥ تموز ١٩٥٩.

[٢] اتحاد الشعب ٧ تموز ١٩٥٩.

وكان مجلس الوزراء قد قرر في جلسته المنعقدة يوم ٥ تموز ١٩٥٩ تخفيض عقوبات السجناء فاصدر مجلس السيادة المرسوم الجمهوري رقم ٤٦٣ في يوم ٥ تموز وهذا نصه:-

"بمناسبة ذكرى يوم ١٤ تموز الخالد وبناء على ما تقتضيه المصلحة لمساعدة المسجونين ولاعطاء فرصة لهم لاصلاح انفسهم ووجود اسباب تستدعي الرأفة وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت.

١ - تنزل نسبة ١٥% من مدة العقوبات المحكوم بها على جميع المسجونين المدنيين والعسكريين والمسجونين في المدارس الاصلاحية المكتسبة احكامهم الدرجة القطعية والمنفذة فعلا الصادرة عن المحاكم المدنية والعسكرية والمجالس العرفية والادارية وفق المواد ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٤٨ من نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية الملغى.

ينفذ هذا المرسوم من يوم ١٤ تموز ١٩٥٩.

على وزراء الدفاع والعدل والداخلية والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا المرسوم.

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر ذي الحجة ١٣٧٨ المصادف لليوم الخامس من شهر تموز ١٩٥٩.

مجلس الوزراء
مجلس السيادة[١]

افتتاح عدد من المشاريع بمناسبة الذكرى الاولى للثورة

بمناسبة الذكرى الاولى لثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ افتتح عبد الكريم قاسم مساء ١٤ تموز ١٩٥٩ جامع الشهيد (١٤ رمضان حاليا) في العلوية وقد القى كلمة جاء فيها:

---

[١] الوقائع العراقية ١٣/٧/١٩٥٩.

"يسرني جدا ان افتتح هذا الجامع في اول يوم من ايام السنة الثانية من عمر الجمهورية العراقية الخالدة. وانني افتخر واعتز بان يكون اول مشروع افتتحه هو بيت الله الكريم".

وبعد افتتاح الجامع انتقل رئيس الوزراء والوفود الاجنبية المشاركة في هذه الاحتفالات الى نصب الجندي المجهول[1] المجاور للجامع. وكان معسكر المنصور في ديالى الذي انطلقت منه طلائع الثورة صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ قد اقام احتفالا تخليدا لهذه الذكرى حيث اوقدت (شعلة الحرية) والقى الزعيم الركن خليل سعيد قائد الفرقة الثالثة (في ديالى) كلمة بالمناسبة. ثم وضع المشعل على سيارة عسكرية خاصة وتولى ايقادها بنفسه وتوجهت السيارة الى بغداد حيث وصل موكب الشعلة الى ساحة نصب الجندي المجهول. وبعد ان طاف عبد الكريم قاسم والمدعوون في الساحة معربين عن اعجابهم بنصب الجندي المجهول هذا الانجاز الذي حققه المهندسون والعمال العراقيون. اخذ عبد الكريم قاسم لهباً من "شعلة الحرية" وسار حاملا المشعل واوقد "الشعلة الخالدة" شعلة شهداء الجيش والشعب. وقال الزعيم الركن علي غالب عزيز رئيس لجنة الاحتفالات بهذه المناسبة.

"كان هذا الزعيم الوفي يذكر دوما باجلال وتقدير ضحايا جيشنا العظيم فامر في اول شهر الثورة ان يقام نصب تذكاري للجندي المجهول في هذا المكان تقديرا واعتزازا واعترافا بالجميل لضحايانا في مختلف الميادين وقد وضع زعيم الثورة اللواء الركن عبد الكريم قاسم بنفسه فكرة تصميم هذا النصب واجرى بعض التعديل على التصميم مع المهندسين المختصين حتى وصل الى ما هو عليه الآن من الروعة والجلال واصبح يعبر تعبيرا صادقا عما يكنه شعبنا العظيم وجيشه الجسور وزعيمنا المنقذ من بالغ التقدير لشهدائنا الابرار الذين سيبقون احياء في قلوبنا ابد الدهر. ومما يوجب الفخر والتقدير ان هذا النصب قد اشرف على مخططاته وتصاميمه مهندسون عراقيون هم المهندس رفعت الجادرجي والمهندس احسان شيرزاد والمهندس بشير سكتي وقام بالعمل عمالنا العراقيون فلهم منا الف شكر".

---

[1] قيل في ذلك الوقت ان الهدف من هذا النصب هو قيام الوفود الاجنبية بزيارته بدلا من زيارة المقبرة الملكية في الاعظمية حيث كان يجري ذلك في العهد الملكي/وقد أزيل في الوقت الراهن واستعيض عنه ببناء فخم جداً مجاور لساحة الاحتفالات بجانب الكرخ.

وعقّب عبد الكريم قاسم على كلمة الزعيم الركن علي غالب **قائلا:**

"اريد ان اضيف جملة او جملتين على هذه الكلمة ان هذا النصب هو للجندي المجهول بصفته ابن الجيش وبصفته احد افراد هذا الشعب فهذا النصب يمثل جميع طبقات الشعب يمثل الجنود والمخلصين والعاملين في سبيل الله والوطن ومن اجل الوطن"[1].

وفي يوم ١٥ تموز افتتح رئيس الوزراء معمل الالبان في ابي غريب وافتتح في اليوم التالي مشروع مدينة الضباط في محلة السعدون الى شرق السدة الشرقية لمدينة بغداد وقال "اننا مصممون على ازالة الصرائف من الوجود داخل العراق لقد وضعنا منهاجا لمشروع يكلف هذه البلاد (٤٥٠) مليون دينار عراقي هذا المشروع يؤمن الاسكان اللائق لابناء الجمهورية العراقية الخالدة وان هذه القرية الصغيرة (قرب مشروع المدينة) التي تشاهدونها اليوم ما هي الا جزء من مدينة كبيرة لقد وضعت الحجر الاساس لهذا المشروع قبل أربعة اشهر واننا في هذا اليوم نفتتح مدينة الضباط باسم الله وباسم الشعب والوطن، ثم افتتح - المعهد الانموذجي للمكفوفين ودار رعاية الاحداث ومدينة الزعفرانية وافتتح ايضا القصر الجمهوري الذي هو من مشاريع العهد السابق في كرادة مريم لاتخاذه مقرا رسميا لرئاسة الجمهورية ويحتوي المشروع على ٣٧٢ مرفقا بلغت كلفته ثلاثة ملايين دينار وربع المليون ثم افتتح مشروع اسكان غربي بغداد الذي يضم ١١٥٤ دارا لتوزيعها بين المواطنين ووضع الحجر الاساس لجامعة بغداد يوم ١٧ تموز وقال "انها سوف تكون اعظم جامعة في الشرق الاوسط وقد خصصنا لها ٢٥ مليون دينار، وافتتح القرية النموذجية في اللطيفية ووزع سندات تمليك الاراضي للفلاحين وفي مساء اليوم نفسه (١٧ تموز) قام رئيس الوزراء بازاحة الستار عن نصب الحرية في الباب الشرقي وهو النصب التذكاري لثورة ١٤ تموز الذي وصفه بانه رمز الحرية التي استردها الشعب في ثورته المظفرة في ١٤ تموز وفي اليوم الثاني افتتح دار الطلبة (في الباب المعظم) والتي تسع لاكثر من ست مئة طالب مزودة بالمكتبات والمطاعم وغيرها[2].

---

[1] مبادئ الثورة في خطب الزعيم ٢/ص ١ - ٥.

[2] المصدر نفسه ص ١٩ - ٤١.

مشكلة الاسكان

كان الفساد والمضاربات في الاراضي مستشرياً في العهد الملكـي وارتفعت اسعار الاراضي ارتفاعاً كبيراً مع زيادة تدفق المهاجرين الى المدن الكبيرة وخاصة بغداد ووقع الناس في ازمة سكنية لم يعد بامكان الكسبة والموظفين تحملها فأخـذت النقابات والجمعيات توزع الاراضي لمنتسبيها بمبالغ زهيدة وأقيمت مشاريع اسـكان الضباط في زيونة واليرموك ورحل معظم سكان الطوائف من منطقة الشطيط بمحاذاة السدة المحيطة ببغداد من الشرق وكانت مبزلاً لمجاري المياه القذرة، الـى منـاطق سكن جديدة حيث اقيمت بها دور حديثة.

ويقول اسماعيل العارف ان الحكومة شرعت بتنفيذ مشاريع سـكنية شـملت معظم ارجاء العراق لبناء دور صحية توزع علـى العمـال وذوي الـدخل المحـدود واستهدفت الحكومة ازالة مجموعات السكن البدائية القذرة التي كان يطلق عليها اسم (الصرائف) يسكنها الفلاحون الهاربون من بؤس العيش في القرى والارياف وخـلال السنة الاولى من الثورة ازيلت الصرائف المحيطة بالعاصمة وانشئت عليهـا مدينـة مجهزة بالماء النقي والكهرباء سميت مدينة الثورة (دعيت فيما بعـد باسـم مدينـة صدام ومدينة الصدر شرقي بغداد) اسكن فيها معظم سكان الصرائف ومدينة اخـرى سميت مدينة الشعلة شمال بغداد وقد أصر عبـدالكريم قاسـم علـى انجـاز انشـاء المدينتين لتفتحا خلال احتفالات الدولة بمرور سنة على ثورة ١٤ تموز وهـو امـر كان من المتعذر عملياً انجازه ومع ذلك فقد انجز بناء المدينتين ولكن تخلف عن ذلك مد انابيب الماء الصافي الى الدور السكنية الحديثة فكلف صنف (سـلاح) الهندسـة العسكرية بانشاء خزانات ماء مؤقتة في وسط المدينتين وزعت منها شبكات انابيـب تغذي صنابير عمومية لسد حاجات السكان بالماء وبدأت الدولـة تـوزع الاراضـي الحكومية المحيطة ببغداد على العمال والفلاحين وذوي الدخل المحـدود والمهنيـين كالمحامين والمهندسين والاطباء وصغار التجار والضباط وغيرهم باثمان زهيدة ثـم بذلت الجهود لايصال الماء والكهرباء الى المجموعات السكنية الحديثة وشقت الطرق لربطها بالعاصمة ومراكز المدن التي انشئت حولها فتوسعت بغداد مثلاً خلال سـنتين الى عشرة اضعاف ما كانت عليه قبل الثورة فظهر حي البياع وحي العامـل وحـي المشتل والقاهرة والصليخ الجديدة والقادسية واليرموك والضباط والشعب.

وبوشر بمشاريع الاسكان في محافظـات الرمـادي والسـليمانية والديوانيـة وامتدت المشاريع السكنية الى بناء دور للضباط في جـانبي بغـداد وفـي الالويـة (المحافظات) التي تقوم فيها معسكرات للجيش وروعي فـي ذلـك ان تكـون تلـك المشاريع مكتفية بذاتها فكانت فيها المدارس والاسواق والمراكز الصحية والثقافيـة وانشئت ايضاً القرى العصرية المتكاملة ومشاريع اسكان فـي محافظـات البصـرة والكوت وكربلاء وكركوك واربيل، خصصت لاسـكان العمـال والفلاحـين وصـغار الموظفين وشجعت الحكومة تشكيل جمعيات المساكن التعاونية[1].

وكانت أهم الجمعيات التعاونية للاسكان هي جمعية اسكان جميلة فـي بغـداد وفي ادناه ما كتبه العميد الركن احمد محمود الجنابي سكرتير الجمعية عنها.

سنحت الفرصة لكاتب هذه الكلمة ليساهم في متابعة قضية ارض مدينة جميلة في بغداد التي كانت جمعية لبناء المساكن للمعلمين التي يرأسـها الـدكتور يوسـف عبود قد أشترتها من المرحوم حكمت سليمان بمبلغ مليون واحد وربع المليون دينار لغرض افرازها الى قطع سكنية وبيعها الى من اسمتهم بالمشاركين وذلك مقابل مائة دينار للقطعة الواحدة التي تقرر ان تكون مساحتها بحدود ٦٠٠متر مربع. والمشارك هو كل شخص رغب في الاشتراك في هذا المشروع، وكانت الفكرة الاساسـية هـي تأمين قطع سكنية لذوي الدخول الضئيلة وكان ذلك قبل قيام ثورة ١٤تمـوز ١٩٥٨ بسنة واحدة تقريباً.

وكانت الجمعية قد سددت الى البائع مبلغ نصف مليون دينار عربونـاً وكـان حكمت سليمان قد حصل على سبعة عشر الف دونم من الارض بتقديمـه عريضـة عليها طابع من فئة ٤٠ فلساً طلب فيها تفويضه هذه الارض بالطابو بوصفه مستغلاً لها بالزراعة. والتفويض بالطابو حينذاك يعني ان ثلاثة ارباع الارض تكـون ملكـاً للمفوض له وربعها فقط يبقى للحكومة فاذا اراد المفوض له جعلها ملكاً صرفاً دفـع للحكومة قيمة الربع فقط وكانت الارض التي اشترتها جمعية بنـاء المسـاكن مـن حكمت سليمان جزءاً فقط من الارض المفوضة له حيث كانت قطعة الجمعية بمساحة ١٢٠٠دونم.

---

[1] اسرار ثورة ١٤تموز ص٢١٥،٢٧٧.

ولم تكتمل إجراءات البيع والشراء حتى قيام ثورة ١٤تمـــوز ١٩٥٨ وحيــث صدر بعد ذلك قانون تحديد ملكية الارض الزراعية فقد عدت هذه الارض لا تزال ملكاً لحكمت سليمان ويشملها القانون المذكور، ولخوف حكمت مما حصل فقد عرض على الجمعية تنازله عن قسم من ثمن البيع وابلاغه الى مليون دينار فقط علـــى امـــل ان تتشبث الجمعية بتمشية الصفقة التي شارك فيها جمهور غفير من المعسرين. ونجح تشبث الجمعية عند عبدالكريم قاسم فعد البيع تاماً ومضـــت الجمعيـــة فـــي الســـير بالمعاملات ولكنها كانت في حاجة الى المال لدفع اقساط باقي الثمن ولم يكن لها من الرصيد ما يمكنها من ذلك، فانتهز حكمت سليمان الفرصة ويقال انه قال ان قيمة تلك الارض اصبحت بملايين الدنانير وانه سيخسر كثيراً ببيعها الـــى الجمعيـــة بـــالثمن المتفق عليه ولجأ الى انذار الجمعية بدفع بقية الثمن والا فإنه سيتحلل مـــن اتفاقـــه معها ويتصرف بالارض كما يشاء.

وبالنظر الى حراجة موقف الجمعية فقـــد ارتـــأت اللجـــوء الـــى المشـــاركين واقتراض مبلغ خمسين ديناراً من كل مشارك لدفع القسط المســـتحق الـــى حكمـــت واحباط محاولته والسير بالمعاملة. ولكن ثقة المشاركين في الجمعية كانت قد هبطت كثيراً لمرور عدة سنوات على المشروع دون نتيجة ولعدم اطلاع المشـــاركين علـــى مجريات الامور لانهم ليسوا اعضاء في الجمعية ولا صوت ولا تمثيل لهم فيها. دعت الجمعية المشاركين الى اجتماع لغرض طرح موضوع القرض علـــيهم واستحصـــال موافقتهم. وتكلم الدكتور يوسف عبود في الاجتماع مفيداً ان الصـــفقة علـــى وشـــك الانتهاء، وان القرض المطلوب امر حاسم لاكمال المعاملـــة. وكنـــت حاضـــراً هـــذا الاجتماع بصفتي مشاركاً فطلبت الكلام واوضحت في كلمتي ان المشاركين ليس لهـــم مركز قانوني تجاه الجمعية ولا يدرون ماذا يجـــري فيهـــا ولا ايـــن ذهبـــت مبـــالغ مشاركاتهم وبما ان الامر يخصهم بالدرجة الاولى فمن الضروري تشكيل لجنة مـــنهم تشترك مع الجمعية في متابعة الموضوع والاطلاع على مجرياته والا فـــإن مصـــير القرض سيكون كمصير مبالغ المشاركة ودون طائل وقد اصر المجتمعـــون علـــى ان ينظر في هذا الاقتراح قبل مناقشة أي شيء آخر ورضخت الجمعية وحصلت الموافقة بالاجماع على الاقتراح وتألفت لجنة المشاركين وانتخب اللواء ابراهيم الراوي رئيساً لها وكاتب هذه الكلمة سكرتيراً ومن هنا تعاون المشاركون والجمعيـــة فـــي متابعـــة الامر وذهب وفد من الطرفين الى حكمت سليمان لمحاولة اقناعه بصرف النظر عـــن

انذاره الجمعية. ومعاونتها والمشاركين في انجاز الصفقة لان اغلب المشاركين من طبقة فقيرة او معدمة. ولكن حكمت ابدى استياء وتصلباً وقال وهو متهيج اننا قد اسأنا الى سمعته حيث ان اكبر شخصية في البلاد وهو الزعيم عبدالكريم قاسم قد انتقص وطنيته حيث قال له انه كان قد سمع قبلاً عن وطنيته واخلاصه ولكنه يسمع الان غير ذلك واضاف: "انتم تريدون ان تسلبوني". وحيث انه تهيج كثيراً واخذ يرتجف وانه كان في سن الثالثة والسبعين كما ذكر هو فقد رأينا ان ننهي الكلام معه لعدم جدوى ذلك، وبعد ذلك زادت تشبثات الجمعية لدى عبدالكريم قاسم فاستدعى حكمت وقال له ان لك نصف مليون دينار في ذمة الجمعية عن بقية ثمن الارض وانك مطلوب للدولة عن ضريبة دخل مبلغ ثلاثمائة وعشرين الف دينار نحسمها من المبلغ الذي لك على الجمعية فيبقى لك عليها مائة وثمانون الف دينار تسددها الجمعية لك وتقرر الارض لها. وقد دبرت الجمعية المبلغ المذكور باقتراضه من البنك اللبناني المتحد على اساس ان يجمع المبلغ من المشاركين بتقسيمه عليهم واستيفاء ما يصيب كل مشارك منه عند تسجيل قطعة الارض باسمه في دائرة الطابو (التسجيل العقاري حالياً) وقد كانت حصة كل مشارك بحدود (٢٠٠) دينار. وتم تنفيذ هذا الترتيب وسجلت قطع الارض للمشاركين وسمي المشروع مدينة جميلة على اسم جميلة بوحيرد المناضلة الجزائرية التي كانت قد اشتهرت حينذاك بنضالها وشجاعتها في حركة جبهة التحرير الجزائرية.

لغرض توضيح الصورة الكاملة لمشروع مدينة جميلة اذكر ان الجمعية تبينت ان اقتصار بيع الارض على المشاركين فقط لا يؤمن المبالغ اللازمة لتسديد الثمن والمصروفات الاخرى وهي كثيرة فقررت تقسيم الارض الى ثلاثة اصناف صنف للمشاركين وهو القسم الاكبر وصنف منطقة صناعية بسعر دينار واحد للمتر المربع وصنف ارض حرة لبيعها الى غير المشاركين بسعر نصف دينار للمتر المربع.

مشاكل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

اتجهت الحكومة بعد الثورة الى التعليم ومحاربة الجهل والامية فتضاعف عدد المدارس والمعلمين والطلاب خلال السنة الاولى من الثورة وتم تشجيع التعليم النسوي على نطاق واسع فغصت المدارس بالطلاب اضطرت الدولة لتأجير الدور من اصحابها وافتتاح مدارس جديدة فيها وشرعت وزارتا الاسكان والتخطيط لوضع برامج لبناء مدارس عصرية وتقرر ان يكون التعليم مجاناً في جميع مراحله ابتداء

بالروضة وإنتهاء بالجامعة ونفذت وزارة المعارف قانون جامعة بغداد الذي شرع سنة ١٩٥٧ ولم يوضع موضع التطبيق آنذاك فاجتمعت الكليات تحت ادارة رئيس جامعة بغداد وبوشر بوضع الخطط لرفع المستوى العلمي فارسلت البعثات العلمية الى الدول المتقدمة الشرقية منها والغربية وشنت اجهزة التعليم حملة شعبية واسعة لمكافحة الامية التي كانت نسبتها تتجاوز ٧٥% بين الشعب وطلب من المتعلمين والمثقفين ان يتولوا طوعاً تعليم الاميين في صفوف انشئت لهذا الغرض في المناطق القريبة من اماكن عملهم. ولكن يؤخذ على تلك الحملة انها لم تكن شاملة او مبرمجة وكان من نتائج السياسة التعليمية ان زاد عدد المدارس الابتدائية من ٢٢٤٥ مدرسة سنة ١٩٥٨ الى ٤١٥٣ مدرسة سنة ١٩٦٢ وعدد معلمي المدارس الابتدائية ١٢٧٩٣ اصبح ٢٨٣٤٤ وعدد تلاميذ المدارس الابتدائية من ٤٣٧٥٠٢ الى ٨٧٦١١٨ اما المدارس المتوسطة والثانوية فكانت سنة ١٩٥٨ لا تزيد عن ٢٤٤ مدرسة فاصبح ٤٠٦ مدارس وزاد عدد المدرسين الى ٤٠٧٨ مدرساً بعد ان كان ٢٤٦٩ مدرساً وعدد الطلاب من ٧٠٠٩٢ الى ١٥٥١٤٣ طالباً.

وتناولت حكومة الثورة موضوع العناية بصحة الشعب ففتحت المستشفيات والمستوصفات في القرى والارياف النائية مستعينة بالموظفين الصحيين الذين بدأت وزارة الصحة تخرجهم بدورات قصيرة مكثفة لسد الشواغر في تلك المؤسسات الصحية الجديدة ووضعت الخطط لمضاعفة تخرج الاطباء من كلية طب بغداد الوحيدة وبوشر بفتح مدينة طب جديدة في مدينة الموصل في وقت لم يكن في العراق اكثر من سبعمائة وخمسين طبيباً معظمهم في بغداد والمدن الرئيسة ولذلك وضعت قواعد جديدة للخدمة الطبية فرض بموجبها على الطبيب المتخرج حديثاً ان يخدم مدة في القرى والارياف النائية وتطبيق نظام التدرج الطبي.

وبذلت الجهود لمضاعفة الطاقة الكهربائية فأنشئت مصلحة الكهرباء الوطنية المستقلة التي استهدفت مد اسلاك التوتر (الضغط العالي الى مختلف انحاء العراق واعطيت اسبقية للقرى الحدودية وعلى الاخص المجاورة لايران حيث جهزت بالنور والماء الصافي الامر الذي اثار الايرانيين على حكومتهم حسبما يذكر اسماعيل العارف وسمحت الحكومة بالتنظيم النقابي المهني فتشكل خلال اول سنة من الثورة خمسون اتحاداً عمالياً ضم اكثر من ربع مليون عامل اندمجت جميعها في الاتحاد

العام لعمال العراق وبعد ان اجيز الاتحاد العام للفلاحين اجيز تشكيل الجمعيات الفلاحية المحلية التي بلغ عددها سنة ١٩٥٩ نحو سبعمائة واربع وثلاثين جمعية.

واهتمت الحكومة بتقديم الخدمات الاجتماعية للمعاقين والايتام وانشاء دور للعجزة ومدارس اصلاحية ومعاهد للمعاقين. وبوشر بحفر عدد من الابار الارتوازية في مختلف انحاء العراق وقامت مديرية العمل بتوفير الخدمات للعمال وحل مشاكلهم وتوفير الضمان الاجتماعي لاسرهم فضلاً عن الخدمات الصحية[١].

حوادث كركوك

تحتل مدينة كركوك اهمية خاصة بين مدن العراق الكبرى. فهي مدينة تتعايش فيها منذ اقدم العصور قوميات عدة من عرب وكرد وتركمان وغيرهم وهي اول مدينة بدأ النفط يتدفق فيها الى خارج العراق فضلا على انها اصبحت مقرا لشركة نفط العراق التي هي شركة دولية تسهم فيها شركات بريطانية وفرنسية وامريكية وهولندية وبرتغالية. فاصبحت المدينة موضع اهتمام هذه الشركات وحكوماتها واقيم فيها عدد من القنصليات والممثليات الاجنبية.

وكان التركمان يشعرون منذ زمن بعيد بأهمية ومكانة تفوقان أهمية الكرد في المدينة ومكانتهم. ومع بداية انتاج النفط وتصديره في الثلاثينيات من هذا القرن توافرت فرص العمل في المدينة على نطاق واسع واخذ ابناء القرى المجاورة يتدفقون عليها بحثا عن العمل ويشيدون لانفسهم احياء في ضواحي المدينة. مما ولد تنافسا بين التركمان والكرد داخل المدينة. وبعد الثورة اخذ هذا التنافس صيغة سياسية أججتها الاحزاب السياسية ولاسيما الحزبان الشيوعي والديمقراطي الكردستاني اللذان اخذا يوغران صدور الكرد ضد التركمان الذي اظهروا العداء للشيوعية وتحولت المدينة الى وضع قابل للانفجار في اية لحظة.

وإدراكا من السلطة المسؤولة في بغداد باحتمال تفاقم هذا التوتر وتحوله الى صدام مسلح ارسلت معاون تحري شعبة الاجرام (محمد عزيز)الى كركوك لمتابعة الموقف. وقد رفع محمد عزيز تقريرا جاء فيه:

---

[١] اسماعيل العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز، ص٢٢٨.

"إن هناك إشاعات استعمارية في كركوك تبعث الكراهية والتفرقة بين ابناء الشعب وان للمؤسسات الانكليزية والامريكية اليد الطولى في بث تلك الاشاعات ولا سيما القنصلية البريطانية التي ما هي الا وكر للتجسس. وهناك مصادر اخرى تبث الدعاية للتفرقة وهي مؤسسات شركات النفط وكذلك مركز الاستعلامات الامريكية بواسطة المستخدمين فيها برواتب ضخمة وهناك فئة ثالثة وهم الشيوعيون الذين يولدون الشعور بالتفرقة بصورة مستقلة وبقالب جديد. وبالرغم من تأييدهم للجمهورية الا انهم يثيرون الناس ضد منتسبي حزب البعث العربي الاشتراكي بقولهم ان هذا الحزب يهمل مصالح الكرد ويدعو الى تفضيل العرب على غيرهم ونقل خيرات العراق الى بلدان عربية اخرى" وأضاف كاتب التقرير ان عبد الهادي عبد الحسين علي الجلبي وهو من نواب العهد الملكي ووزير سابق كان قد غادر العراق واستقر في ايران بعد الثورة ويتصل بالسفارة الامريكية في طهران لا يستبعد ان يرسل المأجورين بطريق التسلل. وان الخلاف موجود ايضا وجودا ظاهريا بين الاكراد والتركمان الذين يكنون حبا كبيرا للجمهورية" واقترح كاتب التقرير في نهاية تقريره تعيين وكلاء للامن في امثال هذه الاماكن[1].

وقد أدت زيارة الملاّ مصطفى البارزاني الى المدينة يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٨ الى زيادة حدة التوتر بعد ان خرج الشيوعيون والبارتيون لاستقباله ووقع صدام بين الكرد والتركمان خلال اليومين اللذين قضاهما في المدينة. وادراكا من قائد الفرقة الثانية الزعيم الركن ناظم الطبقجلي الذي كانت تشمل منطقة فرقته الوية السليمانية والموصل واربيل فضلا عن كركوك بخطورة الوضع قام بالتعاون مع لجنة التعاون الوطني في كركوك بالسيطرة على الموقف ووضع حد للفعاليات التي يقوم بها ممثلو الهيئات القنصلية ويقول الزعيم الركن ناظم الطبقجلي.

"حين تسلمت قيادة الفرقة الثانية قام ممثلو الهيئات القنصلية بفعاليات حيث خشيت ضررها على المصلحة العامة واشاعة التفرقة والتبلبل وحرب الاعصاب وكانت اعمال هذه الهيئات يشوبها كثير من الشك والريبة فحددت اقامتهم في المدن وسعيت لغلقها وخاصة بعد الاشتباك الاول الذي حصل في كركوك في اواخر الشهر العاشر سنة ١٩٥٨ أي بعد حادث المظاهرات حيث شوهد معاون القنصل الامريكي

---

[1] القيادة القومية - مكتب الثقافة والاعلام لجنة تاريخ الحزب الملف ١٣/٢٢ القضية الكردية كتاب مديرية شركة بغداد رقم ٤٥٦٥ في ٢٩ ايلول ١٩٥٩.

عن بعد عدا خروج بعض ممثلي القنصليات الاجنبية عن العرف الدبلوماسي وانحرافهم عن واجباتهم قد اكد هذا العزم.

هذا اضافة الى مراجعاتهم المتكررة لي وخلقهم جوا عكرا بسبب طلباتهم وشكاواهم وقد اغلقت القنصليات في كل من الموصل وكركوك والسليمانية وكذا مكاتب الاستعلامات الامريكية [1]".

وكانت لجنة التعاون الوطني قد ضمت ممثلين عن الكرد وهم كل من مكرم الطالباني المحامي، وحسين البرزنجي المحامي وعبد القادر البرزنجي وهو عقيد متقاعد وعمر مصطفى المحامي، وممثلين عن التركمان وهم كل من محمد الحاج عزت المحامي وتحسين رأفت المحامي وعطا خير الله وهو رئيس اول متقاعد ومجيد حسن وهو صيدلي وتعهد لهم قائد الفرقة بحماية اتباعهم مقابل التزامهم بالهدوء والسكينة وبعد الصدام الاول في اواخر تشرين الاول ١٩٥٨ اصدرت اللجنة بيانا وزع بين الاهالي واذيع بمكبرات الصوت في سيارة ووزعت بضعة الاف منه بالطائرة. كما وزعت نسخاً منه في مدن جمجمال والتون كوبري وطوز خورماتو وكفري وفي ما يأتي نص البيان:-

بيان لجنة التعاون الوطني في كركوك الى اهالي كركوك الكرام

يا أهالي كركوك عربا واكرادا وتركمانا وآثوريين وارمناً، كان المستعمرون وعملاؤهم من الخونة والرجعيين يبثون سموم التفرقة والعداء بين مختلف القوميات في وطننا الحبيب وعلى الاخص في المناطق الحيوية الحساسة كمدينة كركوك المتكونة من قوميات متعددة. وقد استهدفوا في ذلك فصم تلك الرابطة الاخوية بين مختلف القوميات والاقليات التي عاشت متآخية متعاونة منذ القديم. وكلما ضعفت يقظتنا تمكن العدو من النيل منا واثارة الفتن بيننا، غير ان ثورة ١٤ تموز بقيادة البطل عبد الكريم قاسم التي ساندها الشعب العراقي جميعا جاءت ضربة قاصمة للمستعمرين ومؤامراتهم ودسائسهم فقضت نهائيا على السيطرة الاستعمارية في وطننا الحبيب وبدات بتصفية الاقطاع. وتقوم حكومة جمهوريتنا الوطنية باصلاحات عميقة تهدف بذلك تامين مصالح الشعب العراقي دونما تمييز او تفريق، ولذا بدأ عملاء الاستعمار المتسترون بالعمل على عرقلة تثبيت مكاسب الثورة بكل الوسائل الحقيرة الدنيئة للاساءة الى سمعتنا وما هذه التفرقة في هذا الجزء من الوطن

---

[1] المحاكمات ١٨/٧٢٣١.

العراقي بين الاكراد والتركمان والحوادث المؤسفة التي وقعت بين ابناء البلد الواحد الا جزء من مؤامرات عملاء الاستعمار وبايعاز وايحاء منهم يقصد بها اضعاف وحدتنا وتآخينا ويقظتنا تجاه عدونا الرئيس الاستعمار والاقطاع.

يا جماهير كركوك لنتحد جميعا عربا واكرادا وتركماناً وارمناً واثوريين لصيانة جمهوريتنا الوطنية وتثبيت مكاسب ثورتنا المجيدة وتطويرها لنكون يداً واحدة تقف بالمرصاد لدسائس العدو وتفضح عملاءه المستترين وتقبر مشاريعهم. اننا ندعوكم الى التآخي والتآزر والهدوء والسكينة والانصراف الى اعمالكم الاعتيادية ومحاربة الاشاعات التي يروجها عملاء الاستعمار.

عاشت جمهوريتنا الحبيبة بقيادة زعيمنا وملهمنا عبد الكريم قاسم. عاشت الأخوة بين العرب والاكراد والتركمان والارمن والآثوريين، الموت للإستعمار وعملائه ومفرقي الصفوف".

التوقيع

لجنة الدفاع الوطني في منطقة كركوك[1]

المحامي مكرم الطالباني واعضاء اللجنة.

ويبدو أن التركمان قد اتخذوا موقفا انعزاليا بعد الثورة وفي ذلك يقول العقيد الركن صبيح علي غالب الذي تسلم قيادة الفرقة الثانية قبل وصول الطبقجلي الى كركوك بعد الثورة "كان الاكراد قد برزوا بصورة منظمة فور اعلان الثورة بينما التركمان كان ينقصهم التنظيم والنشاط وكانت اكبر الشخصيات البارزة فيهم من مؤيدي العهد الملكي فلم يتجاسر احد منهم على الاندفاع مع الثورة[2] لذلك اتهموا بشتى الاتهامات ووصفوا باوصاف عدة فصارت كلمات مثل "خيانة" و"خونة". "اتباع حلف بغداد" و "ذيلية" و"طورانية" توجه اليهم وتداولت الالسن كلمة الطورانية بوصفها مرادفا للتعصب القومي.

وفي ٤ كانون الاول ١٩٥٨ راجع مقر الفرقة الثانية في كركوك كل من المحامي مكرم الطالباني والعقيد المتقاعد محمود طه من جبهة اتحاد كردستان وابلغوا قائد الفرقة الزعيم الركن ناظم الطبقجلي ان اهالي كركوك (التركمان)

---

(١) المحاكمات ١٨/٧٢٣٢.

(٢) صبيح علي غالب قصة ثورة ١٤ تموز ص ١١٩.

سيقومون بمظاهرة مسلحة لغرض ارباك الامن والقيام بانقلاب عسكري وبعد يومين(١٢/٦) راجع القيادة نفسها المحامي عمر مصطفى دبابة وابلغ قائد الفرقة الشيء نفسه وقد نقل الطبقجلي هذا الامر الى مديرية الاستخبارات العسكرية في بغداد مبيناً "ان جبهة اتحاد كردستان يريدون خلق جو مكهرب لاستفزاز اهالي كركوك الذين يراقبون بالمثل جبهة اتحاد كردستان التي يعتبرونها معادية لهم بسبب عزمها جعل كركوك مدينة كردية وخلق الفزع والرعب بين التركمان. واضاف قائد الفرقة قائلاً كما راجعنا المحامي محمد الحاج عزت حول السماح لجماعة من شباب كركوك تحمل اكليلاً من الورد لوضعه على قبر المرحوم المقدم هدايت احمد (الذي توفي اثناء مرافقته الملا مصطفى البارزاني الى مطار ك١(K1) بالسكتة القلبية) وهذا الطلب دعا اعضاء جبهة اتحاد كردستان الى خلق ما يشوه طلب جماعة المحامي المذكور وان خبر احتمال وقوع مظاهرات مسلحة من قبل التركمان قد وصل السليمانية مما يدعو للاعتقاد بأن هناك خطة لهذه الاستفزازات التي تقوم بها احزاب كردستان".

وأشار الطبقجلي الى أن الطالباني ابلغ متصرف كركوك بالامر ايضاً بداعي الحرص على الامن في الوقت الذي تؤكد فيه الوقائع أنه لا يوجد من يحاول من اهالي كركوك اية محاولة للاخلال بالامن كما ان محاولات الطالباني هذه تجد صداها في كل من لواءي السليمانية واربيل اما في كركوك فليس لها صدى الا عند المتطرفين من دعاة تكريد كركوك باعتبار ان المحاولة تعد هدفاً وطنياً تبتغيه جبهة احزاب كردستان.

ودعا الطبقجلي الى تطبيق قرارات مجلس الدفاع المنعقد يوم ٥تشرين الثاني الذي اقترح فيه تجميد النشاط الحزبي والاعلان عن صفة الحكم ونوعيته واهدافه ضمن منهاج وزاري محدد يبين فيه بشكل مفصل الاهداف واسلوب تحقيقها حتى يأمن الناس على مستقبلهم العائلي والمعيشي ويسود الامن والاستقرار.

وعندما وصل الطبقجلي بغداد في يوم ١٢/٧ دعاه عبدالكريم قاسم مع عدد من الضباط لسماع اشرطة تسجيل تكشف محاولة حركة رشيد عالي الكيلاني للاطاحة بحكمه والتي ورد بها اسم الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية الذي طلب احالته على التقاعد لكن عبدالكريم قاسم رفض ذلك. وان العقيد رفعت الحاج سري

اراد تهدئته وابلغه بأن هناك خطة سلمية لاجبار عبدالكريم قاسم على وضع حد لهذه التصرفات واعادة النظام والعدل بين الناس.

وعندما تكررت مراجعة الطبقجلي الى بغداد مرة اخرى يوم ١٢/٢٦ وجد تقارير واخباريات من البارتيين والشيوعيين مقدمة الى عبدالكريم قاسم والى الحاكم العسكري ومديرية الخطط في وزارة الدفاع والى فاضل عباس المهداوي والاستخبارات العسكرية تفيد انه تهجم على عبدالكريم قاسم واصفاً اياه بالجهل في ادارة البلاد وانه تهجم على الملا مصطفى البارزاني ووصفه برئيس عصابة وقاطع طريق وانه اثنى على بعض رجال العهد الملكي ومنهم سعيد قزاز وانه توعد بتبديل الوضع خلال شهرين او ثلاثة وانه اخذ يخطط مع الضباط القوميين لانقلاب عسكري وانه يمجد عبدالناصر والوحدة العربية وانه يتعاطف مع اتباع حلف بغداد (التركمان) ويرعاهم ويتعاون مع رؤساء العشائر المعارضة لعبد الكريم قاسم وطالب مقدمو هذه الاخباريات بنقله من الفرقة الثانية ولكن الطبقجلي تمسك بالبقاء في فرقته بعد ان عرض عليه عبدالكريم قاسم نقله منها واخذ يخطط للاطاحة بحكم عبدالكريم قاسم بالتعاون مع رفعت الحاج سري.

وقد قابل وفد من كركوك رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٥٨ وكان الوفد برئاسة المفوض صديق احمد مأمور مركز الغابات وذكروا له "انه تاكد لديهم ان التركمان اخذوا يتسلحون وان هناك مخازن اسلحة وعتاد وعندهم قائمة باسماء ٢٧ دارا من التركمان. وقد سموا ثلاثة قرى خزنت فيها الاسلحة والمعدات". وقد اثارت هذه المعلومات رئيس الوزراء فوجه كلامه الى وزير الداخلية كيف يحدث كل هذا في كركوك؟ فرد الوزير – بعد مغادرة الوفد – ان المخربين يغالون في روايتهم وانهم اكثر سلاحاً واكثر عدة من غيرهم. وتفادياً لما سيترتب من امور مربكة اقترح تعيين ثلاثة اسماء من القائمة تفتش بيوتهم على غرة وحصر الموضوع باضيق نطاق"

وطبقا لذلك وصلت لجنة خاصة من مديرية الخطط العسكرية في وزارة الدفاع في طائرة من بغداد لتعيين تلك البيوت الثلاثة وهي بيت كل من ابراهيم نفطجي والرئيس الاول المتقاعد عطا خير الله والعقيد المتقاعد شليمون خوشابه معاون مدير العينة (الفرقة الثانية) وقد دخلت هذه البيوت مع اللجنة جماعة من المقاومة الشعبية ولكنهم لم يعثروا إلا على بعض المسدسات وبندقية صيد مجازة وقاذفة دخان وبعض

قنابل الدخان المسيلة للدموع بعضها فارغة وضعت للزينة"[1]. جاء في تقرير معاون الشرطة الياس عباس سبع بتاريخ ١٩٥٩/١/٢ عن اعمال هيئة التحقيق الذي هو احد اعضائها:

بناء على حضور هيئة من الضباط بالطائرة يوم ١٩٥٨/١٢/٢٦ من بغداد الى كركوك بهدف التحري في بعض الدور حسب طلب الحكم العسكري العام ببرقيته ٣٩٣ في ١٩٥٨/١٢/٢٦ وبناء على طلب القيادة فقد أمر المعاون السيد محمد رشاد بالذهاب في سيارة مسلحة مستصحباً معه عشرة افراد من الشرطة بكامل اسلحتهم الى مقر الفرقة الثانية لمرافقة هيئة التحري بعد اخذه التعليمات اللازمة وفعلاً ذهب المعاون الموما اليه وبرفقته المفوض فاتح عبدالقادر والافراد المذكورون وبعد مواجهة وكيل القائد طلبت هيئة التحري الاتصال بحاكم التحقيق دون ذكر اسماء الاشخاص المراد التحري في بيوتهم بناء على سرية الموضوع واستناداً على طلب الحاكم العسكري العام ببرقيته اعلاه وثم ان المعاون رافق الضباط وهم كل من الرئيس الطيار محمد ابراهيم أدهم والرئيس احمد عبدالله والملازمان الاولان احمد محسن وثامر نور الدين ومأمور مركز الغابات المفوض صديق احمد الذي كان مع الضباط وتركوا القيادة متوجهين نحو طريق المحطة وهناك انقسم الضباط حيث ذهب الاول والثاني مع عدد من افراد الجنود الذين كانوا بمعيتهم ونفرين من الشرطة الى جهة دار الرئيس الاول المتقاعد عطا خير الله واما القسم الثاني مع المعاون وبرفقتهم بقية الجنود وافراد الشرطة ومعهم المفوضان صديق احمد وفاتح عبدالقادر، ذهبوا الى دار العقيد شليمون حيث وجدوا الدار خالية من السكان واخذ الضباط الجنود وخاصة منهم الملازم الاول ثامر نور الدين بكسر الباب الرئيسي للدار بعد ان جرح يده من جراء استعمال الشدة ودخلوها مع بعض الاهليين وعثروا على بعض الاسلحة ودرجوها في ورقة التحري التي نظموها في حينه وثم تركوا الدار بعد ان وضع المعاون الموما اليه جماعة من الشرطة لحراسة الدار.

وبالنظر لعدم حضور العقيد الموما اليه اعلاه لحد الان الى كركوك وعدم امكان القيام بالكشف وتدوين افادته لم نتمكن من بيان الاضرار اللاحقة في محتويات

---

[1] المصدر نفسه. المحاكمات ٧٢٣٤/١٨ - ٧٢٣٦.

داره وفيما اذا كانت هناك اشياء مسروقة منه، وبعد اتمام التحري في هذه الدار انتقلت الهيئة المشار اليها اعلاه الى دار ابراهيم نفطجي وحيث يظهر من افادة المشتكي ابراهيم نفطجي انه بينما كان في داره اذ شاهد دخول بعض الاهليين الى داره قسم منهم من الباب والاخرون من سياج الحديقة وبينما كان منشغلاً مع هؤلاء لمعرفة سبب هجومهم ودخولهم الدار اذ اتت بعد مضي بضع دقائق هيئة التحري المكونة من الملازمين الاولين ثامر نور الدين واحمد محسن ومعهم مأمور مركز الغابات السيد صديق احمد والمعاون السيد محمد رشاد ومن معهم من الجنود والشرطة وقاموا بالتحري وعند اعتراض صاحب الدار (المشتكي) ابراهيم النفطجي عن وجود الاهليين وعدم رضاه بالوضع الجاري في داره، فقد أمر احد الضابطين بأخذه تحت الخفارة بناء على تحريض المفوض صديق احمد وحيث ظهر من نتيجة التحقيقات على ان الاهليين كانوا قد حضروا في داري العقيد شليمون وابراهيم النفطجي قبل قيام هيئة التحري في اعمالها وحيث يستدل من بعض الافادات على ان مأمور مركز الغابات المفوض صديق احمد هو الذي أخبر الأهليين وطلب اليهم الحضور في المحلين المذكورين، بدليل انه حضر في مقر القيادة في بادئ الأمر ومعه عدد من الاهليين قبل خروج الهيئة المذكورة من مقر الفرقة والمبادرة بعملها مما حدى بالاهليين الى معرفة اسماء اصحاب الدور الذين اجري التحري بدورهم قبل معرفة المسؤولين في هذا اللواء وخاصة الشرطة حيث لوحظ من قبل بعض الشهود والمعاون الموفد لارشاد الهيئة المشار اليها اعلاه من ان الاهليين كانوا يتنقلون من مكان لاخر في السيارات العائدة الى كل من نوزاد الشيخ عبدالله والمقاول عبدالله علي ورشيد الحاج محي الدين الصالحي والشيخ رشيد البرزنجي صاحب فندق الرافدين والمفوض المفصول نوري السيد ولي حتى انهم وجدوا البعض من الاهليين كانوا داخلين الدارين المذكورتين والاخرين قائمون بتطويقها قبل حضور الهيئة وعلى ما يظهر من سير التحقيق ان اعضاء الهيئة التفتيشية كانوا تحت ارشاد المفوض صديق احمد الذي كان يتشاور معهم بين حين واخر رغم طلب المعاون الموجود معهم اتباع الطرق الاصولية لتفتيش الدور وفق القوانين المرعية وحفظ الامن والنظام وحيث ان المسبب لهذه الاستفزازات التي حدثت في كركوك كلها كانت نتيجة سوء تصرف المفوض صديق الذي لا تعلم عنه شرطة هذا اللواء او القيادة عن سبب حضوره لدى هيئة التفتيش مستحصباً معه الاهلين في الوقت الذي لم يكن

من واجبه واختصاصه التدخل في امور كهذا لكونه مستخدماً في شرطة الغابات التي لا علاقة لها بالمسائل التحقيقية عن الجرائم وحيث ان المشتكي ابراهيم النفطجي قد بين انه قد سرق من داره مبلغاً قدره سبعمائة دينار مع مقدار من المخشلات الذهبية واوان فضية قيمتها بثلاثمائة دينار من قبل الاشخاص الاهلين الـذين سـبقوا هيئـة التحري بالدخول الى الدار واشتركوا بالتفتيش ظاهراً وهم المدونـة اسـماؤهم فـي القائمة المرفقة طياً، وبالاضافة الى ما تقدم فإنهم سببوا اضراراً تقدر بستين دينـاراً في اثاث الدار ومرفقاته فإننا سوف نحيل الاوراق التحقيقية الى حاكم تحقيق كركوك للتصرف والبت فيها، اما بصدد الداخلين في بيت العقيد شليمون فإننا ننتظر مجيئـه، وفي حالة تقديمه الشكوى باضرار او ما سرقت من داره فسنقوم بالتحقيق عما حدث بصورة تفصيلية ونعلمكم النتجية.

توقيع
المعاون الياس عباس سبع
عن هيئة التحقيق

قائمة باسماء الاشخاص الذين قاموا بالتحري مع هيئة التفتيش:

١ــ المحامي عمر دبابة وهو الشخص الذي اشار اليه القائد في كتابه بتاريخ ١٢/٦ ومن انه حذره من انقلاب عسكري يعده اهالي كركوك التركمان.

٢ــ نوزاد كاكه الحاج محمود.

٣ــ نوزاد شيخ عبدالله.

٤ــ احسان عبدالحميد.

٥ــ نوري سيد ولي.

٦ــ مصلح مصطفى.

٧ــ عطا جميل.

٨ــ المحامي عبدالجبار محمد بروزخان.

٩ــ عادل عبدالله علي.

١٠ــ عمر عبدالله علي.

١١ــ حميد رشيد الحاج محيي الدين صاحب مخزن رشيد.

١٢ــ امين عبدالرحمن سعيد.

١٣ـ مجيد صاحب مخزن في سوق الصاغة واخوه.
١٤ـ المعلم فخري صابر.
١٥ـ البقال عمر عارف.
١٦ـ مجيد حسن صاحب مكتبة الثقافة.
١٧ـ عمر بيكس.
١٨ـ مصطفى احمد مصلح.
١٩ـ حسن خوشناو.
٢٠ـ كمال شيخ رشيد صاحب الفندق.
٢١ـ جمال شيخ رشيد صاحب الفندق.
٢٢ـ فخري الدين نوري.

أما تقرير مدير أمن كركوك المؤرخ في ١٢/٢٧ فنصه:

على اثر التحري في دور كل من العقيد شليمون خوشابه وابراهيم نفطجي والضابط المتقاعد عطا خير الله. اخذ الاكثرية من شيوعيي كركوك يطلقون على انفسهم المقاومة الشعبية ويعقدون اجتماعاتهم وتكتلاتهم في مكتبة الثقافة الوطنية لصاحبها فكرت عمر الكائنة في شارع الأوقاف ويتلقون الاوامر والتعليمات فيها ثم يتوزعون على مفارق الطرق الرئيسية والشوارع العامة لتفتيش السيارات والاهلين معاً وتعدى ذلك الى تفتيش ضباط في الجيش وهم بملابسهم الرسمية ولم يكتفوا بهذا بل اخذوا يطوقون بعض الدور بحجة الاشتباه بوجود السلاح فيها وغيرها من الادعاءات الاخرى.

وتبين لنا ان اكثر هؤلاء من جماعة الاكراد المناوئين للاتراك العراقيين في كركوك، ان الحالة قد تردت من سوء تصرفات هذه الجماعة، وان بقاءهم بالشكل المذكور واستمرارهم بالضغط على حريات الناس امر غير مرغوب فيه وينافي ما نصت عليه القوانين المرعية بهذا الشأن وان ذلك يؤدي حتماً الى عواقب وخيمة جداً في المستقبل ولا يستبعد احتمال وقوع اشتباكات دائمية بين الطرفين لذلك وحفظاً على ارواح ابناء الوطن ولصيانة الامن ومبادئ جمهوريتنا، يرجى مفاتحة المراجع المختصة بالامر، وبالضرب على ايدي العابثين في الامن وسلامة الدولة وغلق المكتبة المذكورة اعلاه والتي اصبحت مركزاً وبؤرة لاجتماع هؤلاء قبل ان

تتدهور الحالة في هذه المدينة وفي مثل هذه الظروف الحساسة نرفق قائمة باسماء الاشخاص الذين قاموا بالتحري مع هيئة التفتيش.

التوقيع

حسن عبد علي[١]

مدير أمن منطقة كركوك

وقد نبّه الزعيم الركن ناظم الطبقجلي الى مخاطر الدعاية التي يبثها كل من الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) في المنطقة فكتب يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٥٩ الى رئيس اركان الجيش يقول.

"منذ اعلان تشكيل جبهة اتحاد أحزاب كردستان أخذت هذه الجماعات (الشيوعي والبارتي) تعمل بصورة جديّة بواسطة اعوانهم والمرشدين الذين ارسلوهم الى الاقضية والنواحي والقرى على بعث اقليم كردستان العراق ضمن الجمهورية العراقية وقد ساهمت في مثل هذه الاعمال جهات مسؤولة في بغداد لتوجيه هذه الجبهة، على التقييد بالميثاق الذي وضعوه والذي ينادون به في نشرات هذه الاحزاب السرية واجتماعاتهم الدورية على ضرورة إعلاء ولادة اقليم كردستان وكان النهج الذي رسموه لتحقيق هدفهم هو الافادة من المادة الرابعة من دستور الجمهورية العراقية المؤقت الذي خص العرب والاكراد كمشاركين في هذا الوطن... واخذ الضباط الاكراد الموجودون في الفرقة يتحسسون بموضوع اقليم كردستان او جمهورية كردستان في المستقبل بصورة ظاهرة... ويشعر التركمان في ارض كركوك بالخطر الذي يجابهونه من تحدي الاكراد لهم وهم فزعون على مستقبلهم ويضعون جل ثقتهم بحكومة الجمهورية العراقية لضمان حياتهم ومستقبلهم. لقد حرم على هؤلاء التركمان ابداء شعورهم تجاه الجمهورية العراقية وذلك بمنع نشر برقياتهم في الجرائد او اعلانها من دار الاذاعة العراقية والظاهر ان القضية مبيته ضدهم لطمس اسمهم وولائهم"[٢].

---

[١] موسوعة ١٤ تموز ٣/٥٦ـ٦١.

[٢] مذكرات الطبقجلي ص ٤١٣ - ٤١٧.

وكان وفد من نقابة المعلمين في كركوك قد قابل عبد الكريم قاسم وبين له دور شركات النفط في تاجيج الصراع القومي في كركوك. ولكن قائد الفرقة الثانية (الطبقجلي) فنّد هذه الادعاءات بكتابه الموجه الى الحاكم العسكري العام بتاريخ ١٥ شباط ١٩٥٩ والذي جاء فيه "قامت قيادة الفرقة بالسيطرة على كافة مرافق شركة نفط العراق وخطوط الانابيب وعين زالة والقيارة وتم ذلك بصورة كاملة منذ اليوم الثالث للثورة كما سيطرنا على كافة مواصلاتها السلكية واللاسلكية لحماية اخطر مرفق حيوي لحياة العراق. ان النزاع القومي في كركوك واضح بين الاكراد والتركمان الذي تؤلف القومية الاخيرة اكثرية لواء كركوك لهذا فان الشركة اذا ساهمت او فرض انها ساهمت في هذا الصراع من اجل السيطرة على كركوك، قد ظهر جليا بادعاء (البارتيين) الحزبيين في ضم لواء كركوك قاطبة الى اقليم كردستان لهذا فان الانتهازيين هم الذين يخلقون هذا النزاع ويستظلون وراء الزعيم القائل ان الشركات الاستعمارية بها كل الامكانيات لاثارة مخاوف القوميات المتعددة في لواء كركوك ولو كفانا الانتهازيون شر مداخلاتهم لما كان هناك احساس بهذا الصراع الذي اعتقد ان مصدره بالاصل هو من داخل بلدنا ومن بين ابناء القوميات التي تعيش في هذا اللواء"[1].

وبعد قيام حركة الموصل في اذار ١٩٥٩ أضطربت الأوضاع في كركوك فاصدر الحزب الشيوعي بيانا (الى جماهير الشعب في كركوك) يوم ٢٥ آذار جاء فيه "عاشت الاخوة بين العرب والاكراد والتركمان والآثوريين"

لقد اظهرت مؤامرة عبد الوهاب الشواف مدى قدرة الشعب على تحطيم اية محاولة قد يقوم بها المستعمرون للنيل من جمهوريتنا البطلة وتكمن هذه القدرة في وحدة الصف بين الجماهير الشعبية من مختلف القوميات والاديان. فقد اتحدت جماهير العرب والاكراد والتركمان والارمن والاثوريين في الموصل وعين زالة وتلعفر ودهوك والعمادية والقوش وتلكيف في جبهة واحدة لمقاومة المؤامرة..

ايها المواطنون ان الحزب الشيوعي في الوقت الذي يكبر هذا الوعي وهذه اليقظة وهذه الروح الوطنية العالية ينبهكم الى ضرورة محاربة الميول الانعزالية بين القوميات ودعاتها المخربين الذين يثيرون العنعنات والنزعات العنصرية والهاء

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ٨١/٣ - ٨٢.

الجماهير بخلافات مصطنعة لا اساس لها وهم يرومون اضعاف الشعب وتصديع وحدة الصفوف ليتسنى لاسيادهم إمرار المؤامرات الاستعمارية. ان الرجعيين الشوفينيين يثيرون المخاوف من اخوانهم الاكراد والعرب وهم يثيرون الشكوكية بين جماهير الاكراد ضد اخوانهم التركمان ويفترون عليهم ويحاولون عزلهم عن الاشتراك في الحركة الثورية من اجل صيانة جمهوريتنا البطلة ولقد اثبتت جماهير التركمان في كفاحها البطولي في تلعفر والموصل ومساهمتها في الكفاح الجماهيري في كركوك انها ليست اقل اهتماما بمصير جمهوريتنا من غيرها... ولهذا فان الحزب الشيوعي يدعوكم ايها المواطنون الى اليقظة ومحاربة كل دعاية مفرقة للصفوف والى الاتحاد والتآخي.. وان تكونوا على أهبة الاستعداد لتحطيم اية مؤامرة او اعتداء قد يحاول بعض اعداء جمهوريتنا القيام به"[١].

كان مجلس الوزراء قد قرر ايفاد فؤاد عارف وزير الدولة الى الشمال لتهدئة الاوضاع بعد حركة الموصل. فقدم تقريرا الى عبد الكريم قاسم عن نتائج جولته مشيرا الى اسباب التوتر وهي ضعف الضبط وانتشار الفوضى وتلاشي نفوذ الدولة امام نفوذ الاحزاب ولا سيما الحزبان الشيوعي والديمقراطي الكردستاني كل حسب منطقة نفوذه وان الحزب الشيوعي قد اصبح له نفوذ واسع بسبب تغلغله في صفوف الجيش لان القادة كانوا من الشيوعيين مثل قائد الفرقة الثانية الزعيم الركن داود الجنابي الذي حل محل الزعيم الركن ناظم الطبقجلي. ويذكر فؤاد عارف قائلا: "اجتمعت بالمسؤولين البارزين في الموصل ثم زرت المستشفى اطلعت على احوال الجرحى والمصابين بسبب الاحداث المؤسفة. بعد ذلك سافرت الى تلعفر وهناك استقبلتني مظاهرة صاخبة وخطبت فيهم من فوق احد السطوح وكان المتظاهرون في حالة هياج يطالبون بالاعدام ذكرت لهم ان ليس لاحد فضل على الثورة انه قام بها الجيش العراقي وعلى كل من يرى مخالفة قانونية ان يخبر عنها لا ان يجعل نفسه مسؤولاً او حاكماً ينفذ الاحكام حسب رغبته لان في ذلك فوضى ومن يفعل مثل هذه الافعال غير القانونية فإنه خائن وحدثتهم عن ضرورة التعقل في اتخاذ القرارات قائلاً لو ان شخصاً كان ابوه اقطاعياً واستولت الثورة اليوم بموجب قانون الاصلاح الزراعي على تسعة الاف دونم من اراضيه وابقي له الف دونم فقط وهو مؤيد

---

[١] نص البيان في تاريخ الوزارات العراقية ج ٢، ص ١٠٥ــ١٠٦.

للثورة هل يعد هذا خائناً؟ ولماذا هو خائن؟ الأنه ورث هذه الارض من اجداده؟ لا يجوز ان نتعامل مع كل من ملك ارضاً وليس كل من ملك قطعة ارض متآمراً على الجمهورية. ثم سافرت الى سنجار وتحدثت مع اهالي القضاء عن ضرورة الالتزام بالهدوء والسكينة ثم سافرت الى عقرة والزيبار والى منطقة نهلة وكان يرافقني في رحلتي مدير شرطة الموصل السيد اسماعيل عباوي (توحله) وبعد ذلك قصدت اربيل وحاج عمران وكويسنجق والسليمانية وحلبجة وكركوك وبعد عودتي من هذه الجولة التي استغرقت اسبوعين التقيت عبدالكريم قاسم واعطيته صورة عن الوضع القائم في الشمال وما آلت اليه الحال من ضعف في الضبط وانتشار الفوضى وتلاشي نفوذ الدولة امام نفوذ الاحزاب ولاسيما الحزبان البارتي والشيوعي كل بحسب منطقة نفوذه وان الحزب الشيوعي اصبح له نفوذه الواسع بسبب تغلغله في صفوف الجيش ولان القادة كانوا من الشيوعيين مثل داود الجنابي قائد فرقة كركوك الذي يدعم الشيوعيين ويزيد نفوذهم في المنطقة.

لقد حاولت بصفتي وزيراً واحد المخلصين للنظام الجمهوري وصديقاً لعبدالكريم قاسم ان اقدم صورة صادقة عن الحالة لا كما كانت تعكسه بعض التقارير الكاذبة عن الاوضاع المأساوية التي كانت المنطقة تمر بها والتي وجدت فيها عوامل تقويض للثورة والجمهورية بأسم الثورة والجمهورية. والغريب ان عبدالكريم قاسم استقبلني ببرود بعد عودتي من الجولة التي قمت بها وكنت اعتقد انه متلهف للسؤال عن نتائجها لكنه تجاهل ذلك فأضطررت ان ابادره بالحديث عن جولتي واعطائه انطباعاتي وقلت "لماذا يتجاهل موضوع جولتي الى الشمال وقد ذهبت بقرار من مجلس الوزراء؟ فقال اكتب تقريراً وقدمه الى طه الشيخ احمد الذي كان مديراً للخطط العسكرية فأمتعضت من كلامه وقلت له وانا في غاية العجب اني مسافر الى خارج العراق لمعالجة ابني المريض وفي اثناء سفري يمكنك التحقق من صحة ما قلته لك عن واقع الحال في شمال العراق"[1].

وبعد جولة فؤاد عارف رشّح عبد الكريم قاسم مكرم الطالباني متصرفا للواء كركوك. ولما لم يكن للمتصرف أي دور بسبب سعة صلاحيات قائد الفرقة داود الجنابي وصلاحيات الحاكم العسكري العام طلب الطالباني من عبد الكريم قاسم

---

[1] مذكرات فؤاد عارف، ص٢٢٩.

اعطاءه صلاحيات ادارية كافية واطلاق سراح قسم من التركمان الذين كانوا قد اعتقلوا بامر من داود الجنابي بتهمة الطورانية فوافق عبد الكريم قاسم على الطلب الثاني لكنه رفض اعطاءه عددا من الصلاحيات بحجة ان ذلك يقضي اعطاء جميع المتصرفين الصلاحيات نفسها. ويذكر الطالباني انه حذر قاسما من حدوث مذبحة في كركوك وانه اقترح على قيادة الحزب الشيوعي[1] نقل سكرتير اللجنة المحلية للحزب في كركوك (نافع يونس) وهو مولود في أربيل ويحمل شهادة حقوق ومسؤول جريدة (ئازادي - الحرية) جريدة الحزب الشيوعي فرع كردستان لانه ليس من سكان المدينة وتعيين سكرتير للحزب من سكان المدينة[2].

وقبل وقوع أحداث كركوك بايام قلائل اصدرت جبهة الاتحاد الوطني بياناً (الى جماهير كركوك المجاهدة) تضمن العبارات الواردة في بيان الحزب الشيوعي سابق الذكر نفسها.

"ايها المواطنون، لقد انزل شعبنا وجماهيره المناضلة في الموصل ضربة ساحقة بعملاء الاستعمار المتآمرين واسيادهم المستعمرين وراح هؤلاء واذنابهم خارج العراق وخاصة في العربية المتحدة يشنون هجوما غادرا ضد جمهوريتنا البطلة وقائدها الجريء عبد الكريم قاسم. وهم يريدون بهذه الحملات والافتراءات تهيئة الرأي العام لتدخلات ومؤامرات جديدة حبكها المستعمرون واذنابهم في حلف بغداد مع حكام العربية المتحدة المتامرين.

إن جمهوريتنا الفتية البطلة التي وقفت بوجه المؤامرات السابقة وحطمتها ستقف بوجه كل من يريد ان يدس انفه في شؤونها وستحطم كل محاولة يقوم بها، مهما كانت الحجة التي يتذرع بها والوجهة التي يتستر وراءها ولهذا يتعين على جماهير الشعب ان تكون يقظة ومستعدة دائما للذود عن مكاسب ثورتنا الوطنية الديمقراطية واعطاء درس جديد لكل من يركب رأسه ويحاول النيل من جمهوريتنا وزعامة قائدها الجسور عبد الكريم قاسم.

---

[1] كانت اللجنة المحلية للحزب في كركوك آنذاك تضم كلا من مصلح مصطفى وكمال داود الجباري ومجيد حسن وشيخ طيب الطالباني. وعماد مصري، وتوفيق احمد، وعمر كاشتر.

[2] عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية الداخلية ص ١٧٨ وهو ينقل معلوماته عن مقابلات اجراها مع كل من فؤاد عارف ومكرم الطالباني.

ان جبهة الاتحاد الوطني تدعوكم جميعا عرباً واكـراداً وتركماناً واثوريين وارمناً الى التكاتف والتآخي والوقوف صفا واحدا في وجه اعداء الجمهورية المجرمين واحباط كل محاولة يقومون بها. فعلى الصداقة العربية الكردية التركمانية والاقليات الاخرى تتحطم دسائس المستعمرين في مدينتنا المجاهدة كركوك ذات الامجاد التاريخية المعروفة.

إن مصالح الجماهير الشعبية من كافة القوميات والاديان واحدة وعدوهم واحد الاستعمار وعميلته الرجعية المجرمة وكلكم تتذكرون كيف ان رجال العهد البائد قد كانوا يضطهدون الشعب باسره وقومياته واديانه المختلفة دون تمييز وكيف كان رصاص المجرم ارشد العمري في كاورباغي ينهمر على صدور العمال الاكراد والتركمان والعرب والارمن والاثوريين دون تفريق. وكيف وقف العمال وجماهير كركوك الباسلة بجميع قومياتها صفاً واحداً تجاه الاستعمار ومطيته الطغمة البائدة.

إن حدوث المؤامرة الاخيرة في الموصل وسحقها يريكم كيف سلط الشواف الخائن نيران رشاشاته الى صدور جميع المواطنين في الموصل دون تفريق. فاستشهد في مجازره المواطنون من جميع القوميات ودون تمييز. وكيف وقفت جماهير الشعب في وجه مؤامراته متكاتفة متعاونة دون تفريق بين القوميات والاديان المختلفة. لقد اندفعت الجماهير الموصلية بمختلف قومياتها الى المعركة واندفعت جماهير الفلاحين الكادحين التركمان في تلعفر نحو الموصل كما اندفعت جماهير الفلاحين الاكراد في القرى الكردية المجاورة وتجاوبت جماهير الفلاحين في القوش وتلكيف والقرى المسيحية واشتركت في المعركة واختلط الجميع في شوارع المدينة وحاربوا كتفاً الى كتف مع الجماهير العربية والاثورية والارمنية حتى حققوا النصر وسحقوا المؤامرة الاستعمارية القذرة في يوم واحد.

إن المستعمرين يحاولون بث التفرقة بين التركمان والاكراد والعرب عن طريق عملائهم من الرجعيين المحليين مفرقي الصفوف. ولكن جماهير شعبنا الواعية تدرك جيدا ان دعاة التفرقة لا يخدمون الا مصالح اسيادهم المستعمرين ولهذا فقد نبذتهم وحاربتهم كعملاء مكتوفين للاستعمار.

إن جماهير شعبنا تدرك ان جمهوريتنا الديمقراطية هي الامل الباسم الوحيد لجميع القوميات في بلادنا.

يا جماهير كركوك يا أبطال كاورباغي

ان جبهة الاتحاد الوطني في كركوك تدعوكم الى محاربـة جميـع الـدعايات العنصرية الرجعية المفرقة للصفوف والوقوف صفا واحدا لحماية جمهوريتنا من أي خطر يتهددها سواء من الداخل أم الخـارج اننـا نـدعوكم الـى الاتحـاد واليقظـة والاستعداد لتحطيم اية مؤامرة يقوم بها أعداء الجمهورية في الداخل وانزال ضـربة ماحقة باية جبهة تحاول التدخل السافر في شؤوننا.

عاشت جمهوريتنا حرة ديمقراطية بقيادة زعيم البلاد الاوحد عبد الكريم قاسم".

عاشت الصداقة العربية الكردية التركمانية والاثورية والارمنية

الموت للاستعمار وعملائه الخونة والرجعيين

المحامي عبد الصمد خانقاه، جلال عبـد الـرحمن (رئـيس اول)، المحـامي معروف البرزنجي، المحامي عمر مصطفى، خالد دلير، عطا محمود الجلالي، مجيـد حسن (مكتبة الثقافة الوطنية). حميد باتاش، رشاد يحيى[١].

ويصف تقرير هيئة التحقيق في حوادث كركوك التي تراسها العقيد الركن عبد الرحمن عبد الستار وعضوية كل من العقيد الركن صـبيح رؤوف والعقيـد شـكيب المدلل وحافظ خالد حاكم محكمة التمييز ووديع جرجي حاكم محكمة التمييـز الحالـة في مدينة كركوك قبل احتفالات ١٤ تموز كالآتي:-

أ - الوضع العام في مدينة كركوك، لقد كانت مدينة كركوك يسودها جو غيـر طبيعي قبل احتفالات ١٤ تموز الخالد فكان يشاع فيها ان حادثـاً مـا سـيقع خـلال الاحتفالات ويعكر صفو الامن فيها حيث كانت الحزازات والاستفزازات مستمرة فيهـا على الدوام من كافة الاطراف المتنافرة والمتطاحنة في ما بينها وكانت كـل فئـة او جماعة تضمر السوء للجماعة الاخرى وتتحين الفرص للايقاع بهـا. ففـي كركـوك قوميات مختلفة اكثرهاً نفوذا التركمان ثم الاكـراد وتليهـا القوميـات الاخـرى وان الحقائق التاريخية تنبه ان الخلاف والحقد كامن في نفوس كل فئة تجاه الفئة الاخرى وقد ظهرت هذه الخلافات بصورة علنيـة عنـدما تالفـت المنظمـات الديمقراطيـة والاتحادات والنقابات في مدينة كركوك حيث ان معظم التركمان قد تحولوا عنها امـا من الناحية الثانية فقد ايدتها جماعة الاكراد القاطنين مدينة كركوك وانتمـوا اليهـا وكونوا جبهة قوية وبدات كل فئة تتحين الفرص للايقاع بالفئة الاخرى واخذت كـل

---

[١] مذكرات الطبقجلي ص ٤٢٨.

منها تكيل التهم الى الاخرى وتستغل نفوذها لدى المسؤولين في كركوك ففي الفتــرة التي سبقت حوادث كركوك بما يقرب من الشهرين ازداد هذا النفوذ فـــانتهز بعــض الاشخاص وجود الزعيم الركن المتقاعد داود الجنابي قائداً للفرقة الثانية وبمعاونتـــه لهم الفوا الجبهة الوطنية علنا وقاموا باصدار البيانات والنشرات باسمها واخذت هذه الفئة تتحكم وتستغل هذه الصلة والتي ساعدتها الاعتقالات والاهانات التــي وجهــت لجماعة التركمان الذين لا يؤيدون المنظمات الديمقراطية الا انه بعد ان اصدر سيادة الزعيم الاوحد اللواء الركن عبد الكريم قاسم العفو عـــن المعتقلــين بمناســبة عيــد الاضحى المبارك وعودتهم الى ذويهم في كركوك ساد المدينــة جــو مــن الهــدوء والاطمئنان لفترة قصيرة حيث بدات الفئة الاخرى تظهر استياءها وتتحســس خيفــة من نتائج عودة هؤلاء الى ذويهم لاعتقادهم بان نفوذ هؤلاء ســيزداد فــي المدينــة فاخذت تتوسل بكافة السبل للايقاع بهم منها ارسال البرقيات ونشــرها فــي صــحف معينة بان وجود هؤلاء يمثل خطرا على سلامة الجمهورية ومن الناحية الثانية فــان جماعة التركمان اخذوا يظهرون الولاء ويقيمون الافراح ويهيئــون معــالم الزينــة لاحتفالات ١٤ تموز الخالد والتي كانت مبالغاً فيها الأمر الذي استرعى نظــر الفئــة الثانية فاخذت تشك في نياتها وتتهمها بانها أعمال ظاهرية تريد من ورائهـــا امــرا مخفيا فاخذت تراقبها عن كثب وبحذر وعلى سبيل المثال تقول ان جماعة التركمـــان نصبوا قوسا صرفوا عليه مبلغا لا باس به يمثل شكله مــدخل وزارة الــدفاع وفـــي منتصف القسم العلوي منه وضع شعار الجيش العراقي وتحته لافته باسم التركمـــان كتب فيها عبارات الولاء والاخلاص للجمهورية وللزعيم وقد اغاظ منظر هذا القوس وشعار الجيش الموضوع فيه وجملة (بقيادة زعيمنا الاوحد عبد الكريم قاسم) الفئــة الأخرى مما جعلهم يراجعون مقر الفرقة الثانية ويطلبون من وكيل قائد الفرقة اتخاذ التدابير اللازمة تجاه هذا القوس لاعتقادهم انه لا يمثل القوميات العراقية كافــة وان في شكله وتصميمه نيات خفية. وتمكن وكيل قائد الفرقة الثانية من اقناع الطــرفين باجراء بعض التعديلات في تصميم القوس ارضاء للطرفين ظاهريا وفعلا فــان هــذا القوس كان الهدف الاول اثر بدء الحادثة حيث هدم وحطم نهائيا كمــا لــوحظ مــن الجهة الثانية ان المنظمات الديمقراطية والنقابات لم تقم الا بجزء يســير جــدا مــن معالم الزينة لاحتفالات ١٤ تموز الخالد بحجة ان الادارة المحلية قد زودتها بمبـــالغ

معينة لصرفها من المبالغ المخصصة للاحتفالات وسحبتها عندما وردها امر من وزارة الداخلية بعدم تخصيص هذه المبالغ الا لجهات رسمية.

هذان مثالان من امثلة متعددة كانت قد حدثت قبل احتفالات ١٤ تموز الخالد من كلا الطرفين نتج عنها حصول توتر والقيام باستفزازات ومظاهرات هتافاتها تتضمن عبارات يستشف منها تحدي شعور كل فئة للاخرى.

ب - وضع القطعات العسكرية في كركوك:كانت القطعات العسكرية المرابطة في كركوك في الاونة الاخيرة والتي سبقت احتفالات ١٤ تموز الخالد قد تدهور الضبط العسكري فيها وكانت الصفة الحزبية تطغى على الصيغة العسكرية حيث ان بعض آمري هذه القطعات شجعوا المراتب على تكوين خلايا حزبية داخل الوحدات كما وشجعتهم على الانتماء الى المنظمات الديمقراطية ومما جاء في افادات الشهود ان قسما من الضباط المنسوبين الى هذه الوحدات كان لهم اتصال بالاحزاب التي كانت تؤلف الجبهة الوطنية في كركوك واتصال بالمنظمات.

فالفقرة التي وردت عن المقدم رؤوف حسن قرني في تقرير مدير الامن العام التي اشارت انه كان يتردد على المستشفى الجمهوري في كركوك ويترأس لجنة الدفاع عن الجمهورية المؤلفة فيها والفقرة الاخيرة التي وردت على الرئيس داود معروف العاني التي تبين فيها انه ينتمي الى شبيبة كاور باغي ويديرها بنفسه وهذه الوقائع وغيرها من التي ظهرت في التحقيق دلت على ان لقسم من الضباط نشاطا حزبيا معينا وقد زاد هذا النشاط من قبل الدعم للضباط الذي أبداه الزعيم الركن المتقاعد داود الجنابي قائد الفرقة الثانية السابق حيث كان يشجع هذه النشاطات داخل الوحدات كما وقد دلت الوقائع على ان الاشخاص المدنيين الذين اتهموا في قضية كركوك والذين كانوا يترأسون الجبهة الوطنية فيها كانوا يتصلون به دوما ويقدمون له بعض الاقتراحات والمطاليب لتنفيذها سواء داخل الجيش وخارجه كما وان الافادات وردت عن نشاط الرئيس الاول المتقاعد فاتح ملا داود الجباري والمحامي نافع يونس في مقر الفرقة ومرابطتهم في غرفة مدير الادارة ومدير الفرقة انذاك المقدم المتقاعد محمد علي كاظم من نقل وتعيين الضباط في الوحدات الذي كان يقع باستشارتهم حتى ان من ضمن الافادات ما يثبت تدخلهم بترقية ونقل ضباط الصف وخاصة الوحدات التي كان لها تماس مباشر في المدينة وبصورة خاصة سرية انضباط الفرقة التي ابدل ضباطها وضباط صفها وانتخب لها مراتب

ممن يعتمدون عليهم. وان اشتراك هذه السرية في حوادث كركوك وقيامها بالاعمال الجرمية لخير دليل على مدى تعاون هذه السرية معهم وعدم تطبيقها واجباتها العسكرية.

كما وأن من الاعمال الاستفزازية التي وقعت قبل الحوادث بمدة والتي اشتركت فيها هذه القطعات هو ارسال المفارز العسكرية الى قرى التركمان وتفتيشها والتحري عن الاسلحة فيها وجمعها منهم حتى الاسلحة المجاز حملها. كما وان اشتراك المراتب في المظاهرات وغيرها وتشجيعهم من ضباطهم كانت عاملا اخر ساعد هذه القطعات على الخروج على القواعد العسكرية.

إن القطعات الفعالة التي كانت تؤلف العنصر الاساس لحماية الامن في مدينة كركوك هي لواء المشاة الرابع وكتائب المدفعية فقد دلت الدلائل ومن شهادات وكيل قائد الفرقة الثانية الزعيم محمود عبد الرزاق وضابط ركنها السابق العقيد الركن اسماعيل حمودي الجنابي وضباطها الاخرين بينوا ان هذه الوحدات انجرفت بالاتجاهات الحزبية وتفشت بين منتسبيها وكان التهديد والتوقيف لمن لا يسير في ركابهم قد ولد بعض التفرقة والتمييز بين مراتب كل وحدة من الوحدات المذكورة كما وشجعت المراتب الاخرى على القيام بالاشتراك بحوادث الاعتداء التي وقعت في كركوك وان الوحدات التي كلفت بخطة امن كركوك خلال الحوادث لم تطبق وتنفذ هذه الخطة كما هو مطلوب منها"(١).

وفي صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٩ وجه اعضاء اللجنة الوطنية لانصار السلام في كركوك نداء يتضمن التحريض على من سموهم بالرجعيين والاذناب الذين اخذوا ينشطون ويتحركون بعد ان امر الحاكم العسكري باطلاق سراح المبعدين والمعتقلين (القوميين) وعادوا الى محلات اقامتهم ومما جاء في النداء.

نداء انصار السلام في كركوك الى ابناء ثورة ١٤ تموز الكرام

أيها المواطنون الشرفاء

يا ابناء شعب ثورة ١٤ تموز المجيدة حين نوجه اليكم نداءنا في هذا اليوم التاريخي الاغر نشعر بانه لزام علينا انطلاقا من شعارنا (السلم وصيانة الجمهورية)

---

(١) نسخة من التقرير محفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي وقد زودنا بنسخة منه فله منا جزيل الشكر.

وحفظا لكثير من الدماء والدموع ان نوجه الكثير من الحقائق والوقـائع والاحـداث التي تجري امامنا واننا بذلك ولا شك ندرك موضع اقدامنا ونتعـرف علـى السـبل الصحيحة المؤدية الى صيانة السلم والجمهورية علينا: وقبل كل شـيء ان نعـرف معنى صيانة السلم والجمهورية وان ذلك يحتم علينا ربط مفهـوم السـلم بمفهـوم الجمهورية ربطا مستمدا من الواقع. فصيانة السلم لا تعني مجردا عنـه اذ صـيانة بهذا المعنى تعني كذلك العمل للقضاء على الاستعمار والفاشية ومن مظاهرها كبـت الحريات والاستعمار. وواضح ان الحرب هي جزء متمم بل حتمية تاريخيـة لوجـود الاستعمار والفاشية لهذا يتعين علينا فضح الوقـائع والاحـداث والوسـائل العاملـة لعبودية مستمرة لعودة الاستغلال والاستعمار وبالتالي الحرب....

أن الواجب يلزمنا بان نعمل بكل دقة واخلاص وصدق وجراة لصيانة مكتسبات جمهوريتنا الديمقراطية المنبعثة عن ثورة ١٤ تموز المجيدة التي نحتفل بها جميعـا بمناسبة الذكرى الاولى بمولدها. وهكذا نجد بان هذا الواجب نفسه يدعونا ايضا الـى ان نعلن أن هذه المكتسبات هي اليوم في خطر اذ بدأ الرجعيون (الاذناب) ينشـطون ويتحركون بل انهم خطوا خطوات واسعة بعد ان افرج عن المبعدين والمعتقلين منهم وتمكنوا من العودة الى محلات اقامتهم، كما وأن الاقطاع بدأ يرفع رأسه مـن جديـد وشرع يرتكب جرائم القتل المشهودة في انحاء مختلفة مـن الـبلاد وبـدأ يحـاول الإجتماع بالتعاون لإعادة نفوذه وسيطرته واستغلاله هذا وانهم بالتعاون مع القـوى الاستعمارية المعروفة يسعون حثيثا لقلب الكثير من المفاهيم الواضـحة الصـحيحة وتشويه الكثير من الحقائق الناصعة وذلك خلال محاولاتهم القذرة المفضوحة وبشتى الوسائل الدنيئة والغش والتزوير والتظاهر بالاخلاص بقصد تشويه سمعة المنظمـات الوطنية وضربها والتي هي في الحقيقة بذاتها مكسب عظيم من المكاسـب الوطنيـة والتقول عليها واظهار الوطنيين بمظهر المندسين وباعثي الفوضـى والهـدم وهـم باعمالهم هذه انما يعملون على خلق الاخطار لتحدق بجمهوريتنـا وتقضـي عليهـا وتجسيم هذه الاخطار واقناع السذج والبسطاء. ولم يكتفـوا بـذلك وانمـا لا زالـوا مستمرين في محاولاتهم الخبيثة لضرب العناصر الوطنية تلـك العناصـر المخلصـة عيون ساهرة يقظة منذ اثني عشر شهرا لحراسة الجمهوريـة وصـيانة مكاسـبها الديمقراطية. ان الاستمرار على هذه السلوك المعادي للنهج الديمقراطي لجمهوريتنـا او السكوت عنه وعدم فضحه يدعونا الى المزيد من اليقظة والحذر والعمل للحيلولة

دون عودة الاستغلال والاضطهاد ومع اوسع الجماهير الشعبية من ممارسة حقها في الحرية مما يعرض السلم والجمهورية لاخطار لا يمكن صدها.

لهذا قدمنا اليكم يا أبناء ثورة ١٤ تموز بهذه الحقائق عارية سافرة فلنكن حذرين يقظين وعلينا رصد ما يدور حولنا من نشاطات مريبة والعمل في نطاق ميثاق جبهة الاتحاد الوطني وتحت رايتها الخفاقة للوقوف امام هذه المحاولات والاتجاهات الخطرة بحزم وقبر كل مؤامرة في مهدها وبذلك نحقق شعارنا (السلم وصيانة الجمهورية) ونحن على ثقة كبيرة، ومؤمنون وواثقون كل الثقة من انكم لن تسمحوا ابدا بعودة الرجعية والاقطاع وسوف تقضون على خطتهم قضاء مبرما كما فعلتم في مثل هذا اليوم منذ عام مضى وبذلك لن يعود الاستغلال ولن تعود الفاشية ولن يعود الإستعمار الى هذا الوطن العزيز وبذلك تصونون جمهوريتكم الديمقراطية والسلام عليكم.

عاشت جمهوريتنا حرة ديمقراطية

عاش نضال الشعب العراقي العظيم في سبيل السلم والديمقراطية

عاش نصير السلم والديمقراطية الزعيم عبد الكريم قاسم

اللجنة الوطنية

لأنصار السلام في كركوك[1]

وطبقا لما ورد في تقرير مدير شرطة كركوك عن الاحداث التي جرت مساء يوم ١٤ تموز فان "لجنة كركوك للاحتفال بالذكرى السنوية للثورة قد حددت الساعة السادسة من مساء ١٤ تموز موعدا لانطلاق مسيرة المنظمات الشعبية عبر شوارع المدينة الرئيسة. وفي نحو الساعة السابعة عند وصول المسيرة الى الجسر القديم في طريقها الى جهة القلعة واجهت تظاهرة تركمانية وتحركت سيارات الجيش وتدخلت فاصلا بين الطرفين وتقدمت المسيرة وانا على راسها، ولدى دخولنا شارع الاستقلال رايت طابورا مؤلفا من نحو ٦٠ جنديا يحملون الحبال ويسيرون بالاتجاه المعاكس وبناء على اوامري حوّلهم رجال الشرطة الى الشارع الجانبي لمديرية المعارف وعندما وصلت المسيرة المتقدمة الى الامام الى مقهى الرابع عشر من

---

[1] مذكرات ناظم الطبقجلي في ٤٣١.

تموز والذي يتردد التركمان عليه سمعت اصوات طلقات نارية ولم يكن ممكنا تحديد هوية مطلق النار ولكن المتظاهرين هاجموا وتبع ذلك شجار سرعان ما تطور الى اطلاق الجنود ورجال الشعب والمقاومة النار وقتل عشرون تركمانيا سحلت جثثهم في الشوارع. وكانت هذه الاعمال كلها من فعل الجنود ورجال المقاومة والشعب فقد هاجم رجال المقاومة مركز شرطة امام قاسم واستولوا على اسلحة تخص المقاومة و ١٨ بندقية للشرطة وتم هذا من قبل مفوض الشرطة المتقاعد نوري ولي وجماعته"[١] ويذكر (تريفليان) السفير البريطاني في بغداد في برقيته الى خارجيته يوم ١٨ تموز ان الاضطرابات "بدأت عندما قام جمهور من الكرد باطلاق النار على مقهى تركماني وقد قتل في هذه الحادثة عدد من التركمان وقد قدر التقرير الرسمي عدد القتلى بخمسة وعشرين قتيلا وان الملحق العسكري التركي قد حصل على هذه المعلومات من مديرية الاستخبارات العسكرية العراقية. واضاف ان تقارير غير مؤكدة تشير الى ان قطعات من الفرقة الثانية المؤلفة من الاكراد بنسبة كبيرة قد تعاطفت مع العناصر التي اثارت عمليات الشغب وان احداثا مشابهة وقعت في بعض المناطق"[٢] اذ وقعت مصادمات دموية في المسيب والديوانية والحي وغيرها من مدن وسط وجنوبي العراق وذهب ضحيتها عدد كبير من الافراد.

إن احداث اليومين التاليين ١٥ و ١٦ تموز في كركوك تؤكد دور اتحاد الشبيبة الديمقراطي والمقاومة الشعبية والجمعيات الفلاحية وعدد من العسكريين في ممارسة اعمال السلب والنهب والقتل، فلم تلب هذه المنظمات بيان قيادة الفرقة بمنع التجوال. وبحجة تطبيق البيان دعا بيان باسم الجبهة الوطنية اعضاء تلك المنظمات كافة للالتحاق بمقراتها والمرابطة فيها"[٣].

وفي تقرير لاحق ارسلته السفارة التي كانت تتابع الاحداث من خلال اتصالاتها الواسعة الى الخارجية البريطانية يوم ٢٤ تموز ذكرت احداث كركوك على الوجه الآتي:

---

[١] القيادة القومية/دائرة الثقافة والإعلام حوادث كركوك كتاب مديرية الامن العامة العدد ٥٠٠٥ في ١٨ تموز ١٩٥٩ والعدد ٥٠٩٣ في ٢١ تموز ١٩٥٩ وعبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ١٧٩.

[٢] الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٨٤/٤.

[٣] انظر نفسه في الصفحات التالية.

أ - يوم ١٤ تموز.

١ - اندلاع العنف. قام حشد من الاكراد تسندهم قـوات المقاومـة الشـعبية بمهاجمة مقهى تركماني حيث اعترض الاكراد على بعض الكتابات التركمانيـة علـى قوس مزين. وقد تم تدمير المقهى وقتل صاحبها.

٢ - ادى هذا الى هجوم عام على الحي التركماني الامر الذي ادى الـى قتـل العديد من التركمان البارزين. وقد اضرمت النيران في المخـازن والمبـاني العامـة وحصل الغوغاء على السلاح من مركز للشرطة كانوا قد هاجموه سابقا.

٣ - انضمت قطعات كردية من الفرقة الثانية الى الغوغاء. وفرضت الحكومة منع التجوال لكن الاكراد تجاهلوا ذلك واستطاعت بعض العناصر التركمانيـة حمايـة نفسها داخل قلعة قديمة.

ب - ١٥ تموز.

١ - بقيت كركوك بيد الغوغاء الاكراد والمقاومة الشعبية طوال هذا اليوم.

٢ - حاول الاكراد مهاجمة التركمان في القلعة وكـان باسـنادهم القطعـات المنشقة من الفرقة الثانية.

جـ- ١٦ تموز. وصلت التعزيزات الحكومية وصدرت الاوامر الـى قطعـات الفرقة الثانية بالتوجه الى ثكناتها والى المقاومة الشـعبية الـى بيـوتهم واتخـذت خطوات اولية لاعادة النظام واقناع التركمان بمغادرة القلعة.

د - ١٧ - ١٩ تموز. استعيد النظام والقانون.

وقد استغل الشيوعيون الصدام بين الكرد والتركمان بشكل كامـل، وان ذلـك مسالة تستحق التأمل فيما لو أنه في الحقيقة كانت هناك مؤامرة شـيوعية مخططـة بشكل جيد. وقد ذكر اللواء العبدي الى السفير ان الخسائر كانت ٣١ قتـيلا و ١١٠ جرحى وترى السفارة ان اذاعة القاهرة كانت وراء معظم حوادث كركوك وتنقل عـن هاشم جواد وزير الخارجية قوله ان الاتجاه الذي اتخذته اذاعة القاهرة اذا ما استمر فسوف يجعل فرص المصالحة مع الجمهورية العراقية اكثر صعوبة"[1].

---

[1] بيتر هيمان - السفارة البريطانية في بغداد الى الخارجية البريطانية ٢٤ تموز ١٩٥٩، الزوبعي العراق في الوثائق البريطانية ٤/٩٩ - ١٠٢.

وقد استمرت الاشتباكات واعمال القتل والارهاب حتى يوم ١٦ تموز. والامر الذي زاد الموقف تعقيدا هو مشاركة عدد من الجنود الذين نزلوا الى المدينة للمحافظة على الامن في اعمال العنف فقد توصل التحقيق الى ان المنظمين الموجهين والمتصدين لتلك الاعمال هم رئيس اتحاد الشبيبة الديمقراطي عبد الجبار بيروز خان وهو محام. وامر الانضباط العسكري فوزي نشات السنوي والرئيس الاول المتقاعد فاتح ملا داود الجباري وهو صديق مقرب من عبد الكريم قاسم. والمفوض المتقاعد نوري سيد ولي. ومعروف البرزنجي وحسين البرزنجي وهما محاميان والاخير عضو لجنة محلية في الحزب الشيوعي[1]. ويجدر بنا تثبيت نص تقرير هيئة التحقيق في حوادث كركوك عن كيفية وقوع تلك الحوادث.

"أ – إن الوضع العام السائد في كركوك قبل احتفالات ١٤ تموز كان متوترا والاستفزازات التي وقعت من قبل الطرفين كان لا بد أن تؤدي الى احتكاك بينهما مهما كان شكله وان وكيل قائد الفرقة الثانية سبق وان عقد اجتماعا ليلة ١٣/ ١٤ تموز ١٩٥٩ مع ممثلي كافة المنظمات والهيئات وراى منهم التكاتف مع الجيش لصيانة الامن لتنفيذ منهج احتفالات ١٤ تموز الخالد دون وقوع ما يعكر صفو الأمن في المدينة وكان الجميع يظهرون تعاونهم وتكاتفهم الا انه ما ان حل صباح يوم ١٤ تموز الخالد وبدات الاحتفالات باستعراض الجيش وقيام مختلف الفئات بتنظيم مواكب الافراح والطواف في المدينة الا واخذت الاستفزازات توجه ضد مواكب التركمان من مواكب معينة منظمة كانت مؤلفة من الجنود والمقاومين بملابسهم الرسمية. وبعض الاهليين يحملون بايديهم الحبال ويلوحون بها في الفضاء ويرددون الهتاف (ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة) وهتاف آخر (جبهة جبهة وطنية فلتسقط الطورانية) الا ان الجهة الثانية لم يثبت التحقيق صدور هتاف استفزازي منها ضد الجماعات التي كانت تحتك وتتعرض بهم كما وان ممثلي الجبهة الوطنية بينوا في افاداتهم بانه سبق ووضعت هتافات معينة طلب التمسك بها من الجماعات كافة حتى ان هناك اشخاصاً مسلحين كانوا يقودون جماعة معينة من العسكريين بسيارات عسكرية وان قسماً من الافادات ردت عليهم انهم كانوا يتعرضون بالمواكب التركمانية بسيارتهم

---

[1] المجلس العرفي الثاني الملف ١٤٤٥ (معروف البرزنجي، قرار الحكم ٣٨١/٩٦٠ والملفان ٣٣، ١٣٢٩ نوري سيد ولي دار الكتب والوثائق.

وهذا ما جاء ضد العريف نوري قادر المنسوب الى الكتيبة الخفيفة ٢٧ والذي كـان في ذلك اليوم من اشد المتحمسين لاستفزازاته مواكب التركمان.

ب - ان ما شرحناه أعلاه لهو فكرة بسيطة عن الوضع في ذلك اليوم والـذي تأيّد بانه لم تقم سرية الانضباط بالسيطرة والضبط في داخل المدينة ومنع الجماعـات العسكرية التي كانت تحتك وتستفز وبعد ظهر ذلك اليوم كان الناس يتخوفـون مـن نتائج هذه الاستفزازات وكانت مواكب التركمان تسير بهدوء والشيء الاخر الذي أثار شعور الكراهية تجاه جماهير التركمان هـو ارتـداء رجـالهم ونسـائهم واطفـالهم المشتركين في مواكب افراحهم لباسا خاصا بالتركمان ويعتبر لباسا تقليديا يرتدى في افراحهم فاعتبرت الفئة الاخرى والمنظمات والجبهة الوطنيـة عملهـم هـذا عمـلا استفزازيا يراد به شعور المواطنين وعملا معاديا للجمهورية.

جـ - لم يقع أي حادث يعكر صفو الامن حتى وقعت المسيرة الشـعبية التـي جرت مساء يوم ١٤ تموز فقد كان من ضمن منهج الاحتفالات القيام بمسيرة شعبية مساء يوم ١٤ تموز تشترك فيها كافة المنظمات والنقابات والجمعيات بمواكب شعبية تتبع طريقا عينته لجنة احتفالات. ابتدات المسيرة في الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم من الساحة الكائنة قرب مقر شركة نفط كركوك وتمر في مدينة كركوك ومـن امام مقر الفرقة حيث هناك منصة الاحتفالات وتعبر الجسر القديم مارة في الشـارع الواقع بين الجسرين فالجسر الجديد وشارع اطلس وكانت لجنة الاحتفالات تسير فـي مقدمة المواكب وعند وصول المواكب رأس الجسر إلى مقهى ١٤ تموز الـذي يقـع فيه القوس (المتنازع عنه) بدات تكثر الاستفزازات والهتفات المعادية واطلقت طلقـة افاد بعض الشهود انها اطلقت من مسدس شخص كان على رأسه طرطور من الورق وفي منتصف الجسر وقد دلت الوقائع على ان المتهم عبد الوهاب قنبـر كاتـب اول محكمة شرعية اربيل حاليا وكاتب اول محكة جزاء كركوك خلال الحـوادث وعنـدها هجم الاهلون على القوس المنصوب امام مقهى ١٤ تموز العائد للتركمان وحطمـوه نهائيا وهجموا على مقهى ١٤ تموز وحطموا ما فيها وسحلوا صاحبها حيـا حتـى فارق الحياة خلال السحل رغم توسله اليهم واخذت الطلقات تطلق من جهات مختلفة وفي تلك المنطقة وعندها هرع الاهلون الذين كانوا يتفرجون على المسيرة والتجأوا الى مناطق مختلفة لايوانهم منها دار الضباط ونادي الموظفين وخرجت جموع سرية الانضباط الى سوق الاوقاف والمخازن الكائنة في شارع اطلس ومعهم مراتب اخرى

من الوحدات القاطنة داخل المدينة وكسروا المخازن ونهبوا واتلفوا ما فيها واحرقوا قسما منها وقد ثبت ان كافة المخازن التي تضررت اصحابها من التركمان ولم تنهب او تكسر مخازن غير التركمان التي كانت في تلك المنطقة.

د - أخبر وكيل قائد الفرقة الثانية بالحادث وكان في النادي العسكري مع من كان معه في منصة الاحتفالات واتخذ الاجراءات باعلان منع التجوال في المدينة وتطبيق خطة امن كركوك المقررة سابقا وانزال سريتين كانتا بالانذار من اللواء الرابع لاعادة الامن الى المدينة وانذر كافة القطعات المرابطة في كركوك بالانذار من الدرجة (ج) الا ان قسما من منتسبي الوحدات لازموا المدينة واشتركوا بحوادث الاعتداء ولم يلتحقوا بوحداتهم كما وان قسما من الاهليين لم ينفذوا امر منع التجوال بالرغم من اذاعته بمكبرة الصوت بالسيارة في كافة انحاء مدينة كركوك حتى هدات الحالة حوالي الساعة الثانية عشرة من منتصف تلك الليلة.

هـ - حال وقوع الحادثة اتخذ المدنيون المتهمون في القضية العامة لحوادث كركوك والذين يمثلون ويتراسون الجبهة الوطنية والمنظمات الديمقراطية النادي العسكري ورابطوا فيه وثبت فعلا ان مرابطتهم في النادي هو جعلهم قريبين من مقر الفرقة الثانية لكي يشرفوا بانفسهم على مجرى الحوادث ويسيطروا على اعوانهم من المنفذين الذين قاموا فعلا بحوادث الاعتداء على حياة الناس واموالهم. وفي تلك الليلة هوجمت الجماهير التي التجأت الى نادي الموظفين وقتل وسحل شخص داخل غرف النادي واعتدي على الاخرين فجرحوا والقي القبض عليهم وزجوا بالتوقيف وكسرت وحطمت معظم السيارات التي كانت واقفة امام النادي المذكور وكان المعتدون جلهم من سرية الانضباط والمقاوميين واشخاص يرتدون الملابس الكردية كما وتجمهر المعتدون امام مقر الفرقة واخذوا يلقون القبض على الناس الهاربين بالجملة فيقع الاعتداء على من لا تزكيه تلك الجماعة التي كانت تسير الحوادث وهم المتهمون من المدنيين الذين ذكروا سابقا.

و - وفي تلك الليلة تجمهر المقاومون الشعبيون امام باب مقر قيادة المقاومة الشعبية للمنطقة الشمالية فاخذوا يوجهون عبارات نابية الى آمريهم يطالبون فيها بالتسليح وينعتونهم بالخونة اذا لم يسلحوا وعند ذاك عرض آمر المقاومة الأمر على وكيل قائد الفرقة الثانية وكان هناك حلان للقضية جوبه بهما وكيل القائد في تلك الفترة الحرجة حيث كانت المدينة تعج فيها الفوضى اما تسليحهم وجعلهم تحت امر

القيادة واما عدم تسليحهم وجعلهم خارجين عن سيطرتهم وعند ذلك سيكونون تابعين لاهوائهم فيتسلحون باسلحتهم الخاصة ويعبثون بالامن وعند ذلك وجد الحل الاول هو الاصلح فامر بتسليحهم وعين لهم واجبات معينة وهي مسك مداخل الطرق المؤدية للمدينة ومنع تسرب العشائر والفلاحين الى الداخل هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فان معظم المقاومين كانوا مرتدين لباسهم الرسمية طوال ذلك اليوم وقبل وقوع الحوادث وبعد ان اذيع بيان منع التجوال من مقر القيادة اصدرت الجبهة الوطنية بيانا تدعو المقاومين واعضاء المنظمات والنقابات الى الالتحاق بمقراتهم فورا وملازمتها.

ز - كما وإن حوادث الهجوم على مشاجب الاسلحة وطلب التسلح من قبل الاهليين في تلك الليلة امر ثابت فقد تجمعت جماعة من الاهليين امام مركز شرطة السراي بقيادة فكرت جاويد ممثل نقابات العمال طالبوا مدير شرطة لواء كركوك بوجوب تسليحهم فورا الا انه لم يحصلوا على مبتغاهم رغم قيامهم بمختلف انواع التهديد يضاف الى ذلك الهجوم الذي وقع على مركز شرطة امام قاسم حيث كسر مشجب سلاحه وسرقت اسلحته واسلحة المقاومة الشعبية المحفوظة فيه من قبل الجماعة التي كان يرأسها نوري سيد ولي وقد ثبت ان كافة الجماهير التي اشتركت في الحادثتين كانت من اعضاء الشبيبة الديمقراطية لتلك المناطق.

ح - هدأت الحالة نسبيا بعد منتصف ليلة ١٤ - ١٥/ ٧/ ١٩٥٩ وتمكنت السلطات العسكرية من السيطرة على المدينة وحراسة المخازن التي نهبت والقاء القبض على الاشخاص الحائزين على اموال بصورة غير مشروعة وجمع تلك الاموال وكان الهدوء يسود المدينة طوال تلك الليلة حتى صباح يوم ١٥/ تموز فكانت المدينة هادئة نسبيا واعتقدت السلطات ان الهدوء ساد نهائيا الا انه ما ان حلت الساعة التاسعة من صباح ذلك اليوم الا واخذ اطلاق النار ينهال بشدة في المدينة من اسواقها وازقتها وكانوا يشيعون ان دور التركمان هي مصدر الرمي وعند تحري تلك الدور لم تؤيد هذه الشائعات حيث لم يعثر على اسلحة فيها وفي قسم منها لم يجدوا الا نسوة مع اطفال التفوا حولهن خوفا وفزعا من الداخلين الذين كانوا مسلحين بمختلف الاسلحة كما واتخذ الداخلون ذلك حجة لسرقة النقود والمخشلات واتلاف الاثاث. وما قصف سينما العلمين بطلقة من مدفع هاون ورميها بالصواريخ الا نتيجة لهذه الشائعات كما ولم يظهر التحقيق ان هناك رميا من داخل

السينما حيث لم يجد الداخلون فيها بعد قصفها أي سلاح او شخص حي او ميت فيها وان قصف القلعة بقنابل الهاون ورميها بالصواريخ بحجة ان دورها مصدر الرمي على المدينة وعلى مقر الفرقة لم يقع الا لتخويف اهالي القلعة لترك دورهم والنزول منها لالقاء القبض عليهم والاعتداء عليهم وتوقيف بعضهم واستمرت الحالة في جانبي المدينة الى ان وصلت قطعات لواء الثالث التي طلبتها قيادة الفرقة فوضع وكيل قائد الفرقة الثانية خطة امن جديدة عهد بها الى اللواء الرابع لتنفيذها في منطقة القلعة. كما وعهد الى القطعات التي وصلت المدينة من خارج كركوك أمر تنفيذ الخطة المذكورة الى الجهة الثانية من مدينة كركوك وبهذا استتب الامن نوعا ما وهدات الحالة وسيطر الجيش على منطقة الجانب الثاني في المدينة طيلة يومي ١٦ و ١٧تموز اما منطقة القلعة فكانت الحوادث مستمرة فيها طيلة اليومين المذكورين حيث ثبت ان قسماً من القطعات المسؤولة عنها قد ساعدت واسهمت في تلك الحوادث وبعد سحب ذلك القسم وتعزيزها بقطعات اخرى تمكنت القيادة من السيطرة واعادة الامن ظهر يوم ١٧/ ٧/ ١٩٥٩ فتم لها بذلك السيطرة واعادة الامن في المدينة بكاملها[١].

وفي يوم ١٦ تموز اصدرت جبهة الاتحاد الوطني بيانا (الى المواطنين في كركوك) قالت فيه:

بعد هذه الايام المريعة التي عشتموها نتيجة المؤامرة الاستعمارية الاجرامية التي كادت تغرق كركوك في بحر من الدماء نعلن بان الامور اخذت تعود الى مجاريها بفضل يقظتكم وبسالتكم من مختلف المنظمات والمقاومة الشعبية كتفا لكتف مع جيشنا المخلص الشجاع بافراده ومراتبه وضباطه الاحرار ونتيجة استجابة قيادة الفرقة والسلطة لضرب المؤامرة قبل استفحالها بالتعاون الوثيق معكم وعدم السماح لتطويرها الى مذبحة عنصرية كما ارادها الاستعمار.

ايها المواطنون:

انكم امام واجب كبير ومسؤولية خطيرة نحن واثقون انكم اهل لتقديرها وهي اعادة الهدوء والامن الى نصابهما بعدم السماح لاي استفزاز او اعتداء وتطمين الناس بروح الاخوة للرجوع الى الحياة الطبيعية يدا بيد مع السلطة وخاصة اخواننا

---

[١] نسخة من التقرير في مكتبة العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي.

الجنود والضباط ومساعدة السلطة بكل قوة لرد كل عمل لا يخدم اعادة الحياة الطبيعية واننا واثقون بان حكومتنا الديمقراطية بقيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم والسلطة المحلية العسكرية والمدينة ستتخذ الاجراءات الحاسمة لوضع حد لعدم تكرار المأساة مرة اخرى ولتكون درسا قاسيا للجميع مع المحافظة على اليقظة والمعنوية العالية.

هذا والى أمام لاجل صيانة جمهوريتنا الديمقراطية الحبيبة بقيادة ابن الشعب عبد الكريم قاسم.

عاشت الأخوة العربية الكردية التركمانية الآثورية الأرمنية والموت للاستعمار المجرم ومؤامراته القذرة".

جبهة الاتحاد الوطني[١]

كانت حصيلة احداث ايام ١٤ - ١٦ تموز مقتل (٣١) شخصا حسب ما ورد في التقارير الرسمية منهم ثلاثة من الكرد و (٢٨) من التركمان وكان التقدير النهائي لعدد الجرحى قد وصل الى (١٣٠) جريحا بينهم ستة من الكرد وكان مجموع ما نهب ودمر (١٢٠) وحدة من المنازل والمقاهي والمخازن[٢] وتمخضت نتائج المتهمين في الحوادث عن الحكم بالموت على ٢٨ متهما بينهم اربعة من التركمان وقد نفذ فيهم الحكم بعد انتهاء نظام حكم عبد الكريم قاسم وسقوطه وقد عاد الهدوء الى المدينة يوم ١٧ تموز بعد وصول تعزيزات عسكرية اما تقرير هيئة التحقيق فيحدد الجرائم التي ارتكبت في الايام الثلاثة ١٤ - ١٦ تموز كالاتي:

١ - جرائم القتل وعددها ٣١.
٢ - الشروع بالقتل والايذاء ٢٥١.
٣ - انتهاك حرمة املاك الغير ٦٠.
٤ - السلب والنهب والحرق ٧٠.
٥ - الاعتداء على الحق العام ١٧.

ووصف التقرير تلك الجرائم بالقول:ـ

---

[١] الثورة ٧ اب ١٩٥٩.

[٢] عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ١٨٠.

"فجرائم القتل والترويع فيها ارتكبت بشناعة وقسوة تـدلان علـى ان غايـة مرتكبيها لم تكن ازهاق الارواح فحسب بل التمثيل والتشنيع بالضحايا وقد اسـتعملت مختلف الاسلحة النارية والجارحة وعلى الاخص (البلطة) والعصـي الغليظـة التـي يحتمل انها كانت مهيأة سابقا حيث ان التي عثرت عليها الهيئة او شاهدها الشـهود والمشتكون كانت تقريبا على نمط واحد هذا اضافة الى ان جرائم القتل جميعها كانت نتيجتها سحل جثث القتلى والتمثيل فيها وتعليقها على الاشجار وعلى اعمدة الكهرباء وقد تبين في افادة الطبيب العدلي ان ٩جثث كان التمثيل فيها على ابشع ما يكون ولم يمكن تمييز اصحابها نهائيا ولم نتمكن من تصويرها لتطبيقها مع استمارة التشـريح الامر الذي تعذر على الهيئة ربط هذه الاستمارات بقضايا هؤلاء القتلى الا ان الدلائل الثبوتية وواقع الجريمة اثبت قتل هؤلاء وقد بلغ عدد الضـحايا الـذين قتلـوا فـي الحوادث والمثبتة في سجلات المستشفى الجمهوري (٢٩) قتيلا يضـاف الـيهم (٣) قتلى منهم مقاوم شعبي واحد وجنديان مثبت ذلك في سجلات المستشـفى العسـكري في كركوك وبذا يبلغ مجموع القتلى (٣٢).

جـ - ذكرنا أن جرائم القتل اتبعت فيها طريقة السحل للقتلى كافة عدا المقاوم الشعبي والجنديين فالحبال واثار السحل شاهدتها الهيئة من جثث القتلى عند كثبـان الحفر التي دفنت فيها الضحايا بالجملة فقد كانت الحبال مربوطة فـي الجثـث هـذا اضافة إلى أن بعض حوادث القتل كانت تقع بسحل المجني عليهم وهم احياء وبـرغم توسلاتهم لم يتركهم المعتدون وكانوا يضربون بمختلف الادوات والالات حتى يفارقوا الحياة اما قصة دفن تلك الجثث فإن رئاسة البلدية قد تبرعـت وقامـت باسـلوب لا يتصف بالانسانية بتاتا وليس له صلة بالمراسيم المتبعة حيث بعد أن جمعنا الجثـث في المستشفى الجمهوري حتى يوم ١٦/٧/ ١٩٥٩ وبعد ان طالبت رئاسة الصـحة بوجوب اخلاء المستشفى منهم واتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك فقد اخذ رئيس البلديـة على عاتقه تنفيذ هذه التدابير فهيأ سيارة قلابة وجماعة مـن المقـاومين للحمايـة وارسل العمال الى مقبرة خارج المدينة تدعى مقبرة الشيخ محيي الدين فحفروا اربع حفر لتسع وعشرين جثة واخذت السيارة القلابة تنقل هذه الجثث بوجبات حتـى تـم نقل جميع الجثث من المستشفى مع العلم ان معهد الطب العدلي بعد ان فحص الجثث وضع رقما لكل منها لغرض تمييزها وتشخيصها في المستقبل وربط في كـل جثـة ورقة كتب عليها رقم استمارة التشريح وشدت في احدى الرجلين بضماد طبي الا انه

عند وصول الجثث الى المقبرة اخذ المتجمهرون يسحلون الجثة قبل رميها بـــالحفرة بعد ان نزعوا عنها تلك العلامات المميزة.

د – أتضح من التحقيق في حوادث القتل ان تلك الحوادث لم تقع عفــوا انمـــا كان المعتدون يتقصدون اشخاصا معينين للانتقام منهم فمنهم من اتهم بالتامر ســـابقا واوقف واطلق سراحهم ومنهم من كانوا ينعتونهم انهم من التركمان المتطـــرفين او من كانت له عداوة شخصية مع بعض المتهمين الذين ترأسوا الجماعات وهكذا كانت تقع هذه الحوادث الا ان الطريقة التي اتبعها المعتدون في تنفيذ تلك الجـــرائم كانـــت احتيالية منها ذهاب جماعة الى دور معينة واخراج الاشخاص الذين يــــراد الاعتـــداء عليهم بحجة ان القيادة تطلبهم وعند جلبهم يقتلون في الطريق ويسحلون او بتطويق دور المعتدى عليهم من جماعة معينة ورمي دورهم واخراجهم عنوة وقتلهم او قتـــل الاشخاص الابرياء الذين كانوا يشتبه بهم ويجلبون الى مقر سرية الانضباط ويقتلون وحوادث اخرى كان الاعتداء فيها يقع من دون قيام المجنى عليه بعمـــل مضـــاد او حركة يشم منها روح التامر اما الجرحى الذين اصيبوا في الحوادث وارســـلوا الـــى المستشفى فكانوا يجلبون بالجملة الى مقر سرية الانضباط حيث يقع الاعتداء علـــيهم وقد تهاجم منطقة معينة فيعتدى على قاطنيها كما حدث في نادي الموظفين وفي عدة مناطق من جانب القلعة.

هـــ – لقد أنتحل أعضاء الجبهة الوطنية وهم المتهمون فـــي القضـــية اســـم القيادة واخذوا يذيعون البيانات باسمها مستخدمين الواسطة العائـــدة الـــى الجـــيش لاذاعتها وكانت هذه البيانات موجهة بصورة خاصة الى اهالي القلعة الـــذين كـــانوا يشيعون عنهم انهم كانوا معتصمين في دورهم ويطلقون النار منها الا ان التحقيق لم يثبت صحة ذلك بل ظهر العكس من ذلك حيث كانت ترســـل جماعـــة متســـللة الـــى المناطق التي يرومون الترويج عنها انها تصدر الرمي فتطلق تلك الجماعـــة النـــار لاثارة الجماهير والقطعات للرد على ذلك الرمي او مهاجمة تلك المنطقة. فكـــل تلـــك البيانات كانت نتيجة لهذه الاعمال وكان الهدف منها تهديد اهـــالي القلعـــة وجعلهـــم يتركون دورهم. وبالفعل تم لهم ما ارادوا حيث كانت الجموع الغفيرة تتـــرك الـــدور وتساق الى مركز شرطة امام قاسم حيث يقع عليهم الاعتداء فمنهم من جرحوا ومن نجا منهم زج في التوقيف.

و – اضافة الى حوادث الاعتداء على ارواح الناس فقد وقعت حوادث الاعتداء على اموال الناس فيها انتهاك حرمة ملك الغير وتفتيشه دون وجه قانوني وهذا ما اكدت القيادة منعه مرارا خلال الحوادث الا ان امر المنع لم يستجب فقد انتهكت حرمة الدور واطلق عليها النار ودخل المعتدون اليها وفتشوها ونهبوا وسلبوا النقود والمخشلات واتلفوا الاثاث هذا وان الهجوم الذي وقع على مخازن شارع الاوقاف وشارع اطلس عند بدء الحوادث وكسر المخازن ونهب محتوياتها وحرق قسم منها لهي من الاعمال الفوضوية التي لم تقع الا على المخازن العائدة الى التركمان كما اثبت التحقيق ذلك.

ثم يحلل التقرير الاسباب التي ادت الى وقوع الحوادث وارتكاب الجرائم كالآتي:

أ – يمكن القول إن السبب المباشر لوقوع حوادث كركوك هي الاستفزازات التي حصلت في يوم ١٤ تموز على مواكب الاحتفالات فكان جو المدينة متوتراً طوال ذلك اليوم ومما زاد في هذه الاستفزازات وسهل وقوع تلك الحوادث هي الاعمال التي وقعت خلال المسيرة الشعبية المسائية واسلوب انتخاب الطريق الذي سلكته هذه المسيرة فقد سبق للجنة الاحتفالات ان عينت طريقا خاصا لهذه المسيرة واستهدفت مسيرها من سوق الحلوجية التي هي مركز تجاري للتركمان (يشبه منطقة الشورجة في بغداد) حيث ان هذه السوق ضيقة وان المحال القريبة منها خاصة بسكن التركمان كما وان الطريق المقرر كان طويلا ويستغرق وقتا حتى منتصف الليل وقد شعرت بذلك قيادة الفرقة الثانية وطلبت من لجنة الاحتفالات بعد استعراض الجيش صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٩ تبديل وتقصير هذا الطريق فأصر قسم من الاعضاء بضرورة مرور المسيرة من سوق الحلوجيه واخذوا يعارضون فكرة هذا التبديل الا ان اصرار قيادة الفرقة اجبرهم على تبديله وقرروا طريقا اقصر.

ب – هناك اسباب غير مباشرة كانت عاملا لوقوع هذه الحوادث وهيأت الجو لها والتي بيناها في المادة (٣) من التقرير اعلاه.

ج – بعد الإطلاع على سير الحوادث ظهر لنا السؤال التالي وهو هل الحوادث التي وقعت والجرائم التي ارتكبت كانت نتيجة مؤامرة مبيتة وضع تخطيطها وتنفيذها جماعة معينة ام انها كانت بنت ساعتها؟.

قبل الاجابة على هذا السؤال لا بد ان نبين هل ان التركمان كانوا يدبرون مؤامرة ضد الجمهورية تنفذ في فترة الاحتفالات او حواليها كما اشاعت عنهم الفئة

الاخرى. ان التحقيق اوصلنا الى ان التركمان اخذوا بغتة من قبل المعتدين ولم يعثر بحيازتهم على الاسلحة برغم تحري دورهم من خصومهم خلال الحوادث اللهم الا مسدسين او ثلاثة عثر عليها بحيازة موظفين حكوميين سلمت اليهم بحكم وظائفهم من مراجعهم الرسمية وحادثة اخرى وهي العثور على مسدسين في دار القتيل ابراهيم رمضان والذي ادعى المهاجمون انه كان يرمي بهما الا ان التحقيق لم يثبت ذلك. وعدا هاتين الحادثتين لم يسفر التحقيق عما ادعته تلك الجهات حول السلاح واضافة الى ذلك فان اللجان العسكرية التي الفت في زمن الزعيم الركن المتقاعد داود الجنابي لم تبق أي سلاح بحوزة التركمان اذ قد جمع حتى من المجازين بحمله ومن الناحية الثانية فقد لاحظت الهيئة ان جميع القتلى والجرحى وحوادث نهب المخازن انما استهدف فيها التركمان وحدهم ولم يثبت للهيئة أية حادثة وقعت لغيرهم عدا حادثة مقتل المقاوم الشعبي والجنديين الذين اتضحت قضاياهم فالمقاوم الشعبي قتل من قبل الجيش نتيجة اطلاقه النار على قطعة عسكرية واما الجنديان فقد قتل احدهما برشاشة ثبت بالتحقيق انها تعود الى المقاومة الشعبية وهي من جملة الرشاشات التي نهبت من مشجب المقاومة والجندي الاخر هو حامل الرشاشة المنهوبة التي اخذها واعتصم في مدرسة الصناعة ورمى على قطعات الجيش التي ردت عليه بالمثل واردته قتيلا.

هذا من ناحية الحوادث التي وقعت اما الدلائل الاخرى التي تنفي المزاعم المسندة الى التركمان حول تدبيرهم مؤامرة اثناء الاحتفالات فهي قيامهم بمعالم الزينة في المدينة بكثرة ونصبهم اقواسا عددها اضعافا مضاعفة لما قامت به الجهات الرسمية والمنظمات والجماعات الاخرى. والخلاصة فلو كان للتركمان مؤامرة لتهيأوا لتنفيذها في فترة الاحتفالات ولهوجم غيرهم في دورهم ومحالهم ولقابلوا مهاجميهم بالمثل ودافعوا عن انفسهم ولما وقفوا مكتوفي الايدي للضربات التي انزلها عليهم وعلى عائلاتهم المعتدون.

والحقيقة ان المعتدين اخذوا يلبسون هجومهم على التركمان ثوب الوطنية والتفاني في سبيل خدمة الجمهورية ولكي يبرروا حركاتهم العدائية راحوا يتذرعون بحجة هي ان هناك مؤامرة طورانية وقد توفق الانتهازيون في اقناع الطبقة الساذجة بصحة ما ادعته واشاعته في البلدة عند بدء الحوادث فقد كانت السيارات المذيعة تطوف البلدة وتنادي (بأن التركمان هاجموا الاكراد).

يتضح من كل ما تقدم ومن التحقيق الذي أجرته الهيئـة أن الحـوادث التـي وقعت في كركوك دبرت قبل ١٤ تموز وقامت بوضع خططها وتنفيذها الجماعة التي اثبـت التحقيـق انهـم كـانوا المسـيطرين علـى الموقـف والحركـات ليلـة ١٤ـ١٩٥٩/٧/١٥ والذين كانوا دولاب الحركة فكانوا يتنقلون ويتجولون في انحاء المدينة كافة طيلة فترة الحوادث وكانوا يتصـلون ويوجهـون الجمـاهير المعتديـة ويوزعون الاسلحة بينهم وغير ذلك لغرض تنفيذ مؤامرة اعتدائهم وقد اشاعوا بعـد الحوادث بأن هذه القضية كانت قد حصلت نتيجة حـزازات عنصـرية الا انـه فـي الحقيقة كانت من تدبير مؤسسي الجبهة الوطنية في كركوك ومن التف حولهم مـن الضباط المتهمين في القضية الذين ساعدوهم بتدخل الجيش فيهـا والـذين ميـولهم الحزبية والسياسية معلومة ومفصلة في تقرير مديرية الامن العامة المـرقم ١٧٦١ في ١٩٥٩/٩/٢٩ المعنون الى هذه الهيئة والمعطى صورة منه الى سـيادة الحـاكم العسكري العام والاستخبارات العسكرية. وفي الحقيقة ان التحقيق اثبت ان هؤلاء قد استغلوا الناحية العنصرية خلال الحوادث وسيروها حسب اهوائهم ونزعاتهم الحزبية والسياسية".

وجاء في تقرير مدير الامن العام الى الحاكم العسكري العام يوم ٢١ تموز بعنوان حوادث كركوك.

الحاقاً بكتابنا ٥٠٠٥ في ١٩٥٩/٧/١٨.

بالاضافة لما سردناه لسيادتكم بكتابنا المنوه اعلاه عن جريان وقائع الحـوادث التي حدثت في كركوك فقد اعلمنا مدير امن كركوك بكتابه ٦٦٩٤ في ١٩٥٩/٧/٢٠ بما يلي:ـ

١ـ لقد ساد الهدوء في كركوك وخاصة بعد وصول الهيئة التحقيقية الخاصـة بتاريخ ٥٩/٧/١٩ ومباشرتها اعمالها في الحال وقدم الى الهيئة التحقيقية نحو مـن (٢٥٠) شكوى من جرائم مختلفة ارتكبت في تلك الحوادث وقد القـي القـبض فـي السليمانية على المفوض المفصول نوري ولي رئيس فرع اتحاد الشبيبة في كركـوك وبحوزته عدد من البنادق والمسدسات التي استولى عليها من مركز شـرطة امـام قاسم كما والقي القبض على المدعو زاهد محمود رئيس فرع الشـبيبة فـي محلـة الشاطرلو ورفيقه اسماعيل محمد لارتكابهما عدة جرائم في تلك المحلة.

٢ــ مازال الاشخاص الذين تضرروا وذووهم من جراء هذه الحوادث في حالة خوف وهلع لاعتقادهم بأن مدبري هذه الحوادث مازالوا يسرحون ويمرحون ولم تمد اليهم يد العدالة وهم الاشخاص الذين ورد ذكرهم بكتابنا المشار اليه اعلاه والذي قبله وعلى رأسهم رئيس البلدية معروف البرزنجي اذ ان اولئك الاشخاص الذين هم رؤوس الحركة اخذوا يعقدون الاجتماعات في مقرات منظماتهم وقد عقدوا بتاريخ ١٩٥٩/٧/١٩ اجتماعاً في مقر اتحاد الشعب وقرروا بث اشاعات ودعايات كاذبة الغاية منها احداث البلبلة والخوف في نفوس المتضررين والشهود لارهابهم لعدم تقديم الشكاوى والشهادات ضد المعتدين حيث ان معظم المتضررين والجرحى وعوائل القتلى غادروا كركوك الى بغداد خلال اليومين الماضيين خوفاً وهرباً من الارهاب والتهديد الذي مازالوا يلاقونه من اشخاص يرتدون ملابس المقاومة الشعبية بالنسبة لما لاقوه منهم من انواع العذاب فقد راجع اشخاص عديدون وافادوا بأن بعض الاهلين يرتدون ملابس المقاومة الشعبية مازالوا يسألون عن اشخاص بقصد قتلهم.

٣ــ نتيجة الاحصاء الاخير الذي جرى تبين ان عدد البيوت والحوانيت والمخازن المنهوبة مائة وعشرون وان عدد القتلى اصبح (٣٢) قتيلاً عدا الذين دفنوا في محلات لازال التفتيش والتحري جارياً عنهم حيث يقدر عددهم بـ(٢٠)قتيلاً وبطيه قائمة باسماء تلك المحلات ومواقعها.

٤ــ لقد ظهر من الافادات التي دونتها هيئة التحقيق الخاصة من ان هناك اشخاصاً كثيرين تعرضت حياتهم الى الموت وضربوا ضرباً مبرحاً وسحلوا في الشوارع ولكن الله كتب لهم الحياة وكان ذلك بايعاز من بعض الشيوعيين الذين سبق وان طلبوا منهم الانضمام اليهم او اعطاءهم التبرعات ورفضوا ذلك وقد تبين ان كل من الرئيس المتقاعد فاتح الجباري والمحامي عبدالجبار بيروز خان ومدير العمل والضمان في كركوك، كمال الجباري، وسكرتير الجبهة الوطنية، مجيد حسين، وامين صندوق المحاكم، نوري عبدالله، وعبدالوهاب قنبر، الذي كان يحمل حبلاً غليظاً في يده، ان هؤلاء الاشخاص ومعهم بعض الجنود من الانضباط كانوا يوعزون بقتل وسحل كل شخص يعتبرونه مناوئاً لهم. وكان مركز تجمعهم بالقرب من مقر قيادة الفرقة والنادي العسكري. اذ ان اكثر الناس بعد ان بدأت الحوادث مباشرة التجأوا الى مقر الفرقة او النادي وان الاشخاص المذكورين طلبوا من المسؤولين بالفرقة تزويدهم بالسلاح واعادة توقيف الاشخاص الذين اطلق سراحهم واعيدوا الى ديارهم

ولما لم يلقوا اذناً صاغية باشروا بأنفسهم وبايعاز منهم تنفيذ هـذه المجـزرة التـي ذهب ضحيتها ابرياء وافزعت المواطنين وسيبقى ذلك في نفوس الامنين ردحاً مـن الزمن.

٥ـ لقد لعب افراد المقاومة الشعبية في هذه الحوادث المؤسـفة وهجـومهم على مركز امام قاسم واخذ اسلحتهم واسـلحة افـراد شـرطة المركـز المـذكور واشتراكهم في ارتكاب ابشع الجرائم فقد اصبح بقاؤهم فيـه خطـورة كبيـرة علـى استتباب الامن وبث الطمأنينة بين المواطنين لذلك نرى حفظاً لمصلحة وامن وسلامة الجمهورية حل المقاومة الشعبية في كركوك. هذا وقد اصدر انصار السلام بكركـوك وجبهة الاتحاد الوطني بيانين نرفق صورهما والقوائم طياً[١].

وحيث ان هناك عوائل فقيرة قد تضررت نتيجة لهـذه الحـوادث نـرى مـن الانسب تخصيص مبلغ من المال لمساعدتهم يرجى التفضل بالاطلاع وتنسيبكم.

العقيد

عبدالمجيد جليل

مدير الامن العام

صورة منه الى:ـ

القيادة العامة للقوات المسلحة ـ للتفضل بالمعلومات.

وزارة الداخلية ـ للتفضل بالمعلومات.

مديرية الاستخبارات العسكرية ـ للتفضل بالمعلومات

قائمة باسماء المحلات المكسورة في الصوب الكبير

التسلسل	نوع المحل	اسم صاحب المحل	موقع المحل
١ـ	دكان عدد(٢)	حسين حاجي قاسم بقال	شارع الكبير
٢ـ	دكان قوندرجي	بكر قوندرجي	قرب رأس الجسر الجديد
٣ـ	دكان عطار	نجم الدين العطار	قرب رأس الجسر الجديد
٤ـ	دكان بقال	حاجي مجيد	قرب حمام الشباب
٥ـ	دكان بقال	حكمت سعدون	شارع المصلى

[١] سترد في الصفحات التالية.

٦ـ	دكان مصلح راديوات	علي قادر	شارع المصلى
٧ـ	كازينو اصلان	عزالدين الاعور	شارع المصلى
٨ـ	دكان مخزن	ستار خالد	شاع المصلى
٩ـ	جايخانة	مصطفى قلاي	قرب درجة القلعة
١٠ـ	دكان	مام عزت	رأس الجسر الجديد
١١ـ	دكان	فاضل حسين عطار	رأس الجسر الجديد
١٢ـ	قهوة	حبيب عباس	سوق النجارين
١٣ـ	دكان	محمد عبدالله	سوق النجارين
١٤ـ	دكان	محمد قلعة	سوق النجارين
١٥ـ	دكان	رشيد خورشيد	سوق النجارين
١٦ـ	دكان	سعيد سليمان	سوق النجارين
١٧ـ	دكان	صالح عباس	سوق النجارين
١٨ـ	دكان	جرجيس عباس عطار	سوق النجارين
١٩ـ	دكان	حاج ياسين عطار	سوق النجارين
٢٠ـ	دكان	محمد مصطفى	سوق النجارين

قائمة باسماء الحوانيت المكسرة لمركزي امام قاسم وبربادي

التسلسل	نوع المحل	موقعه	صاحب المحل
١ـ	كازينو العبيدي	جسر الجديد	بكر قندرجي
٢ـ	عطارية	صوب الكبير	نجم الدين
٣ـ	عطارية	صوب الكبير	فاضل حسين
٤ـ	محل بيع ساعات نيفادا	صوب الكبير	قره علي
٥ـ	محل بيع مواد تحافية	صوب الكبير	جرجيس الحاج علي
٦ـ	عطارية	صوب الكبير	فخري حاج ياسين علي
٧ـ	محل بيع الرقي	صوب الكبير	قره محمد
٨ـ	مقهى كازينو	صوب الكبير	حبيب عباس
٩ـ	مقهى	محلة آوجي	علي باشا
١٠ـ	محل بيع الدراجات الهوائية	محلة آوجي	كريم علي

١١ــ	محل كازينو شهاب	بربادي	مجيد محمد
١٢ــ	عطارية	بربادي	مجيد محمد
١٣ــ	محل بيبسي كولا	مصلى	علي محمد شرطي متقاعد
١٤ــ	دار ستار خالد	شورجة	احرقت سيارته مع داره
١٥ــ	محل تورنجي	سوق الكبير	صاحبه مجهول
١٦ــ	محل بيع بيبسي كولا	محلة الجاي	رفعت مجهول اسم الاب
١٧ــ	معمل حلويات ١٤تموز	محلة الجاي	جلال اسم ابيه مجهول
١٨ــ	كازينو عز الدين	محلة الجاي	عز الدين
١٩ــ	بائع ركي	سوق الكبير	مجهول الهوية

قائمة الدكاكين والمحلات المكسورة في صوب القورية

التسلسل	نوع المحل	موقعه	صاحب المحل
١ــ	كازينو بابا كوكور	شارع نفط	مجهول الهوية
٢ــ	مخزن ايراد ايس	شارع قورية	علي احمد
٣ــ	حلاقة نيس	شارع أطلس	نييس اسماعيل
٤ــ	مخزن فكري	شارع أطلس	عبدالقادر فكري
٥ــ	كازينو بيان	شارع أطلس	احمد جالي
٦ــ	ساعاتي	شارع أطلس	عبدالكريم
٧ــ	خياط	شارع أطلس	محمد نوري صالح
٨ــ	نجار	شارع أطلس	عرب حسين
٩ــ	سينما اطلس	شارع أطلس	=
١٠ــ	داخل السينما مخزن	شارع أطلس	مجهول
١١ــ	احذية دجلة	شارع أطلس	مجهول
١٢ــ	شركة صناعات	شارع أطلس	مجهول
١٣ــ	كازينو ١٤ تموز	شارع أطلس	
١٤ــ	حلاقة حيدر	شارع أطلس	الحلاق حيدر
١٥ــ	كازينو اتحاد الشعب	شارع أطلس	مجهول
١٦ــ	دكان كبابجي	شارع أطلس	مجهول

١٧ـ	مخزن	شارع أطلس	شوكت
١٨ـ	مطعم شيش كباب	شارع أطلس	ابراهيم عارف
١٩ـ	مكتبة	شارع العلمين	جليل
٢٠ـ	بائع المشروبات	شارع العلمين	بوغازي
٢١ـ	مخزن دنيا	شارع العلمين	عبدالقادر
٢٢ـ	مخزن	شارع العلمين	الحاج عزت
٢٣ـ	خياط	شارع العلمين	احمد يلماز
٢٤ـ	مخزن	شارع العلمين	احمد فكري
٢٥ـ	مخزن	شارع العلمين	ملا عمر عزت
٢٦ـ	ساعات	شارع العلمين	حسين
٢٧ـ	مخزن	شارع العلمين	عادل عمر
٢٨ـ	سينما العلمين	شارع العلمين	آوجي
٢٩ـ	كازينو	شارع العلمين	محمد شريف
٣٠ـ	خياط	شارع العلمين	احمد عثمان
٣١ـ	خياط	شارع العلمين	عز الدين علي
٣٢ـ	مخزن	شارع العلمين	حميد ساقي
٣٣ـ	مخزن	شارع العلمين	عباس اخوان
٣٤ـ	مكتبة	شارع العلمين	نوري
٣٥ـ	دكان نجار	شارع العلمين	نوري
٢٦ـ	خياط	شارع العلمين	عمر
٣٧ـ	خياط	شارع العلمين	رشيد
٣٨ـ	كازينو مجيدية	شارع المجيدية	صابر
٣٩ـ	كازينو	شارع المجيدية	شاكر
٤٠ـ	مكتبة أمل	شارع المجيدية	حبيب
٤١ـ	مكتبة سيد عباس	شارع المجيدية	سيد عباس
٤٢ـ	مخزن	شارع المجيدية	مراد كاظم
٤٣ـ	خياط	شارع المجيدية	عمر نوري

٤٤ــ	حلاق	شارع المجيدية	يونس
٤٥ــ	مخزن	شارع المجيدية	ابراهيم التكريتي
٤٦ــ	مخزن	شارع المجيدية	حميد
٤٧ــ	مخزن	شارع المجيدية	ضياء الدين عباس
٤٨ــ	سنجر	شارع المجيدية	علي سنجر
٤٩ــ	مخزن	شارع المجيدية	ملا حميد
٥٠ــ	مخزن أحذية	شارع المجيدية	محمد قادر
٥١ــ	مخزن	السوق العصري	كاروان
٥٢ــ	مكتبة	السوق العصري	سيد عباس .
٥٣ــ	دكان مخزن	السوق العصري	قوجوه
٥٤ــ	دكان صائغ ذهب	السوق العصري	عبدالله عرب
٥٥ــ	دكان صائغ الذهب	السوق العصري	عمر توفيق
٥٦ــ	دكان صائغ ذهب	السوق العصري	عبدالله محي الدين
٥٧ــ	دكان صائغ ذهب	السوق العصري	توفيق ابو كمال ــ غير مكسورة ــ الدكازيل الجامفقط.
٥٨ــ	دكان صائغ ذهب	السوق العصري	جبر عبد/غير مكسور الدكان
٥٩ــ	مخزن	السوق العصري	جلال صدقي
٦٠ــ	مقهى	قورية	هادي علي
٦١ــ	مخزن دنيا	قورية	ــ
٦٢ــ	مخزن	قوريه	حاج عزت
٦٣ــ	خياط	قورية	احمد سليمان
٦٤ــ	مكتبة فكري	قورية	احمد فكري
٦٥ــ	مقهى محمد	قورية	محمد
٦٦ــ	مقهى أمين	قورية	امين
٦٧ــ	مخزن راديوات	قورية	حميد ساقي
٦٨ــ	خياط	قورية	عزت خياط
٦٩ــ	خياط	قورية	عزالدين علي

٧٠ـ	مخزن عباس اخوان	قورية	عباس اخوان
٧١ـ	مخزن	قورية	عمر خياط
٧٢ـ	مكتبة الثورة	قورية	غازي
٧٣ـ	محل خياطة	قورية	عبدالهادي ودود
٧٤ـ	بن احرار	قورية	ـ
٧٥ـ	مخزن	قورية	حاج عمر
٧٦ـ	مخزن	قورية	عادل
٧٧ـ	محل كهربائي	قورية	كريم كهربائي
٧٨ـ	مقهى	قورية	زهير عزيز
٧٩ـ	مقهى	قورية	زهير محي الدين
٨٠ـ	مكتب محاماة	قورية	محمد مردان
٨١ـ	نجارة	قورية	صديق قلنجي

ويذكر العقيد الركن اسماعيل حمودي الجنابي ضابط ركن الفرقة الثانية (الاولى) انذاك إنه قد "عمّت الفوضى مدينة كركوك بسرعة وأشتعلت الحرائق في جميع انحاء كركوك فاتصلت الفرقة بشركة النفط للمساعدة في ارسال سيارات الحريق المتيسرة عندها بكثرة ولكن قبل وصولها احرقها المتظاهرون او منعوها من اداء عملها.

ومما زاد في هول المأساة هو اشتراك ضباط الصف والجنود المخربين مع المدنيين في الهجوم على بيوت التركمان وقتل العوائل بكاملها.. ومن اجل ارهاب مقر الفرقة سحلت جثث القتلى من التركمان الى قرب المقر وعلقوها بالحبال على الاشجار المحيطة بالمقر.

اتصلت الفرقة بالمستشفى وطلبت انزال الجثث ونقلها ولما جاءت سيارات الاسعاف منعها الشيوعيون والبارتيون وحاولوا حرقها وظلت الجثث معلقة على

الاشجار تحت حراسة البارتيين والشيوعيين ثلاثة ايام بلياليها في ذلك الحر القـائظ (تموز)[1].

ومن المعلوم إن مقر الفرقة كان في وسط المدينـة واصـبح تحـت حراسـة الشيوعيين والبارتيين. اتصل قائد الفرقة مستنجدا بعبد الكريم قاسم فوعده بارسـال لواء مشاة. وفعلا تم وصوله بالقطار ووضع جنوده في المناطق الحساسة وفي مقر شركة النفط وفي داخل المدينة وبعد هدوء العاصفة قليلا امر قائـد الفرقـة بسـحب جميع قطعات كركوك الى الثكنات وتم له ما اراد.

ونظمت الفرقة قائمة باسماء رؤساء الفتنة من البارتيين والشيوعيين وأرفقت معها صور الجثث المعلقة والمشوهة وصـور البلـدوزرات وهـي تـدفن المـوتى بمجموعات وتقرير مفصل عن كيفية وقوع المجزرة وعند ائذ فقط صدق عبد الكريم قاسم بما حدث وطلب ارسالهم بقطار خاص. ولخداعهم وتجنب مقـاومتهم اخبـرهم القائد ان الزعيم عبد الكريم قاسم يطلبهم للتشاور معهم عن كيفية حدوث هذه الازمة وما ان تحرك القطار بهم الا وهدأت الفتنة في المدينة.

ويضيف الجنابي قائلا "كان معظم الضباط وضباط الصف في الفرقة الثانية في كركوك منتمين للحزبين البارتي والشيوعي ويؤيدون خطة القضاء علـى التركمـان تمهيدا لسيطرة البارتيين على المدينة. وكان مقر الفرقة مهددا من الحـزبين بحيـث كان قائد الفرقة الزعيم الركن محمود عبد الرزاق يذهب ليبيـت لياليـه عنـد احـد اصدقائه المدنيين خارج كركوك خوفا من هجوم الحزبين على مقر الفرقة وهو الامر الذي لم يمكن الفرقة من السيطرة على الاحداث عند اندلاع الفتنة"[2].

وليس ثمة اتفاق على من كان البادئ بالاستفزاز او اطلاق الشـرارة الاولـى للاحداث. وان تقارير مدير شرطة كركوك (جاسم محمود السعودي) ومـدير الامـن (نوري الخياط) لا تتفق على الجهة التي أتى الاستفزاز منها ايضا، ولا يوجـد دليـل يؤكد صدور امر من المكتب السياسي للحزب الشيوعي او من اللجنة المحلية للحزب في كركوك لتنفيذ مخطط المذبحة ولكن الصورة المأسوية التي ثبتت في اذهان الناس

---

[1] لم يرد ذكر للتطبيق على الاشجار في التقرير الرسمي السابق بل اشار الى دفنهم يوم ١٦تمـوز بعد ان تم جمعهم في المستشفى.

[2] موسوعة ١٤ تموز ٢٠٠٩/٣.

كانت تميل الى ان الحزب الشيوعي هو الذي دبر المذبحة عن سابق اصرار، وانه خطط لها ونفذها بروح متعطشة لسفك الدماء والقصد من ذلك ارهاب الناس واخضاعهم لارادته للاستيلاء على السلطة في النهاية وكان لعبد الكريم قاسم الدور الرئيس والحاسم في تثبيت هذه الصورة[1] حتى ان احد المعاصرين كتب يقول "ان عبد الكريم قاسم هو الذي ورط الاكراد في ذبح التركمان. كما ورط الضباط الثائرين في الموصل الى اعلان ثورتهم لكي يسحقهم"[2].

اما الشيوعيون فقد اتهموا من اسموهم بالرجعيين والعملاء بافتعال تلك الحوادث خاصة بعد اطلاق سراح عدد من الموقوفين والمبعدين من القوميين قبل الاحتفالات وقد رفعوا برقية الى عبد الكريم قاسم باسم ممثلي المنظمات الديمقراطية والنقابية وانصار السلم والصحف الوطنية في كركوك والذين رفض عبد الكريم قاسم مقابلتهم عندما طالبوا بذلك بعد الحوادث حيث اتهموا التركمان بشكل غير مباشر كما هو في البرقية.

"مزيداً من الحزم ازاء العابثين في كركوك"

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم

"إن الخونة الذين هددوا بتحويل فرحة عيدنا الى مأتم قد نفذوا هجومهم على مسيرة الجماهير المسالمة الفرحة وذلك باطلاقهم النار على المواكب بجبن وخسة مما ادى الى قتل وجرح الكثيرين فاننا نناشدكم باصرار اتخاذ الاجراءات الصارمة بحقهم وانزال العقوبة الرادعة السريعة بهم وان الجماهير المؤمنة المخلصة بقيادتكم والمخلصة للجمهورية اصبحت نارا لا تنطفئ وتنتظر اجراءاتكم الحازمة بحق الخونة المتآمرين.

عن أتحاد الجمعيات الفلاحية عبد الجبار زينل عن اتحاد الطلبة العراقي في كركوك عزت سليمان عن نقابة المهندسين ماجد ابراهيم عن اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي فرع كركوك عبد الجبار بيروز خان. العقيد المتقاعد عبد القادر البرزنجي عن ذوي المهن الطبية الدكتور خيري جماس. عن المحامين صاحب فرات. عن انصار السلام فاتح نجم خطاب عن الموظفين مجيد حسن والشيخ حسن

---

[1] عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ١٨٠.

[2] عبد الغني الملاح، التجربة بعد ثورة ١٤ تموز ص ٥٧.

البرزنجي عن لجنة الدفاع عن الجمهورية تيرال زنكنه عن جريدة آزادي نافع يونس ومحمد عزت عن رابطة الدفاع عن حقوق المراة فهيمة عبد الــرحمن عــن جبهــة الاتحاد الوطني محمد صالح زنكنه ونوري مصطفى المحــامي وحســن البرزنجــي المحامي عن جريدة (كاور باغي) عصمان مصطفى[1]".

ورفع ممثلو الهيئات والمنظمات والنقابات في كركوك مذكرة أخرى الى الزعيم عبد الكريم قاسم بشأن الحوادث جاء فيها.

"سيادة الزعيم المنقذ اللواء الركن عبد الكريم قاسم المحترم

منذ مدة وحوادث الاستفزازات تتكاثر على المنظمات الديمقراطية وخاصة بعد ان عاد المعتقلون الذين اطلق سراحهم نتيجة عطف سيادتكم عليهم بامل اصــلاحهم واعادتهم الى رشدهم واعطائهم فرصة اصلاح انفسهم ليكونوا مــواطنين صــالحين يتمكنون من خدمة الجمهورية. وقد ادت الاستفزازات آنفة الذكر الى خلق جــو مــن القلق والفوضى وفقدان الثقة بين المواطنين كما بدات تلــك العناصــر الاســتفزازية بشكل سافر بمحاربة المنظمات الديمقراطية والمواطنين الشرفاء ومــن اجــل عــزل الجماهير عن هذه المنظمات والنقابات هذا اضافة الى تهديداتهم المستمرة بانهم لــن يسمحوا اطلاقا للمنظمات الديمقراطية بان تحتفل بالعيد الوطني الاول عيد ثــورة ١٤ تموز الخالدة ويقولون صراحة ان الوضــع ســيتغير لصــالحهم وان لا نقابــات ولا منظمات بعد اليوم. وقد بلغت الاستفزازات أوجها يوم الرابع عشر من تموز اذ بدأت العناصر الرجعية باخراج تظاهرات استفزازية معادية يهتفون خلالهــا ضــد القــوى المخلصة للجمهورية. وقد حاولت قيادة الجيش والمنظمات تهدئة الحالة حيث وجهت عدة نداءات الى الجماهير واكدت فيها ضرورة التمسك بالشعارات والهتافات المتفــق عليها من لجنة احتفالات ١٤ تموز وضرورة الخروج مع المواكــب الرســمية لكــي تشترك جماهير كركوك بشكل عام في المسيرة الكبرى يوم ١٤ تموز. وفي المســاء تحركت المواكب الرسمية التي كانت تضم كوكبة من ممثل القيادة العسكرية ومــدير الشرطة ورئيس البلدية وقائد المقاومة الشعبية واعضاء لجنة الاحتفــالات وخلفهــم رجال الدين وانصار السلام ومختلف المنظمات وكذلك موظفــو الحكومــة والأطبــاء والمحامون ومختلف فئات الشعب علــى اخــتلاف قوميــاتهم واتجاهــاتهم الدينيــة

---

[1] اتحاد الشعب ١٨ تموز ١٩٥٩.

والسياسية وكانت تتقدم الجميع سيارة مسلحة للشرطة وقد سارت هذه المواكب بشكل منظم اثار اعجاب المسؤولين وبالاخص سيادة وكيل قائد الفرقة الثانية ووكيل متصرف اللواء ومدير الشرطة غير ان قوى الشر والتآمر كانت على العكس من ذلك وقد تهيأت لاثارة مجزرة دموية واشاعة القلق والفوضى والارهاب في البلدة اذ اعتدت بشكل استفزازي سافر على المواكب وذلك برميها بالحجارة ثم اطلاق الرصاص عليها وقد وقع اثر ذلك عدد من الجرحى واصاب الرعب المواطنين حيث اثار فيهم القلق والخوف. وقد اثار هذا العمل الاجرامي الجنود البسلاء الذين كانوا واقفين بالقرب من سرية الحراسة فاسرعوا لحماية ارواح المواطنين وايقاف المعتدين عند حدهم. ان هذه القوى الرجعية المتآمرة بدلا من ان تقف عند حدها استأنفت في اليوم الثاني سلسلة من الاعتداءات باطلاق النار من الرشاشات والبنادق والمسدسات على افراد الجيش والشعب والمقاومة الشعبية ومقر قيادة الفرقة الثانية والمقاومة الشعبية ومركز شرطة (قورية) وامام قاسم ودوائر البريد ومقرات المنظمات الشعبية وكانت متحصنة في مناطق القلعة وسير يادي وبالمصلى وسينما العلمين والاطلس وعدد من بيوت الرجعيين في مختلف ارجاء المدينة وكان اطلاق النار بشكل جنوني مما يثبت انهم قد تهيأوا لهذه المجزرة الرهيبة واستعدوا لها بشكل منظم ومدبر وقد اثار ذلك سيادة وكيل قائد الفرقة الثانية فامر بتدخل الجيش والوقوف موقفا حازما تجاه هذا العمل الاجرامي والمعادي للنظام الجمهوري وقد تمكن الجيش بعد مقاومة المعتدين التي استمرت نهارا كاملا من شلها غير ان اطلاق النار استمر بشكل اخف خلال اليوم الثالث ايضا وكانت هناك في القلعة الوف مؤلفة من الناس الابرياء فنزلوا من المدينة بعد نداء وجه اليهم من قيادة الفرقة وقد آوتهم جماهير كركوك وامنت لهم العيش لحين عودة الامور الى مجاريها الطبيعية.

سيادة الزعيم ان الحوادث التي وقعت في هذه الايام اكدت مرة اخرى وبصورة قاطعة ان الحركات هذه لم تكن عملا معاديا للمنظمات الديمقراطية فحسب بل كانت موجهة على وفق خطة استعمارية مرسومة ومنظمة ضد النظام الجمهوري والسلطة القائمة وبصورة خاصة ضد الجيش وقد كانت المعركة تجري بين قوى الجيش والقوى المعادية المتامرة على النظام الجمهوري. ودور المنظمات في سير الامور انها اخذت على عاتقها صيانة الامن الداخلي والمحافظة على مقراتها ومساعدة السلطات في منع اعمال السلب والنهب واعادة الامن والاستفزاز الى البلد وقد لمس

المسؤولون هذه الحقيقة فتعاونوا معها تعاونا تاما في هذا السبيل يا سيادة الـزعيم المنقذ.

لقد جئنا بمذكرتنا هذه لنعرض لسيادتكم حقيقة الحادثة في كركوك لكي تكونوا على علم تام بتلك الاعمال الاجرامية التي دبرتها قوى التامر والرجعية ومـا كانـت تبيته لنظامنا الجمهوري من جريمة لا تغتفر. ولنعـرض لسـيادتكم مـدى حـرص المنظمات الديمقراطية على المحافظة على مكاسب جمهوريتنا وصيانتها مـن عبـث الاعداء والمخربين ومدى حرصها على وحدة الصف وعلى عدم افساح المجال لكـل ما من شانه اثارة الاعمال الاستفزازية والاخلال بالامن والنظام. غير ان مـا تبيتـه الرجعية عميلة الاستعمار ضد نظامنا الجمهوري قد ادى الى وقـوع تلـك الاعمـال الاجرامية العنيفة. فمن اجل عدم تكرر مثل هذه الاعمال الاجرامية ومن اجل صـيانة الامن والسلام والمحافظة على طمانينة الشعب وهدوئه في ظل نظامـه الجمهـوري والديمقراطي نرجو من سيادتكم الوقوف بحزم تجـاه العناصـر المتـآمرة لاجـراء التحقيق الشامل للكشف عن كل الرؤوس واحالة المعتدين الى القضاء لينالوا عقابهم العادل واعادة اعتقال الرجعيين والمتآمرين الذين اطلق سراحهم من الـذين اسـاؤا الاستفادة من عطفكم والفرصة التي منحتموها اياهم. وتقبلوا يا سيادة الزعيم فـائق الاحترام.

عن اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي فرع كركوك المحامي عبد الجبار بيـرو زخان وجهان صديق شاويس، عن المكتب التنفيذي لنقابات العمال في كركوك، نهـاد سعد الدين وباقي تقي الدين وعن الموظفين نوري عبد الله وحسام الدين طيب، وعن انصار السلام محمد صالح حاج قادر وعن المعلمين الـديمقراطيين عبـد الله امـين ومحمد رشيد كريم وعن اتحاد الطلبة عبد المجيد حسين ومؤيد شكري وعن رابطـة الدفاع عن حقوق المرأة فهيمة عبد الرحمن سعيد وعن المهندسـين الـديمقراطيين عزت عارف وعن اتحاد الجمعيات الفلاحية عبد الله اسماعيل وعـن اتحـاد الادبـاء عثمان مصطفى[١]".

---

[١] مذكرات الطبقجلي ص ٤٣٣ - ٤٣٧.

وكتبت جريدة اتحاد الشعب تقول:

"كان الرصاص الغادر الذي صبته عصابة المتآمرين من الطورانيين وغيرهم في كركوك ١٥/١٤ من الشهر الجاري على المواكب الشعبية الرسمية المحتفلة بعيدنا الوطني الكبير تنفيذا لمؤامرة استعمارية مبيتة على الجمهورية" وقالت "لقد اثبتت الاجراءات الجدية الحازمة التي اتخذت في قمع مؤامرة الشواف مثلا في هدم اوكار التامر التي كانت تتهيأ للانطلاق منها مؤامرة واسعة اثبتت تلك الاجراءات جدواها في شل النشاط التامري وتشتيت قوى المتامرين. وقد جاء الحزم في كركوك مثالا اخر رائعا على الاسلوب الوحيد المجدي في سحق اعداء الجمهورية"[١].

وكانت جريدة الثورة البغدادية الموالية لعبدالكريم قاسم قد وضعت مسؤولية تلك الاحداث على عاتق الشيوعيين والمنظمات التي يسيطرون عليها من خلال عدة مقالات كتبتها بين ٢٢ تموز والثالث من اب ١٩٥٩ بشأن احداث كركوك واصفة الشيوعيين بالفوضويين وقد ردت صحيفة اتحاد الشعب في مقال لها يوم ٤ اب بعنوان "رد على ايضاح" معترفة بوقوع بعض الاخطاء وقالت "اعربنا غير مرة ونعرب الان كذلك استنكارنا القاطع للتجاوزات والانتهاكات العفوية التي قام بها بعض البسطاء وهم في سورة الغضب التي جاوزت الحدود المنطقية لمواجهة الاستفزاز الذي تعرضت لها المواكب الرسمية والاهلية في احتفالات الرابع عشر من تموز "وعبرت الجريدة عن رؤيتها الاحداث وكيفية وقوعها كالآتي:

"ان النشاط الرجعي المعادي للجمهورية ومنجزاتها الديمقراطية قد بدات بوادره قبل ١٤ تموز وكان ذلك النشاط المسموم يرافق وينسجم مع حملة الصحف والاذاعات الاستعمارية والرجعية العميلة في لندن وتل ابيب والقاهرة، وكذلك النشرات السرية للزمر المتآمرة في الداخل والتي كانت تردد في الآونة الاخيرة بأن الأمور ستعود الى مجاريها ولن تمر اعياد ١٤ تموز على الشعب بسلام.. وقد شهدت بعض مدن العراق فعلا اثناء عيدنا الوطني المجيد استفزازات واعتداءات بينة تنطوي على كل الشر للجمهورية ومكتسباتها وكانت كركوك احدى تلك المدن التي اكتسبت حوادثها طابعا عنيفا بسبب التركيب القومي الخاص للسكان وتركيز النشاط الاستعماري الرجعي في هذه المدينة.

---

[١] اتحاد الشعب ١٨، ٢٠ تموز ١٩٥٩.

ففي غمرة التهيؤ الواسع لمهرجان الرابع عشر من تموز وحد العرب والاكراد والتركمان والاثوريون والارمن جهودهم وجهود السلطات الرسمية وكان سيادة وكيل قائد الفرقة الثانية قد عقد في ليلة ١٣/ ١٤ تموز اجتماعا مع ممثلي النقابات والمنظمات الديمقراطية رجا منهم التكاتف مع الجيش لصيانة الامن في المدينة وقد استجابوا بالاجماع لهذا الطلب الحيوي الا ان الطورانيين أي الفئة المتعصبة الرجعية الصغيرة من بين التركمان عزلوا انفسهم. واقاموا بعض الاطواق الخاصة بهم.

وفي مساء يوم ١٤ تموز شرعت المواكب في مسيرتها الوطنية وقد انتظم بصفوف متراصة العرب والاكراد والتركمان والاثوريون والارمن بجميع الهيئات والمنظمات والعناصر الوطنية والنقابية والمؤسسات والشخصيات الرسمية ورجال الدين وحتى الاطفال وكانت المواكب تحمل اللافتات والشعارات الوطنية التي سبق ان اتفق عليها. في هذه الاثناء كانت تسير في شارع الاستقلال المعروف بشارع اطلس المقابل للجسر الجديد وشارع الاوقاف تظاهرة خاصة بالطورانيين ومعهم بعض التركمان البسطاء دون لافتات او زينات وكانوا قد وضعوا عددا من الاطفال في مقدمة تظاهراتهم وبدأوا يرددون هتافات "عاش الزعيم وتعمى عيون اعدائنا" وبعد ان مروا مرتين في الشارعين المذكورين ابعدوا الاطفال عن مقدمة تظاهراتهم.

وفي الساعة السابعة والربع تقريبا كانت المواكب الحكومية والشعبية قد دخلت شارع الاستقلال. وعند وصول بعض المواكب الشعبية التي تلت المقدمة مقابل مقهى ١٤ تموز ومقهى شيش كباب وسينما اطلس وحيث كان الطورانيون متجمعين كانت المواكب تهتف باللغة التركمانية بحياة الزعيم عبد الكريم قاسم وبالاخوة بين القوميات. وفي هذه الاثناء بوغتت المواكب برميها بالحجارة من الشارع ومن فوق السطوح ومن مقهى ١٤ تموز ولوحظ ان بعض الاشخاص من الطورانيين المعروفين كانوا يحاولون قطع الاسلاك الكهربائية ورميها على المواكب لكهربتهم كما اطلقت بعض العيارات النارية مما ادى الى تشتت المواكب واستفزاز الجماهير وتحفزها للدفاع عن نفسها وقد بادر بعضهم فعلا بالرد على المعتدين برميهم بالحجارة والاشتباك معهم بالايدي وقد وقع نتيجة لذلك من الطرفين عدد من الجرحى كما وقع قتيل صاحب مقهى ١٤ تموز الذي كان يطلق النار من مسدسه وكان تجمع الطورانيين الرئيس في مقهاه... بعد ذلك اتسع نطاق الاصطدام وسمعت اطلاقات نار من القلعة.

وفي هذا الظرف العصيب ذهب ممثلو المنظمات والهيئات الوطنية والديمقراطية والنقابات الى قيادة الفرقة الثانية للتداول معها في الموقف والتماسها بوضع حد للاصطدامات فأتفق على اصدار بيان عن قيادة الفرقة يقضي بمنع التجوال وقد صدر البيان فعلا وهذا نصه:-

"يا جماهير كركوك الكرام لقد ارادت زمرة ماجورة تعكير جو مدينتنا وتحويل فرحنا الى ما تم وخلق الفوضى والاضطراب بين صفوف ابناء الشعب في فرحته الكبرى بمناسبة يوم ١٤ تموز الخالد.

ايها المواطنون الكرام - نناشدكم باسم الزعيم وباسم منظماتكم الوطنية وباسم قيادة جيشنا الباسل ان تلبوا هذا النداء الاخوي وذلك بتنفيذ منع التجول ورجوع كل فرد الى داره حرصا منكم على السلامة العامة والسكينة. والى منع التجوال ايها المواطنون الكرام".

١٥ - ٧ - ١٩٥٩

وكيل قائد الفرقة الثانية

ولحمل الجماهير على الاستجابة لبيان قيادة الفرقة الثانية ووقف الاصطدام والانسحاب من الشوارع، اصدرت المنظمات الوطنية مجتمعة بيانا هاما وزع بالاف النسخ - وهذا نصه:-

بيان الى جماهير كركوك ايها المواطنون الشرفاء:

ندعوكم جميعا الى التفرق والالتحاق بمقرات منظماتكم، لتوازروا جيشنا البطل لاعادة الهدوء والاستقرار وتطبيق منع التجوال وان تزيدوا من اليقظة للمحافظة على جمهوريتنا الحبيبة يداً بيد مع جيشنا الباسل وزعامة ابن الشعب عبد الكريم قاسم وان تبرهنوا انكم ابناء الجمهورية الامناء.

١٤ـ ١٥ تموز ١٩٥٩.

وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف مساء كانت الجماهير قد لبت هذه النداءات فعلا وعاد الناس الى بيوتهم.. غير ان الاستفزازيين عادوا الساعة التاسعة تقريبا من صباح اليوم التالي الى اطلاق النار من بيوت بعض الرجعيين المعروفين ومن سينما اطلس وسينما المعلمين ومقهى زهير وخاصة من بيوت معينة في القلعة.. وفي هذه الاثناء قامت السلطات العسكرية بضرب اهم اوكار الاعتدائيين

وذلك بالصواريخ. ومن الثابت ان الجهات التي كانت توجد فيهـا مقـرات النقابـات والمنظمات الديمقراطية أسهم منتسبوها بحراسة تلك المناطق بما فـي ذلـك بيـوت التركمان. ونتيجة لذلك لم تقع في تلك الجهات خسائر في الارواح او الممتلكات. فقد أنقذ العمال من نقابة النفط شامل اليعقوبي رئيس البلدية السابق الـذي طـوق داره. وقام بعض المواطنين بحماية ارواح كل من استطاعوا حمايته.

وبعد ان انتشرت اخبار اعمال الاستفزاز الى القرى المجاورة استفز الفلاحون فوفد الاف منهم نحو كركوك وخوفا من المضاعفات والتعقيدات التي قد تنشأ جـراء دخول الفلاحين واشتراكهم في الاصطدامات. وقامت الهيئات الوطنيـة والمنظمـات الديمقراطية وخاصة الجمعيات الفلاحية بالتعاون مع السلطات العسكرية ببذل جهـود كبيرة للحؤول دون دخول الفلاحين الى المدينة وحملوهم على العودة الى قراهم.

وبعد ان وفقت الجهات المسؤولة والمنظمات الديمقراطية والهيئـات والقـوى الوطنية الى انهاء ذلك الوضع اصدرت الهيئات الوطنية نداء الـى اهـالي كركـوك دعتهم فيه الى العمل على اعادة الهدوء والامن الى نصـابهما وعـدم السـماح لاي استفزاز او اعتداء والعودة الى الحياة الطبيعية بالعمل يدا بيد مع السلطة[١].

وقد أسهمت نقابات العمال والجمعيات الفلاحية خلال الحوادث، بدور مشـرف استحقت عليه تقدير السلطات والاهلين على حد سواء، فنقابة النفط حرصا منها على مواصلة ضخ النفط ضخت كمية اكثر مما في السابق - بثلاثـة الاف غـالون فـي الساعة، ومثل هذا فعلت نقابة الافران والمخابز، والمطـاعم، والكهربـاء، والمـاء، وغيرها من النقابات التي لها علاقة بتأمين ضروريات العيش والحياة للمواطنين في مثل تلك الايام العصيبة.

كما أسهمت المقاومة الشعبية تحت ارشاد السـلطات العسـكرية فـي منـع الفلاحين من دخول المدينة.

وكما قدمت السلطات الرسمية شكرها الى الجمعيات الفلاحية ونقابات العمـال، كذلك قدم عدد كبير من التركمان عرائض الشكر الى هذه المنظمات والـى الشـبيبة الديمقراطية والمنظمات الديمقراطية الاخرى لقيامهم بحمايتهم وحماية ممتلكاتهم.

---

[١] ورد نص البيان في الصفحات السابقة.

ومن المفيد ان نذكر، ونحن في صدد كشف الحقائق عن اعمال الاستفزاز وجذورها انه وجد في بعض المحال ومنها مكتبة عباس حلمي، مئات من تصاوير المتآمرين عبد السلام عارف وعبد الناصر، كما عثر على اسلحة بضمنها رشاشات وبنادق، فقد عثر على رشاش وصندوق عتاد وبندقية في دار ناظم النفطجي، ورشاش في كازينو شاطرلو وعثر على مسدسين في حوزة امراة نازلة من القلعة وقد سلمت الى الفرقة. وعثر على مصابيح في داخلها اعلام تركية.

وقد ذكر ان اشارات قد وضعت على ابواب بعض الدور مما يوحي ان هذه الاشارات قد وضعت بقصد الاعتداء على ساكنيها، في حين ان دائرة الكهرباء هي التي قامت بذلك. وحالما شعرت الهيئات والعناصر الوطنية بأن ذلك سيساء فهم القصد منه، وسيستغل من المغرضين، نبهت الجهات المختصة على ذلك وقد اوقفت عملية التأشير في الحال.

اما عن القتلى، فقد بولغ في عددهم كثيرا كما عُدوا من جانب واحد فقط، في حين ان الواقع كان عكس ذلك.

اما القتلى والمصابون برصاص الاستفزازيين فندون في ما يلي اسماء من عرفناه منهم:

عمر عبد الله، الطالب في الصف الرابع ثانوي، وهو مقاوم شعبي قتل يوم ١٥/٧ امام سينما اطلس وقتل في ١٥/٧ كذلك لازار ايشو، العامل في نقابة النفط وكذلك عامل بناء من جمجمال في ١٥/٧.

واصيب بطلقين نارين عثمان عبد الله من نقابة النفط وكذلك اصيب بطلقين حسن عرب من نقابة السواق واصيب بجروح بالحجارة (والجماغ) جلال محمد من نقابة السواق، وكذلك عبد الرحمن حسين من نقابة الخياطة، وكريم احمد من نقابة البناء وجرح كذلك فرج علي من نقابة البناء. وهناك آخرون لم تعرف اسماؤهم بعد.

هذه جوانب مهمة من حقيقة الحوادث التي وقعت في كركوك، والتي عملت بهستيرية عجيبة صحف محلية معينة والاوساط الاستعمارية في الخارج لتشويهها، وطمس معالمها، تغطية لما كانت القوى المعادية للجمهورية قد بيتته وراء تلك الاستفزازات المجرمة. ولنا ثقة كبيرة بان كشف هذه الحقائق سيسهم في تنوير الرأي العام عن حقيقة هذه الحوادث ومضاعفاتها".

اما التركمان فقد فندوا ما ورد في مـذكرات المنظمـات المهنيـة والنقابيـة وادعاءات الشيوعيين في مذكرة رفعوها الى عبد الكريم قاسم يوم ١٨ تمـوز قـالوا فيها: "سيادة زعيم البلاد الاوحد اللواء الركن عبد الكريم قاسم المحترم.

ان الذنب الذي اقترفناه في العهد الجمهوري والذي لسببه ولأسـباب أخـرى قامت مأساة كركوك الأخيرة المؤسفة والتي ذهبت ضحيتها نفوس بريئـة هـو اننـا امتنعنا عن مسايرة بعض الفئات او الانضمام اليها او تأييد فكرتها. اننـا الان علـى علم اليقين من ان بعض الفئات يرومون القيام بحرب الابادة للعنصر التركماني فـي العراق بسبب كون هذا العنصر حجر عثرة امـامهم يحـول دون تحقيـق مـآربهم الانفعالية فالحوادث الماضية التي وقعت في كركوك في عهد خائن الـوطن ومطيـة الانتهازية قائد الفرقة الثانية السابق داود الجنابي لخير دليل على نيـات المخـربين والفوضويين والسائرين في ركابهم. لقد ظهرت في سماء كركوك الكئيبة موجة مـن الارهاب والاضطهاد لم يشهد مثلها بلد اخر حتى في احلك ايام العهد البائد، وكانـت هذه الموجة موجهة الينا نحن التركمان وحدنا اذ اعتقل القائد المذكور ما يزيد علـى الف شخص من المواطنين التركمان وزجوا بالمواقف والمعـتقلات ولاقـوا انـواع العذاب والاضطهاد على ايدي الضباط والمراتب في دهاليز الفرقة الثانية وعلى مرأى ومسمع من القائد نفسه وباشراف حاكم التحقيق بطرس مروكي ورئـيس المحكمـة عوني يوسف ووكيل مدير الامن السابق الشيخ رضا الكولاني. ولم يكتف المسؤولون بذلك بل قاموا بتحريات واسعة النطاق آملين العثور على اسلحة وعتاد كـي يـدينوا هذا العنصر بالخيانة، لكن عدالة الله فوق كل شيء والنيات الحسـنة تظهـر دائمـا ناصعة امام الملأ فلم يعثروا على أي نوع من الاسلحة عدا بعض المسدسات وبنادق الصيد المجازة فجن جنونهم وشوهوا الحقائق وطالبوا الجهـات العليـا فـي بغـداد بضرورة اعتقال هؤلاء الاشخاص وابعادهم الى خارج اللواء وفصل العشـرات مـن الموظفين والمستخدمين من المدنيين والعسكريين كما نقل آخرون جلهم معلمون بناء على طلب المنظمات الشعبية والجمعيات والاتحـادات التـي يسـيرها الانتهـازيون والفوضويون وعندما كان هذا الارهاب على اشده كان التنظـيم والاسـتعداد لتعبئـة العناصر المناوئة للجمهورية من الاكراد والشيوعيين في نشـاط مسـتمر فوزعـت اسلحة كثيرة ومن ضمنها الاسلحة المجازة التي اغتصبوها مـن المـواطنين بـين المقاومة الشعبية والمنظمات المخربة. اما النشاط في ابتزاز الاموال والنقـود مـن

اغنياء البلد عن طريق الارهاب والتهديد فقد كان مستمرا وكل هـذه كانـت تمهيـدا للقيام بابادة العنصر التركماني في العراق.

حيثيات القضية:

والآن يمكن لنا ان نستعرض صفحات هذه المأساة بالنقاط التالية:

١ – في الوقت الذي قاطعت الجبهة الوطنية المكونة من الحـزب الشـيوعي وقسم من البارتي احتفالات ١٤ تموز قام التركمـان بتنظـيم مواكـب الاحتفـالات والمهرجانات بنطاق واسع في جميع ارجاء المدينة فنصبوا اقواسا يزيد عددها علـى المئة والثلاثين قوسا مزينة بصور الزعيم الاوحد ومزدانة بالاعلام العراقية.

٢ – بدأت المنظمات الشعبية الديمقراطيـة والمقاومـة والجبهـة الوطنيـة باستفزاز المواطنين التركمان في كل مكان وذلك بقيام بعضهم بحمل العلم الروسـي هاتفين (جبهة جبهة وطنية صداقة سوفيتية عراقية) (لتسقط التركمانيـة) و (جبهـة جبهة وطنية لا انحراف ولا رجعية) وهم يحملون الحبال والسلاسـل ولـم تقـابلهم الجماهير التركمانية الا بهتافات (ماكو زعيم الا كريم).

٣ – وفي مساء يوم ١٤ تموز الساعة السابعة والنصف زوالية مرت مواكب المسيرة الكبرى التي نظمها المواطنون التركمان واشتركت فيها منظمـات الجبهـة الوطنية لغاية ومآرب معينة وفجأة شرعت الفئات الانتهازية بمهاجمـة المـواطنين المكتظين على ارصفة الشوارع بالقرب من الاقواس المنصوبة بالحجـارة والعصـي التي كانت مهيأة لهذا العمل الاجرامي فتفرقت المسيرة والتجا المواطنون الى بيوتهم حيث حل الفزع في نفوسهم وهم لا يدرون الذي حدث وبعدها هجـم الشـقاة علـى اقواس النصر المنصوبة فحطموها جميعها وأحرقوها بالرغم من إنها كانت مزدانـة بصور زعيمنا الاوحد وبالاعلام العراقية الحبيبة عدا قوس (اتحاد الشـعب) الوحيـد الذي يعود الى تلك الفئة الضالة ثم هاجموا مقهى ١٤ تموز ومقهى البيات وسـينما العلمين وقتلوا اصحابها وسحلوهم في شوارع المدينة وعلقوهم على فروع الاشجار.

٤ – في الساعة التاسعة اذيع بيان من الفرقة الثانية لغرض منع التجوال وفي اثره خلت الشوارع من المارة في حين اخذ افراد منظمات الجبهة الوطنية والمقاومة تملأ الشوارع وهم مسلحون وقد هاجم قسم من المقاومة الشعبية مركز شرطة امـام قاسم واستولوا على جميع الاسلحة الموجودة هناك وان جماعة من افراد الانضـباط

العسكري بتوجيه من الملازم الاحتياط نوري جميل الطالباني قد جهزوا افراد المقاومة الشعبية الذين لم يكن لديهم سلاح باسلحة عسكرية.

٥ - اخذ جميع هؤلاء يعيثون بامن البلد فسادا فاعتدوا على جميع المحال التجارية والحوانيت والمنازل العائدة الى التركمان فقط ونهبوا جميع ما فيهعا من اموال ونقود واحرقوا الاموال التي لم يسهل نقلها واستمرت عملية النهب والسلب والحرق حتى الساعة الثالثة من بعد منتصف الليل.

٦ - وفي صباح اليوم الثاني أي ١٥/ ٧/ ١٩٥٩ اخذ العصاة يهاجمون البيوت المعينة ويخرجون اهلها ويسحلونهم في الشوارع ثم يعلقونهم على الاشجار والاعمدة وقد استمرت الاعمال البربرية الاجرامية هذه ثلاثة ايام بلياليها حتى وصلت قوات الجيش من بغداد فسيطرت على المدينة.

الادلة الثبوتية حول كون هذه الحادثة مؤامرة مدبرة من قبل الجبهة الوطنية:

اولا - لقد كانت الشائعات تدور في المدينة بان كارثة ستحل في يوم ١٢ - ٧ - ١٩٥٩ الا ان اصحاب الفتنة لم يقوموا بذلك لغرض تطمين المواطنين للاسهام في احتفالات ١٤ تموز ولأجل ايقاع اكبر عدد من الضحايا منهم.

ثانيا - لقد اوعز بعض المنتمين الى الجبهة الوطنية الى اقاربهم ومعارفهم الساكنين في كركوك بضرورة مغادرة الاطفال والنساء المدينة قبل يوم ١٤ تموز وعلى الرجال ان ارادوا البقاء في المدينة عليهم ان يرتدوا الملابس الكردية او ملابس المقاومة الشعبية او الجنود. ودليل ذلك ما قاله المدعو معروف البرزنجي رئيس بلدية كركوك واحد المعتمدين عليه من داود الجنابي- الى موكله نامق اغا الداوودي - كما وان الرئيس المذكور قد استعمل سيارة المجزرة لنقل اشخاص من القرى الكردية مما اضطر مفوض ناحية قره حسن الى توقيف السائق والحجز على السيارة.

ثالثا - كانت قد قدمت الى كركوك قبل يوم ١٢ تموز وفود كثيرة من العشائر الكردية باسم المنظمات الشعبية والجمعيات الفلاحية بقصد الاشتراك في ذكرى مذبحة كاوور باغي لأن تلك الوفود بقيت حتى ما بعد يوم ١٤ تموز في المدينة واشتركت في المجزرة.

رابعا – لم يشترك افراد المقاومة الشعبية في مسيرة ١٤ تموز المسائية وسرعان ما حضروا بكامل اسلحتهم اثناء وقوع الحادث بالرغم من بيان الحاكم العسكري العام بشأن منع حمل الاسلحة من المقاومة الشعبية.

خامسا – لم تشارك الجبهة الوطنية في الاحتفالات التي قام بها التركمان وسائر الفئات المخلصة من القوميات الاخرى في المدينة اذ لم تسهم منظمات الجبهة في نصب الاقواس واقامة المهرجانات بل وحتى في اظهار شعور الفرح والسرور في ذلك اليوم.

سادسا – ان جميع البيانات التي اصدرتها الجبهة الوطنية كانت قد طبعت بالمطبعة العائدة الى رئاسة البلدية بأمر من رئيسها وهو المنتسب للجبهة كما وانه خصص صفحات جريدة كاوور باغي التي تصدرها هذه الرئاسة لاغراض الجبهة ولمصلحتها الخاصة.

الادلة الثبوتية بشأن تعاون بعض وحدات الجيش مع افراد الجبهة الوطنية:

اولا – ان جميع البيانات التي كانت تصدر باسم الجبهة الوطنية كانت تذاع من مكبرات صوت تحملها سيارات عسكرية.

ثانيا – إن جثث القتلى كانت تسحلها في الشوارع السيارات العسكرية.

ثالثا – إن الأموال التي نهبت من المخازن والحوانيت العائدة للتركمان كانت تنقل بسيارات الجيش اضافة الى السيارات الاهلية.

رابعا – مما يدل على مشاركة الجنود في عملية النهب والسلب مع افراد المقاومة الشعبية والمنظمات هو ان الجنود لم يلقوا القبض على احد من هؤلاء.

خامسا – كان افراد الانضباط العسكري بصحبة افراد المقاومة الشعبية ياتون الى البيوت المعينة ويلقون القبض على اصحابها بحجة استدعائهم من القيادة وفي الطريق كانوا يفتكون بهم ويسلمون جثثهم الى افراد الجبهة لسحلهم ونذكر على سبيل المثال ما حصل مع المرحوم الرئيس الاول المتقاعد عطا خير الله والمرحوم السيد قاسم النفطجي.

سادسا – إن منع التجوال كان مقصورا على المواطنين التركمان، اما افراد المقاومة الشعبية والمنتمون للجبهة الوطنية والمرتدون الملابس الكردية فانهم كانوا يتجولون بكل حرية من دون اعتراض من افراد الجيش.

سابعا – ان كل من سينما اطلس وسينما العلمين وبعض البيوت في القلعة قد قصفها الجنود بمدافع الهاون وبإشراف من اعضاء الجبهة.

ثامنا – الأوامر التي كانت تصدر من الجبهة الوطنية الى القوى العسكرية النازلة الى البلد كانت تنفذ بحذافيرها والا فقد كان باستطاعتها ان تقضي على الفتنة.

الادلة التي تثبت كون المؤامرات قد دبرها الفوضويون والانفصاليون:

١ – ان جميع الاشخاص الذين قتلوا وسحلوا في الشوارع وعلقت جثثهم على الاشجار جلهم من التركمان وان وجد بعض القتلى والجرحى بين الجنود والمقاومة الشعبية فان سبب ذلك يعود الى عدم تفاهمهم في ابتزاز الاموال وتقسيم الغنيمة عند نهبهم الحوانيت والمنازل والمحال التجارية.

٢ – لقد شوهد بعض الجماعات من الجنود والمقاومة الشعبية يحملون العلم السوفيتي الاحمر الذي يرمز الى الانفصالية كما وان العلم الروسي كان يرفرف فوق مقر الشبيبة الديمقراطية (في النادي الرياضي لها).

٣ – إن جميع الهتافات، تمجد الفوضويين وتنادي بسقوط العناصر المناوئة لها.

٤ – لقد صدرت بيانات عديدة من الجبهة الوطنية منها بيان يتضمن الوعد بدفع مبلغ الفي دينار لمن يلقي القبض على مدير ادارة الفرقة الثانية العقيد عبد الله عبد الرحمن لكونه من التركمان وانه اختفى بعد ان سيطرت الجبهة على القيادة.

٥ – بعد سيطرة المعتدين على المدينة اغلق الجيش جميع الطرق المؤدية الى المدينة عدا طريق السليمانية وذلك بغية فسح المجال لدخول جماعات الفوضويين والانفصاليين من الاكراد الى كركوك عند الحاجة.

كيفية معالجة الموقف وإستتاب الأمن

إن هذا الحال المؤلم قد ترك اثرا مفزعا في نفوس المواطنين التركمان الى درجة ادى بهم بافكار شتى منها الهجرة ومغادرة المدينة وقد بلغ بهم القلق الى درجة كبيرة بحيث يتعذر معها احلال الطمانينة والسكينة الى القلوب الا اذا اتبعت الوسائل التالية التي هي كفيلة بمعالجة الموقف الشاذ الذي نجم عن الحوادث الاخيرة وهي مطاليب ملحة لاعادة حقوق التركمان المنكوبين والمفزوعين والمفجوعين المهضومة:

١ – تعيين احد ضباط الجيش المخلصين قائدا للفرقة الثانية وتعيين متصرف اداري حازم.

٢ - تكوين لجنة تحقيقية خاصة من رجال مخلصين ومحايدين على ان تضم اللجنة واحدا من التركمان يرشحونه.

٣ - الحكم باقصى العقوبات على القائمين والمسببين لهذه المجزرة البشرية ليكون درسا قاسيا لكل من تسول له نفسه القيام بمثل هذه الجرائم.

٤ - تطهير جهاز الادارة: والجيش والشرطة في كركوك من العناصر المناوئة لسياسة الحكم اذ ان هذه العناصر الحالية قد سيطرت عليها الخلايا الفوضوية والمسيرة وفقا لمشيئتها.

٥ - إعادة جميع المواطنين والمستخدمين ورجال التعليم الذين ابعدهم داود الجنابي.

٦ - حل المقاومة الشعبية والمنظمات الأخرى في كركوك.

٧ - التعويض عن الاضرار.

٨ - إعادة الهواتف التي رفعتها قيادة الفرقة الثانية في زمن داود الجنابي الى اصحابها الاولين.

٩ - عدم اخضاع لواء كركوك الى مديرية معارف كردستان لان هذا اللواء لا يعد جزءا من كردستان مطلقا.

١٠ - لقد استغلت بعض الفئات والعناصر المفرقة من الاكراد وجود نص في الدستور الموقت بزعم العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن فاخذت هذه الفئة تفسر هذه المادة بتفسيرات خاصة يزعم انها لم تقرر حقوقا للمواطنين التركمان والواقع ان النتائج العملية التي تمخضت عن تطبيقات هذا الدستور جاءت منسجمة مع رغبات المواطنين التركمان الا انه تطميناً للقلوب نتمنى ان يحل محل هذا النص الخاص نص عام شامل للعراقيين اجمع دون ذكر او تحديد. هذا ولنا وطيد الامل ان تنال هذه المذكرة عناية سيادتكم الكريمة في وقت قريب وتقبلوا جزيل الشكر والاحترام والاخلاص.

المواطنون التركمان[١]

ويعتقد التركمان ان المذبحة مدبرة وان مدبريها هم اعضاء جبهة الاتحاد الوطني (الشيوعي والبارتي) والمنظمات الشعبية والمهنية التي وردت اسماؤهم في

---

[١] نسخة محفوظة في مكتبة العميد خليل ابراهيم حسين الزوبعي.

بيانات الجبهة وبيانات تلك المنظمات فضلا على عدد من الجنود ومنتسبي القوات المسلحة كما يتضح ذلك من المذكرة المرفوعة الى الحاكم العسكري وهذا نصها:-

سيادة الحاكم العسكري العام المحترم

لا يخفى على سيادتكم انه لا فرق بين من شهر السلاح او من شجع وحرض على حمله ضد المواطنين ولا سيما اذا كان القصد من حمل السلاح احداث مجزرة ذهب ضحيتها عدد كبير من المواطنين المخلصين لجمهوريتهم وزعيمهم كما ثبت ذلك بصورة قطعية من تاكيدات الزعيم في خطبه وتصريحاته الصحفية. ولما كانت السلطات المسؤولة وعلى رأسها زعيم البلاد وسيادتكم واعضاء اللجنة التحقيقية المؤلفة لغرض التحقيق في مجزرة كركوك قد قامت باجراء ما يلزم ضد الذين اسهموا في مجزرة كركوك الرهيبة الا ان قسما من الذين أسهموا عن طريق التحريض والتشجيع ورسم خطة المجزرة وابداء التوجيهات للقائمين فيها من المدنيين العسكريين قد تمكنوا من الافلات من العدالة حيث لم تشملهم حتى الان الاجراءات القانونية المقرر اجراؤها ضد دعاة الفوضى والتخريب فاننا إسهاما منا للعدالة وتيسيرا لاعمال اللجنة التحقيقية نقدم هذه العريضة نبين فيها اسماء الرؤوس الكبيرة التي دبرت المجزرة مؤيدة بالمستمسكات المرفقة طيا بهذه العريضة.

١ - بيان جبهة الإتحاد الوطني المؤرخ في ١٦ تموز ١٩٥٩ أي في اليوم الثاني من المجزرة والمربوطة صورته طيا لدليل قاطع على ان جميع المنظمات والهيئات والاحزاب التي تكونت منها الجبهة مسؤولة مباشرة وبالاحرى قد قامت بقسط وافر من المجزرة كما وان البيانات المرفقة ليست الا تهيئة الجبهة الجو لهذا اليوم.

٢ - إن بيان الجبهة الذي وجهته الى جماهير كركوك قبل المجزرة، بايام قلائل وبتواقيع صريحة دليل على نيات هذه الفئة المبيتة كما وان قد وقع ما وقع وما توخوه وطيا صورة البيان.

٣ - كما إن اعضاء اللجنة الوطنية لانصار السلام في كركوك المعروفين لدى السلطات المسؤولة قد وجهوا نداءً يتضمن تحريض الناس على من أسموهم بالرجعيين والاذناب الذين كانوا مبعدين او معتقلين وحسب ما يريدون ويرغبون وان

هذا النداء قد نشر ووزع في يوم ١٤ تموز ١٩٥٩ صباحا وبطيه صورة من النـــداء المذكور.

٤ - سبق لجريدة اتحاد الشعب بعددها الصادر بتاريخ ١٨ تموز ١٩٥٩ عدد (١٤٧) ان نشرت برقية باسم ممثلي المنظمات الديمقراطية في كركوك والذين رفض مقابلتهم سيادة رئيس الوزراء عندما ارادوا مقابلته بعد المجــزرة حيــث يتهمــون المواطنين التركمان بالتآمر الموهوم تبريرا لمجزرتهم البشرية التــي يترفــع عنهــا المجرمون لا بل حتى الصهاينة كما وصفهم الزعيم الامين وطيا صورة البرقية.

٥ - لا يخفى عليكم نزول الجيش الى البلدة وقيام قسم من الضباط والافــراد منفردا او مجتمعا قيادة بالاشتراك في المجزرة فعليا ونهب الاموال وان قســما مــن هؤلاء الضباط لم تصل اليهم يد العدالة.

٦ - ان اسماء الذين ذكروا في هذه البيانات ووقعوها قد وجه لــبعض مــنهم المسؤولية وبقي غيرهم من دون توجيه المسؤولية اليهم او المؤاخذة التي تستوجب المساءلة. فعليه نحن اذ نقدم هذه العريضة نأمل ان تكون موضع اهتمــام ســيادتكم لانها لم تقدم الا خدمة للعدالة التي تحرصون على تحقيقها ودمتم. المحــامي حميــد مجيد الكنزي، العقيد المتقاعد شاكر صابر الضابط المحامي حبيب الهرمزي[١] وقــد ارفق بهذه العريضة.

١ - بيان جبهة الاتحاد الوطني المؤرخ ١٦ تموز ١٩٥٩.

٢ - بيان جبهة الاتحاد الوطني قبل المجزرة واسماء الموقعين عليه.

٣ - بيان انصار السلام.

٤ - برقية المنظمات الديمقراطية واسماء الموقعين عليها.

٥ - مذكرة ممثلي الهيئات والمنظمات والنقابات في كركوك الى عبد الكــريم قاسم واسماء الموقعين عليها[٢].

ومع ان الشيوعيين قد اشاروا في مذكراتهم الى ان القوميين كانوا ايضا وراء حوادث كركوك اذ انهم نشطوا بعد اطلاق سراح المعتقلين والمبعدين منهم فان حزب

---

[١] مذكرات الطبقجلي ص ٤٢٥.

[٢] تم ذكر هذه البيانات والبرقيات في الصفحات السابقة.

البعث العربي الاشتراكي وضع مسؤولية ما يحدث على عاتق عبد الكريم قاسم نفسه وعاتق الحزب الشيوعي فجاء في بيان صدر في اواسط اذار ١٩٦٠.

"لقد وعى حزبنا منذ اللحظات الاولى بوادر الانحراف في مسيرة الثورة حيث استعيض عن قيادة الثورة بواحد من اشخاصها وعن مجموع القوى الوطنية بتسليط فئة واحدة استخدمت ابشع اساليب الارهاب والاجرام لتفرض سيطرتها على عراقنا الحبيب وحاولت جماهير الشعب ان توقف الانحراف بثورتها فلقيت من بطش الحكم وارهاب الشيوعيين ما فاق قسوته وبطشه احلك ايام الارهاب في عهد نوري السعيد الاسود. وما مجازر الموصل وكركوك وحوادث التعذيب في معسكر الدبابات والسحل والقتل في جميع انحاء الوطن ومواكب اعدام العشرات من خيرة ابناء الجيش وعشرات الالوف من المواطنين يزج بهم دون جريرة في سجون العراق ومعتقلاته الا جزء من سياسة الارهاب الدموي التي اصبحت احدى الصفات الملازمة لحكم عبد الكريم قاسم"[١].

فيما عزا الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان (البارتي) تلك الاحداث الى سياسة عبد الكريم قاسم غير السليمة لان تعيينه ناظم الطبقجلي قائدا للفرقة الثانية بعد الثورة والذي كان ميالا للقوميين ثم اعتقاله في اثر فشل حركة الموصل وتعيين داود الجنابي مكانه والذي يساند الشيوعيين الى اقصى الحدود قد ادى الى خلق فئتين متطرفتين في كركوك كان الاتفاق بينهما صعبا. ومع ذلك فإن الحزب كان يسعى إلى منع الناس من المشاركة في احداث القتل فان عددا من اعضائه ومؤيديه قد شاركوا في تلك الاحداث حسب ما يذكر عبد الستار طاهر شريف مسؤول منظمة الحزب الديمقراطي الكردستاني في ناحية شوان انذاك[٢].

وثمة من يشير الى وجود اشخاص قدموا من وراء الحدود كانوا وراء الاحداث فعلى سبيل المثال يذكر احد المشاركين في مسيرة مساء يوم ١٤ تموز

---

[١] نضال البعث ٥٨/٧.

[٢] عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ١٨١، الذي يأخذ اقواله هذه عن عبد الستار طاهر شريف وهو مسؤول منظمة الحزب الديمقراطي الكردستاني في ناحية شوان سنة ١٩٥٩، وسكرتير اللجنة المركزية للحزب الثوري الكردستاني ووزير سابق.

١٩٥٩ وهو مصطفى احمد محمد نريمان وهو من المنتمين للحزب الوطني الديمقراطي الكردستاني "ان مجهولا من خارج المسيرة اطلق الرصاص عليها"[١].

وجاء في كتاب مديرية امن كركوك السري في ٨ أيلول ١٩٥٩ "انه ظهر من مجريات حوادث كركوك المؤسفة ان هناك ايرانيين (من حزب توده) من الذين دخلوا العراق حديثا خلسة من دون جواز سفر اشتركوا فعلا بالحوادث المذكورة ومنهم الايراني سيف الله كريم وتوفيق مصطفى"[٢] ومن المناسب ان نذكر هنا ان مديرية الشرطة العامة قد نبهت مديريات الشرطة كافة وقيادات الفرق العسكرية اكثر من مرة الى ان هناك عددا كبيرا من أعضاء حزب توده الايرانيين المتسللين يندسون في الاجتماعات والتظاهرات غايتهم من ذلك ايجاد الفوضى. واكدت المديرية ضرورة الاهتمام بتنفيذ الاوامر والتعليمات السابقة بخصوص مراقبة الحدود والقيام بحملة تفتيش عن اولئك المتسللين[٣] وكانت الفرقة الثانية قد نبهت السلطات العليا ايضا الى ان شركات النفط تعد العدة لجلب الاسلحة من الخارج لتوزيعها بين الجماعات المأجورة[٤] وكانت كركوك مقرا لشركة نفط العراق فلا يستبعد ان تدفع الكثير من مأجوريها للانتماء الى الاحزاب السياسية والاندساس لينفذوا مآربها. لقد كان لشركات النفط اكبر الاثر في تفرقة صفوف العراقيين عن طريق الايعاز الى موظفيها ووكلائها بادعاء الشيوعية وقد لحظ العراقيون ان منتسبي شركات النفط كانوا اول من عمل في صف الشيوعيين لتفرقة المجتمع وافساده باسمهم[٥].

ولم يكن دور تركيا في تحريض التركمان على حكومة عبد الكريم قاسم باقل من دور الايرانيين من حزب توده فقد كانت الصحف التركية مثل (حريت) و (ينى صباح) و (دنيا) تصل إلى كركوك وتدعو التركمان للمطالبة بما كانت تسميه

---

[١] مصطفى نريمان، ذكريات حياتي، (باللغة الكردية)، بغداد ١٩٩٤ ص ١٦١.

[٢] وثائق محافظة نينوى، الإقامة والأجانب الملف ٢٠/٢٨. رقم الكتاب س/٩٨٥٧ نقلا عن عبد الفتاح علي يحيى، المصدر السابق ص ١٨٢.

[٣] كتاب مديرية الشرطة العامة – الحركات الخطط والتدريب رقم ٥٥٠٦ في ٢ اب ١٩٥٩ المصدر نفسه.

[٤] كتاب آمر حامية عقرة س/٧٩/٢٠ كانون الاول ١٩٥٨ (الامن العام في لواء الموصل) اقتباسا عن عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ١٨٢.

[٥] الملاح، التجربة بعد ثورة ١٤ تموز ص ٣٧ ؛.

(حقوقهم القومية) لان العراق ليس وطن العرب والاكراد فقط. كما كانت تبالغ في تقدير عددهم اذ قدرتهم احدى الصحف التركية في ايلول ١٩٥٨ بمليون نسمة وذهبت جريدة حريت الى ان جميع سكان العراق هم من الاتراك واثارت تلك الصحف مشكلة ولاية الموصل واعربت عن سرورها لتخلي عبد الكريم قاسم عن الالتحاق بالجمهورية العربية المتحدة[١] فضلا على تباكي هذه الصحف على العائلة المالكة السابقة في العراق. وكان الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قد كلف مصطفى نريمان بترجمة ما تكتبه تلك الصحف عن العراق وعندما تأكد من دورها في اثارة الخلاف وتأجيجه في المنطقة امر باغلاق القنصلية التركية ومنع دخول تلك الجرائد[٢]. كما ثبت ان الحكومة التركية ارسلت الى العراق (٥٠٠) قطعة سلاح دفعة اولى لبعض الجماعات للتمرد واحداث الاضطرابات ضد حكومة الثورة منذ الاشهر الاولى من تكوينها[٣].

وأخيراً لابد لنا ان نذكر هنا ما قاله زكي خيري عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي آنذاك الذي جاء فيه "وكركوك يقطنها الكرد والتركمان والعرب والاشوريون وفيها منظمة شيوعية قوية الى جانب الاحزاب القومية الكردية والتركمانية وكانت مباءة للتناقضات والصراعات التي برع بها الجواسيس الانكليز في تأجيجها. وكان النفوذ البريطاني قوياً في المدينة بفضل وجود الشركة. وعلى اساس هذه الخلفية المتوترة اشتد التوتر وخرجت المظاهرة في المدينة وكان انفجار قنينة مشروبات غازية كافياً لوقوع المأساة بعد اختلال النظام والانضباط في التظاهرة وكان بعض التركمان هم الضحية كما كان بعض القوميين الكرد هم الاداة وصرع العشرات ووقع الحزب الشيوعي في الفخ اذ ان جريدته المركزية في بغداد

---

(١) تقرير السفارة العراقية في انقرة لشهر تشرين الاول ١٩٥٨ وكتاب وزارة الخارجية. الدائرة السياسية رقم ٥٥٥/٦٠٠، ١٣ تشرين الاول ١٩٥٨ ملفات مجلس السيادة في دار الكتب والوثائق.

(٢) مصطفى نريمان، ذكريات حياتي ص ١٥٥.

(٣) تقرير مدير ناحية نيروا وريكان من ١٩٥٨/١١/١ وكتاب قائممقامية قضاء العمادية في ١٩٥٨/١١/٨، الامن العام في لواء كركوك، وثائق محافظة نينوى، اقتباسا عن عبد الفتاح علي يحيى المصدر نفسه ص ١٨٣.

(اتحاد الشعب) شرعت قبل التحقيق في الكارثة فأستحسنت ما جرى في كركوك باعتباره عقاباً عادلاً لعملاء شركة النفط.

كان على رأس الفرع الكردي للحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد ومقره في كركوك ولكن زمام التظاهرة افلت من يده في الحال وترك الشارع وانزوى كما قال كريم احمد وقام قائد الفرقة الشيوعي بأتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف الاجرام ومنع حشود الفلاحين الزاحفة الى المدينة للقيام بأعمال السلب والنهب"[1].

موقف عبد الكريم قاسم من مجزرة كركوك

بعد خمسة ايام من وقوع المذبحة وحتى قبل ان تقدم هيئة التحقيق التي ألّفها عبد الكريم قاسم نتائج التحقيق هاجم الشيوعيين بشكل غير مباشر وذلك في خطاب له القاه في كنيسة مار يوسف يوم ١٩ تموز وذلك في الحفل الذي اقامته الطوائف المسيحية الكاثوليكية بمناسبة الذكرى الاولى لثورة ١٤ تموز للدعاء والصلوات بهذه المناسبة فقال:ـ

"انني سأكافح دوما معكم في سبيل الحرية والتحرر وفي سبيل حرية الفرد وحرية المجموع وانني اطلب من كل فرد منكم من كل الطوائف والملل التي يتكون منها الشعب العراقي النبيل مهما كانت لغته وعنصره ودينه ان ينسى الحزازات والاحقاد ويتسلح بخلق التعاون والتسامح. ان التعصب الاعمى هو العدو اللدود للحرية ان التعصب الاعمى ينجم عن عقول ضيقة جامدة او اقرب الى الجمود الذي انا واثق انكم لا تتصفون به.

ان الجمود ينجم عن قلوب أقرب للقسوة منها الى الرحمة اننا جميعا بحاجة الى الرحمة ونحن نبتهل الى الباري عز وجل ان ينعم علينا برحمته، وينزع القسوة من قلوبنا فنحن اخوان اينما كنا، وابناء الوطن اخوة لا يفرقهم مفرق، انني اطلب الى اخواني اينما كانوا في أرجاء الوطن ان يكونوا متصفين بالخلق النبيل والتعاون والتسامح والابتعاد عن التعصب الاعمى فان ما حدث اخيرا في بعض المدن والقرى ان هو الا ناتج عن القسوة وعن التعصب الاعمى. ان ما حدث اخيرا في كركوك انني اشجبه شجبا تاما وباستطاعتنا ايها الاخوان ان نسحق كل من يتصدى الى ابْناء شعبنا باعمال فوضوية نتيجة للحزازات والاحقاد والتعصب الاعمى، انني اميل الى

---

[1] صدى السنين، ص٢٢٥.

الرحمة ولا اميل الى القسوة فلدينا من القوى ما يمكننا من سحق كل عنصر فوضوي يتصدى لابناء هذا الشعب غير اني اطلب الى هؤلاء الذين انتزعت منهم الرحمة ان يرجعوا الى طريق الرشاد، والى الانسانية فان الرجوع الى الانسانية والرجوع الى طريق الرشاد والصواب هو اضمن لهم من اضطرارنا الى استعمال القسوة ضدهم. انني آمل ان لا نضطر بعد اليوم الى استعمال القوة فانني شخص اكره استعمال القوة واني بدخولي الى بيت الله الكريم، الى المساجد والكنائس تسمو روحي في عالم ثان عالم الفضائل والاخلاق النبيلة والعالم الروحي الذي ينزع من قلوبنا الشرور والتفكير بالعدوان والاعتداء على الاخرين، اننا نطلب من الجميع في كل قرية وفي كل شبر من ارجاء الوطن ان يعيشوا اخوة واخوات لا يعتدي احدهم على الاخر ولا تعتدي احداهن على الاخرى. انني اسعى لخير المجموع مهما كان نوعه فان ضل احدهم الطريق فانني اسعى إلى نصحه واعادته الى طريق الرشاد. يعز علي ان ينكل به فهو اخ لكم ولهذا فانني ادعو ابناء الشعب في ارجاء الجمهورية العراقية الخالدة ان يجنحوا الى السلم والمحبة والتعاون والتسامح وانني منذ قيام هذه الجمهورية العراقية الخالدة ومنذ انفجرت هذه الثورة المباركة كنت ادعو وما زلت ادعو الى الصبر والتعاون والتسامح فهذه الدعوة متى ما عملنا بها ومتى ما تخلقنا بالخلق النبيل، بالخلق الشريف المبني على الكرامة والشهامة والنبل والتعاون مع الآخرين، متى ما تخلقنا بهذا الخلق وهذه الصفات او الميزات فان جمهوريتنا تتألق في عالم راق نبيل، وان جمهوريتنا قد اصبحت راسخة وكيانها خالد، انني أرجو من ابناء وطني التعاون والتسامح والكف عن الاعمال الاستفزازية الواحد تجاه الاخر فاننا ابناء هذا الوطن مهما اختلفنا ان كنا من التركمان او كنا من الاكراد او كنا من العرب او كنا من الملل الاخرى فاننا اخوة. كنا نعيش في هذه الارض الطيبة منذ الاف السنين وما زلنا نعيش، فكان اجدادنا في الماضي قد قاتلوا العدو معا وجابهوا الصعاب والملمات معا ونحن احفادهم كتب الله لنا في هذا العهد ان نتحرر من ظلم الاجنبي ومن ظلم الظالمين والطغاة الذين كانوا سائرين في ركابه ولهذا فالأجدر والأولى ان نتخلص من ظلم بعضنا على بعض وان نتخلص من التعصب الاعمى فالتعصب لطائفة او ملة او دين او مبدأ انما هو يسبب التفرقة وهو الحشرة التي تصدع كيان هذا المجتمع اننا آلينا على أنفسنا ان نحفظ كيان هذه

المجتمع قويا راسخا امينا مطمئنا وان اهل هذا البلد يعيشون في بلد آمنين مطمئنين بسلام واطمئنان[1].

إنني ابشر اخواني ابناء العراق بعد هذا اليوم ان يكونوا مطمئنين ولا يلتفتون الى أي نوع من الدس او التهويل بوجود مؤامرة او وجود شيء آخر يدعى به انـه يقوض اركان هذه الجمهورية. انني ارجو ان يكونوا مطمئنين مرتـاحي البـال اننـا باستطاعتنا ان نقضي على هذا الدس وان الذين يقولون ان لا حرية لأعداء الشـعب فانما انا اقول لهم ان اعداء الشعب تعرفهم السـلطة ويعـرفهم القـانون فقـط. ولا يعرفهم افراد مبعثرون هنا وهناك لاحلال الخوف والهلع في قلوب ابناء هذا الشـعب انني شخصيا احمي ابناء هذا الشعب ان هذا الجيش ليقـف بالمرصـاد وان القـوات المسلحة جميعها من افراد الجيش والشرطة والحرس والحراس يقفـون بالمرصـاد لحمايتكم من كل دساس ومن كل مفرق للصفوف.

ان هذا الجيش يقف لحماية ابناء الشعب من الاعتداء عليهم خـارج الحـدود ومن التصدي لحرياتهم داخل الحدود وانني اطلب من رجال الجيش ومراتبه جنـودا وضباط صف وضباطا ان يلتزموا بالاوامر التي تصدر اليهم من القيادة العليـا فقـط وان الناس الذين يغررون بالجنود البسطاء فالجنود بعد هذا اليوم يلتزمون بـالاوامر التي تصدر اليهم تباعا من ضباطهم وقياداتهم العليا اننـي سـوف احاسـب حسـابا عسيرا اولئك الذين اعتدوا على حرية الشعب في كركوك بصورة خاصة وفي المـدن والقرى والارياف غير انني اقولها لكم كلمة صريحة انني التزم بـالحق والعـدل ولا احاسب غير المعتدي وعلى المعتدين تدور الدوائر وانني اطلب من اخـواني ابنـاء الشعب مهما كانت دياناتهم وقومياتهم واجناسهم ومبادئهم وميولهم ان ينزعوا عنهم التعصب الاعمى ويكونوا اخوانا في الشدائد والملمات.

واني أطلب من الجميع إعتبارا من هذه اللحظة ان يتسامحوا انني أطلب منهم ان يتسامحوا ولا يسمحوا عما يدور من الاستفزازات او الاعمال من الاخرين تجاههم وعفا الله عما سلف"[2].

---

[1] اتحاد الشعب ٢١ تموز ١٩٥٩.

[2] مباديء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ٤٥/٢ – ٤٧، الزمان ٢١ تموز ١٩٥٩.

وبعد هذا الخطاب اخذت الصحف تهاجم الشيوعيين بصورة علنية او تهاجمهم بصورة غير مباشرة فتصفهم بالفوضويين تارة اخرى مما دعا الكثيرين الى اعلان انسحابهم من المنظمات المهنية والنقابية ومن المقاومة الشعبية وراحت الصحف تنشر المقالات عن المجازر التي ارتكبها الشيوعيون في كركوك وكثرت الاشاعات عن وجود مؤامرات هنا وهناك.

وبعد هذا الخطاب اقام القوميون تظاهرات في الاعظمية والكرخ يومي ٢٠ و ٢١ تموز ردد المتظاهرون خلالها "تعلة (لعنة) على روحه الفهد ما ظل شيوعي بالبلد" و "الموت للحزب الشيوعي العميل" و"لا شيوعية بعد اليوم"[١]. وبادر الشيوعيون للرد على خطاب عبد الكريم قاسم بكتاب مفتوح الى الحاكم العسكري نشرته جريدة اتحاد الشعب يوم ٢٧ تموز جاء فيه:-

"كنتم قد اوعزتم الى دائرة الرقابة العسكرية بضرورة اشعار الصحف بعدم نشر شيء يتعلق بحوادث كركوك بغية توفير الظروف اللازمة لسلامة التحقيق وقد ابلغت جريدتنا بقراركم هذا فراعيناه وامسكنا عن نشر حقائق دامغة تلقي الضوء على طبيعة الحوادث وسببها وتطورها وعن المجرمين الذين تسببوا في وقوع الاستفزازات ضد الشعب وضد الجمهورية الا ان صحفا معينة قد اعطت لنفسها الحق في تجاهل بيانكم والخوض في الموضوع بشكل خطر يستهدف تشويه الحقائق وتضليل الراي العام".

وفي يوم ٢٨ تموز كتبت جريدة اتحاد الشعب تعترف بوقوع (بعض الاندفاعات الخاطئة) من بعض المواطنين الطيبين الحريصين على الجمهورية فقالت:

"من حقنا ان نتساءل عن بواعث تلك الاندفاعات الخاطئة فهل كان سببها الوحيد والرئيس التوجيه الخاطيء؟ في بعض المؤامرات والاعتداءات الرجعية الدامية التي ازهقت فيها ارواح بريئة وعناصر وطنية عديدة حصلت بعض الاندفاعات الخاطئة بلا شك. وكانت اندفاعات عفوية من جانب مواطنين بسطاء طيبين حريصين على الجمهورية ومكتسباتها الديمقراطية ولكنها جاءت كرد فعل اولي للعدوان التامري الرجعي ولا يخلو تاريخ ثورة من الثورات في أي بلد مهما

---

[١] شاكر مصطفى سليم، من مذكرات قومي متآمر (بغداد ١٩٥٩) ص ١٢٧ - ١٢٨.

ادعى من اسباب المدنية والثقافة من تجاوزات وانتهاكات واندفاعات خاطئة مثل الاحوال التي وقع فيها ما وقع في جمهوريتنا".

ولم يكتف عبد الكريم قاسم بخطاب يوم ١٩ تموز بل عقد مؤتمر صحفيا بعد عشرة ايام وتحديدا. يوم ٢٩ تموز قال فيه:

"قالوا ان القوى الديمقراطية قد اهينت او شردت. ابناء الشعب كلهم عندي واحد وشكل واحد ولا يمكن ان أميّز واحدا عن الاخر انني امشي وراء المجموع وليس وراء حزب معين او جبهة فان أي حزب معين تعداده قليل وان الشعب يستطيع ان يسحق أي حزب او أي فوضوي.

وخاطب الصحفيين قائلا انتم السبب في كل الحوادث التي جرت(*) ان هولاكو لم يرتكب في زمنه مثل هذه الفظائع كما ان الصهاينة انفسهم لم يرتكبوها وساريكم بعضا من صور هذه الفظائع واخرج عددا من الصور الملتقطة لحوادث كركوك وقال هل من الشهامة ان يفتك بابناء الشعب بهذه الدرجة من الفظاعة هؤلاء هم ابناء شعبنا فهل هذه اعمال القوى الوطنية او المنظمات التي تدعي بانها ديمقراطية. باي حق تقتل المرأة. هذه الاعمال الوحشية هي اعمال هولاكو، لماذا كلهم تركمان؟ اعطوني احدهم مقتولا من الجهة المقابلة. اين هي المؤامرة؟ هل هذه هي الرجعية؟ هل اخوانكم التركمان هم اعداء الشعب ان الواجب الوطني يحتم عليكم ان تركزوا في صحفكم على وجوب احترام السلطة والقانون وكل من يكتب عن مؤامرة فهو خائن بحق الوطن ولو لم استنكر هذه الاعمال في كلمتي بكنيسة مار يوسف فان كرامتنا كانت ستهدر في الخارج وكانت ستثار ضجة حولنا على الصعيد الدولي.

ولدي تصاوير التقطت خلال الحوادث تدين بعض الجماعات انظروا الى هذه الاعمال الوحشية التي صدرت عن ابناء الشعب الواحد. نحن نريد الديمقراطية فهل هذه هي الديمقراطية؟ وهل هؤلاء هم اعداء الشعب؟ هل فعل الصهاينة مثل هذا في دير ياسين؟ ان هذا العمل اراد ان يتكرر في الناصرية والسماوة وفي بغداد وفي الاعظمية والكرادة والكرخ ولكننا استطعنا ان نوقف هذه الاعمال عند حدها ان الذي يفكر بهذا التفكير الفوضوي فهو سافل ليست لديه كرامة وهو احط من الفاشست وانا اطمئنكم بانه لن تحدث بعد اليوم مثل هذه الحوادث في أي مكان وفي أية فترة.

(*) يومها لم يكن في الساحة سوى الصحف الشيوعية فقط.

لقد أجزنا اتحادات الطلاب والفلاحين والجمعيات والنقابات لاعــلاء مســتوى مهمتها. ولم نكن نريد زجها في نطاقات حزبية ضيقة. ان الحرية يجــب ان تكــون ضمن القانون. ثم عرض عبد الكريم قاسم عددا من الخرائط على طاولــة المــؤتمر وقال ان اتحاد الطلبة في كتابه المفتوح يقول ان الشرطة وقوات الامن قد دهمتنا ليلا وفتشت مقرنا ولم تجد شيئا وانا الان اريكم ماذا فكر فيه اتحاد الطلبة واشــار الــى الخرائط وهي تحدد قطاعات معينة من بغداد اشرت عليها دور بعض (المشــبوهين) بنظرهم مع ارقامها وبعض الاسهم تعين مواقعها وقال اخجلوا من هذه الفوضى مــن اين جاءت عندهم مثل هذه الخرائط والتي لا بد لها من نسخ اخرى فهــي مطبوعــة بالكاربون. انني اطلب منكم ان تقلعوا عن الكتابة عن اية مؤامرة. انني اســتطيع ان اقبر اية مؤامرة وانه لتردٍ في الخلق ان ينشأ الاطفال على مثل عبارة "ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة" وغيرها من العبارات الهمجية والوحشية. ثم قال مع كل هذه الادلة فاتحاد الطلبة يقول لم تجد الشرطة عندنا شيئا. ان منتسبي اتحاد الطلبــة هــم اناس بسطاء من التلاميذ ذوي الاعمار الصغيرة ولا يجوز مطلقا زج هؤلاء التلاميــذ بقضايا حزبية ضيقة. كما ان مدينة كركوك كانت دورها كلها معلمة علــى الخــرائط وذهب الفوضويون الى تلك الــدور بموجبهــا واخرجــوا اصــحابها وقتلــوهم. ان باستطاعتي ان انكل باي فوضوي في العراق يتصــدى لابنــاء الشــعب وســيجرى التحقيق العادل بحوادث كركوك الاخيرة وسننشر نتيجتها قريبا. ثــم اخــرج قــوائم باسماء الخطرين بنظر الاتحاد لمناطق بغداد وبعض المدن العراقية الاخــرى وقــال ليس من الممكن بعد الان ان يتصدى احد لابناء الشعب ففي اقل من ثــوان تســتطيع القطعات العسكرية ان تحطم أي واحد منهم. تأكدوا ان خطاب الكنيسة الذي اعيــدت اذاعته عدة مرات قد أعاد سمعتنا في الخارج وثبتها وركزها وانا اؤيد ما قلتــه فــي ذلك الخطاب[1].

وبعد هذا المؤتمر اخذ كثيرون يعلنون انســحابهم مــن المنظمــات المهنيــة والنقابية واتحاد الطلبة والجمعيات الفلاحية ويتنصلون من اعمــالهم وراحــت هــذه المنظمات والاتحادات تعمل على استرضاء رئيس الوزراء فاصدرت سكرتارية اتحــاد الطلبة بيانا بشأن المؤتمر الصحفي قالت فيه:

---

[1] صحيفتا: الثورة، الزمان ٣٠ تموز ١٩٥٩.

"ان تعقد الظروف السياسية في بلادنا وخاصة في الفترة الاخيرة وبروز مسالة صيانة الجمهورية وبقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم مسالة اساسية لا للطلبة فحسب بل لشعبنا كله قد جعل هذه اللجنة الاتحادية او تلك، هذه المجموعة من الطلبة او تلك في لبس من التفريق بين الاهداف الوطنية العامة للاتحاد وبين القضايا الحزبية المختلفة. وقد حدثت اجتهادات خاطئة من بعض اللجان الاتحادية وتجاوزات لصلاحياتها بما لا يتفق وعمل المنظمة".

وأرسلت السكرتارية رسالة الى عبد الكريم قاسم ذكرت فيها انها متقيدة بدستورها الذي ينص على "ان اتحاد الطلبة منظمة طلابية اجتماعية لا حزبية ذات طبيعة ديمقراطية وطنية عامة تضم جميع الطلبة في الجمهورية العراقية".

وبادرت المنظمات الاخرى التي يسيطر عليها الشيوعيون الى العمل نفسه فاصدرت النقابات العمالية واتحادها العام نداءات اعلنت فيها "انها منظمات مهنية اقتصادية اجتماعية لا حزبية ولا سياسية" وادعت انها "لن تقدم على أي عمل سياسي هو موضع خلاف بين القوى الوطنية وتعمل باخلاص تحت قيادة عبد الكريم قاسم".

وأصدر مكتب رئاسة الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية بيانا قال فيه "ان الاتحاد منظمة فلاحية مهنية لا تمثل أي اتحاد سياسي وانه سوف لن يشترك في أي عمل سياسي ما لم تجمع عليه جميع القوى الوطنية في البلاد. وتسانده حكومتنا الوطنية وقائدها الزعيم عبد الكريم قاسم".

وأصدرت اللجنة التنفيذية لاتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي بيانا قالت فيه "الاتحاد منظمة اجتماعية وطنية ليست منظمة مهنية او نقابية او حرفية... وليست منظمة نقابية او عقائدية او حزبية"[١].

وقد واصل عبد الكريم قاسم حملته على الشيوعيين وفي يوم الثالث من آب وبتوجيه منه استقبل وفدا يمثل النقابات العمالية والاتحادات والمنظمات ووزع بينهم بعض صور الحوادث التي وقعت تجاه التركمان وقال "هل يبيح احد منكم لنفسه ان يقوم مقام السلطة ويعتدي على ابناء الشعب ويجرهم من بيوتهم ويفعل بهم هذا التنكيل الوحشي الفظيع؟ وقال ان حوادث كركوك لطخة سوداء في تاريخ الثورة

---

[١] اتحاد الشعب ٣١ تموز ٩، ١٢ اب ١٩٥٩.

وتساءل هل فعل ذلك ديغول او هولاكو؟ أهذه مدنية القرن العشرين؟ هل يوافق احدكم ان يكون عضوا في حكومة توافق على هذه الفظائع؟. لقد ذهب ضحية هذه الحوادث ٣٩ قتيلا يضاف اليهم ٤١ شخصا دفن بعضهم وهم احياء وقد امكن انقاذ ثلاثة منهم فقط وهم الآن يعالجون في المستشفيات وامس اخبروني انهم وجدوا قتلى.

إن حوادث من هذا القبيل كان مقررا ان تجري في جميع انحاء العراق وعندي وثائق رسمية ستثبت ذلك. واعلن ان لديه ٧٥٠ صورة للذين اشتركوا في حوادث كركوك التقطت لهم اثناء هذه الحوادث وقال:ـ

"سأحطم رأس كل فوضوي كان السبب في هذه الفوضوية وخاطب ممثلي النقابات قائلا عليكم ان تطهروا انفسكم لان هناك اشخاصا مدسوسين فيكم وكذلك دور الاحزاب عليها ان تطهر نفسها ايضا ففيها اشخاص لا يعملون لمصلحة البلد وتحدث عن الخرائط التي وجدت لدى اتحاد الطلبة وقال "يجوز ان الطلبة صنعوا خارطة للمقاومة الشعبية ولكنهم دسوا معها مئة خارطة وقال اذا كان اتحاد الطلبة هو الذي يستقصي الجماعات الخائنة فما عملنا نحن إذاً؟[1]".

وحاول تهدئة التركمان واسترضاءهم فقال عند افتتاحه استديوهات وصالات الاخوة بدار الاذاعة مساء يوم ٦ اب.

"جئت هذا اليوم الى دار الاذاعة والالم يحز في نفسي لذكرى الحوادث الدامية التي وقعت في كركوك ولكن الذي يسرني ان الهدوء والاستقرار والطمانينة سادت ارجاء البلاد انني ابشر ابناء البلاد باننا قد اتخذنا الأهبة واعددنا العدة للقضاء على كل فوضوي في المستقبل ايما كان نوعه او عقيدته او جنسه يعتدي على ابناء شعبنا واننا أعددنا العدة للقضاء على كل متآمر يتآمر على سلامة الجمهورية العراقية الخالدة".

إن سبب تلك الاحداث كان من أعمال الفوضى وكان نتيجة لدس عناصر الشر والفساد التي غررت بابناء شعبنا من خارج العراق ومن داخله.. انني ابارك لاخواني التركمان صبرهم وانني سوف اسعى جاهدا لرعايتهم.. انني ارجو من اخواني المسؤولين في دار الاذاعة ان يذاع اول منهج بلغة اخواني التركمان من هذه

---

[1] الثورة ٥ اب ١٩٥٩، الحرية ٤ اب ١٩٥٩.

الصالات.. انني اساند كافة المنظمات الديمقراطية في هذا البلد والجمعيات واتحادات العمال والفلاحين بشرط ابتعادهم عن الميول الضيقة وعن الحزبية التي تفتت شملهم وتفرقهم وان الشيء الذي يسرني ايها الاخوان ان جميع ابناء الشعب على اختلاف اتجاهاتهم وميولهم واديانهم وقومياتهم قد شجبوا الفوضى في هذه البلاد وقد عاهدوا الباري عز وجل على ان يقفوا دوما مع السلطة ومع القانون واحترام سيادته وقال "ان الرحمة فوق العدل وفوق القانون انني كلما انظر الى الاحكام المكدسة امام الطاولة التي عليها هذه الاضابير يتماثل إلي نوع التنكيل الذي سيصيب ابناء الشعب على الرغم من ان التنكيل بالمجرمين هو في صالح الشعب وفي خيره ولكن يتنازعني بين حين واخر عامل الرحمة وعامل القسوة فأرجو من ابناء الشعب ان لا يدعوا عامل القسوة يتغلب على عامل الرحمة"[1].

وكانت تصريحات وخطب عبد الكريم قاسم هذه والتي ادلى بها قبل ان تنهي هيئة التحقيقات تقريرها تعبر دون شك عن النوازع الشخصية التي تنتابه فهو يريد معاقبة الشيوعيين الذين تحدوه واستعدوا الشعب عليه يوم الاول من ايار بمسيرتهم التي طالبوا فيها بالاشتراك بالسلطة وهو الامر الذي سبب لـه قلقا كبيرا بشأن مستقبله كقائد للثورة ورئيساً للحكومة لكنه لم يكن يريد ان يخسر الشيوعيين او يدع القوميين يتفوقون عليهم لذلك نراه يؤكد تأييده المنظمات الديمقراطية بشرط ان تبتعد عن الحزبية "انني اساند كافة المنظمات الديمقراطية في هذا البلد والجمعيات واتحادات العمال والفلاحين بشرط ابتعادهم عن الميول الضيقة وعن الحزبية التي تفتت شملهم وتفرقهم" واشار للمرة الأولى الى وجود عناصر خارجية غررت بالقائمين بالاحداث وهو امر يؤكد عدم معرفة عبد الكريم قاسم بالفاعل الحقيقي لتلك الاحداث او انه اراد استغلالها لتقليم اظفار الشيوعيين والدليل على ذلك ما قاله في خطاب يوم ٢ كانون الاول ١٩٥٩ حيث اتهم البعثيين والقوميين والجمهورية العربية المتحدة بتدبيرها فقال:ـــ

"اتعلمون من كان وراء حوادث كركوك؟. لدينا المستمسكات القوية التي تدعم الواقع. أن وراء حوادث كركوك هم اولئك الذين كانوا وراء حوادث الموصل واولئك الذين كانوا وراء حوادث القلق التي حدثت في انحاء العراق بوكلائهم وتسخير

---

[1] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ٥٠.

وكلائهم. لقد ثبت لدينا وجود خمس جماعات، خمسة اوكار كانت تعمل في كركوك مرسلة من حزب البعث العربي الاشتراكي. ومنظمة من الذين يدعون انفسهم بانهم اهل السلطة في سوريا. قد ارسلوا إلى العراق ونظموا هذه الاوكار في كركوك اتعلمون ما واجب هذه الاوكار؟ كان واجبها بث روح التذمر وروح الشقاق وايجاد شقة الخلاف دوما وايقاد النار بالحطب هذا هو واجبهم، ومن احدى رسائلهم ومن احد تقاريرهم المتداولة في ما بينهم يقول اننا أخذنا ويجب ان نفيد من العطف الذي ابداه الزعيم على ابناء البلاد واطلق فيه الموقوفين والمحجوزين، ويجب ان نستمر فهذه فرصة سانحة لايجاد شقة الخلاف والتذمر.. وراء حوادث كركوك ايضا الجماعات المتطرفة سواء من اليسار ام اليمين الذين يغلب عليهم التعصب الاعمى"[١].

اجراءات الحكومة

كان أول رد فعل رسمي على تلك الأحداث هو صدور بيان الحاكم العسكري العام يوم ١٩تموز وبرقم (١٠٤) قال فيه:ـ

"لقد حدثت في مدينة كركوك خلال الايام القلائل الماضية بعض الحوادث المخلة بالامن ادت الى وقوع بعض الاعتداءات على الانفس والاضرار بقسم من المحال واننا ناسف لوقوع مثل هذه الحوادث ونود ان نعلن بان الحالة الان في المدينة المذكورة اعتيادية وقد ارسلت لجنة تحقيق خاصة الى هناك للتحقيق في ذلك والوقوف على المعتدين والمسببين لها تمهيدا لمحاسبتهم وفقا للعدالة".

اللواء الركن احمد صالح العبدي[٢]

وكانت الهيئة التحقيقية التي اشار اليها البيان قد تشكلت بامر من عبد الكريم قاسم نفسه برئاسة العقيد الركن عبد الرحمن عبد الستار وعضوية كل من العقيد الركن صبيح رؤوف والعقيد شكيب المدلل وحافظ خالد الحاكم في محكمة تمييز العراق. ووديع جرجي الحاكم في المحكمة نفسها. وقد وصلت الهيئة إلى مدينة كركوك يوم ١٨ تموز وباشرت اعمالها وتحقيقاتها في اليوم التالي.

---

[١] اتحاد الشعب ١٩٥٩/١٢/٣.

[٢] الثورة ٢٠ تموز ١٩٥٩.

وفي يوم ٢٢ تموز اصدر الحاكم العسكري العام البيان رقم (١٠٦) الاتي
"بالنظر لهدوء الحالة في كركوك وعودة كافة الامور الى سابق عهدها، نامل من ابناء كركوك الكرام الذين غادروا اماكنهم نتيجة الحوادث الاخيرة العودة الى ديارهم امنين ليدلوا بافاداتهم الى هيئة التحقيق الخاصة الموجودة هناك لأحقاق الحق ومحاسبة المقصرين ومساعدة السلطات المختصة للقيام بواجباتها بما فيه الخير للمصلحة العامة.

اللواء الركن احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام[1]

وفي اليوم نفسه اذاع الحاكم العسكري العام البيان رقم ١٠٧ الذي **قال فيه**:ـ

"بناءً على مقتضيات المصلحة العامة ومتطلبات الأمن وعملا باحكام الفقرة الاولى من المادة ١٤ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ قررنا ما يلي:ـ

١. يمنع منعا باتا حمل كافة الاسلحة النارية على اختلاف انواعها المجازة منها وغير المجازة وكذلك الالات الجارحة والراضة وسوف تتخذ الاجراءات القانونية المشددة بحق المخالفين لبياننا هذا وذلك بفرض اقصى العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٥ من المرسوم المذكور اعلاه والفقرة الاولى من المادة ١٩ من قانون الاسلحة النارية رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٩.

٢. على السلطات المسؤولة من العسكريين والشرطة والامن تفتيش كل شخص يشك بكونه يحمل سلاحا ناريا او جارحا او راضا والقبض عليه وتسليمه للسلطات الحكومية المسؤولة تمهيدا لاتخاذ الاجراءات القانونية المقتضية بحقه.

اللواء الركن احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام

---

[1] جريدة الثورة ٢٣ تموز ١٩٥٩.

وقد علقت جريدة اتحاد الشعب التي نشرت البيان ان البيان وسيلة لتجريد اعداء الثورة والجمهورية من وسائل التهديد والاجرام الموجه ضد الشعب واستفزازه[1].

والواقع ان احداث كركوك احدثت ضررا كبيرا بالادارة وبسمعة الدولة فقد رافقت تلك الاحداث حملة واسعة في الدوائر المختلفة للدولة بقصد تطهيرها ممن يشك في ولائه للجمهورية وراحت (لجان الدفاع عن صيانة الجمهورية) تنظم القوائم باسماء من تدعوهم بمشبوهين او معادين للجمهورية. وتعرض الكثير من الموظفين والمواطنين للارهاب والتهديد ولم يعد الموظفون يطمئنون على مستقبلهم ووقعت صدامات في انحاء مختلفة من العراق فاصدر الحاكم العسكري العام يوم ٢٠ تموز البيان رقم (١٠٥) الاتي:ـ

"تسهيلا لمراجعات المشتكين سواء في دوائر الشرطة المختصة ام غيرها من المراجع العدلية ذات الاختصاص وتنظيما لسير المراجعات والتشريع فيها تقرر تعيين عدد من الضباط في المحلات الاتية ليقوموا بهذا الواجب باعتبارهم يمثلون دائرة الحاكم العسكري العام لتحقيق العدالة في هذه المراكز والدوائر. فنرجو من المواطنين الذين لهم مراجعات تتعلق بشكاواهم ولم يبت فيها من قبل الدوائر المختصة على الوجه الأتم مراجعة الضباط المذكورين لتمشية تلك الشكاوى وذلك عن طريق الاتصال بالمراجع المختصة.

١ ـ المقدم عبد اللطيف نعمان من دائرة حاكم تحقيق الكرخ.

٢ ـ المقدم حسن حسين الياس في دائرة حاكم تحقيق الكرخ الجنوبي لمنطقتي حاكم تحقيق الكرخ الوسطى والجنوبية.

٣ ـ العقيد يوسف بارود جمعة في دائرة حاكم تحقيق الرصافة الوسطى لمناطق الرصافة الشمالية والوسطى والجنوبية.

٤ ـ العقيد مجيد شريف في دائرة حاكم تحقيق الاعظمية لمنطقة الاعظمية.

٥ ـ العقيد الركن محمد نوري خليل في دائرة حاكم تحقيق الكاظمية لمنطقة الكاظمية.

---

[1] اتحاد الشعب والثورة ٢٣ تموز ١٩٥٩.

٦ ـ المقدم طالب القيسي في دائرة حاكم تحقيق الكرادة الشرقية لمنطقة الكرادة الشرقية والجنوبية".

وقد ابدت جريدة اتحاد الشعب التي نشرت البيان ودعت المواطنين الى التعاون التام مع هذه الجهات الرسمية و"الادلاء بمعلوماتهم اليها لتنويرها بالحقائق... للاسهام في تشخيص العناصر والجهات المعتدية ومساعدة السلطات الحكومية العليا في هذا الشأن لغرض انزال العقوبات الرادعة بعناصر الشر والاجرام"[١].

ثم اصدر الحاكم العسكري يوم ٢٥ تموز البيان رقم (١٠٨) الذي نشرته الصحف الصادرة في اليوم التالي ونصه:ـ

"لقد اخذ بعض الموظفين والمستخدمين او الاشخاص يعتدون على اخوانهم الموظفين في الدوائر الرسمية او شبه الرسمية منتحلين لانفسهم صفة لجان الدفاع عن الجمهورية وقد يكون بعضهم مدفوعا بذلك بدافع الاخلاص او عدمه غير انهم بهذه الحجة اخذوا يتدخلون في ما لا يعنيهم مما يؤثر في اشتغال الموظفين الاخرين ويضر بالمصلحة العامة. ولما كان كل فرد وكل موظف في الدولة مسؤولا عن خدمة الجمهورية العراقية الخالدة ضمن حدود مسؤوليته وواجباته ووظيفته لهذا فاننا نهيب بجميع اخواننا الموظفين والمستخدمين ان ينصرفوا الى واجباتهم الاصلية ويعملوا ضمن حدود مسؤولياتهم وان لا يتدخلوا بعد الآن في واجبات الموظفين والمستخدمين الاخرين. اذ ان مسؤولية مراقبة اعمال الموظفين وادائهم لواجباتهم تقع على عاتق رؤساء الدوائر وحدهم وهم المسؤولون عن ادارة دوائرهم ومراقبة موظفيهم ومستخدميهم. ومحاسبتهم وفقا للانظمة والقوانين ولا يجوز لاي شخص ان ينتحل اية صفة والتدخل في ما لا يعنيه بالتصدي لاعمال الموظفين او المستخدمين.

ان الحكومة لم تقم لحد الان باجازة ما يسمى بلجان الدفاع عن الجمهورية وعليه فان من ينتحل مثل هذه الصفة او ما شاكلها بعد الان او يقوم بالاعتداء على الموظفين او المستخدمين وارهابهم يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في المادة ١٤٣ بدلالة المادة ١٠٩ من قانون العقوبات البغدادي وعلى كافة الموظفين

---

[١] اتحاد الشعب ٢١ تموز ١٩٥٩.

بعد الان ان يخبروا رؤساء دوائرهم فورا عند تعرضهم الى اعمال تعرقـل قيـامهم بواجباتهم من اية جهة كانت. ومع العلم ان رؤساء الدوائر هـم المسـؤولون عـن دوائرهم كما ان لجان التطهير المؤلفة بموجب الامر تقوم بمساعدتهم وذلك بقدر مـا يتعلق الامر باختصاصاتها وقد امر سيادة رئيس الوزراء باشعار جميـع المـوظفين والمستخدمين بالاطمئنان على مستقبلهم ورعاية حقـوقهم وافهـامهم بـان جميـع الاجراءات التي تتخذ بحقهم ينظر اليها بروح من العدل والحق والمساواة مع عـدم التمييز بين موظف واخر. وهو يطلب من الجميـع ابـداء المزيـد مـن الحـرص والاخلاص في اداء واجباتهم واننا نذكر اخواننا الموظفين والمستخدمين بان الـدين لله والوطن للجميع والاخلاص للجمهورية العراقية الخالدة"[1].

اللواء الركن احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام

من أجل رفع كفاءة الجهاز الحكومي والتقليل من الميول الحزبية والاتجاهات الضيقة وتطعيم دوائر الدولة بالعناصر الكفوءة والايدي النظيفة ومنع سـيطرة فئـة معينة على الوظائف ممن تطغى عليهم الحزبية الضيقة والتعصب وتمهيدا لاحلال من عرف بالتجربة والكفاءة بعيداً عن لجان صيانة الجمهورية وللمحافظة على الجهـاز الاداري من عبث العابثين فقد منع الحاكم العسكري التعيين فـي بعـض مؤسسـات الدولة واصدر امرا يوم ١٨ اب عممه على عدد من الدوائر ونصه:ــ

"بناء على مقتضيات المصلحة العامـة ونظـرا لمتطلبـات مصـلحة امـن الجمهورية تقرر عدم تشغيل أي موظـف او مسـتخدم فـي احـدى المـديريات او المؤسسات الاتية: مديرية مصلحة مصافي النفط الحكومية، مديرية مصلحة الكهرباء الوطنية، مديرية مصلحة الموانئ، مديرية البرق والبريد العامة ــ مديريـة السـكك الحديد العامة، البنوك والمصارف، ما لم تؤخذ موافقة هذه الحاكمية على هذا التعيين او الاستخدام ويلزم تقديم مديريتي الاستخبارات العسكرية والامن العامـة تقاريرهـا المقتضية بشأن هؤلاء الموظفين والمستخدمين.

---

[1] الثورة ٢٦ تموز ١٩٥٩.

نرجو من وزارتكم الايعاز للمسؤولين لملاحظة ذلك مستقبلا مع مراعاة النقاط الواردة اعلاه واعلامنا.

اللواء الركن احمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام[1]

الحاكم العسكري يأمر بمنع حيازة السلاح

اصدر الحاكم العسكري العام بيانا برقم (١٠٩) بشان حيازة السلاح يوم ٢٩ تموز جاء فيه:

"بناء على مقتضيات المصلحة العامة ومتطلبات الأمن واستنادا للصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة الاولى من المادة ١٤ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ قررنا ما يأتي:ـ

أولا: على كل شخص حائز على أي سلاح ناري غير مجاز تسليمه الى اقرب مركز شرطة واستلام وصل به تمهيدا للنظر في منح الاجازة بالحيازة على ان يتم تسليم الاسلحة خلال ثلاثة ايام اعتبارا من تاريخ نشر هذا البيان والمخالف يعاقب وفق المادة ١٥ بدلالة المادة ١/١٤ من المرسوم والمادة ١/١٩ من قانون الاسلحة النارية.

ثانيا: قررنا الغاء كافة الاجازات الممنوحة لحيازة الاسلحة النارية وعلى اصحابها مراجعة الاصدار خلال اسبوع واحد من تاريخ نشر هذا البيان والحصول على اجازة جديدة وعلى سلطة الاصدار عدم منح هذه الاجازات الا لمن تتوفر فيه شروط المادة الثالثة من قانون الاسلحة النارية رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٩. وفي حالة عدم المراجعة خلال المدة المذكورة بهذا البيان تعتبر الاجازة ملغاة وتتخذ بحق المخالف التعقيبات القانونية وفق المادة ١٥ بدلالة المادة ١/١٤ من المرسوم.

اللواء الركن احمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام[2]

---

[1] الثورة ١٩٥٩/٨/١٩.

[2] الثورة ١٩٥٩/٧/٣٠.

ويبدو أن البيان لم يؤد الى استجابة المواطنين ويبادروا الى تسليم اسلحتهم فاصدر الحاكم العسكري يوم ٨ آب البيان رقم ١١١ ونصه:ـ

"لاحقا ببياننا رقم ١٠٩ الصادر بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٥٩.

١ ـ بالنظر لاستمرار توارد الاشخاص على مراكز الشرطة لتسليم اسلحتهم النارية غير المجازة ولغرض افساح المجال للآخرين ولدرء العقوبة عنهم قررنا تمديد المدة المذكورة بالفقرة الاولى من بياننا (١٠٩) الى يوم ٢٠ اب ١٩٥٩.

٢ ـ كما قررنا تمديد مدة مراجعة اصحاب الاجازات لسلطة الاصدار المذكور بالفقرة الثانية من بياننا انف الذكر الى يوم ٢٠ اب ١٩٥٩ وفي حالة عدم المراجعة خلال المدة المذكورة بهذا البيان تعتبر الاجازة ملغاة.

٣ ـ وتتخذ بحق المخالفين التعقيبات القانونية وفق المادة ١٥ بدلالة المادة ١/١٤ من المرسوم.

اللواء الركن احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام[١]

ولم يجد هذا البيان نفعا ايضا فاتبعه الحاكم العسكري العام يوم ١١ اب بالبيان الآتي الذي يطلب من حكام التحقيق اصدار اوامر التحري عن السلاح.

"طلب بياننا المرقم ١٠٩ تسليم الاسلحة غير المجازة الى اقرب مركز للشرطة غير ان البعض لم يسلموا ما بحيازتهم من سلاح. وبناء على متطلبات الامن نخول حكام التحقيق اصدار قرارات التحري، يجري التحري وفق الاصول في الاماكن التي يخبر عن وجود سلاح فيه بتعاون السلطة العسكرية او الشرطة يرجى الايعاز للعمل بموجبه".

اللواء الركن احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام[٢]

---

[١] نفسه ٩ اب ١٩٥٩.

[٢] الثورة ١٢ اب ١٩٥٩، اتحاد الشعب ١٣ اب ١٩٥٩.

تبرعات ومساعدات للمتضررين في حوادث كركوك

في الاول من اب ١٩٥٩ تقدم كل من فؤاد عارف وزير الدولة ومحمد البريفكاني والدكتور قرني الدوغرمجي ونوري فتوحي والدكتور عبد الجبار الريزه لي وباكزه رفيق حلمي وحسين عبد الهادي وعبد الحميد الدهان طلبا الى وزارة الداخلية لتشكيل لجنة باسم (لجنة اغاثة مفكوبي كركوك) لجمع مبلغ ١٠٠ الف دينار. لتوزيعها على المتضررين في الحوادث الاخيرة. وقد وافق وزير الداخلية على الطلب".

قد نشرت اللجنة نداء الى الشعب العراقي يوم ٣ اب عن حوادث كركوك قالت فيه:ـ "في منتصف الشهر الماضي تعرضت مدينة كركوك المحبوبة لكارثة تفتت الاكباد وأمسى بعض ابنائها البررة مشردين. ولما انتشر خبر الفاجعة هرع الجميع لمد يد المعونة لمساعدة المنكوبين وكان وقع المصيبة مؤلما لدى زعيم البلاد الاوحد واخوانه المسؤولين. وبناء على طلب الكثيرين من الغيارى تألفت لجنتنا هذه بغية جمع المال من اهل الخير لتخفيف النكبة وتعويض المتضررين وهي تستنجد بحمية ابناء الشعب العراقي الكريم وتأمل منهم ان يهبوا لمساعدة اخوانهم المفجوعين ليثبتوا للملأ بأن ابناء العراق كاعضاء الجسم الواحد ان تألم عضو فيه تألمت جميع اعضائه وهي تناشدهم ان يتسابقوا في هذا المضمار الخيري النبيل ويرسلوا ما تجود به اكفهم الى امين صندوق اللجنة السيد عبد الحميد الدهان في شارع المصارف والله لا يضيع اجر من احسن عملا".

فؤاد عارف رئيس اللجنة[1]

وفي الوقت نفسه قرر مجلس الوزراء "تخصيص مبلغ خمسة الاف دينار من اعفاءات (شؤون الاقامة) لمتضرري حوادث كركوك. وقد سلمت الوزارة صكا بالمبلغ الى وزارة الداخلية لتوزيعها من قبلها مباشرة بين المتضررين من سكان المدينة. وان المبلغ سالف الذكر من ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها اضافة الى مبلغ مئة الف دينار خصص لهذا الغرض"[2] وكان هذا هو القرار الوحيد

---

[1] الثورة ٢ اب ١٩٥٩.

[2] المصدر نفسه ٤ اب ١٩٥٩.

الذي عثر عليه عن موقف مجلس الوزراء من الاحداث على الرغم مـن ان السـفير البريطاني قد ابلغ حكومته ان مجلس الوزراء قد ايد كل خطوة اتخذها عبـد الكـريم قاسم تجاه احداث كركوك"[1].

ويبدو ان بعض الافراد قد اخذوا يجمعون التبرعـات دون تخويـل او صـفة رسمية فاصدر فؤاد عارف رئيس (اللجنة/العليا لاغاثـة منكـوبي كركـوك) البيـان الآتي:ـ

"ان اللجنة العليا لاغاثة منكوبي كركوك في الوقت الذي تستحثكم الـى بـذل المزيد من المساعدات الى اخواننا منكوبي كركوك تحذركم من دفـع أي مبلـغ لاي شخص غير مخول رسميا من اللجنة العليا بجمع التبرعات مـن دون تسـلم وصـل رسمي بالمبلغ المتبرع به".

وفي الوقت نفسه نشرت اللجنة بيانا اخر الى المتضررين في تلـك الاحـداث قالت فيه "الى كافة المتضررين في حوادث كركوك المؤسفة:ـ

نعلن بهذا الى كافة المتضررين في حوادث كركـوك المؤسـفة بـان اللجنـة الفرعية المنبثقة من اللجنة العليا ستكون حاضرة في كركوك خـلال ايـام ٢١، ٢٢، ٢٣ من الشهر الجاري فعليه نرجو من المتضررين كافة مراجعة اللجنـة المـذكورة وتقديم بيان لها بالاضرار التي اصابتهم لغرض تعويضهم".

فـؤاد عـارف
رئيس اللجنة

تقرير هيئة التحقيق في حوادث كركوك

وصلت الهيئة التي الفها عبد الكريم قاسم للذهاب الى كركوك والتحقيق فـي تلك الاحداث واسبابها وكانت الهيئة برئاسة العقيد الركن عبد الرحمن عبـد السـتار وعضوية العقيد الركن صبيح رؤوف والعقيد شكيب المدلل والحاكم حافظ خالـد فـي محكمة التمييز والحاكم وديع جرجي من المحكمة نفسها، وقد وصـلت الهيئـة إلـى كركوك يوم ١٨ تموز وباشرت اعمالها في اليوم التالي وقد علمت ان هناك اشخاصا جرحوا خلال الحوادث ويرقدون في المستشفى الجمهوري في كركـوك وخشـية ان يفارق بعضهم الحياة فقد حضرت الهيئة بعد ظهر ذلك اليوم الى المستشفى المـذكور

---

[1] الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ١٤٣/٤.

ودونت افادات الجرحى كافة فيه وفي اليوم الثاني باشرت الهيئــة عملهــا فــي دار الاستراحة العائد الى مديرية السكك الحديد العامــة حيــث رفعــت اليهــا عــرائض المتضررين والذين لديهم معلومات عن حوادث كركوك مــن اهــالي كركــوك كافــة وباشرت الهيئة باستدعائهم بالتدريج وتدوين افاداتهم وشكاواهم وفتحــت اضــبارات الدعاوى الخاصة بالقتلى والجرحى والمتضررين الاخرين. وبما ان قضــايا الســلب والنهب كانت كثيرة فقد قامت الهيئة بايداعها الى لجنة خاصة للتحقيق فيها بعد اخــذ موافقة سيادة الحاكم العسكري العام هاتفياً قوامها حاكم تحقيق كركوك وضابط مــن الفرقة الثانية وممثل عن مديرية الامن العامة واجرت هذه اللجنة التحقيق في هــذه القضايا الا انه بناء على وقوع بعض الشكاوى من المتضررين وضــرورة الاســراع في انجازها طلبت الهيئة من سيادة الحاكم العسكري العام انتداب حاكمين للتحقيق في هذه القضايا وارسل كل من الحاكمين السيد صلاح الــدين البيــات والســيد فيصــل الاوسي وباشرا باكمال التحقيق بهذه القضايا.

بالنظر لكثرة العرائض التي وردت إلى الهيئة ولضرورة انجاز التحقيــق فــي كركوك بسرعة طلبت الهيئة اضافة محققين عدليين لها لانجاز الواجبات التي تعهــد اليهما فارسل المحققان العدليان السيدان سامي كامل مسعود وعبد الكــريم ياســين العاني وساعدا الهيئة في قضايا القتل والجروح وحوادث الاعتداء الاخرى اســتمرت الهيئة في اعمالها في كركوك واستمعت الى شهادات وشكاوى اصــحاب العــرائض والاشخاص الآخرين كافة الذين تقدموا للادلاء بمعلوماتهم عن الحوادث مــدة اثنــين وثلاثين يوما حيث غادرت كركوك مساء يوم ١٩٥٩/٨/٢٠ عائدة الى بغداد لانجــاز القضايا المتعلقة بالتحقيق فيها وذلك بعد موافقة سيادة الحاكم العسكري العام. لــذلك وقبل مغادرة الهيئة كركوك بمدة اسبوع واحد اذاعت الهيئة بيانــا اخــر يــنص (ان الهيئة ستنجز اعمالها في كركوك بعد اسبوع وكل من له شكوى او معلومات لم يدل بها عليه الحضور فورا الى مقر الهيئة لتدوين افادته) وبعــد انتهــاء هــذه الفتــرة والتاكد من عدم وجود أية شكوى غادرت الهيئة كركوك الــى بغــداد يــوم ٢٠ آب، وتركت الحاكمين المسؤولين عن التحقيق في قضايا السلب والنهب لاكمال التحقيــق فيها.

أ ــ اكملت الهيئة التحقيق في القضايا والشكاوى التي وقعت كافــة واطلعــت عليها فاذا ما ظهرت قضايا وحوادث اخرى لها علاقة وصلة بحوادث كركــوك فــإن

الهيئة هذه توصي احالتها إلى حاكم تحقيق البلدة لاكمال التحقيق فيها وتقديمها اليكم لاتخاذ القرار المناسب.

ب ــ بعد ان اطلعت الهيئة على سير التحقيق تقدم في ما يلي تقريرها المفصل عن الحوادث بصورة عامة وقد استندت في وضعه إلى ما يلي:ــ

الافادات الواردة في ملفات القضايا التحقيقية التي انجزت واحيلت اليكم.

تقرير قيادة الفرقة الثانية المرفوع الى سيادة رئيس اركان الجيش عن حوادث كركوك.

التقريران المرفوعان من مديرية الأمن العامة الى الحاكم العسكري العام المرقمان ٤٩٨١ و٥٠٠٥ في ١٧ و ١٩٥٩/٧/٢٣ على التوالي.

تقرير مدير شرطة لواء كركوك المعنون الى مدير الشرطة العام فوق العادة في ١٩٥٩/٧/١٦.

تقرير مدير أمن منطقة كركوك المعنون الى متصرفية لواء كركوك المرقم بلا في ١٩٥٩/٧/١٨.

المخابرات والمعاملات الرسمية والفنية للدوائر وذات العلاقة عن مجرى الحوادث.

وبعد ان استعرض التقرير حالة كركوك قبل الحوادث وموقف الجيش فيها وتقدير الاضرار والخسائر[1] ثبتت اللجنة خلاصة التقرير كالاتي:ــ

"اسفر التحقيق عن ان كافة الحوادث التي وقعت كانت نتيجة لتدبير المتهمين المدنيين من مؤسسي الجبهة الوطنية في كركوك واندفاع بعض الضباط الذي اتهموا في القضية بميولهم ومساعدتهم لهم. وقد كانت الاعتداءات كافة، موجهة نحو فئة معينة من التركمان اريد القضاء عليهم وتمكنوا من تنفيذ جزء من خطتهم هذه بقتل معظم الاشخاص الذين اريد الفتك بهم.

أ ــ الجيش: اشترك قسم من قطعاته بحوادث سلب ونهب المخازن وحوادث القتل والاعتداء في ليلة الحادثة واشترك وساعد في حوادث الاعتداء التي وقعت في الايام الاخرى في الحوادث.

---

[1] انظر الصفحات السابقة من هذا الكتاب، ولابد ان نذكر ان بعض التقارير المشار اليها أعلاه لم نتمكن من العثور عليها، خاصة تقارير مديرية الامن العامة وتقارير مديرية امن كركوك.

ب ــ المقاومة الشعبية: على الرغم من ان القيادة قد خصصت لها الواجبات خارج المدينة لابعادهم ومحافظتهم على مداخل العراق ومنع تسرب الفلاحين والعشائر الى المدينة فان قسما منهم ترك مواقعه ونزل الى البلدة فاشترك في الحوادث واطلق النار في المدينة حيث ان العتاد المصروف منهم يعادل نصف الكمية التي خصصت اليهم حسب ادعاء امر القيادة.

جـ - الشبيبة الديمقراطية: رابط اعضاؤها في مقرات مراكز الشبيبة بناء على دعوة الجبهة الوطنية واثبت التحقيق ان قسما منهم كانوا مسلحين باسلحة شخصية او اسلحة وزعت بينهم من جهات معينة واشتركوا في حوادث الاعتداء كاطلاق النار في المدينة والهجوم على مقهى زهير ودار لازار ايشو وقتلهما انما قتلوا من قبل شبيبة شاطر لو. كما ان شبيبة اخي حسين وامام قاسم وزيوه قد أسهمت في الحوادث التي وقعت في منطقة القلعة اذ تسلحوا بالاسلحة التي نهبت من مركز شرطة امام قاسم والاسلحة الآخرين التي دبروها.

د ــ من تحقيق هويات المتهمين في القضايا التي انجزتها الهيئة والتي احيلت ثبت ان معظم المتهمين من المقاومة الشعبية والشبيبة الديمقراطية هم من منتسبي نقابة عمال ومستخدمي السكك ونقابة عمال ومستخدمي شركة النفط.

وقد وردت بعض الافادات والتي احيلت إلى هيئة خاصة للتحقيق فيها من ان نقابة عمال ومستخدمي شركة النفط قامت بالتدريب على السحل قبل حوادث ١٤ تموز وهيأت فرقا خاصة لهذا الغرض.

هذه خلاصة لنتائج التحقيق الذي قامت به هيئتنا في حوادث كركوك يوم ١٤ تموز لسنة ١٩٥٩ وما بعده مستعرضة حالة كركوك قبل هذا التاريخ وما بعده.

العقيد الركن عبدالرحمن عبدالستار   العقيد الركن صبيح رؤوف   العقيد شكيب المدلل

رئيس الهيئة التحقيقية

الحاكم حافظ خالد   الحاكم وديع جرجي

حاكم في محكمة تمييز العراق   حاكم في محكمة تمييز العراق[1]

---

[1] نسخة من التقرير محفوظة لدى الاستاذ العميد خليل ابراهيم حسين الزوبعي.

العملات الاجنبية

في شباط ١٩٥٩ خفضت شركات النفط العاملة في العراق الاسعار المعلنة للنفط ثم اتبعته بتخفيض آخر أدى الى تناقص موارد العراق من النفط وبالتالي الى تناقص موجودات العراق من العملات الاجنبية الامر الذي دفع الحكومة إلى وضع القيود على حركة التعامل بهذه العملات فصدر البيان الآتي:ـ

بيان رقم (١) بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢٧ صادر عن مديرية التحويل الخارجي في البنك المركزي العراقي.

الموضوع

١ ـ منع التعامل بالعملات الاجنبية عدا الريال السعودي والعملة الايرانية.

٢ ـ اخراج وادخال الاوراق النقدية من والى العراق.

عملا بالصلاحيات المخولة لي وفق الفقرتين الاولى والثانية من المادة التاسعة من قانون مراقبة التحويل الخارجي رقم ١٨ لسنة ١٩٥٠ اعلن بهذا ما يلي:ـ

١ ـ لا يجوز لأي شخص حقيقي او حكمي عدا المجازين بالتعاطي بالتحويل الخارجي ان يشتري او يبيع اوراقا نقدية مصرحة باية عملة اجنبية او ينقل ملكيتها باية طريقة اخرى ما عدا الريال السعودي والعملة الايرانية.

وبهذا يلغى البيان الصادر عن وزارة المالية المؤرخ في ١٤ كانون الاول ١٩٤٢.

٢ ـ (أ) يجوز ادخال العملات الاجنبية (اوراق نقدية او مسكوكات) الى العراق مهما كانت مبالغها ما عدا ما يسمى بعملة اسرائيل ويشترط في ذلك ان يصرح المسافرون المختصون بمقدار المبالغ التي يحملونها الى السلطات الكمركية المختصة عند حدود الجمهورية العراقية اذا كانت مبالغ تلك العملات الاجنبية تزيد قيمتها على خمسة وعشرين ديناراً وتؤشر هذه السلطات الكمركية تلك المبالغ على جوازات سفرهم ولا يجوز التصرف بهذه العملات الا بواسطة المجازين بالتعاطي بالتحويل الخارجي باستثناء الريال السعودي والعملة الايرانية.

(ب) يجوز للمسافر العراقي او المقيم في العراق اخراج ما يعادل (٢٥) دينارا بالعملات الاجنبية (اوراق نقدية او مسكوكات) ويسمح للمسافرين غير المقيمين

باعادة اخراج العملات الاجنبية التي ادخلوها وسبق ان اشر مبلغها على جوازات سفرهم عند دخولهم الى العراق.

(جـ) يجوز للمسافرين كافة اخراج او ادخال ما قيمته (١٥) دينارا فقط من العملة العراقية (اوراق نقدية او مسكوكات).

(د) يجوز ادخال العملات الاجنبية (اوراق نقدية او مسكوكات) بالبريد ما عدا ما يسمى بعملة اسرائيل ولا يسمح باخراجها الا باجازة من لجنة مراقبة التحويل الخارجي في البنك المركزي العراقي ولا يجوز التصرف بهذه العملات الا بواسطة المجازين بالتعاطي بالتحويل الخارجي.

(هـ) يلغى بهذا بياننا المنشور في الوقائع العراقية بعدد ٣١٢٥ وتاريخ ٧ تموز ١٩٥٢ وبياننا المنشور في الوقائع العراقية بعدد ٤١٦٣ وتاريخ ٧ تموز ١٩٥٨.

محافظ البنك المركزي[١]

مشاكل الاصلاح الزراعي

ادى صدور القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٩ الذي سمي بذيل قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠لسنة ١٩٥٨ المتضمن تعديل بعض مواد القانون واعادة النظر في توزيع الحاصلات بين اصحاب الاراضي والفلاحين وصدور البيان رقم ٢ لسنة ١٩٥٩ من الهيئة العليا للاصلاح الزراعي الخاصة بتحديد نسبة قيمة الحاصلات والتي ادت الى خسران الفلاحين لنسبة من حصصهم لصالح الملاكين واصحاب المضخات[٢]، ادت الى وقوع مصادمات بين الفلاحين والملاكين في القرى والارياف في انحاء مختلفة من العراق تسببت في مقتل عدد من الفلاحين والملاكين وهجرة الالاف منهم الى المدن الكبرى طلبا للامن والاستقرار الامر الذي ادى الى الحاق ضرر فادح بالزراعة وبالانتاج الزراعي وفي يوم ٢٣ تموز صدر البيان الاتي:ـ

---

[١] الوقائع العراقية ٣٠ تموز ١٩٥٩.

[٢] انظر الجزء الثاني من تارخ الوزارات في العهد الجمهوري.

بيان من وزارة الاصلاح الزراعي

"وردت الى هذه الوزارة برقيات وعرائض تتضمن شكاوى من اصحاب الارض ضد الفلاحين وبالعكس حول التصرف في الحاصلات والنزاع في كيفية قسمتها، ووقوع تعديات من بعضهم على بعض وبما ان المحاكم هي مرجع النظر في هذه الخصومات فاننا نوجه انظار اصحاب هذه العرائض والبرقيات الى مراجعة المحاكم المختصة ونطلب من الجميع التقيد باحكام قانون الاصلاح الزراعي الذي عين حقوق وواجبات الفلاح وصاحب الارض وبالقوانين الاخرى وعدم استعمال العنف في استحصال الحق ما دام القانون ضامنا لتحصيله والدولة ساهرة على حسن تنفيذه".

ابراهيم كبة

وزير الزراعة والاصلاح الزراعي[1]

ثم صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٩ في بداية آب ونصه:ـ

(المادة الاولى)

أ ـ على الموظف الاداري في اللواء او القضاء او الناحية اتخاذ ما يتراءى له من التدابير لمنع التجاوز على الحاصلات الزراعية المتنازع عليها بين ذوي العلاقة الزراعية المنصوص عليها في الباب الثالث من قانون الاصلاح الزراعي وذلك بوضع الحجز عليها موقتا والمحافظة عليها الى حين الفصل في قسمة الحاصل من قبل محكمة الصلح التي يقع الحاصل ضمن صلاحيتها او الى حين وقوع الصلح بين الطرفين. ويعتبر هذا الحجز بمثابة حجز واقع من قبل المحكمة ويصدق من قبلها من دون حاجة الى طلب حجز آخر.

ب ـ للموظف الإداري ان يشكل لجنة من احد الموظفين التابعين له واحد الموظفين من وزارة الزراعة او الاصلاح الزراعي واحد ضباط الجيش او الشرطة لممارسة الصلاحية الواردة في الفقرة اعلاه وله ان ينتدب أي موظف تابع له لتحقيق ذلك.

جـ ـ للموظف الاداري واللجنة والموظف المنتدب قبول الصلح بين الطرفين ورفع الحجز وعليهم اخبار المحكمة المختصة بوقوع الحجز او بالمصالحة ان كان قد ارسل محضر الحجز اليها.

---

[1] اتحاد الشعب ٢٤ تموز ١٩٥٩.

د ــ على طالب الحجز اقامة الدعوى في المحكمة المختصة لقسمة الحاصل خلال عشرة ايام من تاريخ وقوع الحجز.

هــ – اذا لم يقم طالب الحجز دعوى القسمة لدى المحكمة المختصة خلال المدة المذكورة ترفع المحكمة الحجز وتخبر الجهة الادارية بذلك"[1].

تم تلاوة البيان رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ الصادر عن وزارة الاصلاح الزراعي يوم ١٩ اب ونصه:ــ

"كانت قد تشكلت لجان تسمى لجان الفصل في المنازعات الخاصة بالعلاقات الزراعية بين الفلاحين والملاكين وانيط بها حسم تلك المنازعات اداريا وبناء على ما نجم عنها من مشاكل فقد شرع قانون ذيل الاصلاح الزراعي رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٩ الذي خول الموظفين الاداريين اتخاذ التدابير الاحتياطية لمنع التجاوز على الحاصلات الزراعية المتنازع عليها بين ذوي العلاقة وذلك لمجرد وضع الحجز عليها موقتا ولمحافظتها الى حين رفع الدعوى بها امام المحاكم للبت في موضوع النزاع.

كما خولهم تشكيل لجان تتألف من احد موظفي الادارة واحد موظفي الزراعة والاصلاح الزراعي واحد ضباط الجيش او الشرطة لممارسة صلاحية الحجز الموقت المشار اليه اعلاه.

وعليه فان اللجان التي كانت مشكلة سابقا قبل صدور هذا القانون اصبحت ملغاة وانتقلت صلاحياتها جزئيا الى السلطات الجديدة والغيت صلاحياتها الاخرى.

ان اللجان الجديدة هي المرجع القانوني الوحيد الذي يصار اليه في تجميد الخصومات الزراعية ريثما تحال الى المحاكم المختصة بحيث اصبحت ممارسة اية سلطة اخرى لهذه الصلاحية او تدخلها في صميم المنازعات الزراعية او فرض أي حل على اصحاب الخصومة او تهجير الفلاحين او ما الى ذلك مخالفة للقانون وتعرض القائمين بها للمسؤولية القانونية".

ابراهيم كبة[2]

وزير الزراعة والإصلاح الزراعي

وفي اليوم التالي نشرت الصحف البيان رقم (١١٢) الصادرعن الحاكم العسكري العام ونصه:ــ

---

[1] الوقائع العراقية ١٣ اب ١٩٥٩.

[2] اتحاد الشعب ١٩٥٩/٨/٢٠.

"لا شك في ان أبناء الشعب في الجمهورية العراقية من الفلاحين والزراع والملاك وغيرهم هم شديدو الحرص على تطبيق كافة احكام القوانين والانظمة والتعليمات التي تصدر عن كافة النواحي والمجالات ومنها ما يتعلق بتنظيم العلاقات الزراعية واسلوب قسمة الحاصلات وغيرها وذلك لتحقيق كل نفع وخير سواء (أكان للفلاحين ام الملاك وبالتالي لتحقيق رفاه الشعب).

فلتنظيم قضايا منع التجاوزات على الحاصلات الزراعية صدر ذيل قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٩ الذي من شأنه تنظيم حل المنازعات القائمة بشان قسمة الحاصلات الزراعية والتجاوز عليها والجهات المسؤولة لفض هذه المنازعات.

وبهذه المناسبة ندعو كافة الفلاحين والملاك والزراع للتمسك بما جاء في هذا القانون والاخذ باحكامه بكل دقة لمنع التجاوزات التي ربما تقع على الحاصلات الزراعية. وعليهم مراجعة الجهات المسؤولة من الموظفين الاداريين في اللواء او القضاء او الناحية لحسم هذه المشاكل لان القانون هو الحكم الفصل بين الجميع.

هذا وان السلطات العسكرية وسلطات الشرطة ستأخذ على عاتقها معاونة السلطات الادارية والقضائية بهذا الشان وعلى ضوء احكام القانون الآنف الذكر كما وسيوآخذ المخالف وفقا لما جاء بمرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ وغيرها من القوانين المرعية"[1].

بيان رقم ١١٤ من الحاكم العسكري العام عن استتباب الامن والنظام في الاراضي المستولى عليها من قبل الاصلاح الزراعي.

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة وحماية للانتاج الزراعي في الاراضي التي تم الاستيلاء عليها بموجب قانون الاصلاح الزراعي او الاراضي الاميرية المؤجرة من قبل وزارة الاصلاح الزراعي بموجب عقود الاجارة النافذة او دفعا للتجاوزات التي ربما تقع بهذا الشأن وضمانا لحفظ الحقوق واستتباب الأمن والنظام في المناطق الزراعية آنفة الذكر تقرر العمل بما ياتي:ـ

١ ـ تعد الاراضي المستولى عليها من قبل ادارة الاصلاح الزراعي والاراضي الاميرية التي تحت ادارتها مناطق محرما دخولها على اصحابها السابقين

---

[1] نفسه ١٩٥٩/٨/٢١.

او الملتزمين الاوليين او القانويين او على وكلائهم الا بامر صادر منا او ممن نخوله عدا القسم المخصص لهم قانونا من الاراضي المستولى عليها.

٢ ــ لا يجوز ترحيل الفلاح من ارضه بدون وجه حق قانوني ويجب اعادة من رحل منهم الى مزارعهم حسب ما جاء ببياننا رقم ١١٢ حتى لو تم الترحيل بالاتفاق مع الملاكين.

٣ ــ لا يجوز مخالفة عقود ايجار الاراضي الاميرية او المستولى عليها المبرمة بين ادارة الاصلاح الزراعي والمستأجرين او معارضتهم في زراعة الارض استنادا الى العقود المذكورة.

٤ ــ لا يجوز التجاوز على المياه المخصصة لسقي الاراضي الاميرية والمستولى عليها التي تحت ادارة الاصلاح الزراعي.

٥ ــ يطلق سراح جميع مستأجري الاراضي المذكورة الموقوفين بدعاوى جزائية ازاء كفالات الا في الاحوال الاستثنائية التي لا يجوز فيها اطلاق سراحهم بكفالات وباذن من الحاكم العسكري العام.

٦ ــ لا يجوز توقيف الفلاحين في دعوى ناشئة عن العلاقة الزراعية المنصوص عليها في الباب الثالث من قانون الاصلاح الزراعي اذ انها دعوى مدنية ولا يجوز اعتبارها دعاوى جزائية ويجب ان يطلق سراح الموقوفين منهم عن مثل هذه الشكاوى.

٧ ــ يدعى موظف الاصلاح الزراعي عند وضع الحجز على الحاصلات ليتخذ ما يلزم لمحافظة حصة الاصلاح الزراعي.

٨ ــ يلزم اخبار ادارة الاصلاح الزراعي في المنطقة عند رفع الحجز عن مضخة او آلة زراعية يعاقب المخالف وفقا لما جاء بمرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ وغيرها من القوانين المرعية. وعلى الموظفين الاداريين والقضائيين تنفيذ احكام هذا البيان"[١].

ثم تلى ذلك صدور القانون رقم (١٣٦) لسنة ١٩٥٩ تعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ الصادر في الوقائع العراقية عدد ٢١٩ بتاريخ٢٩/٨/١٩٥٩:

---

[١] الاخبار ٨/٩/١٩٥٩.

المادة الاولى ــ تحذف الجملة "وأعضاء لا يتجاوز عددهم الخمسة يعينون بقرار من مجلس الوزراء على ان يكون من بينهم احد كبار رجال القانون واثنان من الخبيرين بالشؤون الزراعية" من آخر الفقرة الثانية من المادة الخامسة عشرة من القانون.

قانون رقم (١٤٩) لسنة ١٩٥٩ تعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ الصادر في الوقائع العراقية عدد ٢٣٧ بتاريخ ١٩٥٩/٩/٣٠.

المادة الاولى ــ تحذف المادة الحادية والعشرون من قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالمادة الاولى من القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٩ ويحل محلها ما يأتي:

المادة الحادية والعشرون:

أــ تشكل بأمر من وزير العدل في كل لواء محكمة او اكثر بأسم (محكمة استئناف الاصلاح الزراعي) يتولى الحكم فيها حاكم لا تقل درجته عن الصنف الثالث ويختص في النظر والفصل فيما يأتي:

١ــ الاعتراضات التي تقدم من ذوي العلاقة على قرارات لجان الاستيلاء ولجان التقدير ولجان التوزيع.

٢ــ تحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص عائدية الأراضي المستولى عليها وذلك في حالة النزاع فيها.

ب ــ لوزير العدل منح محكمة استئناف الاصلاح الزراعي في لواء ما صلاحية النظر في القضايا المذكورة لأكثر من لواء.

جــ ــ يبين النظام الاجراءات التي تتبع في رفع المنازعات امام المحكمة وكيفية الفصل فيها وابلاغ قراراتها الى الهيئة العليا.

المادة الثانية ــ تستبدل كلمة (اللجنة القضائية) اينما وردت في القانون بكلمة (محكمة استئناف الاصلاح الزراعي).

قانون رقم (١٨٩) لسنة ١٩٥٩ تعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ الصادر في الوقائع العراقية عدد ٢٨٤ بتاريخ ١٩٦٠/١/٥.

المادة الأولى ــ تحذف الجملة "واعضاء لا يتجاوز عددهم الخمسة يعينون بقرار مجلس الوزراء على ان يكون من ضمنهم اعضاء من رجال القانون ومن

الخبراء بالشؤون الزراعية" من المادة الثانية من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٩ المعدلة للمادة الخامسة من قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨.

المادة الثانية ـ يلغى القانون المرقم (١٣٦) لسنة ١٩٥٩.

تعيينات وتنقلات بين متصرفي الألوية

أدت الأوضاع السياسية القلقة وانفلات الأمن والمصادمات بين القوى السياسية من جهة والفلاحين والملاكين في القرى والارياف من جهة اخرى الى سوء الوضع الاقتصادي وانتشرت الاشاعات التي تثير القلق والفزع في النفوس وعدم اطمئنان المواطن على حياته وامواله ومستقبله فبادر مجلس الوزراء يوم ٩ آب الى اصدار القرار الآتي:ـ

١ ـ تعيين متصرفين.

وافق مجلس الوزراء على اقتراح سيادة وزير الداخلية القاضي بتعيين السادة المدرجة اسماؤهم في ادناه متصرفين الى الالوية المدرجة ازاء اسم كل منهم:ـ

١ ـ تعيين السيد عارف الطالباني المفتش الاداري بديوان وزارة الداخلية متصرفا للواء الرمادي.

٢ ـ تعيين العقيد المتقاعد عبد اللطيف الدراجي متصرفا للواء الكوت.

٣ ـ تعيين السيد باقر الدجيلي معاون متصرف لواء البصرة للادارة العامة متصرفا للواء الحلة.

٤ ـ تعيين السيد محمود حبيب البكري معاون متصرف لواء العمارة للادارة العامة متصرفا للواء كركوك.

٥ ـ تعيين السييد ناجي عيسى الخلف معاون متصرف لواء الناصرية للادارة العامة متصرفا للواء الناصرية.

٦ ـ تعيين السيد عبود الشوك معاون متصرف لواء كربلاء للادارة العامة متصرفا للواء كربلاء.

٢ ـ نقل متصرفين إلى وظيفة مفتش اداري.

وافق مجلس الوزراء على اقتراح سيادة وزير الداخلية المتضمن نقل كل من السيد عباس البلداوي متصرف لواء ديالى والسيد خليل الراضي متصرف لواء

الرمادي والسيد علي مهدي حيدر متصرف لواء الكوت والسيد عبد الجليل الحـديثي متصرف لواء كركوك الى وظيفة مفتش اداري بـديوان وزارة الداخليـة بـرواتبهم الحالية.

٣ ـ نقل متصرفين.

وافق مجلس الوزراء على اقتراح سيادة وزير الداخليـة المتضـمن إجـراء التنقلات التالية:ـ

١ ـ نقل السيد عبد المطلب الأمين متصرف لواء الناصرية الـى متصـرفية لواء السليمانية.

٢ ـ نقل السيد عبد الوهاب شاكر متصرف لواء الحلة الى متصـرفية لـواء الموصل (الشاغرة).

٣ ـ نقل العقيد عادل جلال متصرف لواء السليمانية (المنتدب) الى متصرفية لواء ديالى.

عبد الكريم قاسم يتقرب الى الضباط القوميين

بعد ان أمر عبدالكريم قاسم في تموز ١٩٥٩ بأطلاق سراح بعض الموقوفين اخذ يواجه من اطلق سراحه بمجموعات محاولاً التنصل مما لحق بهـم مـن سـوء معاملة. وفي مقابلته لاحدى المجموعات من ضباط الجيش ضمت كلاً من عبـدالكريم فرحان وصبحي عبدالحميد وغيرهما من الذين اوقفوا بتهمة الاشـتراك فـي حركـة الموصل ومن صالح مهدي عماش وشهاب احمد ومحمود فرج الذين اتهموا بتـدبير خطة لأغتيال عبدالكريم قاسم. وصل الضباط الى مقر وزارة الدفاع الساعة الثامنـة مساءً وظلوا ينتظرون مجيئه حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل عندئـذ دخـل عليهم عبدالكريم قاسم حيث قال: نحن اخوان وخدمنا هذا البلـد ولكـن قسـماً مـن الاخوان اخذوا يتآمرون وسببوا شق الصفوف والنفرة بين الاخوان ونحـن لا نملـك شيئاً. انا لا املك الا هذا القميص الخاكي دعونا نتعاون ونشتغل لخدمة بلدنا واريـد ان افرحكم بحدث كبير بالنسبة لخدمة هذا البلـد ان التمـر الزهـدي الـذي يرمـى للحيوانات انتجنا منه السكر والان اشربكم الشاي بالسكر المستخرج من التمر. وجاء بالشاي ووضع سكر التمر فيه. فما كان من مدحت الحاج سري الذي كـان موقوفـاً

بتهمة التآمر على عبدالكريم قاسم بقضية اخرى لا علاقة لها بتهمة صالح عماش الا وطلب قليلاً من هذا السكر فكان له ما اراد واحتفظ به فتوجه عبدالكريم قاسم الى صالح مهدي عماش قائلاً له انت تتآمر علي فسكت الجميع فرد شهاب احمد: سيدي كيف يتآمر عليك صالح عماش وسمعت منه مرات عديدة يقول ان الزعيم اقاربي على اساس به جذر (نداوي) كما يقول. ثم التفت الى عبدالكريم فرحان وقال له: انت عبدالكريم انت ما تقعد راحة وزوجتك تشتمني (علماً بأن عبدالكريم قاسم وعبدالكريم فرحان من مدينة واحدة وهي الصويرة)[*] فرد عبدالكريم فرحان: مو عيب لماذا تشتمك زوجتي؟ هل بينكما بيع وشراء او ارث فلماذا تحكي عليك؟ كثير من الناس ديدنهم الوشاية وتعكير صفو العلاقات بيننا وبينك ولهم مآرب اخرى وتكلم عن شدة التعذيب والاهانات وسوء المعاملة التي لاقاها الضباط في التوقيف فرد عبدالكريم قاسم: على كل حال نريد ان نصفي القلوب ونفتح صفحة جديدة. قدموا تقارير حول سوء المعاملة في التوقيف فرد عبدالكريم فرحان: الجيش فسد وانحل الضبط فيه واريد ان انصحك نصيحة يجب ان تعيد الضبط الى الجيش وتبنيه من جديد لان البلد بحاجة الى جيش قوي والجيش الان تسوده الفوضى والشغب.

ظل الحديث سجالاً بين فرحان وقاسم وبقية الضباط حتى قرب بزوغ الشمس عندئذ قال قاسم الان بامكانكم ان تخرجوا وتقدموا كفالات حتى تذهبوا الى بيوتكم فرد عبدالكريم فرحان: مو عيب نحن ضباط ونطلع بكفالة ماذا عملنا حتى نطلع بكفالة؟ اجاب قاسم هذه مسائل روتينية والان اذهبوا الى بيوتكم وارتاحوا وبعدئذ قدموا الكفالات على كيفكم يعني ما كوشي مستعجل الان".

وذهب الضباط الى دورهم وفي اليوم التالي قدموا الكفالات في الشرطة وكفلهم علي صالح السعدي وفيصل حبيب الخيزران اللذان كانا موقوفين واخرجا قبل الافراج عن الضباط[1].

وسجل لنا عبدالكريم فرحان جانباً من ذلك اللقاء الذي جرى ليلة ١١/١٢ تموز حيث قال:

---

[*] يرجح عبدالكريم فرحان ان والد عبدالكريم قاسم (جاسم العلوجي) من القره غول.

[1] موسوعة ١٤تموز ٩٤/٤ هامش حسب رواية كل من الرائد صالح مهدي عماش والملازم شهاب احمد.

"بعد وصول عبدالكريم قاسم وزارة الدفاع الساعة العاشرة مساءً استدعانا الى غرفة الاجتماع فأدينا التحية العسكرية ورد علينا بيده وقابلنا بابتسامة ظاهرة ثم جلسنا. كان امامه على المكتب عدة ملفات بدأ يلقيها ويتطلع الينا بين حين وآخر وبدأ يوجه كلامه الى بعضنا متعمداً، واشعارنا انه يعرف كل شيء فكان كلامه مزيجاً من اللوم والتهديد والوعيد ثم اتجه الي فجأة قائلاً علمت بنبأ الاعتداء عليك كان الواجب ان تخبرني عند وقوعه فأجبته كيف اخبرك ومن يتولى المهمة وكنت آخر من سمح له بمقابلة اهله في المعتقل؟ ثم قال ما قصة توزيع المنشورات فأجبته منفعلاً ان هذه خرافة وافتراء لا تستحق الرد فأحمر وجهه واتجه الى حردان التكريتي فساله عن سر تردده الكثير على بيت في بغداد الجديدة فأجابه ان هذا بيت خالتي واني ازورهم بين حين وآخر ومضى يسأل الاخرين كي يبرر اعتقالهم. وانتقل فجأة الى صعوبة حكم العراق وعظم المهمة الملقاة على عاتقه وحرصه على ازدهار الجمهورية الخالدة وحمايتها من الطامعين وسعيه لرفع مستوى الفقراء ولمح الى ضرورة الاتصال بالشعب ومخاطبة الجماهير باللغة الفصحى غامزاً من قناة جمال عبدالناصر وان لم يرد ذكره بالاسم فانبرى له المقدم الركن محمد مجيد فقال ان اللغة العامية يا سيادة الزعيم تفهمها الجماهير وهذا في اعتقادي سبب استخدامها. لم يرتح للجواب اذ كان يتوقع ثناء الحاضرين على خطبه ثم انتقل الى مشاريعه المقبلة ونواياه وخططه لاسعاد الشعب ورفع مستواه وضغط على زر الجرس بجانبه فدخل المرافق فحياه واشار اليه بالدنو منه وكلمه بصوت خافت ثم خرج وعاد يحمل ظرفاً وضعه امام عبدالكريم قاسم وخرج. فتح عبدالكريم الظرف وتبين انه يحتوي على مسحوق ابيض يشبه الطحين ثم قال ان هذا سكر استخلص من التمر العراقي لاول مرة توصل اليه احد الباحثين الاجانب الذي يحب العراق ويخلص لقيادته وبدأ يتحدث باسهاب عن هذا الاكتشاف العظيم الذي سيعود الى العراق بالخير والغنى وطلب منا الدنو لرؤية المسحوق عن قرب فشاهدناه وهو يشبه النشا ثم واصل عبدالكريم حديثه عن اهمية استخراج السكر من التمر ووفرة التمر في العراق والذي يتعرض الى الكساد في بعض المواسم وقرب انشاء معمل لهذا الغرض في جنوب العراق. وتوقع اشتداد الطلب على التمر بعد ان كان يباع بابخس الاسعار وضرورة التوسع في زراعة النخيل. ثم انتقل الى موضوع آخر فتحدث عن مفاوضاته مع شركات النفط وكفاحه لاستخلاص حقوق العراق من براثنها وفتح اضبارة تتضمن

محضر الجلسة الاخيرة التي تمت بينه وبين ممثل الشـركات وبـدأ يقـرأ المحضـر واستمر في القراءة اكثر من ساعة وكان يتطلع الينا بين حين وآخر ولم يتوقف حتى فرغ من قراءة المحضر برمته ثم تحدث عن مستقبل العراق ودوره في العالم العربي وتحدث في مواضيع كثيرة وكان شديد الرغبة في مواصلة الحديث حتى الفجـر ثـم تطلع الى ساعته وقال لقد تأخرتم كثيراً ولابد ان عوائلكم بانتظاركم وبوسـعكم الان الانصراف الى بيوتكم على ان تراجعوا غداً مديرية الشرطة العامة لتوقيع كفالة مـن قبلكم... فقلت انني افضل البقاء في المعتقل ولا اجد أي مبرر لتقديم الكفالـة فـنحن ابرياء ولم يثبت اشتراكنا في المؤامرة فمسك يدي وربت على كتفـي وقـال نحـن اخوان وانا وانت من بلدة واحدة كما اننا ننتمي الى قبيلة زبيد والكفالة شكلية"[1].

وكان صبحي عبدالحميد ممن قابلهم عبدالكريم قاسم ايضاً ضمن هذه الوجبـة فقال عن تلك المقابلة "اطلق سراحي يوم ١١تموز واستدعانا عبدالكريم قاسـم انـا ولفيف من اخواني الضباط الموقوفين ليلاً الى مقره في وزارة الدفاع واجتمع بنا من الساعة الثانية عشرة ليلاً حتى الصباح شرح لنا اعماله وانجازاته وكان يلف ويدور وينتقل من موضوع الى آخر لا رابط بينهما ولم يتطرق الى سبب توقيفنا او علاقتنا بثورة الموصل ولقد غادرنا وزارة الدفاع في الصباح ونحن لم نفهم ماذا تكلم ومـاذا اراد وبقينا وبعجب من امره ينظر احدنا الى الاخر وعلامات الاستهزاء مرتسمة على وجوهنا واشتد استهزاؤنا لما قال انه لم يكن يعلـم شـيئاً عـن حفـلات التعـذيب والممارسات اللاانسانية التي كانت تجري في المعتقلات وانه لمـا علـم بهـا قـرر الافراج عنا ومعاقبة مرتكبي التعذيب وطلب منا الذهاب الى دائرة الانضباط العسكري لتنظيم الكفالات حيث قرر اطلاق سراحنا بكفالة (٥٠٠)دينار لكل منا[2].

وكان عدد من الضباط القوميين الذين احيلوا على التقاعد بعد فشـل حركـة الموصل قد استبشروا خيرا بالتوجه الجديد لعبد الكريم قاسم واعتقدوا ان ذلك يتطلب منهم مساعدته ودعمه لتقوية هذا التوجه الهادف الى التقليل من نشاط الشـيوعيين ومنعهم من تسلم السلطة. وفي اواخر تموز بعث كل من العقيد الركن المتقاعد عبـد الكريم فرحان والمقدم الركن المتقاعد محمد مجيد والرئيس الاول الركن عبد السـتار

---

[1] عبدالكريم فرحان، حصاد ثورة، مذكرات لندن، ١٩٩٤، ص٣٧.

[2] اسرار ثورة ١٤تموز،ص١٩٠.

عبد اللطيف والعقيد المتقاعد عبد اللطيف الدراجي والمقدم المتقاعد نهاد فخري، والمقدم الركن المتقاعد الطيار عارف عبد الرزاق والرئيس الاول الركن الطيار المتقاعد حردان عبد الغفار والعقيد المهندس المتقاعد رجب عبد المجيد وهم من تنظيمات الضباط الاحرار وشاركوا في الثورة ولكنهم احيلوا على التقاعد بسبب اتجاهاتهم القومية والوحدوية برقية في يوم ٢٩ تموز ١٩٥٩ الى عبد الكريم قاسم بمناسبة الذكرى الاولى لثورة ١٤ تموز هذا نصها:ـ

"سيادة اللواء الركن عبد الكريم قاسم القائد العام للقوات المسلحة.

اخوانك في الجهاد يهنئونك والشعب بعيد الثورة الأول يعاهدون الله والشعب وزعيمهم الاوحد على التفاني في سبيل الدفاع عن جمهوريتنا الخالدة ولا زلنا اولئك الجنود الذين ساروا معك لانجاز ثورة ١٤ تموز الخالدة. وننتهز هذه الفرصة لنجدد العهد والولاء لسيادتكم ونؤكد باننا قد نذرنا انفسنا للذود عن وطننا لنصرة الحق واننا معك يا زعيمنا الأوحد الى الأبد..."[١]. وقد تألفت لجنة في وزارة الدفاع ضمت المقدم الركن محمد خالد سكرتير رئيس اركان الجيش والمقدم محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية والرئيس الاول جاسم كاظم العزاوي سكرتير القائد العام للنظر في قوائم تقاعد الضباط التي تمت خلال المد الشيوعي وترشيح من ترى ضرورة اعادته للخدمة.. وقد رشحت اللجنة خمسين ضابطاً للخدمة دفعة اولى. وقد وجد المرشحون في عودتهم للجيش اعادة الاهمية اليه وبعث الطمأنينة في نفوس القوى القومية حسب قول عبدالكريم فرحان الذي سعى لاقناع بعضهم بقبول العودة ومنهم العقيد الركن عبدالغني الراوي. وحين قدمت اللجنة القائمة الى عبدالكريم قاسم لم يوافق الا على اعادة ١٧ ضابطاً فقط ثبت بنفسه مناصبهم ومواقع عملهم بصورة تضمن تجميدهم عن العمل وسهولة مراقبتهم[٢].

وبعد أسبوع واحد صدر مرسوم جمهوري باعادة الضباط المتقاعدين المذكورة اسماؤهم ادناه للخدمة في الجيش اعتبارا من ٥ اب ١٩٥٩.

١ ـ العقيد عبد الجبار سعدي.

٢ ـ العقيد عبد القادر احمد البهرزي.

---

[١] جريدة الثورة ٣٠ تموز ١٩٥٩.

[٢] حصاد ثورة،ص ٤١.

٣ ــ العقيد محسن حسن.

٤ ــ العقيد الركن سعيد فتحي الصقلي.

٥ ــ العقيد الركن ابراهيم فيصل الانصاري.

٦ ــ العقيد الركن عبد الغني محمد سعيد الراوي.

٧ ــ العقيد الركن عبد الكريم فرحان الزبيدي.

٨ ــ المقدم محمد مرهون.

٩ ــ المقدم خالد رشيد الشيخلي.

١٠ ــ المقدم احمد محمود النعيمي.

١١ ــ مقدم الجو الركن عارف عبد الرزاق.

١٢ ــ المقدم الركن محمد مجيد.

١٣ ــ المقدم عبد الكريم جهاد شلال.

١٤ ــ المقدم عبد المجيد احمد السامرائي.

١٥ ــ الرئيس الاول سعيد صليبي.

١٦ ــ الرئيس الاول عبد الهادي صالح.

١٧ ــ الرئيس الاول عبد الوهاب عبد الرزاق.

١٨ ــ الرئيس الاول الركن الطيار حردان عبد الغفار التكريتي.

١٩ ــ الرئيس الاول كمال احمد الراوي.

وفي يوم ٩ اب ١٩٥٩ نشرت جريدة الحرية البرقية الآتية من هؤلاء الضباط.

"سيادة القائد العام للقوات المسلحة

زعيمنا الاوحد اللواء الركن عبد الكريم قاسم اننا نفخر ونعتز بثقتكم الغالية باعادتنا لخدمة جيشنا العزيز ونعاهدكم امام الله والوطن والشعب اننا سنكون جنودا امناء مخلصين امناء للذود عن جمهوريتنا الخالدة وتحقيق اهدافكم الكبرى وسنفني كياننا وارواحنا في سبيل ذلك حفظكم الله ورعاكم ذخرا وزعيما موجها وقائدا مظفرا ودرعا واقيا لجمهوريتنا الخالدة".

وعن البرقية التي ارسلها عبدالكريم فرحان وجماعته من الضباط القوميين الذين احيلوا على التقاعد يذكر فرحان:

"زارني المقدم الركن محمد مجيد والمقدم نهاد فخري وتحدثنا كثيراً بشأن المستقبل ووجوب بذل كل جهد ممكن لتبديل حكم الاعدام الذي حكم به ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري[1] وبقية الضباط القوميين واقترحنا ضرورة السعي لمقابلة الزعيم الركن عبدالكريم قاسم والتودد اليه بغية تخفيف الاحكام ورشحاني للقيام بهذه المهمة واكدا ان هذا رأي اغلبية الضباط الاحرار. والقوى القومية استصوبت الرأي وايدته ثم اتصلت ببعض الاخوان امثال رجب عبدالمجيد وعبداللطيف الدراجي فوافقوا على الفكرة وقررنا تقديم هدية الى عبدالكريم قاسم بمناسبة الذكرى السنوية لثورة ١٤تموز وارسال برقية تهنئة وقعها عشرة من الضباط الاحرار كنت من ضمنهم وساهموا جميعهم في شراء الهدية الفضية التي صنعها صانع في شارع النهر بتوجيه واشراف احدى اخوات نهاد فخري وكان فحوى البرقية التي نشرت في الصحف.

أطّلع عبدالكريم قاسم على البرقية فأعجبته ونالت رضاه وبلغه عزمنا على تقديم هدية له بهذه المناسبة الوطنية فاتصل سكرتيره بثلاثة منا هم عبداللطيف الدراجي وحردان التكريتي وعبدالكريم فرحان وبلغنا ان الزعيم قد قرر مقابلتنا نيابة عن بقية الجماعة ثم حدد موعد المقابلة. ذهبنا نحن الثلاثة الى وزارة الدفاع قبل الموعد المحدد بقليل وكان في المساء وسرعان ما استقبلنا عبدالكريم قاسم بترحاب بالغ وسرور ظاهر. وبعد جلوسنا بضع دقائق ضغط على زر الجرس الكهربائي فجاء المراسل يحمل اكواب الشاي ثم بدأ يتحدث بحماس عن مشاريعه المقبلة وثروات العراق وضرورة خدمة الفقراء وبذل الجهود لاعلاء شأن الجمهورية العراقية الخالدة ثم اكد على وجوب مساهمتنا من جديد في خدمة وطننا ووجه كلامه الى عبداللطيف الدراجي قائلاً سأعينك بمنصب اداري كبير (اسندت اليه متصرفية لواء الكوت) اما عبدالكريم فرحان وحردان فسيعودان قريباً الى الجيش اننا اخوة ورفاق سلاح ولابد ان نتعاون. ثم توقف قليلاً ورأيت الفرصة سانحة للتحدث اليه بشأن اخواننا الذين حكم عليهم بالاعدام فقلت سيادة الزعيم ان لك اخواناً ساهموا في

---

[1] بدأت محاكمتهما مساء يوم ١٢ آب ١٩٥٩ وفي ١٦ايلول صدر الحكم عليهما بالاعدام رمياً بالرصاص. أي ان اعادة عبدالكريم فرحان وجماعته قد صدرت قبل صدور الحكم بالاعدام باكثر من شهر.

ثورة ١٤ تموز حكم عليهم بالأعدام وهم اولى النـــاس بعطفــك والجميــع ينظــرون ويتوقعون من بطل تموز تخفيف احكامهم بمناسبة عيد الثورة المجيــدة ثــم تحــدث عبداللطيف الدراجي فتناول الموضوع نفسه. حدق عبدالكريم قاسم في وجوهنـــا ثـــم قال بعد قليل لن انساهم لقد غرر بهم الطامعون وهم الذين دفعوا الشواف على التآمر على قيادة الثورة انني لا احقد على احد انني دائـــم التفكيــر بهــم وبعــوائلهم ثــم خرجنا[1].

محاكمة الوجبة الخامسة من المتهمين بحوادث الموصل

انعقدت المحكمة العسكرية العليا الخاصة في ٢١ حزيران ١٩٥٩ للنظر فـــي قضية المتهمين العقيد الركن جميل الخشالي والــرئيس الاول محمــد ســليم احمــد والرئيس الاول حامد سعيد والرئيس الاول فيصل الخوجة والرئيس الركن نـــافع داود والرئيس منعم حميد والرئيس الصيدلي امــين كــوركجي والــرئيس محمــد رجــب والرئيس محمد امين عبد القادر والرئيس نجم عبد الله والرئيس عدنان شمس الدين والملازم الاول ادريس ابراهيم والملازم الاول سالم حسين والملازم مظفــر صـــالح والملازم محسن اسماعيل عموري والملازم خلدون صديق والملازم حـــازم صـــالح والملازم سعدي العمري والملازم طه حمو وفاضل الشكره وعبد الباسط يونس بتهمة الاسهام في اعداد وتنفيذ حركة الموصل وخلاصة القضية كما جاء فـــي اثــر قـــرار التجريم انه "عندما اعلن الشواف حركته في الموصــل بالتعــاون مــع الجمهوريـــة العربية المتحدة ازرته قطعاته الموجودة في الموصل عدا كتيبـــة الهندســـة وبعــض الضباط في الوحدات الاخرى. وفي هذه القضية بالذات ارتكب بعض الضباط من مقر اللواء الخامس ومن سرية نقلية الحيوانات ومن وحدة الميدان الطبية ومـــن كتيبـــة الهندسة ومن كتيبة المدفعية التاسعة ومن المستشـــفى العســكري وجنـــاح التعبئـــة الصغرى وبعض الضباط القادمين من الاستخبارات العسكرية والاشـــخاص الاهليـــين امورا تدل على مؤازرتهم (للمؤامرة) كنقل الاسلحة والاشتراك بالاعتقالات والبث من محطة الموصل والى غير ذلك من الفعاليات".

---

[1] حصاد ثورة، ص٣٩.

وقد اتهم الادعاء العام الجمهورية العربية المتحدة بالمساهمة في تنفيذ الحركة واحداث البلبلة والقلق بين صفوف الشعب واشار الى التقرير الذي وضعته دوائر الاستخبارات المصرية وارسله عبد الناصر الى الملك حسين والذي جاء فيه:ـ

"ان النقمة في العراق تشتد وتتسع في صفوف الشعب على نظام الحكم القائم وان الاستقرار معدوم كليا في العراق وان الانهيار يتهدده. وان سمعة الملك حسين في العراق عظيمة وهو امل الشعب العراقي لانقاذه مما هو فيه وان الشعب العراقي والكردي ينتظران الخلاص على يد الملك"[١].

وبعد ان استمعت المحكمة الى مطالعة هيئة الأدعاء العام وسألت المتهمين عما جاء في قرار الاتهام واستدعت ٤٩ شاهدا من بين ٩٠ شاهدا كانت الهيئة التحقيقية قد استمعت الى شهاداتهم واستأنست المحكمة بشهادات الباقين واستمعت الى افادات المتهمين والى شهادات شهود الدفاع البالغ عددهم (٣٤) شاهدا والى دفاع المحامي جميل دنو على مدى عشرين جلسة اصدرت حكمها يوم التاسع من اب ١٩٥٩ كالاتي:ـ

"١ ـ حكمت المحكمة على كل من الرئيس الركن نافع داود والرئيس محمد امين عبد القادر والملازم الاول سالم حسين والملازم مظفر صالح والملازم محسن اسماعيل عموري بالاعدام رميا بالرصاص. كما حكمت على فاضل حمادي الشكره بالاعدام شنقا.

٢ ـ حكمت المحكمة على كل من العقيد المتقاعد جميل مهدي الخشالي والرئيس منعم حميد والرئيس الصيدلي امين مجيد كوركجي بالاشغال الشاقة المؤبدة.

٣ ـ حكمت المحكمة ببراءة المتهمين الرئيس الاول محمد سليم احمد والرئيس الاول حامد سعيد والرئيس الاول فيصل الخوجة والرئيس محمد رجب والرئيس نجم عبد الله والرئيس عدنان شمس الدين والملازم الاول ادريس ابراهيم والملازم خلدون صديق والملازم حازم صالح والملازم سعدي شريف العمري والملازم طه حمو سليمان وعبد الباسط يونس من التهم المسندة اليهم"[٢].

---

[١] المحاكمات ٦٠٢٣/١٦.

[٢] المحاكمات الجزءان الرابع عشر والسادس عشر/١٦ وخاصة/٦٨٤٥ ـ ٦٨٦٣.

وقد نفذ حكم الاعدام الصادر بحق كل من نافع داود ومحمد امين عبد القادر وسالم حسين ومظفر صالح ومحسن اسماعيل عموري وفاضل الشكرد بتاريخ ٢٥ اب ١٩٥٩ وخفف الحكم الصادر بحق كل من جميل مهدي الخشالي ومنعم حميد وامين مجيد كوركجي الى الاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة.

تراجع المد الشيوعي

لم يلحق بالشيوعيين العراقيين من اذى وتدهور في السمعة قدر ما الحقتها بهم احداث كركوك. فلقد تركت تلك الاحداث آثارا سلبية على سمعة الحزب وصورته في المجتمع وتضاءل قدره في اعين الناس وبدأ دوره السياسي بالانحسار واخذ الكثير من المتعاطفين معه يتنصلون منه حتى ان عددا من المسؤولين البارزين في السلطة من امثال العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة والعقيد الركن ماجد محمد امين المدعي العام والعقيد وصفي طاهر مرافق عبد الكريم قاسم الذين كانوا يؤلفون كتلة قوية حول قيادة عبد الكريم قاسم اخذوا يتحاشون مواجهته ولم يعودوا يبدون نشاطا ملحوظا مثلما كان في السابق[1] وان عددا من الضباط المحسوبين على الشيوعيين في وزارة الدفاع من امثال طه الشيخ احمد اخذوا ينأون بانفسهم عن ممارسات الشيوعيين خاصة، وان احداثا مشابهة لما حدثت في كركوك كادت ان تقع في أنحاء اخرى من العراق وخاصة في الالوية الجنوبية وبعض مناطق بغداد كالاعظمية والكرادة والكرخ حسب ما ذكر عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي يوم ٢٩ تموز. ولكن بشكل اخف.

ويبدو ان تلك الاحداث قد هيأت الشروط الموضوعية التي كان ينتظرها عبد الكريم قاسم لشن حملته على الشيوعيين ويحجم دورهم ونشاطهم ويضع حدا لتجاوزاتهم وتدخلاتهم في شؤون الحكم والادارة. دون ان يلحق بهم ضررا قد يؤدي الى الاخلال بالتوازن بينهم وبين القوميين الذين اخذ يتظاهر بالتقرب اليهم. ذلك ان تفوق القوميين قد يؤدي الى اندفاعهم نحو شعار الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة والعمل على تحقيقه الامر الذي سيفقده مركزه امام شعبية عبد الناصر.

---

[1] اسماعيل العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز ص ١٩٥.

وبعد الخطاب الذي القاه عبد الكريم قاسم يوم ١٩ تموز ومؤتمره الصحفي يوم ٢٩ تموز اللذين سبقت الاشارة اليهما بدأ عبد الكريم قاسم بالتعاون مع الحاكم العسكري العام اللواء الركن احمد صالح العبدي حملة واسعة لابعاد الشيوعيين عن المراكز المهمة، ويؤيدهما في ذلك معظم الوزراء وبخاصة وزراء الحزب الوطني الديمقراطي والمحسوبين عليه ومنهم محمد حديد وهاشم جواد. وينقل تريفليان السفير البريطاني في بغداد الى حكومته في برقية يوم ٢٠ تموز قول هاشم جواد وزير الخارجية له "بعد انتهاء الاحتفالات بالذكرى الاولى لثورة تموز ستتخذ الخطوات اللازمة لاعادة القانون والنظام وايقاف الشيوعيين الذين يثيرون الاضطرابات وسيتم تحقيق ذلك عن طريق المحاكمات في المحاكم العسكرية. وقد جرى تسريح وجبة جديدة من الضباط الاحتياط الذين يربو عددهم على (٧٠٠) ضابط احتياط بسبب الانشطة الشيوعية".

وأضاف تريفليان يقول "ويعتقد الوزير (هاشم جواد) ان هناك توقعا حقيقيا لعقد هدنة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق وهو يتفق بان الدعاية التي تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة قد خفت حدتها كثيرا وقال ان عبد الناصر قد اوقف نشاط مكتب العراق الحر (التجمع القومي العراقي في القاهرة) من القيام باجراء احتفالات عراقية المنافسة للعراق في ١٤ تموز وانه قلل من فعالياته واعترف بانه لا بد ان يتبع ذلك توقف محكمة الشعب لدعايتها المعادية للجمهورية العربية المتحدة"[١] ونقل ترافيليان الى حكومته يوم ٣١ تموز قول عوني يوسف له "ان مجلس الوزراء عقد سلسلة اجتماعات خلال الايام القليلة الماضية وجرت في تلك الاجتماعات مناقشة الاتجاه العام الذي انتهجه رئيس الوزراء"[٢].

وقد تلقت اجهزة الامن والشرطة والاستخبارات العسكرية ومختلف اجهزة الدولة خطب عبد الكريم قاسم وتصريحاته بعد احداث كركوك واستندت عليها لشن حملة عنيفة ضد الشيوعيين وراحت تطاردهم وتزجهم في السجون واسرعت الصحف المستقلة منها والمعارضة والمسايرة لعبد الكريم قاسم ببيان ان ما عناه عبد الكريم قاسم (بالفوضويين) هم الشيوعيون. وكانت الصحف قبل ذلك الوقت لا

---

[١] الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٨٩/٤، ٩٠.

[٢] المصدر نفسه ١١٢/٤.

تجرؤ على انتقادهم او مهاجمتهم فاخذت تدبج المقالات وتنشر البيانات التي يرسلها بعض المواطنين يعلنون فيها استنكارهم لتلك الاحداث ويتنصلون من انتمائهم للحزب الشيوعي ويعلنون انسحابهم من المنظمات المهنية والنقابية حتى ان جريدة (الديلي تلغراف) البريطانية كتب يوم ٢١ تموز تقول "خلال ١٢ ساعة المنصرمة قدم عدد كبير من اليساريين استقالاتهم من الاتحادات المهنية والنقابية واعلنت عدة اتحادات نقابية رغبتها في اجراء انتخابات جديدة لان حزبا واحدا كان مهيمنا على الاتحادات السابقة"[١] وذلك في محاولة منها لاسترضاء عبد الكريم قاسم واقامة علاقة جيدة معه.

وأحيل عدد كبير من الشيوعيين او المحسوبين عليهم الى المحاكم العرفية ويذكر احد الباحثين[٢] في كلامه عن العقيد شمس الدين عبد الله رئيس المجلس العرفي والذي كان يقابل فاضل عباس المهداوي في محكمته العسكرية انه بعد خطاب عبد الكريم قاسم يوم ١٩ تموز "أستطاع ان يضع أعدادا غفيرة من الشيوعيين والديمقراطيين في السجن بينما كان يغض النظر عن النشاط القومي المتزايد. واوجد بذلك فرصة لتنفس معارضي عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي لكي يتحركوا مدعومين بغطاء عرفي يستخدمونه عند الحاجة للتنكيل بخصومهم الشيوعيين. ولم يكن ذلك صعبا على شمس الدين عبد الله الذي كان قد تعرض الى اعتداءات قامت بها ضده جماعات محسوبة على الحزب الشيوعي فضلا عن انه يؤمن بالاتجاه القومي العربي ويعتقد ان الشيوعيين وعبد الكريم قاسم مسؤولون عما حدث ويحدث لحاملي الافكار القومية ومستقبل العمل القومي في العراق.

أي ان شمس الدين عبد الله الذي يراس محكمة عرفية خاصة بالدفاع عن النظام كان هو نفسه من معارضي ذلك النظام ان لم يكن من اشد معارضيه.

أعتمد العقيد شمس الدين عبد الله في اصدار قراراته على مبدا قانوني ينص على جواز اصدار قرار قضائي في مسألة وجود شاهدي اثبات يقسمان بالقران الكريم على صحة اقوالهما امام هيئة المحكمة بحضور المتهم وهذه عملية سهلة بوجود رجال الامن والشرطة المعروفين بعدائهم التقليدي للشيوعيين الى جانب أي

---

[١] المصدر نفسه ١١٣/٤.

[٢] حسن العلوي، عبد الكريم قاسم، رؤية بعد العشرين، لندن، ١٩٨٣، ص (٤٦).

شخص من معارضي الحكم، ولهذا فقد استغلت نقطتان لارسال الشيوعيين الى المحكمة العرفية واصدار القرار بالسجن عليهم وشاع استعمالها في حالة عدم وجود تهمة محددة الاولى الادعاء بان احدهم مزق نسخة من القران الكريم والثانية الادعاء بان احدهم مزق صورة الزعيم وتفوه بعبارات تمس كرامته الشخصية ولما كان رئيس المحكمة العرفية (حريصاً على سلامة الزعيم وعلى سلامة صوره من التلف ولما كان من محبيه الذين يعز عليهم ان تمس شخصية بكلام ولو عارض) فقد اصبح اصدار اقسى العقوبات بحق الفاعل مطلوباً ولم لا وهذان شاهدا الاثبات يقسمان بالقرآن الكريم على صحة اقوالهما.

وضرب العلوي مثالاً على ذلك ما حدث في احتفالات ١٤ تموز حين اقام الشيوعيون في الكرادة الشرقية ـ محلة الزوية ـ قوساً للنصر وبينما كان السيد مهدي السيد طالب وهو عضو في الحزب الشيوعي مشغولاً بالصاق صور الزعيم على القوس هاجمه احدهم وانزله من السلم بعد ان سحب الصورة من يده ومزقها وهو يصرخ صورة الزعيم يا ناس مزقها سيد مهدي فأقتيد السيد مهدي الى الامن العام ومنها الى شمس الدين عبدالله ليحكم عليه بالسجن عاماً كاملاً.

اما تمزيق القرآن في الحادثة المشهورة التي قيل انها وقعت في مظاهرة للحزب الشيوعي امام وزارة الدفاع والتي سجن في اثرها عدد من انصار الحزب بقرار المحكمة العرفية فلا ندري كيف تم ذلك ومن للشيوعيين بقرآن حتى يمزقوه ولماذا يمزقونه امام وزارة الدفاع؟

ان احداً لم يسأل ما دام ثلاثة شهود قد اقسموا انهم شاهدوا هؤلاء يمزقون القرآن واغلب الظن انهم هم الشهود الذين مزقوا القرآن. ويعقب العلوي على قوله هذا بالقول ان شمس الدين عبدالله ظاهرة فريدة في الحكومات والانظمة معارض كبير يقاضي انصار الحكومة ويحكم على محبي زعيمها بالسجن"[1].

واضطر الكثير من اتباع عبدالكريم قاسم ومحبيه من الشيوعيين ومن غيرهم ممن كانوا يساندون الثورة الى مغادرة مناطقهم في الاعظمية من بغداد وفي محافظة الانبار والموصل التي صارت شبه محرمة عليهم فغادروها بسبب المضايقات وخوفاً على حياتهم.

---

[1] عبدالكريم قاسم، رؤية في القرن العشرين،ص٤٧.

بدأ عبد الكريم قاسم حملته ضد الشيوعيين بتطهير وسائل الاعلام منهم وبخاصة دار الاذاعة والتلفزيون بتعيين العقيد الركن جاسم كاظم العزاوي سكرتير وزير الدفاع "مشرفا عاما على الاذاعة والتلفزيون" اضافة الى وظيفته. وفي ذلك يقول العزاوي:ـ

"اخذت في بداية الامر اتردد على دار الاذاعة لاوقات قصيرة واحضر بعض الاجتماعات لمعرفة بواطن الامور وجس النبض. كما استعنت باراء بعض اخواني من الضباط القوميين فيما يخص وسائل الاصلاح. اتصلت بالاخ صبحي عبد الحميد وطلبت منه الاتصال بالاخ صالح مهدي عماش لاستطلاع راي حزب البعث العربي الاشتراكي في وسائل الاصلاح. وقد لقيت تاييدا وتشجيعا من هؤلاء الاخوة.

كان اول عمل قمت به هو عزل مدير الاذاعة والتلفزيون الشيوعي (سليم الفخري) واعادته مدرسا في الغربية المتوسطة[1] وتعيين الرئيس الاول عبد الستار رشيد وهو بعثي معروف (تسلم قيادة الحرس القومي بعد ثورة رمضان ١٩٦٣). مديرا جديدا للاذاعة والتفزيون. ومن اجل ابعاد الشيوعيين الغيت مائة درجة وظيفية ثانوية بحجة الاقتصاد في النفقات فساعد ذلك الامر على تطهير بعض اقسام الاذاعة

---

[1] كان سليم الفخري قد وقع في اسر القوات البريطانية سنة ١٩٤١ وقد تمسك بموقفه المعارض للانكليز حسبما يذكر العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي الذي اثنى على كفاءته وثقافته الممتازة ثم اقيل من الجيش لثبوت انتمائه للحزب الشيوعي وغادر العراق الى لندن التي عاد منها بعد ثورة ١٤ تموز وان عبدالسلام عارف عينه مديراً للاذاعة لمعرفته بوطنيته ونزاهته وقد اعيد سليم الى الجيش ومنح رتبة مقدم وتولى مديرية الاذاعة بموافقة وزارة الدفاع وموافقة وزارة الارشاد. لم يرض بالمهاترات بين الاذاعتين المصرية والعراقية وتصرف شخصياً واتفق مع الملحق العسكري للعربية المتحدة على ايقاف هذه الحملات والذي ابرق الى حكومته واوقفها في الحال اما سليم الفخري فقد ابلغ عبدالكريم قاسم ان العربية المتحدة اوقفت الحملات والمهاترات فغضب عبدالكريم قاسم وطلب منه اذاعة كافة التعليقات والقصائد التي ترسل اليه كما غضب سليم الفخري على الشيوعيين بعد مهاجمة اتحاد الشعب على الوزراء المستقيلين وذكر انه اخذ الجريدة وذهب الى وزير الارشاد قائلاً له البارحة كان هؤلاء وزراء وطنيين ووزراء ثورة وبقدرة قادر يتحولون الى عملاء انه عيب. وكان سليم الفخري لا ترضيه تصرفات عبدالكريم قاسم وهو الذي اصر على اذاعة نشيد الله اكبر من دار الاذاعة الذي منعه عبدالكريم قاسم منذ اقالة عبدالسلام عارف وقد الحق الفخري بعد اقصائه من الاذاعة بالقسم القانوني في وزارة الدفاع ولم يكن له عملاً معيناً. موسوعة ١٤تموز ٢٩٨/١.

من الشيوعيين ثم اصدرت امرا بمنع دخول أي موظف من وزارة الارشاد بمن فيهم الوزير نفسه الى مديرية الاذاعة والتفزيون (كان وزير الارشاد الدكتور فيصل السامر).

وكان حافظ القباني رئيسا للمذيعين وشيوعيا متطرفا لدرجة كان الشيوعيون يهتفون في المظاهرات "باسمك يا شعب يعلق القباني"و"مذيعنا الاول حافظ القباني" فعمدت لتقليم اظفاره وتحجيم دوره وكان القباني يقدم ثلاثة برامج منها برامج (من اقوال الزعيم) الذي يبث يوميا وبرامج (مع الشعب) فقمت بالغاء البرنامج الاول وابداله ببرنامج جديد هو "اهداف الامة العربية في خطب الزعيم" واستحدثت قسما جديدا في الاذاعة هو قسم الانصات وعينت حافظ القباني رئيسا لهذا القسم وهو منصب لا اهمية له... وقد حظيت تلك الاجراءات بتاييد من الضباط القوميين بصورة عامة والضباط الذين يمقتون الشيوعية من امثال عبد المجيد جليل مدير الامن العام...

وانشأت قناة اذاعية اسميتها "صوت الوطن العربي الكبير"[1] وعينت السيد عبد اللطيف السعدون من الشباب القومي مشرفا عليها واستعنت بالسيد عبد الرزاق البارح[2] وهو من القوميين ايضا لكتابة التعليقات السياسية ومنعت اذاعة التعليقات التي ترد من وكالة الانباء العراقية التي يسيطر عليها الشيوعيون وفيها تهجم على الرئيس جمال عبد الناصر. كنت اشطب على تلك العبارات.

واستعنت باساتذة اكفاء ذوي مكانة علمية لتقديم البرامج الاذاعية امثال المرحوم الدكتور مصطفى جواد وكثيرين غيره. كذلك اتفقت مع فرقة الزبانية للتمثيل وهي ذات الاتجاه القومي ومع فرقة ١٤ تموز القومية لتقديم اعمال فنية ذات اتجاهات قومية في وقت حجمت فيه عمل فرقة المسرح الفني الحديث التي يسيطر عليها الشيوعيون"[3].

وواجهت الصحف المسايرة للشيوعيين ضغطا من اجل صرفها عن مسايرة الشيوعيين ويذكر العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي ان جريدة البلاد،

---

[1] ابدل اسمها بعد ثورة ١٤ رمضان الى (صوت الجماهير).

[2] كتب عبدالرزاق البارح كتاباً في مدح عبدالكريم قاسم عنوانه (معنى عبدالكريم قاسم).

[3] جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز ص ٢٣٦ ــ ٢٣٩.

كانت من الصحف المسايرة للحزب الشيوعي "وعليه طلبت مديرية الامن العامة من اصحابها التخفيف من غلواء جريدتهم في قدح كل ما لا يتفق وفلسفة الحزب الشيوعي او يمت الى القومية العربية بصلة. ولم ياخذ اصحابها بنصائح مديرية الامن. عند نذ دست المديرية في مكتب الجريدة بعض الاسلحة كالسكاكين والبلطات وغيرهما واتهمت اصحاب الجريدة بانهم يكدسونها للقيام باعمال التخريب فاستاذنت المديرية الحاكم العسكري العام للقيام بالتفتيش بحثا عن الاسلحة بعد ان اتفقت معه مسبقا على كل تفاصيل العملية. وعثر على الاسلحة واوقفت السلطات الجريدة عن الصدور للمدة التي راها عبد الكريم قاسم كافية لانصياع اصحابها لتوجيهاته. واوقف اصحابها كذلك، واخيرا صدرت الجريدة على النهج الذي يرضي السلطات واطلقت سراح اصحابها من التوقيف[1].

وفي الجيش أجرى عبد الكريم قاسم حركة واسعة من التنقلات واقصاء الشيوعيين عن المراكز المهمة واصدر اوامر بتعيين الضباط القوميين بدلهم فعين المقدم الركن خالد مكي الهاشمي امرا لكتيبة الدبابات الرابعة في أبي غريب والرائد الركن خالد حسن فريد معاونا لامر كتيبة المثنى في ابي غريب والرائد الركن ابراهيم جاسم التكريتي معاونا لامر الكتيبة الاولى في معسكر الرشيد والمقدم الركن محمد مجيد امر كتيبة دبابات في الوشاش والمقدم الركن عدنان عبد الجليل امر لمدرسة الدروع بدلا من المقدم خليل العلي ويقول الرائد الركن خالد حسن فريد "ارسل علي عبد الكريم قاسم في تموز ١٩٥٩ ليبلغني بامر تعييني وكيلا لامر كتيبة دبابات المثنى بدلا من المقدم خزعل السعدي (اعدم في ثورة ٨ شباط ١٩٦٣) الشيوعي الذي اوقف قائلا: ان كتيبة المثنى اصبحت شيوعية فاطلب منك ان تدفعها خارج خط الشيوعيين ثم يستدرك ويقول انها ليست شيوعية ولكنها خارج خط الثورة وعليك ان تلتحق فورا وتسيطر عليها"[2].

ولم يكتف عبد الكريم قاسم بنقل الضباط الشيوعيين من وحدات الدروع وتسليم قيادتها الى الضباط القوميين بل اتبعه بامر اخر في غاية الاهمية اذ ارسل بطلب مدير الاستخبارات العسكرية العقيد محسن الرفيعي ومدير الامن العام العقيد

---

[1] موسوعة ١٤ تموز/٢ ٢١١ الهامش.

[2] نفسه، ٢٠٦/٢ ــ ٢٠٨.

عبد المجيد جليل قائلا لهما "يظهر ان الشيوعيين لا يعرفون مقدار حجمهم وقيمتهم وقوتهم لقد كانوا في زمن نوري السعيد في جحورهم ولم يستطع احد ان يخرجهم الى النور. اما انا فقد اخرجتهم لكم من جحورهم الى النور فتولوا امرهم"[1] ثم اصدر عبد الكريم قاسم اوامره الى قادة الفرق والمتصرفين (المحافظين) بان يوقفوا المد الشيوعي. وتولى هو نفسه افهام الشعب بانه سحب تاييده للشيوعين بخطبه العديدة، وثم تسريح ما لا يقل عن (١٧٠٠) ضابط من بينهم جميع الضباط الاحتياط في الدورة (١٣) التي كان الشيوعيون يحظون بنفوذ واسع بين صفوفهم[2].

ويذكر العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين وكان يعمل معاوناً لمدير الاستخبارات العسكرية ان عبدالكريم قاسم أوعز الى قادة الفرق أن يقفوا من تصرفات الشيوعيين موقفاً حازماً فأغتنم قائد الفرقة الاولي هذه الفرصة وتراجع عن مواقفه السابقة ومنع دخول الجرائد الشيوعية او التي تساندهم الى جميع منطقة فرقته من المحمودية حتى البصرة وطلب احالة حائزيها الى المحاكم وامر بتعليق لافتات على محلات التجارة والبقالة التي يملكها الشيوعيون يكتب عليها (يمنع التعامل معه لانه فوضوي) وقد وضعت هذه الفرقة فعلاً هذه اللافتات على المحلات اما اذا اعترض صاحب المحل فيكون الجواب (غلق المحل) ومن المضحكات المبكيات ان تنشر جريدة اتحاد الشعب طلباً من احد الشيوعيين يرجو فيه منحه جواز سفر للدخول الى منطقة الفرقة الاولى باعتبار انه محرم على الشيوعيين دخولها.

وانتهز آمرو الوحدات القوميون من مختلف المناطق وخاصة في الحبانية ذلك الامر وباشروا في فسخ عقود الجنود المتطوعين وضباط الصف ونواب الضباط الشيوعيين او من كان لهم نشاط شيوعي واحالة الحزبيين منهم الى المحاكم العسكرية او التحقيقية فاذا ادينوا يحالون الى محاكم الفرقة التي تحكم بطردهم من الجيش وفسخ عقودهم علاوة على العقوبات الاخرى. وفي الموصل سادت احكام شريعة الغاب وحب الثأر والانتقام بدل شريعة القصاص العادل وادت الحساسيات والعداوات فعلها واغتيل كثيرون، الأمر الذي دفع بالكثير من سكان المدينة الى

---

[1] المصدر نفسه ص ٢٠٩، وهو ينقل اقوال محسن الرفيعي.

[2] اسماعيل العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز ص ١٩٣.

مغادرتها الى بغداد والمدن الاخرى طلبا للامن واخذ بعض الضباط يوسط المهـداوي ووصفي طاهر وغيرهما لايقاف التعقيبات القانونية ضدهم وقـد يسـتجيب الحـاكم العسكري لهذه الوساطات فيطلب اغلاق المجلس التحقيقي. ولكن كان آمرو الوحدات يحتاطون للامر بتشكيل اكثر من مجلس تحقيق لاكثر من قضية شيوعية يتهم فيهـا العسكري فاذا كان من جملتها اعماله التي احيل بها الى التحقيق (سـب الـزعيم او التهكم عليه) فلا يشفع له ولا تفيد له وساطة المهداوي ولا غيره وانما سينال عقابة بناء على هذه الجريمة التي لا تغتفر بنظر الزعيم"[1].

لقد أعتقل بامر من عبد الكريم قاسم في الفترة الواقعة بين ١٩ تمـوز و ١٢ اب ١٩٥٩ مئات من الشيوعيين ومؤيديهم. وتم تعطل نشاط المقاومة بصورة كليـة وتم اعتقال الرئيس الاول مهدي حميد قائد المقاومة الشعبية في المنطقة الشـمالية. وفي ٢٩ تموز اصدر الحاكم العسكري العام بيانا بحل المقاومـة الشـعبية وايقـاف نشاطها:ـ

بيان رقم ١١٠

بالنظر لتأجيل تدريب قوات المقاومة الشعبية ورفع الواجبات عنها في كافـة انحاء الجمهورية العراقية لذا يمنع منعا باتا ارتداء الملابس الخاصة بقوات المقاومة الشعبية من قبل كافة المواطنين وعلى المسؤولين في الجـيش والشـرطة والامـن القبض على كل من يخالف هذا البيان تمهيدا لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقه وفـق المادة ١٥ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ التي تقضـي بـالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تزيد على مائة وخمسين دينارا او بايـة عقوبة اخرى تقضي بها القوانين المرعية.

اللواء الركن احمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام[2]

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ٢/١٨٨ـ١٩١.

[2] الثورة ٣٠ تموز ١٩٥٩.

وأغلقت السلطات المختصة فروع اتحاد الشبيبة الديمقراطي وهددت الاشخاص الذين ينتحلون لانفسهم صفة لجان صيانة الجمهورية التي الفتها بموجب البيان الصادر يوم ٢٥ تموز وبرقم (١٠٨) والذي جاء فيه "ان الحكومة لم تقم لحد الان باجازة ما يسمى بلجان الدفاع عن الجمهورية وعليه فإن من ينتحل مثل هذه الصفة او ما شاكلها بعد الان او يقوم بالاعتداء على الموظفين او المستخدمين وارهابهم يعرض نفسه للعقوبات"[١].

وختمت مكاتب الاتحاد العام لنقابات العمال، في اواخر تموز حيث طلب الحاكم العسكري العام الى مديرية شرطة لواء بغداد اغلاق مكتب الاتحاد كالاتي:ـ

"بناء على مقتضيات المصلحة العامة وعملا بأحكام الفقرة الخامسة من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ ونظرا لقيام الاتحاد العام لنقابات العمال بممارسة اعماله دون تقديم طلب رسمي بذلك وفق ما تشترطه المادة ١٩ من قانون تعديل قانون العمل رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ فقد قررنا اغلاق مكتب الاتحاد العام المذكور يرجى اتخاذ ما يقتضي لتنفيذ قرارنا هذا"[٢]. وقد تم تنفيذ قرار اغلاق الاتحاد فعلا يوم ٢٩ تموز وفي الوقت نفسه نشرت جريدة الحرية يوم ١٢ آب الخبر الاتي:ـ

"قرر الحاكم العسكري العام حجز الاموال المنقولة للاعضاء في المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال وهم كل من.

١ ـ صادق جعفر الفلاحي.
٢ ـ كليبان صالح.
٣ ـ طالب عبد الجبار.
٤ ـ كاظم حسن الدجيلي.
٥ ـ عبد القادر عباس العياش.
٦ ـ هادي علوان.
٧ ـ هادي عبد الامير.
٨ ـ علي شكر.

---

[١] الثورة ٢٩ تموز ١٩٥٩.

[٢] الحرية ٤ اب ١٩٥٩.

٩ ــ عبد الامير عباس.

١٠ ــ آرا خاجادور.

١١ ــ حكمت كوتاني.

١٢ ــ حسين علوان.

١٣ ــ محمد غضبان.

وكانت جريدة الحرية قد نشرت يوم ١١ اب ١٩٥٩ الخبر الاتي:ــ

"امر سيادة زعيم البلاد الامين عبد الكريم قاسم بالافراج عن كل من فضيلة الشيخ محمد محمود الصواف (مراقب عام الاخوان المسلمين) والسيد عدنان رانية والسيد حازم سعيد والسيد صالح زكي وهم ممن حكم عليهم المجلس العرفي العسكري الثاني قبل اعادة تأليفه بهيئته الجديدة.

وقد تفضل الزعيم المنقذ فاستقبل الشيخ الصواف واحاطه بالرعاية والتكريم ولا ريب في ان هذه الخطوة الكريمة ستستقبل من لدن المواطنين بالترحاب والاكبار لانها عمل مبرور في سبيل احقاق الحق ورفع الحيف عن ابناء الوطن الذين لعبت الاهواء دورها في ايذائهم".

في حين تعرض عبد القادر اسماعيل رئيس تحرير جريدة اتحاد الشعب لتفتيش دقيق قبل ان يغادر العراق لحضور مؤتمر الشبيبة العالمي في فيينا يوم ٢٢ تموز واجرت الشرطة تحقيقا في مركز الشباب الطلابي في اليوم نفسه والذي اثار المفاجات في المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء يوم ٢٩ تموز وقد اجري التحقيق بشكل دقيق[١]. وساد الحزب الشيوعي جراء هذه المضايقات جو من الارتباك الفكري والتنظيمي واخذت المناقشات تجري في اكبر منظمات الحزب حول الموقف من عبد الكريم قاسم وموقف عبد الكريم قاسم من الحزب. وحمل بعضهم الحزب مسؤولية توتر العلاقة معه وتوصل الحزب الى قناعه بان الاصطدام مع قاسم سيجلب الكوارث الجسيمة"[٢] وانطلاقا من هذا التصور وبسبب المعاناة التي اخذ

---

[١] برقية السفير البريطاني في بغداد الى خارجيته يوم ٣١ تموز ١٩٥٩ الزوربعي، العراق في الوثائق البريطانية ٤/١١٢.

[٢] عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ١٨٦، وهو ينقل معلوماته عن تقارير مديرية الامن العامة رقم ٥٢٤٠ في ٢٨ تموز ١٩٥٩.

يتعرض لها الحزب اوفد المكتب السياسي للحزب عضوه جمال الحيدري الى اسماعيل العارف ليطلب منه ان يتوسط بين الحزب وعبد الكريم قاسم لكي يوقف المد المعادي للحزب الشيوعي وازالة سوء التفاهم واظهار النيات المخلصة للحزب. وقد نقل العارف ما دار بينه وبين الحيدري الى عبد الكريم قاسم الذي اجابه قائلا "لقد اخطأوا عندما تصوروا ان الثورة جاءت لمصلحة فئة سياسية معينة ولن نسمح لاية فئة ان تنفرد في فرض ارادتها بطرق غير مشروعة على الناس وسنعامل كل من يخرج عن الطريق بموجب القانون"[1].

وشهد العراق امام تراجع المد الشيوعي وانحساره في اعقاب حوادث كركوك حملة واسعة ضد الشيوعيين والمتعاطفين معهم تمثلت بعمليات اغتيال واسعة والسعي لتخريب مسيراتهم وتعرضت مراكز منظماتهم للهجوم، فكان الوضع يشبه الى حد ما في قسم من مظاهره الوضع الذي ساد بعد حركة الشواف مقلوبا راسا على عقب، وكان من الطبيعي ان تكون الموجه الجديدة اكثر قوة من سابقتها، وخاصة في كركوك والموصل التي غادرهما الكثير من سكانهما، وصارت عمليات الاغتيال الموجهة ضد الشيوعيين او الذين تعاطفوا معهم جزءا من الحياة اليومية فيها حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣.

القوميين يعاودون نشاطهم

إن اطلاق سراح السجناء والمبعدين من القوميين والبعثيين وإعادتهم الى وظائفهم قد ادى الى معاودة نشاطهم من اجل محاربة النفوذ الشيوعي خاصة بعد ان اعطى عبد الكريم قاسم الضوء الاخضر بذلك من خلال خطبه وتصريحاته بعد احداث كركوك. فشن البعثيون والقوميون حملة واسعة النطاق من اجل تنبيه السلطات الحكومية الى مخاطر هيمنة الشيوعيين على بعض وحدات الجيش وعلى عدد من الوزارات والدوائر التابعة لها وبخاصة وزارة الاقتصاد والاشغال والاسكان والمعارف والنفط.

---

[1] اسماعيل العارف: أسرار ثورة ١٤ تموز ص ١٩٤ ــ ١٩٥.

كانت أشد تلك الانتقادات والحملات قد جاءت من عدد من اساتذة جامعة بغداد ممن أعيدوا الى الخدمة بعد اطلاق سراحهم فوجهوا انتقادات واسعة الى سياسة وزارة المعارف والمناهج التعليمية والى ما اسموه (بالارهاب الشيوعي) داخل اروقة الكليات. ومن بين المذكرات المقدمة مذكرة نشرتها جريدة الحرية يوم (٢) اب ١٩٥٩ لعدد من اساتذة كلية الاداب ومنهم الدكتور صالح احمد العلي استاذ التاريخ في الكلية وعدد كبير من الاساتذة **وفيما يأتي نصها:ـ** .

سيادة رئيس جامعة بغداد المحترم مرت الكلية في العام المنصرم بفترة شاذة سادها جو قاتم من الارهاب والتهديد مما شل الحركة العلمية فيها وحاد بها عن الاغراض التي اسست من اجلها وقد تاثرت تاثيرا مباشرا بما تاثرت به المؤسسات الثقافية الاخرى خاصة والبلاد عامة، مدفوعة في ذلك بتيارات حزبية ضيقة هدامة، لا تهدف الى خدمة ابناء وطننا وانما تعمل قصدا وباصرار لخدمة الاستعمار الاجنبي.

ونحن العاملين في هذه المؤسسة والشاعرين بما آلت اليه الكلية من التسيب وما وصلت اليه من تدهور في مستواها العلمي والخلقي والاجتماعي بحيث اصبحت في الواقع قاعدة لخدمة المنظمات الشيوعية والفوضوية وتوقفت عن تحقيق وظيفتها الجامعية.

وحرصاً منا على اطلاع سيادتكم على الاوضاع العامة في كليتنا والاتجاهات المنحرفة التي سارت فيها ورغبة منا في اعادتها الى سيرتها الطبيعية نعرض ما ياتي:ـ

١ – تمكن الشيوعيون والانتهازيون من السيطرة على الكلية عن طريق:

أ ـ تسليمها الى جهاز اداري اختير على اسس حزبية ضيقة لتحقيق اغراض معينة وضع على رأسه عميد[1] ليس له من مؤهلات العمادة شيء مما ينص عليه القانون والتقاليد الجامعية وتبع هذا اختياره هو لبطانة على شاكلته تاتمر بامره مثل معاونه والمسجل والطالبين العضوين بالاتحاد (نزار انور، وعلي عبد القادر) للتجسس على الاساتذة والموظفين والطلاب.

---

[1] كان عميد الكلية د. مهدي المخزومي، ورئيس جامعة بغداد د. عبد الجبار عبد الله.

ب ـ اجراء انتخابات اتحاد الطلبة بشكل مكن الطلبة الشيوعيين والانتهازيين من السيطرة التامة على الاتحاد المذكور وفتح المجال لهذه العناصــر الفوضـــوية ان تتحكم في الكلية وتشيع فيها الفوضى والارهاب.

جـ ـ اجراء انتخابات بعض الاقسام بشكل غيــر نظــامي لضــمان تثبيــت اشخاص يستطيع العميد السيطرة عليهم والوصول الى اهدافه بواسطتهم.

د ـ فسح المجال لاتحاد الطلبة للسيطرة على شؤون الكلية بشكل لا يتفق ابدا مع اختصاصاته النظامية وطبيعة الحياة الجامعية وقد ادى هــذا الامــر الــى تــدخل الاتحاد في شؤون القبول في الكلية (اذ فرض قبول طلبة من نوعية معينة فوق العدد المقرر وفي وقت متأخر جدا بحيث قبل بعض الطلبة في الاسبوع الاخير مــن العــام الدراسي. ومنع اشتراك بعض الطلبة في الامتحانات النهائية بالقوة والتهديد، وتهديد الطلبة وضربهم واهانتهم والوشاية بهم لاعتقالهم، مع التجسس على الاساتذة بشكل مزر واتهامهم بالتامر والخيانة زورا وبهتانا، وقد نتج عن ذلك فعلا اعتقال ثلاثة من اساتذة الكلية لمدة تزيد عن ثلاثة اشهر وتعرضهم للضرب والاذى والاهانة واعتقــال عدد كبير من الطلاب، وقد اثبت التحقيق فيما بعد براءتهم من كل تهمة.

هـ - اتخذ الاتحاد بتوجيه العمادة وعلمها الكلية قاعدة للنشــاط الشــيوعي والفوضوي والتامر على الافراد من اساتذة وموظفين وطلاب ليلا ونهارا اثناء الدوام وفي العطل، حتى ان الكلية كانت مركز تجمع افراد من الخارج (من الفلاحين) لا بــد ان يكون الغرض من اجتماعهم في كل ليلة فيها للقيام باعمال التخريــب والاعتــداء على ارواح الناس في المنطقة - بحضور العميد في بعــض الليــالي - وقــد جلــب الاتحاد بعض الاسلحة الى الكلية لاستعمالها في الاجرام وارهاب الامنين من النــاس وقد انكشف ذلك وكان يزورهم معاون العميد كل ليلة كما وضعت سيارة الكلية تحــت تصرفهم.

وقد نتج عن هذا التردي والفوضوية والتسيب في الكلية ما ياتي:ـ

١ ـ تردي المستوى العلمي في الكلية بشكل فظيع وتوقف التدريسات لفترات طويلة في كثير من الفروع لانصراف الطلبة وبعض الاساتذة لنشاطات شيوعية.

٢ ـ اعطاء امتيازات خاصة للطلبة الحزبيين كالتساهل معهم في الدوام وعدم تطبيق النظام في حقهم.

٣ ــ ايقاف تنفيذ العقوبات الانضباطية التي اقترحتها لجان الانضباط والتحقيق واقرها مجلس الكلية بحق المذنبين من الطلبة الشيوعيين وعلى سبيل المثال ما حدث بين الدكتور شاكر مصطفى سليم وعضو الاتحاد الطالب عمر حسون اتهام الدكتور محمد حامد الطائي بالتامر ومحاولة الاعتداء على حياته بتحريض علي عبد القادر من الاتحاد.

٤ ــ عدم الاستماع الى شكاوى الطلبة واعتراض الاساتذة على ما كان يجري من تصرفات شاذة في الكلية.

٥ ــ كثرت الاعتداءات من قبل الاتحاد والطلبة الشيوعيين على الطلبة الابرياء بالضرب المبرح ومنعهم من الدوام والاشتراك في الامتحانات على مسمع العمادة وبصرها.

٦ ــ اتهام بعض الاساتذة بالخيانة والتامر والوشاية بهم مما ادى الى القاء القبض عليهم وزجهم في السجون.

٧ ــ تبذير اموال الدولة بوضعها تحت تصرف الاتحاد دون مراعاة لقواعد الصرف المالية.

٨ ــ ان بعض الطلبة والموظفين في الكلية يحملون السلاح اثناء الدوام الرسمي وعلى سبيل المثال كان الطالب نزار انور عضو الاتحاد والذي عينه العميد مستخدما في الكلية، يحتفظ بمسدسين في درج منضدته اضافة الى مسدس ثالث يحمله علنا وقد شاهد هذا بعض موظفي الكلية مرات متعددة.

٩ ــ العمل على اقصاء بعض الاساتذة والموظفين عن الكلية ممن لم يقبلوا السير في ركابهم وقد تم نقل بعضهم فعلا.

لذلك كله نرجو تفضلكم يا سيادة الرئيس النظر في طلباتنا الاتية واتخاذ الاجراءات الكفيلة لاعادة الامور في الكلية الى نصابها الطبيعي ليتسنى لنا تادية الرسالة العلمية الملقاة على عواتقنا وخدمة جمهوريتنا العزيزة على الوجه الاكمل بزعامة قائدنا المظفر الزعيم الاوحد اللواء الركن عبد الكريم قاسم.

١ ــ إجراء تحقيق شامل في كافة الاوضاع الشاذة والتصرفات الفوضوية التي صدرت عن العمادة وبطانتها واتحاد الطلبة.

٢ ـ اقصاء العميد الدكتور مهدي المخزومي والمعاون الدكتور كمال قاسم نادر والمسجل الدكتور عبد الوهاب القيسي والموظفين الفوضويين نزار انور وعلي عبد القادر وهاشم الطعان.

٣ ـ حل اتحاد الطلبة واعادة انتخاب اتحاد اخر يضمن تمثيل الطلبة تمثيلا حقيقيا ويخدم مصالح الطلبة كافة ويعمل من اجل رفع مستواهم ويحرص على مصلحة الكلية والبلاد، ومعاقبة الاعضاء الذين اساؤا التصرف منهم واستغلوا الطلبة والكلية لتنفيذ مآرب فئات باغية خارجية.

وختاما نغتنم هذه الفرصة لنعبر لسيادتكم عن احترامنا وتقديرنا.

التواقيع: الدكتور صالح احمد العلي والدكتور جاسم محمد الخلف والدكتور جعفر حسين خصباك والسيد احمد ناجي القيسي والدكتور محمد حامد الطائي والدكتور شاكر مصطفى سليم والسيد جاسم العبودي صورة منه الى

١ ـ سيادة الحاكم العسكري العام للتفضل بالاطلاع.

٢ ـ سيادة وزير المعارف للتفضل بالاطلاع[1].

وقدّمت مذكرات اخرى من الاساتذة حول خطة جامعة بغداد ونظامها وطالبت بتعديل هذا النظام. وفي يوم ٤آب نشرت اتحاد الشعب الرد الاتي من سكرتارية اتحاد الطلبة في الكلية المذكورة.

ايضاح من اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية

حول مذكرة بعض الاساتذة من كلية الاداب

قدم عدد من مدرسي كلية الاداب مذكرة مرفوعة الى رئاسة الجامعة تضمنت اتهامات ضد عمادة الكلية المذكورة، ولما كانت المذكرة قد نشرت في احدى الصحف بتاريخ ٢ـ٨ فقد وجدنا ضرورة اصدار هذا الايضاح لاخواننا الطلبة وللرأي العام العراقي:

إن اتحاد الطلبة العام وجميع المنضوين تحت لوائه عرفوا باحترام اساتذتهم ومدرسيهم الوطنيين، ولذلك ياسف اتحاد الطلبة العام ان يرد على موقعي المذكرة ممن مارسوا مهنة التعليم، ونجد من اللازم ان نظهر ان اكثر موقعين على المذكرة كانوا قد اعتقلوا اثناء وبعد مؤامرة الشواف القذرة طبقا لمتطلبات صيانة

---

[1] جريدة الحرية ٢ آب ١٩٥٩.

الجمهورية، التي قامت بها السلطات الحكومية الوطنية في ذلك الوقت، وليس من الغريب، ان تصدر مثل هذه التهجمات التي لا يقصدون بها عمادة كلية الاداب وحدها، بل يستهدفون النهج الديمقراطي لوزارة المعارف التي تعاقب عليها سيادة الاستاذ هديب الحاج حمود ثم سيادة الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد الوزيران اللذان استرشدا بتوجيهات سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، فانتصرا للاتجاه الديمقراطي في التربية والتعليم وعملا على تطبيقه وتوطيده.

ولم يكتف موقعو المذكرة باطلاق التهم جزافا واستعمال كلمة الطغيان والبربرية التي ضنوا بها على الخائن الشواف، بل جاء بمذكرتهم ايضا (يشاع الان ان قوائم الاغتيالات التي وجدت في مركز اتحاد الطلبة العام تتضمن قائمة باسماء ٨٠ شخصا من اساتذة الكلية وموظفيها وطلابها، ولا نشك في ان هذه القائمة اعدت باشراف العمادة وعلمها).

ويؤسفنا ان نعود الى البديهيات فنقول ان العلم هو مجموعة حقائق وضعت بطريقة الاستقراء والاحصاء والاستنتاج، فهل التزم موقعو المذكرة بهذا الاسلوب العلمي؟

اننا بقدر ما يخصنا الأمر، نستهجن هذا الاسلوب من التزوير والدس الذي يحاول البعض نشره ضد اتحادنا وضد الجامعة ووزارة المعارف، ونعلن ان اية قائمة مثل التي تحدثوا عنها او مشابهة لها لم يعثر عليها في مركز اتحادنا اثناء التحري، كما يعلم ذلك جيدا اصحاب المذكرة سيئة الصيت، انما كانت في المقر اوراق رسمية تتضمن تقارير وشكاوى من لجان اتحاد الطلبة في مختلف انحاء العراق حول الاعتداءات على الطلاب والطالبات ومراكز اتحاد الطلبة، مرفقة باسماء الطلبة المعتدى عليهم واسماء المعتدين والمتجاوزين، لفتح تحقيق بذلك من قبل السلطات المسؤولة، وحرصا منا على ان تكون الوقائع مضبوطة ومزودة بالاسماء فقد احتفظنا بها لتقديمها الى السلطات العسكرية منها والمدنية تسهيلا لسيادة القانون.

إن اتحاد الطلبة العام منظمة مجاهدة، تمتعت وما زالت تتمتع بحب وتقدير السلطات الوطنية وعلى راسها سيادة زعيم البلاد الامين عبد الكريم قاسم، وباعجاب الراي العام كله وبمساندة حكومتنا الوطنية وسيادة الوزيرين اللذين رعيا الاتحاد واشرفا على انتخاباته ومؤتمره اثناء توليهما منصب وزارة المعارف، وسيظل اتحاد الطلبة العام الى النهاية قلعة لا يطالها الشك، معبرة عن مصالح الطلبة جميعا بدون

استثناء، وسندا للجمهورية امينا، تلتزم وتسير بتوجيهات سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، عاملة يدا بيد مع السلطات الوطنية في سبيل مستقبل افضل للطلبة وللشعب كله برغم دسائس الموتورين والذين لا يروقهم السير الديمقراطي لجمهوريتنا وزعيمها النبيل.

سكرتارية اتحاد الطلبة العام

وكان منتسبو وزارة المعارف وجامعة بغداد قد رفعوا المذكرة الاتية الى كل من رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم والى وزير المعارف ونشرتها الصحف المحلية يوم ١٧ اب ١٩٥٩ تعرضت للحزبية في وزارة المعارف وسيطرة الشيوعيين على ديوان الوزارة ودوائرها والتأثير في نقابة المعلمين واتحاد الطلبة وطالبت بضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة لازالة المساوئ قبل بدء السنة الدراسية الجديدة.

سيادة زعيم البلاد اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة.

سيادة الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد وزير المعارف.

تحية واحتراما

اننا منتسبي وزارة المعارف وجامعة بغداد استجابة منا للواجب الوطني واخلاصا منا لجمهوريتنا الخالدة ولقائدها المظفر ورغبة منا في ان تسير وزارة المعارف وجامعة بغداد على هدى الدستور المؤقت وتوجيهات زعيم البلاد في تنشئة جيل وطني مخلص لجمهوريتنا وقادر على صيانة مكاسبها والذود عنها نرفع اليكم هذه المذكرة مستهدفين حماية الجيل الصاعد والبلاد عامة من مغبة السيطرة الحزبية الضيقة التي تولد البغضاء بين ابناء الشعب الواحد وتصرفهم عن واجباتهم الاساسية.

١ ــ لا يخفى على سيادتكم ان سياسة الجمهورية العراقية قد عينها الدستور المؤقت ووضحتها بيانات سيادة الزعيم كونها منظمة مهنية وجدت لخدمة منتسبيها على السواء وكان من أهم مظاهر تحيزها الحزبي الضيق دخولها ما سمي بالجبهة الوطنية.

٢ ــ كما سخّر اتحاد الطلبة بفعل الظروف والملابسات الخاصة التي رافقت انتخابه والتي ادت الى سيطرة فئة ذات ميول حزبية ضيقة، الى خدمة الاهداف

السياسية لتلك الفئة مما اخرجه عن طبيعته الطلابية واصبح وسيلة للارهاب والكراهية والتعسف ضد الفئات الاخرى من الطلبة على الرغم من بيانات سيادة الزعيم المنقذ المؤكدة على روح التسامح والاخوة بين جميع المواطنين وكان اخر ما توصل له هو كبس الشرطة للخرائط الاجرامية في مقر اتحاد الطلبة العام التي اوضحها سيادة الزعيم الملهم في مؤتمره الصحفي في ٢٩ـ٧ـ١٩٥٩.

٣ ـ وما حدث مثله في وزارة المعارف حدث مثله في جامعة بغداد وهي مؤسسة علمية المفروض فيها المحافظة على استقلالها والانصراف الى التعليم العالي وتشجيع البحوث العلمية بروح موضوعية بعيدة عن المؤثرات الحزبية الضيقة، وقد كشف رئيس جامعة بغداد واكثر عمداء الكليات عن اتجاهاتهم الحزبية الضيقة واستغلال مناصبهم لخدمة اهداف حزبية معينة فاعلنوا عن شجبهم لتجميد النشاط الحزبي خلال فترة الانتقال وتاييدهم لما سمى بالجبهة الوطنية ومطالبتهم باشراك الحزب الشيوعي بالحكم خلافا لراي سيادة زعيم البلاد.

وختاما فسنقوم بتقديم كل الوقائع الثابتة لكل ما جاء في هذه المذكرة التي حاولنا ان تكون مختصرة ومفيدة نأمل ونرجو، ان تنال هذه الملاحظات اهتمامكم حتى تبادر الجهات المختصة الى اتخاذ الاجراءات المناسبة لازالة هذه المساوئ وليتيسر لوزارة المعارف في جمهوريتنا الخالدة ان تقوم بدورها الخطير لارساء كيان البلاد وتدعيم نظامها الجمهوري وكل ما يؤدي الى التقدم والازدهار لا سيما ونحن على ابواب سنة دراسية جديدة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الدكتور محمد ناصر، الدكتور محمد عمار الراوي، الدكتور ابراهيم شوكت، الدكتور نوري الحافظ، الدكتور ابراهيم عبد الله، الدكتور عبد العزيز البسام، الدكتور احمد حسن الرحيم، الدكتور عبد الحسين عطية، الدكتور محمود غناوي، الدكتور سليم النعيمي، الدكتور محمد حامد الطائي، الدكتور جابر الشكري، الدكتور جاسم محمد الخلف، الاستاذ عبد الرحمن البسام، الدكتور احمد عبد الستار الجواري، الدكتور عبد الله ياسين، الدكتور عبد الرزاق محيي الدين، الاستاذ عبد الرزاق حسوان، الاستاذ عبد الهادي المختار، الاستاذ سعيد نعمان، الاستاذ يوسف زينل، الاستاذ جعفر خياط، الاستاذ ناجي عبد الصاحب، الاستاذ ناجي القشطيني، الاستاذ هاشم الالوسي، الاستاذ عبد الله محيي الدين، الاستاذ فخري العبيدي، الاستاذ جميل

الالوسي، الاستاذ طه مكي، الاستاذ حقي الشبلي، الاستاذ محمد الخالدي، الاستاذ عبد الخالق عبد الجليل، الاستاذ نعمان بكر، الاستاذ محمد علي خلف، احمد مصطفى، احمد الدوري، علي الطرفي[1].

ونظرا لكثرة الشكاوى الموجهة الى وزارة المعارف وسياستها التعليمية والتربوية فقد بادرت بالرد على تلك الشكاوى والانتقادات ونشرت جريدة اتحاد الشعب يوم ١٨ اب ١٩٥٩ الرد التالي:ـ

وزارة المعارف ترد على التهويشات المغرضة

وتفضح الحملة المقصودة ضدها من قبل بعض الصحف

الوزارة فصلت المعلمين المتآمرين والهاربين الى مركز التامر فقط

ادلى مسؤول في وزارة المعارف بالايضاحات التالية:ـ

"تعرض البعض في الاونة الاخيرة لسياسة وزارة المعارف متهمين المسؤولين فيها بالتعصب والحزبية الضيقة وتغليب فئة واحدة على الفئات الاخرى في البلاد في قضايا التنقلات والتعيينات والتدخل في انتخابات نقابة المعلمين واتحادات الطلبة بصورة بعيدة عن اهداف البلاد ومصلحة الشعب العامة كما يدعون.

ومع احترامنا لحق التعبير عن الراي وتقديرنا واعتزازنا للنقد البناء النزيه الا اننا لاحظنا بمزيد الاسف ان ما كتب حول سياسة وزارة المعارف وبشأن تصرفات المسؤولين قد تضمن الكثير من التحامل والمغالطة مع علمهم بالحقيقة لو رجعوا الى ضمائرهم، كما فيه تجاهل للظروف والمؤامرات التي تعرضت لها البلاد وحتى كادت تهدد سلامة الجمهورية ومكاسبها الديمقراطية وبالتالي تجاهل تاثير هذه الظروف وهذه الاحداث الخطيرة في سير التعليم ومستواه ولذلك نرى من الواجب تنوير الرأي العام حول هذا الامر حيث يتجلى زيف الادعاءات المغرضة التي اخذت تظهر في هذه الأيام بالذات وحيث تتجلى سلامة موقف المسؤولين وحرصهم على سلامة البلاد العامة من دون التأثر او الاندفاع بالحزبية الضيقة.

التنقلات: لقد تم نقل ١١٨ معلما ومعلمة في مختلف انحاء البلاد خلال السنة الدراسية الماضية من محلاتهم الى محلات اخرى ولم ينقل هذا العدد الا تلبية لطلب

---

[1] جريدة الحرية ١٧ اب ١٩٥٩ وقد واصلت الجريدة في الاعداد التالية نشر قوائم باسماء مئات الموقعين الآخرين عليها.

السلطات الادارية والعسكرية المسؤولة عن الامن وسلامة البلاد بناء على توفر المعلومات لديها عن نشاطاتهم واتجاهاتهم المريبة.

كما إن عددا غير قليل من هؤلاء قد اوقفوا من قبل السلطات ثم فرضت الاقامة الاجبارية عليهم في مناطق اخرى فكان طبيعيا ان ينقلوا الى حيث اقامتهم المفروضة كما نُقل بعض المعلمين والمعلمات داخل الويتهم او داخل مدنهم لفقدان الانسجام بينهم وبين زملائهم او لاحداثهم المشاكل داخل المدرسة وخارجها فاتخذ اتجاههم ما يتخذ عادة في كل زمان ومكان عند حدوث مثل هذه المشاكل مع العلم ان وزارة المعارف لها كل الحق شان أي وزارة اخرى في نقل موظفيها اينما تريد الا انها تجنبا لما قد يحدث من تعسف في استعمال هذا الحق وتامين مصلحة موظفيها فانها قد راعت مصلحتهم الى حد كبير كما تم تغيير بعض ادارات المدارس الابتدائية والثانوية وهي على نطاق ضيق جدا فمثلا لم يتناول التغيير في مديرية معارف لواء بغداد على كثرة المدارس التابعة لها وعلى كثرة المشاكل التي تحدث فيها الا عددا ضئيلا لم يكن يزيد عما كان يحدث في كل سنة اعتيادية في السنوات السابقة، ومعظم هذه الحالات ان لم يكن جميعها لم تكن لتمت لاسباب حزبية او سياسية كما يعتقد بعضهم او كما يريد ان يظهرها بعضهم الاخر متعمدا في مثل هذه الايام بل لاسباب عدم الكفاءة وعدم الاخلاص في الواجب كما دلت على ذلك نتائج التحقيق التي كشفت عنها اللجان التحقيقية.

لقد كان من أسباب التشكي من تصرفات المسؤولين في وزارة المعارف خلال سني العهد المباد هو ان اختيار الاشخاص لادارات المدارس لم يكن يستند الى مقاييس وقواعد عادلة وصحيحة بل يخضع تبعا لما كان يسديه هؤلاء الاشخاص من استعداد لضرب المعلمين الاحرار وملاحقة الطلاب الذين يبدون نشاطا معاديا للحكم الجائر المباد ولاعتبارات شخصية وغيرها دون ان تمت بصلة الى المصلحة العامة فكان طبيعيا ازاء هذا الحال ان يلتفت في هذا العهد الجديد.. عهد الثورة والاصلاح الى هذا الامر. كما ان بعضهم كان قد اتهم بشكل قوي جدا بمناوئته سياسة الحكم القائم واظهار العطف والتاييد لبعض المتآمرين ممن ادانتهم محكمة الشعب.. فما الذي ينتظر من المسؤولين ان يقفوه تجاه هذه الحالات؟؟.

لقد حدثت ثورة جذرية عظيمة في بلادنا كما مرت ظروف غير طبيعية.. فخلال عام واحد تعرضت بلادنا الى سلسلة من المؤامرات والمشاكل العديدة كادت

تهدد سلامة الجمهورية ومكاسبها الديمقراطية وكان طبيعيا ان تترك هذه اثارها في جو المدارس وسير التعليم وعلاقات المعلمين ببعضهم من جهة وباداراتهم وبطلابهم من جهة اخرى وفي ضوء هذه الحقائق التي يجب ان يقدرها كل منصف وبالمقارنة مع ما كان يحدث من تغيير في اجهزة التعليم وادارات المدارس في السنين السابقة لمجرد تغيير وزير او مدير عام او مدير معارف فلم يحدث من تغيير ما يمكن ان يعد نطاقه واسعا لدرجة فوق العادة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فالمسؤولون في وزارة المعارف يعلمون جيدا انه قد حدثت بعض الاخطاء في نقل بعض المعلمين والمديرين بل وشعروا في حينها وطلبوا من السلطات المسؤولة عن الامن اعادة النظر بطلباتها في نقل المعلمين كما كان يتدخل سيادة وزير المعارف نفسه لدى تلك السلطات في اعادة النظر في مثل تلك الطلبات وفعلا فإن كثيراً من الحالات والمخابرات الرسمية المحفوظة تشهد على هذا كما ان وزارة المعارف قد قررت قبل ان تظهر في بعض الصحف بوادر هذه الحملة المقصودة عليها، اعادة النظر في جميع حالات النقل التي تمت بعد مؤامرة الشواف وقبلها وفق ما تتطلبه مقتضيات صيانة الجمهورية وضمان سيطرة التعليم بصورة طبيعية في تلك المناطق التي ينتسبون اليها.

كما يثير بعضهم متعمدا لغرض معلوم امر فصل المعلمين وهذا لم يحدث الا في حالات معدودة هي:

١ ـ فصل معلم في لواء العمارة لمدة ثلاث سنوات من قبل لجنة انضباط اللواء فاعترض لدى مجلس الانضباط العام الا ان المجلس المذكور رد الاعتراض وايد قرار الفصل.

٢ ـ حكم المجلس العرفي العسكري بالسجن لمدد معينة على معلمين اثنين في لواء الرمادي فكان طبيعيا ان تبادر وزارة المعارف بحكم القانون الى فصلهما ايضا.

٣ ـ هرب بعض المعلمين بعد القضاء على حركة الشواف الى خارج العراق الى حيث مركز التآمر والعدوان فما كان على وزارة المعارف الا ان تنذرهم في الصحف بالعودة خلال المدة القانونية والا فيعدون مستقيلين وهذا ما تم فعلا فاعتبروا مستقيلين اذا لم يعودوا لثبوت اشتراكهم في المؤامرة والعصيان في الموصل.

هذه بعض الأضواء على حقيقة سياسة وزارة المعارف خلال الاشهر الماضية وسنتلو منها اضواء اخرى تكشف عن حقائق اخرى حول هذا الموقف وحول حقيقة هؤلاء النفر الذين بدأوا يكتبون متباكين على سير التعليم ومصلحة البلاد وحقوق المعلمين".

الحزب الشيوعي يبرر مسيرته ويُخطئ بعض المواقف

وفي أواسط تموز ١٩٥٩ عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعا موسعا وهو الاجتماع الثاني بعد الثورة استعرضت فيه مجمل تطورات الوضع السياسي وسياسة الحزب منذ الاجتماع الموسع الذي عقد في اوائل ايلول ١٩٥٨ ودرست الوضع التنظيمي في الحزب واتخذت طائفة من الاجراءات والقرارات وقد جاء في تقرير هذا الاجتماع الذي نشرت اتحاد الشعب خلاصته يوم ٢٣ اب ١٩٥٩ وهذا نصه.

استعرض التقرير تطور الثورة ومنجزاتها وبروز مهمة صيانة الجمهورية على رأس المهمات النضالية بسبب احتمالات العدوان على الجمهورية مما يستدعي مساندة الحكومة الوطنية باقصى ما يمكن من جهود.

وتحدث التقرير عما أسماه بمؤامرات الفئات الرجعية المصرية لاستثمار الشعور القومي للقضاء على الديمقراطية في العراق ودمجه بالجمهورية العربية المتحدة واستثمار الاوساط الرجعية المصرية لعبد السلام عارف (وزمرة القوميين اليمينيين) للعمل لاغراضها الخاصة مع فلول الرجعية المحلية من الاقطاعيين واعوان العهد السابق، واشار الى قرار اللجنة المركزية الوقوف وراء الحكومة الوطنية للرد على المؤامرات بحزم وعلى اساس وحدة القوى الوطنية ولكن تضامن الحزب مع السلطة "قد اوقع الحزب في خطأ التقليل من دور الأحزاب السياسية والوطنية الأخرى وأهمية التعاون معها في مضمار الدفاع عن الحقوق والمكتسبات الديمقراطية للجماهير، وقد انعكس ذلك بمقياس محدود في سياسة الحزب العامة وبمقياس محدود في سياسة الحزب المتشددة او السلبية احيانا التي اتخذتها بعض منظماتنا في القاعدة ازاء قضية التعاون مع الاحزاب والقوى الوطنية الاخرى".

ثم تناول التقرير العلاقة مع الحزب الوطني الديمقراطي وقال:ـــ

"التزم الحزب الوطني الديمقراطي جانب التشدد ازاء كل اقتراح يستهدف توحيد مساعينا المشتركة وحملنا حزبيا مسؤولية كل المظاهر في سياسة الدولة التي اعتقدوا خطأ او صوابا بانها سلبية والاعمال العفوية للجماهير التي لا يمكن لاية ثورة ان تخلو منها كما لا يمكن لاية قوة سياسية في ظروف المؤامرات والتحولات الثورية ان تتحكم فيها. وكان من الممكن تحديد اثار ما كان يشكو منه الاخوان الوطنيون الديمقراطيون فقط بطريق واحد طريق التعاون وفق الاهداف المشتركة المتعلقة بصيانة الجمهورية وضمان انتصار الديمقراطية.. وكنا على وشك الوصول الى اتفاق مع الحزب في جبهة الاتحاد الوطني ففوجئنا بالاعلان عن قرار وقف النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي مما كان له اثره في المساعي المبذولة لتوحيد القوى الوطنية... وبالنظر لخطورة هذا القرار من حيث اثره السلبي في التطور الديمقراطي وعلى وحدة القوى الوطنية من حيث تاثيره في تصديع علائق التضامن والثقة بين حزبنا وبين قيادة الحكم اضطررنا الى معارضته بروح التضامن مع الحزب الوطني الديمقراطي".

وأنتقد التقرير مبالغة الحزب في التطير من احتمالات الانحراف في سياسة الجمهورية وما ترتب على ذلك من مواقف متشددة اسهمت في الاخلال بعلاقة التضامن مع الحكومة ومع القوى الوطنية الاخرى وقال:ـ

"إن النشاط الكبير الذي قام به الحزب في مساندة الحكومة الوطنية العظيمة ادى بالحزب الى اعطاء تقديرات خاطئة والتقليل من دور وامكانية الحكومة الوطنية والفئات الوطنية الاخرى في مجرى النضال لصيانة الجمهورية من الاستعمار والاقطاع والرجعية فقد كنا ننظر إلى القوى الوطنية الاخرى من خلال تنظيمها السياسي التقليدي المتمثل اساسا بالاحزاب السياسية دون ان نأخذ بمقياس دقيق دور الحركة الوطنية التي اصبحت في الواقع المركز الذي تتجمع حوله القوى الوطنية".

ثم تناول التقرير الموقف من الحكومة وقال "ان المساندة الحازمة التي قدمها الحزب للحكومة وما اقترن بها من انتصارات متلاحقة للثورة قد جعل الحزب يحمل السلطة من السمات الديمقراطية اكثر مما تحتمله طبيعتها وتركيبها ويثقف الجماهير بهذا الاتجاه فضلا على ان ذلك حمل حزبنا مسؤولية جملة من المظاهر السلبية العفوية التي لا ينبغي تحميله اياها.

وتطرق التقرير الى شعار مطالبة الحزب بالمشاركة في مسؤولية الحكم وخطأ اسلوب عرض هذا الشعار فقال "وبفعل التعديل الوزاري المنوي اجراؤه انذاك بادرنا الى طرح شعار المساهمة في الحكم، ولقد اشار الاجتماع الموسع للجنة المركزية الى ان تعاون الممثلين السياسيين لجميع الطبقات الوطنية في حكومة ائتلافية هو الشكل الافضل في مرحلة الثورة الوطنية... ان مطالبتنا بالاشتراك بالحكومة الوطنية كانت خاطئة من حيث عدم مراعاتها لوضع وعلائق القوى الوطنية في البلاد ولظروف تطور الثورة بالارتباط مع الوضع العالمي آنذاك... ان طرح شعار المشاركة في الحكم بمعزل عن قيادة الحكم كان عملا انعزاليا خاطئا لم ياخذ بنظر الاعتبار واقع الثورة ولعلائق القوى الوطنية فيها وكان من شانه ان يخل بوحدة هذه القوى وتضامنها في الدفاع عن الجمهورية.

كما كان الأسلوب الجماهيري الذي اتخذ وسيلة للاعراب عن طلب الاشتراك بالحكومة عاملا اخر عمق النتائج السلبية في الوضع، فالحملة الصحفية وتغاضيا او تشخيصا لسريان هذه المطالبة الى الاوساط الجماهيرية وخصوصا في تظاهرة اليوم الاول من ايار حيث تردد هذا الشعار على لسان مئات الالوف من المواطنين وكذلك الحملة التثقيفية الواسعة قد هولت قوة حزبنا وشوهت مقاصده في انظار السلطة وفئات كبيرة من البرجوازية المحلية والعربية ومن القوى المعتدلة ودفعها الى التطير من هذه المطالبة....

وحرصا منا على تلافي الوضع وارجاع التضامن المتين مع السلطة ومع كل القوى الوطنية بادرنا الى ايقاف الحملة التثقيفية والعمل على تدارك ردود الفعل السلبية لدى القوى الاخرى التي نشأت في غمار الحملة".

وانتقد الحزب الموقف من قرار تجميد الحزب الوطني الديمقراطي لنشاطه بالقول "ان قرار وقف النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي يتضمن في الواقع جملة من النتائج السلبية فضلا على انه جاء بمثابة اخلال بمبدأ أساس من مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي وهو مبدأ الديمقراطية... ان الاسلوب المتشدد الذي لجأنا اليه في معالجة هذه المسالة لم يتم من خلال التضامن الوثيق مع السلطة والقوى الوطنية الاخرى وادى بالتالي الى الاخلال بتضامننا مع هذه الجهات وان هذه المسالة التي اضطر حزبنا إلى الخوض فيها اثارت خلافات فكرية وسياسية كان من الواجب حلها وتسويتها بوسائل التفاهم لغرض صيانة الوحدة الوطنية من التصدع".

وعن موضوع جبهة الاتحاد الوطني قال "ان طـابع وتركيبـة هـذه الجبهـة واعلانها في ظروف من الخلافات المتفاقمة لم يساعد على تحقيق اهدافها المرجـوة بل ساهم في تشديد الخلافات القائمة وعرقل معالجة قضية ارجاع وتوثيق التضـامن مع السلطة الوطنية والتعاون مع مجموع القوى الوطنية في البلاد".

وأنتقد التقرير إندفاعات الجماهير الخاطئة الناشئة عن جزعها الشـديد مـن احتمال خسران مكاسبها وتأثر سياسة الحزب بالتطورات اليومية للحوادث وتناولهـا في جريدة الحزب (اتحاد الشعب) بروح الانفعال فقال:ـ

"ان مجمل هذه المواقف جاء نتيجة للتقديرات الخاطئة المبنية على المبالغـة بقوانا الخاصة والتقليل من دور السلطة والقـوى الوطنيـة الاخـرى فـي صـيانة الجمهورية ونتيجة هذه التقديرات الخاطئة ركز الحزب جهده على تعبئة الجماهير من اجل الدفاع عن سلامة الجمهورية.... ان رسم بعض خططنـا وتكتيكاتنـا اليوميـة المتعلقة بضرورة الدفاع عن الجمهورية بمعزل عن السلطة والقوى الوطنية الاخرى بالاعتماد فقط على قوانا الخاصة وعلى تاجيج حماسة الجماهير قد أدى الـى تـأثر سياسة حزبنا هنا وهناك بالحركة العفوية للجماهير واتخاذ مواقف خاطئة من بعـض الاندفاعات الجماهيرية المتطرفة لكن ذلك لا يعني اننا لم نتصد اطلاقـا لمثـل هـذه الاندفاعات فقد وقف رفاقنا في مجالات عدة ضد الاضرابات والتجـاوزات وعالجـت اتحاد الشعب جملة من الإندفاعات والمظـاهر العفويـة الخاصـة والهتافـات غيـر الموجهة...

ان الحزب لم يلجأ في هذه الفترة الى اسلوب التحلـيلات العميقـة لتطـورات الوضع السريعة المعقدة وانما كان يرسم تكتيكاته فـي ضـوء التطـورات اليوميـة للوضع ويتناول الحوادث بمعزل عن جذورها الطبقية وارتباطاتها العامة، فالسـرعة التي برزت في بعض الاتجاهات السلبية في الوضع السياسـي كانـت تحمـل طـابع المغاضبة بالنسبة لحزبنا اوقعه في حالة من التطير وحملـه علـى اتخـاذ مواقـف متشددة من السلطة ومن بعض ممثلي القوى الوطنية...

إن التجاوز على حقوق المواطنين وحرياتهم الذي تفاقم في الفترة الاخيرة قد دفع البعض الى اتخاذ مواقف سلبية والى اندفاع الجماهير هنـا وهنـاك انـدفاعات ناشئة عن ضرورات الدفاع عن نفسها وعـن حرصـها الشـديد علـى مكتسـباتها وجمهوريتها، الا ان ما قامت به الجماهير الغاضبة في هذا الصدد قد ادى احيانا الى

تجاوزات واعمال تنكيل خاطئة ومفرطة لا يمكن اقرارها.. ان لجوء بعض الجماهير المتأخرة سياسيا الى أساليب السحل وتعذيب الموقوفين ونهب الممتلكات والتجاوز على حقوق وحريات بعض المواطنين الابرياء هو اسلوب لا يجمعه جامع بالكفاح الثوري الموجه ضد اعداء الجمهورية وهو على النقيض تماما من الاهداف النبيلة لحركتنا الوطنية والسجايا الثورية الاصيلة لشعبنا ولحزبنا.

إن حزبنا الذي لم يسهم يوما في مسؤولية الحكم هو اقل تاثيرا في منع حوادث تعذيب الموقوفين التي حصلت خلال ظروف من العصيان والتآمر ضد الجمهورية وهو لا يقر صواب هذه الاساليب في معاملة المتهمين".

أما عن الوضع التنظيمي للحزب فقد عالجه التقرير على النحو الآتي:ـ

"ان القيادة لاحظت ان التطور النوعي في عموم الحزب مختلف عن التطور العددي مما ادى الى جوانب سلبية اضعفت مقدرة المنظمات على استيعاب ايديولوجية الحزب وسياسته والتقيد بها".

"لقد انشغلت منظمات الحزب بمكافحة النشاطات التآمرية انشغالا لم يدع لها فرصة كافية للتثقيف ولذا تخلف التطور النوعي لمنظمات الحزب عن مستوى تطورها العددي.. ان عوامل اخرى ــ لم يمكن تذليلها ــ قد عرقلت قيام الحزب باستيعاب المد الثوري على الوجه المطلوب.. واهم تلك العوائق هو مشكلة بقاء تنظيماته سرية رغم علنية نشاطه السياسي وهذا ما جعل من الصعب ضمان اشراف دقيق من القيادة على القواعد مما ادى وساعد على ارتكاب اخطاء واساءات وقد قصر الحزب في حينه بعدم وقوفه الحازم ضد تلك التصرفات. ان الحزب قد وقع في اخطاء نتيجة نشوة النصر والغرور الناشئ عن نجاحاته الكبرى فأخطأ في تقديراته السياسية بمبالغته في تقدير قواه واستهانته بدور القوى الوطنية الاخرى مما اوقعه في اخطاء سياسية (يسارية) انعكست في خطته التنظيمية. ايضا وقد انتهك الحزب المبدأ اللينيني (القيادة الجماعية) وحصل تجاوز على حقوق اللجنة المركزية. وبقدر ما انتهكت القيادة الجماعية وحلت محلها القيادة الفردية وجدت الميول البيروقراطية وانخفاض مستوى النقد والنقد الذاتي سببها الى الظهور والتنامي خصوصا لدى بعض كوادر الحزب الذين اساؤا بتصرفاتهم الخاطئة الى الحزب"[1] والمقصود بذلك

---

[1] اتحاد الشعب ٢٣ اب ١٩٥٩.

قيادة (سلام) عادل ــ حسين احمد الرضوي وجمال الحيدري "التي بقيت على رأس قيادة الحزب على الرغم من هذا النقد وقد ظهر بعد نشر هذا التقرير اتجاهان في منظمات الحزب الاول خطأ الحزب بوصف سياسته انها كانت يسارية متطرفة فيما تؤكد المواقف العديدة التي اتخذها الحزب ان سياسته في جوهرها كانت يمينية ذيلية رغم بعض مظاهر اليسارية والاندفاع الطفولي اذ انها في الاساس لم تستهدف التاثير القوي في الاوضاع لخلق انعطاف حازم لصالح الحزب.

والثاني وقد جرت تخطئة نشر وقائع الاجتماع الموسع وقراراته بصورة علنية في جريدة اتحاد الشعب التي اطلقت على "النقد الذاتي" اسم "الجلد الذاتي" واعتبر هذا الاتجاه الموقف بصورة عامة نقطة ضعف سجلت على قيادة الحزب وعلى الحزب كله واصبحت سلاحا بيد المعارضة وعبد الكريم قاسم[1] والواقع ان النتائج التي اسفر عنها الاجتماع الموسع للحزب ونشر التقرير الذي صدر عنه قد احدث تصدعا كبيرا في صفوف الحزب في الفترة التالية.

ويضيف زكي خيري عضو المكتب السياسي للحزب آنذاك سبباً آخر ادى الى انقسام قيادة الحزب وظهور آراء متباينة بينهم لم يرد لها ذكر في التقرير الذي نشرته اتحاد الشعب يوم ٢٣ آب الا وهو حل تنظيم الحزب في القوات المسلحة وفي ذلك يقول "في اجتماع المكتب السياسي المنعقد في دار هادي هاشم في الكاظمية في أواخر آب ١٩٥٩ فاجأنا السكرتير الاول حسين الرضي بقرار السكرتارية المؤلفة منه ومن بهاء الدين نوري وهادي هاشم بالاجماع يحل تنظيمنا الحزبي في القوات المسلحة لان هذا التنظيم اصبح على حد تعبيره دملة على علاقات الحزب بقاسم، فحرصاً على هذه العلاقات يجب حله.

ولم تكن ثمة مفاجأة لنا مطالبة القطبين اليمنيين بهاء وهادي بهذا المطلب التصفوي ولكن المفاجأة كانت تبني حسين الرضي لهذا الحل وبدلاً من ان يحتويهما احتوياه على هذه القضية الخطيرة فصدق قول ماركس (العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة في السوق) واستأذنته في الكلام فأذن لي وقلت (ماذا تفعل اذا مات الرجل (قاسم) فجأة او قتل؟ فرد هادي هاشم والان ماذا نستطيع ان نعمل وكان منفعلاً ورد عليه الرضي: هذي لا. يوجد كل الفرق في هذه الحالة بين وجود التنظيم او عدمه

---

[1] اضواء على الحركة الشيوعية ج ٢ ص ١٤٧ ــ ١٤٨.

وتراجع بهاء الدين على الفور معلناً تبديل رأيه وبقي عزيز محمد مع حـل التنظـيم الحزبي في الجيش. اما جورج تلو فقد اقترح اسـتفتاء الاشـقاء الكبـار السـوفيت والصينيين. ووافق المكتب العسكري على الاستفتاء وكان عامر عبدالله غائبـاً فـي موسكو وعندما عاد حمله السوفيت فتوى خطية صاغها سوسلوف مسـؤول العمـل الاديولوجي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي جاء فيها:

(ان احتفاظكم بتنظيمكم الحزبي في الجيش يدل على جديتكم وحرصكم علـى ضمان انتصار ثورة الشعب) اما الصينيون فقد رفضوا الجواب ما لم يرسـل حزبنـا وفداً رسمياً. وقد اكتفينا بالرد السوفيتي المبدئي والقاطع"[1]...

ويؤيد ذلك أيضاً بهاء الدين نوري ويقول "بـدلاً مـن الاسـتفادة مـن هـذه الامكانات (نفوذ الحزب الشيوعي الواسع في الجيش) لغرض الوصول الـى السـلطة كان بيننا من فكر بمحوها وازالتها من الوجود ارضاءً لقاسم وحـين اقتـرح عزيـز محمد حل تنظيماتنا في الجيش فإنه كان على علم بوجود آخرين من مؤيـدي رأيـه داخل المكتب السياسي.. وقد جرت مناقشات طويلة حول هذه المسألة استغرقت اياماً دون ان تتوصل الى الحسم. اذ كان البعض يتذبذب ويفضل التروي واتفقنا بالاجمـاع على ان تستشير قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي باعتبارها صاحبة تجربـة اوسـع بهذا الصدد وكلف ممثل الحزب في العلاقات مع السفارات جورج تلو بعرض المسألة على الممثل الحزبي في السفارة السوفيتية ببغداد فيما واصلنا بيننا مناقشة القضـية وقبل ان نتلقى أي جواب من السوفيت توصلنا في بغداد الى اتخاذ قـرار بالاغلبيـة رفض اقتراح عزيز محمد صوتنا ضد الاقتراح انا وسلام عادل وابو العـيس وزكـي خيري وصوت الى جانبه عزيز محمد وجورج تلو وهادي هاشم ولم يشترك في هـذا النقاش اثنان من اعضاء المكتب السياسي بسبب وجودها خارج البلاد همـا جمـال الحيدري وعامر عبدالله...

وفي وقت لاحق تسلمنا جواب القيادة السوفيتية وكـان منسـجماً مـع رأي الاغلبية بوجوب استمرار النشاط الحزبي والسهر على تنظيماتنا في الجيش. غير ان مشكلة جدية اخرى قد ظهرت بعد ان صوتت الاغلبية ضد حل تنظيماتنا في الجـيش فقد اتضح ان هادي هاشم الذي كان مشرفاً آنئذ على تنظيماتنا العسكرية وجورج تلو

---

[1] صدى السنين، ص٢٣٣.

قد نفذا عملياً الرأي الداعي الى الحل وابلغ الكادر الحزبي العامل في اللجنة القيادية المسؤولية ولجان ادنى منها بذلك وتأتى على الرفاق فيما بعد القيام بجهد مكثف لإزالة اثار هذا الاجراء ولاعادة بناء هيئاتنا الحزبية العسكرية في الجيش.

ومهما يكن من امر فإن الاقتراح كان ايغالاً في الذيلية ومتناغماً مع سياسة مراضاة قاسم بأي ثمن كان... وكان اتباع الخط السياسي اليمني الذيلي ناتجاً عن تأثير القيادة السوفيتية وليس عن قناعة ذاتية لدى الشيوعيين العراقيين انفسهم"[١].

أما عامر عبدالله فقد قال: "توجهت الى موسكو في أواخر ايلول ١٩٥٩ وامضيت وقتاً للراحة على البحر ولكن قبل ذلك استدعيت الى لقاء في اللجنة المركزية ثم الى لقاء ثان قبل عودتي الى العراق يرأسه من الجانب السوفيتي الرفيق سوسلوف وكان معه سكرتير اللجنة المركزية آنذاك محي الدين وعدد آخر من المسؤولين وكان اهم ما دار في هذا اللقاء هو الاعراب عن رغبتهم في استطلاع رأيي برسالة وردهم من قيادة الحزب وكانت تتضمن اقتراحاً بحل تنظيماتنا في الجيش" ولكن عامر عبدالله لم يبين موقف القيادة السوفيتية من الموضوع. لكنه قال "كنت احد اعضاء المكتب السياسي الاربعة الذين رفضوا بعد اسابيع من النقاش الاقتراح الذي تقدم به عزيز محمد بحل التنظيم الحزبي في الجيش سبيلاً الى تحسين العلاقة مع قاسم"[٢].

رئيس الوزراء يخفف من ضغطه على الشيوعيين

أدت الحملة التي شنّها عبد الكريم قاسم واجهزة الامن والشرطة ضد الشيوعيين بعد احداث كركوك الى امتلاء السجون والمعتقلات باعداد كبيرة من الشيوعيين وانصارهم والمحسوبين عليهم. وكثرت حوادث الاغتيالات في صفوف الشيوعيين في انحاء مختلفة من العراق وخاصة في الموصل وبغداد وشنّت هجمات على المنظمات التي كانوا يسيطرون عليها. وأخذت صحيفة اتحاد الشعب تنشر احداثا يومية عن اعتداءات وهجمات وإغتيالات يتعرض لها انصارهم في انحاء

---

[١] مذكرات بهاء الدين نوري، ص٢٨٦.

[٢] اقتباساً عن نجم محمود، المصدر السابق، ص٢٥٣.

عديدة من العراق، وقدم العديد من المحسوبين على الشيوعيين استقالاتهم وانسحابهم من تلك المنظمات ويبدو ان عبد الكريم قاسم قد ادرك ان هذا التراجع لم يكن في صالحه اذ ان ذلك يتيح للقوميين فرصة السيطرة والتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة ولذلك فقد بادر منذ بداية شهر آب ١٩٥٩ بالتخفيف عن الضغوط الموجهة ضدهم فأصدر الحاكم العسكري العام في الخامس من اب برقية الى جميع محاكم الاستئناف في العراق والمجلسين العرفيين الاول والثاني مضمونهما "اوعزوا الى كافة حكام التحقيق باستعمال صلاحياتهم القانونية باطلاق سراح الموقوفين بكفالة وذلك عن كافة الجرائم التي يمكن فيها اطلاق السراح بكفالة وفقا لاحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي يطلق سراح من ينطبق عليه مضمون هذه البرقية فورا".

على المجلسين العرفيين العسكريين الاول والثاني اتباع ما جاء بهذه البرقية "كما واصدر الحاكم العسكري العام برقية الى محاكم الاستئناف في العراق بخصوص توقيف المتهمين مضمونها ما يأتي:ـ

على كافة حكام التحقيق عدم توقيف أي شخص في حالة ارتكابه جريمة ما الا بعد اخذ موافقة هذه الحاكمية على ذلك في ما عدا جرائم الجنايات التي عقوبتها الاعدام او الجرائم الخطرة المشهودة".

اللواء الركن احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام[1]

وفي اليوم التالي وجه الحاكم العسكري العام الى رئاسة محكمة استئناف منطقة بغداد والموصل والبصرة والحلة وكركوك **الكتاب الاتي**:ـ

"يرجى الايعاز الى كافة حكام التحقيق في الجمهورية العراقية اتخاذ الاجراءات الاتية:ـ

١ ـ إبداء توصياتهم الصريحة الينا بشأن إخلاء السبل بكفالة او عدمها او الافراج او الاحالة او أي اجراء ايجابي اخر.

---

[1] الثورة، اتحاد الشعب ٧ اب ١٩٥٩.

٢ ــ تطبيق نصوص احكام الباب السابع والعشرين من قانون اصول المحاكمات الجزائية في الكفالات والتعهدات مع مراعاة بياناتنا حول الموضوع.

٣ ــ زيارة المواقف الواقعة داخل دائرة اختصاصهم لتفقد حالة الموقوفين وتعجيل انهاء قضاياهم".

اللواء الركن احمد صالح العبدي[١]

وقد علقت جريدة اتحاد الشعب الناطقة بلسان الحزب الشيوعي على هذه البيانات التي اعادت نشرها يوم ١١ آب قائلة:

"ان عشرات المواطنين الذين ينطبق عليهم مضمون برقية سيادة الحاكم العسكري العام لا يزالون رهن التوقيف رغم مضي خمسة ايام على صدور تعليمات سيادته وذكرت اسماء عدد من الموقوفين في الموقف العام وفي اماكن اخرى".

ويبدو ان بعض الالوية قد تلكأت في تطبيق ما جاء في هذه البرقيات وقد وردت شكاوى من بعض المناطق بوجود أعداد من الموقوفين او اطلاق سراح بعض الخطرين او متهمين بحوادث عقوبتها الاشغال الشاقة، واستمرار حملات الاعتقالات ضد متهمين بجرائم هي من اختصاص المجالس العرفية فنشرت صحيفة اتحاد الشعب يوم ١٣ آب تعليمات الحاكم العسكري العام الاتية:ــ

تعليمات الحاكم العسكري العام

حول توقيف المتهمين او إخلاء سبيلهم بكفالة

اصدر سيادة الحاكم العسكري العام تعليمات الى رؤساء محاكم استئناف بغداد والحلة وكركوك والموصل والبصرة والمجلس العرفي العسكري الاول والمجلس العرفي العسكري الثاني هذا نصها:

"توضيحا لبرقيتنا ١٧٢٠ في ٥/٦ـ٨ـ١٩٥٩ اوعزوا الى حكام التحقيق بتطبيق ما جاء في الباب السابع والعشرين من قانون اصول المحاكمات الجزائية بخصوص اخلاء السبيل بكفالة وكما يلي: يجب اخلاء سبيل كل متهم في جريمة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنين او بعقوبة اخف وذلك بكفالة شخص ضامن ما لم يترتب على ذلك الاضرار بسير التحقيق او احتمال هروب المتهم

---

[١] الحرية ٧ اب ١٩٥٩.

وفق المادة ٢٥٦ من الاصول، لا يجوز اخلاء سبيل المتهم بكفالة في جريمة عقوبتها الاعدام، لا يجوز اطلاق سراح المتهم في جريمة عقوبتها الاشغال الشاقة او الحبس لمدة تزيد على ثلاث سنوات وانما لحاكم التحقيق بناء على طلب يقدم اليه ان يخلي سبيل المتهم بكفالة اذا كان ذلك لا يترتب عليه الاضرار بسير التحقيق في الجريمة او وجود احتمال هروب المتهم او ان لا توجد ادلة كافية للاعتقاد بانه مدان في الجريمة وفق نص المادة ٢٥٧ من الاصول، يطلق سراح من ينطبق عليه مضمون هذه البرقية فورا، على المجلسين العرفيين الاول والثاني اتباع ما جاء بهذه البرقية، أنبئونا".

كما وأصدر سيادته التعليمات التالية الى رئاسة استئناف بغداد والحلة والبصرة وكركوك والموصل

"رقم المنشيء ١٧٣٦ تعديلا وتوضيحا لبرقيتنا ١٧١٩ في ٥-٦/٨ بخصوص توقيف المتهمين على كافة حكام التحقيق عدم توقيف أي شخص في حالة ارتكابه جريمة من اختصاص المجلس العرفي العسكري الا بعد اخذ موافقتنا عدا الجرائم المعاقب عليها بالاعدام او الجنايات الخطيرة او المشهودة او الجرائم الاخرى التي يقدر حاكم التحقيق ان الامر يستدعي فيها التوقيف فورا لمتطلبات الامن على ان يستحصل تأييد هذه الحاكمية بعد اجراء التوقيف مباشرة".

اللواء الركن احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام

وفي اليوم نفسه قال عبد الكريم قاسم في حفلة تخرج الوجبة الثالثة من الدورة الثالثة عشرة للضباط الاحتياط (يوم ١٣ اب).

"أرجو ان يتأكد كل فرد منكم بأننا نسير ونجاهد في السير الحثيث للتوصل الى الحكم الديمقراطي الصحيح، وانني أيها الاخوان لا اسمح ولن اسمح بانتكاس القوى الديمقراطية في هذا البلد، على ان نفهم معنى الديمقراطية الصحيحة وهي الشعبية النبيلة التي تخدم مجموع الشعب. اننا شعب متحرر وقد جئنا وساهمنا في هذا الدور وهذه الثورة في سبيل التحرر والانعتاق من كل غل وقيد، يقيد هذا البلد الامين

وعليه فارجو ان يعلم ابناء الشعب بانه لن يكون للرجعية موطيء قدم في هذا البلد"[1].

وبعد ثلاثة أيام أي في ١٥ آب اصدر عبد الكريم قاسم بيانا لتطمين الشعب وتقوية ثقته بالحكومة:ـ

بيان من سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

الى ابناء الشعب

"أنني ارجو ان ينعم اخواني ابناء الشعب في كل مكان من أرجاء وطننا العزيز بالحرية والطمأنينة والامان.

فقد علمنا ان بعض العناصر المغرضة اخذت تبث الاشاعات بين الناس لاشاعة القلق والهلع في نفوسهم وصرفهم عن اعمالهم، انني اطلب من جميع اخواني عدم الالتفات الى مثل هذه الاشاعات مطلقا بعد الان وليعلم الجميع باننا استطعنا القضاء بسرعة خاطفة على كل من يحاول التصدي للاعتداء على ابناء الشعب ولا نهمله لحظة واحدة سواء اكان ذلك من الخارج ام من الداخل وان المسيء لا يفلت مطلقا من سيادة القانون، كما ان سيادة القانون تردع كل من يسيء من أي جنس دون تمييز وتفريق فاننا نحمي مجموع الشعب وعليه ندعو كل فرد مخلص وكل تاجر وعامل وفلاح وطالب وموظف وارباب العمل وجميع ابناء الشعب المخلصين العاملين في سبيل الله والوطن ان ينصرفوا بكل طمأنينة وامان الى أعمالهم وبكل تفان واخلاص ولتزدهر في جمهوريتنا الخالدة التجارة والصناعة والزراعة والاعمال ورفع مستوى الانتاج لخير الوطن.

ولا شك باننا ساهرون دوما لمصلحة المجموع لينعم ابناء هذا الشعب النبيل في الحرية والامان والعدل والاخوة وعدم التفرقة في ما بينهم ويكونوا واثقين من المستقبل الزاهر في جمهوريتنا""[2].

---

[1] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٥٩، ٢/٥٦.

[2] الثورة ١٦ اب واتحاد الشعب ١٦ اب ١٩٥٩.

وفي يوم ٣٠ آب اصدر عبد الكريم قاسم **البيان الاتي**:ـ

بيان الى أسرة التعليم والسلطات والهيئات الإدارية من الزعيم عبد الكريم قاسم.

١ ـ تقوم الهيئات والسلطات الادارية في ارجاء الوطن فورا باطلاق سراح الطلاب والمعلمين الموقوفين بسبب بعض الحوادث البسيطة بعد ربطهم بكفالة ضامنة ان استوجب ذلك ليتسنى الوقت الكافي لهم منذ الان للالتحاق بمدارسهم ومعاهدهم قبل موسم افتتاح المدارس.

٢ ـ تتخذ التدابير اللازمة فورا لتنفيذ هذا الأمر.

٣ ـ بهذه المناسبة نطلب من جميع اسرة التعليم والمعارف بما فيهم اخواننا الموظفون والطلاب والمعلمون والاساتذة عدم زج انفسهم بعد الآن في أمور لا تفيدهم مع الانصراف التام الى واجباتهم الاساسية فقط في جو يسوده التعاون والالفة والاخاء والاخلاص بالعمل لرفع مستوى الثقافة والعلم في هذا العهد الزاهر وخلق جيل مؤمن مثقف صالح للذود عن كيان الجمهورية العراقية الخالدة وخدمة مجموع الشعب.

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم[١]

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

العراق وقضية اللاجئين الفلسطينيين

كان مقررا ان ينتهي أمد وكالة غوث اللاجئين التابعة للامم المتحدة في ٣٠ حزيران ١٩٦٠ فتقرر بحث الموضوع للتوصل الى قرار بشانه في الدورة الجديدة التي ستعقدها الجمعية العامة للامم المتحدة (الدورة الرابعة عشرة)، فاما يتم تجديد مهمة الوكالة الى فترة اخرى واما انهاء مهمتها ولذلك كلفت الجمعية العامة للامم المتحدة السكرتير العام للامم المتحدة ان يقدم اليها تقريرا بشأن طريقة معالجة موضوع اللاجئين الفلسطينيين وقد اعد السكرتير العام فعلا تقريره حول الموضوع.

---

[١] الحرية ٣١ اب ١٩٥٩.

وفي الوقت نفسه اقترحت الحكومة اللبنانية عقد اجتماع عربي في لبنان على مستوى فني يحضره خبراء في موضوع اللاجئين من الدول العربية على اساس ما جاء في تقرير (داك همرشولد) سكرتير عام الامم المتحدة بشأن الموضوع وتقرر عقد الاجتماع يوم ٨ آب ١٩٥٩ وقد ادلى ناطق بلسان وزارة الخارجية العراقية بالتصريح الاتي عن الموضوع:ـ

إن الأنباء التي تناقلتها وكالات الانباء عن عقد اجتماع عربي للنظر في قضية اللاجئين الفلسطينيين صحيحة وان الجمهورية العراقية تعتبر هذا الاجتماع ذا اهمية خاصة في الظروف الدولية الراهنة وبالنظر الى نشر التقرير الذي وضعه (المستر داغ همرشولد) السكرتير العام للامم المتحدة والمسمى باقتراحات بشأن استمرار مساعدة الامم المتحدة للاجئي فلسطين ـ منذ نحو شهر ونصف ليعرض على الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة التي ستعقد في ١٥ ايلول المقبل.

واستطرد الناطق بلسان وزارة الخارجية قائلا ـ تعلمون ان قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست بحديثة عهد فقد خلقت هذه المشكلة اثر خلق الأمم المتحدة دولة اسرائيل المزعومة. وهي نتيجة لسياسة العنف والارهاب التي اتبعتها العصابات الصهيونية المجرمة قبل صدور قرار تقسيم فلسطين وبعده بغية ادخال الرعب في قلوب عرب فلسطين واضطرارهم إلى هجر بلادهم والالتجاء الى الدول العربية المجاورة هربا من تنكيل الصهاينة لهم وليأمنوا على أنفسهم من القتل والتنكيل وهجمات العصابات الارهابية تاركين وراءهم كل ما يملكون من مال ومتاع.

وبهذه الصورة أستطاع الصهاينة احتلال اراضيهم ومزارعهم وبيوتهم والاستيلاء على كل ما يملكه سكان البلاد العرب، وهكذا ومنذ ذلك التاريخ خلقت في العالم العربي مشكلة عرفت بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي تشمل نحوا من مليون عربي من مختلف الاعمار والطبقات والمهن.

وأضاف الناطق بلسان وزارة الخارجية قائلا: ولا حاجة للتأكيد على ان قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين باتفاق الدول الكبرى وسياسة الارهاب الصهيوني قد خلق مشكلة اللاجئين التي لم تكن عربية تهم كل عربي فحسب بل اصبحت نظرا لتاثيرها المباشر على استقرار السلم في منطقة الشرق الاوسط مشكلة عالمية وكانت منظمة الامم المتحدة قد اقامت وكالة عرفت بوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين هدفها مساعدة اللاجئين ماديا وفنيا لمجابهة ظروف العيش

العصيبة التي تعرض لها العرب اللاجئون بعد ان تركوا بلادهم واعمالهم وهم خـــالو الوفاض، وقد اعتمدت الوكالة في تمشية امورها منذ ذلك الحين على التبرعات التـــي تقدمها الدول من كافة ارجاء العالم.

وأستمرت وكالة الغوث هذه في اعمالها منذ ان ظهرت مشكلة اللاجئين والامم المتحدة تتدارس المشكلة في كل عام للتوصل الى حل لها من جهة وللحصول علـــى المال الكافي لادامة الوكالة ولاستمرار فعالياتها من جهة اخرى اما حل القضية فقـــد استعصى امره على الامم المتحدة لا لشيء سوى ان (اسرائيل) ترفض رفضــــا باتـــا الانصياع الى مقررات الامم المتحدة بوجوب اعادة اللاجئين الى بلادهم التي احتلـــت القسم الاكبر منها العصابات الصهيونية واقامت فيها اسرائيل المزعومـــة وبوجـــوب تعويضهم عما فقدوه من اراض واملاك ومتاع واستولى عليها الغاصبون الصـــهاينة الذين جاؤا الى ارض فلسطين العربية.

وأستمر الناطق بلسان وزارة الخارجية في حديثه قائلا: وفي كل سنة ومنذ ان تكونت مشكلة اللاجئين تقف وفود الدول العربية في اللجنة السياسية الخاصة وفـــي الجمعية العامة للامم المتحدة لتعرض وجهة نظرها بايمان وتدافع عن حقوق العـــرب السليبة في فلسطين العربية مستوحية اراءها ومناقشاتها من الواقع المريـــر الـــذي يلقاه اللاجئون في حياة التشرد القاسية في المخيمات والكهوف والصـــحارى ومـــن احقية وعدالة قضيتهم المحزنة وبالرغم مما تلقاه وجهة النظر العربية من تأييد وما تثيره في نفوس الكثيرين من ممثلي الدول في الأمم المتحدة من عطف وحزن والـــم ــ الا انها لم توفق حتى الان على حمل الجمعية العامة لاتخاذ الاجـــراءات الرادعـــة (لاسرائيل) واجبارها ولو بالقوة على قبول مقرراتها باعادة اللاجئـــين الـــى بلادهـــم وتعويضهم عما اصابهم من خسائر فادحة. ولهذا وبرغم مر السنين بقيـــت مشـــكلة اللاجئين الفلسطينيين قائمة تذكر ابناء العروبة في كل مكان بأن لهم اخوة يعيشـــون على هامش الحياة ويقاسون من شظف العيش ومرارة الغربة ما لم يعرف له مثيـــل في تاريخ الأمة العربية وتذكر الامم المتحدة ايضا بالنتيجة المحزنة لقرارها بإيجـــاد (اسرائيل) على ارض الوطن العربي، وتذكر الدول الكبرى بما اقترفته من ظلم وجور نحو شعب فلسطين الآمن المحب للسلم والحرية، وهكذا تبقى وكالة الغوث الوســـيلة الوحيدة لانقاذ حياة اللاجئين والفاصل بين حياة وموت مليون عربي.

واستطرد الناطق بلسان وزارة الخارجية **قائلا:**

والان وبرغم ان وكالة الغوث هذه لم تكن الا وسيلة ابتدائية لتدبير الحد الادنى لاعاشة اللاجئين فقد ظهرت في الاوساط السياسية بالامم المتحدة منذ سنوات قوى تريد انهاء اعمال الوكالة ظنا منها ان الوقت قد حان لان تأخذ الدول العربية على عاتقها مسؤولية اعاشة وتوطين اللاجئين في بلادها والغرض من هذه الحملة كما لا يخفى هو تخليص اسرائيل من مسؤوليتها في إعادة اللاجئين الى مواطنهم وتعويضهم تنفيذا لقرارات الامم المتحدة بهذا الشأن والعمل على ابعادهم عن وطنهم توطئة لتصفية مشكلة اللاجئين التي كانت الصهيونية سببا في إيجادها.

. ولا شك في ان اسرائيل هي التي تعمل في الخفاء لحمل تلك الدول التي تحاول فرض هذا الحل على الدول العربية وتمزيق شمل اللاجئين وازالة موضوع فلسطين من الوجود نهائيا وقد قامت بعض الدول ومن بينها دول كبيرة تتقدم بالحجج والبراهين على وجوب حل القضية على الشكل المقترح ما دام اللاجئون عربا ولهم اخوة في كل ارض عربية وما دامت هناك في البلاد العربية مجالات وإمكانات لاسكانهم وتوطينهم. وتضيف الى هذه الحجج حجة اخرى وهي عدم امكانها تقديم المساعدات المالية الى امد غير محدود.

الا إن كل هذه المحاولات لم تجد نفعا امام صلابة الموقف العربي. فمشكلة اللاجئين هي من مسؤولية الامم المتحدة وستبقى كذلك فالامم المتحدة هي التي عاونت في إيجاد اسرائيل على ارض الوطن العربي وهي التي اقرت وجوب عودة اللاجئين الى وطنهم وعليه فهي التي يجب ان تتحمل اعاشتهم والعناية بتدريبهم حتى يحين الوقت لعودتهم الى بلادهم كما يقتضيه الحق والعمل والانصاف.

ولكن أمد وكالة الغوث ينتهي في ٣٠ حزيران ١٩٦٠ وفي الدورة القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة سيبحث هذا الموضوع للتوصل الى قرار بشانه ـ ويقصد بالقرار اما انهاء اعمال الوكالة او تمديد مهمتها الى سنين اخرى. وقد كلفت الجمعية العامة في دورتها الماضية السكرتير العام للامم المتحدة ان يتقدم اليها بتقرير بشأن طريقة معالجة موضوع اللاجئين الفلسطينيين وقد قام السكرتير العام بذلك ويعد تقريره هذا الذي ارسل الى كافة الدول الاعضاء وثيقة ذات اهمية بالغة بالنظر لما حواه من اراء واقتراحات حول مستقبل الوكالة ومستقبل اللاجئين.

وأضاف المتحدث بلسان وزارة الخارجية قائلا: ولا اريد الان ان اتطرق الى ما جاء في التقرير اذ ان هذا سيكون من شأن وفد الجمهورية العراقية الذي سيحضر الاجتماع العربي في لبنان. ولكني أود ان أؤكد انه قد اصبح لزاما على الدول العربية ان تتدبر الامر بأناة وحكمة وتأخذ موقفا سياسيا حازما لئلا تضيع حقوق العرب في وطنهم السليب. وانا على يقين بان كل فرد من الأمة العربية اينما كان ومهما كانت حالته الاجتماعية يتحسس بكل اسى بما اصاب فلسطين واهلها من ظلم وجور منذ ان اقرت الدول الكبرى إيجاد (اسرائيل) المجرمة. ولذلك وامام هذا الشعور الوطني العام نحو فلسطين العربية واهلها يتحتم على الحكومات العربية ان تقف في الأمم المتحدة صفا واحدا في الرأي والعزيمة للحفاظ على حقوق اهل فلسطين ووجوب انصافهم من اعضاء المجموعة الدولية. ان شعب الجمهورية العراقية كان ولا يزال يعمل على استعادة فلسطين ارض الوطن السليبة ويعد قضية فلسطين قضيته الوطنية بالذات. لهذا فقد ايد منذ اللحظة الاولى الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة اللبنانية لعقد اجتماع عربي في لبنان على مستوى فني يحضره خبراء في موضوع اللاجئين من الدول العربية للتداول على اساس ما جاء في تقرير (همرشولد) حول مشكلة اللاجئين وقد ابلغت وزارة الخارجية ذلك الى الامانة العامة للجامعة العربية مقترحة ان يكون موعد الاجتماع اليوم الثامن من الشهر الحالي وقد قامت الأمانة العامة باستمزاج رأي الدول العربية الاخرى حول موعد الاجتماع ونحن نامل ان تتم الموافقة على ذلك ليتسنى لممثلي الدول العربية الاجتماع وتبادل الرأي والتوصل الى قرارات من شانها تحديد الموقف العربي بكل وضوح ودقة.

ونحن اذ نقدر للدول العربية المضيفة لللاّجئين (وهي لبنان والاردن والجمهورية العربية المتحدة) ما تقدمه للاّجئين الفلسطينيين من مساعدات مادية وثقافية وصحية وما تتحمله من مسوؤليات كبيرة بشانهم نؤكد لها بكل صراحة واخلاص ان الجمهورية العراقية حكومة وشعباً ليست اقل منهم تحسسا بالمسؤولية وليست اقل منهم استعدادا لمساعدة قضية اللاجئين بالذات ومد يد المساعدة الفعلية لهم في مختلف المجالات. فقضية فلسطين من دون شك قضية الجمهورية العراقية نفسها بل قضية العرب الكبرى والشعب العراقي الذي تحرر منذ ثورة ١٤ تموز الخالدة بقيادة الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم يزداد كل يوم ايمانا وعزما بوجوب وقوف الدول العربية صفا واحدا في كافة الظروف والاحوال لان ذلك سبيلها الوحيد

للتخلص من الاستعمار والصهيونية ونيل الحرية والاستقلال والسيادة التامة. فوحدة الصف العربي هي الوسيلة الاولى والاخيرة لانقاذ العرب من طمع الطـامعين وانـا مؤمنون ان الأمة العربية بالرغم من الاختلافات الطارئة التي تفرضها تشعر الشعور نفسه تجاه قضية فلسطين وتقف منها الموقف ذاته في مختلف المجالات واملنا كبير أن يبين الوقت صراعا فتطفئ ما يوقده المغرضون من نار التفرقة بين ابناء العروبة وان يجتمع شمل الدول العربية لا في سبيل تخفيف النكبة ورفعهـا عـن فلسـطين العربية فحسب بل في سبيل مستقبل زاهر للامة العربية في كافة اقطارها.

وأختتم المتحدث بلسان وزارة الخارجية حديثه قائلا ــ ان الجمهورية العراقية وهي جزء من الأمة العربية تعتقد جازمة وتؤكد انها تسير على سياسة مستوحاة من مصالح الأمة العربية التي هي مصالحها وتقف مدافعة عن سلامة البلاد العربية التي هي سلامتها. فالجمهورية العراقية من هذا الكل العربي روحا ومادة. وبقـوة الكـل تزداد قوة الاجزاء والعكس بالعكس. فجيش الجمهورية العراقية هـو جـيش الأمـة العربية وثروتها هي ثروة للامة العربية وكفاحها في سبيل الحرية والتقدم هو كفـاح الأمة العربية. ففي هذا اليوم الذي تتعاظم فيه قوى الشعب العراقي المادية والروحية يتقدم شعب الجمهورية العراقية كتلة واحدة لا لنفسه فقط بل في سبيل بناء كيان من شأنه ان يقدم قسطه في كفاح التحرر العربي في الجزائر وفي فلسطين وفي عمـان وفي الجنوب العربي حتى يزول عن ارض الوطن العربي ظل السيطرة الاجنبية[١].

العراق والأمم المتحدة

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في (١٦) آب ١٩٥٩ ان يكون تـأليف الوفد الحكومي الذي يمثل الجمهورية العراقية في الدورة الرابعة عشـرة لاجتمـاع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك كالاتي:ــ

١ــ هاشم جواد رئيساً

٢ــ علي حيدر سليمان سفير الجمهورية العراقية في واشنطن

---

[١] الحرية ٣ آب ١٩٥٩

٣ــ حسين جميل — سفير الجمهورية العراقية في طهران
٤ــ عدنان الباجه جي — الممثل الدائم للجمهورية العراقية لدى الامم المتحدة
٥ــ مصطفى كامل ياسين — المدير العام للدائرة السياسية في ديوان وزارة الخارجية
٦ــ كاظم محسن الخلف — القائم باعمال سفارة الجمهورية العراقية في بون
٧ــ ناثر العمري — السكرتير في سفارة الجمهورية العراقية بدلهي الجديدة
٨ــ محمد حسن علوان — السكرتير في سفارة الجمهورية العراقية في واشنطن
٩ــ عصمت كتاني — السكرتير في الممثلية الدائمة للجمهورية العراقية لدى الامم المتحدة
١٠ــ بديع بطي — السكرتير في ديوان الوزارة
١١ــ فيحاء ابراهيم كمال — الملحقة في الممثلية الدائمة للجمهورية العراقية في الامم المتحدة[١].

وفي يوم ٢٩ أيلول ألقى وزير الخارجية خطابا مطولا في الجمعية العامة للأمم المتحدة اشار فيه الى مبادرة (ديغول) للاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري وانتقد الشروط التي تحول دونه واثنى على بيان حكومة الجزائر الموقتة باعلانها رغبتها في التفاوض ووقف النضال بشروط توفر ضمانات لتطبيق حق تقرير المصير ودعا فرنسا للاستجابة لذلك.

وعن قضية فلسطين قال "ان خلق اسرائيل كان من اكبر المآسي الظالمة التي ارتكبت ضد العدالة في التاريخ الحديث وانها كانت ولا تزال العامل الرئيس في تعكير السلام والتطور في الشرق الاوسط وزاد خطرها بسبب استخدامها من قبل الدول الاستعمارية كوسيلة للمحافظة على مصالحها وكموطئ قدم للتدخل في الشؤون العربية مشيرا الى العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ والدعم الاستعماري لها وعدم المبالاة لما تقوم به من تحد لقرارات الامم المتحدة وكانت النتيجة تشريد

---

[١] الثورة ١٧ اب ١٩٥٩.

مليون عربي من وطنهم فلسطين وطالب باستمرار اعمال وكالة الغوث والتشغيل باعتبارها مسؤولية دولية بسبب فشل الامم المتحدة في تنفيذ قرارها في حق اللاجئين بالعودة الى وطنهم فلسطين ورفض ان يكون ذلك بديلا لحرمانهم من حق العودة الى ديارهم او محاولة توطينهم.

وأسترعى الانتباه على ما يجري في عمان وقال "تقضي الجيوش والاسلحة الفتاكة على الارواح كل يوم وتقوم بريطانيا بعمليات عسكرية منظمة في عمان لكي تفرض سيطرتها على هذه البلاد ولكي تحول بين الشعب العربي في هذه المنطقة وبين اسماع صوته في العالم وطالب بالتحقيق في فعاليات بريطانيا فيها واسباب استمرار الحماية البريطانية فيها ولم يجر بحث القضية في هذه الدورة (١٤) على الرغم من توصية الجامعة العربية بذلك لتاخر وصول الوفد العماني وفوات الوقت.

وأشار وزير الخارجية امام الجمعية العامة الى العمليات العسكرية البريطانية في اراضي جنوبي اليمن لكي توطد بريطانيا سيطرتها على هذه البلاد ولكي تحول بين الشعب العربي وبين اسماع صوته في العالم. إن بريطانيا أبقت الجمعية العامة في معزل عن حقائق القمع الاستعماري فيها وقد حان الوقت الان لان تحقق عن موقف بريطانيا وفعالياتها الغريبة والدور الذي تقوم به الامم المتحدة فيها.

وأشاد وزير الخارجية بدور الامم المتحدة في الاخذ بيد الشعوب الخاضعة لنظام الوصاية تحت الحكم الذاتي والاستقلال ورحب باستقلال الدول الاسيوية الافريقية وحق تقرير المصير، وفي الجانب الاقتصادي اشار الى ان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هي بسبب ضعف التطور الاقتصادي وان ذلك ليس من مصلحة المجموعة الدولية وطالب بتقديم المساعدات عن طريق الامم المتحدة بدلا من التنافس بين الدول الصناعية لتقديم المساعدات والذي يحمل طابع الخوف من التدخل السياسي واثنى على انشاء (الصندوق الخاص للامم المتحدة) و (البرنامج الموسع للمساعدات الفنية) ودعا الى دعمها بروؤس الاموال[١].

---

[١] وزارة الخارجية خطاب هاشم جواد وزير الخارجية في الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩ ايلول ١٩٥٩.

الصحف وسياسة العراق الخارجية

كانت جريدة إتحاد الشعب قد نشرت مقالات عن سياسة العراق الخارجية تعرضت فيها لبعض الدول ومواقفها من العراق وفي يوم ٥ اب ١٩٥٩ نشرت جريدة الثورة (لصاحبها يونس الطائي) مقالا بقلم علي حسين تحت عنوان "جريدة اتحاد الشعب تسيء الى علاقاتنا الخارجية" وفي ١١ آب ١٩٥٩ نشرت جريدة الحرية تعليقا لناطق باسم وزارة الخارجية أشار فيه الى ان سياسة العراق الخارجية مستوحاة من الحياد الايجابي وعدم الانحياز ومن الضروري بقاء العراق بعيدا عن التكتلات الدولية وفي أدناه **نص التصريح**:ــ

قال الناطق انه ينتهز هذه المناسبة لا للتعرض لصحيفة معينة ولكنه يود ان يلقي بعض الضوء على دور الصحافة واثرها في العلاقات بين الجمهورية العراقية والدول الاجنبية وذلك في نطاق السياسة الخارجية للجمهورية العراقية.

قال: يلاحظ انه منذ أن اطلقت حكومة الثورة الحرية للصحافة اخذت بعض الصحف تكتب في مواضيع تتعلق بسياسة الدول الاخرى، وتعلق على انظمة الحكم فيها وتنتقدها من وجهة نظرها الخاصة، وقد ذهب بعضها الى ابعد من هذا واخذت توجه النقد والتقريع لمبادئ واتجاهات سياسة الدول الخارجية والداخلية وتتعرض احيانا لرجالاتها من نواح مبدئية او شخصية او كليهما.

ولا شك في ان من ضمن مبادئ حرية الصحافة ان يكون للصحف حق ابداء وجهة نظرها في الاحداث العالمية التي تنجم عادة عن السياسة التي تتبعها الدول وذلك تنويرا للراي العام العراقي واحداث التاثير المطلوب في اتجاهات سياسة الحكومة الخارجية، والمفروض في هذه البحوث والانتقادات ان تكون موضوعية من حيث جوهرها وان تتماشى مع السياسة الخارجية التي اعلنتها حكومة الثورة وان تكون انشائية بناءة تهدف الى تدعيم وتقوية مكانة الجمهورية العراقية في المجموعة الدولية ما دامت تلك الصحف تعتقد بصواب تلك السياسة، ولهذا فالصحف في ضمن هذا الاطار تتحمل مسؤولية كبيرة لا تقل شأنا عن مسؤولية الحكومة نفسها، وهذه المسؤولية ذات اوجه عديدة تشمل تنوير الراي العام بالواقع الدولي تنويرا من شانه ان لا يخلق لديها تعصبا مغلوطا واتجاهات عدائية نحو الدول الاخرى كما لا يخلق فكرة خاطئة لدى الدول الاجنبية عن اتجاه الرأي العام وحكومة

الجمهورية العراقية في علاقاتها معها، لذلك كانت وزارة الخارجية تشعر دوما بـان دور الصحافة العراقية في تدعيم موقع الجمهورية العراقية الدولي ذو اهمية خاصة واثر بعيد في هذا الدور التاريخي الذي تمر به ثورتنا الوطنية ولكنها كانت تلاحظ باسف عدم ادراك بعض الصحف ادراكا صحيحا لكامل مهمتها ومسؤولياتها الكبيرتين في تنوير الرأي العام تنويرا موضوعيا وللاثر السلبي الذي تحدثه بعض كتاباتها في الداخل والخارج وكانت الوزارة تحاول عن طريق الاتصالات الشخصية ان تشرح هذه النواحي الهامة لبعض المحررين وان تظهر لهم مدى المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقهم في تحسين علاقات الجمهورية العراقية بالدول الاجنبية في ضمن اطار سياسة الحياد الايجابي التي تسلكها الحكومة.

إن اتّباع الوزارة لطريقة الاتصال الفردي والنصح والارشاد كان تمشيا مع اعتقادها بوجوب تمتع الصحافة بالحرية ومن اجل اثارة الشعور الوطني لدى الصحافة بواجبها ومسؤولياتها في مراعاة وتدعيم موقع الجمهورية العراقية الدولي وتكون اصدقاء لها في كافة اقطار العالم بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية.

ويمكننا ان نقول ان وزارة الخارجية قد نجحت بعض الشيء في افهام وجهة نظرها هذه الى بعض الصحف ولكنها مع الاسف لم تنجح النجاح الذي كانت تتوخاه لقصر الفترة الزمنية ولان بعض الصحف وهي قليلة لم تتفق معها في وجهة النظر هذه اتفاقا تاما ولذلك فقد استمر البعض في طريقه ولم يكن بالامكان الحد مما انتهجته عملا بمبدأ حرية الصحافة وبوحي من المبادئ السياسية التي تتبعها وتسعى إلى نشرها.

الا إن استمرار بعض الصحف بانتهاج هذا السبيل لم يغير من سياسة الحكومة الخارجية من حيث جوهرها. فقد بقيت سياسة الحياد الايجابي هي السياسة الخارجية الثابتة لحكومة الثورة. وبقيت وزارة الخارجية تعمل في الحقول كافة على تنفيذ هذه السياسة كما تمليه عليها الظروف والاحوال الدولية وافهام الدول موقفها الحيادي بصورة واقعية.. ووزارة الخارجية كما لا يخفى هي لسان الحكومة الرسمي الذي تاخذه الدول الاجنبية بنظر الاعتبار وكل ما يراد خلاف ذلك على لسان الصحف والاشخاص فليس من شانه ان يحول وقتيا وبصورة جزئية دون نجاح سياسة الحكومة في بناء علاقاتنا الخارجية بالسرعة التي تتوخاها في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الثورة.

لذلك نود ان ننتهز هذه الفرصة التي أتاحتها لنا جريدة الثورة الغــراء فنعيــد بعض نقاط السياسة الخارجية للجمهورية العراقية والطريقــة التــي تتبعهــا وزارة الخارجية في تنفيذ هذه السياسة آملين من هذا فائدة اعم وادراكا لدور الصحافة فــي هذا التنفيذ.

إن واجبات وزارة الخارجية تتحدد مبدئيا في التعبير عن المبادئ التي تتركــز عليها سياسة حكومة الجمهورية العراقية في علاقاتها الخارجية مع الــدول. وفــي العمل على تطبيق تلك المبادئ بالطرق والصور التي تؤدي الى انماء علاقات دوليــة من شأنها تقوية مركز الجمهورية العراقية بين اعضاء المجموعة الدوليــة وتــدعيم مصالحها المختلفة وتحقيق الاهداف التي تسعى اليها سواء كانت في الحقول الوطنية ام الاقليمية أم العالمية.

ان هذه الواجبات في ناحيتها النظرية والعملية ــ كما لا يخفــى ــ مســتوحاة من صميم سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ومن السياسة التي اعلنهــا ســيادة الزعيم المنقذ منذ اليوم الاول لثورتنا المجيدة سياسة خارجية للجمهوريــة العراقيــة المتحررة واكدها مرارا وسار عليها بثبات واخلاص. وقد ســبق لهــذه الــوزارة ان أكدت تمسكها بمبادئ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والتعايش السلمي تمسكا شــديدا إيمانا منها بانها سياسة هدفها استقلال الجمهورية العراقية والمحافظة عليها من كل عدوان وذلك بالابتعاد عن التعقيدات الناشئة عــن التطــاحن الــدولي القــائم بــين المعسكرين الشرقي والغربي ولأنها إضافة الى ذلك سياسة تؤدي حتما الــى تقويــة اركان السلم في منطقة الشرق الاوسط وفي العالم ولانها تهيء للجمهورية العراقيــة فرصة العمل بسلام في سبيل تقدم البلاد وبناء كيانها الاقتصادي والاجتماعي في جو من السلم والطمانينة. ولهذا فقد اكد سيادة الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم مــرارا أن الجمهورية العراقية دولة مسالمة وستبقى كذلك لأن فيه تحقيقا لمصالحها ومصــالح البلاد العربية وغيرها من الشعوب المحبة للسلام.

وتطبيقا لهذه السياسة ــ سياسة تدعيم إستقلال الجمهورية العراقية والتعايش السلمي وعدم الانحياز ــ خرجت الجمهورية العراقية مثلا من حلف بغداد وتعلقاتــه وانهت الاتفاقيات العسكرية وما شابهها التي كانت تربط العراق سابقا ببعض الــدول وأعلنت تصميمها على تكوين علاقات جديدة على اسس الصداقة والتكافؤ والمنــافع

المتبادلة مع كافة الدول دون النظر الى السياسة الاقتصادية الاجتماعية او نظم الحكم القائمة فيها.

ولابد للجمهورية العراقية في هذه المرحلة التاريخية من حياتها ان تتامل جيدا بان اسس الصداقة والتكافؤ والمنافع المتبادلة التي تبنى عليها سياستها الخارجية مستخلصة من روحية سياسة الحياد الايجابي ومن الواقع الدولي الذي يحيط بها.

فقولنا ان الجمهورية العراقية تنشد صداقة الدول التي تريد صداقتها قول مبني على ارجحية العلاقات التي تسودها المودة والتفاهم لحاجاتنا ولحاجات الدول الاخرى وان مثل هذه العلاقات تكسب الجمهورية العراقية عطفا وتاييدا من الدول لقضاياها وللمبادئ والاهداف التي تسعى إلى تحقيقها وتعد لها الطريق لإيجاد علاقات تؤدي الى تنمية مصالحها وتثبيتها.

وهكذا يظهر للمطلع ان سياسة الحياد الايجابي فلسفة تهدف الى تكوين عدد اكبر فاكبر من الدول الصديقة للجمهورية العراقية على اساس التكافؤ والمنافع المتبادلة. ولا شك ان هذه السياسة منبثقة اولا عن حاجتنا الشديدة للمحافظة على استقلال الجمهورية العراقية وتقوية اركانه وثانيا عن اقرارنا بان في الصعيد الدولي مطاحنات حادة بين المعسكرين يحاول كل منهما جذب عدد اكبر من الدول الى جانبه وتجنيد ذلك الجانب سياسيا واقتصاديا وعسكريا بصورة من شأنها تقوية مركزه في الحرب الباردة التي تدور رحاها منذ سنوات. وثالثا لان الجمهورية العراقية تعلم أن موقفها من الوضع القائم في منطقة الشرق الاوسط ذو اهمية خاصة وان انجذابها نحو أي من المعسكرين يخل بالوضع القائم ويؤثر في وضع الدول الواقعة فيه ويعرضه للضغط من الجانبين ولهذا فمن الضروري بقاؤها بعيدا عن كل هذه التكتلات وذلك لأن سياسة العهد البائد التي ادت الى انحياز العراق الى جانب واحد كانت قد اودت باستقلاله وسيادته وهو منذ انبثاق ثورة ١٤ تموز الخالدة فقط أخذ يتمتع بالاستقلال الحقيقي الذي أصبح من واجب كل وطني مخلص الحفاظ عليه بالقدر الذي تسمح به اعماله وواجباته الاجتماعية.

ولهذا أصبح لزاما على الحكومة والشعب منذ الثورة المباركة ان يعملا يدا واحدة: اولا في سبيل الحفاظ على استقلال الجمهورية العراقية وبقائها بعيدا عن التكتلات الدولية لان في الانضمام إلى تنظيمات الحرب الباردة او الميل اليها استسلاماً وتبعية. وثانيا من أجل كسب صداقة الدول والشعوب بصرف النظر عن

نظمها الاجتماعية وثالثا انماء التعاون مع كافة الدول على اساس التكافؤ والمنـــافع المتبادلة بصورة صريحة وواضحة وعقد اتفاقيات على اساس واضح ومفتـــوح دون ان تكون لها جوانب سرية.

فيما تقدم ايضاح سريع لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحيـــاز التـــي هـــي السياسة الخارجية للجمهورية العراقية والتي نأمل من الصحافة والرأي العام تفهمها والعمل على تدعيمها في كافة الحقول ولاسيما في حقل كسب صداقة الدول الأجنبيـــة وتوسيع نطاقها والابتعاد عن كل ما من شأنه الحد منها او تعكير جو العلاقات لكـــي يتسنى للجمهورية العراقية ان تحتل المكانة التي تســـهل عليهـــا ان تلعـــب دورهـــا التحرري في تدعيم استقلال العرب ونشر السلم والطمأنينة في العالم[1].

الحاكم العسكري العام يحذر الصحف

في الأسبوع الأخير من شهر تموز والاسبوع الاول مـــن آب ١٩٥٩ شـــهدت الاوساط الصحفية مهاترات كلامية بين الصحف التي انقسمت الى اتجاهين رئيســـين الاتجاه القومي وتمثله صحف (الفجـــر الجديـــد) و(الشـــرق) و(بغـــداد) و(الحريـــة) والصحف الشيوعية والمؤيدة لها وفي مقدمتها اتحاد الشعب والانسانية والراي العام وغيرها وكان كل جانب يتهم الجانب الاخر ويوجه اليه الشـــتم المقـــذع والافتـــراء الرخيص الذي ينافي اهداف الصحافة ورسالتها وكان بعض المسؤولين يؤيدون هـــذا الطرف او ذاك وانقسم الناس بين مؤيد ومعارض وذهبت بعض الصحف والجهـــات الداعمة لها الى حد اقامة الدعوى الجزائية ضد الصحف التي يعارضونها وكان عبـــد الكريم قاسم قد حمل الصحفيين في مؤتمره الصحفي يوم ٢٩ تموز مســـؤولية "كـــل الحوادث التي جرت" وقال "ان الواجب الوطني يحتم عليكم ان تركزوا في صـــحيفتكم على وجوب احترام السلطة والقانون وكل من يكتب عن مؤامرة فهـــو خـــائن بحـــق الوطن" وفي الثالث من ايلول وجه الحاكم العسكري العام تحذيرا الى الصحف نشرته الصحف كالاتي:ـــ

"أخذت بعض الصحف المحلية تنشر اخبارا من شأنها التعرض لرجال الحكـــم والاخلال بالأمن او التطرق للقضايا المتعلقة بالقوات المسلحة او التنويه عن القضايا التي لا زالت في دور التحقيق الابتدائي، او الحوادث التي حدثت فـــي وقـــت مضـــى

---

[1] جريدة الحرية ١١ آب ١٩٥٩.

وغير ذلك من الامور التي ليس من المصلحة نشرها لذلك قررنا استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية وبناء على ما جاء في مرسوم المطبوعات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٣٤ ما ياتي:ــ

اولا ــ لا يجوز نشر أي خبر او مقال في أي موضوع من شأنه:

١ ــ التحريض على الاخلال بأمن الدولة الداخلي والخارجي او النظام العام.

٢ ــ التشجيع على ارتكاب الجرائم.

٣ ــ التحريض على عدم الانتباه للقوانين والأنظمة او معاودة أي اجراء قانوني.

٤ ــ اثارة البغضاء او بث روح الشقاق بين المواطنين عدا الانتقادات التي يجب ان تكون على اسس علمية نظيفة او الاعمال الخاطئة اذا كان بالامكان اثباتها.

٥ ــ الطعن بالاديان والازدراء بها.

٦ ــ انتهاك حرمة الاداب او التشهير بسمعة الاشخاص.

٧ ــ أمور من شأنها التأثير على الحكام والقضاة تتعلق بالدعاوى المنظورة من قبلهم او التاثير على الادعاء العام او المحامين او المحلفين او هيئات التحقيق في تلك الدعاوى او التاثير في الرأي العام، لمصلحة طرف بها.

٨ ــ أخبار كاذبة او صور أوراق مزورة او مصطنعة او منسوبة كذبا للغير للتأثير في سير العدالة.

٩ ــ أية مناقشة او ابداء رأي في القضايا المعروضة على المحاكم قبل صدور القرار النهائي فيها.

١٠ ــ ما يتضمن اهانة موظفي الحكومة او الهيئات الرسمية او شبه الرسمية بسبب قيامهم بواجباتهم الرسمية.

١١ ــ أوامر حركات القوات المسلحة او ما يتعلق بتنظيمها او تشكيلاتها او اسلحتها او تعبئتها الا بإذن خاص من الجهات المسؤولة.

ثانيا: يرجى الايعاز بتبليغ كافة اصحاب الصحف والمجلات بذلك والمخالف يعاقب وفقا للمادة ١٥ من رسوم الادارة العرفية والتي تنص بالحبس لمدة لا تزيد

على ثلاث سنوات او بغرامة لا تزيد عن (١٥٠) دينارا اضافة الى العقوبات المنصوص عليها في مرسوم المطبوعات آنف الذكر"[١].

وفي السادس من ايلول خاطب عبد الكريم قاسم الصحفيين بالقول:ـ

"ايها الاخوان رجال الصحافة والانباء ولسان الشعب الناطق بالحق والمناضل في سبيل هذا الشعب وفي سبيل سلامة البلد... ان سمو الخلق وسمو الرفعة والمكانة لابناء هذا الشعب يتوقف عليكم وعلى ما تسدونه من العون لابناء هذا الشعب انتم رسل التقارب بين ابناء الشعب الواحد وانتم رسل التقارب والمحبة والمودة بين أبناء الأمة العربية في كافة اقطارها ومناطقها.. انني ارجو منكم التسامي والتخلق بالاخلاق الفاضلة فانتم أهل الاخلاق الفاضلة وعدم اللجوء الى المهاترات وعدم اللجوء الى القذف والطعن"[٢].

السفارة البريطانية تقوّم الوضع في العراق

كان (سام فول) السكرتير في السفارة البريطانية قد غادر العراق في اجازته الصيفية الى بريطانيا في شهر ايار ١٩٥٩ وقد كان الشيوعيون في اوج قوتهم وبعد عودته الى العراق يوم ٧ ايلول وجد ان الكثير من الامور قد تغيرت، وكان (فول) بحكم خدمته الطويلة في العراق وعلاقاته الواسعة مع عدد من العراقيين في داخل السلطة وخارجها قد كتب بعد عودته تقريرا مضمنا اياه انطباعاته عن الوضع في العراق وتوقعاته المستقبلية قال (فول) في تقريره الذي ارسله الى الخارجية البريطانية يوم ١٧ ايلول ١٩٥٩:ـ

١ ـ"لدى مغادرتي العراق في ايار، كان الشيوعيون في اوج قوتهم ولم يكن أي فرد ليجرؤ على انتقادهم. وقد كنا منعزلين كليا عن اجراء الاتصالات غير الرسمية مع العراقيين، وكانت الشرطة السرية تتعقبني في كل مكان اذهب اليه، وقد حذرني اصدقائي العراقيون بان لا احاول القيام باية اتصالات خارج النشاطات المطلوبة لاغراض الاعمال الرسمية.

---

[١] الثورة ٣ ايلول ١٩٥٩.

[٢] مبادئ الثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ١٩٥٩، ٦٣/٢.

٢ ـ إن أول شيء جلب انتباهي لدى عودتي إلى العراق هو التخفيف الظاهر عما كان سابقا في شدة التوتر في الموقف العام. وفي الحقيقة ان هذه الظاهرة مضللة للفكر، كما سأوضح ذلك لاحقا. وانه لمن المدهش ان اجد صحيفة قومية بليغة وقوية الحجة في اسلوبها، وهي نشطة ومشغولة بمهاجمة الشيوعيين بشكل علني. ومن الواضح جدا ان القوميين والمعادين للشيوعيين، الذين لا يزالون يلعقون جراحهم بعد حركة الموصل عندما غادرت العراق، قد تمكنوا من رفع رؤوسهم مرة اخرى وهم الآن على استعداد للقتال. وان انتخابات المحامين الاخيرة[1] خير مثال على ذلك. ان المحامين، كما تعرفون جيدا، يمثلون قطاعا قويا جدا من الفكر السياسي المترابط بانتظام. وفي هذه المناسبة، تمكن عدد من القوميين البارزين، امثال (صديق شنشل) وزير الارشاد السابق واخرون كانوا مسجونين خلال الصيف، من الظهور مرة اخرى والادلاء باصواتهم، وقد حصل المرشح القومي لرئاسة النقابة على اغلبية كبيرة[2]. ويقال أن قاسم لم يكن مسرورا بهذه النتيجة.

٣ ـ وبالمقابل، فقد خسر الشيوعيون من نفوذهم اكثر مما كنت اتوقع خلال ايار الماضي، بالرغم من حصولهم على تشجيع من ملحوظات قاسم في الشهر الماضي التي كانت تؤيد المهداوي[3] ومن محاكمة الطبقجلي. وقد اعطتني صحيفتهم "اتحاد الشعب" الانطباع بان الشيوعيين يلتزمون جانب الدفاع. ويبدو ان قوات الامن الداخلي، التي اصبحت بامرة الزعيم (احمد محمد يحيى) وزير الداخلية، هي التي توجه كل جهودها ضد الشيوعيين. واعتقد ان عمل قوات الامن الداخلي يجري بتنسيق وربما بتوجيه مباشر من قبل اللواء (العبدي). وقد اخبرني احد الاصدقاء المقربين لي، الذي يدير معملا له، بأنه قد زاره منذ وقت قريب عدد من افراد شرطة الامن السياسي الذين كانوا بشكل واضح يفتشون عن الشيوعيين وعن دلائل النشاط الشيوعي في معمله.

٤ ـ والشيء الأخر الذي لا يمكن ان يغيب عن فكر أي شخص عائد الى بغداد بعد غياب بضعة اشهر، هو فقدان قاسم الواضح لشعبيته. وهذا بسبب فشل

---

[1] انظر الصفحات التالية عن انتخابات نقابة المحامين.

[2] عبد الرزاق شبيب.

[3] انظر الفقرات التالية.

جهوده في ادامة سياسة التوازن لكسب ثقة اما القوميين أو الشيوعيين. وفي نهاية تموز وبداية آب، وعندما كانت الاجراءات المضادة للشيوعيين في كامل قوتها، فربما انه تمكن من جعل الرأي القومي المعتدل يسير خلفه، ولكن ربما ان اجراءاته اللاحقة قد قضت على أي امل مباشر لتحقيق ذلك، ويبدو الان ان الكثير من الاشخاص قد فقدوا ثقتهم بقاسم كليا.

٥ ـ ولكون ان أسوأ ما قد يحدث في العراق من وجهة نظرنا هو ان يستولي الشيوعيون على العراق، فإن الصورة المبينة اعلاه تبدو مشجعة لي، عند مقارنتها بالموقف الذي كان قائما في ايار الماضي. وعلى اية حال، فان ما يدور في الخفاء تحت ستار من الهدوء يجعل الموقف قلقا للغاية. وانه لمن الممكن تقسيم العراقيين المدركين سياسيا الى ثلاث مجموعات تقريبا: الشيوعيون والمعادون للشيوعيين والانتهازيون. وعندما غادرت العراق، تمكن جمع من الانتهازيين الى الصعود في العربة التي يعزف فيها جوق الشيوعيين، وكانت هذه العربة تتدحرج سريعا. واما انطباعي الان فهو ان معظم الانتهازيين انفسهم قد غادروا العجلة الشيوعية ولكنهم لا يزالون مترددين في القفز الى عجلة المعادين للشيوعية. وفضلا على ذلك، فان البلاد منقسمة بشكل عميق ومرير الى قسمين. والآن من الخطر جدا بالنسبة للشيوعيين ان يعيشوا في مناطق يسيطر عليها القوميون والعكس بالعكس، فمثلا في الاعظمية وهو حي قومي في بغداد، يقوم السكان في هذا الحي بحمل اسلحتهم الخاصة وينفذون اعمال الحراسة والدوريات ليلا باستمرار لحماية منازلهم. وانه لمن الصعب بالنسبة للشيوعيين ان يظهروا انفسهم في الموصل والرمادي. ويؤمن العراقيون بعقيدة العين بالعين والسن بالسن. ولقد عانت العديد من العوائل خلال الاشهر القليلة الماضية، حيث فقدت اما قريبا لها واما ان احد افرادها قد تعرض لمعاملة وحشية وقاسية بطريقة او باخرى. ان الشعور العادي العراقي عميق ومترابط جدا، وتتميز العوائل العراقية بكونها كبيرة العدد ونتيجة لذلك فهناك تصميم بنطاق واسع للثأر بالدم مقابل الدم.

٦ ـ ونتيجة لهذه الأحداث، يعيش العراقيون حالة من الشعور العميق بالقلق. وانهم لا يشعرون بان الشيوعيين، بالرغم من فقدانهم الكثير من نفوذهم، سوف يستسلمون من دون قتال. كما انهم لا يعتقدون بأن اراقة الدماء التي حدثت خلال الاشهر القليلة الماضية سوف تمر من دون الاخذ بثارها. ولا يبدو أن قاسم يأخذ

بزمام الامور تحت سيطرته. وكما بين لي احد العراقيين، يظهر ان هناك حكـومتين في هذا البلد ـ الشيوعيون الذين تمثلهم محكمة الشعب وانشـطة الحـزب العامـة، والمناوئون للشيوعية الذين تقـودهم وزارة الداخليـة وكـذلك المحـاكم العرفيـة (العسكرية) التي تقوم بمحاكمة المتهمين بأحداث كركوك. وانه ليس مـن الواضـح الدور الذي يؤديه الجيش وذلك لكونه منقسما بعمق. وتشير الدلائل الـى ان معظـم الضباط هم من المناوئين للشيوعية وان ضباط الصف هم من الشيوعيين والمؤيدين لهم، في حين ان الجنود في النهاية يتبعون الجانب الاقوى. ويعمل اللواء (العبـدي) رئيس الاركان العامة والحاكم العسكري العام باصرار ضد الشـيوعيين لفتـرة مـن الزمن، ومع ذلك فربما انه حذر وليس واثقا من تاييد الجيش كله له.

٧ ـ وان انطباعي الكلي هو ان القوى الشيوعية والقوى المناوئة للشـيوعية متوازنة بشكل متساو تقريبا. واذا ما حاول أي من الجانبين القيام بـأي شـكل مـن اشكال الانقلاب العسكري واذا ما نجح بشكل مباشر في تحقيق اهدافه الرئيسة، فانـه ربما يجذب نحوه الانتهازيين. ولكن لا يمكن ضمان مثل ذلك النجاح المباشـر وقـد تؤدي المحاولة الانقلابية الى نشوب صراع دموي يستمر لفترة من الزمن. وهذا مـا يخشاه العراقيون. ويتحدث كل فرد عن احتمال وقوع انقلاب من نوع معين ولكـن، حسب رأيي، ان القوميين سيكونون غير حكيمين اذا حاولوا القيام بانقلاب فـي هـذا الوقت. قد ينجح مثل هذا الانقلاب في بادئ الامر ولكنه قد يفشل بسـبب الارتجـال وعدم الاستعداد الكافي، وقد يؤدي بالتالي الى عودة الشيوعيين الى حالة القوة التـي كانوا عليها بعد احداث الموصل مباشرة، وحتى انه ستكون امـامهم فرصـة افضـل لتعزيز موقفهم مما كانوا عليه آنذاك. ومن المحتمل ان تزداد حالـة عـدم القناعـة بالوضع الراهن ويزداد شعور العراقيين بأنهم يعيشون فوق بركان وقد يؤدي ذلـك لأن تصبح الامور مواتية بدرجة افضل لتعزيز القوة المعاديـة للشـيوعيين عنـدما يجيء الوقت المناسب لذلك.

٨ ـ وبالطبع، فقد تجمعت هذه الانطباعات الظاهرية خلال اربعة ايام نتيجـة للحديث الذي اجريناه مع عدد من العراقيين من الطبقة الوسطى. وكان رأيهم بالنسبة لي، انهم كانوا مسرورين جدا بالتحدث معي ومؤكـدين ان لا يكـون ذلـك الحـديث مكشوفا او معروفا بشكل عام وان لا يكون معلوما بانهم قد التقوا بي. انهم حـذرون من الجمهور ويمتنعون من المجيء الى بيوت البريطانيين وعلى ما يبدو، ان علـيهم

ان يحصلوا على الترخيص من الشرطة لو ارادوا القيام بذلك. وعليه يكون من الاسهل الالتقاء بالعراقيين وبدرجة افضل مما كان عليه الحال قبل مغادرتي البلاد باجازة، ومع ذلك فلا يزال الامر يتطلب الحذر التام لان العراقيين عصبيو المزاج بدرجة كبيرة، كما ان الخوف من التعرض للمتاعب نتيجة الاتصال بالسفارة البريطانية يعد خوفا آخر يضاف الى المخاوف الحقيقية الاخرى جدا التي يتعرض لها العراقيون في الوقت الحاضر[١].

التحقيق في مجازر الموصل

واجه عبد الكريم قاسم ضغوطا دولية وعربية ومحلية بعد حركة الموصل من اجل التحقيق في المجازر التي وقعت في المدينة بعد فشل الثورة فشُكلت هيئة تحقيق برئاسة الحاكم سالم محمد عزت والحاكم محمد احمد نزهت والنقيب محيي الدين محمود من الاستخبارات العسكرية والحق بالهيئة كل من المحقق العدلي عبد الكريم فرج والمحقق حازم عبد.

اعطيت الهيئة أوامر صريحة باجراء التحقيق بالجرائم التي ارتكبت من قتل وسحل والتي حدثت بعد فشل حركة الموصل وتوقيف كل من اشترك او حرض او ساعد على ارتكاب تلك الجرائم البشعة وكلفت الهيئة كذلك التحقيق في حوادث القتل والسحل التي حدثت في بلدتي دهوك وتلكيف.

وصلت الهيئة إلى الموصل يوم ٢ آب ١٩٥٩ وواجهت في اليوم نفسه أمر موقع الموصل العقيد حسن عبود الذي ذكر ان الوقت المناسب للتحقيق لم يحن بعد ولم تمض على القضاء على حركة الشواف الا بضعة اشهر وان هناك عنعنات (خلافات) بين عوائل الموصل كالمفتي والجليلي والعمري وغيرهم وقد اتخذت الهيئة من النادي العسكري مقرا لها. وقبل المباشرة بالتحقيق ركب المحقق حازم سعيد سيارة جيب عسكرية واخذ يذيع في المكرفون "قدمت هيئة تحقيقية من بغداد بامر الحاكم العسكري العام للتحقيق في حوادث القتل التي جرت بعد (حركة) الشواف فعلى من له شكوى مراجعة مقر الهيئة بالنادي العسكري يوم ٣ آب ١٩٥٩. وطلبت

---

[١] الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٤/٢١٧ـ٢٢١.

الهيئة من حسن عبود توقيف الاشخاص الذين طلب الحاكم العسكري العام تـوقيفهم عندما كنا في بغداد وهم عبدالرحمن القصاب وعمر الياس وعدنان جلميـران فقـال هذه الليلة سيكون هؤلاء في السجن.

وقد قابلت اللجنة مدير شرطة الموصل اسماعيل عباوي[١] وافهمته بـالاوامر التي لديها إذ قام بمساعدة الهيئة وتوقيف المتهمين كافـة الـذين طلبـت تـوقيفهم وجلبهم امامها. ومن جملتهم أعضاء (المحكمة القصابية) عدا عبد الرحمن القصـاب الذي هرب الى جهة مجهولة، ثم القي القبض عليه.

وفي تلك الاثناء وردت معلومات من مصـادر رسـمية بالموصـل ان هنـاك مؤامرة يحوكها الشيوعيون لاغتيال اعضاء هيئة التحقيق او بعض اعضائها الامـر الذي استوجب ارسال الموقوفين الى بغداد بحراسة مشددة واكمال التحقيق في بغداد. وكان بعض اعضاء الهيئة قد طلب من الحاكم العسكري العام تامين الحماية لاسـرهم في بغداد وقد وصل عدد الموقوفين الى اربعين شخصا، وذهبت الهيئة الـى تلكيـف واجرت التحقيق في كيفية قتل وحرق كل من المحامي، أمجد المفتي وعمر الشعار ثم ذهبت الهيئة الى قضاء دهوك للتحقيق في كيفية قتل القائممقام والطبيـب ومـأمور المركز.

بعدها عادت الهيئة الى بغداد وباشرت باكمال التحقيق حيث اتخذت من مديرية شرطة بغداد مقرا لها، وبعد اكمال التحقيق احيلت جميـع الاوراق التحقيقيـة الـى الحاكم العسكري. وعند مقابلة اعضاء الهيئة عبد الكريم قاسم وعرضوا عليـه مـا توصل اليه التحقيق، كان بيد عبد الكريم قاسم مذياع ترانزستر يستمع الى محاكمـة ناظم الطبقجلي امام محكمة المهداوي. لم يرد على اعضاء الهيئة ولكنه التفت الـى اسماعيل العباوي وقال ان في الموصل حوادث تهريب كبيرة فلا بد من ايقافها فـرد العباوي سيدي مكافحة التهريب من مسؤولية شرطة الكمارك فرد عبد الكريم قاسـم انا لا اعرف انت المسؤول عن ايقاف عمليات التهريب.

وبعد عودة رئيس الهيئة الى الموصل سمع بيان الحاكم العسكري الذي يحـدد اعمال الهيئة في تحقيقاتها ابتداءاً من يوم ١١ اذار ١٩٥٩ أي ان المدة التي ابيحت

---

[١] اشترك اسماعيل عباوي في قتل وزير الدفاع الاسبق الفريق جعفر العسكري ابان انقـلاب بكـر صدقي سنة ١٩٣٦.

فيها مدينة الموصل بين ٨ــ١١ اذار ١٩٥٩ لا يمكن للهيئة ان تحقــق فيهـــا. اذ ان المتهمين في تلك الجرائم قد عدّهم عبــد الكــريم قاســم مــواطنين يــدافعون عــن الجمهورية[١].

وبعد ان انهت هيئة التحقيق مهمتها احيلــت اوراق التحقيــق الــى الحــاكم العسكري في تشرين الاول ١٩٥٩ وظلت الملفات راقدة في خزائنه لمــدة شــهرين وعلى حين غفلة طلب الحاكم العسكري العام احالتهــا إلــى المجلســين العســكريين العرفيين وكان يرأس احدهما شمس الدين عبد الله والثــاني العقيــد شــاكر مــدحت السعود وكلاهما من ذوي الميول القومية المعادية للشيوعية. وفي ٢٤ كــانون الاول ١٩٥٩ اصدر الحاكم العسكري الكتاب الاتي:ــ

الى شرطة لواء الموصل: (الموضوع اطلاق سراح موقوفين)

نتيجة تدقيق القضايا الخاصة بحوادث الموصل والتي قامت باجراء التحقيــق فيها هيئة تحقيق خاصة فقد ظهر لنا أن الافعال التي لجأ اليها المواطنون لقمع فتنــة الشواف في الموصل والتي حصلت قبل الساعة ٢٤٠٠ من يوم ١٢ اذار ١٩٥٩ لــم يقصد بها الا مساعدة السلطات الرسمية على قمع تلــك الحركــة والفتنــة العميــاء وملاحقة مرتكبيها. وحيث ان السلطات قد تمكنت من السيطرة علــى الموقــف بعــد التاريخ المذكور لذلك وجدنا ان المتهمين المبينة اسماؤهم في القائمة المرفقة طيــه غير مسؤولين عن الافعال المرتكبة من قبلهم قبل التــاريخ المنــوه عنــه بالنســبة للقضايا المؤشرة ازاء كل منهم فقد قررنا ايقاف التعقيبات القانونية بحقهم واطــلاق سراح الموقوفين منهم حالا من التوقيف والغاء اوامر القبض الصادرة بحق الهاربين منهم ما لم يكونوا متهمين عن جرائم ارتكبت بعد التاريخ المــذكور حيــث تســتمر التعقيبات القانونية بحقهم عنها ومصادرة كافة الاســلحة والاعتــدة التــي وجــدت بحوزتهم وتسليمها الى مديرية العينة بوزارة الدفاع.

يرجى اتخاذ ما يقتضي بهذا الصدد

اللواء الركن احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام[١]

---

[١] اقوال الحاكم سالم محمد عزت والنقيب محيــي الــدين محمــود فــي موســوعة ١٤ تمــوز، ٥/٢٠٤ــ٢١٢.

أي انه لم تتم محاكمة الا المتهمين في حوادث مجزرة الدملماجة وحوادث تلكيف ودهوك كما سنرى في الاجزاء التالية من هذا الكتاب.

اعتقال كل من ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري ومحاكمتهما

ورد في البيان الأول الذي اذاعه الشواف من اذاعة الموصل يوم ٨ اذار ١٩٥٩ ما يشير الى انه قام بحركته بالاتفاق مع الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية "عزمنا باسم الله العلي القدير بعد اتفاقنا مع اخينا الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية ومع كافة الضباط الاحرار في جيشكم الباسل وبعد مشاورات مع سائر العناصر السياسية المخلصة عزمنا في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ جمهوريتنا على تحرير وطننا الحبيب من الاستعباد والاستبداد".

ويروي محمود الدرّة سبب ورود اسم الطبقجلي في البيان فيقول "جرى بيني وبين العقيد الشواف نقاش طويل وحاد حول اسم قائد الثورة وكان من رأيي (الذي هو رأي الضباط القوميين في بغداد) ان يعلن البيان باسم الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية وان يكون العقيد الركن عبد الوهاب الشواف النائب المتكلم باسم قائده فرفض بقوة وعناد وسمعته خلال نقاشنا يردد مرتين كلمة (انه متردد).

ويمضي الدرّة ويشير الى إجتماع آخر مع الشواف عقد بعد وصول جهاز الاذاعة من سورية حيث اثار موضوع قائد الثورة مرة اخرى "فاصر الشواف على موقفه واصررت على ان يكون الطبقجلي وعندها خاطبني قائلا اظن ان مهمتك التي اتيت من اجلها قد انتهت لقد اقررت البيان الذي اعددته وستعلن الثورة غدا فوافقته على قوله ونهضت مودعا له وللحاضرين... فاعترضني الشيخ احمد عجيل الياور ورجاني التريث قليلا ثم تساءل عما اذا كان هناك حل وسط؟ فاجبت. نعم اذا اقر العقيد ادراج فقرة من البيان تشير الى انه صادر بامر وموافقة قائده الزعيم ناظم الطبقجلي فوافق العقيد الشواف وادرجت بعد النقاش الفقرة[٢] اعلاه.

---

[١] المصدر نفسه ص ٢١٤.

[٢] محمود الدرة، ثورة الموصل القومية ص ١٢٧ـ ١٢٩.

وان صحت اقوال الدرة هذه فان الطبقجلي قد ورد اسمه في البيان دون علـم او ارادة منه، بل وحتى لم يكن مؤيدا لها، ولم يكن عبد الكريم قاسـم متاكـدا مـن موقف الطبقجلي لكنه اراد بعد ان اصدر مرسوم احالة الشـواف علـى التقاعـد ان يضمن تأييد قادة الفرق له فقام مدير الخطط العسكرية في وزارة الدفاع العقيد الركن طه الشيخ احمد بأمر من قاسم بالاتصال بقادة الفرق وآمري الوحدات المهمين طالبا ارسال برقيات التأييد والولاء لعبد الكريم قاسم، فارسل الطبقجلي البرقية الآتية:ـ

من الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية

الى سيادة اللواء الركن عبد الكريم قاسم القائد العام للقوات المسلحة

قائد وضباط ومراتب الفرقة الثانية يؤيدون قراركم الحازم بالضرب على أيدي المتآمرين على الجمهورية العراقية سنعمل على احباط كل ما مـن شـانه الاضـرار بمصلحة الجمهورية".

الزعيم الركن ناظم الطبقجلي[1]

قائد الفرقة الثانية

وقد تكرر إذاعة هذه البرقية من اذاعة بغداد على الرغم مـن تكـذيب اذاعـة الموصل لها.

وكان رئيس اركان الجيش قد أتصل بقائد الفرقة الثانية الطبقجلـي مستفسـرا عن سبب اقتران اسمه مع اسم الشواف بالبيان الذي اذاعته محطة الموصل فاستنكر الطبقجلي وضع اسمه في البيان وعندئذ طلب منه ارسال برقية تأييـد لعبـد الكـريم قاسم ثم اتصل الطبقجلي بالشواف واخبره باحالته إلى التقاعد وطلب اليـه ان يتـرك الموصل كي لا تتطور الامور الى كارثة وان يسلم قيادة اللـواء الـى اقـدم ضـابط للمحافظة على الامن وقد ردّ الشواف "إنني قررت الثورة ولن انفذ أي أمـر مـن أي انسان عند ئذ طلب الطبقجلي من رئيس اركان الجيش الإتصال بالشواف مباشرة.

وقد رفض الشواف الكلام مع عبد الكريم قاسم وقطع الاتصال الهـاتفي معـه عند ئذ اتصل عبد الكريم قاسم بالطبقجلي وطلب منه التعاون قائلا "ابو نميـر زيـن اشوفك أبوي أبوي هذا يومك" اريدك ان تسيطر بيد من حديد فرد عليه الطبقجلي انه

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ٢/٧٠.

سيعمل بما سيطلبه للحفاظ على ارواح الناس وسلامة البلد[1]. وعلى الرغم من هذا الموقف فقد اخذ الشيوعيون والبارتيون بعد فشل الحركة يراقبون تحركات قائد الفرقة (الطبقجلي) وكونوا دوريات تجول حول مقر الفرقة ودار قائدها. وتنامى الى علم استخبارات الفرقة والى سمع قائدها محاولات الشيوعيين الاعتداء عليه واهانته واستفزازه مع انفلات الضبط والنظام داخل الفرقة فاتصل برئيس اركان الجيش طالبا الحضور الى بغداد وقد وافق عبد الكريم قاسم على طلبه وسافر خفية الى بغداد حيث وصل إليها يوم ١٥ آذار. ونزل في دار العقيد نوري حسين العزاوي وكان صهره وخال اولاده.

وفي السابع عشر من آذار طلب عبد الكريم قاسم حضوره الى وزارة الدفاع لمقابلته وفي اثناء اللقاء الذي بدا وديا عرض عبد الكريم قاسم عليه قبول احد المناصب الوزارية لكن الطبقجلي رفض ذلك بحزم وطلب احالته إلى التقاعد، وبعد يومين أي في التاسع عشر من اذار استدعاه عبد الكريم قاسم لمقابلته مرة اخرى وقد دام اللقاء مدة اربع ساعات ويقول الطبقجلي عن هذا اللقاء ان عبد الكريم قاسم "كرر طلبه مني قبول احد المناصب الوزارية او احدى السفارات في الخارج معللا ذلك بان سفري خير من بقائي في بغداد لراحتي وصحتي فكان جوابي له الرفض البات بقبول أي منصب يعهد به الي... واطلب بالحاح احالتي إلى التقاعد طلبا للراحة وابتعادا عن الاسهام في هذه المساويء الوخيمة وان هذه المقابلة كانت سيئة للغاية ولا شيء فيها من الود وتخللها عتاب مر"[2].

وفي يوم ٢٣ آذار وفي اثناء محاكمة الطيارين المشاركين في حركة الموصل اعترف الشاهد المقدم الركن عزيز احمد شهاب بدور الطبقجلي بالتخطيط للاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم بالتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة وبالاتصالات التي جرت مع عبد الحميد السراج وزير داخلية الاقليم الشمال (سورية) للجمهورية العربية المتحدة عند ئذ صدرت الاوامر باعتقاله وكان في دار عديله احمد فوزي فتم اقتياده الى معتقل كتيبة الدبابات الاولى بمعسكر الرشيد وفي ما يلي التقرير الذي

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ١٣٢/٣ــ ١٣٣.

[2] مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي ص ٢٨٦ــ ٢٨٨.

كتبه ناظم الطبقجلي في المعتقل عن اعتقاله ووقائع التحقيق في معتقل كتيبة الدبابات.

سجن الموقف العام ٦ تموز ١٩٥٩

من الزعيم الركن ناظم الطبقجلي

الموضوع/تقرير عن وقائع التحقيق في معتقل كتيبة الدبابات الثانية ولجنة التحقيق، اعتقلت يوم ٢٣ آذار ١٩٥٩، لم اعذب، اهنت كثيرا من قبل ضباط كتيبة الدبابات الثانية والزائرين من ضباط او مدنيين استدعتهم الكتيبة لمشاهدتي.

جرى تحقيق ابتدائي في كتيبة الدبابات الثانية، واجبت على الاسئلة التي نظمت للغرض المذكور.

استدعتني لجنة التحقيق الخاصة حسب التواريخ الآتية:ـ

أـ يوم ٢٤ آذار ١٩٥٩ واجهت فيها رئيس اللجنة العقيد هاشم عبد الجبار وبقية اللجنة[١].

بـ يوم ٢١ نيسان ١٩٥٩ حقق معي المقدم عبد الرزاق الزبيدي شفهيا ووجهت لي اسئلة وبقيت انا والعقيد رفعت الحاج سري ست ساعات.

جـ يوم ٢٢ نيسان ١٩٥٩ حقق معي العقيد هاشم عبد الجبار وبقية اللجنة وكذلك مع العقيد رفعت الحاج سري وقد بقينا اربع ساعات بانتظار التحقيق.

لقد هدّدت في تسلسل التحقيق بعرض مواد التعذيب والتهديد بالضرب اذا لم اجب على الاسئلة حسب رغبتهم، فلم اعر تهديداتهم بالاً.

لقد صرّح العقيد هاشم عبد الجبار خلال التحقيق معنا بما يلي:ـ

نحن الشيوعيين قررنا اقامة جمهورية شيوعية في "وطن حر وشعب سعيد"[٢] فاما ان نحيا وتحيا جمهوريتنا الشيوعية ونقضي عليكم واما ان نموت

---

[١] ورد في تقرير السفارة البريطانية في بغداد الذي بعثت به الى خارجيتها يوم ٢ نيسان ١٩٥٩ ان الطبقجلي بعد عودته الى زنزانته انف تحمل الاهانة والاذلال سواء من لجنة التحقيق ام من الجنود المكلفين بحراسته وقرر الانتحار مفضلا الموت على الاهانة وانه حز رسغ يده اليسرى قاطعا شريانه Tel. From British Ambassador To Foreign Office April 2 1959 Fo. 371/133- 071. ولكن تمسك الطبقجلي بعقيدة الاسلام وصلاته اثناء التحقيق وسير المحاكمات تجعل من الصعوبة بمكان تصديق ما جاء في تقرير السفارة.

[٢] شعار يرفعه الشيوعيون.

دونها، اذا كتب علينا الفشل وهذا محال. ان كل منحرف سيكون مصيره الاعدام حتى الزعيم (عبد الكريم قاسم) اذ باستطاعتنا ان نخرجه من كرسيه من وزارة الدفاع ونسحله. نحن نعرف ان مجلس السيادة متآمر معك ولا بد من استدعاء نجيب الربيعي لينال حظه من الجلد حتى يبوح بنصيبه من مؤامرة الشواف الفوز لنا للحزب الشيوعي والحكم لنا وسنحققه رغم انوفكم، ان معركتنا معركة حياة او موت وسندمركم وندمر قوميتكم الحقيرة.. الخ

أعتقلت انفراديا لمدة إسبوعين نقلت بعدها الى غرفة فيها عشرة اشخاص من ضباط ومدنيين عذبوا كلهم عذابا مهينا وكانت اثار الضرب المبرح ظاهرة عليهم وعلى اجسامهم. وكان هؤلاء يستدعون اكثر من مرة وتطبق عليهم ممارسات التعذيب كانت تنظم تظاهرات من منتسبي المعسكر تطوف حول المعتقل وهي تهتف بحياة الشيوعية وسقوط القومية العربية ثم يرددون الاهازيج المختلفة "حزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي" مقرونة باهازيج مشحونة بالشتائم توجه للمعتقلين ليل نهار.

أستدعي كثير من الزوار اثناء الليل في فترات مستمرة لزيارة معتقل الدبابات والتفرج على المعتقلين بقصد التشفي وتوجيه الاهانات والسباب والكلمات البذيئة وكانت توجه الاهانات الى المعتقلين مجتمعين او منفردين وكان ضباط الدبابات هم ادلاء الزوار لتعريفهم على المعتقلين.

كانت نقاط الحرس في المعتقل تسهم في التنكيل بالمعتقلين بالسب والشتم وكانوا يضربون الابواب باقدامهم ليلا ويدوسون على سطوح الغرف ويدبكون عليها لحرمان المعتقلين النوم، فكان التعذيب النفسي يسير حسب خطة موحدة مع التعذيب البدني.

كان سلوك ضباط الدروع رديئا من حيث المعاملة وكانوا اسوأ مثل فقد خلقه واخلاقه وانسانيته، فقد انهمكوا في جورهم ضد المعتقلين وقد تسابقوا لاظهار انفسهم بانهم متحررون تقدميون وشيوعيون صحيحون.

إذ كانوا يقصدون غرف المعتقل على التوالي ليلا ليظهروا تهكمهم بما يسمى (الله) و(محمد) ولم يرتدع احدهم عن القول بأن (لينين) صاحب رسالة اشرف من رسالة محمدكم وقرآنكم وان دينكم الاسلام بات سخيفا لا يساير العصر، وقد تجاوز احد الضباط بضرب احد المعتقلين حين كان يقرأ القرآن الكريم وكانوا يجهرون

بالكفر بالله وبالاسلام، كان الضباط من المعتقلين يرون نهج التعـذيب الـذي يتبعـه ويطبقه ضباط الدرع وعلى رأسهم آمر المعتقل. وكانت تنظم سهرات ليلية مسـتمرة بسهرات التعذيب التي كانت تقام في بهو ضباط كتيبة الدبابات الثانية بعـد منتصـف الليل لغرض التحقيق والتعذيب. وكان يدعى لهذه الحفـلات اعضـاء مـن الحـزب الشيوعي امثال (عطشان ضيئول) و (فاتح الجباري) الضابط المطرود (من الجـيش ليشاهدوا الاساليب الجهنمية في الضرب والتنكيل بالضباط والمـدنيين وقـد اخـرج الملازم مخلف عبد العزيز الى احدى السهرات وبدأ بتعذيبه من غرفة الاعتقال حتـى بهو الضباط وهو يصرخ من العذاب الذي كان يسلطه عليه الملازم خالد عيسى طـه ويستصرخ الضمائر ولكن من دون جدوى ودام تعذيبه ساعات لابد من انكم تجـدون بين تقارير الضباط ما يفضح هذه الاساليب التي فقد فيها أبسط التعامل الانساني مـع البشر.

هذا غيض من فيض اقدمه للاطلاع[1].

اما العقيد رفعت الحاج سري فكان المؤسس لحركة الضباط الاحرار وقد شغل منصب مدير الاستخبارات العسكرية في وزارة الـدفاع. وكـان الضـباط القوميـون يلحون عليه للقيام بعمل ما لاجبار عبد الكريم قاسم على قبول تشكيل مجلس لقيـادة الثورة ومجلس جديد للوزراء وتحديد صلاحيات عبد الكريم قاسم او اجبـاره علـى الاستقالة وترحيله الى خارج البلاد. وكان رفعت الحاج سري على قناعة تامة بـذلك لكنه لم يكن يريد التعجل فيه بل الانتظار الى ان تتهيا الظروف خاصة ان الشيوعيين قد ركزوا هجومهم على رفعت وعلى مديرية الاستخبارات العسكرية محاولين افهـام عبد الكريم قاسم بخطورته عليه وعلى نظامه.

وقد درست عدة خطط لتحقيق مطالب القوميين منها خطـة سـلمية تتضـمن القيام بتطويق مكان اجتماع مجلس السيادة والوزراء اثناء اجتماعهم واجبـار عبـد الكريم قاسم على اجراء التعديلات المطلوبة على سياسته، واذا لـم يكـن بالامكـان تحقيق ذلك فبالامكان احداث حركة عصيان واسعة النطاق في الوحـدات العسـكرية خارج بغداد ومن ثم اعتقال عبد الكريم قاسم وازاحته واعـلان جمهوريـة برئاسـة

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ١٩١/٣، مجلة افـاق عربيـة العـدد الثالـث ١٩٨٨ ص ٥٥ ومـذكرات الطبقجلي، ص ٣٠٩.

محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة وتشكيل وزارة مدنية جديدة ومجلس لقيادة الثورة.

ولتحقيق امكانية نجاح هاتين الخطتين وتنسيق اعمال الوحدات العسكرية والضباط الذين سيشتركون في الحركة ألف العقيد رفعت لجنة من ثلاثة ضباط[1] لتقديم مقترحاتها بشأن الموضوع ودراسة جميع الاحتمالات.

وفي الوقت نفسه اتفق كل من رفعت الحاج سري والزعيم ناظم الطبقجلي والعقيد الشواف امر حامية الموصل على ضرورة وضع حد لتصرفات الشيوعيين المسندة من عبد الكريم قاسم ووضع العراق على الطريق القومي الذي انحرف عنه (على حد قولهم) لكن الشواف اختلف مع كل من قائد فرقته (الطبقجلي) ورفعت حول طريقة التنفيذ. وكان رفعت على اطلاع باتصالات الضباط القوميين في الموصل بعبد الحميد السراج وزير داخلية الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة لكنه لم يكن يحبذ اجراء هذه الاتصالات بهذه الصورة المكشوفة وابلغ الشواف في اواخر شباط ١٩٥٩ "ان الاتصال بهذه المرحلة وبهذه الصورة امر لا نقره لانه لا يحقق المصلحة العليا التي ننشدها واني لا اكتمك سرا يا عبد الوهاب اني ارسلت قبل مدة من يخبر السيد عبد الحميد السراج ان هذه الاتصالات اصبحت معروفة لدى عبد الكريم قاسم والشيوعيين والتقارير من لدن شيوعي الموصل ترفع باستمرار وانه اذا اعوزنا الدعم لنجاح مهمتنا فوسائل الاتصال ميسورة".

وفي هذا الإجتماع تم إطلاع الشواف على الخطة الجديدة والتعديلات التي اجريت عليها وموافقة رئيس مجلس السيادة وقادة الضباط القوميين والني ستنفذ في الساعة المناسبة والظروف المواتية وابلغ الشواف ايضا باللجنة التي تكونت لدراسة امكانيات الثورة وحالة الوحدات.

ولما كان الشواف متعجلا في امر منع اقامة مهرجان السلام في الموصل يوم ٦ آذار فقد ابلغه رفعت "ساحاول الاتصال بجميع الاخوان الذين سيشاركوننا المصير فان كانوا مستعدين والظروف ملائمة فسنعلنها معك ثورة تطيح بالطغيان ولا تبقي اثرا لجرائم الشيوعية البشعة ونزيل البرقع الاسود عن وجه العراق العربي ولكن

---

[1] عن هذه اللجنة ينظر الجزء الثاني من تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري وموسوعة ١٤ تموز ٢/١٦ــ ٢٥.

على شرط ان تكون الاشارة مني واعطاء الضوء الاخضر من بغداد واذا لم اقل لـك اننا مستعدون فلا ثورة ولا اندفاع بل عمل بناء وجاد وتأنٍ حتى تحين وتدق سـاعة الحسم والكلمة الرمزية التي تكون بيننا بالتلفون هي (زينين او موزينين)[1] والكلمة الاولى (زينين) اشارة المباشرة بالثورة والكلمة الثانية (موزينين) تعني تأجيل البـدء بالثورة.

وفي يوم ٢ آذار اتصل الشواف من الموصل بالعقيد رفعت طالبا بالحاح الغاء مهرجان انصار السلام وتكلم بما فهم منه رفعت انه ينوي اعلان الثورة ولكن رفعت بين له عدم استعداد بغداد وانها لا تجيز له القيام بما ينـوي عليـه بكلمـة السـر (موزينين)[2] عند ئذ قرر الشواف ارسال ضابط ركنه الرئيس الاول الركن نافع داود لمقابلة رفعت وابلاغه رسالة شفهية من الشواف فوصل بغداد يـوم ٥ آذار وقابـل رفعت، ويروي نافع داود في شهادته امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة يوم ١٦ آب ١٩٥٩ فحوى رسالة الشواف كالاتي "طلب مني الشـواف السـفر الـى بغـداد للاتصال بالعقيد رفعت الحاج سري فسافرت ليلة ٤/٥ آذار ونقلت لرفعت عن لسـان الشواف ما يلي (اللواء الخامس حاضر للحركة، كافة العشائر تؤيدكم. اتصل بالزعيم ناظم الطبقجلي وانه يتمكن من السيطرة على كركوك ثـم الاتصـال والاتفـاق مـع الجمهورية العربية المتحدة على ارسال جهاز اذاعة وعتاد ومتطوعين ونقـود عنـد الحاجة. الطائرات الموجودة في الموصل مضمونة). وبعد نقل الرسالة طلـب منـي رفعت ان اسافر في نفس اليوم واخبر الشواف ان يتصل به هاتفيا يوم الحركة"[3].

ويبدو ان الضباط القوميين في الموصل قد فهموا هذا الجواب او فسروه على انه موافقة من رفعت على اعلان الثورة فيذكر الرئيس (اللواء في مـا بعـد) حـازم حسن العلي وكان من تنظيم الضباط القوميين في الموصل اثنـاء حركـة الشـواف "عندما سافر الرئيس الركن نافع داود مساء بالقطار كنا في توديعـه انـا والـرئيس الركن داود سيد خليل والملازم الاول كامل اسماعيل وقد اعاد (نافع داود) مضـمون الرسالة الشفوية امامنا... عاد الرئيس الركن نافع داود من بغـداد وجـاءني الـى

---

[1] موسوعة ١٤ تموز ٤/١٢٧ـ ١٣٠.

[2] نفسه ٢/٤٠.

[3] المحاكمات ١٥٢/١٨، ١٥٣.

السرية يوم ٦ آذار واخبرنا انه نقل الرسالة الى العقيد رفعت الحاج سري وان العقيد ارسل رسالة شفوية جوابية الى العقيد الركن الشواف نصها ما يلي "تعلن الثورة ليلة ٨/٧ آذار ١٩٥٩ الساعة الثانية عشرة ليلا ونحن سنعلن في اليوم التالي واذا ما عملنا في اليوم التالي لا تنهار معنوياتكم واننا سنعمل حقا في اليوم الذي يليه"[١] بينما ينكر الضباط القوميون في بغداد ان يكون رفعت موافقا على موعد اعلان الثورة فيذكر رفعت نفسه "في يوم الخميس ٣/٥ جاء الرئيس نافع داود وفي باب الغرفة لم يطل بقائي معه اكثر من دقيقتين وقد اتصل بي الشواف هاتفيا وقال ان الوضع سيكون خطيرا جدا وقال انكم لا تقدرون حراجة الوضع ومدى الخطورة فاجبته ان عليه الاتصال بالحاكم العسكري العام ويوضح له الموقف ولكن الحاكم العسكري العام لم يوافق على طلبه ايضا"[٢].

وقبل ان يرد اسم رفعت الحاج سري في افادة المتهمين في ثورة الموصل وبعد ثلاثة ايام من الحركة وتحديدا يوم ١٠ آذار عرض عبد الكريم قاسم على رفعت الحاج سري تعيينه ملحقا عسكريا في واشنطن ولكنه رفض ذلك ويقول المقدم الركن محمد خالد سكرتير رئيس اركان الجيش انذاك.

"كنت في غرفتي مساء يوم ١٠ آذار عندما طلب مني رئيس اركان الجيش الزعيم الركن احمد صالح العبدي الاتصال بالعقيد رفعت الحاج سري والطلب منه الحضور فورا لمقابلته فاتصلت بالمرحوم رفعت الحاج فنقلت اليه رغبة رئيس اركان الجيش ولم تمض بضع دقائق حتى حضر رفعت ودخل الى غرفة رئيس اركان الجيش ومكث في غرفته فترة طويلة كنت خلالها متلهفا لمعرفة ما دار اثناء هذه المقابلة.

وعندما خرج رفعت استفسرت منه عن سبب طلبه فاخبرني بأن الزعيم عبد الكريم قاسم قرر تعييني بمنصب الملحق العسكري في واشنطن وطلب وجوب مغادرتي بغداد غدا الى الولايات المتحدة فسررت للخبر وطلبت منه بوجوب تنفيذ

---

[١] موسوعة ١٤ تموز ١٩٥٨، ١٥٥/٤ ويرد اللواء حازم حسن العلي على الذين يفكرون بوجود مثل هذه الاقوال في اضبارة التحقيق الابتدائي الذي اجرته هيئة التحقيق برئاسة هاشم عبد الجبار بانه ربما شطب بعض المحققين هذه الجمل ولم توضع في الاضبارة لتخليص رفعت من الاهانة في المحكمة، وانظر موسوعة ١٤ تموز ٢٤٤/٢، ٢٧١.

[٢] موسوعة ١٤ تموز ١٥٣/٤.

الامر فورا لان خروجه من بغداد سيحل المشكلة برمتها ويساعد اخواننا في السجن على ابطال التهمة الموجهة اليهم واخيرا سألته عن قراره بهذا الشان وما جوابه لرئيس اركان الجيش فاخبرني بانه رفض هذا التعيين متذرعا بان وضعه لا يساعد على الذهاب الى هناك ولاسيما انه لا يتقن اللغة الانكليزية، وقال لي ان السبب الرئيس لرفضه هو كيف يتسنى له الذهاب وترك البلد واخوانه في السجن انه لامر لا يرضاه ضميري انه نوع من الجبن والتخاذل والتهرب من المسؤولية، وكان الحاحي عليه شديدا بوجوب تنفيذ الامر واخبرته بانه قطب الرحى وان ذهابه سيقضي على كل بينة او دليل يدين بها اخواننا في السجن بيد انه رفض ذلك باصرار وعناد... وفي ليلة ١٠/١١ آذار قام عبد الكريم قاسم بجولة في انحاء بغداد لتفقد الاحوال مستصحبا معه رفعت بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك. وفي صباح اليوم التالي قال لي رفعت لقد اقنعت عبد الكريم قاسم بوجهة نظري حول صعوبة موافقتي على ما عرضه علي مساء امس رئيس اركان الجيش بتعييني ملحقا عسكريا في واشنطن وعللت ذلك بعدم اتقاني اللغة الانكليزية اما الحقيقة فهي كيف اترك اخواني يلاقون مصيرهم في بغداد ان اكتشف امرهم والتحقيق لا زال في البداية وكيف سيرتاح ضميري ان اصابهم مكروه وانا اتمتع بمناخ الولايات المتحدة الامريكية.. وبعد مدة أُلقي القبض على رفعت بتهمة التآمر"[1].

ففي يوم ٢٣ آذار ١٩٥٩ أعتقل رفعت أي بعد اسبوعين من حركة الموصل وذلك بعد ورود اسمه اثناء التحقيق مع الرئيس الركن نافع داود احد المساهمين في الحركة الذي اعترف باتصاله برفعت فاصدرت هيئة التحقيق الخاصة في محكمة الشعب امرا باستدعائه ووجهت أليه تهمة الاشتراك في الحركة بوصفه من العناصر المدبرة لها، وفي ذلك يقول رفعت:

"الاثنين ٢٣ مارت ١٩٥٩

في الساعة ٢٣٣٠ خابرني لدائرتي آمر الانضباط العسكري العقيد عبد الكريم الجدة وارفقه تبليغ بوجوب حضوري امام هيئة التحقيق في محكمة الشعب، ذهبت الى هناك وكانت الهيئة برئاسة العقيد هاشم عبد الجبار وعضوية بعض الضباط منهم عبد الرزاق الزبيدي وسعيد مطر وشخص او حاكم مدني فسألني هاشم باستفزاز عن

---

[1] نفسه، ٢/٨٦ـ ٨٧.

معلوماتي بالمؤامرة الاخيرة (حركة الشواف) واشتراكي فيها وعنـدما نفيـت ذلـك ارسلت موقوفا برفقة عدنان الخيال والرئيس فاضل البياتي الى كتيبة الدبابات الثانية في معسكر الرشيد، ادخلت في غرفة عالية النوافذ من غرف المشاجب كمـا اعتقـد وفيها بطانيتان ووسادة قذرة لانام في فراشي هذا وكانت الساعة نحو الثانيـة وفـي الساعة الثالثة تقريبا فتح الباب ودخل الاخوان طه الشيخ احمد وفريد ضياء محمـود وجلال جعفر (الاوقاتي) فكان مجيئنا اخويا صادقا ووفاء كبيرا في مثل هذا الموقـف وهذا الظرف للاطمئنان على اخيهم تجاه الصدمة".

ويمضي رفعت الحاج سري في وصف معاناته في الموقف من اهانات وتعذيب فيقول "عند ذهابي الى هيئة التحقيق جابهني رئيسها العقيد الركن هاشم عبد الجبار بان أتكلم عن علمي واشراكي بالمؤامرة وعن علاقة بعض الاشخاص بي والا فـان طرقهم الحديثة المبتكرة الخاصة بهم لانتزاع الافادات المطلوبة والتي اتبعوها مع من يقتضي ستضطرني الى كتابة ما يرغبون فابديت له استغرابي من هذا الكـلام وهـذه اللهجة من دون اية مقدمات والمخالفة للتحقيق الاصولي ومع ذلك فقد بينت له بعدم وجود اية معلومات لدي عن المؤامرة وليست لي اية علاقة بها او ببعض الاشخاص فاستشاط العقيد المذكور غضبا وقال اذا سنباشر طرقنا الخاصة فقلت لا مانع ان كان يحلو لكم ذلك، فاخذت الى غرفة صغيرة مظلمة ومن هناك اخذت اسمع صراخ مـن كان قد حل دوره للاحتفال به لتطبيق طرق التحقيـق التقدميـة الديمقراطيـة عليـه بوسائل الايضاح الانسانية المبتكرة.

وبعد أكثر من ساعة عادوا مفاوضين بانهم سيطلقون سراحي اذا افـدت لهـم بما بينوه ولما ابديت لهم إصراري على موقفي وانه لا يمكنني كتابة امـور لا تمـت الى الحقيقة بصلة اخذوا بتهديدي انهم سيحصلون على ما يرغبون بالقوة.

ثم أرسلت الى معتقل الدبابات وهناك وضعت في سجن انفرادي وجوبهت مـن الساعات الاولى من ساعات الصباح باستقبال حافـل مـن الاهانـات القـذرة جـدا والمعاملة الحقيرة التي لا يمكن ان تصدر من احقر الناس الذين عرفناهم فكيف بمن يدعي الشرف والتشدق بالانسانية.

وعلى الرغم من مرضي الذي كنت أعانيه كثيرا فقد عانيت من جلاوزة ضباط الدبابات ما لا يوصف وكان اشرفهم حسب مفهومهم الرئيس الاول الـركن محمـود سامي من اللواء التاسع عشر والملازمان خالد يوسف وقاسم ابـراهيم جـراد مـن

الدبابات الذين اخذوا في تعذيبي وارهاقي نفسيا، فكانوا يجلبون بعض المعتقلين لـــيلا ويباشرون تعذيبهم بابشع واوحش ما سمعت او قرأت في حياتي وذلك جوار غرفتي على مسمع مني وكانوا احيانا يربطون بعضهم بنافذة غرفتي او بالنافـذة المجـاورة ويستمر تعذيبهم حتى الصباح وكان صراخهم وانينهم وتوسلاتهم تفتت وتلين حتـى الصخر ولكن هؤلاء الجلاوزة لا ادري مم خلقوا لقد امنت واعتقدت بوقتها ولا زلـت انهم لم يخلقوا كبقية البشر وانهم بالتاكيد بلا قلوب.

وكانوا إذا رأوني أنام يطلبون مني الجلوس في فراشي لاستمتع بهذه الحفلـة الشيقة بنظرهم، ثم كانوا يقومون ليلا بضرب شباك غرفتي الحديدي بعصـا غليظـة ضربا شديدا مزعجا للغاية وبفترات متقطعة حتى الصباح لم يتركني كل هذا ان انـام مطلقا لمدة ثمانية ايام فاصبحت في حالة اعياء شديد للغاية واخذت لا اتمنى المـوت الا لارتاح مما الاقي فوالله لولا بقية من ايمان لاجهزت على نفسي وارحتها مما كنت اكابده وكانوا احيانا يقومون بضرب وتعذيب بعضهم داخل غرفتـي الصـغيرة وبعـد منتصف الليل حسب العادة ثم ياخذونه او يتركونه في غرفتي الى الصـباح والـدماء تنزف منه من دون فراش او غطاء.

كما قاموا بتهديدي بالقتل ويدعون اني حاولت الهروب ثـم ازدادوا وحشـية وبربرية وانكشفت طبائعهم عندما قاموا بتهييج جنود الكتيبة السذّج وارسالهم الـى غرفتي لسحلي وقد هجموا في احدى هذه المرات وكسروا الباب وقد تدارك الموقـف الرئيس الشيوعي فاضل البياتي امر المعتقل في اخر دقيقة واعتقد ما زالت اثار كسر الباب حتى الان.

في هذا الجو الارهابي اخذ بعض اعضاء هيئة التحقيق يترددون علـيّ اذكـر منهم الحاكم داود خماس والرئيس الاول سعيد مطر وضـباط الـدبابات المـذكورين سابقا وغيرهم ذاكرين خلاصي وراحتي ان اردتها على ان اكتب اعترافا بما افاد بـه ابراهيم الكيلاني ونافع داود واخذوا يتلون علي ما ادعوا انهم افادوا به. هذا مختصر وقليل من كثير مما لا قيت لاكراهي على كتابة افادتي تلك وانني مهمـا اكتـب فلـن اتمكن ان اعطي الوصف حقه بالنسبة للواقع ولما وقع لي"[١].

---

[١] موسوعة ١٤ تموز ٢/٩٦، ٢٦ــ ١٢٨.

وفي مذكراته المحفوظة لدى عائلته اشارة الى انهم حاولوا اجباره في اكثر من مرة على كتابة اعتراف ضد بعض الضباط على اساس انهم مشاركون في الاعداد للحركة ومن جملة ما طلبوا منه محاولة اتهام رئيس مجلس السيادة ورئيس اركان الجيش في المشاركة بالحركة... واخبر هيئة التحقيق انه مستعد ان يعترف ويكتب ما يريدون عن نفسه دون التعرض للآخرين وفعلا كتب عن نفسه ما يخصه شخصيا مما لا صحة له في الواقع وذلك لانه يبتغي اجراء محاكمته سريعا وفورا حتى وان عملوا على اعدامه لانه سئم اساليبهم ولم يستطع احتمالها.

وفي ١٩ نيسان أحيل العقيد مصطفى رفعت الحاج سري الى التقاعد مع عدد من الضباط بمقتضى مرسوم جمهوري صدر بحقهم[١].

محاكمة الوجبة الاخيرة من المتهمين في حركة الموصل

في مساء يوم الاربعاء ١٢ آب ١٩٥٩ عادت المحكمة العسكرية العليا الخاصة الى الانعقاد للنظر في قضية الوجبة الخامسة والاخيرة من المتهمين في حركة الموصل وهم كل من الزعيم الركن المتقاعد ناظم الطبقجلي والعقيد الاحتياط المتقاعد مصطفى رفعت الحاج سري والعقيد الركن المتقاعد سعيد الشيخ والعقيد المتقاعد نوري الراوي واللواء الركن المتقاعد حسين العمري وعبد الرحمن محمود والزعيم الركن المتقاعد عبد العزيز العقيلي والعقيد الركن المتقاعد منير فهمي الجراح والرئيس الركن داود سيد خليل والمقدم المتقاعد ذياب العلكاوي، والمقدم الركن المتقاعد يونس عطار باشي.

وكانت الإشاعات قد سرت تفيد أن ثلاثة من اعضاء المحكمة قد انسحبوا منها احتجاجا على محاكمة الضباط القوميين ومحاولات انتزاع الاعتراف منهم من خلال التعذيب وعند افتتاح الجلسة قال المهداوي رئيس المحكمة.

"قبل المباشرة بهذه الجلسة ننور الرأي العام من ان بعض اعضاء المحكمة وهم المقدم شاكر السلام الذي طلب اجازة خارج العراق ليداوي ابنته بالنظر لاصابتها مع الاسف الشديد بالعمى وكذلك نقل المقدم كامل الشماع بالنظر لترقيته ومرض الرئيس الاول ابراهيم اللامي الذي حل محله العضو الاحتياط الجديد الرئيس

---

[١] عماد نعمة محمد رضا العبادي، رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي ١٩٤٨ـ ١٩٥٩. رسالة ماجستير كلية التربية/المستنصرية ١٩٩٤ ص ٦٩ـ ٩٧.

الاول محمود جعفر الجلبي في هذه الجلسة اما الاشاعات فلتذهب مع الغبار الذي خيم على سماء بغداد"[1].

ولتقديم تفاصيل ادق عن الاشاعات التي اشار اليها المهداوي والدوافع الكامنة خلف تصريحاته هذه والطريقة التي اصدرت بها المحكمة قرارها باعدام القوميين توجهنا بالسؤال عن ذلك الى العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي الذي افادنا بتاريخ ١٨/٣/١٩٩٩ بالاتي:ــ

الاستاذ الدكتور نوري العاني المحترم.

متعك الله بالصحة والسلامة والعمر المديد..

وجوابي على رسالتك والتساؤلات الواردة فيها هو:ــ

"١ــ المقدم الحقوقي شاكر السلام:ــ

ان المقدم شاكر السلام اتخذ من مرض ابنته ذريعة للتخلص من عضوية المحكمة بعد ان تبين له اثناء اجتماعه بعد انتهاء المحاكمات ان المهداوي يحاول اقناعه بوجوب الادانة والحكم بالاعدام على المرحومين ناظم ورفعت ورفاقهما خلافاً لقناعته الشخصية المتأتية من سير المحاكمات ومن قراءة اوراق الاحالة اذ لم يجد أي دليل مقنع لمسايرة المهداوي فيما يذهب اليه ومن اجل هذا حاول جاهداً وبكل الوسائل الخلاص من عضوية هذه المحكمة متخذاً من مرض ابنته حجة فكان له ما اراد هذا ما كتبه لي بخطة وتوقيعه. وعند ذاك عين الرائد فاضل مصلح وهو الذي لم يحضر اية جلسة من جلسات المحكمة التي اوشكت على الانتهاء كما اشار الى ذلك بيان الادعاء العام المنشور ص٨ في الجزء الثامن عشر من المحاكمات الذي قال فيه (قبل تعيين مصلح عضواً جديداً اوشكت محاكمة المتآمرين على شعبنا وجمهوريتنا وزعيمنا الاوحد على الانتهاء).

٢ــ المقدم كامل الشماع:ــ

لا علاقة للترفيع بنقل المقدم كامل الشماع كما جاء في مقولة المهداوي من الصفحة الاولى من الجزء الثامن عشر وقبل ابتداء الجلسات الاخيرة لمحاكمة الطبقجلي وسري ورفاقهما ذلك انه ليست هناك رتبة معينة تنص عليها القوانين لاعضاء المحكمة العسكرية الخاصة او غيرها ما دام العضو اقل رتبة من رئيس

---

[1] المحاكمات ١٨/٦٨٦.

المحكمة وكانت الاصول المتبعة تقضي ان يحل المقدم كامل الشماع (العضو الاحتياط) محل شاكر السلام خاصة وانه كان قد اطلع على اوراق القضية واوراق الاحالة وحضر الكثير من المحاكمات. لكن الشماع حاول هو الاخر وبكل السبل التخلص من هذه العضوية التي ستجلب له العار والشنار ان وقع على الادانة واصدر حكم الاعدام تمشياً مع رغبة المهداوي ظلماً وعدواناً وخلافاً للعدل والقانون فكان له ما اراد.

٣ـ الرائد ابراهيم اللامي:ـ غاب اللامي في جلستين فقط وعاد الى عضوية المحكمة واشترك في مداولات قرار التجريم وقرار الحكم وكان مخالفاً للقرارين كما خالف ايضاً القرارين عضو المحكمة المقدم فتاح سعيد الشالي (كردي من السليمانية ومن الضباط الاحرار وقد ادى وسريته دوراً رئيساً في تنفيذ ثورة ١٤ تموز) وهو من الضباط المبلغين بساعة الصفر. هذا ولابد من الاشارة الى ان اللامي هو الاخر من حركة الضباط الاحرار ومن المبلغين والمنفذين لثورة ١٤ تموز وادى دوراً مهماً من حقه ان يفخر به". انتهى.

ونشأت مشكلة اخرى تتمثل في العدد الكبير من المحامين الذين تطوعوا للدفاع عن المتهمين بحيث كان لكل منهم محاميان اثنان وهم.

١ـ الزعيم ناظم الطبقجلي وكيلاه المحاميان عبد الستار علي الحسين ومحمد عبد الحميد.

٢ـ العقيد رفعت الحاج سري وكيلاه المحاميان يحيى الدراجي وجاسم مخلص.

٣ـ العقيد محمد سعيد الشيخ وكيلاه المحاميان ابراهيم الايوبي واسماعيل مصطفى نصرت.

٤ـ العقيد نوري الراوي وكيلاه المحاميان شكري صالح وطالب الراوي.

٥ـ اللواء حسين العمري وكيلاه المحاميان جاسم مخلص وشوكت حبيب الشبيب.

٦ـ الزعيم عبد العزيز العقيلي: وكيلاه المحاميان فيصل حبيب الخيزران وتوفيق المؤمن.

٧ـ العقيد منير فهمي الجراح وكيلاه المحاميان عدنان فرهاد وحسن الحاج وداي.

٨ـ الرئيس داود سيد خليل وكيلاه المحاميان اسعد الفريح وسعدي الحاج كمال.

٩ـ العقيد ذياب العلكاوي وكيلاه المحاميان عبد المجيد الجميلي وعزيز سعيد.

فاعلن المهداوي رفضه هذه التوكيلات وقال "طلبنا من المتهمين في هذه القضية التي تنظرها المحكمة ان يوكلوا عنهم محاميا لكل واحد منهم فاذا بهم يطلب كل واحد منهم ثلاثة محامين حتى بلغ عدد المحامين سبعة عشر بينما الحاضرون من المتهمين اليوم كما سترونهم عشرة فقط فانهم يحاولون ان يعملوا مظاهرة او تجمعاً لتشويش المحكمة وبما ان المحكمة لها الحق الصريح عندما ترى سوء النية والقصد من متهم او متهمين فانها تنظر في هذا الموضوع على وفق المصلحة العامة بالنظر الى ان محكمتنا هي محكمة الثورة ومع ذلك فان المحكمة ستتمسك باسسها التي سارت عليها قبل سنة تقريبا وهي الحق والعدالة والانصاف ومصلحة الشعب".

وبعد ان نودي على المتهمين اعلن رئيس المحكمة تعيين المحامي جميل دنو بصورة وقتية لحين النظر في طلب المتهمين[1].

وقد احتج المحامون والمتهمون على ذلك وقدمت لائحة عن المتهمين الى المحكمة هذا نصها "سيادة رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة المحترم:ـ

ان المادة ١٤ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ اشترطت لصحة صلاحية المحاكمةان تقبل المحكمة وكلاء للدفاع عن المتهم وقد جعلت قبول الوكلاء امرا وجوبيا ومعنى ذلك ان المحاكمة لا تصح ولا تكون قانونية اذا لم يتوفر هذا الشرط. اما صلاحية المحكمة في توكيل وكيل للدفاع عن المتهم فمشروطة بعدم وجود وكيل للدفاع يختاره المتهم ولا يجوز للمحكمة ان تعين وكيلا للدفاع عن المتهم اذا كان المتهم قد عين عنه وكيلا او وكلاء.

وحيث إن المحكمة المحترمة لم تنفذ هذا الحكم القانوني فاننا نتمسك بحقنا المنصوص عليه في هذه المادة واذا استمرت المحكمة المحترمة على خلاف ما ذكر اعلاه فنحن نعتبر ان المحاكمة لم تقم على اساس قانوني ونحن معذورون عن عدم الاجابة والدفاع والتكلم بأي شيء ولا يمكن للمحكمة أن تعتبر سكوتنا اقرارا او انها

---

[1] المحاكمات ٦٨٦٨/١٨.

ذات صلاحية باستنتاج الوقائع من الادلة المعروضة عليها ذلك لان لنا كلاما كثيرا وطعونا قانونية واصولية حول كل ما عرض على المحكمة او يعرض عليها. هذا ولكم الاحترام"[1].

وفي جلسة يوم ١٥ آب اعلن المهداوي ان المحكمة قررت طلب محاميين اثنين من المتهمين فقط اضافة الى المحامي الذي عينته المحكمة بصورة وقتية وهو المحامي جميل دنو، فاذا وافق المتهمون بذلك فبها والا فالمحكمة تستمر ولا غبار على عدالتها مطلقا كما يفضل المدعي العام للجمهورية والمحامون الشرفاء كافة وعلى ان توافق المحكمة أيضا على المحاميين الاثنين اللذين ينتخبهم المتهمون.

عند ئذ اعترض ناظم الطبقجلي وكرر ما ورد في اللائحة التي قدمها المحامون الى المحكمة حول ما نصت عليه المادة رقم ١٤ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ وقال "اذا استمرت المحكمة المحترمة على خلاف ما ذكر اعلاه فانا اعتبر ان المحاكمة لم تقم على اساس قانوني وانا معذور عن عدم الاجابة والدفاع والتكلم باي شيء ولا يمكن للمحكمة ان تعتبر سكوتي اقرارا او ان هذا كصلاحية لاستنتاج الوقائع من الادلة المعروضة عليها وذلك لان لي كلاما كثيرا وطعونا قانونية واصولية حول كل ما عرض على المحكمة او يعرض عليها من الادلة او البيانات واني استصرخ ضمير الانسانية على مجافاة المحكمة لهذا الطلب".

فتساءل المهداوي وهل يستصرخ الانسانية من تآمر على شعب حر شريف وهو جزء من الانسانية؟ فرد الطبقجلي: ارجو أن تحترم آداب المحكمة[2].

وقد تضمن بيان الادعاء العام (ماجد محمد امين) هجوما على الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها جمال عبد الناصر وعلى الوحدة العربية فقال:-

"فعبد الناصر وزمرة بنك مصر كانت تطمح ان يكون العراق اقليما من اقاليم جمهوريته المذكورة يتحكم بثرواته وبرقاب اهله تحكم الاسياد بالعبيد كما هو الحال في سورية العزيزة الان. باسم العروبة والقومية التي جعل من نفسه قيما عليها ولا يرتضي ان تقترن باسم شخص سواه. وكان قد اطمأن بان هذا الالحاق انما هو تحصيل حاصل ومسألة ايام، وجاءت مداولات وتهريجات عبد السلام محمد عارف

---

[1] مذكرات الطبقجلي ص ٣٦ـ ٣٧.

[2] المحاكمات ١٨/٦٩٣٥ـ ٦٩٣٦.

وزمرة البعثيين بما يريده اطمئنانا على اطمئنان وكأن الثورة من صنع يده وبركـــات مباحثه وملحقيه العسكريين ولذا طار صوابهم حينما رأوا ان ذلك بعيد المنال وبـــدأوا يتخبطون ويتامرون على الجمهورية الفتية وهي بعد تصارع الاعداء الموجودين من المستعمرين وعملاء موتورين... والان لنتساءل اين يكمن الخطــر علـــى القوميـــة العربية وعلى الوحدة العربية؟ واي سياسة تصدع التضامن العربــي؟ أفــي سياســة العراق التحررية الديمقراطية ام في سياسة حكام العربية المتحــدة المتفاهمـــة مـــع الاستعمار المعادية للديمقراطية؟ لقد كانت نتائج الوحدة مع سورية المناضـــلة مـــثلا سيئا للشكل الذي يريده عبد الناصر وزمرته انها وحدة على حساب خـــراب ســـورية وحريتها الديمقراطية".

ثم قال "من بين المتآمرين أناس عرفوا بضعف الارادة وفقدان الثقة بـــالنفس فاستسلموا لهوس الوحدة الناصرية فراحوا يبذرون الحقد والكره في قلـــوب ابنـــاء الوطن الواحد ويشعلونها حربا اعتدائية بين مختلف الملل والاديان والقوميات ومـــن بين المتآمرين اناس عرفوا بخدمتهم للمصالح الاجنبيـــة فاتخـــذوا التجســـس رزقـــا وراحوا ينفثون سموم الشقاق والتفرقة بين ابناء الشعب.

لقد استغل اقطاب التامر حقد شيوخ الاقطاع ونقمة الرجعية المحلية والعناصر التي هددت مصالحها ثورتنا المباركة فتكتل اعداء الشعب ومهدوا السبل عن طريـــق الملحق العسكري المصري العقيد عبد المجيد فريد للاتصال مع حكام العربية المتحدة والتفاهم معهم لتامين ما يحتاجون اليه من سلاح وعتاد ومتطـــوعين كمـــا اســـتغلوا عواطف الضباط الاحداث ونظموهم على شكل خلايا اخذت تعمل على توسيع نطـــاق عملها بين منتسبي الجيش في منطقة الموصل واربيل وكركوك والديوانيـــة وبغـــداد وقد بلغ نشاطها الذروة في بداية هذا العام واظهرت هذه الخلايـــا عـــداءها الســـافر للجمهورية وللزعيم الاوحد في احتفالات ٦كانون يوم الجيش وكان الضباط يقـــودون التظاهرات الجماهيرية المعادية علنا امام الناس في الموصل وبعلم من مقر الخـــائن الشواف.

اما القيادات المسؤولة لهذه الخلايا كما ظهر من التحقيق والمحاكمات السابقة فتتالف من الاشخاص التالية اسماؤهم:ـــ

١ـــ منطقة الموصل، العقيد عبد الوهاب الشـــواف، الـــرئيس الاول محمـــود عزيز، المقدم خضر محمد، الرئيس نافع داود.

٢ـ منطقة اربيل: العقيد منير فهمي الجراح، الرئيس داود خليل، الملازم عبد الجبار الصافي، الملازم عامر الطالب.

٣ـ منطقة كركوك: الزعيم الركن ناظم الطبقجلي، المقدم عزيز احمد شهاب، المقدم يونس عطار باشي، العقيد ابراهيم الكيلاني.

٤ـ منطقة بغداد: العقيد رفعت الحاج سري، العقيد محمد سعيد الشيخ، الرئيس اسماعيل تايه، الرئيس محمد سليم، الرئيس منعم عبد الحميد.

٥ـ منطقة الديوانية: الزعيم عبد العزيز العقيلي، الزعيم الحاج محمود شيت خطاب، الرئيس صبحي الطعان.

ثم استعرض المدعي العام اتصالات الزعيم ناظم الطبقجلي مع الجمهورية العربية المتحدة بواسطة ضابط ركنه عزيز احمد شهاب والاتصالات التي جرت بين الطبقجلي ورفعت الحاج سري. والخطط التي وضعت للاطاحة بعبد الكريم قاسم الاولى تنطوي على قيام عدد من الضباط وضباط الصف بامرة رفعت الحاج سري للسيطرة على مجلسي السيادة والوزراء اثناء اجتماعهم في وزارة الدفاع وارغامهم على تشكيل وزارة برئاسة عبد الكريم قاسم يشترك فيها الطبقجلي وعزيز العقيلي وناجي طالب واصدار مرسوم جمهوري بتأليف مجلس قيادة ثورة يضم رئيس الوزراء والوزراء العسكريين ورئيس اركان الجيش وقادة الفرق ومعاون رئيس اركان الجيش ثم ترسل المراسيم لاذاعتها من دار الاذاعة.

والخطة الثانية وتطبق في حالة عدم امكان تطبيق الخطة الاولى سلميا وتنطوي على حركة عصيان يقوم بتنفيذها قائد الفرقة الثانية الزعيم الركن ناظم الطبقجلي في ألوية الموصل وأربيل وكركوك وعدم اطاعة الأوامر الصادرة من بغداد ثم تؤيده القطعات المؤازرة للحركة في الديوانية والمسيب والمحاويل والمناطق الاخرى الموالية، ويقوم ضباط من الاستخبارات باعتقال الزعيم عبد الكريم قاسم ورئيس اركان الجيش ثم تعلن عدة بيانات ومراسيم من دار الاذاعة بتأليف مجلس السيادة ومجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة كما ورد في الخطة الاولى اما قيادة القطعات الموالية في بغداد فيعطى واجب السيطرة على قطعات معسكر الوشاش الى الزعيم عزيز العقيلي وواجب السيطرة على قطعات معسكر الرشيد الى العقيد رفعت الحاج سري.

وأتهم الادعاء العام ناظم الطبقجلي باستغلال منصبه في قيادة الفرقة الثانية للعمل بالتعاون مع الشواف لأجل نسف النظام الجمهوري بقصد الحاق الجمهورية العراقية بالعربية المتحدة وعمد الى تشجيع العناصر الرجعية من مختلف القوميات في كركوك واضعا يده بيد عملاء شركة النفط... وعمد الى مطاردة كافة الضباط والموظفين المخلصين للجمهورية وقائدها والتنكيل بهم ليمهد الطريق لتنفيذ المؤامرة.

واتهم العقيد مصطفى رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات باتصاله الوثيق بالشواف والمتهم الطبقجلي وانه نظم بالاتفاق معهما خططا مختلفة للتامر والعصيان ووجه تهما مشابهة الى بقية المتهمين واتهمهم جميعا بانهم "قد اشتركوا في العصيان المسلح الذي وقع في الموصل ضد الحكومة الشرعية بالاتفاق فيما بينهم وبين عبد الوهاب الشواف وجماعته من العسكريين والمدنيين ومن الاقطاعيين وعملاء الاجنبي وبالتعاون التام مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة بقصد قلب النظام الجمهوري تمهيدا لضم العراق الى العربية المتحدة وهي دولة اجنبية، ثم طالب الادعاء العام بتطبيق نصوص القانون والحاق "رؤوس الخيانة بشوافهم المجنون حسب ما ذكر، وقد رد المتهمون جميعا على سؤال رئيس المحكمة بانهم ابرياء"[1].

وحين بدات المحكمة بالاستماع الى افادات الشهود وكان اولهم المقدم الركن المتقاعد عزيز احمد شهاب قال "اود ان أبين للمحكمة المحترمة ان ما سأدلي به الان هو الحقيقة وان كل ما افدت به سابقا امام هيئة التحقيق ام امام محكمتكم المحترمة[2] لا يمت الى الحقيقة بصلة وانما هي اقوال طلب مني في التحقيق ان اقولها والتي امليت علي املاء من اشخاص ليست لهم اية صفة رسمية وذلك بعد تعذيبي لمدة ثلاث ليال، ارجو ان تعفيني المحكمة عناء شرح الوسائل والاساليب التي تعرضت لها حتى قبلت ان اقوم بهذا الدور الذي طلب مني القيام به وذلك باتهام اشخاص لا اعلم من امرهم شيئا عدا القضايا الرسمية".

---

[1] المحاكمات ٦٨٧٧/١٨ـ ٦٨٨٤.

[2] سبق وان ادلى بشهادة مفصلة عن الوجبة الاولى الذين حاكمتهم المحكمة المحاكمات ج ٤٨٨٤/١٢.

عند ذاك تدخل الادعاء العام وقال ان الشهادة الاولى للشاهد مسجلة ومدونة وقد أيدت بشهادات شهود آخرين وهي محفوظة في الاضابير الخاصة وتساءل عن عدم اعتراضه في شهادته الاولى اذا كانت قد فرضت عليه وقال ان الشاهد هو من اقطاب المؤامرة وطالب ادانته بالتهمة نفسها التي احيل بموجبها المتهمون وادخاله قفص الاتهام وكذلك فعل مع كل من الشاهدين الاخرين العقيد ابراهيم الكيلاني والمقدم الركن يونس عطار باشي حيث ذكرا ان افادتيهما امليت عليهما بالقوة والاكراه والتعذيب وطالب باحالتهما إلى المحكمة كونهما متهمين[1].

وفي جلسة ١٥آب اعلن المهداوي "وافقت القيادة العامة للقوات المسلحة باعلامها المرقم ٧٢٩ والمؤرخ في ١٥آب ١٩٥٩ على احالة المقدم الركن المتقاعد عزيز احمد شهاب الى هذه المحكمة متهما وفقا للمواد ٩و٢٢من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١١ من مرسوم الادارة العرفية". كما اعلن موافقة القيادة العامة بموجب الاعلام نفسه على احالة كل من العقيد المتقاعد ابراهيم علي الكيلاني والمقدم المتقاعد يونس عطار باشي الى المحكمة متهمين وفقا للمواد نفسها[2]. لقد واجهت هيئة المحكمة في محاكمة هذه الوجبة متهمين صلبين مسنودين من عدد كبير من المحامين فتحدى المتهمون رئيس المحكمة والادعاء العام في كثير من المواقف الامر الذي فرض احترامهم من الذين يتابعون سير المحاكمات بل وحتى الاجانب في العراق وبخاصة السفارة البريطانية في بغداد.

عبد الكريم قاسم يتدخل لاسناد المهداوي ويتقرب الى الشيوعيين

ان ما افاد به الشهود اثناء جلسة يوم ١٢ آب ١٩٥٩ من انتزاع الاعترافات منهم من هيئة التحقيق بالقوة وتراجعهم عن افاداتهم السابقة وعدم موافقة المحكمة على المحامين الذين توكلوا للدفاع عن المتهمين ناظم الطبقجلي وجماعته واحالة بعض الشهود الى المحكمة كمتهمين فإن ذلك جعل كثيرين يطعنون في نزاهة المحكمة مما جعل عبد الكريم قاسم يتدخل لدعم المحكمة فقال في خطاب له صباح يوم ١٣ آب ١٩٥٩ في حفل تخرج الوجبة الثالثة من الدورة الثالثة عشرة للضباط الاحتياط.

---

[1] المحاكمات ٦٨٨٧/١٨ـ ٦٩٢٧.

[2] نفسه ٦٩٤٠/١٨/٦٩٤٣، ٦٩٤٥.

"إن كل مجرم ومتهم ومسيء سوف يحال الى المحاكم لمحاسبته وفقا للانظمة والقوانين، سوف يحال الى المحاكم والى المجالس العرفية والى المحكمة العسكرية العليا الخاصة، فقد سبق لي وان اخبرت رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة قبل خمسة عشر عاما اخبرته بانه سوف يجيء ذلك اليوم المشرف وترتقي فيه منصة القضاء وتحاكم الخونة والمجرمين بحق الشعب والوطن، ثقوا ايها الاخوان انني قبل خمسة عشر عاما قد اخبرت رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة اخبرته انه سوف يجيء ذلك اليوم المشرف وتصعد على منصة القضاء لتقول كلمتك النهائية بحق المجرمين من الذين اجرموا وتآمروا على هذا الشعب والوطن وخدموا القوى المعتدية وخدموا المستعمر الذي طوح بكيان هذه البلاد سنين طويلة واعتدى على حقوق ابناء الشعب.

أرجو أن تعلموا وان تثقوا بانني اؤيد كل حرف وكل كلمة تصدر عن رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ان المجرمين المتآمرين والطامعين في بلادنا لا مكان لهم في ارض هذا الوطن الجبار... ان الذين يعتدون على حرية هذا الشعب وعلى حقوق بلادنا والذين يتآمرون علينا لابد ان يلقوا جزاءهم الصارم ايها الاخوان: انني ارجو من ابناء الشعب ان لا يأخذوا بتفسير الرحمة من اننا لا نريد محاسبة المعتدي او المسيء او المتآمر فان هذه الرحمة ان صدرت عنا فانما ستصدر ولا شك لمن يرجع عن غيه ويعود الى طريق الرشاد ولمن يستغفر ذنبه.. ان هذه الرحمة لا تشمل اولئك الذين ما زالوا يعتقدون ان لهم مسلكا اخر ينفذون منه الى التآمر على ابناء هذا الشعب.

إننا بشر وانهم لبشر وان البشر عرضة للخطأ والزلل فمن رجع عن غيه واستغفر ذنبه واصبح عضوا نافعا لهذا البلد فإن الرحمة سوف تشمله وان المجرم الذي يثبت جرمه واصراره على الجريمة لسوف يناله العقاب ان الاحكام احكام محكمة الشعب والمجالس العرفية ما زالت مكدسة امامنا تنتظر الدرس وان مصير هؤلاء يتوقف على صفاء هذا البلد وعدم الاستمرار بالدس على جمهوريتنا فان لدي مستمسكات ثبوتية تؤيد ان الطامعين اخذوا يتدخلون في شؤون بلادنا مرة اخرى ولم يرجعوا بعد عن غيهم"[١].

---

[١] مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ٢/٥٧ـ ٥٨.

ومن الواضح ان عبد الكريم قاسم أعطى هذا الدعم للمهداوي لانه اللسان الناطق باسمه للرد على حملات الرئيس جمال عبد الناصر ضده فكانت الصحف في الجمهورية العربية المتحدة واذاعات كل من القاهرة ودمشق وحلب قد شددت من حملتها ضد عبد الكريم قاسم واصفة اياه بقاسم العراق أي مجزئ العراق وهاجمت محكمة الشعب التي كانت تسميها (محكمة السب) وركزت، هجومها على رئيس المحكمة المهداوي نفسه كما ان عبد الكريم قاسم قصد من كلامه "ان الرحمة ان صدرت عنا فانما ستصدر ولا شك لمن يرجع عن غيه ويعود الى طريق الرشاد" كلا من ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري للاعتراف على دور الجمهورية العربية المتحدة في تحريضهما ضده هذا فضلا عن انه اراد بهذا الخطاب أن يعيد شيئاً من النشاط الى الشيوعيين والمنظمات التي يسيطرون عليها اذ قال في هذا الخطاب نفسه "انني ايها الاخوان لا أسمح ولن أسمح بانتكاس القوى الديمقراطية في هذا البلد"[1] وفعلا حظي هذا الخطاب بتاييد تلك المنظمات اذ اصدر اتحاد الطلبة العام بيانا قال فيه "لقد كان خطابكم الرائع ضربة حاسمة لمحاولات الاستعمار والطامعين وانذارا جبارا لعملائهم من الاقطاعيين والرجعيين الذين نشطوا في الفترة الاخيرة متبرقعين بمختلف الشعارات الكاذبة"[2]. ومن المعلوم إن إتحاد الطلبة العام قد واجه هجوما عنيفا من عبد الكريم قاسم يوم ٢٩ تموز مشيرا الى وجود خرائط في مقره تشير الى تورط بعض الاشخاص الذين يجب التخلص منهم، كما ارسلت المنظمات الاخرى برقيات التأييد لخطاب عبد الكريم قاسم وخرج الشيوعيون بمظاهرات وهم يهتفون فيها (عاش الزعيم الأيّد المهداوي). أي الذي ايد المهداوي.

ليس هذا فحسب، بل ان عبد الكريم قاسم حاول التأثير في المتهمين والشهود بشكل مباشر ويروي العقيد الركن جاسم كاظم العزاوي سكرتير عبد الكريم قاسم انذاك ان عبد الكريم قاسم "ارسل على المرحوم نافع داود وكان فاقدا لبصره جراء قصف الطائرات لمقر الشواف وعرض عليه ان يقول الحقيقة في المحكمة كما حصلت دون اخفاء شيء ولا يلتفت لاي تهديد او اغراء وعند قول الحقيقة سوف

---

[1] نفسه ص ٥٦.

[2] اتحاد الشعب ١٤ اب ١٩٥٩.

يعفو عنه ويسقط عنه تهمة اشتراكه بحركة الموصل ويرسله الى احدث المستشفيات في العالم لمعالجته.

وقد جاءت المقابلة بعد ان حدثت الضجة المعروفة في المحكمة العسكرية الخاصة حينما انكر المتهمون ما جاء بافاداتهم امام المحققين ذاكرين ان تلك الافادات اخذت منهم بالاكراه ونتيجة التعذيب الوحشي من اعضاء هيئة التحقيق التي كان يرأسها العقيد الركن سيء السمعة هاشم عبد الجبار الذي لقب نفسه كاسترو العراق".

ويضيف العزاوي انه بعد تلك الضجة التي اثيرت في المحكمة "احضر المرحوم ناظم الطبقجلي الى مقر وزارة الدفاع يحيط به الحرس ويداه مربوطتان بجامعة اليد (الكلبشة) وقد سأل الاخ حافظ علوان (مرافق الزعيم) عبد الكريم قاسم عما اذا يطلق يد المرحوم ناظم فقال لا اتركه على حاله.

دخل عبد الكريم قاسم على ناظم الطبقجلي الجالس في غرفة المرافق وصفي طاهر ولم يكن حاضرا معهم سوى الاخ حافظ علوان مرافق عبد الكريم قاسم المقرب وهو الذي روى لي ما حدث وكالاتي:ـ

وحينما دخل عبد الكريم قاسم وقف الطبقجلي وخاطب عبد الكريم قاسم مشيرا الى يديه المربوطتين.

"كرومي هذه هي النتيجة؟ ايرضيك هذا لي؟ فاجابه عبد الكريم: لم أكن أنا السبب ولم تكن هذه رغبتي وانما انت الذي تآمرت علي ووضعت نفسك بهذا الموقف ثم اردف قائلا: شوف ناظم انك ارتكبت الخيانة مرتين الاولى خنتني باشتراكك مع الشواف والثانية كانت للشواف حينما ورطته باعلان تمرده ومن ثم تنصلك عنه ودخلت المستشفى دون علة[1] ومن ثم ارسلت برقيتك لشجب عملية الشواف وتاييدي، وقد اعلنت هذه البرقية من الراديو والتلفزيون حسب طلبك، شوف ناظم لا اريد لك ان ترتكب خيانة ثالثة اقول لك قل الحقيقة في المحكمة بتفاصيلها وكما حدثت اكرر قل الحقيقة كلها وبتفاصيلها وما علاقة الجمهورية العربية المتحدة واجهزة جمال عبد الناصر بتحريضكم وتقديم العون لكم وكل شيء قل كل ذلك وخذ

---

[1] لم يلتحق الطبقجلي بمقره يوم ٨ اذار الا في الساعة الخامسة عصرا وكان ملازما داره منذ ٢٦ شباط فابلغه رئيس اركان الجيش بضرورة التحاقه بمقر الفرقة وكان متذرعا بالمرض.

مني وعدا انك ستخرج من المحكمة الى دارك رأسا مع اسقاط كل التعقيبات القانونية ضدك ونرجع اصدقاء غافرا لك كل اساءاتك لي.. وهنا سمعت (القول لعلوان) صوت الطبقجلي يجهش بالبكاء عاليا يسوده الالم والاسى وبعد لحظة صمت لم تدم طويلا اجاب المرحوم الطبقجلي انك يا كريم تطلب مني المستحيل وقد حكمت علي بالاعدام من الآن".

وانتهت المقابلة بموقف حزين كله اسى ولوعة[1].

ويذكر حافظ علوان مرافق عبد الكريم قاسم قائلا:"ارسل عبد الكريم قاسم على المرحوم ناظم الطبقجلي من السجن ووقف امامه ويداه مكبلتان بالحديد ولم يفك قيدها وجرت بينهما مساجلات وعرض عليه كما عرض على رفعت سابقا انه سيطلق سراحه في الحال ويعود الى عائلته اذا ذكر في المحكمة ان عبد الناصر وراء ثورة الموصل ووراء توريطه في الثورة فقد رفض الطبقجلي الحياة بذلة وبإباء وشمم".

اما اللواء الركن حازم حسن العلي، الذي كان احد امراء سرايا الفوج الثاني في اللواء الخامس والذي اسهم في حركة الشواف وحكم عليه بالاعدام يوم ١٩٥٩/٥/٢٣ ثم خفف الحكم الى السجن المؤبد. فقد ذكر ما نصه "بعد انتهاء جلسة المحكمة يوم ١٦/آب/١٩٥٩ ارسل عبدالكريم قاسم على الطبقجلي ليلاً لمواجهته ولمساومته على بعض الامور وقبل مغادرة الطبقجلي الموقف اسر الى بعض الموقوفين بأنه عازم على قتل عبدالكريم قاسم اثناء المواجهة وطلب ان يكون الزملاء من المسجونين والموقوفين على بينة من ذلك والتهيؤ لمواجهة ما يحدث بعد ذلك وقال انه ستكون يداه طليقتين عند مواجهة عبدالكريم (كانت العادة المتبعة هي فك قيود المسجونين او الموقوفين وادخالهم على عبدالكريم بشكل طبيعي) وعند اختلائه به في الغرفة سيعمل بكل قوته على مسك رقبة قاسم بقبضة يده ويضيق عليها حتى الموت ومعروف عن الطبقجلي يتمتع بجسم رياضي قوي وايادي فولاذية وكان بطل وزنه في الملاكمة وعند دخول المرافقين الغرفة سيجدون عبدالكريم قاسم جثة هامدة لذلك سيضطرون الى الوقوف معه خاصة وان اغلب مرافقي قاسم كانوا من الضباط غير الشيوعيين عدا العقيد وصفي طاهر الذي كان شيوعياً.

---

[1] ثورة ١٤ تموز ص ٢٠٠ــ ٢٠٢.

ذهب الطبقجلي الى المواجهة وبقينا بحالة ترقب سماع المفاجئة ولم يغمض لنا جفن في تلك الليلة داعين الله ان يوفق الطبقجلي ولكن قضاء ارادة الخالق عكس ما كنا نتمناه يواجه الطبقجلي قاسم وهو مكبل بالقيود الحديدية وينطبق قول الشاعر:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه   تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

وجلس الطبقجلي قبالة عبدالكريم قاسم وسأله عبدالكريم قاسم عن حاله فأجاب الطبقجلي بعد رفع يديه المكبلتين بالقيود الحديدية في وجه قاسم قائلاً: "بوجودك زينة" فقال قاسم "شوف ناظم لن نتكلم بشيء في المحكمة وانا اجعلك مثل عبدالسلام" ويقصد عبدالكريم بذلك ان المحكمة تستمر وتحكم عليه بالاعدام ويبقى في السجن دون ان ينفذ به الحكم.

أجاب الطبقجلي أنا كتبت دفاعي وسألقيه في المحكمة ولن اغير فيه شيئاً وسأحملك مسؤولية ما جرى في كركوك من مذابح لان سبق واخبرتك وكتبت لك عدة كتب رسمية احذرك فيها مما كنت اعتقده سيحدث في كركوك من مذابح الا انك اهملت تلك الكتب وتجاهلتها ولم تتخذ أي اجراء بحقها وكان بالامكان تفادي تلك الحوادث قبل وقوعها اجاب قاسم: ان حوادث كركوك يعود السبعون بالمائة منها الى حوادث الموصل ومع ذلك لا تتكلم أي شيء عن ذلك وانا على استعداد لان اجعلك مثل عبدالسلام.

قال الطبقجلي: أنا لدي دفاع وسألقيه بالكامل في المحكمة.

وهكذا انتهت المواجهة وعاد الطبقجلي الى المعتقل قص علينا نص المحادثة التي جرت بينه وبين قاسم يوم ١٩٥٩/٩/١٩ أي قبل يوم واحد من تنفيذ الحكم به وبزملائه وذلك اثناء تناول المحكومين بالاعدام طعام الغذاء بصورة مجتمعة حيث اقام المحكومون القدامى بالاعدام وليمة غداء بالمحكومين الجدد بالاعدام ولم يخطر في بال الجميع اثناء تناولهم الطعام ان الحكم سينفذ صباح الغد في بعضهم.

نعود الى المحكمة والى الطبقجلي وهو يلقي دفاعه وكان لدفاعه صدى كبير لدى ابناء الشعب ونقطة تحول في الرأي العام العراقي حيث علم الشعب الحقيقة التي

قامت لاجلها ثورة الشواف، واخذ الناس يتحدثون عنهـا واعطـى غالبيـة الشـعب العراقي الحق كله للضباط الذين قاموا بها"[1].

وكان عبد الكريم قاسم قد حاول الإتصال برفعت والطلب منـه ان يـذكر فـي المحكمة ان الذي ورطه هو عبد الناصر للمشاركة والاعداد لحركة الشـواف وانـه سيطلق سراحه حالاً ويذهب الى داره معززا مكرما ولكن رفعت رفض ان يساوم على كرامته مثلما رفض تهريبه من السجن حتى لا يضار آمر فصـيل السـجن المـلازم فاضل جابر الثامر وغيره من الضباط الذين وافقوا على الاشتراك في العملية حتى لا يطال من عبد الكريم قاسم واعوانه احد[2].

اعطت تصريحات عبد الكريم قاسم دعما قويا للمحكمة ولرئيسها فاضل عباس المهداوي الذي تمت ترقيته الى رتبة زعيم بمناسبة اعيـاد تمـوز ١٩٥٩ فانهالـت عليه التهاني والتبريكات وعندما استأنفت المحكمة جلسـتها التاليـة يـوم ١٥ آب لمحاكمة ناظم الطبقجلي وجماعته قال المهداوي متسائلا:

"من هو عبد الكريم قاسم ومن هو جمال عبد الناصر؟ أنا ومضة من ومضات عبد الكريم قاسم التي كانت تومض بالحق والعدل والقوة، أنا قبس مـن نـور عبـد الكريم قاسم هذا النور الذي يضيء لنا الطريق منذ كنا اطفالا ثم اصبحنا شـبابا ثـم امسينا رجالا، انا نغمة من نغمات عبد الكريم قاسم الزكية الطاهرة، انا صرخة مـن صرخات عبد الكريم قاسم التي دوت في العراق وفي البلاد العربية كافة وفي العـالم اجمع، انا حرف من الحروف التي تشع انوارها وتتلالا بها كلمات عبد الكريم قاسـم، انا تلميذ من ابسط تلامذة عبد الكريم قاسم انا جندي مطيع مخلص لعبد الكريم قاسم، انا نطفة من وشائج القربى لعبد الكريم قاسم، انا نبضة من نبضات قلب عبد الكـريم قاسم كيف لا، وهو الذي كان يعلمني وانا طفل في المدرسة التي كانت تحمـل اسـم الشاعر الخالد معروف الرصافي شاعر الأمة العربية بل شاعر الانسانية... واذا كان عبد الكريم قاسم قد وعدني قبل خمسة عشر عاما بصـعودي هـذه المنصـة التـي شرفتني وذلك حق وله شهود ومنهم اخي وصفي طـاهر والمقـدم عبـد الـرزاق

---

[1] حازم حسـن العلـي، انتفاضـة الموصـل (ثـورة الشـواف ٧آذار١٩٥٩)، بغـداد،١٩٨٧، ص١٦٤ـ١٦٦.

[2] موسوعة ١٤ تموز ١٠٣/٢ـ ١٠٤.

الزبيدي وفاضل زكي العزاوي وابن عمي محمود حسن صبري وغير هؤلاء من الكثيرين الذين كانوا يستمعون الي وانا احمل العصا على سبيل انها مطرقة واحاكم الخونة المجرمين واحلم بهذا المنصب الذي شرفني به الشعب وعبد الكريم قاسم...

ومن هو جمال عبد الناصر؟ اقول لاعرفه للشعب العراقي العظيم فالشعب العراقي يقرأ الممحي ان هذا المتزعم للقومية العربية هو بعيد عن القومية العربية كان له رصيد في العراق قبل ثورة العراق العظمى ثورة ١٤ تموز بالرغم من اكاذيب صوته (صوت الغرب) أي اذاعة صوت العرب في ذلك الحين أي في العهد المباد... ليسمع الرائد غير الشريف للقومية العربية الهتلر الاحمق الصغير والفرعون الفطير الذي حسب العراق لا يختلف عن بعض الشعوب البدائية". ثم هاجم الوحدة العربية وتساءل ماذا كان محتواها وما نتائجها؟ ويجيب "كان محتواها السيطرة وكانت نتائجها الافلاس للشعب السوري والجوع والحرمان والاضطهاد والتنكيل بابناء الشعب السوري الاحرار الذين لم يرضخوا لهذه الوحدة الكاذبة الفارغة التي لحمتها وسداها السيطرة الاقتصادية الاحتكارية المصرية والسير في ركاب الاستعمار تحت براقع كاذبة من الاستقلال الموهوم او من الحياد الايجابي الكاذب فهل هجوم هذا الهتلر الصغير العفن الحقير على الاتحاد السوفيتي العظيم وعلى الشيوعيين في العالم طرا هل يدل ذلك على الحياد الايجابي"[1].

وينقل المحامي جاسم مخلص عن ناظم الطبقجلي والمقدم العلكاوي ان المدعي العام العكيلي جلب ورقة مكتوبة بخط عبد الكريم قاسم اثناء الاستراحة في المرافعة فقرأها الزعيم ناظم ومضمونها ما يلي "لا تكونوا طرفا ثالثا في مؤامرة تدبر ضد الجمهورية من خارج الحدود يشكل المحامون طرفا فيها وتظهر بوادرها في المحكمة حاليا واقبلوا ما يعرضه عليكم عبد الامير العكيلي" فاجاب ناظم "قل لمطشر (عبدالكريم قاسم) اني لا يمكن ان اصبح شيوعيا وانا لا املك سوى هذه السترة (الجاكيت)"[2].

وفي اثناء شهادة الشاهد الثامن العقيد المتقاعد ابراهيم الكيلاني سأل المهداوي رفعت الحاج سري هل عذبت في التحقيق اجاب رفعت نعم فسأل المهداوي

---

[1] المحاكمات ٦٩٢٨/١٨ـ ٦٩٣١.

[2] مذكرات ناظم الطبقجلي ص ٣٨.

عذبت من قبل من؟ اجاب رفعت من قبل كتيبة الدبابات. قال المهداوي ومن هو الذي عذبك فرد رفعت سوف لا اجيب لاني اؤيد البيانات والملاحظات نفسها التي بينها المتهم ناظم الطبقجلي عند ئذ احتد المهداوي وقال: كذبت لعنة الله عليك ولا عذبت ابدا انا معروف بالصراحة بشرفي لو اعرف ان هذا المتهم عذب لاعلنت ذلك ولكنه يكذب.

رفعت مستمرا فاذا لم يحضر المحامي الذي وكلته لا اجيب ولا اتكلم ولا اعترف بأي شهادة ولا ادافع فاستشاط الرئيس غضبا وقال "ايطبك مرض امش خائن جراب" فرد رفعت ببرود ارجو من رئيس المحكمة ان يحافظ على آداب المحكمة ولا يتفوه بكلمات ولا إهانات"[1].

وفي تبرير لهذا الموقف الذي اتخذه عبد الكريم قاسم من دعمه المهداوي واصراره على محاكمة ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري قال محمد حديد وزير المالية لتريفليان السفير البريطاني في بغداد يوم ١٢ ايلول انه "بسبب الاجراءات المتخذة ضد الشيوعيين فان الموقف بدأ يتحسن باستثناء ما نجم عن التأثيرات التي سببتها المحاكمات وان رئيس الوزراء قد حصل على معلومات مؤكدة بعد الاجراءات التي اتخذها ضد الشيوعيين ان عملاء الجمهورية العربية المتحدة قد استأنفوا نشاطهم الفعال مرة أخرى وانه لهذا السبب امر عبد الكريم قاسم باجراء المحاكمات"[2] وفي تقرير آخر بعثت به السفارة البريطانية الى خارجيتها يوم ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٩ قال "منذ منتصف آب ١٩٥٩ بدأ الموقف يتغير ان التحسن الذي طرأ على موقف القوميين وصدور صحفهم انقلب فجأة بعد ان حصل قاسم على معلومات تفيد ان القوميين المتطرفين تساندهم الجمهورية العربية المتحدة عادوا مرة أخرى للتآمر ضده فاختار ان ينتقم لنفسه وذلك باجراء محاكمة اخرى عن احداث الموصل موجهة ضد كبار الضباط وايد محكمة الشعب"[3].

---

[1] المحاكمات ٦٩٤١/١٨.

[2] تقرير السفارة البريطانية في بغداد الى خارجيتها يوم ٢٤ ايلول ١٩٥٩، الزوبعي العراق في الوثائق البريطانية ٢٥٢/٤.

[3] نفسه ص ٤١١.

وبمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف اقيم يــوم ١٤ أيلــول ١٩٥٩ تجمــع دعت اليه جمعية الثقافة الاسلامية احتفالا بهذه المناسبة الكريمة، وقد حضر رئــيس الوزراء عبد الكريم قاسم المناسبة ولكنه اناب الدكتور فيصل السامر وزير الارشــاد لالقاء كلمة بالمناسبة وقد تكلم عن سيرة الرسول الكريم (صــلى الله عليــه وســلم) وعن الدين الاسلامي وازدهار الحضارة العربية الاسلامية ثم دب الفســاد واســتولى الطامعون على البلاد وحكموها سبعة قرون وقال "ان ثورة ١٤ تموز المظفرة هــي التي وصلت ما انقطع فأعادت لشعبنا حريته واستقلاله وسيادته بعــد هــذه القــرون الطويلة من الفوضى والفساد... فاحتفالنا هذا يعلمنا ان الحــق يعلــو وينتصــر وان دولة الباطل تزول وان من يقف في طريق الاصلاح فهو ذو غرض ومصلحة"[١].

وبعد ان انهى فيصل السامر كلمته ونتيجــة للتحــذيرات التــي نــادى بهــا الحاضرون وللشعارات والهتافات التي رفعت بعد ان القيت قصيدة شــعرية مناوئــة للشيوعيين ألقاها وليد الأعظمي وفيها تنديد بالمهداوي حيث يقول:

قالوا فلان لــه فــي الشــعر منزلــة مــــا نالهــــا قـــط حســـان

قلت خلــوا ســبيل الشــعر دونكمــو مـــا ذلكــم شـــاعر بـــل ذاك شـــعّار

غضب رئيس الوزراء وقرر التحدث والرد على ذلك فألقى خطابا مرتجلا قــال فيه "لقد سبق لي ان بعثت بكلمتي لتلقى في هذا الحفل فألقاها نيابة عني سيادة وزير الارشاد فجزاه الله خيرا، ونظرا لرغبتكم ولرغبتي فانني أتحدث اليكم بكلمة قصــيرة اخرى.

اننا جئنا بعد هذه الثورة المباركة المظفرة لنشر الفضيلة ومحاربة الرذيلة، ان الاسلام يأمر بالسلم ومن يعتدي علينا وعلى شعبنا فانا له بالمرصاد ان لــدينا مــن القوة والتصميم والايمان بحقنا وشعبنا وجيشنا ما يمكننا دوما من المحافظــة علــى حقوق ابناء هذا الشعب المظفر لدينا من القوة المعنوية ولدينا من القــوى الماديــة لكننا لا نستخدمها لغرض العدوان انما نستخدمها في صيانة الســلم لهــذا الشــعب المظفر اننا ايها الاخوان جئنا لحماية حقوق الشعب وحماية حقوق المجموع بكافــة الطوائف والاجناس والقوميات ولكل فرد يسكن في هذه البلاد او يفد اليها.... اننا اذ

[١] مباديء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ٧١.

نجتمع في هذا الحفل الكريم لنحيي ذكرى مولد الرسول الاعظم فاننا نسمو في عـــالم فاضل راق نسمو في عالم الفضيلة واننا نتمنى ان ينعم كل فرد منكم وكل فـــرد مـــن ابناء هذا الشعب النبيل بالامان والفضيلة والثقة والحرية"[١].

وكان من بين المستمسكات التي تليت في المحكمة واتخذ منها دليل اثبات ضد الطبقجلي ورفاقه وتعاونهم مع الجمهورية العربية المتحدة الرسالة الاتية:ـــ

حضرة صاحب السيادة رئيس محكمة الشعب فاضل عباس المهداوي المحترم:

"سبق وان حضرت بغداد وادليت بافادتي امام هيئة التحقيق بامر من سيادتكم وبناء على طلبي بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٥٩ على ما اعتقد بخصوص مؤامرة الشـــواف القذرة وتدخل حكام العربية المتحدة بالمؤامرة والسلاح الذي وصل من سورية صباح يوم ٨ آذار ١٩٥٩ وبداخل صناديق وباربع عشرة سيارة جيـــب حكوميـــة ســـورية والتي فتحت على الحدود ووزعت على عشائر شمر السورية والعراقية برؤية عيني حيث ان مخفر كافي عطار يقع على خط الحدود بمسافة ٢٥٠ يـــاردة تقريبـــا هـــذا اضافة الى السلاح الذي ارسل الى الشيوخ العراقيين قبل المـــؤامرة والـــذي ســـلمه رئيس المكتب الثاني الى احد الشيوخ العراقيين مع الشيخ السوري دهـــام الهـــادي، واجتماع الشيوخ العراقيين بعبد الحميد السراج بسورية، وان توقيت هذه المـــؤامرة كان بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ يوم الجيش ولاسباب تمكنت من الوقوف عليهـــا مما اضطروا الى تاجيل مؤامرتهم القذرة الى يوم ٨ آذار كما وقـــد حضـــرت بغـــداد شخصيا بتاريخ ٤ شباط وادليت بشهادتي امام الخطـــط العســـكرية بـــوزارة الـــدفاع وراجعت العقيد الركن هاشم عبد الجبار بمكتبه بالمنصور واعلمته بالقضية مفصـــلا ايضا، هذا وفي صباح يوم ٨ آذار أول برقية صدرت مني بتجمعات عشـــائر شـــمر بسلاحهم واردفت ببرقية ثانية عن الموقف واستمررت باعطاء البرقيات الواحدة تلو الاخرى عن الموقف وعن سيارات اللوري التي قدمت من سورية وحملت العشـــائر المتمردة الى الموصل كما ان شهادتي ايضا تخص قائد الفرقة الثانية الخـــائن نـــاظم الطبقجلي الذي وصلته البرقيات بخصوص تجمع العشائر بسلاحهم والذي اجاب على البرقيات بعدم تفهمه مضمونها كما وان جميع المراجع المختصة فهمـــت مضـــمون البرقيات بيومها بل انه اجاب في اليوم الثاني بعد تفهمه مضمون البرقيـــات وتظهـــر

---

[١] نفسه ص ٧٤.

من هذا غايته الدنيئة، هذا وقد كنت أتأمل ان اكون اول الشهود في محاكمة الخائن الطبقجلي لذا ارجو من سيادتكم بطلب حضوري لادلي بشهادتي امام محكمتكم الموقرة ولسيادتكم فائق الاحترام.

الشرطي اللاسلكي هاشم سليمان

معاونية كمرك شرطة الموصل وملاحظ لاسلكي كافي عطار

اثناء مؤامرة الشواف القذرة

وقد اتخذ المهداوي ذلك موضوعا ضد ناظم الطبقجلي لعدم اتخاذه الاجراءات اللازمة بشأن هذه البرقيات التي انكرها الطبقجلي[1].

دافع الطبقجلي عن نفسه وأوضح الأسباب التي ادت الى تدهور الوضع في الموصل وفي مقدمتها الصراع بين القوميين والشيوعيين وانتشار الافكار التي تشكك في وجود الله والعقائد الدينية واثارة النعرات الدينية والطائفية واستفزاز المصلين في الجوامع ومحاولة منعهم من اداء الصلاة الامر الذي ادى الى استياء اهالي المدينة المعروفين بتدينهم.

وعن أسباب قيام ثورة الموصل قال ان في مقدمة تلك الاسباب هو شخصية الشواف الانعزالية وانكماشه على نفسه وعدم تآلفه مع سكان الموصل وتعرفه على مشاكلهم وقد شكاه القوميون كثيرا بتهمة تحيزه للشيوعيين وشكاه الشيوعيون كثيرا بتهمة ميوله الى القوميين.

وتحدث عن إتصال ضباط الموصل به في محاولة لمنع اقامة مهرجان انصار السلام في الموصل وزيارة الشواف له في داره التي كان يلازمها منذ يوم ٢٦ شباط بسبب المرض وتحدث عن الحركة والاجراءات التي اتخذها لقمع الحركة بعد التحاقه بمقر الفرقة الساعة ٤,٤٥ عصرا.

وفي ردّه على شهادات الشهود طعن الطبقجلي بجميع الشهادات التي قيلت ضده في المحكمة واكد انها اخذت منهم بالإكراه[2].

---

[1] المحاكمات ١٨/٧٢٦٢.

[2] انظر دفاع الطبقجلي في المحاكمات ١٨/٧٢٠٥ـ ٧٢٣٨.

وكان دفاع رفعت الحاج سري جريئا اذ نفى التهم المنسوبة اليه في الاسهام في حركة الموصل من خلال صلته بعبد الوهاب الشواف وبناظم الطبقجلي وسعيه للسيطرة على مجلس السيادة ومجلس الوزراء لاسقاط الوزارة وتأليف مجلس لقيادة الثورة وقال "في قضيتي خطآن خطأ في الوضع وخطأ في الموضوع اما خطا الوضع فهو استناد الاتهام لشهادة الشهود الذين ادلوا باقوالهم امام محكمتكم المحترمة بعد ان تحرروا من الخوف والارهاب وشعروا انهم في حرم العدالة المقدس فكشفوا امر انتزاع اقوالهم في التحقيق نتيجة التعذيب والارهاب والوعد والوعيد واصروا على ذلك وابرزوا اكثر من دليل على صحة ما ذكروه من ان اقوالهم انتزعت منهم وفرضت عليهم وهي لا تمت للحقيقة والصدق بصلة او سبب".

وهاجم الشيوعيين ومخططهم للوصول الى الحكم باتباع خط السير الآتي:ــ

١ــ شق وحدة الصف العربي وعزل العراق عن شقيقاته الدول العربية.

٢ــ الطعن بالعناصر الوطنية المخلصة.

٣ــ خلق جو من الفوضى وعدم الاستقرار وزرع الحقد في قلوب المواطنين.

٤ــ السعي إلى شحن الجو بالتذمر في مجالات العمل والزراعة لضرب العمال بارباب العمل والفلاحين بالملاكين والعمل على شل الانتاج الصناعي والزراعي.

٥ــ السيطرة على التنظيمات الوطنية والاتحادات والنقابات كالمقاومة الشعبية والاتحادات الطلابية والفلاحية والعمالية وذلك لدفعها بعيدا عن الهدف من تأسيسها.

٦ــ التغلغل في صفوف الجيش افرادا وضباطا وتفكيكه وقتل الثقة والطاعة بين الآمر والمأمور.

٧ــ خلق المؤامرات وتهيئة الأذهان الشعبية بان مؤامرة ستقع للقضاء على العناصر العرضية التي تعمل ضد اتجاههم المخرب.

واستعرض الاوضاع التي هيأت لاندلاع ثورة الموصل وعقد مهرجان السلام والاضطرابات التي وقعت في المدينة بعد عقده ومن ثم اعلان الشواف لحركته يوم ٨ اذار وقصف مقره والطوفان الشيوعي بعده وتهديده (رفعت) من الشيوعيين بالسحل والقتل ثم قال "لذا أعلنها واضحة ان افادتي فرضت علي فرضا وانها غير صحيحة وانتزعت مني انتزاعا وانهم لم يتركوا طريقة للاذى النفسي لم يستعملوها معي حتى اني قلت لهم ساكتب لكم ما تشاؤن عن نفسي وكان قصدي ان اصل عن هذا الطريق الى المحكمة وباسرع وقت تخلصا من واقع كنت اعيشه مشحونا بالالام

والرعب ولاجل ان اسمع صوتي للشعب وللزعيم عن طريق المحكمة بعد ان كان عواء الذئاب يعلو على صوت الانسان".

ودافع المتهمون الآخرون عن انفسهم ايضا وكان ملخص القضية حسب ما ورد في قرار التجريم ان عصيان الشواف "كان حلقة من سلسلة خيانات قام بها رهط من الخونة اتخذوا لهم خلايا اجرامية في كل من بغداد وكركوك واربيل والموصل لاجل القضاء على جمهوريتنا الديمقراطية بالاشتراك مع القطعات التي كانت تحت امرتهم وقد تستروا لتحقيق اغراضهم الدنيئة تحت ستار شعارات قومية مزيفة لغرض ضم الجمهورية العراقية المستقلة الى الجمهورية العربية المتحدة. ولما كانوا يشكون بمطاوعة القطعات العسكرية لهم لتحقيق اغراضهم هذه فانهم لم يتورعوا عن تفرقة الصفوف بين العرب والاكراد والتركمان وطلب العون من رجال الاقطاع الموقوفين والاستناد الى العون المادي من شركة نفط العراق.

وعلى هذا الأساس عملت الخلية المركزية في بغداد والتي كان يرأسها المتهم العقيد المتقاعد رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية السابق الذي كانت توجيهات التآمر تصدر من قبله وكانت الاجتماعات المريبة تعقد في دائرته الرسمية وفي داره وكانت التعليمات الخاصة بالتآمر تصدر منه الى باقي الخلايا بواسطة الرسل الذين كان يوفدهم المجرم الخائن عبد الوهاب الشواف والمتهم ناظم الطبقجلي او الذين يرسلهم هو الى تلك المناطق وكان المتامرون وقد اتفقوا على ان يتلقوا موعد تنفيذ العصيان منه وهو بدوره كان على اتصال دائم مع الملحق العسكري المصري فريد عبد المجيد لتلقي التعليمات منه سواء بالمواجهات الشخصية ام بواسطة التلفون السري المباشر الذي كان يربط بين غرفة مدير الاستخبارات العسكرية وبين دائرة الملحق العسكري لسفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد مباشرة.

إلا ان تسرّع المجرم الخائن عبد الوهاب الشواف بإعلان العصيان في منطقة الموصل قبل استعداد باقي الخلايا في بغداد وكركوك واربيل فوت الفرصة لتحقيق المؤامرة الكبيرة الدنيئة التي كانوا يعملون لها"[1].

---

[1] المحاكمات ١٩/١٢/٦٧١٢ــ٦٧٢١،٧٨٠٩ــ٧٨١٠.

وقد صدر قرار التجريم بالاكثرية وليس بالاجماع وذلك لمخالفة كل من العقيد فتاح سعيد الشالي والرئيس الاول ابراهيم عباس اللامي للقرار وكلاهما من الضباط الاحرار ومن المساهمين في ثورة ١٤ تموز، وكان المقدم الحقوقي شاكر السلام قد تخلى عن حضور المحكمة أما الرئيس الاول فاضل عبد الهادي المصلح فلم يلتحق بالمحكمة الا بعد ان اوشكت جلساتها على الانتهاء.

وفي جلسة ١٦ أيلول ١٩٥٩ صدرت قرارات التجريم بحق المتهمين بعد ان استمعت المحكمة الى مطالعة هيئة الادعاء العام وسألت المتهمين عما جاء بقرار الاتهام بشان كل منهم فأجابوا انهم بريئون.

وكانت الهيئة التحقيقية قد استمعت الى شهادات ١٢٤ شاهدا لكن المحكمة اكتفت باستدعاء ٣٣ شاهدا امامها واستمعت الى شهاداتهم واستأنست بشهادات المتبقين ثم استمعت الى افادات المتهمين وناقشتهم ثم استمعت الى شهود الدفاع البالغ عددهم ١٣ شاهدا ثم الى دفاع المحامين على مدى ١٦ جلسة وقد جاء في قرار التجريم بحق ناظم الطبقجلي "حصلت القناعة لدى محكمتنا ان المتهم ناظم الطبقجلي كان احد رؤوس الخيانة وانه قد ساهم فعلا بحركة التآمر واشترك بجميع الاعمال التمهيدية لها وانه حاول تقويض كيان الجمهورية العراقية بضمها الى الجمهورية العربية المتحدة بالتعاون مع تلك الجمهورية وهي دولة اجنبية ونتيجة اعماله هذه هدد حياة سيادة الزعيم المنقذ اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة بمساهمته بالاشتراك بالعصيان المسلح ضد الجمهورية العراقية وبهذا فقد تحققت اركان المادة (١١) من مرسوم الادارة العرفية والمادتين (٩ و٢٢) من الباب الثاني عشر المعدل من قانون العقوبات البغدادي بحقة فقررت المحكمة تجريمه بموجب هذه المواد وتحديد عقوبته بمقتضاها".

أما المتهم رفعت الحاج سري "فقد حصلت القناعة لدى محكمتنا بان المتهم العقيد الاحتياط مصطفى رفعت الحاج سري كان أحد رؤوس الخيانة والتآمر وانه قد حصل له العلم بجميع مراحل مؤامرة الخائن عبد الوهاب الشواف وساهم فيها فعلا وانه حاول تقويض كيان الجمهورية العراقية بضمها الى الجمهورية العربية المتحدة بالتعاون مع تلك الجمهورية وهي دولة اجنبية ونتيجة اعماله هذه هدد حياة سيادة الزعيم الاوحد عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة باشتراكه في المؤامرة والتمهيد للعصيان المسلح ضد الجمهورية العراقية وبهذا فقد

تحققت اركان المادة ١١ من مرسوم الادارة العرفية والمادتين (٩و٢٢) من الباب الثاني عشر المعدل من قانون العقوبات البغدادي بحقه فقررت تجريمه بموجبها وتحديد عقوبته بمقتضاها"[١].

وفي نهاية الجلسة تلي قرار الحكم وكان كالاتي:ـ

"تشكلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة ببغداد يوم ١٦ أيلول ١٩٥٩ برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد فتاح سعيد الشالي والمقدم حسين خضر الدوري والرئيس الاول فاضل عبد الهادي المصلح والرئيس الاول ابراهيم عباس اللامي واصدرت باسم الشعب حكمها الاتي:-

١ـ حكمت المحكمة على كل من المجرمين الزعيم الركن المتقاعد ناظم الطبقجلي والعقيد الاحتياط المتقاعد مصطفى رفعت الحاج سري والرئيس الركن داود سيد خليل والمقدم الركن المتقاعد عزيز احمد شهاب بالاعدام رميا بالرصاص حتى الموت وفقا للمادة (١١) من مرسوم الادارة العرفية والمادتين (٩و٢٢) من الباب الثاني عشر المعدل من قانون العقوبات البغدادي وبدلالة المادة ٤٦ من قانون العقوبات العسكري وبطردهم من الجيش وفقا للمادة ٣٠ من قانون العقوبات العسكري مع مصادرة الاسلحة والمفرقعات[٢] التي وجدت بحوزة كل من المجرمين رفعت الحاج سري وداود سيد خليل.

٢ـ حكمت المحكمة على كل من المجرمين العقيد المتقاعد محمد سعيد الشيخ والعقيد الركن المتقاعد منير فهمي الجراح والعقيد ابراهيم علي الكيلاني والمقدم الركن المتقاعد يونس عطار باشي بالاشغال الشاقة المؤبدة وفق المادة ١١ من مرسوم الادارة العرفية والمادتين ٩و٢٢ من الباب الثاني عشر المعدل من قانون العقوبات البغدادي وبدلالة المادة ١١ من القانون المذكور، تنفذ العقوبة بحق كل منهم اعتبارا من تاريخ توقيفه كما حكمت بطردهم من الجيش وفقا للمادة ٣٠ من قانون العقوبات العسكري.

---

[١] المحاكمات ٧٨١٥/١٩.

[٢] عندما تقرر إقتحام مقر عبد الكريم قاسم عند قيام حركة الشواف تدفقت الرشاشات على مديرية الاستخبارات العسكرية. ولما وجد رفعت ان الموقف ميؤوس منه نقل العديد من الاسلحة الى حديقة حمدي سعيد ودفنت فيها ولكنه نسي أربع رشاشات في المديرية. موسوعة ١٤ تموز ٩٨/٢ـ ٩٩

٣ـ حكمت المحكمة ببراءة المتهمين العقيد المتقاعد نوري الـراوي واللـواء الركن المتقاعد حسين العمري والزعيم الركن المتقاعـد عزيـز العقيلـي والمقـدم المتقاعد ذياب العلكاوي وعبد الرحمن محمود من التهم المسـندة الـيهم.. وقـررت اخلاء سبيلهم من التوقيف حالا ان لم يكونوا موقوفين او مسجونين لسـبب اخـر، صدر القرار باكثرية الآراء وأفهم علنا.

الرئيس الأول	الرئيس الأول	المقدم	العقيد
ابراهيم عباس اللامي	فاضل عبدالهادي المصلح	حسين خضر الدوري	فتاح سعيد الشالي
عضو	عضو	عضو	عضو
(مخالف)			(مخالف)

العقيد
فاضل عباس المهداوي
رئيس المحكمة[١]

وقد خالف القرار كل من العقيد فتاح سعيد الشالي والـرئيس الأول ابـراهيم عباس اللامي.

ويذكر العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزوبعي ان ثلاثة اعضاء من هيئة المحكمة قد رفضوا الحكم لعدم توفر الأدلة الكافية فما كان من عبد الكريم قاسـم الا وأبدل العضو شاكر السلام بعضو جديد هو الرئيس الأول فاضل عبد الهادي المصلح وعندما عرضت أوراق الدعوى مرة ثانية على هيئة المحكمة رفض اثنان التصـديق على الحكم وهما العقيد فتاح سعيد الشالي والرئيس الأول ابـراهيم عبـاس اللامـي فارسل عليهما عبد الكريم قاسم وبقيا معه حتى الصباح وهو يحاول اقناعهمـا بـان يوقعا وبعد ئذ يبدل عقوبة الاعدام بالسجن المؤبد الا انهما رفضا ذلك فصدر الحكـم بالاغلبية[٢] وليس بالاجماع.

---

[١] المحاكمات ٧٨٢٧/١٨.

[٢] الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ج ٤ ص ٢٣١ هامش.

اعدام وجبة جديدة من المحكوم عليهم في حركة الموصل

كانت المحكمة العسكرية العليا الخاصة قد اصدرت حكمها يـوم ٩ آب ١٩٥٩ بالاعدام على الرئيس الركن نافع داود وجماعته المتهمين بالمشـاركة فـي احـداث الموصل، وقد ارسل عبد الكريم قاسم على نافع داود وكان فاقدا لبصره جراء قصف الطائرات لمقر الشواف يوم ٩ آذار وعرض عليه ان يقول الحقيقة كما حصـلت دون اخفاء شيء ولا يلتفت لاي تهديد او اغراء، وعند قول الحقيقة سـوف يعفـو عنـه ويسقط عنه التهمة ويرسله الى احدث المستشفيات في العالم لمعالجة ومحاولة اعادة البصر اليه.

وقد جاءت المقابلة بعد الضجة التي أثيرت في المحكمـة العسـكرية العليـا الخاصة حينما انكر المتهمون ما جاء بافاداتهم أمام المحققين ذاكرين ان تلك الافادات قد اخذت منهم بالاكراه ونتيجة التعذيب الوحشي من اعضاء هيئة التحقيق التي كـان يرأسها العقيد الركن هاشم عبد الجبار الذي لقب نفسه (كاسترو العراق) اشارة الـى الارهاب الذي فرضه اثناء التحقيق[1] وكان عبد الكريم قاسم يامل ان يشهد نافع داود ضد الطبقجلي ورفعت الحاج سري ولكنه خيب امله وفي يوم ٢٦ آب صـدر البيـان الاتي:ـ

بيان رقم ١١٣ صادر عن الحاكم العسكري العام

لقد تم في الساعة الثامنة من صباح هذا اليوم تنفيـذ حكـم الإعـدام رميـا بالرصاص بحق الخونة المجرمين الضباط المطرودين من الجيش الرئيس الركن نافع داود والرئيس محمد أمين عبد القادر والملازم الأول سالم حسين والمـلازم مظفـر صالح والملازم محسن اسماعيل عموري، كما تم تنفيذ حكـم الاعـدام شـنقا بحـق المجرم المدني فاضل حمادي الشكره والذين كانوا قد اشتركوا فـي حركـة التمـرد والعصيان التي قام بها الخائن عبد الوهاب الشواف ضد سلامة وامن الجمهورية بعد ان اقترنت قرارات الحكم الصادر بحقهم عن المحكمـة العسـكرية العليـا الخاصـة بمصادقة وزير الدفاع، واننا نؤكد بهذا الصدد بأن المصير الذي لقيه هؤلاء الخونـة سيكون نتيجة حتمية لكل من تسول له نفسه التعرض لسـلامة وكيـان جمهوريتنـا

---

[1] جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز ص ٢٠٠.

العزيزة بقيادة زعيمنا الاوحد إبن الشعب البار ورائد القومية العربية المتحررة اللواء الركن عبد الكريم قاسم.

اللواء الركن احمد صالح العبدي

السفارة البريطانية واحكام الاعدام

تابعت السفارة البريطانية في بغداد محاكمات الطبقجلي وجماعتــه اولا بــاول ولاحظت هجوم الطبقجلي الحاد على الشيوعيين في دفاعه ووصفت ذلك الدفاع باتــه صدمة قوية لاولئك الذين كانوا يأملون ان تؤدي هــذه المحاكمــات الــى اضــعاف القوميين واستاثر ايضا دفاع رفعت الحاج سري باهتمام السفارة فوصف السفير ذلك الدفاع باته (عنيف) وأشار الى ردّه على طلب المدعي العام بوصفه مذنبا مــن دون تقديم البراهين على ذلك وعدّ المهداوي له مذنبا ايضا قبل محاكمتــه عنــدما ســماه (بالخائن)"[1].

وكانت إشاعة وجود تقارب وتعاون وثيق بين السفير البريطاني فــي بغــداد همفري تريفليان وعبد الكريم قاسم، وان عبد الكريم قاسم يستشير تريفليان في كــل شيء تبثه اجهزة اعلام الجمهورية العربية وتتداوله الالسن في العراق على نطــاق واسع وتلقى رواجا عند اوساط القوميين، وكان تريفليان قد طلب مقابلة عبد الكــريم قاسم قبل صدور احكام الاعدام بحق الطبقجلي ورفاقه وقد قابله فعلا يوم صدور تلك الاحكام، وكان اللواء احمد صالح العبدي الحاكم العسكري العام ورئيس أركان الجيش قد حضر هذه المقابلة التي بحث فيها السفير مع عبد الكريم قاسم موضوع تعــويض بريطانيا عن الخسائر التي لحقت بســفارتها يــوم ١٤ تمــوز والتــي قــدرت بـــ (٦٥٠٠٠) باون. وأعتقد السفير ان المصريين سيستغلون هذه المقابلة لتاكيد اشاعة ان السفير البريطاني قد إختلى مع عبد الكريم قاسم لبحث مسالة تنفيذ احكام الاعــدام بحق الطبقجلي ورفاقه او عن وجود مؤامرة جديدة[2].

ولذلك أعدت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة بعنوان "المشاركة البريطانيــة في التمهيد لتنفيذ احكام الاعدام في العراق" جاء فيها.

---

[1] الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ١٧٣/٤، ٢١١.

[2] برقية السفير البريطاني الى خارجيته ليوم ١٨ ايلول، المصدر نفسه ص ٢٢٧.

"إن المصريين قد يعتقدون بانه (السفير) قد ناقش الاحكـام الصـادرة عـن المحكمة مع قاسم وانه قد اتخذ الخطوات اللازمة الممكن اتخاذها لمجابهة ذلك وفـي ضوء الشك المستمر لدى عبد الناصر من اننا تدخلنا ضد القوميين في العراق الـذين ينادون بالوحدة العربية فانني (دبليو. بي بيفنس) اعتقد انه مـن المفيـد ان نرسـل برقية متضمنة التوجيهات المرفقة الى السيد كرو (من لجنة الممتلكات البريطانيـة) والى الملحق الكندي في القاهرة"، وكانت التوجيهات المقترح ارسالها الى القـاهرة تتضمن.

"بالرغم من اننا نريد ان نكون مستعدين لتقديم المساعدة بكل ما نستطيع الى المصريين الذين يرغبون من خلال اتصالاتهم الخاصة معرفة ما تم خـلال المقابلـة (بين السفير و عبد الكريم قاسم) فانني اعتقد انه يجب علينا ان نتجنب القول بشـكل خاص ان المحادثات كانت متركزه بشكل رئيس حول مسالة التعويضات، وذلـك لان وزير الدولة قد اكد اننا ينبغي قدر الامكان ان نتجنب الاعلان عـن التسـوية التـي سنتوصل اليها مع العراقيين حول التعويضات".

وفي يوم ٢٣ أيلول أرسلت الخارجية برقية الى القـاهرة (لجنـة الممتلكـات البريطانية) ونسخة منها الى بغداد جاء فيها.

"عند بحث هذا الموضوع (مقابلة السفير لعبد الكـريم قاسـم) معكـم او إذا وجدتم مجالا للحديث عنه فلابد من ان تقولوا ان مقابلة السير همفري تريفليان مـع قاسم انها كانت مرتبة قبل إعلان الأحكام وانها كانـت تخـص مواضـيع اقتصـادية ومعظمها بشأن المشاكل التي تواجه الشركات البريطانية خلال عملها فـي العـراق، وبامكانكم القول ايضا ان اعلان احكام الإعدام قد جاء صدمة كبيرة ومفاجئة لنا حيث اننا نشارك في التوقع العام من ان الاحكام سوف تخفف ويمكنك ان تقول ايضا فـي الوقت الذي اجد فيه الدكتور القيسوني اكثر تشاؤما حول النتيجة فـي العـراق مـن وجهة نظرنا فانني مسرور لان اجد ان اراءنا حول الموقف هناك لا تختلف بدرجـة كبيرة وبإمكانك التأكيد أيضا مرة أخرى على سياستنا الاساسية فـي عـدم التـدخل بشؤون العراق الداخلية مضيفا انه في الوقت نفسه اننـا نعتبـر أي تنفيـذ لاحكـام الاعدام امر يدعو الى الاسف طالما ان ذلك يجعل اعادة استقرار وحدة العراق اكثـر

صعوبة وعلى ما يبدو فان هذا الاستقرار لوحدة العراق هو افضل ضمانة لتحصين العراق ضد الشبوعية[1].

وقد أدت محاكمات الطبقجلي ورفاقه الى ان تعيد السفارة البريطانية في بغداد تقويم الموقف في العراق ولشخصية عبد الكريم قاسم ففي ١١ ايلول ١٩٥٩ كتب تريفليان الى روجر ستيفنس من وزارة الخارجية يقول:ـ

عزيزي روجر

١ ـ سوف ترى من المعلومات الواردة في البرقيات الحديثة، انني اقدر في الوقت الحاضر بان الفرص المتاحة امام قاسم للاحتفاظ بمنصبه في السلطة وجعل البلاد تسير خلف سياسته، تبدو اقل مما كان متوقعا قبل شهر. وكما تعرفون، فانني لست واثقا من انه سينجح. فبعد ان ضرب الشيوعيين، اخفق في استرضاء القوميين. وكنتيجة لمحاكمة الطبقجلي واعدام ستة اخرين من المشتركين في احداث الموصل وتأييده المهداوي، فان قاسم دون شك قد فقد الكثير من التأييد الواسع داخل وخارج الجيش، على الرغم من انه لا توجد ادلة كافية حتى الان تشير الى انه قد اصبح اكثر تقربا من الشيوعيين.

ويستمر تنفيذ الاجراءات ضد التنظيمات الجبهوية (الشيوعية)، كما قلت في رسالة هذا الاسبوع، ان قاسم بضربه كلا الجانبين، خسر الدعم الحقيقي من كليهما. ولذلك على الرغم من ان الموقف يبدو هادئا في الظاهر، الا انه غير مستقر في الواقع، وينبغي ان نكون متهيئين لمواجهة أي تطور يمكن ان يحدث.

٢ ـ إنني على استعداد الآن لأن اتجرأ واعطي تقديرا حذراً جداً وغير تام عن شخصية قاسم، ذلك التقدير الذي اراجعه لأجري عليه التعديل بين فترة وأخرى. إنني أعتقد بأن قاسم شخص اناني بشكل اساس، كما قال لي ذلك احد العراقيين المسؤولين والذين لديهم اطلاع واسع قبل ايام قليلة. وهو قادر على القيام باعمال جيدة جدا واعمال سيئة جدا، في ضوء تأثيرها في موقفه الشخصي. وهو بارع ولكن ليس ذكيا بشكل خاص. ويبدو انه يفضل ان يجعل العراق بلدا مستقلا وأن يكون هو رئيسا للدولة. ويتميز بالمثالية الانفعالية التي تجعله راغبا في تحسين ظروف

---

[1] مذكرة بيفنس في ٢٢ ايلول ١٩٥٩ وبرقية وزارة الخارجية الى القاهرة يوم ٢٣ ايلول، المصدر نفسه ص٢٣٧- ٢٤٠.

الشعب، ولو انه ليس من المحتمل ان يظهر هذا الانفعال علانية في الصراع مع مصالحه الشخصية. أعتقد بأنه غير متوازن عقلياً، ومن الصعوبة جداً التقدير خلاف ذلك بسبب اصراره في عدم الثبات على مسار معين وعدم اتباعه المنطق في حل الامور، وبسبب حالات الغضب الشديدة والقسوة والسذاجة وغير ذلك، من التشكيلة المتنوعة والغريبة من الصفات التي تؤلف هذه الشخصية غير الاعتيادية وغير الجذابة جدا. لقد اظهر في شهر تموز قوة اكبر في عمله ضد الشيوعيين عندما قاموا بتهديد موقفه، ويمكن القول بأنه اظهر نوعا من الشجاعة، مهما كانت درجة خطئه فيها، في اجرائه الاخير ضد القوميين حيث اعتقد بأنهم قد وقفوا ضده. وتتميز شخصيته ايضا بحالات من الضعف والتردد في اتخاذ القرار. وبسبب اخفاقه في التوفيق بين القسم الاكبر من الرأي المعتدل الذي كان في الاساس مساندا للثورة، فقد يصعب في الوقت الحاضر الاعتقاد بانه سيكون قادرا على الاحتفاظ بمنصبه الحالي بصورة غير محدودة. ولكن قد يبقى لفترة طويلة في السلطة على الرغم من وجود المتآمرين ضده. ومع ذلك، فان العراق بلد يثير الدهشة ولا يتمكن المرء ان يبدي أي تنبؤ موثوق حياله.

٣ ــ وكنتيجة فيما لو حصل انقلاب ناجح ضد قاسم، وجاء نظام قوي الى السلطة، والذي يضم عناصر موالية لعبد الناصر، فاننا سوف نمر في فترة عصيبة. واعتقد ان ذلك ينبع من التحذير الذي وجه الى قاسم في تشرين الثاني الماضي[١] والذي تمكن المصريون من اكتشافه. وانهم لم ينسوا ولن يغفروا ذلك. وانني اعتقد بان ذلك سيكون من العناصر الاكثر صعوبة في علاقتنا معهم. ولا اريد الرجوع الى الخلف او القول إن القرار الذي اتخذ في الظروف السائدة في حينه كان قرارا خاطئا ولا اعرف ما المسلك الذي كان علي ان اتبعه فيما لو كنت هنا انذاك. ولا اعتقد اننا قد اتخذنا أي اجراء منذ ذلك الوقت والذي قد يعترض عليه القوميون بشكل جاد. وانطباعي هو انهم عموما يفهمون ويؤيدون قرارنا للموافقة على طلب قاسم للحصول على الاسلحة، لانهم بالتأكيد لا يريدون ان يعتمد الجيش كليا على الاتحاد السوفيتي. وبالطبع، قد يعتقد البعض بما تقوله الدعاية القاهرية من ان هناك تقاربا وثيقا بيني وبين قاسم وانه يستشيرني في كل شيء. ولكن لا يوجد أي شخص من

---

[١] توقيف رشيد عالي الكيلاني ومحاكمته وعودة عبد السلام عارف من برلين وتوقيفه.

الذين يعرفون الحقائق وما يجري على المسرح العراقي هنا يمكنه ان يؤيد ذلك. وفي مثل هذا الموقف، قد يضطلع الامريكان باتخاذ الدور القيادي في الجانب الغربي. ولكن يصعب القول كيف ستسير الامور في مثل هذه الظروف الافتراضية، وخاصة ان الدلائل في الوقت الحاضر تشير الى انه اذا ما حدثت اية محاولة للقيام بانقلاب عسكري، فإن هذا الانقلاب سينفذ اساسا من القوميين العراقيين الذين لن يعتمدوا على حزب البعث وعبد الناصر.

وضع العراق كما يراه وزير الخارجية هاشم جواد

في ٢٦ آب ١٩٥٩ اجرى السفير البريطاني في بغداد مع هاشم جواد وزير الخارجية حديثا مطولا وبعث، تسجيلا كاملا له الى خارجيته في اليوم نفسه كالاتي: عن الموقف الداخلي قال الوزير "انه يعتقد ان الامور تسير بشكل جيد وقد اتخذت الكثير من الاجراءات التي لا يعلم الناس عنها شيئا فتم تطهير الجيش من الشيوعيين وأن القانون الجديد[١] الذي سبق أن وضع مسودته بنفسه سوف يعالج جميع الامور المتعلقة بالجمعيات عدا الاتحادات النقابية والمهنية وسوف يعاد انشاء الجمعيات الفلاحية وتنظيمها على اساس غير سياسي وسوف تجرى المحاولات الجادة لاستبعاد تلك الاجهزة المركزية من هذه الجمعيات عموما وبضمنها الجمعيات الفلاحية التي كانت تمارس صلاحياتها على اساس من التحيز السياسي ويأمل الوزير ان تناط تلك الصلاحيات بالوزراء المختصين ويعتقد بان من الامور المهمة بشكل خاص ان الشرطة بدلا من الجيش هي التي ينبغي ان تكون مسؤولة بشكل اساس عن الامن الداخلي وذلك لان الشرطة قد استعادت مرة اخرى الصلاحيات الخاصة بها".

واضاف السفير "تحدثت مع الوزير عن المخاوف وحالات القلق التي يشعر بها الناس بحيث بدأ البعض منهم بمغادرة البلاد خوفا من وقوع بعض الحوادث التي تراق فيها الدماء ويبدو ان بعض الناس كانوا يشكون فيما اذا سيكون عبد الكريم قاسم قويا بما يكفي للسيطرة على الموقف ويعتقد الوزير ان هذه المخاوف نابعة من

---

[١] قانون الجمعيات الفلاحية رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ٦ أيلول ١٩٥٩ أنظر الوقائع العراقية ٩ ايلول ١٩٥٩.

عدم الاستقرار الذي تميزت به السنة المنصرمة... ويرى ان عبد الكريم قاسم قوي بالتأكيد وانه قادر على السيطرة على الموقف وان الموقف الامني في بغداد جيد وقد تم تطهير منطقة الفرات الاوسط من جميع المتطرفين، وقال الوزير انه يدرك تماما الاسباب التي جعلت رئيس الوزراء يتطرق الى المهداوي بالتعليق في خطابه الاخير وفي الحقيقة كانت هناك مؤامرة لتشويه سمعة المحكمة واضعاف الثقة بها كان واثقا ان الاتهامات الموجهة للمحكمة بخصوص تعذيب الشهود في قضية ناظم الطبقجلي لم تكن صحيحة ولكنه لم ينكر انه ربما قد استخدم العنف بالنسبة لبعض المحتجزين وقال الوزير ان تعليقات المحكمة لا تمثل سياسة الحكومة، وفي اجابة له عن سؤال السفير حول الدلائل التي اشار اليها رئيس الوزراء بشأن محاولات بعض الناس للتدخل في شؤون الدولة اجاب الوزير ان هناك الكثير من الدلائل تشير الى وجود محاولات من القوميين لغرض احداث الاضطرابات وقد جرت هذه المحاولات بدعم من المصريين بعد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد الشيوعيين واكد انه يجب القضاء على المتطرفين من كلا الجانبين.

ثم جرى بحث العلاقات العراقية المصرية وقال الوزير ان التعامل مع المصريين كان صعبا جدا، وقد وجد انه لم يكن باستطاعته ان يحقق الكثير من خلال التفاهم مع محمود فوزي في نيويورك وذلك لتأثير فوزي القليل ومع ذلك فانه بالتأكيد يحاول ان يعمل ما باستطاعته من خلال المحادثات المباشرة ولا يرغب في أي نوع من الوساطة سواء عن طريق (همرشولد) ام عن طريق الدول العربية الاخرى وان بامكانه التحدث مع المصريين مباشرة، وكان يدرك الطريقة التي استخدمها المصريون والامين العام للجامعة العربية لخدمة اغراضهم السياسية وقد وافق على حضور اجتماع الجامعة العربية واقترح ان تكون بغداد هي المكان الذي سيعقد فيه الاجتماع، وكان يعرف ان المصريين لن يكونوا على استعداد للمجيء الى بغداد، وانه نفسه قد يكون مستعدا للذهاب الى القاهرة اذا ما تقرر بحث القضية مع العراقيين، ولكن عبد الخالق حسونة الامين العام للجامعة العربية قد اهمل دعوة العراق كليا، وبعد حوالي شهر قدم المغاربة مقترحا لعقد اجتماع للجامعة العربية في (الدار البيضاء) لكن الوزير العراقي لم يذهب لحضور الاجتماع هناك، وهو لا يجد املا كبيرا في حصول التحسن المباشر في العلاقات العراقية المصرية وقد اتفق

الوزير مع رأي السفير ان الامور قد تصبح اسهل قليلا بالنسبة للجانب العراقي بعد ان تنهي المحكمة محاكماتها.

بعد ذلك طرح السفير سؤالا بشأن تنفيذ سياسة الحياد للحكومة العراقية وقال "من الطبيعي ان يميل اتجاه الحكومة العراقية بشدة نحو الاتجاه المعاكس الذي كان سائدا قبل الثورة وقد حان الوقت الآن للعودة الى الوراء وفي خط وسطي دون التأرجح بين الشرق والغرب وعلى السياسة العراقية ان تبدأ بتمثيل عدم الانحياز بدقة اكثر في التطبيق العملي لما قد صرحت به ثم تحدث السفير عن علاقات التسلح بين العراق والاتحاد السوفيتي وبين للوزير ان ما يحصل عليه العراق من اسلحة سوفيتية ليست مساعدات عسكرية بثمن وان الثمن الذي يدفعه العراق للاتحاد السوفيتي هو اعلى بكثير مما تدفعه الدول الاخرى مقابل الاسلحة للاتحاد السوفيتي، اما الاسلحة البريطانية فانها تباع باسعار تجارية، واشار السفير الى الدورات التدريبية العسكرية المفتوحة للعراقيين من الاقطار الشيوعية بينما لم يطلب العراق المشاركة في دورات تدريبية في بريطانيا فضلا عن وجود العديد من الخبراء الروس في العراق في حين لم يتقدم العراق بطلب الحصول على تدريسيين من الجامعات البريطانية او زيارة بعض كبار المسؤولين لبريطانيا ـ فاجاب الوزير ان هذه المسائل سوف تجد الحل المناسب، وتحدث السفير عن الاتجاه الشيوعي السائد في اذاعة بغداد وتاثير ذلك في الخارج فقال الوزير ان اذاعة بغداد آخذة بالتحسن وسوف تتحسن اكثر في المستقبل القريب ثم بحث مسألة تعويض الجانب البريطاني عن الاضرار التي لحقت بالسفارة البريطانية يوم ١٤ تموز، ومسألة وثائق حلف بغداد المحفوظة في خزانات لدى الحكومة العراقية ثم قضية النفط التي قال عنها (جواد) "انه ينبغي لشركة نفط العراق ان تتباحث مع رئيس الوزراء ولذلك لم يلح على تأجيل المباحثات على امل ان يتم اعفاء (ابراهيم كبّة) من منصبه قبل اجراء المباحثات ومع ذلك قال ان (كبّة) لن يكون مسؤولا عن القضايا المتعلقة بالنفط لبعد المباحثات بشرط ان يجد رئيس الوزراء شخصا مناسبا يحل محله"[١].

---

[١] تسجيل للحديث الذي جرى مع وزير الخارجية يوم ٢٦ اب ١٩٥٩ الزوبعي العراق في الوثائق البريطانية ٤/١٧٥ - ١٨٦.

خطاب وزير الخارجية في الامم المتحدة

وكان وزير الخارجية العراقي هاشم جواد قد ألقى خطاباً في الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ٢٨أيلول ١٩٥٩ تطرق فيه الى موقف العراق من البلاد العربية وسياسته التحررية واشار الى التزام العراق بالتضامن العربي مع اخواته العرب في سبيل تحقيق الاهداف المشتركة في الحرية والتقدم لكافة الشعوب العربية وقد اشار الى ثلاث قضايا جديرة بالاهتمام الخاص من قبل هيئة الامم المتحدة وهي قضايا فلسطين والجزائر وعمان والجنوب العربي.

أـ فلسطين:

اما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية فقد أشار سيادة الوزير الى ان خلق اسرائيل كان من اكبر المآسي العالمية التي ارتكبت ضد العدالة في التاريخ الحديث وكانت ولاتزال العامل الرئيس في تعكير السلام واعاقة التطور في الشرق الاوسط وربط خطر اسرائيل بمصالح الدول الاستعمارية التي تعتبرها موطئ قدم للتدخل في الشؤون العربية والعدوان عليها كما يدل على ذلك بوضوح حادث الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

وقد ساند الوزير موقف الجمهورية العربية المتحدة فيما يتعلق بمسألة المرور في قناة السويس وقد اكد سيادته في خطابه على الظروف التي تحيط بقضية اللاجئين العرب والتي دعت لتأسيس وكالة الإغاثة والتشغيل التابعة للامم المتحدة ورأى ان استمرار هذه الوكالة في عملها مسؤولية دولية لا مناص منها غير انه اشار الى ان استمرار عمل وكالة الاغاثة يجب ان لا يستعمل كوسيلة لحرمان الفلسطينيين العرب من حق العودة الى ديارهم هذا الحق الذي سبق وان ايدته الجمعية العامة للامم المتحدة والذي هو من ابسط مبادئ القانون والعدالة واضاف سيادته قائلاً بأن ما ورد في تقرير الامين العام حول التطور الإقتصادي في منطقة الشرق الاوسط يجب ان لا يؤخذ كمحاولة لتوطين اللاجئين خلافاً لرغبتهم في ارض غير اراضيهم. ان اية محاولة من هذا القبيل ما هي الا خرق صارخ لحقوق العرب في فلسطين.

ب ـ الجزائر

وقد عالج سيادته قضية الثورة الجزائرية التحررية فناقش مشروع الجنرال ديغول الاخير حول حق تقرير المصير للجزائريين وطلب اتخاذ كافة الضمانات التي

تحقق سلامة الاجراءات التي من شانها ان تمكن الشعوب من تقرير مصيرها بنفسها وقال من الواضح بأن المجموعة الدولية تعترف بحق تقرير المصير للجزائر هذا الحق الذي انتزعه شعب الجزائر بعد كفاح بطولي مرير ولكن المجموعة الدولية لا يسعها ان تتقبل الشروط القاسية والتحفظات التي ادخلها الجنرال ديغول فيما يخص الوقت وكيفية ممارسة حق تقرير المصير وقد فند سيادة الوزير الادعاءات الفرنسية حول الجزائر من الناحيتين التاريخية والقانونية.

ج ـ عمان والجنوب العربي:

اما القضية الثالثة وهي قضية عمان والجنوب العربي فقد لاقت اهتماماً خاصاً في خطاب الوزير الذي اشار الى الاحداث المؤلمة التي تقع في هذا الجزء من العالم حيث تقوم بريطانيا بعمليات عسكرية منظمة في عمان وفي اراضي جنوب اليمن لكي توطد سيطرتها على هذه البلاد ولكي تحول بين الشعب العربي في هذه المنطقة وبين اسماع صوته في العالم. وقد اهاب سيادة الوزير بالامم المتحدة ان تعير هذه المنطقة من العالم العربي اهتمامها وان تحقق عن اسباب هذه الحالة، لان من حق اعضاء الامم المتحدة ان يطلعوا على تفاصيل هذه القضية واسباب استمرار الحماية البريطانية على تلك البلاد. وقال بأن من واجب الامم المتحدة التحقيق عن تفاصيل النزاع القائم بين شعب هذه البلاد وبين بريطانيا، وعن الاسس القانونية لوجود بريطانيا في تلك المنطقة"[1].

بين العراق وتونس

كان تردي العلاقات بين تونس والجمهورية العربية المتحدة ومقاطعة تونس الجامعة العربية حافزا لتقوية العلاقات العراقية التونسية.

ولمناسبة الذكرى الأولى لثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٩ شارك وفد تونسي بهذه الاحتفالات كان قد حضر الى بغداد يحمل رسالة من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه نصها:ـ

من الحبيب بورقيبه رئيس الجمهورية التونسية.

الى سيادة اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الحكومة العراقية

---

[1] ثورة ١٤تموز في عامها الثاني، ص٢٥٦ـ٢٥٧.

صديقي الاعز...

يطيب لي وانتم تحتفلون بذكرى الحدث السعيد الذي شهدته بلادكم العزيزة في الرابع عشر من شهر تموز ١٩٥٨ ان اعبر الى سيادتكم والى الشعب العراقي الشقيق باسمي الخاص وباسم تونس حكومة وشعبا عن اصدق عبارات التهنئة والود راجيا الله تعالى ان يعيد عليكم جميعا هذه الذكرى في ظل السعادة والازدهار.

وانه ليسعدني أن أنوه بان مشاركة تونس لشعب العراق الحبيب افراحه بذكرى ثورته الموفقة من الواجبات التي تحتمها عوامل الاخوة الصادقة التي تربط بين بلدينا الشقيقين، والتي سوف تزداد بحول الله مع الايام تمتنا ووثوقا، واني على يقين من ان التجاوب الاخوي الحاصل بيننا سوف يكون عاملا فعالا في سبيل توحيد الصف العربي توحيدا صحيحا مخلصا عماده الصراحة والنزاهة والاحترام المتبادل ومبدأه التجرد خدمة لصالح شعوبنا وصيانة كرامتها بالطرق التي تقتضيها الظروف الخاصة التي تحيط بكل جوانبها.

وحرصا مني على مشاركتكم افراحكم بهذه الذكرى السعيدة ومن اجل ابلاغكم اخلص التمنيات عهدت الى وفد من خيرة التونسيين برئاسة ابني البار الطيب السحباني الامين العام لكتابة الدولة للشؤون الخارجية بالقيام بهذه المهمة الفاضلة بالنيابة عني شخصيا وعن الشعب التونسي عموما.

ختاما اجدد الاعراب الى سيادتكم عن أحر التهاني القلبية مقرونة بأخلص تمنياتي لشخصكم بالصحة والعافية ولشعب العراق العزيز بالتقدم والرفاه.

حرر بقصر الجمهورية بتونس في ٢٧ ذي الحجة

وفي ٣ يوليو (تموز) ١٩٥٩/١٣٧٨

اخوكم الوفي

وكان العراق هو الآخر يفكر في كسر طوق العزلة الذي فرضته عليه الجمهورية العربية المتحدة وان يجد له حليفاً يقف معه في صراعه مع الجمهورية العربية المتحدة ووجد ان الفرصة قد سنحت له فسلم القائم باعمال سفارة الجمهورية العراقية في تونس الرسالة التي بعث بها اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء جوابا على رسالة الحبيب بورقيبه وهذا نصها:ــ

صاحب الفخامة السيد الحبيب بورقيبة المحترم.
رئيس الجمهورية التونسية.
أخي الاكرم.

لشد ما سرني ان تلقيت رسالتكم الكريمة الطافحة بمشاعركم النبيلة تجاه الشعب العراقي وتجاهي بمناسبة فرحتنا الكبرى بالثورة العراقية التي حررتنا من قيود الاستعمار وعوامل الفساد والرجعية ومكنتنا لاول مرة في تاريخنا الحديث من الوقوف الى جانب الاقطار العربية الشقيقة على اساس الاخوة الصحيحة بعد ان كان العراق في عهد الحكم البائد ركيزة للاستعمار ووكرا للدس والتآمر على الاقطار العربية المجاورة.

ولهذا كان من حقنا ان نبتهج بذكرى ميلاد ثورتنا هذه التي مكنتنا من ان نكون في خدمة اخواننا العرب وذود الخطر عنهم وكان من حقنا ايضا ان نغتبط بتهنئتكم الاخوية الصادقة التي تلطفتم فاعربتم عنها في كتابكم الكريم في هذه المناسبة الوطنية السعيدة التي نعتبرها بداية الطريق الى تحقيق التضامن العربي الصحيح البناء ليتسنى للأمة العربية المجيدة اداء رسالتها ثانية الى الحضارة العالمية.

لقد كنت ولا أزال أرقب باهتمام بالغ نضال الشعب التونسي الحر في سبيل استقلاله وتحقيق سيادته الكاملة واني لمعجب بالانجازات الكثيرة التي حققها في مختلف الميادين السياسية منها والاجتماعية بقيادتكم الرشيدة الباسلة ولا يسعني الا ان أتمنى لكم المزيد من التوفيق والفلاح في مساعيكم الحكيمة في مكافحة العدوان والتدخل من جهة والتفرغ للعمل المثمر من جهة اخرى وفقا للظروف الداخلية والخارجية التي ينبغي على الاصدقاء ان يدركوها ويقدروها حق قدرها حين يستغلها الاعداء للكيد والاذى.

إن العراق شعبا وحكومة يهدي صادق تحياته وخالص صداقته الى تونس العزيزة شعبا وحكومة ويبدي استعداده لكل تعاون مخلص وتضامن مفيد بين القطرين الشقيقين لمصلحتهما ولمصلحة العالم العربي أجمع.

وإني لاتطلع الى يوم قريب ان شاء الله يكون للتضامن العربي فيه شأنه الخطير في السياسة الدولية لخدمة العرب والاسلام عسى ان يكون للتجاوب الاخوي والمودة الخالصة بيننا اثرهما الفعال في تحقيق هذه الامنية الغالية.

واني اذ اشكر لفخامتكم عاطفتكم النبيلة وتهنئتكم الاخوية اود ان اعرب لكـــم يا فخامة الرئيس عن اصدق تمنياتي بالعافية والتوفيق لشخصكم الكـــريم وبالســـعادة والازدهار للشعب التونسي النبيل.

اخوكم المخلص اللواء الركن عبد الكريم قاسم
رئيس وزراء الجمهورية العراقية[1]

وهاجم عبد الكريم قاسم الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها عبـــد الناصـــر بشكل غير مباشر بسبب مهاجمته الحبيب بورقيبه فقال يـــوم ٢٦ تشـــرين الثـــاني ١٩٥٩ مخاطبا وفدا رياضيا لبنانيا:ـ

"ان القومية العربية تنتصر بالعمل، تنتصـــر بمكافحـــة الاســـتعمار، تنتصـــر بالتعاون... يجب علينا ان يصافح الواحد منا الآخر ونتعاون لنحطم الاســـتعمار ولا علينا مثلا ان نحطم تونس ونحطم زعيمها قال بورقيبه وتكلم بورقيبه وانني اقولهـــا كلمة صريحة ان هذا الرجل له نضال وكفاح لســـنين طويلـــة وقـــد زج بـــالمعتقلات والسجون ان لتونس مشاكلها ولتونس ظروفهـــا يجـــب علينـــا ان نســـاعد تـــونس ونساعدها في حلّ مشاكلها لا ان نتهجم على رجالاتها ودائما نرفع التفرقة والعدوان بين ابنائها"[2].

اغتيال محمود جميل محمد

كانت المحكمة العسكرية العليا الخاصة أثناء محاكمـــة الطبقجلـــي وجماعتـــه تبحث عن شهود اثبات تكون لشهادتهم قيمة دعائية لـــدى الـــرأي العـــام العراقـــي والعربي والعالمي خاصة بعد ان صعدت الجمهورية العربية المتحدة ووسائل اعلامها الدعاية ضد المهداوي ومحكمته واصفة اياهم بشتى النعـــوت والاوصـــاف الســـيئة، وكانت الصحف واذاعات صوت العرب والقاهرة ودمشق تذيع اخبارا مبالغ فيها عـــن الوضع في العراق وتحرض الرأي العام في العراق ضد الحكم القائم.

---

[1] الحرية ٢٧ اب ١٩٥٩.

[2] مباديء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ٢/٩٩.

وفي تلك الاثناء أبرق محمود جميل[1] سائق الملحق العسكري للجمهورية العربية المتحدة في بغداد من بيروت الى رئيس المحكمة يخبره ان لديه معلومات تؤكد علاقة الجمهورية العربية المتحدة بحركة الموصل وتثبت اتصالات المتهمين بها عن طريق سفارتها ببغداد وانه مستعد للحضور الى المحكمة والادلاء بشهادته.

أرسل المهداوي برقية الى الملحق العسكري العراقي في بيروت لتامين الحماية اللازمة لمحمود جميل وترتيب سفره الى بغداد باسرع وقت وقد اتصل محمود جميل بالسفارة العراقية في بيروت وقابل الملحق العسكري العراقي فيها العقيد الركن غانم اسماعيل الذي طلب منه ان يدون افادته التي يود اداءها امام المحكمة، وعندما ادرك الملحق العسكري ان هذه الافادة ربما تؤدي الى ادانة ناظم الطبقجلي ورفاقه مزقها وحاول عرقلة سفر محمود جميل لكي لا يشهد ضد المتهمين[2].

وقد أهتم عبد الكريم قاسم بأمر هذه الشهادة، وتدخلت الجمهورية العربية المتحدة وطالبت الحكومة اللبنانية بتسليمه لها بوصفه يحمل جنسية العربية المتحدة (الاقليم الشمالي).

وطالبت به الحكومة العراقية بوصفه عراقيا ويحمل الجنسية العراقية وقد وقعت الحكومة اللبنانية في مأزق ووجدت الحل بتسفيره الى تركيا ومن هناك بامكانه الذهاب الى اي مكان يشاء.

وفي ٨ أيلول ١٩٥٩ كان محمود جميل يستعد لركوب الطائرة التابعة لطيران الشرق االاوسط التي كان مقررا ان تغادر مطار بيروت الدولي في الساعة الثانية والربع بعد الظهر غير انه في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر أي قبل اقلاع الطائرة بـ٤٥ دقيقة توجه المسلحون عدنان ياسين، ومحمود عبد الرحمن وهبة، ودرويش عبد القادر غلايين، ومحيي الدين شهاب وجميل راشد دعبول وعبد الغني

---

[1] كان محمود جميل من مواليد الموصل وقد جنده البريطانيون معهم بعد ثورة ١٩٤١ وارسل للقتال مع القوات البريطانية في ايطاليا، بعد الحرب عمل لحساب مخابرات الجيش السوري، وبعد اعلان الوحدة مع مصر عمل سائقا لسيارة الملحق العسكري المصري في بغداد، وبعد حركة الموصل غادر بغداد الى سورية ثم الى لبنان وكان يحمل الجنسيتين العراقية والعربية المتحدة/موسوعة ١٤ تموز ١٠٤/٢ - ١٠٥.

[2] عماد نعمة محمد رضا العبادي، رفعت الحاج سري/ص ٩٩.

بدر، الى مطار بيروت الدولي وتوزعوا في بهو المطار وشرعوا يترقبــون محمــود جميل الذي كان ينجز معاملاته في مكتب الطيران واقترب منه كل من عدنان ياســين ومحمود وهبة وامسكاه بشدة وأشهرا عليه مسدسا وطلبا اليه مرافقتهمـــا، وشــعر محمود جميل بان رفاقا لهما اخرين يساندونهما حول المدخل فرفض الذهاب معهمـــا وحاول اثنان منهما مساعدتهما على اخراجه فحصلت ضجة وايقن المسلحون بانه لا يمكنهم خطفه فقبض عليه محمود وهبة بقوة وصاح برفيقه عدنان ياسين (قوصـــه) فاطلق عدنان ياسين على محمود جميل اربع طلقات نارية من مسدسه قضت عليـــه وانسحب المسلحون وهم يطلقون النار بالفضاء ارهابا وتمكنوا من الفرار[١] واذاعت وسائل الاعلام العالمية ما حدث في مطار بيروت[٢].

وكان المهداوي قد اعلن في جلسة يـــوم ٥ أيلـــول ١٩٥٩ لمحاكمـــة نـــاظم الطبقجلي وجماعته "بعد الاستراحة سنواجه الرأي العام بمستمسكات خطيرة تظهـــر من هؤلاء المتهمون ومن هو المتهم الأول في مؤامرة الخـــائن الشـــواف الا وهـــو المجرم جمال عبد الناصر وهؤلاء انضموا تحت تآمره سواء بالموصل وغيرها ممـــا عرفه الرأي العام في الداخل او الخارج ودائما نكرر ان المحكمة غنية بالمستمسكات والمستندات والوقائع والحقائق والشهود او الدلائل، اما الاقوال التي تكال اليها سواء من المتهمين والتي تشبه تعليقات حكام (الماسونية المتحدة) سواء فـــي القـــاهرة او دمشق او في الصحف المأجورة ببيروت من ان العراق شـــيوعي واحمـــر واخضـــر وازرق وابيض واسود بينما في الحقيقة والواقع جمهورية عراقيـــة حـــرة مســـتقلة محايدة مسالمة واما عواء الكلاب فالقافلة تسير ولا يضيرها نباح الكلاب"[٣].

وكانت المستمسكات التي يقصدها المهداوي هي ما قيل عنها انهـــا مـــذكرات محمود جميل او الافادة التي كان من المقرر ان يلقيها امام المحكمة والتي وجدت في جيبه اذ ان المهداوي قال في جلسة يوم ١٦ أيلول ١٩٥٩ وبعد مقتل محمود جميـــل

---

[١] حوكم المتهمون من المجلس العدلي اللبناني، فحكم بالاعدام على كل من عدنان ياسين ومحمود عبد الرحمن وهبة، وبتجريم كل من درويش عبد القادر غلاييني ومحيي الدين بـــدوي شـــهاب الدين وجميل راشد دعبول وعبد الغني انيس بدر ووضع كل منهم في السجن عشـــر ســـنوات قرارا غيابيا وابلغ وافهم علنا".

[٢] موسوعة ١٤ تموز ١٠٤ - ١٠٦.

[٣] المحاك[illegible] ٧٦٢.

باسبوع "وردت الى محكمتنا مذكرات المرحوم محمود جميل الذي طلب الموافقة على حضوره الى محكمتنا للادلاء بشهادته ضد المتهم رفعت الحاج سري والذي اغتيل بيد رجال المباحث المجرمين في يوم (٨) ايلول على النحو الذي عرفه العالم اجمع والذي دلل على ان الجمهورية العربية المتحدة لم تعد حكومة بالمعنى الدولي المعروف بل عبارة عن عصابة اشبه بعصابات قطاع الطرق... وقال ان المذكرات هي بخط محمود جميل وهي رؤوس اقلام دونها المرحوم بخط يده في سبيل ان يتذكر عند حضوره الى بغداد في الادلاء لشهادته التي كان مزمعا الادلاء بها.

ثم تليت هذه المذكرات كالآتي:ــ

"ثلاث خطط للوحدة.

اولا ــ المبالغ والدعاية.

ثانيا ــ المؤامرات الداخلية الموالية لهم.

ثالثا ــ القوة.

١ ــ عشرة موظفين الى خمسة واربعين موظفا ومستخدما.

٢ ــ خمسة اجهزة لا سلكي.

٣ ــ خمس بنايات الأولى للملحق العسكري والثانية للملحق الصحفي والثالثة للقنصلية والرابعة لملحق السفارة الثقافي والخامسة دار السفير.

٤ ــ صحيفة اعمال الموظفين السابقة وهم محمد كبول ومحمد المصري.. صالح ثابت.. طلعت صدقي...عبد المجيد فريد، سيد فهمي.. رمزي السيروان.. انور الجميل.. حسن زكي.. احمد الرحبي.. احمد صافية.. محمد ضياء الداغستاني.. (سعد) وهو الذي اشترك في مؤامرة رشيد عالي الكيلاني ثم الملحق العمالي امين عز الدين ثم سائق في الكويت.

٥ ــ القنصلية وكيفية اتصال العملاء بها.

٦ ــ إجتماع كل يوم اربعاء مساء الساعة السادسة بالسفير (لرسم الخطط الجديدة).

٧ ــ طرد المستخدمين العراقيين بالسفارة.

٨ ــ خصم ٤٠ % من رواتب موظفي السفارة (عجز في الميزانية).

٩ ــ رواتب السوريين اقل من المصريين.

١٠ ــ محمد المصري قال الطائرات فوق بغداد عشر دقائق.

١١ ـ صباح تمرد الخائن الشواف احرقت الوثائق اللاسلكية وهي عشرة ملفات، برقيات صادرة وواردة من القاهرة.

١٢ ـ ليلة تمرد الخائن الشواف طرد اعضاء السفارة وداخل دار السفير كانوا نائمين على الارض ويستمعون الى اذاعة الموصل ويقولون اين الذين هم بكركوك وهم ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري وكان الحديث بين محمد كبول وطلعت عبد القادر.

١٣ ـ طرد المراجعين العراقيين الشرفاء بشأن سمة الدخول ومساعدة الارتستات مع القوة من قبل عبد القادر خليل.. قنصل ناصر.

١٤ ـ رفض مقابلة المحامي السوري عبد القادر خليل القنصل السوري.

١٥ ـ السفير السيد فهمي قال لي عاوز (اسلطن) ومصروف حشيش.

١٦ ـ السراج ومطيع الجابي وملازم سعد في المكتب الثاني سنة ١٩٥٠ هربوا عائلة يهودية من حلب بتاريخ ١٣ كانون الاول مساء يوم السبت مقابل ٥٠ الف ليرة سورية وعدد العائلة سبعة مع الاطفال وذلك عن طريق جسر بنات يعقوب لعكوش الاسرائيلي.

١٧ ـ ابن النافوري الملحق العسكري بباريس سنة ١٩٥٦ وصلاح خضر اتصل بالسفارة الاسرائيلية بالسيد صفاء.

١٨ ـ صباح تمرد الشواف وزعوا صور جمال عبد الناصر امام باب المعظم بواسطة عملاء السفارة ومنهم الملحق الصحفي مصطفى عباس.

فيما يخص المتهم رفعت الحاج سري.

اولا ـ رفعت الحاج سري ترسل له من عبد الحميد السراج هدايا بواسطة شخص سائق يدعى رسلان.

ثانيا ـ يقال في السفارة ان رفعت الحاج سري اوعز الى المختصين ان يراقبوا موظفي السفارة على ان يستر اعماله.

ثالثا ـ بعد اعتقال عبد السلام عارف اجتمع بدار عبد المجيد فريد كل من رفعت الحاج سري وطاهر يحيى والمقدم طلعت ومحمد كبول وكان الحديث بشأن الشيوعية والوحدة وذلك في الساعة التاسعة من مساء يوم الجمعة (٦ اذار ١٩٥٩).

رابعا ـ اجتماع رفعت الحاج سري بالحفلات داخل السفارة واختلاؤه بالمقدم طلعت وعبد المجيد فريد ومحمد كبول.

خامسا ـ رفعت الحاج سري يرسل ضابطا الى محمد كبول ويختلون بدار القنصلية ساعات وياخذون صور الخواجة وهم الرئيس منعم وداود خليل.

سادسا ـ ليلة ٢٤ـ٢٥ كانون الاول ١٩٥٨ اجتمع رفعت وعبد المجيد فريد ومحمود الدرة بدار في العطيفية وكنت انا ومحمد كبول ومحمد مصري ودار الحديث في السيارة حول الوحدة ومشاكل الشيوعية وذلك بين محمد كبول ومحمد المصري.

سابعا ـ اجتماع باشعالم[١] بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٥٩ تم اجتماع بين باشعالم والسفير بدار السفارة قبل تمرد الخائن الشواف بعشرين يوما[٢] وسمعت عند مدخل الباب ان اسم رفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي والشواف بكلمات يوم اثنين وعشرين والكيلاني واللاسلكي والموصل.

ثامنا ـ يوم ٧ كانون الثاني ١٩٥٩ تم اجتماع بين محمد كبول والمقدم طلعت برفعت الحاج سري في مقهى الجندول وكان رفعت الحاج سري بلباسه المدني ودار الحديث من الساعة العاشرة مساء الى ١١,٣٠ مساء وبعدها ذهب رفعت الحاج سري بسيارة اجرة وذهبنا نحن بالسيارة.

تاسعا ـ بتاريخ ٢ اذار ١٩٥٩ امام بانزينخانة الفضل والساعة ١٢,٥٠ ليلا كان رفعت الحاج سري مع المقدم طلعت مرتديا لباسا مدنيا وطلعت يسوق السيارة وكنت مع فاضل الحاج محسن العاني، كما انه بتاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٥٨ جاء رمزي سيروان ومعه رسالة ونزل امام بناية وزارة الدفاع وقال ساذهب عند رفعت الحاج سري واطلع هوية منع التجول وعند عودته قال لدي برقية له من الشام بواسطة اللاسلكي من الملحق العسكري خاصة من اهله.

فيما يخص المتهم ناظم الطبقجلي:ـ

اولا ـ أتصل بالسفارة مرتين بالحفلات مع بعض ضباط آخرين وكان سيادة الزعيم هناك.

---

[١] المقصود سامي باشعالم.

[٢] حركة الشواف وقعت يوم ٨ اذار أي بعد عشرة ايام من الاجتماع وليس بعد عشرين يوما.

ثانيا ــ اجتمع الطبقجلي مع السفير فهمي أمـــام وزارة الـــدفاع فـــي الـــدرج وسلموا على بعض وجرى حديث وعتاب حوالي خمس عشرة دقيقة.

ثالثا ــ اسم ناظم الطبقجلي كان يتردد بالسفارة بين الموظفين.

رابعا ــ يوم الخميس ٥ آذار ١٩٥٩ كنت اريد الذهاب مع وفد انصار السلام الى الموصل وقال لي طلعت لا تروح الى الموصل راح يصـــير تمـــرد واضـــطرابات وعلى اثر ذلك اخبرت السيد عبد الجبار شتيوي ابن عم فاضل الحاج محســـن بـــذلك على ان يخبر الديمقراطيين حول ذلك.

خامسا ــ كانت الاشاعات في السفارة قبل مؤامرة الشـــواف بشـــهرين انـــه سيكون انقلاب في هذا الشهر او الشهر الثاني.

سادسا ــ رسم مخطط لاغتيال الزعيم الاوحد بالشارع على أيدي الفدائيين.

سابعا ــ ارسلت الى الموصل بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٨ احمل رســـالة خاصة الى محمود عزيز على ان ارافق الضباط السوريين الى بغـــداد عـــن طريـــق كركوك لاجتماع الضباط السوريين بالضباط العراقيين في اربيل وكركوك وقال محمود عزيز سافروا عصرا الى أربيل وأرسلت انضباط معه وهنـــاك ضـــباط يســـتقبلونهم ورجعت انا الى بغداد بالقطار.

ثامنا ــ الملحق العسكري ارسل صور جمال الى حاميـــة الموصـــل واربيـــل وكركوك وعقرة"[1].

وفي يوم ١١ أيلول اذاعت الحكومة العراقية البيان الاتي:ــ

١ ــ نشرت الاخبار والاذاعات نبأ الجريمة النكراء في لبنـــان التـــي ذهـــب ضحيتها السيد محمود جميل عندما كان يؤشر جواز سفره في مطار بيروت للســـفر بالطائرة في يوم ٨ــ٩ــ١٩٥٩ وقد تاكد لدينا بأن الموما اليه عراقي المولد والاصل وسبق له التجنس بالجنسية السورية بعد حركات ســـنة ١٩٤١ ثـــم ســـمح باعـــادة الجنسية العراقية اليه.

٢ ــ ان المدعو محمود جميل بتاريخ ١٧ــ٨ــ١٩٥٩ قد ارسل من بيـــروت برقية الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة هذا نصها:ــ

بغداد ــ محكمة الشعب ــ سيادة العقيد فاضل عباس المهداوي المحترم.

---

[1] المحاكمات ٧٨٥٠/١٩ - ٧٨٠٨.

اود المثول بين يديكم للادلاء بشهادتي على المـتهم رفعـت الحـاج سـري وزمرته.

التوقيع

محمود جميل

العنوان: سفارة الجمهورية العراقية ـ بيروت

٣ ـ وافقت الجهة العراقية على قبول تسفيره بالطائرة الى العراق على نفقة الحكومة للادلاء بشهادته.

٤ ـ ان الموما اليه محمود جميل قد حضر الى مطـار بيـروت فـي يـوم ٢ـ٨ـ١٩٥٩ بقصد السفر الى بغداد فمنع من السفر بعد حضـور أحـد مـوظفي سفارة الجمهورية العربية المتحدة الى المطار في بيروت للحيلولة دون سـفره الـى العراق ولذلك فقد شطب اسمه من قائمة المسافرين المرقمـة ٦ للخطـوط الجويـة العراقية والمؤرخة ٢ـ٨ـ١٩٥٩ ولكن نعشه قد شحن بنفس الطائرة المذكورة الـى مطار بغداد حيث جرى تسليمه الى أهله وأولاده في بغداد.

٥ ـ ان الموما اليه راجع السفارة العراقية في بيروت مرة أخرى وأخبرهـا بان افادته مهمة جدا حول العقيد رفعت الحاج سري وزمرته بصدد المـؤامرة التـي تنظرها المحكمة العسكرية العليا الخاصة ولابد من سفره الى بغـداد لاداء الشـهادة خدمة لشعبه ووطنه في العراق وكشف حقيقة المتآمرين للعالم.

٦ ـ بتاريخ ٨ـ٩ـ١٩٥٩ حضر المؤما اليه الى مطار بيروت لمغادرة لبنان بالطائرة الى انقرة على ان يسافر بعد ذلك مـن هنـاك الـى بغـداد لاداء الشـهادة المذكورة وبينما كان السيد محمود جميل يؤشر جواز سفره في مطار بيروت دهمـه سبعة رجال مسلحين كما روته الانباء واردي قتيلا برصاص هؤلاء المجرمين الـذين وقفوا في طريق العدل للحيلولة دون فضح الحقـائق وسـرد ادوار الجهـات التـي اشتركت بالتآمر على سلامة الجمهورية العراقية الخالدة.

٧ ـ إن الإذاعات والصحف قد كتبت كثيرا عن هذه الجريمة النكراء وهكـذا تكون الحال مع دولة قد ابتليت بها الأمة العربية ورجال يعتبرون انفسهم ابرياء مـن الدس والتامر على البلدان العربية او على العراق الحر وحكومته المخلصة ويؤسفنا ان تقع هذه الجريمة في مطار بيروت ويعتدى بصورة وحشية على شـخص بـريء

في لبنان الشقيق ويتمكن الجناة من الهروب في وضح النهار على مرأى ومسمع من العالم ولكن التحقيق النزيه هناك سوف يتوصل إلى معرفة الجناة والقبض عليهم، ومما لا شك فيه أن الجناة والمجرمين لن يفلتوا في لبنان من ايدي العدالة ورجالها المخلصين.

٨ ـ اننا ننعى بمزيد الأسف مقتل السيد محمود جميل الى اهله وذويه في بغداد فقد ايدت الانباء وفاته وانتقل الى رحمه الله نتيجة العدوان الاثيم.

مدير التوجيه والإذاعة العام[١]

ونشرت جريدة الزمان يوم ١١ أيلول تفاصيل وافية عن طريقة قتله في مطار بيروت وكتبت نبذه عن حياته ووصفته بانه مغامر شارك في الحرب العالمية الثانية في صفوف الحلفاء، وان زوجته لبنانية وكان مستخدما في سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد وقالت جريدة اتحاد الشعب في عددها الصادر يوم ١٢ ايلول ١٩٥٩ ان قتله يدل على خطورة المعلومات التي كانت لديه ليس ضد المتآمرين الذين كشف عنهم التحقيق فقط بل اولئك الذين لم يكشف عنهم حتى الآن وتساءلت عن الكيفية التي تسربت بها أسرار رسالة القتيل الى محكمة الشعب وموعد عودته وطريق عودته الى رجال المباحث، وقالت نأمل ان يسفر تحقيق حكومتنا عن وضع اليد على الحلقة المفقودة في هذه القضية الخطيرة جدا.

قانون الجمعيات الفلاحية

كان من بين أهداف ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ إزالة النفوذ الاقطاعي وتحرير الفلاحين وتمكينهم من الاسهام في دعم الجمهورية وبزيادة الانتاج الزراعي ولذلك اعدت حكومة الثورة القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٩ في التاسع من ايار قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية الذي كان الهدف منه تنظيم جهود الفلاحين اذ نص القانون على تكوين اتحاد عام للجمعيات الفلاحية ومنحه صلاحيات الاذن بتأسيس جمعيات فلاحية في أنحاء الجمهورية تتكون منها اتحادات في كل لواء

---

[١] اتحاد الشعب ١٢ ايلول ١٩٥٩.

اتحادات منطقة تضم اكثر من اتحاد لواء واحد او جمعيات تنتمي الى اكثر من اتحاد لواء وقد ضمنت اللائحة للاتحاد العام ومنظماته حرية عقد الاجتماعات العامة واصدار النشرات والاسهام مع المنظمات الأخرى في المؤتمرات العالمية ذات الهدف المشترك وجاء في المادة الاولى.

١ ـ يؤسس بموجب احكام هذا القانون اتحاد عام للجمعيات الفلاحية مركزه بغداد ولا يجوز تأسيس اكثر من اتحاد عام واحد في الجمهورية العراقية.

ب ـ يؤلف الاتحاد العام المنظمات الاتية:

١ ـ اتحاد الجمعيات الفلاحية في اللواء.

٢ ـ اتحاد منطقة ويؤلف من جمعيات فلاحية او اتحادات في اكثر من لواء واحد.

٣ ـ اتحاد فرعي ويؤلف من عدد من الجمعيات الفلاحية في اللواء.

٤ ـ الجمعيات الفلاحية وتؤلف من عدد من الفلاحين طبقا للشروط الواردة في هذا القانون.

جـ - يؤسس اتحاد اللواء طبقا لهذا القانون من الجمعيات الفلاحية المجازة في اللواء.

د - تشكل اتحادات المناطق والاتحادات الفرعية والجمعيات الفلاحية بقرار من الاتحاد العام.

ونصت المادة الثانية على ان الاتحاد العام منظمة مهنية فلاحية هدفها صيانة الجمهورية العراقية ونظامها الديمقراطي ورفع مستوى الفلاحين اجتماعيا واقتصاديا ورعاية مصالحهم وللاتحاد ومنظماته وجمعياته عقد الاجتماعات العامة واصدار النشرات والصحف لتحقيق اهدافه.

ونصت المادة السادسة على ان تقدم طلبات تأسيس الاتحاد العام الى وزير الداخلية من خمسة عشر شخصا في الاقل مرفقا به نظامه الداخلي واجازت المادة السابعة للاتحاد العام اجازة تأسيس جمعية فلاحية او اكثر في الناحية اذا قدم اليه طلب من خمسة اشخاص او اكثر مؤيدين من خمسين شخصا او أكثر ممن تتوفر فيهم الشروط[1].

---

[1] الوقائع العراقية ١٠ ايار ١٩٥٩.

ولكن الخلافات بين الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين والمنافسة بينهم للسيطرة على الاتحاد ادى الى وقوع مصادمات كثيرة في القرى والارياف راح ضحيتها العديد من الملاكين والفلاحين والى عرقلة مسيرة الاصلاح الزراعي ووجهت انتقادات كثيرة للاتحاد كان ابرزها ذلك الانتقاد الذي وجهه حزب البعث العربي الاشتراكي يوم ١٥ حزيران ١٩٥٩ والذي قال فيه "ان الجمعيات الفلاحية يجب ان تكون وسيلة لاشاعة روح التعاون والتآخي بين الفلاحين والدفاع عن قضاياهم من دون تمييز بين فلاح واخر بسبب من آرائه السياسية او أي سبب آخر وتنظيم امكاناتهم وقواهم بما يحقق لهم رفع مستواهم وتصفية جميع اثار الحياة الاقطاعية البشعة ولكن وجود هيئة مؤسسة شيوعية وخاضعة للحزب الشيوعي لا يمكن ان يحقق هذه الاغراض"[١]. مما أدى الى التفكير في وضع قانون جديد للجمعيات الفلاحية بدلا من القانون السابق. وقد اسهم وزراء الحزب الوطني الديمقراطي والمحسوبون عليه في صياغة القانون الذي صدر باسم قانون الجمعيات الفلاحية في السادس من ايلول ١٩٥٩ برقم ١٣٩ ومما جاء في المادة الثالثة منه:ـ

"يشترط لتأسيس الجمعية الفلاحية تقديم طلب الى المتصرف موقع عليه من عدد لا يقل عن ثلاثين فلاحا على ان يدون في الطلب اسم ولقب كل عضو مؤسس ومحل اقامته ويرفق به النظام الداخلي للجمعيات الفلاحية وفق انموذج منظم من وزارة الداخلية ومصدق من مجلس الوزراء".

ونصت المادة السابعة "يؤسس في بغداد اتحاد عام للجمعيات الفلاحية من تسعة وعشرين عضوا بنسبة اثنين من كل لواء وثلاثة اعضاء من لواء بغداد واربعة عشر عضوا احتياطيا بنسبة واحد من كل لواء".

اما واجبات الجمعيات والاتحادات فقد حددتها المادة التاسعة كالاتي:ـ

١ ـ شراء المكائن والالات الزراعية واستخدامها للاغراض الزراعية لمنتسبي الجمعية.

٢ ـ الإتصال بالمراجع المختصة حول السلطات الزراعية.

---

[١] نضال البعث ٣٧/٧.

٣ ـ التعاون مع السلطات الادارية لتامين توزيع المياه وفق التعامل واحكام القوانين المرعية مع محافظة حقوق سائر اصحاب العلاقة.

٤ ـ توزيع البذور لتحسين نوع الزراعة بعد استشارة دوائر الزراعة.

٥ ـ الاتصال بالسلطات الادارية بما يرفع المستوى الاقتصادي والزراعي للفلاحين.

٦ ـ مراجعة السلطات المختصة بالنيابة عن اعضاء الجمعية فيما يخص الاجازات الواجبة الحصول عليها لبعض المزروعات.

٧ ـ المحافظة على المزروعات.

٨ ـ مساعدة دوائر الزراعة في مكافحة الآفات الزراعية.

٩ ـ تنسيق الجهود لتشكيل الجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها.

١٠ـ أية مهمة نافعة اخرى لا تخرج على اهداف الجمعية"[١].

وجاء في الأسباب الموجبة "بغية تنظيم شؤون الفلاحين من الناحية المهنية ورفع المستوى الزراعي كانت الحكومة قد شرعت قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٩ الذي تم بموجبه تأسيس الاتحاد العام، وبعد ان باشر الاتحاد العام بمزاولة المسألة ظهر ان هناك عقبات وصعابا عديدة قد اعترضت سبيل تنظيم الفلاحين في جمعيات واتحادات حيث تحقق لدى السلطات المختصة ان مرد ذلك هو الاسلوب الذي اخذ به القانون المذكور فقد أستقر الرأي على تشريع قانون اخر يحل محله يتلافى النواقص التي ظهرت اثناء التطبيق العملي".

نقابة المحامين

بعد إطلاق سراح القوميين المعتقلين والمبعدين في حزيران ١٩٥٩ نشطوا من اجل السيطرة على المنظمات المهنية والنقابية التي تراجعت هيمنة الشيوعيين عليها وكان في مقدمة هذه المنظمات والنقابات نقابة المحامين فقد قرر القوميون اسقاط القائمة الشيوعية في الانتخابات المقبلة، وتمكن عدد من المحامين القوميين

---

[١] الوقائع العراقية ٩ ايلول ١٩٥٩.

البارزين من امثال محمد صديق شنشل وزير الارشاد السابق من المشاركة في الانتخابات والادلاء باصواتهم.

وقد تقرر إجراء الانتخابات يوم الجمعة ٢٨ آب وتقدم القوميون بقائمة عرفت باسم القائمة المهنية برئاسة عبد الرزاق شبيب ونائبه عباس حسن وضمت القائمة كلا من الاعضاء الآتية اسماؤهم:ـ

١ ـ محمد عبد الحميد ابو الخير.
٢ ـ شكري صالح زكي.
٣ ـ توفيق بابان.
٤ ـ اسعد الفريح.
٥ ـ نوئيل رسام.
٦ ـ محمد العبطة.
٧ ـ الحاج نعمان العاني.
٨ ـ عبد الحميد البيرماني.
٩ ـ اسماعيل مصطفى نصرت.
١٠ ـ كريم الهاشمي.
١١ ـ اسماعيل خير الله.
١٢ ـ شوكت حبيب الشبيب.
١٣ ـ فاضل حسون العلي[١].

وقد جرت الإنتخابات في الموعد نفسه وفاز عبد الرزاق شبيب برئاسة النقابة بعد ان فازت قائمته وحصل على اغلبية كثيرة ويبدو ان عبد الكريم قاسم لم يكن مسرورا لهذه النتيجة.

وفي بداية أيلول عقد مؤتمر المحامين العرب الخامس في بيروت (١ـ٥ ايلول) حيث شاركت نقابة المحامين العراقية بوفد كبير رأسه عبد الرزاق شبيب وحضره عدد من المحامين الشيوعيين ومنهم عزيز شريف وغضبان السعد، وفي بيروت حضر من القاهرة عدد من اللاجئين فيها لتقديم بيان الى المؤتمر باسم هيئة الاحرار العراقيين، كما قدم سفير العراق السابق في (القاهرة) المحامي فائق

---

[١] الحرية ٢٧ اب ١٩٥٩.

السامرائي الى المؤتمر مذكرة باسم رابطة المحامين العراقيين الاحرار شـرح فيهـا طبيعة الحكم القائم في العراق والارهاب الشيوعي بعد اندلاع حركة الموصـل وممـا جاء في المذكرة "ايها الاخوة الاحرار المجتمعون اليوم في بيروت العربية من شـتى ارجاء الوطن العربي هذه المذكرة التي تقرأونها اليوم في بلد الاشعاع الفكري كتبهـا المئات من اخوانكم بدمائهم وصيغت حروفها من حرياتهم المقيدة وكراماتهم المهانة وانسانيتهم المعذبة، ان مدادها مـن دمـوع اطفـال وعوائـل زملائكـم المعتقلـين المشردين، ان مضمون عباراتها صيغ من آلام العدد الكبير من زملائكم في المهنـة ورفاقكم في الكفاح واخوتكم في العقيدة انها اكثر من مذكرة يقرأها الانسان ليطرحها في زوايا النسيان انها قطع من اكباد اولاد عمومتكم محامي العراق ورجال القـانون فيه الذين سامتهم العصابات الشيوعية في العراق في غضون اشهر ما لم تسمعوا به في اعتى العصور وحشية واكثرها همجية.

إن رابطة العراقيين الاحرار إذ توجه اليكم هذا النداء علـى صـفحات هـذه المذكرة انما تستلفت نظركم الى هذه الاعمال المنافيـة لابسـط المبـادىء الخلقيـة والانسانية وهي اذ تكشف الستار عن اقبح عهد إرهابي وعن شر عمـلاء عـرفهم تاريخ العراق وباقي أجزاء الوطن العربي نرجو ان تكون هذه المذكرة حـافزا علـى اتخاذ ما تجدونه مناسبا ليرتفع صوت موتمركم هذا عاليا مسـتنكراً هـذه الاعمـال البربرية"[1].

رابطة المحامين العراقيين الاحرار"

وأثار كتيب بيان من هيئة الاحرار العراقيين الى المـؤتمر الخـامس لاتحـاد المحامين العرب في بيروت وزّعه المحامي القومي هلال ناجي بداخل أروقة المؤتمر غضب المحامين الشيوعيين العراقيين واصفين اعضاء الهيئة (خونة متآمرين) فـرد عليهم هلال ناجي "نحن احرار وهذه وجهة نظرنا سجلناها في بيان صريح وواضـح فاذا كانت لديكم وجهة نظر فسجلوها من دون تخريب او تشويش" فردّ عليه المحامي سامي محجوب وهو شيوعي "انت خائن انت متآمر" فما كان منه إلا أن صفعه هـلال

[1] محمود الدرة ثورة الموصل ص ١٩٠.

ناجي صفعات قوية وتطورات المشادة الى معركة بالكراسي الامر الذي اضطر الشرطة اللبنانية إلى التدخل".

وبعد خمسة ايام من انتهاء المؤتمر عقد اجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية في بيروت يوم ١٠ أيلول ١٩٥٩ فقدمت هيئة احرار العراقيين مذكرة الى (اصحاب الجلالة والفخامة والسيادة ملوك ورؤساء الدول العربية جاء فيها "ان الحزب الذي انيطت به زعامة الثورة قد انحرف عن اهدافها لا بل وتآمر مع الاقلية الشيوعية الممثلة بالحزب الشيوعي العراقي ومن يؤازره من الانتهازيين وبمساندة اجنبية لإقامة حكم شيوعي في العراق يتم بمراحل وفق تخطيط دقيق الى جانب فصل جزء من الوطن العربي تقام فيه حكومة يسبب قيامها تهديد سلامة وامن المنطقة... ولا يخفاكم ان حكم الاقلية للأكثرية لا يتم بسهولة وخاصة اذا هدف الى اقامة نظام دخيل لا يرتضيه الشعب لا بل يرى فيه خطرا يتهدد قوميته ودينه ومثله وفضائله الانسانية ومن هنا اتصف الحكم الجديد في العراق بطابع العنف والقسوة والارهاب والتدمير الشامل شانه شان غيره من البلاد التي وقعت غنيمة للشيوعية الدولية.

واننا لنتحاشى في مذكرتنا هذه تعداد المجازر الدموية التي سفكت بها دماء مواطنينا الابرياء او ما حل بوطننا من دمار شامل ولا نرى حاجه للتدليل على انحراف سياسة العراق الخارجية والعربية، ولا الى ما جرى في المحكمة العسكرية العليا الخاصة من مآسي يندى لها جبين الانسانية خجلا وعارا.. ان هيئة الاحرار العراقيين لتعتقد بأن الخطر الذي وقع بشركه شعب العراق لن يقتصر على حدوده، ان وزيرا سوفيتيا مسؤولا قد صرح للوفد العراقي الذي حضر احتفالات عيد الاستقلال في الصين الشعبية في شهر تشرين الأول المنصرم وعرج على موسكو وكان احدنا عضوا في الوفد قد صرح له في جمعية الصداقة العربية السوفيتية ما يلي (ان المكاسب التي تحققت في العراق ما هي إلا نقطة الانطلاق لتحرير البلاد العربية الأخرى).

ولذلك نرى لزاما علينا ان نتقدم اليكم بوصفكم رؤساء وقادة الدول العربية لكي تقدروا مسؤولياتكم إزاء قطر عربي شقيق قد وقع في ما وقع فيه وازاء شعبكم المهدد بالمصير القائم ذاته، والى جانب هذه المسؤولية التاريخية نناشدكم باسم

شعب العراق الذي يتعرض للتقتيل الجماعي والإرهاب الشيوعي ان تتدخلوا بأية وسيلة ترونها لايقاف هذا التقتيل والارهاب عند حده".

بيروت ١٠ أيلول ١٩٥٩

محمود الدرة عن هيئة الاحرار العراقيين[١]

وفي المحكمة العسكرية العليا الخاصة قال المهداوي يوم ٧ أيلول: ـ"بالأمس انتهى المؤتمر الخامس للمحامين العرب... انتهى هذا المؤتمر بفشل ذريع للطامعين المتآمرين والذين اصبح التامر ديدنهم في كل مكان وزمان وانهم بمجموع هذا التآمر انما يتآمرون على أنفسهم فلقد بدأ دكتاتورهم الأحمق وهتلرهم الصغير وفرعونهم الحقير يترنح من ضربات الجمهورية العراقية الخالدة وضربات مطرقة الشعب وسيبقى شعار محكمتنا كما هو الحق والعدل والانصاف ومصلحة الشعب.. ان المؤامرة الاخيرة الحقيرة التي اراد حكام الماسونية المتحدة ان يجابهوا وفد المحامين العراقيين قد سحقها المحامون العراقيون المخلصون للجمهورية وللشعب وللزعيم ولأرض الوطن"[٢].

وبعد عودة وفد المحامين العراقي الى بغداد عقد عزيز شريف يوم ١٤ أيلول مؤتمرا صحفيا هاجم فيه الجمهورية العربية المتحدة بسبب هجماتها على العراق وعلى عبد الكريم قاسم والمهداوي وبسبب محاولاتها عرقلة المؤتمر، وهاجم عبد الرزاق شبيب رئيس النقابة وجماعته لفشله في الرد على الهجمات الموجهة ضد العراق وتعاونه مع اعضاء وفد الجمهورية العربية المتحدة في ما اسماه بالانشطة المريبة المختلفة[٣].

وفي جلسة يوم ١٦ أيلول التي تليت فيها قرارات الحكم على الزعيم الركن ناظم الطبقجلي وجماعته القى غضبان السعد كلمة وفد المحامين قال فيها:ـ

---

[١] محمد الدرة، ثورة الموصل، ص١٩٢.

[٢] المحاكمات ١٩/٢٦٥٥ـ٢٦٥٦.

[٣] اتحاد الشعب ١٥ايلول ١٩٥٩ والاعداد التالية.

سيادة رئيس محكمة الشعب المحترم.

"بعد عودتنا من لبنان الشقيق موطن الحرية والفكر والاشعاع حيث حضر وفدنا جلسات المؤتمر الخامس لاتحاد المحامين العرب الذي استمرت جلساته من اليوم الاول حتى اليوم الخامس من الشهر الحالي وجد المخلصون من المحامين المخلصين للجمهورية وللزعيم ان يتشرفوا بحضور اول جلسة من جلسات محكمة الشعب لنحيي سيادة العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة واعضاء المحكمة المحترمين... لقد حشدت الجمهورية العربية المتحدة لمؤتمر المحامين الخامس حشودا للهجوم على جمهوريتنا الديمقراطية وانه لمن المؤسف حقا ان يقف مع جوقهم من المحامين العراقيين الذين سيحاسبهم التاريخ والشعب على اجرامهم بحق الشعب والوطن وانه لمن الفخر ان يقف المخلصون من المحامين العراقيين بوجه الطامعين واذنابهم ومن سار بركبهم للحيلولة دون تمرير مؤامراتهم وقد كان سلاحنا الايمان والاخلاص للشعب وللجمهورية وللزعيم المقدام ولمحكمة الشعب"[1].

كما ان عبد الكريم قاسم لم يكن مرتاحا لسيطرة القوميين على النقابة فقد قال ليونس الطائي صاحب جريدة الثورة حين كان (عبد الكريم قاسم) راقدا في المستشفى يوم ١٣ تشرين الأول "انظر الى المحامين العراقيين الذين ذهبوا الى لبنان ليمثلوا بلادهم، ترى هل خطر ببالهم هناك ان يمجدوا مكاسب ثورتهم وجمهوريتهم ومكاسبها وان يفتخروا بها هل خطر ببالهم ان يخاطبوا الوفود ويشرحوا لهم مكاسب جمهوريتنا وضرورة التضامن بينها، إن كل فئة ذهبت كانها لا تمثل الجمهورية وانما تمثل اتجاهها كان الواجب يقضي بالتعاون والتآخي وإظهار الوفد كتلة واحدة يمثل اتجاه الجمهورية الديمقراطية"[2].

ولذلك لم يطل عمر هذه النقابة فقد صدرت الأوامر باعتقال نقيب المحامين عبد الرزاق شبيب واعضاء الهيئة الادارية لرفضهم المشاركة في المسيرة التي نظمت للاحتفال بخروج عبد الكريم قاسم من المستشفى في بداية كانون الاول ١٩٥٩. وقد اصدرت النقابة بيانا يوم ٢ تشرين الثاني ترفض المشاركة في المسيرة لانها لا صلة لها بمنظميها.

---

(١) المحا[illegible] ١٩[illegible]/ ٨٧٠٥.

(٢) الثورة [illegible] تشرين الاول ١٩٥٩.

محاولات إقناع عبد الكريم قاسم بعدم تنفيذ أحكام الإعدام

في أثر صدور احكام الإعدام بحق ناظم الطبقجلي وجماعته حاولت جهات عدة محلية ودولية التوسط لوقف تنفيذ الاحكام، ويذكر العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي "تدخل خمسة اشخاص لدى عبد الكريم قاسم لحثه على عدم تنفيذ احكام الاعدام وهؤلاء هم الشيخ الخالصي الذي اتصل عدة مرات بعبد الكريم قاسم لكنه لم يفسح له المجال اذ كان التذرع هو عدم وجود عبد الكريم قاسم في غرفته.. والثاني هو الفريق الركن نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة الذي كان يتصل بالهاتف لكنه لم يمارس ضغوطا قوية، اما الثلاثة الاخرون فهم جلال الاوقاتي قائد القوة الجوية، وطه الشيخ احمد وهما شيوعيان معروفان للجميع وعادل جلال وزير الزراعة وصديق الزعيم المقرب، وكان عادل جلال مندفعا بحبه لعبد الكريم قاسم ومدركا ان الاعدام سيكون بداية النهاية لحكمه، اما جلال الاوقاتي وطه الشيخ احمد فقد خشيا كذلك على النظام من ناحية ومن ناحية اخرى كانا على صلة صداقة متينة برفعت الذي يعتقدان انه غير مشترك بالثورة، وعلى أية حال فان هؤلاء الثلاثة قد الحوا الحاحا شديدا على عبد الكريم قاسم لثنيه عن تنفيذ حكم الاعدام لدرجة ان عادل جلال قبّل يدي عبد الكريم قاسم أمامي لكنه لم يستجب، لقد استمر طه الشيخ احمد وجلال الاوقاتي بزيارة المرحوم رفعت في سجنه حتى يوم اعدامه وقد اوصيا رفاقهما الشيوعيين بمعاملته بالحسنى"[1].

ومن جهة أخرى بذل بعض افراد أسرة الطبقجلي وعدد من المحامين محاولات للقيام بحملة واسعة للضغط على عبد الكريم قاسم لتخفيف تلك الاحكام وذلك بالاستعانة بعلماء الدين من امثال نجم الدين الواعظ والشيخ الخالصي وهو من علماء الكاظمية والسيد محسن الحكيم الطباطبائي والشيخ عبد الكريم الجزائري وهما من علماء النجف وقد ادت تلك الحملة الى صدور الكتب الاتية:ـ

النجف الاشرف

١٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٩

١٥ أيلول ١٩٥٩

---

[1] ثورة ١٤ تموز ص ٢٢٦.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الماجد المهذب سيادة رئيس مجلس السيادة النجيب محمد نجيب الربيعي المحترم دام تأييده.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد الدعاء والثناء والاحترام اننا نتمنى ان تكون حكومتكم حكومة رحمة ومن اثار الرحمة نأمل منها ان تنظر لمحاكمة ناظم الطبقجلي بنظر اللين واللطف والعطف وكذلك لرفقائه وعلى تقدير صدور تهمة في حقهم الامل ان تصفح عنهم وتعاملهم بالعطف فانه اقرب للتقوى وفقنا الله واياكم للصلاح والاصلاح انه ولي التوفيق.

الشيخ عبد الكريم الجزائري

اما رسالة السيد محسن الحكيم الطباطبائي فهي كالآتي:ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الى سيادة رئيس مجلس السيادة الموقر محمد نجيب الربيعي أدام الله توفيقه، وبعد فاني احمد اليكم سبحانه وتعالى على كل حال واساله ان يحول حالنا الى افضل الاحوال انه قريب مجيب، لقد يؤسفني ويحز في قلبي ما احسه والمسه في القطر العراقي المسلم من شيوع القلق وفقدان الطمأنينة والارتياح بين جميع فئاته حتى اصبح الناس كانهم في الزمان الذي عناه امير المؤمنين علي عليه السلام بقوله (ذاك زمان يكثر فيه الباكيان، الباكي لدينه والباكي لدنياه) اجل والله الذي لا اله الا هو يؤسفني ذلك كثيرا ويحز في قلبي وقد كان المأمول غير هذا فرأيت من واجبي الاسلامي والانساني معا ان اشارك هذه الفئات المسلمة في شعورهم وان اظهر ذلك لاخفف من سورة الامهم وقلقهم كما انني احس والمس في كثير من الناس من ذوي الشعور الحي وبتقدير المواقف مزيد القلق وعدم الارتياح من الموقف الذي يواجهه ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري ورفاقهما لما لهم من مكانة في النفوس وقدمٍ في البلاد وماض مجيد، فقد يكون من الخير والانسانية المحافظة على وجودهم، ووجود امثالهم بالعفو عن كل تقصير ينسب اليهم، فان العفو اقرب للتقوى فقد يكون من الخير ايضا عند سنوح الفرصة اظهار شعوري هذا لسيادة رئيس الوزراء وفقه الله تعالى لدل الله تعالى يحدث بعد ذلك أمرا واني لم أكتب الى سيادته ابداً لبعض

الملاحظات والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق وبيده قلوب العباد وهو حسبنا ونعم الوكيل واني انتظر منكم اعلامنا عن النتيجة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٩

١٥ أيلول ١٩٥٩

السيد محسن الحكيم الطباطبائي[١]

وقدم مجموعة من المحامين ضمت ٣٤ محاميا التماسا في ١٩ أيلول ١٩٥٩ طلباً للتخفيف عن المحكومين وهذا نصه:ـ

سيادة الزعيم الاوحد رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع والقائد العام المحترم

المعروض لسيادتكم:

أصدرت المحكمة العسكرية الخاصة حكما بالاكثرية على اربعة من الضباط ذوي الماضي في خدمة الجيش وممن اعتمدتم عليهم لخدمة الثورة المجيدة وقد صدر الحكم بالاكثرية لعدم قناعة الأقلية بالأدلة المقامة ضدهم، وقد جرت العادة شرعا وقانونا سواء كان في زمن الحكم العثماني ام الحكم الوطني بسقوط العقوبة وعدم تنفيذها على المحكوم عليهم بعقوبة الموت ما لم تصدر باجماع هيئة المحكمة.

ولما كان أمر تنفيذ العقوبة وعدمه مناطا لسيادتكم رأينا ان نرفع لسيادتكم ملتمسنا هذا راجين ابدال العقوبة الصادرة بحقهم باية عقوبة اخرى احقاقا للحق والعدالة وتمشيا مع كلمتكم الخالدة (الرحمة فوق العدل) هو خير دافع لنا في رفع ملتمسنا هذا آملين ان عطفكم سيعطيهم الفرصة ليكونوا مواطنين صالحين لخدمة الجمهورية الزاهرة.

هذا والله نسأل ان يوفقكم ويبقيكم ملاذا لابناء هذا الشعب[٢].

فيما عد عبدالكريم فرحان مسألة التدخل لالغاء حكم الاعدام "انتصاراً للواجب" ويذكر ان كلاً من المقدم الركن محمد مجيد والمقدم نهاد فخري قد ابلغاه بوجوب بذل كل جهد لتبديل حكم الاعدام الصادر بحق كل من ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري وبقية الضباط القوميين وان كلاً من رجب عبدالمجيد وعبداللطيف الدراجي قد وافقوا

---

[١] مذكرات ناظم الطبقجلي ص ٢٢٣ - ٢٢٩.

[٢] نفسه ص ٢٦٦.

على الفكرة واقترحوا ارسال برقية وتقديم هدية أثناء مقابلتهم لعبدالكريم قاسم وانهم طلبوا منه العطف على المحكومين وتخفيف احكامهم بمناسبة عيد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٩ فقال لهم: لن انساهم[١].

ويروي اسماعيل العارف الذي اراد هو الاخر ان يحصل على وعد من عبد الكريم قاسم بعدم تنفيذ الاعدام، انه "كلما اقترب موعد تنفيذ أحكام الاعدام للضباط المدانين بحركة الموصل نشط عدد من المقربين الى عبد الكريم قاسم لحثه على ارجاء تنفيذ الاحكام او تبديلها ويبدو انه مالَ الى عدم التعجيل في تنفيذ تلك الاحكام والى تأجيلها"[٢] ويؤكد ذلك فؤاد الركابي ايضا فيقول "جرت محاولات للحيلولة دون تنفيذ الحكم وشارك في المحاولات عدد من الوزراء ومجلس السيادة وبعد حديث طويل مع عبد الكريم قاسم خيل للقائمين بالمحاولات ان عبد الكريم قاسم قد أقلع عن فكرة اعدامهم"[٣]. وعبّر وزير المعارف محيي الدين عبد الحميد عن أمله بعدم تنفيذ الاحكام ايضا والتمس الشيخ محمد رضا الشبيبي من عبد الكريم قاسم العطف والرحمة ويشير محمود الدرة الى ان جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند قد ابلغ حسين جميل السفير العراقي في الهند الرسالة الاتية لينقلها الى حكومته:ـ

"بصفتي صديقا للعراق ولنظامه الجديد ومن دون ان يعدّ كلامي تدخلا في شؤون العراق الداخلية فان محكمة المهداوي وما يجري فيها من اساءة لسمعة العراق، تجعل من الصعب علي ان ادافع عنه لذلك يجب ان لا ينفذ أي حكم بالاعدام تصدره هذه المحكمة"[٤]. اما السفارة البريطانية فيبدو من احاديث مسؤوليها مع الوزراء العراقيين انهم كانوا يهتمون بتخفيف احكام رجال العهد السابق اكثر من اهتمامهم بتخفيف احكام الضباط القوميين.

---

[١] حصاد ثورة، ص٣٩.

[٢] اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٢٢٣.

[٣] الحل الاوحد ص ٦٠ - ٦١.

[٤] ثورة الموصل القومية ص ٣٥٨.

إعدام ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري ورفاقهما

وضعت القرارات التي أصدرتها المحكمة العسكرية العليا الخاصة يوم ١٦أيلول بحق الضباط القوميين عبد الكريم قاسم في وضع لا يحسد عليه لدور رفعت في تنظيم الضباط الاحرار ودوره هو والطبقجلي في تثبيت اسس النظام الجمهوري بعد الثورة فضلا على الصداقة القوية التي تجمعهما، وقد توفرت القناعة التامة لدى عدد من المقربين اليه والذين التمسوا عبد الكريم قاسم بعدم تنفيذ احكام الاعدام بأنه قد مال الى الصفح عنهم وتخفيف حكم الاعدام الصادر ولكن ضغوط الشيوعيين عليه ازدادت فكانوا يلحّون في مظاهراتهم وتجمعاتهم بالاعدام لمن اسمتهم بالخونة والمتآمرين (القدامى والجدد)، "اعدم اعدم لا تكول ما عندي وكت اعدمهم الليلة" و"أعدم اعدم جيش وشعب يحميك". وكان عبد الكريم قاسم يفكر ايضا في اعدام بعض الشيوعيين الذين اصدرت المحاكم العرفية بحقهم احكام الاعدام ممن اتهموا باحداث كركوك، فلقد قال يوم ١٩ تموز "انني سوف احاسب حسابا عسيرا اولئك الذين أعتدوا على حرية الشعب في كركوك بصورة خاصة" "وقال يوم ٦آب "يتنازعني بين حين وآخر عامل الرحمة وعامل القسوة فارجو من أبناء الشعب ان لا يدعوا عامل القسوة يتغلب على عامل الرحمة، ان ذلك يتوقف على تصرفات كل واحد منكم تجاه الاخر وستكونون انتم السبب في التطويح بهؤلاء والسبب في عدم اسداء المعونة اليهم والى عوائلهم انني اليت بعد اليوم ان ادرس هذه الاضابير لينال كل شخص تامر على سلامة البلد جزاءه" وقال يوم ١٣ اب "كل مجرم ومتهم ومسيء سوف يحال الى المحاكم لمحاسبته وفقا للانظمة والقوانين سوف يحال الى المحاكم والمجالس العرفية والى المحكمة العسكرية العليا الخاصة"[١]. وان سياسته القائمة على الموازنة بين الشيوعيين والقوميين تدفعه إلى إعدام الضباط القوميين ان اراد ان يعدم عددا من الشيوعيين.

ومن ناحية اخرى كانت اجهزة الدعاية المصرية واذاعة صوت العرب تدفعه إلى تنفيذ الاعدام وذلك بهجومها المتواصل على عبد الكريم قاسم بلغه جارحة عندما كانت تصفه بانه "قاسم العراق"، و"طاريء على الثورة" وسارقها من قادتها الحقيقيين، وكانها كانت تدفعه الى ذلك لكي تؤلب الكتل المعارضة عليه بسبب العطف

---

[١] مباديء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ٢/٤٧، ٥١، ٥٧.

المتزايد عليهم وبالتالي تنجح محاولة اسقاطه كما يذكر اسماعيل العارف[1] الذي قال "ذكر لي احد اعضاء وفد ارسل لزيارة الجمهورية العربية المتحدة وقد وجه لوما الى إذاعة صوت العرب أمام الرئيس جمال عبد الناصر قائلا: انها دفعت وشجعت عبد الكريم على إعدام الضباط الاحرار بتحديها له فرد عبد الناصر قائلا: كان من الضروري ان تذهب ضحايا وتسفك دماء لاسقاط عبد الكريم قاسم"، واضاف "كان عبد الكريم قاسم يمر انذاك بازمة نفسية حادة كادت تمزق آراءه في اختيار القرار المناسب ازاء الضباط المحكومين إذ انه ازداد قناعة من دفاع اذاعة صوت العرب والدعاية المصرية انهم استخدموا كاداة بيد الجمهورية العربية المتحدة لتقويض الثورة وقيادته وكلما حاول ان يجد سببا مبررا لاعفاء المحكومين او تبديل الحكم عليهم كان يحرضه هاجس قوي خفي بان تبديل الحكم سوف يتصوره خصومه ضعفا وانهزاما بسبب التهديد الذي كانت تشيعه دعايات المعارضة واذاعة صوت العرب".

ويؤكد ذلك ايضا عبد اللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة الذي **قال في مذكراته:ـ**

"إن جمال عبد الناصر وبعد فشل ثورة الشواف أتخذ العدة لاعداد ما يلزم من الدعاية لتغطية الانتكاسة التي حدثت في الموصل وكتب عدة اخبار لتنشر في الصحف كانت كلها تهدف الى اثارة الشعب العراقي ضد عبد الكريم قاسم وذلك عن طريق تجسيم الخسائر التي حدثت في الموصل ومحاولة اثارة العطف على الثوار بالتنديد بالاجراءات التي اتخذها عبد الكريم قاسم هناك وقد ادعى: ان عبد الكريم قاسم قد قام باعدام ٦٠ ضابطا كما اعدم ايضا كل شخص مدني شك في انه تعاون مع الثوار وان ذلك كله قد تم دون محاكمة، ولكننا تخوفنا من المبالغة في هذا الامر فربما ياتي بنتيجة غير ما نرجو ونتمنى وتجعل الشعب العراقي يحمل جمال عبد الناصر مسؤولية هذه الضحايا وما حدث هناك او ان يعرف الحقيقة وهي غير ما ذكرنا ويعلم اننا نغالي فيما نشر من اخبار يفقد ثقتنا في ما نفعله ولكن جمال ظل مقتنعاً بما يفعله وكان واضحاً غضبه وضيقه من كل من محمد نجيب الربيعي رئيس

---

[1] اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

مجلس السيادة بالعراق ورفعت الحاج سري لانهما لم ينفذا ما كانا قد وعدا به من اشتراكهما في الثورة مع الشواف"[1].

كل ذلك جعل عبد الكريم قاسم على قناعه تامة بأن الجمهورية العربية المتحدة قد اخذت تخطط بعد فشل حركة الموصل لمؤامرة جديدة فقد قال في يوم ١٣آب ١٩٥٩ وبعد ان اكد دعمه للمهداوي وكل حرف ينطق به "ان لدي مستمسكات ثبوتية تؤيد ان الطامعين اخذوا يتدخلون في شؤون بلادنا مرة اخرى ولم يرجعوا عن غيهم"[2] وهو الامر الذي اكده كل من محمد حديد وهاشم جواد في احاديثهما مع السفير البريطاني في بغداد فيذكر تريفليان "في يوم ٢٤ أيلول قال لي وزير المالية (محمد حديد) بانه هو شخصيا والحزب الوطني الديمقراطي يعارضون تنفيذ احكام الاعدام واكد انها نفذت بامر من قاسم على اساس ان ذلك ضروري للقضاء على المؤامرات التي تدعمها الجمهورية العربية المتحدة لاسقاط النظام، واكد ان الاجراءات التي اتخذها قاسم ضد القوميين قد تقررت بناء على معلومات كانت قد تُسلمت منذ منتصف آب عن وجود مؤامرة ضد النظام مسندة من الجمهورية العربية المتحدة"[3].

كل ذلك جعل عبد الكريم يعتقد ان تنفيذ الاعدام سيكون بمثابة ضربه قاسية لعبد الناصر والقوميين فاخذ يميل الى الاعدام ممهدا لذلك ببيان اصدره الحاكم العسكري العام يوم ١٦ أيلول ١٩٥٩ وبرقم ١١٥ يشير الى ان الاوضاع في البلاد قد استقرت وان الأمور قد عادت الى نصابها الطبيعي "قررنا فتح كافة المطارات في انحاء الجمهورية العراقية بصورة دائمية وفي جميع الاوقات فعلى المسؤولين تنفيذ هذا القرار".

اللواء الركن احمد صالح العبدي

---

[1] مذكرات عبد اللطيف البغدادي (القاهرة ١٩٧٧) ٨٩/٢.

[2] مباديء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ٥٨/٢.

[3] السفارة البريطانية الى وزارة الخارجية ٢٤ أيلول ١٩٥٩ الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٢٥٣/٤.

وفي يوم ١٩ أيلول صدر البيان الاتي:ـ

بيان رقم ١١٦ صادر من الحاكم العسكري العام

١ ـ ان الخونة المجرمين الذين تعاونوا مع الاستعمار والطامعين في بلادنا والذين خانوا هذا الوطن العزيز وعرضوا امن البلاد واهلها الى الخطر وتآمروا بكل وقاحة على سلامة الجمهورية العراقية التي ظهرت الى العالم الحر وانبثق كيانها الزاهر يوم ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ هذه الجمهورية المسالمة المحايدة التي تتمتع بالسلطة والسيادة الكاملة والاستقلال التام وتحمي كيانها ضد كل تدخل اجنبي لحماية مجموع الشعب الجبار في العراق وارجاء الامة العربية هؤلاء الخونة الذين يلاحقهم الخزي والعار وتذكرهم الاجيال القادمة باللعنات، هؤلاء الخونة الذين كانوا معاول بيد الاجنبي والاستعمار لتقويض كيان هذه الجمهورية سوف ينالون عقابهم جزاء لخيانتهم بحق الشعب والوطن.

٢ ـ سوف ينفذ حكم الإعدام رميا بالرصاص ببعض الخونة المجرمين الذين خانوا وطنهم واشتركوا في مؤامرة الخائن الشواف وذلك في ميدان رمي ام الطبول في الوشاش في الساعة السابعة من يوم الاحد الموافق ٢٠/أيلول/١٩٥٩.

٣ ـ سوف ينفذ حكم الاعدام شنقا ببعض الخونة المجرمين الذين خانوا وطنهم وتآمروا على سلامته قبل الثورة المظفرة وتعاونوا مع الاستعمار واعتدوا على ابناء الشعب في العراق وارجاء الوطن العربي وذلك في سجن بغداد في الساعة الرابعة من يوم الاحد الموافق ٢٠ أيلول ١٩٥٩.

٤ ـ وقد جرى تخفيض لبعض أحكام الاعدام الصادرة بحق عدد كبير من المجرمين الى السجن مع تقليل مدة السجن للمجرمين الذين سوف يعلن عن اسمائهم قريبا كما سينظر بالاحكام المتعلقة بالمجرمين الاخرين في المستقبل.

٥ ـ بعد ان يتم التنفيذ فعلا في يوم ٢٠ ايلول ١٩٥٩ سوف يصدر منا بيان مفصل بذلك.

اللواء الركن احمد صالح العبدي[1]
الحاكم العسكري العام

---

[1] جريدة الثورة، ٢٠ ايلول/١٩٥٩.
واتحاد الشعب، ٢٠ ايلول/١٩٥٩.

ومن الواضح ان هذا البيان كان موجها ضد القوميين وضد الجمهورية العربية المتحدة التي يعتقد عبدالكريم قاسم انها تريد الحاق العراق بها من خلال التآمر على استقلاله وهو دولة مستقلة ذات سيادة وان جمال عبد الناصر ليس اكثر حرصا من عبد الكريم قاسم على الامة العربية، كما انه اراد ان يسكت الدعاية المصرية باعدام بعض المحكومين من رجال العهد السابق، حيث كانت القاهرة ترجح ان قاسم يعدم القوميين ولا يعدم الامبرياليين والرجعيين. وفي يوم ٢٠/ايلول تم تنفيذ حكم الاعدام بثلاثة عشر ضابطا وبعدد من المحكوم عليهم من رجال العهد السابق فصدر البيان الاتي:ـ

بيان رقم ١١٧ صادر عن الحاكم العسكري العام

الى ابناء الشعب الكرام:ـ

الحاقا ببياننا المرقم ١١٦ والمؤرخ في ١٩ـ٩ـ١٩٥٩.

اولا ـ لقد تم في الساعة الرابعة من صباح هذا اليوم تنفيذ حكم الاعدام شنقا في سجن بغداد المركزي بحق الخونة المجرمين من المدنيين سعيد قزاز وبهجت العطيه وعبد الجبار فهمي وعبد الجبار أيوب والذين كانوا قد تامروا على سلامة بلادنا بالتعاون مع الاستعمار والطامعين قبل الثورة المظفرة. كما تم في الساعة السابعة من صباح هذا اليوم تنفيذ حكم الاعدام رميا بالرصاص في ميدان رمي ام الطبول بحق الخونة من الضباط المطرودين من الجيش الزعيم الركن ناظم الطبقجلي والعقيد الاحتياط مصطفى رفعت الحاج سري والمقدم الركن عزيز احمد شهاب والرئيس الركن داود سيد خليل والعقيد خليل سلمان والرئيس الاول توفيق يحيى اغا والرئيس يحيى حسين الحياوي والمقدم علي توفيق والرئيس هاشم الدبوني والملازم اول حازم خطاب والمقدم اسماعيل هرمز والرئيس اول مجيد الجلبي والرئيس زكريا طه الذين كانوا قد اشتركوا وتعاونوا في حركة التمرد والعصيان التي قام بها الخائن عبد الوهاب الشواف ضد سلامة وامن الجمهورية بعد ان اقترنت قرارات الحكم الصادرة بحقهم من المحكمة العسكرية العليا الخاصة بمصادقة سيادة وزير الدفاع واننا نؤكد للمواطنين ان المصير الذي لقيه هؤلاء الخونة سيكون نتيجة حتمية للمتآمرين والذي يتعاونون مع الاجنبي للتعرض لسلامة وكيان جمهوريتنا العزيزة بزعامة ابن الشعب البار اللواء الركن عبد الكريم قاسم.

ثانيا ــ لقد وجد سيادة وزير الدفاع ان هناك أسبابا تستدعي الرأفة بحق بعض المحكومين الاخرين من الضباط والمدنيين فاصدر قراره بما يلي:ــ

١ ــ تخفيض عقوبة الإعدام الصادرة بحق كل من المجرمين المقدم عبد الله الجبوري والمقدم يوسف كشمولة والرئيس محمد سعيد قاسم والرئيس صديق علي الصفار والمقدم المتقاعد كامل الدبوني والرئيس صديق اسماعيل والرئيس حازم حسن العلي وجعلها الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة مع بقاء العقوبات التبعية الصادرة بحق كل واحد منهم.

٢ ــ تخفيف عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة الصادرة بحق كل من المجرمين العقيد الركن المتقاعد منير فهمي الجراح والعقيد الركن المتقاعد محمد سعيد الشيخ والعقيد المتقاعد ابراهيم الكيلاني والمقدم الركن المتقاعد يونس عطار باشي والملازم اول غانم محمد العبد الله والملازم اول حسن محمد صالح والملازم عبد الرحمن مصطفى والملازم ذنون يونس والملازم سالم يحيى الحافظ والامام سعيد عبد العزيز والملازم اول غانم فتحي والملازم هاشم يونس والملازم سعيد محمد فتحي والملازم ساطع شريف الحاتم والملازم سلطان خلف والملازم طارق حسين والملازم حاتم عبد العزيز والملازم أول كامل اسماعيل والملازم حازم هاشم العمري والملازم هاني عبد القادر والملازم سالم محمد سعيد الحجية والنائب الضابط انور العساف وجعلها الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات مع بقاء العقوبات التبعية الصادرة بحق كل منهم.

٣ ــ تخفيف عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة الصادرة على المجرم ابراهيم حسن وجعلها الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات مع بقاء العقوبات التبعية الصادرة بحقه وكذا تخفيف عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الموصى بتخفيفها الى الاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات الصادرة بحق المجرم داود سلمان وجعلها بالحبس الشديد لمدة سنة كاملة.

اللواء الركن
احمد صالح العبدي[١]
الحاكم العسكري العام

---

[١] اتحاد الشعب ٢١ ايلول ١٩٥٩.

وقررت وزارة الدفاع نقل جثثهم من ساحة الرمي الى مستشفى الرشيد العسكري ومن هناك نقلت الى مقبرة الغزالي ودفنت فيها وقد وضعت كل جثة في تابوت ووضع معها قنينة فارغة بداخلها ورقة مكتوب عليها اسم الضابط[1]، اما جثة المقدم اسماعيل هرمز فقد دفنت في مقبرة الباب الشرقي للمسيحيين[2].

لم يعدم عبدالكريم قاسم من رجال العهد السابق سوى المذكورين في البيان رقم ١١٦ وقد تعرض لضغوط كثيرة محلية واقليمية وعربية ودولية لتخفيف احكام المحكمة العسكرية العليا بشأنهم وقد أصدر من ٢٨ آذار أوامر بتخفيف تلك الاحكام كما سنرى من الجزء الرابع من هذا الكتاب. وكان الداغستاني قد توسط له القائم بالاعمال الامريكي في العراق الذي قابل عبدالكريم قاسم وقال له "اني جئت اليك يا سيادة الزعيم بدعوى الرحمة واخبارك ان الحكومة الامريكية ترجو ان تنظر بعين العطف الى الحكم الصادر بحق اللواء غازي الداغستاني بالاعدام وضرورة تبديله". ومع ان عبدالكريم قاسم لم يعط جواباً قاطعاً لكنه عبر عن شبه وعد ولمح بما يفهم منه انه سينظر بعين الرحمة. ان الحكم لن ينفذ وكان عبدالكريم قاسم من المعجبين بالداغستاني ويكن له احتراماً شديداً.

وقد خفف الحكم فعلاً يوم ٢٨ آذار ١٩٦٠ ثم اطلق سراحه فيما بعد وسافر الى لندن[3].

اما الدكتور فاضل الجمالي فقد تدخلت قوى كثيرة وخاصة تونس والمغرب فضلاً عن بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وحتى تمكن الملك المغربي محمد الخامس من الحصول على وعد بتخفيف الحكم عنه واطلاق سراحه عند زيارته للعراق عام ١٩٦٠كما سنرى.

وصية ناظم الطبقجلي

وقبل تنفيذ حكم الإعدام بالزعيم الركن ناظم الطبقجلي كتب وصيته يوم ١٩ ايلول ونصها:ـ

---

[1] بعد انقلاب شباط ١٩٦٣ نقلت رفات كل من الشهداء رفعت وناظم وداود سيد خليل ومجيد الجلبي وخليل سلمان لتدفن في جامع ام الطبول. اما المتبقون فقد نقلوا إلى الموصل وشيعوا تشييعا مهيباً هتف المشاركون فيه بسقوط عبد الكريم قاسم وحكومته والشيوعية وأذنابها.

[2] مذكرات الطبقجلي ص ٢٧٥.

[3] الزوبعي: موسوعة ١٤تموز،٦/٢٧٤.

(١)"زوجتي الفاضلة أولادي الاعزاء حفظكم الله امين.

اودعكم للقاء ربي وانا ضحية عقيدتي وقوميتي وديني ضد الالحاد انني المعذب بالله واطلب عفوه ومغفرته، اوصيكِ يا زوجتي بحماية اولادي وتعليمهم وصيانتهم والحفاظ عليهم وتنشئتهم دينيا وقوميا وليكونوا مسلمين صالحين، اطلب عفوكم ان اسأت اليكم، وادعو لكم بان تكونوا خير خلف لخير سلف.

أطلب دفني في مقبرة الإمام الاعظم وأرجو ان يحضر او يقرأ على روحي الفاتحة انت واولادي واذكروني بالخير دوما.

أوصي بحضور الامام الزهاوي وسيادة الاستاذ نجم الدين الواعظ وائمة السنة مراسم دفني كما أرجو سيادة الامام آية الله الشيخ محسن الحكيم والإمام الخالصي والإمام الجزائري الحضور لقراءة الفاتحة على قبري عند تيسر الوقت لهم في المستقبل انني ايها السادة ضحية عقيدتي وديني وعروبتي واسلاميتي فاشفعوا لي بدعائكم حفظكم الله مشاعل وضاءة للاسلام والعرب حفظكم ربي ورب الاسلام اودعك يا زوجتي المؤمنة واذكريني دوما قبلاتي لاولادي حفظكم الله.

(٢) زوجتي الفاضلة المسلمة أوصيك اخيرا باولادي وان يكونوا مخلصين لقوميتهم وعروبتهم ودينهم وتقاليدهم، اني سأواجه ربي قرير العين واطلب رحمته وغفرانه وعفوه واختتم وصيتي بقوله تعالى "يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم ويأبى الله الا ان يتم نوره ولو كره الكافرون".

ان القرآن والاسلام والقومية العربية ستكون منارا للاجيال الصاعدة وللعرب اجمعين واننا بغير دستور القرآن والدين والقومية لا تكتب لنا الحياة ولا السعادة لقد ثرنا من اجل ذلك وسنموت من اجل ذلك وستحيا الأمة العربية من اجل ذلك.

اولادي نمير ونهاد ونزار ونبيل ونجيب اوصيكم بأن تكونوا اوفياء لوالدتكم امناء على واجباتكم ودراستكم مخلصين لامتكم العربية وقوميتكم ودينكم وان تحيوا وتموتوا من اجل ذلك، ومن اجل اعلاء كلمة الله (القرآن) في الحياة وفقكم الله وحفظكم من كل مكروه.

زوجتي المسلمة السيدة بدرية حسن العزاوي اودعك وأرجو عفوك ان أسأت حفظك الله عربية قومية مسلمة، اذكريني بالخير وأذكري أولادي في شخصي،

واخيرا اقول لا يمكن للامة العربية ولا القومية العربية ان تموت مطلقـا وسـيموت حتما اعداؤها والكافرون بها، كما لا يمكن ويستحيل ان تنطفيء كلمة الله في قرآنـه ولا الدين الاسلامي وسيكونان هدى للناس وسيفا مسلطا ضد اعدائه مـن المـارقين والشعوبيين والملحدين.

زوجتي اولادي الاعزاء... اودعكم وداعا اخيرا وارجو لكم الاسلام دينـا والله يوفقكم ويحفظكم واختتم وصيتي بكلمة (اشهد ان لا اله الا الله واشـهد ان محمـدا رسول الله) واطلب العفو والرحمة منك يا رب العرب ورب الاسلام ويا ربي اتوجـه اليك وانا مؤمن ومسلم، مؤمن بقوميتي وبعروبتي والله اكبـر والله اكبـر والعـزة والشرف للعروبة والاسلام.

اطلب عفوك يا رب واشهد ان لا اله الا الله وان الدين حـق والعروبـة حـق والقرآن حق والاسلام حق.

أقبلكم يا أم أولادي ويا أولادي الاعزاء والسلام عليكم.

المخلص لدينه وقوميته ووطنه العربي

١٩ ايلول ١٩٥٩[١]

وصية رفعت الحاج سري

"زوجتي المخلصة ارجو ان لا يؤلمك كثيرا فقدي وان تتأسي بالصبر والايمان ولديك الشيء الكثير منها وهذه مشيئة الله (قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا) ارجـو ان تعاهديني لاذهب او اخرج من هذه الحياة مطمئنا فانك لن تـركنين الـى الحـزن ويؤثر ذلك فيك ويؤلمني كثيرا ولا ارضاه كما انه سيؤثر في اطفالنا الابرياء.

ارجو ان تتفرغي لتربية اطفالنا وتنشئتهم بـالخلق القـويم وبالايمـان بـالله وبالقرآن الكريم وبالرسول الامين وان تغذيهم على حب الوطن والشعب وعمل الخير للجميع.

أولادي نجيب ومنور ومعزز وجميلة واسراء وجهاد اطلب منكم ان تبرّوا امكم وتطيعوها وان تودوا واجبكم تجاهها في الكبر فانها ضحت وستضـحي الكثيـر فـي سبيلكم.

---

[١] مذكرات ناظم الطبقجلي ص ٥٥١.

ان تؤدوا واجبكم تجاه امتكم العربية جميعها بضمنها عراقكم.

اني لاذهب واودع هذه الحياة وقد عملت وضحيت كثيرا في سبيل بلـــدي مـــا امكنني ذلك دون ان اطلب جاها او جزاءا واخرها تضحيتي في سبيبل فكري وبلـــدي وفي سبيل امتنا وقد ارضيت ضميري جهد امكاني وآمل ان اكون قد ارضـــيت ربـــي وارضيت ابناء وطني واديت واجبي تجاههم.

والدتي اخواني اخواتي لقد سببت لكم الاما كثيرة ومتاعب فارجو معذرتي وان لا تستعظموا مصابي اذ لست باول من ضحى ارجو ان تلاحظوا زوجتي واطفالي من بعدي.

اخواني واصدقائي سلام الله عليكم وارجو معذرتي آمل أن أكون قد اخلصـــت لبلدي ولم اقصر تجاهكم وان تخدموا امتنا بما يرضي الله والوطن.

السبت ١٩ ايلول ١٩٥٩

مصطفى رفعت الحاج سري

أطلب ان ادفن في مقبرة الامام الأعظم جوار والدي ولو ان ارض الله واسعة. زوجتي كوكب أرجو العفو والمعذرة لضيق الوقت لم اتمكن ان اكتب لك ولاطفالي ما يسترشدون به عند الكبر. الوداع[١].

زعزعت حركة الموصل حكم عبد الكريم قاسم وفي الوقت نفسه أفقدت الجيش عددا من عناصره الكفوءة المؤمنة بالقومية العربية فلقد صـــدرت الاحكـــام باعـــدام تسعة وعشرين ضابطا ومدنيا وبالسجن المؤبد والاشغال الشاقة لسبعة وعشرين من الضباط والمدنيين ولولا صلابة رفعت الحاج سري والضباط الاخرين لتم الكشف عن تنظيمات بغداد المشاركة في حركة الشواف ولكان العدد اكبر مما ذكر اذ ان الموصل لم تكن الا اشارة لبدء الحركة وفي ذلك يقول العميد المتقاعد خليل ابـــراهيم حســـين الزوبعي "كان الموقف حرجا وأي خطأ في التصرف سيؤدي بالعشرات الى الســـجون ولأن مقاومة الانسان ابشع انواع التعذيب الذي تمارسه لجـــان التحقيـــق محـــدودة والاعتراف باسم من الاسماء الاربعة (ضباط الاســـتخبارات المكلفـــون وضـــع حـــد لانحراف عبد الكريم قاسم) من جراء التعذيب كان سيؤدي الى اكتشـــاف المنظمـــين

---

[١] موسوعة ١٤ تموز ١٢٩/٢.

الاخرين لأن كلا من هؤلاء يعرف الكثير من هؤلاء الضباط.. ان رفعت لم يذكر اسـم أي ضابط في التحقيق اشترك او علم بالثورة ضد عبد الكريم قاسم ولهذا لم يدن احد من ضباط بغداد حين عثر على الرشاشات (التي عثر عليها في غرفة العقيـد رفعـت الحاج سري) وقبل ان يكشف مصدرها ارتؤي تحرير كتاب رسمي الى مديرية العينة يطلب فيه تسلم هذه الرشاشات على اعتبار انها اخذت من المصادرة بامر من الحاكم العسكري العام ولا تعطى صورة من الكتاب الى الحاكم العسكري وبعد توقيع الكتـاب تولى الرائد الركن عبد الرزاق محمد سعيد مدير شعبة في الاستخبارات إيصالها الذي قال من أجل عيون رفعت ساوصلها واحافظ على ارواح الضباط"[1].

وظل ضباط الركن الثلاثة الذي كلفوا بواجب وضع خطة الحركة للاطاحة بنظام عبد الكريم قاسم هم المقدم الركن محمود عريم والمقدم الركن عـدنان احمـد عبـد الجليل والمقدم الركن محمد خالد في مراكزهم واستمروا بالخدمة ولـم يشـك بأحـد منهم لا بل ان معظم ضباط مديرية الاستخبارات العسكرية المنظمين والذين وافقـوا على الاشتراك بالحركة عادوا الى مناصبهم في المديرية[2].

ويذكر العقيد عدنان محمد نوري الذي كان أحد اعضاء جماعة التنفيـذ التـي ضمت كلا من فاروق صبري ورشيد محسن ومحمـد علـي سـعيد انـه علـم (ان الرشاشات جاهزة وموجودة في الاستخبارات العسكرية وسيساعدنا عدد من ضـباط صنف الهندسة المرتبطين بالمرحوم رفعت" فوافقت على التكليف في الحال و "عندما اعلنت الثورة كنت في طريقي الى مديرية الاستخبارات العسـكرية بعـد ان سـمعت بثورة الموصل وقد صادفت في المديرية المرحوم نجيب الربيعي الذي قابل المرحـوم رفعت وخرج منه ودخلنا على رفعت الذي طلب منا التريث"[3] ويؤيـد ذلـك أيضـا المقدم الركن فاروق صبري وجاء في تقرير للسفارة البريطانية في بغداد كتب يـوم ١٤ تشرين الاول ١٩٥٩ "من بين الامور التي رافقت سير هذه المحاكمـة هـي ان العقيد عبد اللطيف الدراجي والعقيد طاهر يحيى اللذين اعتقلا مع الطبقجلي ورفعـت الحاج سري لم يقدما الى المحاكمة، ويبدو ان الافادات التي قدمت خـلال محاكمـات

---

[1] الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ص ٢٧٥.

[2] موسوعة ١٤ تموز ٩٨/٢.

[3] موسوعة ١٤ تموز ٦٣/٢ـ ٦٤.

الموصل وخاصة فيما يتعلق بمحاكمة الطبقجلي كانت تتطرق الى تورطهما، اذ زعم بانهما كانا مسؤولين عن قيادة القوة التي ستقوم بالسيطرة على وزارة الدفاع والمواقع المهمة في بغداد... وكل منهما طليق الآن وقد صدر امر بتعيين الدراجي متصرفا للكوت"[1].

وتجدر الاشارة الى ان العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي سكرتير وزير الدفاع آنذاك يروي عن اعدام بهجت العطية مدير الامن في العهد الملكي فيقول "طلب عبد الكريم استدعاء بهجت العطية وقابله في غرفته منفردا واحسن استقباله وبعد ذلك طلب منه تقريرا موسعا عن نشاط مديرية الامن العامة والمتعاونين معها من جميع المستويات مع تحليل كامل عن الاوضاع التي كانت سائدة قبل الثورة وعن رأيه السياسي على وفق معلوماته عن الدول التي قد تؤثر حاليا او مستقبلا في خلق الاحداث للعراق، وافهمه ان تصديق حكم الاعدام وتنفيذه او تخفيف ذلك الحكم يتوقف على صدق ما يرّد في تقريره وعلى شمولية ذلك التقرير المنتظر، اجاب بهجت عطية وبعقلية مدير الامن المناور ان ذلك التقرير يتطلب وقتا طويلا وبالطبع كان يريد من ذلك الاطمئنان على حياته لعدة اشهر في الاقل، منحه عبد الكريم قاسم ذلك مشيرا الى انه كلما وصل اليه التقرير مبكرا سيكون ذلك لمصلحته ثم اشار عليه بشكل ما ان الشهر ربما يكون مدة كافية.

وبعد مضي شهر تقريبا جاء بهجت العطية وسلم التقرير بيده الى عبد الكريم قاسم ولم نعلم شيئا عن محتويات التقرير او شموليته، ولكن بهجت العطية كان أول المعدومين"[2].

ويذكر العزاوي ايضاً عن اللواء غازي الداغستاني الذي كان قائد الفرقة الثالثة التي كان أحد آمري ألويتها الزعيم الركن عبدالكريم قاسم قد حوكم محاكمة طويلة وعادلة وحكمت عليه المحكمة بالاعدام شنقاً حتى الموت يوم ١٩٥٨/١١/١٠ واودع السجن وكان الضابط المسؤول عن السجن هو الملازم الاحتياط عبدالرزاق غصيبة وهو شيوعي معروف ولذلك تعرض الداغستاني لتعذيب نفسي حتى استطاع في أحد الأيام ان يوصل معاناته الى عبدالكريم قاسم الذي استدعاه الى مقره فحضر

---

[1] الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٣٢٧/٤.

[2] ثورة ١٤ تموز ص ١٩٩.

بملابسه الاعتيادية دون أي تحفظ يشير الى كونه سجيناً وجلس معه مدة طويلة في غرفة العزاوي وروى له معاناته بصورة تفصيلية وكانت المقابلة ودية سادتها روح الصداقة والاحترام وتخللها تناول الشاي والعشاء وبعدها اقسم عبدالكريم قاسم لغازي الداغستاني انه لن يعدمه بل سيطلق سراحه قبل ان تمر السنة على محاكمته ثم زوده بمجموعة من الصحف وأمر ان ينقل من زنزانة الاعدام الى احدى غرف السجن المركزي وسمح لعائلته بزيارته وكان في اثناء الحديث يناديه بكلمة (باشا) او بكلمة (ابو تيمور) وامر بنقل الملازم المسبب للتعذيب مع عقوبة مناسبة[1].

فيما فسرت السفارة البريطانية في بغداد اعدام عدد من رجال العهد السابق بانه يمثل "عربونا للشيوعيين واسترضاء لهم الذين يمثلون الد اعداء الاربعة المعدومين لعلاقتهم باعدام ثلاثة من القادة الشيوعيين عام ١٩٤٩" وكذلك كان جواباً لاذاعة القاهرة التي كانت تتعرض لقاسم بشكل ساخر منتقدة اياه لاعدامه القوميين في حين ترك رجال العهد السابق احراراً[2].

ردود الفعل بعد اعدام الضباط القوميين

خيّم الحزن والغضب على فئات واسعة من الشعب العراقي ولاسيما القوميين منهم بسبب اعدام الضباط القوميين وشهدت مدن العراق تظاهرات احتجاج واسعة كان ابرزها تلك التظاهرات التي قامت في بغداد.

ففي صباح يوم ٢٠ أيلول وبعد ان علم الناس باعدام الضباط القوميين قام اصحاب المحال التجارية والمقاهي - في منطقة الجعيفر في الكرخ التي تضم محلات الشيخ علي والمشاهدة والجعيفر والتكارتة وسوق حمادة وسوق الجديد باغلاق محالهم التجارية احتجاجا على تنفيذ الحكم، وتجمع الناس في الشوارع الرئيسة للمنطقة رددوا هتافات معادية للسلطة، واخذت النسوة يضربن على وجوههن ويبدين المواساة لاخت الطبقجلي التي كانت تسكن محلة سوق الجديد، وفي اثر هذا التجمع خرجت تظاهرة من محلة التكارتة في الساعة التاسعة صباحا من اليوم نفسه شارك

---

[1] مذكرات جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز،ص١٩٨.

[2] برقية تريفليان الى خارجيته يوم ٢١ ايلول، الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٢٣٠/٤.

فيها نحو ٥٠٠ شخص ساروا في شارع الامام موسى الكاظم(ع) متجهين نحو محلة سوق الجديد وهم يرددون الهتافات المناهضة لعبد الكريم قاسم، وكانت قوات الامن والشرطة تسعى جاهدة لتفريق المتظاهرين ثم خرجت تظاهرة اخرى في الساعة العاشرة في محلتي المشاهدة والفحامة مارة في شارع الشيخ معروف وشارع الامام موسى الكاظم (ع) طالب المتظاهرون بالثأر ورددوا عبارات هاجموا فيها المهداوي وتواصلت التظاهرات في منطقة الجعيفر في المساء اذ تظاهر اهالي المنطقة في الساعة السادسة والربع في محلة الفحامة واخذوا يمجدون في هتافاتهم بناظم الطبقجلي ويدعون الى سقوط عبد الكريم قاسم.

وعبّر سكان الاعظمية عن غضبهم واستنكارهم فتجمعوا رجالا ونساء صباح اليوم نفسه قرب جامع الامام الاعظم لاستقبال نعوش الثوار، وبينما كانت قوات الشرطة تحاول تشتيتهم تحول التجمع الى تظاهرة صاخبة بعد مرور سيارة اسعاف ظن المتظاهرون انها تحمل جثث الشهداء - وسارت في شوارع الاعظمية مارة بداري الطبقجلي ورفعت الحاج سري مرددين شعارات معادية لعبد الكريم قاسم، واستمرت التظاهرة حتى الساعة الثانية بعد الظهر[1].

وبعد أن أعلنت اذاعة بغداد في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر البيان رقم ١١٧ الذي تضمن اسماء الذين نفذ فيهم حكم الاعدام تجددت التظاهرات في الاعظمية وتجمع حشد كبير من المواطنين من بينهم اعضاء في حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال قرب جامع العساف طافوا شوارع الاعظمية بجنازة رمزية مروا بها امام دار الطبقجلي ورفعت الحاج سري ثم اتجه المتظاهرون نحو الباب المعظم مرورا امام بناية مجلس السيادة ولم تستطع الشرطة تفريقهم مما اضطر السلطة الحاكمة الى الاستعانة بالمدرعات لتفريقهم وقامت مجموعة من الشباب بمحاولة لاقتحام منزل المهداوي انتقاما للشهداء[2] وكان المهداوي آنذاك في

---

[1] القيادة القومية، مكتب الثقافة والاعلام - لجنة تاريخ الحزب في مدرسة الاعداد الحزبي ملف حركة عبد الوهاب الشواف كتاب مديرية امن بغداد في ٢٠ أيلول ١٩٥٩، في تقارير خاصة ١٩٥٩ـ ١٩٦٠ الملف ٢٤ مديرية الامن العامة في ٢١ أيلول ١٩٥٩، الركابي، الحل الاوحد ص ٦٣ـ ٦٤.

[2] مذكرات الطبقجلي ص ٢٧٧، مقابلة مع فيصل فهمي سعيد يوم ٨ أيلول ١٩٩٧ وكان احد المشاركين في التظاهرة.

الصين الشعبية يرافقه ماجد محمد امين وتواصلت التظاهرات مدة يومين رمى فيها المتظاهرون سيارة عبد الكريم قاسم بالحجارة، وقد قامت تنظيمات حزب البعث العربي الاشتراكي بتحريك الجماهير من اجل استنكار العمل الذي ارتكبه عبد الكريم قاسم وقد لبّت الجماهير النداء وخرجت التظاهرات في بغداد ومناطق اخرى من القطر مثل الموصل وسامراء وتكريت تهتف بسقوط عبد الكريم قاسم وتم تمزيق صوره وانزال صوره المرفوعة فوق البنايات[1].

ومن بين الشعارات التي رددها المتظاهرون "الله اكبر شبابنا قتلوها" و "لا اوجد ولا زعيم فليسقط عبد الكريم" و "المجد والخلود لناظم الطبقجلي" و "يا بغداد ثوري ثوري خلي قاسم يلحق نوري"[2]. و "الله اكبر يا عرب ضباطنه عدموهم مصارت (ما صارت) بكل الدول هذا النذل سواها هذا الجلب سواها".

وفي قضاء المحمودية جنوبي بغداد قام المتظاهرون بضرب كل من يؤيد الشيوعيين او يقرأ صحفهم وشهدت سامراء تظاهرات في الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٠ أيلول سارت في شارع الجمهورية باتجاه مرقد الامام علي الهادي (ع)، وفي تكريت خرج جمهور من الرجال منددين بتنفيذ الاعدام، واحتج اهالي الموصل ايضا بتظاهرة حاشدة قامت في اليوم التالي انطلقت من محله راس الجادة مارة بباب البيض ورأس الجادة والنبي شيت حمل المتظاهرون نسخا من القرآن الكريم ويرددون الهتافات المعادية وطافت شوارع بيجي مظاهرات طالبت بالثأر للطبقجلي ورفاقه وفي لواء الرمادي (محافظة الانبار) القى ائمة الجوامع خطبا مناهضة لعبد الكريم قاسم في صلاة يوم الجمعة وبعد انهاء الصلاة سار المصلون بتظاهرة هتفوا خلالها بسقوط عبد الكريم قاسم والشيوعية[3] وفي برقية للسفارة البريطانية في بغداد يوم ٢١ أيلول ذكرت فيها "قيام مظاهرات كبيرة في بغداد وعدد من المظاهرات الصغيرة ولكننا سمعنا الآن تعبيرا من طبقات واسعة مختلفة عن سخطهم مما قد حدث كما انه جرت بعض الهتافات لتأييد عبد الكريم قاسم في بعض اقسام المدينة

---

(١) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ١٨٩.

(٢) موسوعة ١٤ تموز ٢/٢١٣، تقرير السفارة البريطانية في بغداد الى خارجيتها يوم ٢٤ ايلول ١٩٥٩ الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٤/٢٤١.

(٣) القيادة القومية مكتب الثقافة والاعلام المصدر السابق نفسه.

ولكن قوبل بهجوم في اقسام اخرى وفي احدى المظاهرات مزقت صور قاسم علانية كما قام حشد من الناس بسحب حمار ميت على امتداد الشارع وقد علقت عليه بطاقة كتب عليها المهداوي وكان المتظاهرون يبصقون عليها وعلم بانه قد القي القبض على عدد من الاشخاص"[1].

يقول العميد خليل ابراهيم حسين الزوبعي في رسالة كتبها بخطه مؤرخة في ١٩٩٩/٣/١٨.. "نفّذ عبدالكريم قاسم حكم الاعدام بالمرحومين الطبقجلي وسري ورفاقهما بموافقة اكثرية اعضاء المحكمة او بالاحرى باكثرية صوت المهداوي ابن خالة عبدالكريم قاسم وبموافقة عضو الحزب الشيوعي عضو المحكمة حسين الدوري والرائد فاضل مصلح الذين لم يتسن له الوقت الكافي لقراءة اوراق القضية ولا حضور جلسات المحكمة وهذا خلاف السوابق القضائية الجنائية التي تحتم لتنفيذ حكم الاعدام الاجماع – لقد وقع عبدالكريم قاسم حكم الاعدام على الطبقجلي وسري وكأنه حكم على نفسه ونظامه بالاعدام وعلى اخراج الحزب الشيوعي من الساحة السياسية العراقية هذا ولابد ان اشير انه في اثر بيان الحكم العسكري في نهاية ايلول ١٩٥٩ بتنفيذ حكم الاعدام قامت مظاهرات صاخبة في بغداد تنادي:

(يا بغداد ثوري ثوري خلي قاسم يلحق نوري)

ان السؤال الذي يتبادر الى الذهن هو لماذا أقدم عبدالكريم قاسم على هذه الجريمة الشنعاء التي اودت به وبحكمه؟ والجواب كان ضغط الحزب الشيوعي شديداً على قاسم في تنفيذ الحكم فكانوا يرددون في مسيراتهم وتظاهراتهم (اعدم اعدم لا تقول ما عندي وقت اعدمهم الليلة) هذه الليلة.

وكانت عرائضهم تترى تطلب تنفيذ حكم الاعدام لحد وصل الامر بعزيز شريف بعد ان وصل بعلمه ان عبدالكريم قاسم تراجع عن تنفيذ حكم الاعدام وانه ارسل الى اهل المحكومين يبشرهم بهذا الخبر السار ان دخل على عبدالكريم قاسم بعد منتصف الليل ويحذره من مغبة ما ترامى الى سمعه. وان الحزب اذا ما تأكد له هذا الخبر سوف لا يندفع في تأييد النظام وكشف المعارضين له هذا ما رواه المرحوم العميد محيي الدين عبدالحميد الذي دخل هو الاخر على عبدالكريم قاسم متوسلاً وناصحاً

[1] الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٤/٢٣٠.

بعدم التنفيذ وقد لاقى عزيز شريف في اثناء خروجه من مقابلة الزعيم الذي تحجج باقاويل عزيز شريف.

أما موقف الانكليز فإنهم كانوا يسعون لدقّ اسفين في العلاقات بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة مهما كان الثمن وبناء على ذلك كان السفير البريطاني الذي كان كثير التردد على عبدالكريم قاسم لطرح قضايا كثيرة منها الرأفة بمن حكم عليهم بالاعدام من رجال الحكم الملكي ولكن الغريب في الامر انه في الوقت الذي يطلب الرحمة لمن اشرتم اليهم يطلب عدم التسامح وتنفيذ الاحكام بالقوميين ذلك لردعهم من التآمر وتهديد حكم قاسم. وعند ذاك فقط يقف تآمر الجمهورية العربية المتحدة على العراق حسب قوله. ويسود الاستقرار والطمأنينة. هذا ما رواه لي اللواء عزيز داخل الذي كان يترجم بين الزعيم والسفير. وقد طلب مني (اللواء عزيز) ايجاد اية وسيلة لإنقاذ أرواح المحكومين وفعلاً ذهبنا الى رئيس مجلس السيادة (نجيب الربيعي) واخبرته بما سمعته دون ذكر اسم الذي اخبرني. فما كان من رئيس المجلس الا وطمأنني كما طمأن عوائل المحكومين وبشرهم بالخبر وان الزعيم لن يقدم على هذه العملية مهما كان الثمن.

هذا ولابد من الاشارة الى موقف راديو الجمهورية العربية المتحدة (صوت العرب) الذي كان يتحدى عبدالكريم قاسم ان يقدم على اعدام الوحدويين مما حدا بعبدالكريم قاسم ان يقدم على ارتكاب خطيئته الكبرى ولا ننسى موقف الوزير القاسمي عوني يوسف الذي كان يحرض عبدالكريم قاسم على تنفيذ احكام الاعدام بالوحدويين الذين يكرههم كرهاً شديداً خاصة وقد اصطدم عندما كان رئيساً لمحكمة الاستئناف في كركوك مع الطبقجلي ولم يشف غليله الا حضوره ساحة الاعدام في ام الطبول والتفرج على رشقات الرصاص على اجساد الشهداء"[1].

وعارض الكثير من الشخصيات الوطنية الاعدام ففي اجتماع عقده الحزب الوطني الديمقراطي يوم ٢٤ أيلول بدعوة من كامل الجادرجي الذي عاد الى العراق يوم ٢٠ أيلول وهم محمد حديد وهديب الحاج حمود خاطب الجادرجي وزراء الحزب الوطني الديمقراطي بالقول "كان عليكم ان تنتهزوا فرصة احكام الاعدام بالزعيم ناظم

---

[1] من رسالة للزوبعي للباحثين بتاريخ ١٨/٣/١٩٩٩.

الطبقجلي ورفاقه للتخلي عن الحكم"[1] ويذكر - سام فول السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية في تقرير له يوم ٢٤ أيلول "انصعق الشيخ محمد رضا الشبيبي ودهش من هول الصدمة التي آلمت به بسبب تنفيذ الاعدامات وقد وصف لي قاسم بعبارات تتسم بصرامة شديدة كارهابي مجنون ودكتاتوري شيوعي ولا يسانده الان الا الشيوعيون والعناصر المنحطة من البروليتاريا الغوغائية... وهو (الشبيبي) قد تاثر بشكل انفعالي شديد والتمس بنفسه من قاسم ان يظهر الرحمة والعطف تجاه الاشخاص المدانين وقال ان الحزب الوطني الديمقراطي الان في موقف ضعيف وذلك لان الشعب يميل الى توجيه اللوم لهذا الحزب بدرجة معينة لما قد حدث لكونه المؤيد السياسي الرئيس للحكومة وقال ان اعضاء الحزب قد انقسموا وهم يضمون عددا من الانتهازيين"[2] ويذهب ابراهيم كبة الى تأييد هذا الرأي فيقول "في اواسط ١٩٥٩ كان الوسط يزود قاسم بشعاراته الرئيسة التي استخدمها لتحقيق مخططه الدكتاتوري لشعار التوازن بين اليمين واليسار وشعار فوق الميول والاتجاهات وشعار كل الشعب من حزب الزعيم وشعار عفا الله عما سلف وغير ذلك من الشعارات المضللة التي تعكس بوضوح القضاء على جميع القوى السياسية الرئيسة في البلاد ليخلو الجو لقوى الوسط الضعيفة للاستئثار بالحكم"[3].

وعلى صعيد الوطن العربي كانت الجمهورية العربية المتحدة ولبنان من أكثر الدول العربية استنكارا لاعدام الطبقجلي ورفعت ورفاقهما فقد خرج المتظاهرون في القاهرة الى الشوارع معربين عن غضبهم ومطالبين بالثار وصدرت الصحف يوم ٢١أيلول وهي موشحة بالسواد ونقلت اخبار التظاهرات والصدامات بين الشعب وقوات عبد الكريم قاسم وبثت إذاعة القاهرة برامج خاصة عن الطبقجلي ورفعت ورفاقهما وفي سورية اقيمت صلاة الغائب على ارواح الشهداء بعد صلاة الجمعة يوم ٢٥أيلول في الكثير من جوامع الاقليم ثم انطلقت تظاهرة تندد بالاعدام خرجت من الجامع الأموي مخترقة شوارع دمشق وكذلك تظاهرات في حلب وحماه وحمص

---

[1] محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ص ٢٥٠.

[2] سام فولي جورج - وزارة الخارجية ٢٤ ايلول ١٩٥٩، الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٢٤٢/٤.

[3] هذا هو طريق ١٤ تموز ص ٢٦.

ودير الزور واللاذقية وجسر الشغور كما اقيمت صلاة الغائب في لبنان والقى ائمة المساجد خطباً مناهضة لعبد الكريم قاسم واغلقت المحال التجارية اعلاناً للحداد، وجرت تظاهرات يوم ٢٥ أيلول ووقعت اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الامن[١].

يبدو ان عبد الكريم قاسم قد شعر بالندم بعد تنفيذ احكام الاعدام فيذكر العقيد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية انذاك "ان قاسم كثيرا ما يطيل الصمت ويتساءل عن السبب الذي دفعه الى اعدام اثنين من اصدقائه (الطبقجلي ورفعت) وكان يردد دائما الله يلعن الذي كان السبب، ويذكر طالب مشتاق سفير العراق في تركيا انذاك" ان قاسم اصبح في حالة من القلق والتوتر بعد تنفيذ الحكم فلم تذق عيناه النوم طوال الليل ولازمته حالة عصبية اثرت حتى في صحته، وكان يظهر امام اصدقائه المقربين لديه مهموما كئيبا عابس الوجه شاحب اللون"[٢] ويقول الزعيم الركن اسماعيل العارف، بعد اعدام الطبقجلي ورفعت الحاج سري جرى حديث بيني وبين عبد الكريم قاسم وقد ورد ذكر لاحد المواقف لرفعت "فثار في بداية الامر منتقدا اياه وجماعته ليبرر القرار الذي اتخذه فتركت الغرفة غاضبا وبعد لحظات عدت ثانية فوجدته هناك لوحده كما تركته وكانت دمعتان منسالتان من عينيه قد علقتا في طرفي وجنتيه وقد احمرت جفونه فقام لتوه عندما شاهدني ودخل الغرفة المجاورة ليخفي بكاءه"[٣] ووصف عبد الكريم قاسم بانه رقيق العواطف تجيش من دخائله تيارات من الاحاسيس والمشاعر الانسانية.

ويضيف العارف في مكان آخر أن عبدالكريم قاسم اخذ يتغير بعد سنة ونصف من الثورة اذ بدا يشعر بالعزلة والانفراد وفي الأخص بعد اقدامه على اعدام الضباط الذين اسهموا في حركة الشواف يوم دخلت عليه وجاء ذكر المرحوم رفعت فشاهدت دمعة كبيرة تنفجر من عينيه بدون ارادة ولكنه بعد لحظة دافع عن القرار الذي اتخذه باعدامه"[٤].

---

(١) احمد كاظم البياتي، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي رسالة ماجستير كلية التربية الجامعة المستنصرية ص ١٦١ـــ ١٦٤.

(٢) طالب مشتاق مذكرات سفير عراقي في تركيا (بغداد ١٩٨٩) ص ٧ـــ ٨.

(٣) اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٣٥٤ـــ ٣٥٥.

(٤) الذاكرة التاريخية ص ٣٣٧.

اما عبدالسلام عارف الذي كان في السجن ــ كما سبقت الاشارة ــ حين علم بقرار إعدام رجال حركة الموصل فدّون في مذكراته ما نصه "كيف يجرؤ قاسم على هذا العمل الاجرامي كيف يقتل صانعي الثورة ومغذيها.. كيف يستحمل دم ناظم ورفعت اللذين قدما أرواحهما فداء للعراق.. بينما كان قاسم ينام في معسكره؟..

لقد كان ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري أصلب اللذين قدمهم قاسم للمحاكمة واشجعهم.. فمنذ اسابيع عندما وقف ناظم الطبقجلي امام المهداوي لم يرهب قاسم... ولم يرهب محكمته... ووقف يدافع عن نفسه.. لم يتوسل ولم يطلب الرحمة.. ولكنه وقف بوضع الحقيقة كلها.. وقف في دفاعه يبين للعالم الخطة التي اعدها قاسم وزمرته للانحراف باهداف ثورة تموز المجيدة.

وقد قدّر لي ان اقرأ دفاع الشهيد الطبقجلي فاذا به وثيقة تدين الشعوبيين أنصار قاسم.. وثيقة مليئة بالحقائق الدامغة. وكما فعل ناظم... كذلك فعل رفعت الحاج سري... الذي كشف كل الأسرار التي كان يعرفها عن زمرة قاسم بحكم توليه منصب مدير الاستخبارات. لقد حول الشهيد رفعت المحاكمة.. الى جلسة ادانة لحكم قاسم الاسود.. ادلتها واضحة وقوية.. بحيث طلب قاسم الاسراع في المحاكمة واصدار الحكم قبل ان يصل صوت رفعت الى ارجاء العالم.. وجاءت ليلة تنفيذ الحكم وعرفت من حراسي ان عدداً من الوزراء وبعض الشخصيات العراقية تدخلت لوقف تنفيذ الاعدام.. ولكن قاسم.. كان يرهب الانتقام.. كان يخشى لو افرج عن الاحرار ان يطيحوا به.

وجاء صباح ١٩٥٩/٩/٢٠.. سار الأحرار في شوارع بغداد تحرسهم الدبابات الى ساحة ام الطبول.. وهناك أطلق الرصاص على شهداء العراق.

سال دم الشهداء يروي اهداف تموز العظيمة.. سال دم معلناً للملأ ان قاسم بلغ نهاية جنونه..

يوم ثقيل.. كل شيء فيه لا طعم له.. حتى التعذيب لم يعد يؤلم الحس حتى تلك الاصوات التي تتعالى بصرخات الالم لم يعد لها تأثيرها السابق.. حتى كلماتهم البذيئة لم تعد تثير في النفس شيئاً"[1].

---

[1] مذكرات عبدالسلام عارف، بغداد، ١٩٦٧،ص٩٨ــ٩٩.

موقف الدول الأخرى من الاعدامات

الحقت الاعدامات بصورة عامة ضررا بسمعة العراق الدولية وتـدخل بعـض الدول العربية والاجنبية للتباحث بشأن السبل التي يمكن بواسطتها ثني عبد الكـريم قاسم عن تنفيذ اعدامات اخرى وقد ذكر السفير البريطاني في برقية له الى خارجيته يوم ٢٢ أيلول:ـ

"في تشرين الثاني ١٩٥٨ أتصل السفير الباكستاني بالحكومة العراقية طالبـا الرأفة باعضاء النظام السابق الذي صدرت بحقهم احكام الاعدام وفي تموز من هـذه السنة (١٩٥٩) تلقى السفير المذكور توجيها من حكومته باعادة الطلب مرة اخـرى وعلى ضوء التأكيدات التي تلقاها لاحقا بان ليس هناك اية خطـورة بالنسـبة لهـذا الموضوع لم يتصل السفير المذكور بالحكومة العراقية واعادة طلبه مرة اخرى.

ثم اقترح القائم بالاعمال الباكستاني على حكومته انه ينبغي الآن الالحاح على قاسم في الطلب بعدم تنفيذ اية اعدامات اخرى وقد تباحث هنا مع ممثلـي حكومـات الولايات المتحدة الامريكية والسودان والمغرب وتونس وتركيا.

وقد وافق ممثلو كل من ايران والسودان والمغرب وتونس وتركيا على ذلـك والتحدث مع عبدالكريم قاسم حول الموضوع ولكن الممثل التركي على الـرغم مـن موافقته على الاقتراح لكنه "اظهر خشية من ان تولد هذه الخطوة ضررا اكثـر مـن النفع بالنسبة للاشخاص المعنيين لان قاسم قد يعدّ هذه الوساطات ذات علاقة بحلـف بغداد ويعتقد السفير التركي انه اذا ما اريد الاتصال بقاسم فينبغي للممثلين العرب ان يقوموا بمثل هذه الاتصالات اولا وينبغي ان تتـبعهم فـي ذلـك الاقطـار المسـلمة والاعضاء في حلف بغداد". وقد طلب السفير من حكومته تزويده بالمعلومـات عـن الموضوع وقال "على الرغم من إنني أشك في ان مثل هذه الاتصالات سـوف تـؤثر في قرار قاسم وما يدور في فكره فانني اشعر أنه ينبغي القيام بكـل شـيء ممكـن لمحاولة وضمان عدم تنفيذ اية احكام اعدام في المستقبل واذا ما وافقتم فربما يقـوم ممثلو حكومة صاحبة الجلالة في كراجي والخرطوم وتونس وانقـرة بالبحـث مـع الحكومات المعينة وقد يحققون بعض التقدم بهذا المعنى"[١].

---

[١] الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٤/٢٣٢.

السفارة البريطانية تدعو حكومتها إلى مواصلة التعاون مع عبد الكريم قاسم بعد إعدام ناظم ورفعت ورفاقهما

وفي برقية للسفارة البريطانية من بغداد رفعتها الى خارجيتها يوم ٢٢ أيلـول دافعت فيها عن عبد الكريم قاسم وقالت:ـ

"اولاـ أـ يبدو ان تنفيد احكام الاعدام بالطبقجلي وجماعتـه كانـت نتيجـة معلومات تسلمها قاسم في منتصف شهر آب عن وجود مؤامرة جديدة ضده ومسندة من الجمهورية العربية المتحدة.

ب - طالب المدعي العام في محاكمات كركوك التي ابتدأت الان باتزال عقوبة الاعدام بحق الوجبة الاولى من المتهمين والمؤلفة من اربعة اشخاص ومن المحتمل ان قاسم يعتقد مخلصا ان مذبحة الشيوعيين المزعومة في السجن سنة ١٩٥٣ تبرر اعدام الاشخاص الاربعة من النظام القديم الذين عدّوا مسؤولين عـن ارتكـاب تلـك الجريمة وربما انه قد شعر بانه لن يعدم الشيوعيين لارتكـابهم جـرائم القتـل فـي كركوك لو لم يعدم اولئك الاربعة بسبب مسـؤوليتهم المباشـرة او غيـر المباشـرة لاعتقال الشيوعيين.

ثانيا - طالما ان قاسم باق في الحكم وانه عموما لا يعادي مصـالحنا فمـن الواضح انه لابد من الاستمرار في التعاون معه وكذلك طالما انه لا يقع فـي ايـدي الشيوعيين فعلينا ان نستمر بقدر ما نستطيع الحفاظ عليه وجعله يسير فـي اتجـاه الوسط وان نسانده في إبعاد الشيوعيين من السيطرة على الحكم ولذلك مهمـا كـان أسفنا على اجرائه الأخير (الاعدام) ومهما كان الشك الذي يساورنا بشـأن مسـتقبله فان سياستنا الحالية التي لم تستند ابدا الى ما يتمتع بـه عبـد الكـريم قاسـم مـن خصائص ومؤهلات وانما بنيت على أساس مصالحنا وعليه ينبغي ان نسـتمر فـي معاونته الا اننا يجب ان نراقب التطورات بعناية وبوقت مبكـر جـدا لتقيـيم نتـائج الأحداث الاخيرة"[1].

---

[1] برقية تريفليان الى خارجيته يوم ٢٢ أيلول ١٩٥٩، الزوبعي، العراق في الوثـائق البريطانيـة ٢٣٥/٤.

بين العراق والصين الشعبية

كان العراق قد أسس أول سفارة له في الصين الشعبية في ١٧آب ١٩٥٩ وبمناسبة العيد الوطني العاشر لجمهورية الصين الشعبية وبدعوة من حكومتها أُلف وفد وزاري لحضور تلك الاحتفالات برئاسة وزير الداخلية الزعيم الركن احمد محمد يحيى وعضوية كل من وزير الدولة فؤاد عارف وقاسم حسن سفير العراق في الهند والرئيس الاول فاضل عبد الهادي المصلح عضو المحكمة العسكرية العليا الخاصة.

وقد غادر الوفد بغداد يوم ٢٤ أيلول واعلن رئيس الوفد احمد محمد يحيى قبل مغادرته انه يحمل رسالة من الزعيم عبد الكريم قاسم الى رئيس وزراء الصين الشعبية شوان لاي وعبر عن سروره لحضور تلك الاحتفالات وقال ان الاشتراك فيها سيتيح لنا فرصة طيبة لتوطيد الصداقة بين البلدين تلك الصداقة التي ندعمها دائما مع كل الدول التي تلتقي معنا في اهداف حب السلام، والديمقراطية واننا مسرورون لزيارة الصين الشعبية للاشتراك في احتفالاتها بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس جمهورية الصين الشعبية ومما لا شك فيه اننا سنغتنم الفرصة للافادة من التجارب التي مرت بها جمهورية الصين الشعبية.

وقد تضمنت الرسالة التي يحملها وزير الداخلية من الزعيم الركن عبد الكريم قاسم الى (شوان لاي) رئيس وزراء الصين الشعبية تحيات الشعب العراقي الى حكومة وشعب الصين بمناسبة الاحتفالات المذكورة وكان في توديع الوفد سفير الصين الشعبية وسفير الاتحاد السوفيتي.

وقد وصل الوفد بكين يوم ٢٥ أيلول واستقبله في مطار بكين نائب رئيس الوزراء الصيني وعدد من المسؤولين والقى احمد محمد يحيى رئيس الوفد خطابا في المطار قال فيه انه يحمل معه النيات الطيبة للشعب العراقي والزعيم عبد الكريم قاسم واعرب عن تمنياته بتقدم الصين ورفاهيتها.

وكان في استقبالهم في المطار ايضا العقيد فاضل عباس المهداوي واعضاء وفد الصداقة العراقية وجلال الجاف القائم بالاعمال العراقي الذي وصل بكين يوم ٢٥ أيلول[١].

---

[١] جريدة الثورة ٢٥، ٢٧ أيلول ١٩٥٩.

وندرج في ادناه نص رسالة عبد الكريم قاسم الى الشعب الصيني بمناسبة اعياده:ـ

"ايها الشعب الصيني الكريم

يسرني جدا ان يزور بلادكم العظيمة وفد من الجمهورية العراقية الصديقة لكم ويقدم لكم التهاني بالذكرى العاشرة المجيدة لتأسيس جمهورية الصين الشعبية ويفرح معكم بهذا النصر المبين.

ايها الاصدقاء والاعزاء

اني ليسرني جدا بهذه المناسبة السعيدة ان ابعث اليكم بكلمة مسجلة تحمل شعوري الصادق نحوكم وتحيتي الطيبة اليكم مع تحية الشعب العراقي الصديق الذي يحبكم ويقدركم لنضالكم الشريف في سبيل التحرر والاستقلال ونحن لا ننسى ابدا صداقتكم وتضامنكم مع الجمهورية العراقية الخالدة واحتفالكم بثورتنا في ١٤ تموز الخالد.

انني ايها الشعب الصيني الكريم ارجو لكم دائما وابدا الحياة الحرة الكريمة ولبلادكم العظيمة التقدم والازدهار ولرجالكم المخلصين كل خير وتوفيق والسلام عليكم[1].

وفي حفل افتتاح معرض الصور الصيني في بغداد قال عبد الكريم قاسم عند افتتاحه المعرض.

السلام عليكم ابناء الشعب الصيني العظيم.

"يسرني جدا ان افتتح هذا المعرض، معرض الصور الفوتوغرافية لجمهورية الصين الشعبية الذي تقيمه في بلدنا انني اذ أحضر هذا الحفل وافتتح هذا المعرض فذلك اعتراف مني بالصداقة المتينة والروابط الاخوية الودية الطيبة التي تربطنا مع هذه الأمة العظيمة... لا شك اني افرح واغبط هذه الأمة العظيمة على ما تمتعت به من الذوق الرفيع والفن البديع وما ساهمت به في قديم الزمان وما تسهم به في الوقت الحاضر في عالم السلم والابداع وفي عالم الفنون الجميلة".

وفي الوقت نفسه هاجم الجمهورية العربية المتحدة بشكل غير مباشر وقال:ـ

---

[1] اتحاد الشعب ٢ تشرين الاول ١٩٥٩.

"انني انصح اولئك الذين ما زالوا يهرجون وما زالوا يجمعون العناصر المعادية تجاه هذه الجمهورية ان يكفوا عن محاولاتهم فذلك لا يجديهم نفعا... اني اريد ان اسال العالم اجمع واسال الاناس الاحرار واسال ذوي الكتب المقدسة والقوانين والشرائع متى كان الخائن بحق الشعب والوطن يعد من الشهداء الابرار، اللهم الا في العالم الذي يعمل في سبيل الاستعمار والطامعين في هذه البلاد ان المجرم والخائن لا يعد شهيدا الا عند اولئك الافراد ذوي النفوس المريضة والذين يعملون دوما لمصلحة الاستعمار ثم قال انني القم حجرا لاولئك الذين يتبجحون بان العراق اصبح دولة عميلة او دولة تابعة اننا والحمد لله في رأس النفيضة مع العالم الحر، المتحرر واننا اصدقاء مع الدول التي تخلص بصداقتها الينا ومع الدول الصديقة ونسير معها ونتفهم امورنا وواجباتنا وفقا لمصالحنا للتعاون المتبادل بيننا وبين هذه الدول الصديقة[1].

وكالة الانباء العراقية

لما كان الدفاع عن مصالح الجمهورية وتعريفها في الخارج وعرض انجازاتها واوجه نشاطها والرد على الدعايات غير الصحيحة التي تروج ضدها من اهم ما تضطلع به وزارة الارشاد فقد ارتؤي تاسيس وكالة للانباء لها حرية كاملة في العمل واستقلال تام في استقاء الانباء وتوزيعها لتأدية واجبها في الاغراض المذكورة لذلك صدر القانون رقم (١٥٨) لسنة ١٩٥٩ باسم **قانون وكالة الانباء العراقية** جاء فيه:ـ

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الارشاد ووافق عليه مجلس الوزراء صدر القانون الآتي:

المادة الأولى:- يعين للوكالة مدير عام وترتبط به التشكيلات التالية:

١-مكتب مجلس الادارة

٢-مديرية المكاتب

٣-المديرية الفنية

---

[1] مباديء الثورة في خطب الزعيم ص ٧٦، ٧٨.

٤-مديرية الادارة والمالية

المادة الثانية:ـ تؤسس مصلحة باسم (وكالة الانباء العراقية) مركزها بغداد ولها ان تفتح مكاتب داخل العراق وخارجه بقرار من مجلس الادارة وموافقة وزير الارشاد.

الماة الثالثة:ـ يدير الوكالة مجلس ادارة مستقل في الشؤون المالية والادارية وفقا لنصوص هذا القانون.

المادة الرابعة:ـ يتألف مجلس الادارة من سبعة اعضاء بضمنهم المدير العام الذي يكون رئيسا للملجس ويعين الآخرون على الوجه الآتي:ـ

١ - ممثل عن وزارة الدفاع.

٢ - ممثل عن وزارة الخارجية.

٣ - ممثل عن وزارة الارشاد.

٤ - ممثل عن وزارة التخطيط.

٥ - ممثل عن وزارة الداخلية.

٦ - ممثل عن نقابة الصحفيين.

المادة الخامسة:- مديرية الادارة والمالية يرأسها موظف ذو شهادة عالية مسؤول امام المدير العام عن تنظيم سير العمل في المصلحة ادارياً ومالياً والمراسلات مع الجهات الأخرى.

المادة السادسة:ـ تقوم الوكالة بالأعمال الآتية:ـ

أ - إستقاء وتوزيع الانباء بصورة عامة داخل العراق وخارجه بجميع الوسائل الممكنة.

ب - عرض انجازات العراق في الداخل والخارج.

جـ - تزويد المعلومات والتقارير التي تطلب منها.

د - إصدار النشرات والمطبوعات.

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ١٣٧٩ المصادف لليوم الثامن والعشرين من شهر أيلول ١٩٥٩.

مجلس الوزراء   مجلس السيادة[١]

---

[١] الوقائع العراقية ٦/١٠/١٩٥٩.

إستقالة الجواهري من نقابة الصحفيين

كان الشاعر محمد مهدي الجواهري رئيس تحرير صحيفة الرأي العام رئيسا لنقابة الصحفيين التي عقدت مؤتمرها الأول يوم السادس من أيلول ١٩٥٩ والذي افتتحه عبد الكريم قاسم ودعا فيه الصحفيين الى التسامي والتخلق بالاخلاق الفاضلة وعدم اللجوء الى المهاترات والقذف والطعن ووصفهم بانهم رسل المحبة وعليهم العمل على تقارب ابناء الشعب ومحو شقة التباعد[1] وقد فاز الجواهري برئاسة النقابة.

وكانت صحيفة الرأي العام قد التزمت جانب الشيوعيين وتنشر اخبارهم. وبعد احداث كركوك تعرضت لهجمات من الصحف القومية او المؤيدة لعبد الكريم قاسم ولاسيما بغداد والفجر الجديد والثورة وكانت الرأي العام ترد على هذه المقالات وكثيرا ما تساءلت عن الجهات التي تساند هذه الصحف وتصفها بأوصاف سيئة وتدافع عن الشيوعيين وتنشر صورا لما يتعرضون له في المدن والقرى من مضايقات بعد خطاب عبد الكريم قاسم يوم ١٩ تموز، وكان الشاعر الجواهري قد كتب مقالات في جريدته، تحرض الفلاحين ضد السلطة وتتهجم عليها بشكل صريح فما كان من عبد الكريم قاسم الا ويستدعي الجواهري الى مقره في وزارة الدفاع وبدأ يعاتبه بشكل هادئ ويناقشه في المعلومات التي وردت في مقالاته لكن لهجة الجواهري في الحديث واصراره على موقفه في ما يتعلق بصحة المعلومات أغضب عبد الكريم قاسم وأخذ يصرخ بوجه الجواهري موجها له كلمات جارحة مثل "انك عميل" و(انك من ايتام العهد البائد) وسبق لك ان مدحت البلاط ونوري السعيد وانني تسترت عليك وأنعمت عليك كثيرا وحاولت أن اجعلك تسير في طريق العدل والانصاف وتعدل من سيرتك ولكنك تأبي الا ان تعود الى اصلك الواطئ.

ثم نهض عبد الكريم قاسم مسرعا الى غرفته وعاد يحمل ملفا فيه اوراق عديدة وبدأ يقلبها ويصرخ بوجه الجواهري: هل تريد ان أفضحك الآن وانشر هذه الوثائق التي تدينك كونك عميل العهد البائد وانك تسلمت المال من نوري السعيد...

---

[1] مباديء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ٢/٦٣.

وفجاة إنهار الجواهري واخذ يتكلم بصوت خافت يدل على تخوفه من قول عبد الكريم قاسم مقدما اعتذاره عن تهوره وارتفاع صوته على صوت الزعيم فتراجع عبد الكريم قاسم عن موقفه ايضا وهدأ غضبه وبعد لحظات انتهى كل شيء[1].

ولكن صحيفة بغداد لصاحبها خضر العباسي الذي كان مقربا عند عبد الكريم قاسم انذاك وتمثل اتجاها معارضا للشيوعيين شنت هجوما على الجواهري ونشرت قصيدة شعرية كان قد كتبها الجواهري سنة ١٩٣٠ في مدح نوري السعيد وقد اعادت الصحف القومية الاخرى نشر قصائد أخرى للجواهري في مدح الاسرة المالكة قبل الثورة الامر الذي دفع الجواهري الى تقديم استقالته من نقابة الصحفيين التي كانت تضم جناحا يساريا قويا، وقد رفضت النقابة الاستقالة وعقدت اجتماعا استثنائيا بشأن الموضوع نشرت في اثره بيانا يوم ٢٦ ايلول جاء فيه:ـ

"في الإجتماع الاستثنائي الذي عقدته الهيئة الادارية لنقابة الصحفيين العراقيين مساء يوم ٢٦ ايلول ١٩٥٩ قررت بالاجماع ما يلي:ـ

١ – الإمتناع عن قبول استقالة الاستاذ محمد مهدي الجواهري من رئاسة النقابة التي قدمها بدافع من شعور طيب بصعوبة المهمة الملقاة على عاتق النقابة وصعوبة تنفيذ التزاماتها المهمة امام الهيئة والرأي العام العراقي.

٢ – تأييدا للاستاذ محمد مهدي الجواهري في الدوافع النبيلة التي دفعته لتقديم استقالته من رئاسة النقابة وتثبيتا لاهداف النقابة الكريمة التي تضمنها قانونها في تنقية الجو الصحفي من العناصر الفاسدة ومن المهاترات ومن جرح الكرامات ومن الدس على الجمهورية وحرمان تلك العناصر من حق الاشتغال في الصحافة تلك الاهداف التي بذلت الهيئة الادارية للنقابة جهودا كثيرة لحمل المسؤولين على تحقيقها وعلى تنفيذ قانون النقابة نصا وروحا دون ان تجد الهيئة اثرا لذلك حتى الآن فاننا نتقدم من جديد الى السلطة المسؤولة ببياننا هذا املين ان تتخذ التدابير الحاسمة بهذا الصدد.

---

[1] مذكرات العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز ص ٢٠٢.

وان الهيئة الادارية للنقابة تتقدم ببياتها هذا لتقرن به انها ستضطر اذا اخفقت في تحقيق امنيتها هذه من قبل المسؤولين فانها ستجابه وضعا لا نستطيع معه القيام بواجباتها والتزاماتها.

الهيئة الادارية لنقابة الصحفيين العراقيين[1]
١٩٥٩/٩/٢٦

وفي أثر هذا البيان عُطلت صحيفتا بغداد والحياة يوم ٢٨ أيلول ١٩٥٩. وتجدر الاشارة الى ان الجواهري كان من المؤيدين للمحكمة العسكرية العليا الخاصة فعند انعقاد المؤتمر التأسيسي لنقابة الصحفيين وفوز الجواهري بالانتخابات، اصدر المؤتمر التوصية الاتية:ـ

"تحية الى محكمة الشعب: سيادة العقيد فاضل عباس المهداوي المحترم.

نحن الصحفيين العراقيين المجتمعين في المؤتمر التأسيسي لنقابتنا نحي محكمتكم محكمة الشعب لجهودها في فضح الاستعمار وعملائه الطامعين، تستنكر اشد الاستنكار الحملات الرجعية التي تشنها اذاعات وصحف الاستعمار واذنابه وصحف العربية المتحدة واذاعاتها ونعلن اننا نضع جميع كفاءاتنا الصحفية لمساندة محكمة الشعب العظيمة والراية المقدسة التي تحملها راية الديمقراطية والدفاع عن حقوق الشعب".

الهيئة العامة للمؤتمر
في ٧ أيلول ١٩٥٩

وقد ردّ المهداوي "إننا إذ نشكر اخواننا الصحفيين الكرام على برقيتهم الثمينة هذه لمحكمتنا التي تثمن جهودهم المشكورة منذ بداية المحكمة حتى الان كما انها أي المحكمة تبارك للصحفيين العراقيين الاعزاء نقابتهم الديمقراطية الجديدة التي هي مكسب ثوري من مكاسب ثورتنا المجيدة.. وقد علمنا ايضا ان الاستاذ محمد مهدي الجواهري فاز برئاسة النقابة فنقدم اليه تهانيها الصميمة"[2].

---

[1] اتحاد الشعب ٢٧ ايلول ١٩٥٩.

[2] المحاكمات ٣٢٧/١٩.

تدهور الوضع الاقتصادي

أدت الصراعات السياسية بين القوميين والشيوعيين، وبين الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين الذين جمدوا نشاطهم استجابة لدعوة عبد الكريم قاسم الى تنافس شديد من اجل السيطرة على الجمعيات الفلاحية في القرى والارياف الامر الذي عرقل مسيرة الاصلاح الزراعي، ومع تدشين عبد الكريم قاسم سياسته الجديدة في بداية ايار ١٩٥٩ والمتمثلة بمحاولة تحجيم النشاط الشيوعي واسترضاء الملاكين باجراء تعديل في قانون الاصلاح الزراعي بموجب القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٩ والبيان رقم ٢ لسنة ١٩٥٩[1] بشأن إعادة تنظيم قسمة الحاصلات بين الملاكين والفلاحين حين خسر الفلاحون قسما من حصتهم لصالح الملاكين، كل ذلك ادى الى وقوع مشاكل ومصادمات في الارياف والقرى بين الملاكين والفلاحين بشأن أعادة قسمة الحاصلات ادت الى قتل بعض الملاكين وعدد من الفلاحين الامر الذي ادى الى هجرة اعداد كبيرة منهم الى المدن طلبا للامن وتحولوا من منتجين الى مستهلكين بعد ان غادروا اراضيهم وتركوها دون زراعة فتناقص الانتاج وارتفعت الاسعار بشكل كبير في صيف سنة ١٩٥٩ وتناقص المعروض من السلع الاخرى المحلية والمستوردة وانتشرت الشكوى والتذمر بين المواطنين الامر الذي دفع وزارة التجارة إلى تأليف لجنة لدراسة موضوع الاسعار ووضع حد لتصاعد اسعارها وتيسير انسيابها في السوق فصدر الامر الوزاري الاتي يوم ٣ أيلول ١٩٥٩:ـ

"**أصدر وزير التجارة** قرارا بتأليف لجنة من السادة المبينة اسماؤهم ادناه لدراسة موضوع الاسعار بصورة عامة ولا سيما اسعار البضائع والمنتجات الاستهلاكية الضرورية منها وتقديم توصيات بشأن السياسة المؤدية الى تثبيت اسعار اقتصادية طبيعية للمواد المذكورة وللجنة الاستعانة بمن تشاء من موظفي وزارة التجارة والتجار لتهيئة المواد الاولية لدراستها:ـ

١ - د. جميل ثابت عن وزارة الصناعة.
٢ - السيد زكي عبد الوهاب مدير مصرف الرافدين.
٣ - السيد ناجي شاكر مدير الاعاشة العام.

---

[1] انظر الجزء الثاني من تاريخ الوزارات العراقية العهد الجمهوري.

٤ – السيد صادق عبد الغني عن وزارة الزراعة.
٥ – د. حافظ التكمجي عن وزارة التجارة.
٦ – د. محمد حسن سلمان عن وزارة الاصلاح الزراعي.
٧ – السيد عبد المجيد كمونة عن وزارة الداخلية.
٨ – السيد ثابت عبد اللطيف عن وزارة البلديات.
٩ – السيد عبد الواحد القيسي عن مديرية التجارة العامة.
١٠ – السيد خدوري خدوري عن اتحاد الصناعات.
١١ – السيد رجب الصفار عن غرفة تجارة بغداد.
١٢ – السيد هاشم الحاج يونس تاجر.
١٣ – السيد اسماعيل الشيخ علي تاجر.

على ان يقوم الدكتور منصور الراوي باعمال سكرتارية اللجنة.

عبد اللطيف الشواف
وزير التجارة[١]

وأرتأت الحكومة ضرورة اتباع سياسة تؤدي الى التقليل من هجرة الفلاحين ومنع التجاوزات على الغير والمحافظة على استمرار الانتاج وحصة الاصلاح الزراعي منه فاصدر الحاكم العسكري يوم ٧ ايلول ١٩٥٩ البيان الاتي:ـ

"بناء على مقتضيات المصلحة العامة وحماية الانتاج الزراعي في الاراضي التي تم الاستيلاء عليها بموجب قانون الاصلاح الزراعي عن الاراضي الاميرية المؤجرة من وزارة الاصلاح الزراعي بموجب عقود الايجار النافذة ودفعا للتجاوزات التي ربما تقع بهذا الشأن وضمانا لحفظ الحقوق واستتباب الأمن والنظام في المناطق الزراعية آنفة الذكر تقرر العمل بما يلي:ـ

١ – تعتبر الاراضي المستولى عليها من قبل ادارة الاصلاح الزراعي او الاراضي الاميرية التي تمت ادارتها مناطق محرماً دخولها على اصحابها السابقين او الملتزمين الاولين او القانونيين وعلى وكلائهم اما بامر صادر عنا او ممن نخوله عدا القسم المخصص لهم قانونا من الاراضي المستولى عليها.

---

[١] اتحاد الشعب ٤ ايلول ١٩٥٩.

٢ - لا يجوز ترحيل فلاح من ارضه دون وجه قانوني ويجب اعادة من رحل منهم الى مزارعهم حسب ما جاء ببياننا رقم ١١٢ حتى لو تم الترحيل بالاتفاق مع الملاكين.

٣ - لا يجوز مخالفة عقود ايجار الاراضي الاميرية المستولى عليها المبرمة بين ادارة الاصلاح الزراعي والمستاجرين او معارضتهم في زراعة الارض استنادا الى هذه العقود المذكورة.

٤ - لا يجوز التجاوز على المياه المخصصة لسقي الاراضي الاميرية والمستولى عليها والتي هي تحت إدارة الاصلاح الزراعي.

٥ - يطلق سراح جميع مستأجري الاراضي المذكورة الموقوفين بدعاوى جزائية لقاء كفالات الا في الحالات الاستثنائية التي لا يجوز فيها اطلاق سراحهم بكفالات وباذن من الحاكم العسكري العام.

٦ - لا يجوز توقيف الفلاحين عن شكوى ناشئة عن العلاقة الزراعية المنصوص عليها في الباب الثالث من قانون الإصلاح الزراعي اذ انها دعوى مدنية ولا يجوز اعتبارها دعاوى جزائية ويجب اطلاق سراح الموقوفين عن مثل هذه الشكاوى.

٧ - يدعى موظف الإصلاح الزراعي عند وضع الحجز على الحاصلات ليتخذ ما يلزم للمحافظة على حصة الاصلاح الزراعي في المنطقة عند وضع الحجز على مضخة او آلة زراعية.

يعاقب المخالف وفقا لما جاء في مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ وغيرها من القوانين المرعية.

اللواء الركن احمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام[١]

وفي يوم ٢٦ أيلول ١٩٥٩ هاجم عبد الكريم قاسم ما أسماه بالاذاعات المغرضة التي تبث الاشاعات الملفقة التي غالت ضد هذه الجمهورية كان يقال ان الوضع الاقتصادي في هذه البلاد اصبح ينذر بالخطر وان العجز في الميزانية قد بلغ

---

(١) اتحاد الشعب ١٩٥٩/٩/٨.

ملايين عدة، انني اطمئن هؤلاء باننا في أمان وان إقتصادنا في وضع مزدهر وان لدينا من الذهب الاحتياطي ومن العملات النادرة ومن المبالغ ما تعجز اية جمهورية في مثل عمر جمهوريتنا ان تحصل عليه". ودعا ابناء الشعب الى ان ينصرفوا الى اعمالهم وواجباتهم في الصناعة والزراعة والوظائف والعمل المثمر والدراسة لتزدهر البلاد"[1].

ولكن هذه الاجراءات والتصريحات ما كانت تحول دون مواصلة تردي الوضع في الريف وتدني الانتاج ومواصلة الصدامات بين الفلاحين والملاكين ففي يوم ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٩ نشرت صحيفة اتحاد الشعب الخبر التالي "في يوم ٢٣ تشرين الثاني بينما كان الفلاحون في اراضي الطالعة في منطقة ابو الحمار في الحسينية التابعة لمركز لواء الكوت يحصدون الشلب واذا بالرصاص ينهمر عليهم بغزارة مما ادى الى سقوط عشرة قتلى من الفلاحين واسباب الحادثة هي ان الاصلاح الزراعي سبق ان استولى على بعض الاراضي وتعاقد عليها مع الفلاحين، وبعد زراعتها من قبلهم أخذ حسين الصبح وكيل الاقطاعي محمد الحبيب وشريك محمود الدرة يهدد الفلاحين ويثير لهم المشاكل مستهدفا عرقلة الاصلاح الزراعي مما دفع مديرية الاصلاح الزراعي الى تقديم طلب لترحيل المومى اليه بالنظر لخطورة وجوده في المنطقة وفي ٢٣ من هذا الشهر جمع حسين الصبح اعوانه واقاربه وتصدى للفلاحين بالرشاشات والبنادق وقتل عشرة من الفلاحين وجرح غيرهم وهرب حسين الصبح ولكن الشرطة القت القبض عليه وعلى ابنه".

مفاوضات النفط

إن توجه حكم عبد الكريم قاسم نحو الأقطار الاشتراكية والتعاون العراقي السوفيتي في المجالات الفنية اقلق بال الشركات واخذت تمارس ضغطا على الحكومة العراقية لحرفها عن هذه السياسة خاصة ان العراق شهد خلال عام ١٩٥٩ ترديا في اوضاعه الاقتصادية بسبب ظروف الصراع والتناحر بين القوى السياسية ومن بين الضغوط التي مارستها شركات النفط للامعان في زيادة الازمة الاقتصادية هو تخفيض اسعار النفط فأجرت في ١٢ شباط ١٩٥٩ تخفيضا في الأسعار في ميناء

---

[1] مباديء الثورة في خطب الزعيم ص ٧٠٨.

الفاو من ١,٩٨ دولار للبرميل الواحد الى ١,٨٠ دولار، وفي البحر المتوسط من ٢,٤٩ دولار الى ٢,٣١ دولار للبرميل الواحد مما ادى الى تردي حصة الحكومة من عوائد النفط لسنة ١٩٥٩ الى (٩٦) مليون دينار بعد ان كان متوقعا لها ان تصل الى (١١٠) ملايين دينار[1] في وقت رفعت فيه حصة ميزانية الدولة من هذه العائدات من ٣٠ % الى ٥٠ % فكانت الخسارة على حساب برامج الاعمار الاقتصادي.

فكان لابد من أجراء مفاوضات مع الشركات على الرغم من عزلة عبد الكريم قاسم عن القوى السياسية المختلفة، وفي يوم ٢٦ آب ١٩٥٩ اجرى وزير الخارجية هاشم جواد محادثات مع السفير البريطاني في بغداد تريفليان الذي نقل حديث هاشم جواد الى الخارجية البريطانية كالاتي: "عن الوقت المحدد لاجراء المباحثات مع شركة النفط العراقية فان كل ما اراد ان يقوله الوزير هو انه ينبغي لشركة نفط العراق ان تتباحث مع رئيس الوزراء، ولذلك فانه لم يلح على التفاصيل (المباحثات) على امل ان يتم اعفاء ابراهيم كبة من منصبه قبل اجراء المباحثات، ومع ذلك فانه قال (الوزير) ان ابراهيم كبة لن يكون مسؤولا عن القضايا المتعلقة بالنفط بعد المباحثات بشرط ان يجد رئيس الوزراء شخصا مناسبا ليحلَ محله"[2]. وهو أمر يشير الى ان كلا من عبد الكريم قاسم والشركات لم يعودوا راغبين في استمرار ابراهيم كبة مسؤولا عن شؤون النفط، بسبب تصلب موقفه. وبدأت بعد ذلك جولات من المفاوضات في ظروف اقل ما يقال عنها انها لم تكن ملائمة وليست في صالح العراق، وكانت المفاوضات قد انقطعت منذ عدة اشهر واقتصرت على المكاتبات بين الحكومة والشركات وكان من بين هذه المكاتبات مذكرة غير رسمية تقدمت بها الشركات في ٢١ حزيران أبدت فيها استعدادها للتنازل عن ٥٠ % من الاراضي المشمولة بامتيازاتها فورا على ان تنظر بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ في التنازل عن مناطق اخرى، ولكن الحكومة العراقية رفضت العرض وطلبت التنازل عن ٧٥ % من الاراضي فورا على ان تحتفظ الشركات بالمساحات المتبقية بصورة نهائية وعدّت ذلك المقترح مشروعا نهائيا غير قابل للتفاوض.

---

[1] توضيح محمد حديد وزير المالية حول لائحة ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٩.

[2] الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ١٨٤/٤.

ثم بدأ ما عرف بمفاوضات وزارة الدفاع في اواخر شهر أيلــول ١٩٥٩ وقــد مثل العراق فيها كل من عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء ووزير المالية (محمد حديد) ووزير النفط وكالة (ابراهيم كبّة) وشارك فيها ايضا عبد العزيز الوتاري وكيل مــدير شؤون النفط العام فيما مثل الشركات كل من هويدج وسي رايت واكسر جيان وهــو خبير في مكتب الشركات في بغداد، وفي هذا الاجتماع الذي عقد بتــاريخ ٢٧ ايلــول اثار الجانب العراقي مبدأ جديدا في التنازل وهو مطالبة الشركات ان يتم التنازل عــن الاراضي بالنسبة لامتياز كل شركة على حدة بعد الاتفاق على النسبة المئوية للتنازل ولكن ممثلي الشركات اجابوا ان هذا المبدأ جديد ويقتضي على الشركات ان تلغي كل الدراسات السابقة لتدرس هذا المبدا، وأثار الجانب العراقي ايضا موضوع الاختيــار المشترك للاراضي المتنازل عنها ولكن ممثلي الشــركات اصــروا علــى ان تكــون الشركات حرة في اختيار الاراضي التي تحتفظ بها وبتلك التي تتنازل عنها[1] وتقــرر في هذا الاجتماع تكوين لجنة لدراسة موضوع التكاليف الحقيقية للانتــاج والســعر السائد للنفط الخام المصدر من ميناء الفاو على ان تجتمع اللجنة في اليــوم التــالي، وقد اجتمعت اللجنة في مديرية شؤون النفط العامة وحضرها كل من نزهــت محمــد طيب وكيل رئيس الهيئة العامة لشؤون النفط وعبد العزيز الوتاري عــن الحكومــة العراقية وكل من المستر هان والمستر ديفنتا والمستر الن عن شركات النفط وتناول الاجتماع الموضوعات التي كلف المجتمعون بحثها ولكن اللجنة لم تتوصل الى نتيجة حاسمة او حتى الى تقارب بوجهات النظر بين الطرفين[2].

وفي يوم ٢٩ أيلول استقبل عبد الكريم قاسم بديوانه الرسمي في وزارة الدفاع ممثلي الشركات بحضور كل من محمد حديد وابراهيم كبــة وواصــلوا البحــث فــي الموضوع لمدة تجاوزت الساعتين حيث اخذ عبد الكريم قاسم يلوح للشركات بمتانــة الاقتصاد العراقي حتى لو توقفت الشركات عن دفع عوائد الحكومة، ومــع ذلــك لــم يسفر الاجتماع عن شيء حيث رفض ممثلو الشركات مشاركة الحكومة فــي تحديــد المناطق التي سيتم التنازل عنها او توزيع النســبة المتنــازل عنهــا بــين منــاطق

---

[1] عبد اللطيف الشواف حول قضية النفط العراقي (بيروت بلا) ص ٢٣٦ــ ٢٣٧.

[2] محضر الاجتماع المنعقد في مديرية شؤون النفط العامة بتاريخ ٢٨ ايلول ١٩٥٩ وزارة الــنفط الملف ٢/٢٤/١٢٧ القسم الرابع.

امتيازاتهم الثلاث بنسبة مساحاتها وقدموا مشروعا يتضمن التنازل عن ٩٠ الف ميل مربع من مناطق الامتيازات الثلاث على ان يجري تقسيم نصف هذه المساحة على مناطق الامتيازات الثلاث بصورة متساوية ويكون للشركات الحرية في اختيار النصف المتبقي من هذه المساحات، فرفض الوفد العراقي هذا المقترح على الفور لانه يعني أفراغ مسألة التخلي عن الاهداف التي تحقق مصلحة العراق. وبين الجانب العراقي أن الحكومة مستعدة ان تعطي الشركات الحرية في امرين: الاحتفاظ بحقوقها في الاراضي المنتجة في ذلك الحين والاحتفاظ بالمناطق التي قامت باجراء التحري فيها وعُثر على النفط فيها، اما بقية المناطق فيقضي الاتفاق على طريقة لتقسيمها بين الطرفين وقد رفض ممثلو الشركات هذا العرض[1].

وفي الأول من تشرين الأول عقد الاجتماع الثالث بين الطرفين واستمر لمدة ثلاث ساعات ولكن الاجتماع لم يسفر عن اتفاق فرفض وفد الحكومة مقترحا للشركات بدمج امتيازي شركة نفط العراق والموصل مثلما رفض تخفيض انتاج شركة نفط الموصل وتعويضه من شركة نفط العراق رغبة من الحكومة العراقية في اجبار الشركات على التخلي عن امتياز الموصل ولان الموافقة على دمج الامتيازين سيكون في صالح الشركات عند التخلي عن الاراضي غير المستمرة حيث ان النفط المكتشف في منطقة امتياز شركة نفط الموصل كان من النوع الثقيل ويحتوي على الكبريت مما يصعب استغلاله تجاريا.

ورفض ممثلو الشركات مقترحا عراقيا بتنازل الشركات عن ٦٠ % من مساحة كل امتياز أي بمساحة (١٠٢) الف ميل مربع مع اعطاء الشركات حرية اختيار نسبة ١٠ % منها اما المتبقي فيتجدد باتفاق الطرفين وكان اصرار الشركات ان تبقى لهم حرية الاختيار فحذر عبد الكريم قاسم في نهاية الاجتماع الشركات من ان الحكومة لن تكون ملزمة بالعروض التي قدمتها بعد مدة من الزمن لانها لا تمثل الا اقتراحات انية، واعطى (عبد الكريم قاسم) الشركات مهلة شهر واحد للاجابة على مقترح الحكومة والا فإن الاخيرة ستكون في حل من هذا المقترح[2].

---

[1] محضر الاجتماع المنعقد في وزارة الدفاع يوم ٢٩ ايلول ١٩٥٩ المصدر نفسه.

[2] محضر الاجتماع المنعقد في وزارة الدفاع بتاريخ ١/١٠/١٩٥٩ المصدر السابق نفسه.

وعلى الرغم من ان هذه المفاوضات كانت تجري بسرية تامة فقد اشارت جريدة اتحاد الشعب الى اجتماع عبد الكريم قاسم بوفد الشركات يومي (٢٩) أيلول و (١) تشرين الأول في عدديها ١ و٢ تشرين الاول ١٩٥٩ وقد ارادت الحكومة ان تهدد الشركات باطلاع الراي العام على موقف الشركات فاعلن ابراهيم كبة وكيل وزير النفط وكالة يوم ٨ تشرين الاول فشل المفاوضات واوضح ان تلك المفاوضات تقوم على اربع نقاط تتعلق الاولى بتفسير القضايا القانونية وهي تحل عن طريق الاتفاق او التحكم او المحاكم والنقطة الثانية هي نقطة حسابية فنية بحت وتتعلق بعناصر النفقات وطرائق استردادها وهناك نقطة اخرى تتعلق بزيادة الاشراف على اعمال الشركة وزيادة استخدام العراقيين فيها وبتعيين مدير تنفيذي في مجلس ادارتها، كما وتطالب الحكومة بالتنازل عن جميع الاراضي غير المستثمرة[1] ولكن محاولة إغتيال عبد الكريم قاسم التي جرت يوم ٧ تشرين الأول جعلت قاسم يوجه اهتمامه الى مطاردة خصومه من دون تنفيذ انذاره الى الشركات حيث ظل راقدا في المستشفى مدة شهرين تقريبا[2].

وفي الرابع من تشرين الثاني ١٩٥٩ قدمت الشركات كتابا الى رئيس الوزراء اشارت فيه الى انها اعادت النظر في اقتراح الحكومة الأخير بشأن التنازل وتود تثبيت مقترحاتها النهائية على الشكل الآتي:ـ

١ - تختار الشركات مساحة قدرها ٩٠ الف ميل مربع (تمثل اكثر من ٥٠ % من مساحة الامتيازات الثلاثة) للتنازل عنها الى الحكومة يتم توزيع نصفها بين الامتيازات الثلاثة كالاتي:ـ

أ - ٩٥٠٠ ميل مربع في منطقة امتياز شركة نفط العراق.

ب - ٢٣٥٠٠ ميل مربع في منطقة امتياز شركة نفط البصرة.

جـ - ١٢٠٠٠ ميل مربع في منطقة امتياز شركة نفط الموصل.

اما النصف الاخر فيبقى مفتوحا حسب اختيار الشركات.

٢ - دمج التزامات انتاج شركتي نفط العراق والموصل.

---

[1] اتحاد الشعب ٩/١٠/١٩٥٩.

[2] اسامة عبد الرحمن نعمان، تطور سياسة العراق النفطية ١٩٥٢ـ ١٩٦٣ رسالة ماجستير كلية الاداب ١٩٨٣ ص ١٦٨.

٣ - تتعهد الشركات بانتخاب مناطق اخرى للتنازل بعد خمس سنوات من تاريخ التنازل الأول.

وقد رفع ابراهيم كبّة مذكرة الى رئيس الوزراء مبينا رفضه هذه المقترحات ومشيرا الى عدم جدوى المفاوضات مع الشركات طالبا اتخاذ الإجراءات المقتضية لمعالجة الموضوع من الحكومة[1].

السفارة البريطانية تتوقع المؤامرات وتدعو إلى الاستمرار في دفع عبد الكريم قاسم نحو سياسة الوسط

كانت وزارة الخارجية البريطانية قد ارسلت برقية توجيهية الى السفارة البريطانية في بغداد في بداية شهر تشرين الاول ١٩٥٩ بشأن الموقف الداخلي في العراق وفي السادس من تشرين الاول بعث تريفليان ببرقية الى خارجيته ضمنها بعض التعليقات بشأن هذا الموقف كالاتي:ـ

"أ - بشكل مؤكد اثيرت مشاعر المعادين للشيوعية وقد أصابهم القلق بسبب التنفيذ الأخير لأحكام الإعدام، ومن المشكوك فيه انهم سيكونون في الوقت الحاضر قادرين على تنظيم مؤامرة ضد نظام الحكم، ولكن ينبغي ان لا نصفهم بضعف المعنويات...

ب - اذا ما اغتيل عبدالكريم قاسم او أقصي من الحكم فليس من الضروري ان يحل الشيوعيون محله في الحكم وخاصة اذا جرى تنظيم المؤامرة بشكل جيد ومسبق، وكان للجيش سيطرة تامة على القادة الجدد لغرض الأمن الداخلي مباشرة ولكنهم بالتاكيد سوف يستفيدون من أية محاولة انقلابية ناجحة.

جـ - توجد بدائل يمكن التكهن بوقوعها والتي قد تخدم مصالحنا بشكل افضل من وجود النظام الحالي اذا كان الاشخاص المعنيون قادرين على تنفيذ نوع الانقلاب الذي قرروه بفكرهم بدون شك، وهذه البدائل يمكن التكهن بحدوثها ولكن لا يمكن ادراكها بسهولة. أن نوع النظام الذي نفكر بمجيئه هو نظام وطني عراقي بشكل اساس ويقوم بتنفيذ سياسة محايدة وان يكون متهيئاً للاتفاق أو الانسجام مع عبد

---

[1] عبد اللطيف الشواف حول قضية النفط ص ٢٣٨.

الناصر. لكن دون الخضوع إليه وإن لا يسمح هذا النظام للشيوعيين بزيادة قـدرتهم في البلاد وإن المشكلة القائمة بالنسبة للنظام الحالي هي انه على الرغم من كونه لا يزال يعمل ضد الشيوعيين إلا أن هناك الكثير من الشك فيما اذا كـان باستطاعته الاستمرار بنفس طويل دون الانزلاق اكثر نحو اليسار وعلى الـرغم مـن ان قاسـم نفسه يبدو ليس بعيدا جدا عن الاتجاه الوسط (المعتدل) فانه في موقف مـن الفـرع اليساري في الداخل وانه اكثر دعما للشيوعيين وابتعادا عن غير الشـيوعيين وهـو دائما في خطر الانزلاق نحو اليسار حينما يكون القوميون المتطرفون منشغلين فـي التآمر كما هو حالهم بشكل عام.

بالتأكيد يجب علينا ان نستمر بالعمل مع قاسم ونحاول ان نشخصه لايقافه في الاتجاه الوسط ولكن ترون من رسالتي الأخيرة المعنونة الى روجر سـتيفنس باننـا نرى ان كلمة (دعم) تحمل معنى عميقا جدا"[1].

وجاء في برقية أخرى بعثتها السفارة في اليوم نفسه:ـ

"تنشر الاشاعات بشأن تدبير مؤامرات ضد عبد الكريم قاسم ولكن يبدو انـه لا يزال واثقا من نفسه ومن وقت قريب قال قاسم لزميلي التركي (السفير التركي) بـان استخباراته كانت بمستوى جيد بحيث انه كان يعلم بكل شيء يحاك ضده سواء أكـان من الداخل أم الخارج، وانها قد استطاعت ان تتغلب تماما على الاساليب الاستخبارية البريطانية والامريكية، وهو لا يزال يقوم بجولاته غير المعلنة وبدون حراسـة ولـو انه كان مصحوبا بحراسة مشددة لدى عودته من حفل السفارة الصينية الذي جـرى في الاول من تشرين الاول وعلى الرغم من انه لم ينم في داره الخاصـة بـه لعـدة اسابيع فان الترتيبات قد اتخذت بحيث تجعل من المسـتحيل معرفـة مكـان اقامتـه بالضبط"[2].

ويذكر السفير البريطاني تريفليان استناداً الى اقوال محمد حديد وزير المالية العراقي ان عبدالكريم قاسم كان على علم بما كان يخططه القوميون بالتعـاون مـع الجمهورية العربية المتحدة ويشير الى دور الشيوعين بعلم عبدالكريم قاسـم بـذلك وقال ايضاً:

---

[1] الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٤/٢٧٣ـ ٢٧٥.

[2] المصدر نفسه ٤/٢٧٨.

"أزداد التوتر مباشرة بعد تنفيذ اعدامات القوميين وابتدأت المؤامرات نشـاطها رغم كشف مؤامرتين على الاقل في آن واحد في آخر رحلة من التخطيط. لقد خطـط البعثيون بمساعدة اصدقائهم السوريون في نصب كمين لمهاجمة سيارة قاسـم فـي جزء ضيق من الشارع الرئيس في بغداد وخطط آخرون ربمـا القوميـون لعمليـة مشابهة تنفذ في بيت احد اصدقاء قاسم الذي كان يزوره باستمرار. وقد راجت تلـك المؤامرة واصبحت وشيكة الوقوع في شهر تشرين الاول الا انهـا انكشـفت بشـكل واسع. وقد أخر العراقيون المصطافون في لبنان رجوع عوائلهم. اذ كانـت تقضـي العطلة الصيفية هناك. وقد سمعنا كالعادة روايات عدة عن مؤامرة البعثين من خارج القطر. وعن أخرى من احد الوسطاء الذي طلب المساعدة والمـال الا اننـا رفضـنا طلبه. بشكل صريح اذ لم يكن في نيتنا التدخل في شؤون العـراق الداخليـة سـواء لصالح قاسم ام ضده وكانت مبادر البعثيين هي الاولى ولكنهم اخفقوا في مهمتهم[1].

محاكمة المتهمين الغائبين

بعد فشل حركة الموصل تمكن عدد كبير من المشاركين فيها او المؤيدين لهـا من الهرب الى خارج العراق استقر بعضهم في القاهرة وبعضهم الاخر فـي دمشـق وقاموا بنشاطات كبيرة لمعارضة حكم عبد الكريم قاسم بدعم من الجمهورية العربيـة المتحدة وبعد انتهاء محاكمة الوجبة الأخيرة من المتهمين بالمشاركة فـي الحركـة واعدام من حكم بالاعدام منهم لم يبق سوى محاكمة المتهمين الغائبين فأصدر الحاكم العسكري العام يوم ٥ تشرين الاول الاعلان الاتي:ـ

"الى المتهمين الهاربين فائق السامرائي والعقيد المتقاعد نعمان ماهر الكنعاني والمقدم المتقاعد كنعان الملاح والمقدم خضر محمد والرئيس الاول الـركن محمـود عزيز والرئيس شكر محمود الحنكاوي، والملازم الأول محمود حيدران والملازم أول خير الله عسكر، ومحمود الدرة واحمد عجيل الياور وابراهيم عبد الرزاق كشـمولة، لما كنتم متهمين بموجب المادة ١١ من مرسـوم الادارة العرفيـة رقـم ١٨ لسـنة ١٩٣٥ وبما انكم هاربون في الوقت الحاضر من وجه العدالة فقد اقتضـى تبلـيغكم

---

[1] العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين، ص٥٢.

بواسطة الصحف المحلية والاذاعة اللاسلكية بلزوم الحضور امـام هيئـة التحقيـق الخاصة بمحكمة الشعب خلال عشرة ايام من تاريخ النشر لتجيبوا امامها عن التهمة المسندة اليكم وبعكسه ستتخذ بحقكم التعقبات والتحقيقات والمحاكمات غيابيا استنادا الى المادة ١٥ من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكـم رقم ٢ لسنة١٩٥٨.

اللواء الركن احمد صالح العبدي[١]".

ولكن المحاكمة لم تجر إلا في ١٩ آذار ١٩٦٠ ذلك لانشغال المحكمة بمحاكمة شباب حزب البعث العربي الاشتراكي الذين نفذوا محاولة اغتيال عبد الكـريم قاسـم يوم ٧ تشرين الأول ١٩٥٩.

بين العراق والمانيا الديمقراطية

كان العراق راغبا في إقامة علاقات وثيقة مع المانيا الديمقراطية وقـد وقـع معها اتفاقيات تجارية واقتصادية فضلا على زيارة (غوتفالد) رئـيس وزراء المانيـا الديمقراطية العراق في ٨كانون الثاني ١٩٥٩ ولكنه لم يتوصل الى اقامـة علاقـات دبلوماسية معها ذلك لأن المانيا الغربية كانت تطبق مبدأ هو لشتاين القاضـي بقطـع العلاقات الدبلوماسية مع اية دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع المانيا الديمقراطية[٢].

وبمناسبة العيد الوطني لالمانيا الديمقراطية قررت الحكومة العراقية المشاركة في الاحتفالات التي ستقيمها الحكومة الالمانية لمناسبة مرور عشر سـنوات علـى تأسيس الجمهورية. عُيّن الزعيم الركن علي غالب عزيز قائد الفرقة الخامسة ووكيل معاون رئيس اركان الجيش على رأس وفد رسمي عراقي لحضور تلـك الاحتفـالات وقد غادر الوفد بغداد يوم ٥ تشرين الأول١٩٥٩[٣].

---

[١] اتحاد الشعب ٦ تشرين الاول ١٩٥٩.

[٢] قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ١٤ تموز الى ١٤ رمضان ١٩٦٣ ص٥١٨.

[٣] اتحاد الشعب ١٩٥٩/١٠/٦.

وكان مقررا ان يشارك عبد الكريم قاسم ممثلية المانيا التجارية في بغداد حفلها بمناسبة ذلك العيد وفي اثناء توجهه اليها مساء يوم ٧ تشرين الأول تعرض لمحاولة إغتيال في شارع الرشيد وكانت الممثلية التجارية تقوم بالاعمال القنصلية لالمانيا الشرقية.

محاولة اغتيال رئيس الوزراء

كان حزب البعث العربي الاشتراكي قد بدأ بالتفكير في اغتيال عبد الكريم قاسم منذ شباط ١٩٥٩ أي بعد استقالة الوزراء القوميين، وجرت اتصالات بين العقيد رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية وفؤاد الركابي امين سر قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي بواسطة الرائد صبحي عبد الحميد الذي عرض على الركابي رأي رفعت باستعداد الجيش لاسقاط عبد الكريم قاسم، وسأله عن مدى استعداد حزب البعث في الاسهام في هذه العملية، "وبشكل خاص عن مدى استعدادَ الحزب لتولي مهمة قتل عبد الكريم قاسم في هذه الخطة الانقلابية؟".

وحين أجتمع الركابي بقيادة الحزب[1] وجد "اجماعا منقطع النظير على ضرورة تحملها أعباء هذه العملية". وبعد يومين تطوع فاضل الشكرة لقتل عبدالكريم قاسم.

وقد أوضح الركابي لصبحي عبد الحميد ان عملية الإغتيال لا قيمة لها دون تعاون الجيش وان هناك خطتين الاولى تقضي بالقاء حقيبة من المتفجرات على سيارة عبد الكريم قاسم عند انعطافها في شارع الرشيد نحو ساحة التحرير من شقة في الطابق الاول، والثانية وضع مفرقعات في سيارة جيب تصطدم بسيارة عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد ايضا.

وعندما عرضت الخطتان على صبحي عبد الحميد لإبداء رأيه عرضها على رفعت الحاج سري بوصفه ضابط هندسة، كان رأي رفعت ان الخطتين فاشلتان من

---

[1] عقد اجتماع القيادة القطرية في دار مدحت ابراهيم جمعة في مدينة المأمون ببغداد حضره كل من أياد سعيد ثابت، وخالد علي الصالح الدليمي، وكريم محمود، ومدحت ابراهيم جمعة، وعبد الله الركابي، وطالب شبيب، وفؤاد الركابي.

الناحية الفنية وان الافضل اطلاق الرصاص على عبد الكريم قاسم من اسلحة نارية، وكان لقيام حركة الموصل يوم ٨ آذار ١٩٥٨ اثرها في شد الافكار الى اهدافها التي اثارت من جديد فكرة الاغتيال ولاسيما بعد المذابح الرهيبة التي وقعت في الموصل بحق المدنيين والعناصر القومية[١] وكذلك اعدام الضباط والمدنيين الذين وجهت اليهم تهمة المشاركة في حركة الموصل وفي مقدمتهم الطبقجلي ورفعت الحاج سري والواقع ان مسألة اغتيال عبد الكريم قاسم لم تكن بعيدة عن اذهان السلطة بل ان قاسما نفسه كان يحس ان هناك محاولة لاغتياله، ومنذ البداية نبهت مديرية شرطة بغداد الى ما اسمته (مؤامرة لاغتيال الزعيم) في اثناء مرور سيارته لحضور احد المهرجانات يقوم بها اشخاص مندسون متسترون بالولاء[٢].

وكانت المديرية نفسها قد كتبت الى الحاكم العسكري العام يوم ٣٠ آذار تعلمه بوجود اشاعات في الناصرية وكركوك والبصرة تفيد ان مؤامرة ستقع يوم الخامس من نيسان ومما جاء في الكتاب "لا اعرف ما هي المؤامرة وان حديثا يدور على السن الجميع حتى الذين يكرهون الجمهورية وخاصة البعثيين. اضطررت ان اخبركم. لا اعرف من اين تبدأ المؤامرة"[٣]. كما إن مديرية الأمن العامة كتبت الى الحاكم العسكري تخبره "ان فكرة اغتيال الزعيم تعود الى ما قبل حركة الموصل بعشرين يوما بتدبير موظف في سفارة الجمهورية العربية المتحدة وان السفارة احرقت بعد فشل حركة الموصل ثماني اضابير كبيرة تحتوي على وثائق مهمة تخص العراق"[٤].

وكانت حركة الموصل حافزا مهما لجعل الحزب يعمل بجدية أكبر من أجل اغتيال عبد الكريم قاسم وشرعت القيادة القطرية مرة اخرى بوضع خطة جديدة لتحقيق هذا الهدف تتوفر فيها عناصر النجاح اعدادا وتدريبا وتنفيذا وأُختير عضو القيادة مدحت ابراهيم جمعة للاشراف على العملية وعهد الى كل من اياد سعيد ثابت

---

[١] فؤاد الركابي، الحل الاوحد ص ٢٨، أضواء على نضال البعث الحلقة ١٣ جريدة الثورة ١٩٩٤/٨/٢١.

[٢] القيادة القومية، مكتب الثقافة والاعلام لجنة تاريخ الحزب الملف (٣٨) محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم كتاب مديرية شرطة لواء بغداد يوم ٥ مايس ١٩٥٩.

[٣] كتاب مديرية شرطة لواء بغداد ٣٠ اذار ١٩٥٩، المصدر السابق نفسه.

[٤] كتاب مديرية الامن العامة من ٢٨ اذار ١٩٥٩ المصدر نفسه وعبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص١٩١.

وخالد علي الصالح الدليمي تنفيذ الخطة وجميع القرارات الخاصة بتوزيع المهمـات واختيار المكلفين بتنفيذ المهمة من العناصر التي يعتمد عليها والمعروفـة بـالجرأة والشجاعة.

وفي نيسان ١٩٥٩ عقد إجتماع في دار خالد الدليمي في منطقة العلوية فـي بغداد ضم كلا من أياد سعيد ثابت وخالد علي الصالح الدليمي وعبد الوهـاب عبـود الغريري وشاكر ابراهيم حليوة وعبد الكريم عبد الستار الشيخلي وفاضل عبد الغفور الشاهر وحميد مرعي (من القطر السوري ويدرس في العراق). ولـم يشـترك فـي المناقشات التي تركزت على ضرورة تدريب غير المدربين على السلاح ممـن وقـع عليهم الاختيار. رماة لتنفذ عملية الاغتيال وهم.

عبد الوهاب الغريري، وصدام حسين (الرئيس العراقي السابق)، وحاتم حمدان العزاوي، وعبد الكريم الشيخلي، واحمد طه العزوز، وسمير عبـد العزيـز الـنجم، وسليم عيسى الزيبق،وشاكر ابراهيم حليوة، وطه ياسين علي، وعلي حسون.

وتم شراء السلاح بواسطة المحامي هلال ناجي الـذي كلّـف هاشـم العـامر بشرائه من المسيب وكان يتكون من أربع رشاشات، اثنتان من نوع سـتن والثالثـة سترلنك والرابعة من نوع طومسن، وأشترى أياد سعيد ثابت رشاشة من نوع بزمـا بشكل خاص، وجلب حميد مرعي رشاشة من نوع طومسن.

وكان ممثلون عن الحزب قد أجروا اتصالات مع العناصر القوميـة وحصـلوا على تأييدها ودعمها فزار فؤاد الركابي محمد صديق شنشل الوزير السابق فـي داره وعرض عليه فكرة اغتيال عبد الكريم قاسم فأيد شنشل الفكرة واعلن عن حماسـته للمشروع واكد ان قتل عبد الكريم قاسم "حل اساسي مهم وجزء من خطـة اوسـع لتتسلم السلطة الفئات والاحزاب القومية" وقد تبرع بمبلغ الف دينار لشراء السـلاح وتغطية تكاليف العملية[١].

أوكل امر إختيار مكان التدريب على السلاح للرماة الى عبد الوهاب الغريـري الذي تدارس مع هلال ناجي اختيار المكان المناسب فوقع اختيـارهم علـى منطقـة (الحصوة) قرب المسيب، وقد بدا التدريب في آيـار ١٩٥٩ وكلـف عبـد الوهـاب الغريري الذي كان يجيد استخدام السلاح بتدريب الرماة.

---

[١] الركابي، الحل الاوحد ص ٣٥، المحاكمات ٢٠/٢٨٥٠ــ ٧٨٥٧.

وفي التاسع من حزيران ١٩٥٩ استؤجرت دار في منطقة العلوية لتكون وكرا للمكلفين بتنفيذ العملية، وكلف حزبيون اخرون مهمة مراقبة تحركات عبد الكريم قاسم والطرق التي يسلكها من بيته الواقع في العلوية الى وزارة الدفاع في الباب المعظم ولاختيار المكان المناسب للتنفيذ، وقد وقع الاختيار على منطقة (رأس القرية) في شارع الرشيد للاسباب الآتية:ـ

١ - ان المنطقة تقع في منتصف الطريق بين بيت عبد الكريم قاسم ومقره في وزارة الدفاع.

٢ - ضيق شارع الرشيد في تلك المنطقة الأمر الذي يسهل عرقلة سير سيارة عبد الكريم قاسم.

٣ - وجود عدد من الأزقة الفرعية المتقابلة المتصلة بالشارع والمؤدية الى كل من شارع المستنصر باتجاه نهر دجلة وشارع الجمهورية (الخلفاء حاليا). مما يساعد على استخدامها للوصول الى السيارة التي كان من المقرر ان تنتظرهم في شارع الجمهورية لتنقلهم الى وكر العلوية.

وقد أُستؤجرت شقة لاتخاذها وكرا للتنفيذ في زقاق (عكد) الراهبات في راس القرية ببدل ايجار سنوي مقداره (٦٥) دينارا بواسطة المحامي هلال ناجي واتخذت الشقة ظاهريا مكتب مهندس انتحل شخصيته سمير النجم وانتحل طه العزوز صفة الفراش. وعُينت خمس نقاط لمراقبة تحركات عبد الكريم قاسم في ساحة التحرير والباب الشرقي (عند سينما روكسي) وساحة الامين، وامام وزارة الدفاع، وفي الباب المعظم، وحدد المكان الضروري لتامين الاتصال بين نقاط المراقبة وجماعة التنفيذ. كما حددت نقطة لتسلم الكلمة الرمزية عن طريق الهاتف للابلاغ عن قدوم عبد الكريم قاسم تكون اشارة لجماعة التنفيذ للنزول الى الشارع في الوقت المحدد لتنفيذ العملية، وأُختيرت عيادة طبيب الاسنان الدكتور حازم البكري التي خصصت للاختباء لتسلم الكلمة الرمزية عن طريق الهاتف.

وقد وافق الدكتور حازم البكري على ذلك بعد ان أبلغ ان الحزب عازم على مراقبة احد اوكار الشيوعيين بالمنطقة من عيادته، وكانت الكلمتان الرمزيتان اللتان حددهما (محمود) عندما تكون سيارة عبد الكريم قاسم قادمة من الباب المعظم اذ ان فيها حرف (م) و (شكري) اذا كانت السيارة قادمة من الباب الشرقي اذ ان فيها حرف (ش).

وبذلك تكون الاستعدادات قد تمت لتنفيذ العملية بكل تفاصيلها من تدريب المنفذين ومعرفة أدوارهم والوكر الذي سيلجأون اليه بعد التنفيذ، واتُفق مع احد الاطباء الحزبيين لتضميد من قد يصاب بجرح اثناء التنفيذ.

وفي الوقت الذي اختمرت فيه فكرة تنفيذ العملية في نهاية حزيران ١٩٥٩ حدث تحول في سياسة عبد الكريم قاسم الذي سعى إلى احداث توازن بين الشيوعيين والقوميين وذلك عن طريق الوقوف بوجه المد الشيوعي واخذ عبد الكريم قاسم يهاجم اعمال العنف التي يمارسها الشيوعيون بحق معارضيهم القوميين ووعد بتوجيه ضربة اليهم وايقافهم عند حدهم خاصة بعد مسيرة الأول من آيار والتي طالبوا فيها بالاشتراك في الحكم وانتشرت اخبار مؤامرة شيوعية كان مقررا تنفيذها يوم العاشر من حزيران فأُطلق سراح العديد من الموقوفين والمبعدين القوميين مدنيين وعسكريين كانوا قد اوقفوا بعد اخفاق حركة الموصل وقد قابلهم عبد الكريم قاسم بشكل جماعات واظهر عطفه عليهم ومنحت الامتيازات لعدد من الصحف المناهضة للشيوعيين او سمح لها بمعاودة الصدور بعد ان صدرت الاوامر بايقافها وذلك من اجل تنظيم حملات واسعة ضد الشيوعيين. ونتيجة لهذه التطورات اجتمعت القيادة القطرية للحزب وتوصلت الى نتيجة مفادها ان اغتيال عبد الكريم قاسم لن يؤدي الى حل جذري للوضع المتأزم في البلاد وعليه قررت القيادة ارجاء تنفيذ العملية.

ثم جاءت احداث كركوك في ١٤ تموز لتزيد حدة التباعد بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وتمكن التيار القومي من معاودة نشاطه[١].

وفي نهاية تموز اجتمعت قيادة الحزب وناقشت الموضوع من جديد واتخذت قرارا بوجوب وضع خطة شاملة للاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم والتعاون مع ضباط الجيش القوميين لتسلم السلطة. واُتصلت بالقيادة القومية للحزب في سورية اذ ارسلت صالح شعبان عضو القيادة القطرية الى هناك لاطلاع القيادة القومية والجمهورية العربية المتحدة على ما يخطط له الحزب. وقد عارضت القيادة القومية

[١] اضواء على نضال البعث الحلقة ١٣ جريدة الثورة ٢١ آب ١٩٩٤، المحاكمات ٧٨٥٦/٢٠.

فكرة الاغتيال[1] في حين أيدها الرئيس جمال عبد الناصر عند لقائه بصالح شعبان[2] كونها خطوة مهمة لاسقاط الحكم القائم.

وبعد الاتصال بعدد من الضباط لمعرفة إمكان الاستيلاء على السلطة في حالة قتل عبد الكريم قاسم ومنع الشيوعيين من القفز الى السلطة وضعت خطة تفصيلية تتضمن الافادة من رئيس مجلس السيادة الفريق محمد نجيب الربيعي ومن مجلس السيادة نفسه لاستثمار الصفة الدستورية التي يتمتع بها المجلس بغية تأمين سيطرة الضباط الاحرار للقضاء على حكم عبد الكريم قاسم فتم تكليف عبد الله جبار الركابي عضو القيادة القطرية للحزب بالإتصال بالمقدم الركن صالح مهدي عماش الذي اطلق سراحه يوم ١١ تموز لمعرفة رايه عن مدى استعداد الضباط للسيطرة على الحكم في حالة مقتل عبد الكريم قاسم فطلب صالح امهاله عدة ايام ليتسنى له الاتصال بعدد من الضباط، وبعد ايام اكد لعبد الله الركابي ان حركة الضباط الاحرار مستعدة للقيام بعملية الاتصال بعدد من الضباط[3].

ويذكر صبحي عبد الحميد "طلبت قيادة الحزب من المقدم الركن صالح مهدي عماش الذي غادر المعتقل يوم ١١ تموز ١٩٥٩ اخبار اقل عدد ممكن من الضباط الذين يستطيعون التأثير وتحريك وحدات الجيش بعد تنفيذ العملية فوقع اختيار صالح على عبد الكريم فرحان الذي كان يشغل منصب مدير شعبة في مديرية الحركات العسكرية، وعلى المقدم الركن محمد خالد الذي كان سكرتيرا لرئيس اركان الجيش وكان بامكانه التأثير على رئيس الأركان الذي يشغل في الوقت نفسه منصب الحاكم العسكري العام ويوجهه لاتخاذ القرارات في صالح القضية.

ولقد اهمل عماش اخبار آمري كتائب الدبابات الثلاثة التي كانت في بغداد وهم من القوميين المتعاطفين مع حزب البعث العربي الاشتراكي وهم، من اصدقائه المقربين وهم المقدم الركن خالد مكي الهاشمي والمقدم الركن ابراهيم جاسم والمقدم

---

[1] أكد فؤاد الركابي للدكتور مجيد خدوري يوم ١٨ كانون الاول ١٩٦٦ ان ميشيل عفلق وصلاح البيطار وغيرهما قد استشيروا في الامر ولكن بما ان القيادة القومية للحزب قد حلت بعد الوحدة المصرية السورية فانه يستبعد ان تكون قد اجتمعت من قبل لابداء النصح. العراق الجمهوري ص ٢٠٢.

[2] أضواء على نضال البعث الحلقة ١٤ جريدة الثورة ٢٥ ايلول ١٩٥٩، المحاكمات ٧٨٥٤/٢٠.

[3] فؤاد الركابي، الحل الاوحد ص ٥٢ـ ٥٥.

الركن خالد حسن فريد وكان رايه انهم سينفذون الاوامر بالزحف نحو الاهداف التي سيحددها عبد الكريم فرحان ومحمد خالد بعد تنفيذ العملية وان خطة الاغتيال التي كانت تعتمد على عامل الوقت (أي مرور عبد الكريم قاسم من شارع الرشيد) لاتسمح باخبار عدد كبير من الضباط خوفا من تسرب انباء الخطة الى الجهات المعادية"[1].

وأُتصل ايضا بالفريق الركن محمد نجيب الربيعي عن طريق شكري صالح زكي، وقد ابدى الربيعي حماسة لانهاء حكم عبد الكريم قاسم واستعداده لارتداء الزي العسكري والذهاب الى مقر وزارة الدفاع فور اغتيال عبد الكريم قاسم لمساعدة الضباط المناوئين لعبد الكريم قاسم في السيطرة على الوضع لكنه اشترط مقابل ذلك عدم الاندفاع الفوري في الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بل رأى اولا ضرورة تأليف مجلس لقيادة الثورة بالاشتراك مع الضباط القوميين وتأليف حكومة قومية تتعاون الى اقصى حد مع الجمهورية العربية المتحدة، وأُبلغ صالح مهدي عماش بامر الاتصال مع الربيعي واكد صالح لعبد الله جبار الركابي ان الضباط الاحرار غاية من الحماسة للاسهام في اسقاط حكم عبد الكريم قاسم".

شرع الحزب بتكوين منظمات فدائية لاستخدامها عند الضرورة على غرار الحرس القومي وانيطت مهمة تكوين تلك المنظمات الى عبد الله جبار الركابي الذي انيطت به مهمة توطيد الصلة بالضباط الاحرار لضمان السيطرة على وزارة الدفاع وتأمين حكومة قومية ومجلس ثورة قومي، وفي الوقت نفسه جُمعت المعلومات عن تحركات عبد الكريم قاسم من حيث وقت ذهابه الى البيت وساعة نومه وساعة ذهابه الى وزارة الدفاع ووقت اجتماعه بمجلس الوزراء والاوقات التي يتنقل فيها.

وفي تلك الاثناء نُفذ يوم ٢٠ أيلول حكم الاعدام بالزعيم الركن ناظم الطبقجلي والعقيد رفعت الحاج سري ورفاقهما بتهمة الاشتراك في حركة الموصل الامر الذي حفز الحزب على المضي قدما في تنفيذ عملية الاغتيال، ووزعت الأوامر بين الجماعة المنفذة وهم كل من عبد الوهاب الغريري وعبد الكريم الشيخلي وصدام حسين وحاتم حمدان العزاوي وسمير عبد العزيز النجم واحمد طه العزوز وسليم عيسى الزيبق الذي وقعت عليه مهمة قيادة سيارته وقطع الطريق على سيارة عبد

---

[1] صبحي عبد الحميد، اسرار ثورة ١٤ تموز ص ١٩٣ــ ١٩٤.

الكريم قاسم وذلك ليتمكن الاخرون من تنفيذ العملية في الوقت الذي كان علي حسون ينتظر بسيارة الاجرة العائدة له في شارع الجمهورية لنقل منفذي العملية[١].

وفي رأس القرية كان طه ياسين العلي يراقب من عيادة الدكتور حازم البكري وينتظر المكالمة الهاتفية التي تنبه على توجه سيارة عبد الكريم قاسم الى المنطقة ليتولى تبليغ المنفذين، ووزع عدد من البعثيين في نقاط مراقبة من الباب الشرقي وعلى مقربة من سينما روكسي ومن نهاية شارع الرشيد عند ساحة التحرير وقرب وزارة الدفاع في الباب المعظم اما اعضاء القيادة القطرية اياد سعيد ثابت وخالد علي الصالح الدليمي وعبد الله الركابي فقد اوكلت اليهم مهمة الاتصال ببقية الاطراف لابلاغهم بالنتائج ودعوتهم الى التحرك، وكان فؤاد الركابي يتولى اصدار التعليمات لتنفيذ الاغتيال من مخبئه في احد بيوت الاعظمية القديمة المجاورة لمنزل المدعي العام في المحكمة العسكرية العليا الخاصة ووضعت جميع الفرق الحزبية في انحاء بغداد في حالة تأهب من دون تبليغها بتفاصيل الخطة لكن التنفيذ تاجل لعدم مرور عبد الكريم قاسم من المنطقة.

وكانت هناك جماعة اخرى تخطط لاغتيال عبدالكريم قاسم واعضاها مدحت الحاج سري وكاظم ابراهيم العزاوي وفيصل حبيب الخيزران وآخرون وقد قاموا بشراء الاسلحة والاعتدة وتوزيع الاعمال على المشاركين واشتروا سيارة لاستخدامها من جماعة التنفيذ وحددوا يوم السبت ١٩٥٩/١٠/٣ وكان واجبهم ترصد سيارة عبدالكريم قاسم في احد الشوارع الفرعية لشارع ابي نؤاس لان عبدالكريم قاسم اعتاد المرور من ذلك الطريق على ان يركبوا سيارة تقل ستة اشخاص يحملون الرشاشات وتتبعهم سيارة اخرى لحمايتهم. وقد جهز مدحت الحاج سري الاسلحة والمال لهذه الجماعة.

وطبقاً لاقوال عبدالكريم فرحان فإن مدحت الحاج سري قد حضر الى بيته يوم ٧تشرين الاول ١٩٥٩ وقال له قررت اغتيال عبدالكريم قاسم لاثأر لأخي الشهيد المرحوم رفعت وقد رتبت كل شيء لكني احتاج الان الى غدارتين فقط وكان صوته

---

[١] الركابي، الحل الاوحد ص ٥٣ــ ٥٥.

ينم عن الانفعال والاضطراب ثم اجبته قائلاً ليس بالوسع تدبير الغدارتين الان ولابد من بحث الامر والاستعانة ببعض الاخوان فأنصرف مسرعاً[1].

وفي يوم الاثنين الخامس من تشرين الاول ١٩٥٩ ابلغ فيصل حبيب الخيزران القيادة القطرية ان العقيد مدحت الحاج سري (شقيق رفعت) يعمل مع جماعة خاصة لتنفيذ عملية لاغتيال عبد الكريم قاسم وانه يحتاج الى رشاشاتين لاستخدامهما في العملية، ولكن الحزب رفض الفكرة لانه لا يملك عددا كافيا من الرشاشات اولا ولانه ليست لديه معلومات موثوقة عن القائمين بهذه العملية ولم يستبعد ارتباطها بجهات غير قومية او مشبوهة الامر الذي قد يؤدي الى فشل خطة الحزب. خاصة وان الملك حسين ملك الاردن كان يسعى انذاك إلى احداث تغيير في العراق لصالحه، ويقول فؤاد الركابي" ان اعتذارنا عن تزويد تلك الجهة بالمدافع الرشاشة قد انقذنا من التورط في موقف ما كنا لنرتضيه لاحد منا ولا لاية فئة قومية، فقد اتضح بعد ذلك ان شخصا يدعي كاظم ابراهيم العزاوي قد اعدّ مع جماعة له عملية إغتيال لعبد الكريم قاسم وقد كشف التحقيق فيما بعد ارتباط هذه الجماعة بشخص بريطاني الجنسية يدعي ليسلي مارش (ابو جاسم) احد الذين يشرفون على جهاز المخابرات في السفارة البريطانية"[2].

وبعد اكثر من تأجيل للعملية بسبب عدم مرور سيارة عبد الكريم قاسم من موقع التنفيذ نُفذت العملية يوم السابع من تشرين الاول ١٩٥٩. بعد ان غادر عبد الكريم قاسم مبنى وزارة الدفاع في الساعة السادسة والنصف من مساء ذلك اليوم قاصدا الممثلية التجارية لالمانيا الديمقراطية لحضور الحفل الذي اقامه الملحق التجاري بمناسبة عيد جمهورية المانيا الديمقراطية الوطني سالكا شارع الرشيد حيث وصلت طه ياسين علي الكلمة الرمزية (محمود) فابلغها في الحال الى المنفذين الموجودين في الشقة عند نقطة التنفيذ.

ترك المنفذون الشقة وهم يخبئون رشاشاتهم تحت ملابسهم واسرع سليم الزيبق الى سيارته ليعترض سيارة عبد الكريم قاسم لكنه لم يتمكن من تشغيلها اذ

---

[1] حصاد ثورة، ص٤٩، بعد محاولة الاغتيال هرب مدحت الى خارج العراق ثم عاد اليه بعد ان عفا عنه عبدالكريم قاسم بفضل جهود شقيقه فائق الحاج سري لكنه اعدم بعد ١٧تموز ١٩٦٨.

[2] المصدر نفسه ص ٥٨ــ ٧٢، وانظر المحاكمات ٧٨٥٨/٢٠.

انه نسي مفاتيحها في داخلها واغلق ابوابها، وما ان وصلت سيارة عبد الكريم قاسم نقطة التنفيذ حتى صوب عليها عبد الوهاب الغريري نار بندقيته وقتل السائق (كاظم عارف) في الحال فتوقفت السيارة وعند توقفها أزدادت شدة النيران التي تركزت على عبد الكريم قاسم وسقط مرافقه الرئيس الأول قاسم امين الجنابي مغمى عليه بعد اصابته بعدة طلقات وسقط عبد الكريم قاسم في المعقد الخلفي للسيارة، وصادف ان تعطلت احدى الرشاشات واخطا احد المنفذين اصابة السيارة بقنبلة يدوية اذ انفجرت في الشارع. واراد الغريري الانقضاض على سيارة عبد الكريم قاسم التي كانت قد توقفت في ارض مرتفعة فانحدرت وبتحركها لم يعد وقوف المنفذين منتظما فتعرض الغريري لرصاصة من احد رفاقه فقتل في الحال واصيب سمير النجم في كتفه الامر الذي اربك المنفذين الذين اعتقدوا ان عبد الكريم قاسم الذي سقط على أرضية السيارة قد قتل فقرروا الانسحاب وتولى صدام حسين حماية المنسحبين الامر الذي عرضه للاصابة باطلاقة نارية في ساقة انطلقت من مسدس أحد افراد شرطة المرور ومع ذلك فقد تمكن من تغطية انسحاب رفاقه لغاية وصولهم إلى شارع الجمهورية (الخلفاء حاليا) حيث نقلهم علي حسون بسيارته الى الوكر المخصص لهم، وقد اصيب عدد من المواطنين الذين كانوا في محل الحادث ونقلوا الى المستشفى[1] وينقل السفير البريطاني في بغداد عن الزعيم محمد علي بغدادي المقرب الى عبد الكريم قاسم ان المهاجمين احدثوا (١٤) فتحة رصاص في سيارة عبد الكريم قاسم الذي بقي وحيدا ينزف دما بعد اصابته بعدة اطلاقات في كتفه ثم تجمع الناس حوله"[2].

ويذكر احد الذين شهدوا الحادث وهو سلمان علي مركب الاسنان، ان قاسم امين الجنابي مرافق عبد الكريم قاسم خرج من السيارة ليطلق الرصاص على المنفذين لكنه سقط على الارض متأثرا بجراحه، واضاف "لم اتمكن من التقدم نحو السيارة الا بعد ان انقطعت النار الحامية فركضت نحو سيارة الزعيم غير مبال

---

[1] فؤاد الركابي، الحل الاوحد ص ٨١ـ ٨٣ المحاكمات ٢٠/٧٨٥٨ـ ٧٨٥٩.

[2] برقية السفارة الى خارجيتها يوم ١٣ تشرين الأول، الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٣٠١/٤ ومؤيد الونداوي، محاولة إغتيال عبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية جريدة الاعلام ١٩٩٨/١٠/٧.

بالقنبلة التي فجروها في نهاية العملية... وعندما فتحت السيارة جاء جندي من وحدة ميدان طبية،... فعرفت عبد الكريم قاسم بشخصي واني من مجاوري عائلة سيادته فاخبرني الزعيم انه اصيب بكتفه الايسر.. وفي هذه الاثناء تأكدت من اخلاص طالبين اجلستهما في السيارة لغرض الحماية من النوافذ وقد حاول الجندي المنسوب الى وحدة الميدان الطبية قيادة سيارة الزعيم فلم يتمكن فاستعنا بسائق سيارة عسكرية تقف بالقرب من الحادث وهو السائق حسين علي خماس الذي قاد سيارة الزعيم، وطلب مني الزعيم لتتجه السيارة بنا الى مستشفى الرشيد العسكري الا اني خشيت ان يكون المتآمرون قد نصبوا للزعيم كمينا ثانيا فاتفقت مع ابن الشعب البار على الذهاب الى مستشفى السلام وقد ترك لي الزعيم حرية اختيار المستشفى وتقدير الموقف... وعند وصولنا مستشفى السلام هرع جميع العاملين في المستشفى وتم نقل الزعيم الى غرفة العمليات وكان اول من وصل المستشفى هو حارسه العقيد وصفي طاهر وعبد الجبار المهداوي ابن خالته ثم وصل تباعا خالد النقشبندي عضو مجلس السيادة ووزير الصحة (محمد عبد الملك الشواف) ونزيهة الدليمي واقارب الزعيم ورئيس اركان الجيش وجميع الوزراء وقادة الجيش وتجمعت الجماهير حول المستشفى"[1].

وبعد إنسحاب المهاجمين أتصل فؤاد الركابي بالمقدم صالح مهدي عماش وابلغه ان الخطة قد نجحت وان على الضباط الاحرار التحرك لتسلم الحكم فكان رد صالح هو ان الحاكم العسكري العام (اللواء الركن احمد صالح العبدي) يكوّن عقبة في الطريق وانه قد سيطر على الموقف وحال دون تحرك الضباط المعادين لعبد الكريم قاسم وان هناك خلافا بين الضباط الامر الذي يجعل التحرك محفوفاً بالمخاطر ووعد عماش بمواصلة جهوده مع الضباط لتوحيد وجهات نظرهم، اما الفريق محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة فقد سمع خبرا مفاده ان عبد الكريم قاسم قد قتل فارتدى ملابسه العسكرية وذهب الى وزارة الدفاع للسيطرة على الموقف وتسلم السلطة وحال وصوله الى مبنى الوزارة علم ان عبد الكريم قاسم لم يمت فادعى انه جاء لمنع الشيوعيين من السيطرة على الحكم، واقترح بعض الضباط على العبدي

---

[1] المحاكمات ٧٨٧٩/٢٠، جريدة الاخبار ١٩٥٩/١٠/١٠.

التعاون معهم لتسلم السلطة لكنه رفض وهدد بفضح امرهم اذا قاموا بأيـــة محاولـــة باتجاه ذلك[1].

واستنادا إلى ما يقوله صالح مهدي عماش فان نجيب الربيعي كان مترددا في مسألة الاغتيال لاعتقاده ان ذلك لا ينسجم والتقاليد العربية لكن اندفاع عبـد الكـريم قاسم في ضرب القوى الوطنية والقومية واستمرار الانحراف عن اهداف ثـورة ١٤ تموز دفع الربيعي الى الموافقة على المشاركة بالخطة بعد اغتيـال عبـد الكـريم[2] وحول الموضوع نفسه يذكر ابراهيم حمدي الراوي.

"عندما وقع الاعتداء الجريء علىعبد الكريم قاسم في شارع الرشيد ذهبـت الى نجيب الربيعي لمواجهته في مجلس السيادة وقبل دخولي عليه دخلت على سرية الحرس لأزور المسجونين من امثال عبد المجيد العـريم واسـماعيل الغـانم وطـه الفياض وغيرهم واستانست بهم لأن معنوياتهم كانت على مستوى عــال... وعنـد خروجي منهم رانـي خضر العباسي صاحب جريدة بغداد التي كانت تهاجم الشيوعيين بشجاعة فرجاني ان اعرج على مجلس السيادة لأكلم الربيعي بحقه، فخرجت وذهبت لمواجهة الربيعي وبعد التحية قلت له ان عبد الكريم قاسم الان طريح الفـراش فـي مستشفى دار السلام لا يحل ولا يربط فالواجب القومي يقضي عليك ان تـذهب انـت واحمد صالح العبدي وتقولا له انت مريض الان وصحتك غالية علينا ولـذا نقتـرح عليك ان تذهب الى روسيا للمعالجة ثم تضعانه في طيارة وترسلاه الى موسكو هـذا اولا وحيث لا يوجد منع تجول يمكنكم ان تقبضوا على من تعتقدون بضررهم امثـال عبد القادر اسماعيل ورضوي (سلام عادل) والمهداوي ووصفي وماجد وطه الشـيخ احمد الخ من مدنيين وعسكريين من الذين اشتهروا بميولهم اليسـارية وتسـجنوهم وتشكلون وزارة قومية ومجلس ثورة بجانبها، متجانس معها. وبهـذا تخـدم البلـد خدمة لائقة فقال (العبدي غير مستعد) فقلت له انا اضمن لك اقناعه فنكس رأسه أي جبن"[3].

---

[1] الركابي، الحل الاوحد، ٨٤ـ ٨٦، وانظر الدرة، ثورة الموصل، ص ٣٧٠.

[2] اضواء على نضال البعث الحلقة ١٤ جريدة الثورة ٢٥ ايلول ١٩٥٩.

[3] ابراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث، (بيروت ١٩٧٨) ص ٣٢٢.

واكد حازم جواد أحد قيادي حزب البعث بعد محاولة إغتيال عبدالكريم قاسم دور كل من الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها جمال عبدالناصر في المحاولة ويقول: بعد اعدام ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري ورفاقهما من الضباط القوميين عدت سراً الى العراق مع بعض قطع السلاح التي قد يحتاجها الحزب. وبعد تسليمه الاسلحة لرفيقيه علي صالح السعدي وفيصل حبيب الخيزران همسا في اذنه ان زمرة من الحزب ستحاول اغتيال عبدالكريم قاسم في شارع الرشيد. كان فؤاد الركابي امين سر القيادة القطرية وراء هذا القرار وكانت الخطة تقضي ان يعقب نجاح محاولة الاغتيال تحرك ضباط بعثيين وقوميين للامساك بالسلطة وغالب الظن ان الركابي كان قد اطلع جمال عبدالناصر على هذا التوجه ونال موافقته.

وبعد تنفيذ العملية اختفى الركابي في منزل قريبه حازم جواد واعتقلت السلطات بعض المنفذين وفر آخرون. وفي بيت اهله لاحظ جواد ان فؤاد الركابي كان يسأل مساعدة عبدالله الركابي كلما جاءه عن مصير شاب اسمه صدام حسين شارك في المحاولة واصيب خلال تبادل اطلاق النار وبعد اسابيع فرّ الركابي وجواد والسعدي وعبدالله الركابي الى سورية ثم وصل ايضاً صدام حسين بعدما اختفى مع صديق له اسمه فاتك الصافي في منطقة العوجة ثم توجها الى سورية، وكان ذلك بداية بروز صدام حسين[1] واكد ذلك ايضاً هاني الفكيكي بقوله "سيّطر الرعب على ميشيل عفلق بسبب صلة عبدالله الريماوي وفؤاد الركابي بعبدالناصر خاصة بعد علمه ان قيادة الحزب في العراق كانت تخطط لاغتيال عبدالكريم قاسم بالتنسيق مع قيادة العربية المتحدة"[2].

اجراءات الحاكم العسكري العام

اظهر اللواء الركن احمد صالح العبدي رئيس الاركان والحاكم العسكري العام تفانيا في اخلاصه لعبد الكريم قاسم وتمكن ان يسيطر على الموقف سيطرة تامة وبادر في اليوم نفسه الى اذاعة البيان الاتي:ـ

---

[1] مذكرات حازم جواد،ص٤.

[2] اوكار الهزيمة، ص١٠٠.

بيان رقم ١١٨

الى ابناء الشعب العراق الكريم

"بينما كان سيادة زعيم البلاد الاوحد اللواء الركن عبد الكريم قاسم مارا بسيارته في شارع الرشيد حوالي الساعة السادسة والنصف من مساء هذا اليوم اطلقت يد اثيمة عيارات نارية على سيارته فاصيب اصابة بسيطة جدا في كتفه وان حالته الصحية جيدة جدا لا تدعو الى القلق مطلقا فنرجو من ابناء الشعب الكريم ان يطمئنوا بان زعيمنا المنقذ بحالة صحية جيدة جدا وندعوهم ان يخلدوا الى الهدوء والسكينة ونبشر ابناء الشعب الكرام بان زعيمنا الاوحد ما ان رأى جماهير الشعب تحيط بالمستشفى للاستفسار عن صحته حتى اطل وحياهم وبعث فيهم الطمأنينة".

اللواء الركن احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام

ثم أتبع هذا البيان في مساء اليوم نفسه بالبيان رقم ١١٩ الاتي:ـ

"قررنا منع التجول في مدينة بغداد وضواحيها اعتبارا من الساعة التاسعة مساء حتى الساعة الخامسة صباحا ينفذ هذا البيان اعتبارا من مساء هذا اليوم وحتى اشعارا اخر"[١]. ونظرا لمجهولية اتجاهات الفاعلين وخشية قيام مظاهرات قد تؤدي الى وقوع مصادمات بين الشيوعيين والقوميين اذاع العبدي في الساعة الثامنة والنصف من مساء اليوم نفسه.

البيان رقم (١٢٠) من محطات الاذاعة والتلفزيون وهذا نصه:ـ

"لقد جرت محاولة اثمة للاعتداء على حياة الزعيم الاوحد عبد الكريم قاسم باءت بالاخفاق والفشل، ان صحة زعيمنا على خير ما يرام وقد تحدث بنفسه الى ابناء شعبه فطمأنهم وبعث في نفوسهم الفرح والسعادة، ولقد اتخذت السلطات المختصة كافة التدابير اللازمة لحفظ الامن والاستقرار وانها قائمة بالتحقيق الدقيق في الجريمة النكراء باهتمام بالغ.

اننا نهيب بابناء الشعب ان يركنوا الى الهدوء والسكينة وينصرفوا الى اعمالهم الاعتيادية ونطلب اليهم ان لا يقوموا بأي عمل يؤدي الى تعكير الأمن

---

[١] اتحاد الشعب ١٩٥٩/١٠/٨.

ويعرقل سير التحقيق انهم بركونهم الى الهدوء والسكينة سيفسحون المجال للسلطات المسؤولة لكي تؤدي واجبها حسب الاصول وتتوصل الى وضع يـدها علـى الجنـاة المجرمين.

اننا نذكر ابناء الشعب بتوجيهات الزعيم الغالية التي طلب فيهـا الـيهم ان لا يدعوا أي دساس او مستغل ان يفرق صفوفهم ويزعزع ثقتهم ويدفعهم الى القيام بما من شأنه الاخلال بالامن والنظام مما ينتفع منه الطامعون والمسـتعمرون واذنـابهم وعليه بناء على الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة الثالثة مـن المـادة ١٤ مـن مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ **قررنا ما يلي:ـ**

اولا - منع التظاهرات والتجمعات كافة في مدينة بغـداد وفـي انحـاء الجمهوريـة العراقية كافة.

ثانيا - يعد تجمع خمسة اشخاص فاكثر لاي غرض كان مخالفا لبياننا هذا.

ثالثا - ان المخالف سيعاقب وفقا لاحكام مرسوم الادارة العرفية والقوانين المرعيـة الاخرى.

رابعا - على السلطات العسكرية والشرطة والامن الحيلولة دون قيام أية مظاهرة او اجتماع يعد مخالفا لما ورد في بياننا هذا.

الحاكم العسكري العام

اللواء الركن احمد صالح العبدي[1]

واقتضى الامر تمديد ساعات منع التجوال منعا لقيام تظاهرات وتجمعـات قـد تخل بالامن فاصدر الحاكم العسكري البيان رقم ١٢١ ونصه:ـ

"الحاقا ببياننا رقم ١١٩ قررنا تقديم منع التجول اعتبـارا مـن هـذا اليـوم الخميس ٨ تشرين الأول ١٩٥٩ وجعله من الساعة الخامسة مسـاء والـى اشـعار اخر".

اللواء الركن احمد صالح العبدي

الحاكم العسكري العام[2]

---

[1] اتحاد الشعب ٨ تشرين الاول ١٩٥٩.

[2] نفسه (الملحق).

وفي اليوم نفسه (٧ تشرين الاول) وجه عبد الكريم قاسم كلمة من مستشفى دار السلام عبر الاذاعة الى ابناء الشعب زف فيها البشرى بنجاته من المحاولة وقال ان صحته جيدة وفيما يلي نص الخطاب:ــ

"السلام عليكم ابناء الشعب الكريم السلام عليكم ابناء وطني اني قد عاهدت الله عز وجل ان اخدم هذا البلد واحرره دوما وان لا ادع أي اصبع اجنبي او طامع يتدخل في شؤون بلادنا.

ابناء شعبنا الكريم: انني عاهدت الله ان افنى في سبيلكم وان ما يصيبني من المتاعب والعقبات ان هو الا جزء يسير من الخدمات التي اؤديها في سبيل هذا الشعب والوطن.

ايها الاخوان:ــ ان الله معنا واننا سوف ننتصر على القوم الظالمين اننا سوف ننتصر على الاستعمار ونحطم اية قوة طامعة في بلادنا وان هؤلاء الخونة سوف تبقى تطاردهم اشباحهم الشريرة في الظلام وفي البيوت وفي كل مكان تطاردهم ان لعنة الله على الخونة والظالمين الذين يعملون في سبيل المنافع الشخصية وفي خدمة الاستعمار، انني افنى في سبيلكم وانني عاهدت الله عز وجل ان اسير دوما وفق الاهداف المسطرة اهداف الثورة ثورة ١٤ تموز، انني قد قمت والرجال المخلصون والعاملون في سبيل الله قد قمت ضد الاستعمار وضد الطامعين في بلادنا والحمد لله قد حررنا هذا الشعب الجبار المظفر وان القوة والسلطة اصبحت بيد ابناء الشعب لا ينازعهم فيها منازع.

انني افنى في سبيلكم وانني معكم وانتم معي والله معنا وارجو الله ان يوفقكم ويكلأ هذه البلاد من شر الطامعين وشر الخونة انني ارجو لكم كل خير وتوفيق وان هذه الرصاصات التي اصابتني ما هي الا جزء من الواجب والعقبات التي كانت في طريقي تجاه تحرير البلاد وتجاه العمل ضد الطامعين.

اسأل الله أن يوفقكم وانني بخير معكم وسوف ننتصر على القوم الظالمين وسوف ننتصر على الخونة والمجرمين وسوف ننتصر وسوف يكون للجمهورية العراقية شأن كبير في منطقة الشرق الاوسط، ان جمهوريتنا التي ناضلت في سبيلها اصبحت راسخة قوية متينة لا يزعزعها مزعزع.

ان هؤلاء الخونة ارادوا ان يتخلصوا مني ليبقى الشعب بدون قيادة ويتفرق شذر مذر، انني اوصيكم بعدم التفرقة وان تكونوا قوة واحدة فان الاستعمار ما زال يعمل في الظلام ان الاستعمار ما زال يعمل للقضاء على هذه الجمهورية...

اننا عاهدنا الله ان نخدم هذا الشعب وان نصون جمهوريتنا الخالدة وانني بخير وان الله معنا والسلام عليكم"[1].

ويعلق فؤاد الركابي على خطاب عبد الكريم قاسم هذا بالقول:-

"اذيع ذلك التسجيل الصوتي لعبد الكريم قاسم والذي دل على ان اصابته لم تكن بالطفيفة اذ كان ينطق بصعوبة بالغة، لقد خيل الي وانا استمع اليه انه كالوحش الجريح الذي يجب الاجهاز عليه لانه ما يكاد يرى الجرح حتى تستفيق فيه غريزة الدم.. دم الشعب الذي يريد ان يلغ فيه دونما ارتواء"[2].

ويذكر العميد الركن المتقاعد جاسم العزاوي سكرتير عبد الكريم قاسم انذاك انه عندما علم بالامر توجه الى المستشفى فوجده (عبد الكريم قاسم) "ممددا على بساط على الارض ويده مكسورة بدون علاج ومن شدة تاثري قلت له (هذي اللي تريدها؟ اكلها، كم مرة قلنا يفترض القيام بالاصلاح) فلم يجبني.

وبعد مدة حضر حافظ علوان (مرافق عبد الكريم قاسم) اما وصفي طاهر فلم يحضر الا بعد الساعة التاسعة مساء (خلاف ما ورد في المحكمة)، لم اعرف حتى تلك اللحظة من يقف وراء محاولة الاغتيال فقد كنت اظن انها محاولة شيوعية، تصرفت باسم عبد الكريم قاسم فاتصلت بوزارة الدفاع وتحدثت مع عبد الستار الجنابي اخبرني بوجود احمد صالح العبدي في الوزارة.... وان عددا كبيرا من الضباط الشيوعيين وحتى المحالين منهم على التقاعد قد تدفق على الوزارة وان نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة قد حضر بملابسه العسكرية وهو شيء يحدث لأول مرة مما اثار الانتباه... طلبت منه اخراج جميع الضباط من وزارة الدفاع بالقوة اذا استدعى الامر، وعدم السماح لأي ضابط بدخول الوزارة كما سألته ان يفتش غرفنا واخباري. قام بالمهمة ثم اخبرني انه وجد في غرفة وصفي طاهر صندوقا فيه قنابل يدوية وان وصفي طاهر قد جاء توا الى غرفته فطلبت منه اخذ الصندوق باسم

---

[1] جريدة الثورة ٩ تشرين الاول ١٩٥٩.

[2] الحل الاوحد ص ٨٢.

الزعيم، تخاذل وصفي طاهر كما اخبرني عبد الستار مدعيا ان القنابل موجودة منذ حركة الشواف والحقيقة انني لا ادري ما هو هدف وصفي من هذا الصندوق كما لا اعتقد انه يتآمر ضد عبد الكريم، كان عبد الكريم خلال ذلك الوقت يتصور امورا غير واقعية فقد قال انه شاهد فيصل حبيب الخيزران يطلق النار عليه، وربما اشتبه بالمرحوم عبد الوهاب الغريري لضخامة جسمي الاثنين وتشابههما"[1].

وكانت اصابع الإتهام تشير في الايام الأولى للمحاولة الى الشيوعيين بسبب الضغط الذي مارسه عبد الكريم قاسم ضدهم بعد احداث كركوك ولذلك اسرع الشيوعيون لاعلان تاييدهم لعبد الكريم قاسم، وقد اخبر السفير البريطاني حكومته يوم ١٣ تشرين الاول قول مدير الاقامة الذي هو عضو بارز في جهاز الامن "ان الدليل الذي تم الحصول عليه في الغرفة المطلة على الشارع والمؤجرة من المتآمرين تشير الى تورط الشيوعيين في العملية" ويضيف السفير وقد نسج هو وآخرون معه قصة مفادها ان الضباط الشيوعيين كانوا متهيئين في وزارة الدفاع للاستيلاء على الحكم فيما لو نجحت المؤامرة... وقال اثنان من وزارة الخارجية العراقية ان هناك بعض الدلائل التي تشير الى مؤامرة شيوعية وقد جرى توقيف عدد من الشيوعيين"[2].

واسرع الشيوعيون لتبرئة ساحتهم واعلان وقوفهم الى جانب عبد الكريم قاسم فكتبت (اتحاد الشعب) في اليوم التالي للمحاولة (٨ تشرين الاول) مقالا افتتاحيا بعنوان (شعبنا العظيم قادر على احباط المؤامرات باليقظة ووحدة الصفوف والالتفاف حول قيادة ابنه البار عبد الكريم قاسم جاء فيه:-

"ان الرصاصات الآثمة التي اطلقها امس الخونة المتآمرون من عملاء الاستعمار والطامعون على ابن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم لم تكن الا نذيرا بالمؤامرة الرابعة المبيتة ضد جمهوريتنا" وبعثت هيئة تحرير اتحاد الشعب البرقية الآتية سيادة الزعيم المقدام عبد الكريم قاسم المحترم.

---

[1] جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز ص ٢٤١.

[2] برقية السفارة البريطانية الى خارجيتها يوم ١٣ تشرين الاول ١٩٥٩، الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٤/ ٣٠٦.

ان الاعتداء الآثم على شخصكم الكريم يا زعيم الجمهورية الامين هو اعتداء على شعبنا وجمهوريتنا لمحاولة اجرامية من اخوة الشواف والطبقجلي ادوات التآمر بايدي المستعمرين واعوانهم والطامعين الهادفين الى تصفية مكاسب ثورتنا الديمقراطية وضرب الحركة العربية التحررية.

ان الشعب عيون يقظة وراءكم

عشتم قائدا مظفرا وشلت ايدي المتآمرين الاثيمة ولتزدهر جمهوريتنا حرة ديمقراطية"[1].

ثم تلت ذلك برقيات اخرى من الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية والمنظمات والاتحادات وطالب الشيوعيون باعادة المقاومة الشعبية ثم اخذت البرقيات تتوارد من قادة الفرق ورئيس أركان الجيش.

لقد استغل الشيوعيون ما تعرض له عبدالكريم قاسم للتقرب اليه وافهامه انهم السند الذي يمكن ان يعتمد عليه ضد خصومه وفي ذلك يقول زكي خيري: "جرت محاولة البعث لاغتيال قاسم في رأس القرية وقد قدر الخبراء ان نجاته من الموت محض صدفة من الصدف ولو مات في تلك المحاولة لكان موته في غير مصلحة القتلة بالنظر لنسبة القوى القائمة آنذاك اما بالنسبة للقوى الديمقراطية فلربما كان من يأبه: وعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم. وقد ادان الحزب الشيوعي المؤامرة فوراً في مقال افتتاحي في اتحاد الشعب في صباح اليوم التالي وقد اعيد فيه لقاسم بامر من الرضي لقب (ابن الشعب البار) وعندما قرأه الاديب الهجاء الكبير ابو سعيد علق عليه قائلاً (ان هذا المقال مفعم بالشعور بالاثم لماذا يا رفاق؟).

ويمضي زكي خيري قائلاً كنا نقوم بمحاولة يائسة لرأب الصدع بيننا وبين قاسم وعندما سمعنا الخبر كنا مجتمعين في اجتماع المكتب السياسي فتوجهنا الى مكاتب اتحاد الشعب في شارع الكفاح فوجدنا بعض التحشدات الصاخبة في طريقنا، خرجت للاحتجاج على المتآمرين حالما سمعت البيان الرسمي من الاذاعة. ولما وصلنا المكتب علمنا ان عزيز الشيخ وعضو آخر من اعضاء اللجنة المركزية هو حسني سلطان كانا قد خرجا الى الشارع ليدعوا الجماهير الى الهدوء والسكينة

---

[1] اتحاد الشعب ٨ تشرين الاول ١٩٥٩.

والانصراف الى بيوتهم فاستشاط الرضي غضباً على هذه المسكنة التي تصيب بعض القادة الشيوعيين في اللحظات الحرجة.

وبعد أيام وبتكليف من المكتب السياسي زرنا قاسم بهاء (الدين نوري) وانا للتهنئة على سلامته وتطمينه من جانب حزبنا فسمعنا منه معسول الكلام وحصدنا (قبض الريح) وكان في سره يقول لنا صبراً حتى تندمل جراحي واخرج من قبر الاحياء هذا، لاتمم ما وعدت به الامريكان وهو قص اجنحة حزبكم لادّجنه. كان يظن ان ما بيته لحزبنا سوف يقيه شر اعدائه المتربصين به ولكنه اضطر وهو طريح الفراش الى وقف الحملة ضد حزبنا حتى خروجه من المستشفى.

عقد المكتب السياسي اجتماعاً بعد محاولة الاغتيال لتقييم الموقف والقى الرضي تقديراته وتخميناته فيما لو نجحت المؤامرة في حين اخذ الحزب على حين غرة والقى باللوم على المعارضة أي اكثرية المكتب السياسي لانها رفضت اقتراحاته التي طرحها بعد حل المقاومة الشعبية من جانب قاسم اذ كان قد اقترح تشكيل مفارز مسلحة صغيرة في المحلات من شأنها مشاغلة الانقلابيين حتى يتسنى تحريك القطعات العسكرية الموالية وقد رفض المكتب السياسي تكوين تلك المفارز السرية لانها لا يمكن ان تبقى سرية ولان وجودها سوف يثير مخاوف قاسم وحكومته ولكن المكتب السياسي وافق على وضع الاسلحة في مخابئ وتهيئة بعض الخلايا الحزبية المنتقاة لحملها في حالة الخطر.

قلت في الاجتماع: ان الخطر كان يأتي من حل التنظيم الحزبي في الجيش وليس من عدم وجود مفارز مسلحة في الاطراف فتردد الرضي في قبول هذا الرأي وقال: هل هذا يعني لو نفذنا حل التنظيم في الجيش لانهار الوضع؟

كان واضحاً ان فكرة الحل كانت خاطئة من اساسها اما العامل الحاسم لفشل المؤامرة البعثية فقد كان موقف الجماهير منها اذ نزلت الجماهير من تلقاء نفسها الى الشارع فور صدور البيان الرسمي متصدية للمتآمرين!!..

ثم يقول (زكي خيري) ان الجماهير لم تكن مستعدة لاسناد اية محاولة للاطاحة بقاسم مباشرة وحتى التنظيم الشيوعي في الجيش لم يكن مضموناً تحركه ضد قاسم دون ان يلمس اسناداً واسعاً مباشراً مستعداً لدعمه.

ويتساءل لماذا لم يطالب احد باجراء انتخابات عامة طوال سنتي ١٩٥٨ و١٩٥٩؟ ويجيب على ذلك بالقول ان عبدالكريم قاسم كان يخشى خطر فوز الحزب

الشيوعي بالاكثرية خلال المد الثوري العظيم في ربيع ١٩٥٩ كما ان الحزب الشيوعي والاحزاب الاخرى لم تطالب باجراء انتخابات وانهاء الفترة الانتقالية فالكل كان يسعى الى كسب السلطة عن طريق كسب الجيش او بالاحرى قاسم سواء قاسم ام منافسوه من ادعياء الوحدة. لقد حركنا الجماهير والجيش للضغط على قاسم بل لتشجيعه على ادخال ممثلين عن حزبنا في حكومته وتحت رئاسته ولكن هذا التحريك ارعبه وكان حرياً بنا المطالبة باجراء انتخابات عامة تتنافس فيها الاحزاب لانتخاب مجلس وطني تأسيسي يتمتع بالسيادة العامة"[١].

وجه الشيوعيون اصابع الاتهام نحو البريطانيين او وضعوا المحاولة على عاتق البريطانيين والامريكيين معا، فقد تم اعتقال افراد مجموعة اتهمت بالتآمر ومنهم شخص بريطاني يدعى ليسلي مارش وهو جامايكي الاصل كان يشرف على جهاز المخابرات في السفارة البريطانية، وذكر احد المعتقلين وهو كاظم ابراهيم العزاوي بانهم كانوا يتصلون بعميل بريطاني يدعى (ابو جاسم) وهو المقصود به (مارش) كما اتهم بعض رجال الحكم القائم بالضلوع في المحاولة ومنهم رئيس مجلس السيادة الربيعي ورئيس اركان الجيش ومدير الامن العام، وقد تدخل السفير البريطاني بمساعدة وزير الخارجية هاشم جواد لاطلاق سراح مارش كما تدخل رئيس وزراء جامايكا في ذلك فاطلق عبد الكريم قاسم سراحه دون محاكمة وسنشير الى اسباب عدم محاكمته وطريقة اخراجه من البلاد في الجزء الرابع من هذا الكتاب[٢]، كان من بين المتهمين ايضا مدحت الحاج سري شقيق رفعت ولكنه تمكن من الاختفاء.

وفي يوم ١١ تشرين الاول نشر الحاكم العسكري **البيان رقم ١٢٢ ونصه:ـــ**

"الحاقا ببياننا المرقم ١٢١ قررنا تقليص وقت منع التجوال ابتداءا من هذا اليوم الاحد ١١تشرين الاول ١٩٥٩ وجعله من الساعة العاشرة مساء بدلا من الساعة السادسة مساء وحتى الساعة الخامسة صباحا". ومن اليوم نفسه نشرت الصحف امر الحاكم العسكري العام "بتاليف لجنة خاصة بالتحقيق في حادث الجريمة

---

[١] صدى السنين، ص٢٣٤.

[2] H. Trevelyan , The Middle East in Revolution P. 163– 168. (Macmillan) London 1975).

النكراء التي وقعت على حياة سيادة الزعيم الاوحد عبد الكريم قاسم وتتألف هذه اللجنة برئاسة الزعيم سعدي عبد الوهاب القره غولي وعضوية الاستاذ وديع جورجي عضو محكمة التمييز والاستاذ حافظ خالد رئيس المحكمة الكبرى، وقد امر سيادة الحاكم العسكري العام اللواء الركن احمد صالح العبدي بأن يلتحق كل من العقيد جلال بالطة والمقدم عبد الرزاق الزبيدي بالعمل تحت امرة اللجنة المذكورة".

كما امر الحاكم العسكري العام "بتأليف هيئة تنسيق ملحقة بهيئة التحقيق في حادث الاعتداء على عبد الكريم قاسم وتتألف هذه اللجنة من الحاكم علاء الدين الخياط العضو المقرر في محكمة التمييز وصلاح بيات حاكم صلح بغداد الثالث وكل من المقدم عبد المجيد سبع وعبد الرزاق الزبيدي وعبد الجبار عبد الكريم من الانضباط العسكري والرئيس الاول عبد الله شاكر ومحمد جميل من الاستخبارات ومن معاون مفوض تنسبه مديرية الشرطة العامة ومعاون مفوض تنسبه الامن العامة ومن محققين عدليين اثنين بتنسيب محكمة استئناف بغداد وعدد كاف من افراد الشرطة والامن والانضباط وتكون هذه الهيئة مرتبطة بهيئة التحقيق في حادث الاعتداء الاثيم وباشراف رئيس الهيئة الزعيم سعدي القره غولي لتقوم باتخاذ ما يلزم للتحريات الفورية وبجمع المعلومات، هذا وقد تقرر اعادة العقيد جلال بالطة الى منصبه الاصلي في هيئة التحقيق بمحكمة الشعب كما نسبت محكمة الاستئناف كلاً من علي الدوهان وسعد خليفة المحقيين العدليين للعمل في هيئة التنسيق المذكورة"[1].

وفي يوم ١٣ تشرين الأول نشرت الصحف بيان الحاكم العسكري العام رقم ١٢٣ الآتي: "الحاقا ببياننا رقم ١٢٢ قررنا ان يكون منع التجول في كافة انحاء الجمهورية اعتباراً من هذا اليوم ١٢ تشرين الأول ١٩٥٩ من الساعة الثامنة مساء حتى الساعة الخامسة صباحا والى اشعار آخر".

اجراءات الوزارات

اتخذت بعض الوزارات اجراءات سريعة بعد محاولة الاغتيال فقد نشر الدكتور فيصل السامر وزير المعارف بالوكالة البيان الاتي:ـ

---

[1] الثورة ١٢ تشرين الاول ١٩٥٩.

"ابتهاجا بسلامة سيادة الزعيم الاوحد عبد الكريم قاسم من محاولة الاعتداء على حياته الغالية تعطل كافة المدارس اليوم الخميس الموافق الثامن من تشرين الاول ١٩٥٩".

وفي وزارة الصحة تم تشكيل لجنة عليا برئاسة الدكتور محمد عبد الملك الشواف وزير الصحة وعضوية كل من خالد القصاب الجراح الاخصائي وهادي السباك الجراح الاخصائي بالعظام ورشاد عبد الواحد مدير الأمور الطبية في وزارة الصحة.

واصدرت اللجنة بيانها الأول يوم المحاولة جاء فيه:ــ

"نتيجة للاعتداء الاثم على حياة زعيم البلاد الاوحد اللواء الركن عبد الكريم قاسم فقد اصيب سيادته بثلاث طلقات نارية في مناطق غير خطرة. ان الاصابة تعد سطحية بضمنها كسر في عظم العضد الايسر ان الحالة الصحية لسيادته لا تدعو للقلق ويتمتع سيادته بصحة وراحة تامتين.

وزير الصحة[1]

واعضاء اللجنة الطبية

وقد اخذت اللجنة تنشر نشرات طبية متتالية ويومية عن صحة رئيس الوزراء فنشرت جريدة اتحاد الشعب في ملحقها الصادر يوم ٨ تشرين الاول النشرة الاتية:ــ

"بعد اجراء الفحص الطبي والفحوص الاشعاعية على سيادة زعيم البلاد اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة قبل اجراء التجبير وجد انه مصاب بكسر للثلث العلوي لعظم العضد الايسر نتيجة اصابة سيادته بطلقتين ناريتين داخليتين من خلف الكتف الايسر مع وجود جرح ناري بسيط من الناحية الافقية لكتف اليد اليمنى وقد اجري لسيادته تجبير الكسر المذكور وتنظيف الجروح تحت المخدر العام وحالته الصحية جيدة جدا"[2].

في يوم ١٠ تشرين الاول زار رئيس الوزراء في المستشفى كل من الشيخ محمد مهدي كبة عضو مجلس السيادة والشيخ محمد رضا الشبيبي ومحمد صديق

---

[1] اتحاد الشعب الملحق ٨ تشرين الاول ١٩٥٩.

[2] اتحاد الشعب الملحق ٨ تشرين الاول ١٩٥٩.

شنشل وحكمت سليمان ووصلته برقيات تهنئة من كل من فاضل الجمالي واللواء المتقاعد غازي الداغستاني[1].

ونشرت اتحاد الشعب يوم ١٠ تشرين الاول "ان صحة الزعيم الاوحد اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة في تحسن مستمر وانه استطاع ان يترك سريره عدة مرات امس ٩ الجاري والجلوس على كرسي الاستراحة كما استطاع ان يتمشى في غرفته وقد اخذت لسيادته لقطات تلفزيونية ليشاهدها ابناء شعبه الكريم.

رئيس اللجنة الطبية

وجاء في نشرة طبية اخرى نشرت يوم ١١ تشرين الاول.

"ان صحة سيادة زعيمنا الاوحد اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة تتحسن باطراد مستمر وانه باتم الصحة والعافية وقد تجول سيادته في جناحه الخاص وعلى محياه ابتسامته المشرقة مداعبا وملاطفا كل من حوله وقد تفضل سيادته فاطل على كل من كان محيطا بالمستشفى من جماهير الشعب الغفيرة فحياهم بوجهه المضيء وابتسامته الحبيبة فامتلأت نفوسهم بالفرح والسعادة والاطمئنان.

اللجنة الطبية.

وقالت اللجنة في نشرة أخرى يوم ١٢ تشرين الأول:

"إن صحة سيادة الزعيم الأوحد اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة مستمرة في التحسن بصورة طبيعية وقد أعيد الفحص الشعاعي لكسر عظم العضد الأيسر هذا الصباح فتبين أن حالته جيدة وترى اللجنة أن سير تقدم الشفاء لن يترك تغييراً في طبيعة وظائف الذراع اليسرى".

ونفى وزير الصحة الدكتور محمد عبد الملك الشواف ما نشرته بعض الصحف من أن الزعيم قد حقن بدم غير دمه وقال: "إن الزعيم ليس بحاجة إلى أن يحقن بدم غيره، إن دمه نقي" وقال: إن جروحه التأمت بسرعة مدهشة وانه لم

---

[1] الثورة ١١ تشرين الاول ١٩٥٩.

يشاهد مريضاً التأم جرحه بمثل هذه السرعة"[1]. وأخذت الصحف تنشر تقارير يومية عن صحة رئيس الوزراء وتوقعاتها بشأن تاريخ خروجه من المستشفى.

وصرّحت وزيرة البلديات يوم ١١تشرين الأول أن الوزارة قررت تخفيض اجور مصلحة نقل الركاب إلى ٥٠% في كلتا الدرجتين وذلك يوم خروج سيادة الزعيم الحبيب من المستشفى مشاركة بذلك ابناء الشعب فرحتهم، وأصدرت نقابة المعلمين بياناً يوم ١٠تشرين الأول إلى المعلمين كافة في انحاء الجمهورية دعت فيه المعلمين لأداء واجبهم المقدس على افضل وجه وحذرت من عناصر السوء[2].

رئيس الوزراء يستقبل الزوار والمهنئين

وفي يوم ١٢ تشرين الثاني زاره رجال السلك الدبلوماسي وفي مقدمتهم السفير السوفيتي والسفير الصيني وسفراء الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وايران والسودان، وقد تحدث عبد الكريم قاسم مع السفير البريطاني بالانكليزية وطلب منه ان ينقل شكره الى هارولد ماكميلان رئيس الوزارة البريطانية على رسالة التهنئة التي بعث بها اليه بمناسبة نجاته من محاولة الاغتيال وكذلك بمناسبة فوزه في الانتخابات ويذكر السفير ان عبد الكريم قاسم كان متلهفا للحديث عن محاولة الاغتيال وذكر ان خطابه الى الشعب اسهم في تهدئة الشعب وقال ان احد المهاجمين اراد ان يضربه برمانة يدوية لكنه رماها ارضا وهرب حين سحب (قاسم) مسدسه، واضاف انه كان متاكدا بانه لن يموت لهذا ابتسم حين هوجم، وقد علق السفير على هذا الكلام في ما بعد انه يرجح ان قاسم يعاني بالفعل مرضاً في عقله[3].

وكان الرئيس السوفيتي خرو شوف قد قال عن محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم انها محاولة "قام بها اعداء الشعب العراقي"، وذلك في البرقية التي بعث بها الى عبد الكريم قاسم والتي اعرب فيها عن سروره "لفشل النيات الاجرامية لاعداء الجمهورية العراقية". وتمنى له الشفاء، اما رئيس وزراء الصين شوان لاي فقد ابرق لعبد الكريم قاسم يقول "لقد هزني نبأ اصابة سيادتكم نتيجة لمحاولة اغتيالكم..

---

[1] الثورة ١٣ تشرين الأول ١٩٥٩.

[2] الثورة ١٢ تشرين الأول ١٩٥٩.

[3] مؤيد الونداوي، محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية جريدة الاعلام ١٩٥٩/١٠/٧.

ان الشعب الصيني يستنكر اشد الاستنكار مؤامرات الاستعمار من التخريب والاغتيال".

وذكر السفير الصيني في بغداد شين شين بانغ انه قطع اجازته في اوربا بعد ان سمع بنبأ المؤامرة على حياة عبد الكريم قاسم وانه يعتقد ان كل المحاولات الاستعمارية من هذا القبيل سيكون مصيرها الفشل الذريع. وهنأ رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو عبد الكريم قاسم على سلامته. واستنكر المحاولة سفير رومانيا وممثل المانيا الديمقراطية.

وكان المهداوي وماجد محمد امين في موسكو عند حدوث محاولة الاغتيال فقدما مسرعين يوم ١٢ تشرين الاول إلى بغداد ليقفا الى جانب رئيس الوزراء، واستنكر المحاولة العلامة عبد الحليم كاشف الغطاء.

كما زاره وفد من علماء بغداد يضم الحاج نجم الدين الواعظ رئيس جمعية الاداب الاسلامية وكمال الدين الطائي معتمد الجمعية ومحمد فؤاد الالوسي والشيخ عبد العزيز البدري ولكن الوفد لم يحظ بالمقابلة لان عبد الكريم قاسم كان يغط في نوم عميق(١).

وفي يوم ١١ تشرين الاول زاره الصحفي الامريكي جيرنغان الذي ابرق الى الخارجية الامريكية.. ويقول "ان قاسم كان حذرا من ان يتكلم فعلا عن محاولة الاغتيال وقد اوضح انه اصيب بثلاث اطلاقات احداها في ذراعه اليسرى والاخرى في كتفه الايسر والثالثة في راحة يده اليمنى واضاف انه لا تزال في ظهره ١٢ــ ١٥ شظية، وانه يامل مغادرة المستشفى خلال اسبوع وقال ان احد زمرة الاغتيال كان على وشك ان يقذف رمانة يدوية لكنه فر هاربا عندما سحب (قاسم) مسدسه عليه، ثم سال جيرنغان ان كان قد شاهد سيارته من الخارج فاجابه جيرنغان نعم قد شاهدها وانه كان مندهشا كيف ان أي شخص يمكن ان يخرج حيا فابتسم قاسم، وقال انه كان متاكدا انه لن يقتل وانه في الواقع كان يضحك عندما ابتدا الرمي عليه (وقد علق ارمين ماير من الخارجية الامريكية الذي قرأ البرقية ان ذلك يدل على عدم توازن قاسم العقلي). ولم يعط عبد الكريم قاسم أي دليل بالنسبة للجهة التي يعتقد انها المسؤولة عن محاولة الاغتيال ولكنه قال "انه بالرغم من ان الاخرين يتدخلون

---

(١) الصحف العراقية الصادرة في المدة ١٠ــ ١٥ تشرين الاول ١٩٥٩.

في شؤون العراق فاننا اصدقاء مع الجميع... ليس هناك أي تغيير في سياستنا ثم سأله جيرنغان عن مدى تاثير الحادث على الموقف الداخلي فاجاب عبد الكريم قاسم بان هذه المحاولة جعلت الشعب يلتف بدرجة اكثر تماسكا حول زعيمهم وقال جيرنغان انه جرى تطمين الامريكان بان الجو العام لا يزال هادئا وان الحكومة مسيطرة بشكل تام فهز عبد الكريم قاسم رأسه اشارة لتأييد صحة هذا القول ولم يظهر عبد الكريم قاسم اية دلالة تثير الشك في دور الولايات المتحدة بالاشتراك بمحاولة الاغتيال"[1].

اما السفير البريطاني فيقول: "لقد اصبح عبدالكريم قاسم في وضع فكري شاذ وبعد ان خرج من المستشفى عرض قميصه الملطخ بالدم رمزاً للحماية الالهية له. عرض في حاوية زجاجية بجانب ساعة جدارية في غرفة بوزارة الدفاع حيث كان قاسم يستقبل زواره ووضعت سيارته في مكان في واجهة الوزارة لتثير اعجاب المارة وسمعنا بوجود خطة لاخلاء الساحة في المكان الذي تعرض فيه قاسم للهجوم اذ يقام في مركز الساحة تمثال ضخم للزعيم وتحت قدميه مثل كلب صيد امين وتوضع السيارة تحت قبة خارجية وقبة داخلية من الزجاج مرتبطة بمكان يتمكن الزوار من المرور حولها، ومرت الاسابيع وهو ما يزال مستمتعاً بحياة المستشفى والاطراء المفرط الذي يقال عنه[2].

الكشف عن هوية المنفذين

كانت نية القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في اثناء الايام القليلة التي تلت المحاولة هي البقاء في العراق ولكن جثة عبد الوهاب الغريري التي تركت ملقاة على الشارع بعد الحادثة كانت تجعل البقاء مستحيلا فقد اهتدت الشرطة بواسطة الجثة الى ان حزب البعث العربي الاشتراكي كان وراء العملية، وقد أُلفت في اول الامر هيئة تحقيق باشراف طه الشيخ احمد مدير الخطط العسكرية في وزارة الدفاع فاتجه التحقيق في الايام الثلاثة التالية للحادث نحو الشيوعيين ولكن حضور

---

[1] برقية السفارة البريطانية في واشنطن الى الخارجية البريطانية ١٢ تشرين الاول ١٩٥٩ في الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٢٨٩/٤.

[2] العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين، ص٥٤.

المصور حازم باك في اليوم الثالث امام هيئة التحقيق بعد تعرفه على شخصية عبد الوهاب الغريري الذي تم تفتيش سرواله ووجد ان صاحب المكوى قد كتب اسم اخيه على جيب السروال الخلفي وطلبت الهيئة من سلطات الامن معلومات عن الغريري الذي كان بعثيا وشاعرا معروفا وتم القاء القبض على شاكر ابراهيم حليوة الذي اعترف بامور ادت الى القاء القبض على بعض منفذي العملية[1] وفي مقدمتهم اياد سعيد ثابت وخالد على الصالح الدليمي حيث تمكنت سلطات الامن بعد حملة واسعة النطاق على تنظيمات الحزب من وضع يدها على سجلات ووثائق مهمة للحزب وفي ضوئها قامت الشرطة بعملية اعتقالات واسعة شملت معظم اعضاء القيادة القطرية اما فؤاد الركابي امين سر القيادة الذي وضع خطة الاغتيال فقد غادر العراق الى سورية يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٩ بصحبة عبد الله جابر الركابي عضو القيادة وحازم جواد[2] كما غادر العراق ايضا صدام حسين ومدحت ابراهيم جمعة وعبد الكريم الشيخلي وحاتم حمدان العزاوي وطه ياسين العلي فيما القى القبض على قسم من المشاركين في العملية وفي مقدمتهم سمير عبد العزيز النجم الذي اصيب بجرح.

وفي يوم ١٣ تشرين الاول اخبر محمد حديد تريفليان السفير البريطاني انه يعتقد (ان المحاولة هي مؤامرة بعثية) ولذلك توقعت السفارة ان البعثيين سيعملون ما في وسعهم لنشر أي شكل من الروايات التي تشير باصابع الاتهام نحو الشيوعيين[3].

وأكد هاشم جواد لتريفليان ايضا يوم ١٧ تشرين الاول "ان محاولة المؤامرة على حياة قاسم كانت من تدبير الجناح اليميني وان الشيوعيين لم يكونوا متورطين فيها وان هذه الحقيقة قد تاكدت في بيان الحاكم العسكري العام يوم ١٥ تشرين الاول، والذي ادلى به لصحيفة مؤيدة للشيوعيين وهي صحيفة الرأي العام لصاحبها الشاعر محمد مهدي الجواهري وقد اذيع التصريح من دار الاذاعة.

"لقد نشرت صورة الشخص المقتول وذلك لغرض التعرف على هويته وبعد ان يتم ذلك سوف تنجز التحقيقات سرا لاننا نريد ان نجمع كل خيوط هذه المؤامرة

---

[1] جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز ص ٢٤٢.

[2] فؤاد الركابي الحل الاوحد ٨٩ــ ٩٠.

[3] الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٣٢٩/٤.

القذرة، واتمكن ان اقول لك بأن التحقيق قد توصل الى قدر كبير من المعلومات بشأن هذه القضية، وان التحقيق ناجح تماما وسيرى الرأي العام أية يد مجرمة آثمة قد نفذت هذا العمل الجنائي وسوف يكشف عن النتائج قريبا جدا". اما الحاكم العسكري العام **فقد قال:ـ**

في صباح يوم الحادث المشؤوم اتى الزعيم الحبيب الى غرفتي وكان يتكلم عن مؤامرات الاغتيال الدنيئة اللئيمة الغادرة وبقينا في الغرفة مدة وبعد ذلك ذهبنا معا الى بهو الاستقبال في وزارة الدفاع ولما كان موعد الغداء تناولناه وما زلنا نتكلم بنفس الموضوع وبعد الغداء استمررنا في هذا البحث وقلت له يا سيدي انبقى ساكتين والمؤامرات تدور حولنا فارجوك ثم ارجوك دعنا نخصص سيارة ولتكن السيارة مدنية تسير خلف سيارة سيادتكم تحمل اشخاصا للمحافظة على حياتك الغالية، واعتبرها كاحدى السيارات المارة بالشارع خلف سيارتك فاجابني يا احمد انني اؤمن بالله وبالقدر، وانني اتيت لازالة الظلم ورفع مستوى هذا الشعب وتخليصه من الاستعمار ولا ابغي شيئا غير ذلك اما تراني لم ابدل شيئا من طراز حياتي فهذا قميصي وهذا ملبسي وهذا طعامي لم يتغير منذ كنت ملازما، واننا لا نبغي سوى خدمة هذا الشعب ولذا فاننا ناجحون دوما.

وعندما توسلت الى سيادته بضرورة تخصيص سيارة للمحافظة على حياته الغالية اجابني بكل اعتداد بالنفس وايمان وقال: دعهم ينفذوا مؤامراتهم اللئيمة وسوف افكر في هذا الشيء بعد ذلك، فاصابني الذهول انا والذين كانوا حاضرين معنا وهم مدير الامن العام العقيد عبدالمجيد جليل والرئيس الاول الركن جاسم العزاوي والعقيد الركن اسماعيل العارف، وفي حوالي الساعة الخامسة والنصف اتفقت مع الزعيم الحبيب على ان اعود اليه في الساعة الثامنة الا ربعا لنذهب معا الى حفلة ممثلية المانيا الديمقراطية وعدت الى دائرتي وفي حوالي الساعة السادسة والنصف علمت ان سيادته قد خرج من وزارة الدفاع فاعتقدت انه ذهب الى البيت للراحة قليلا قبل الذهاب الى الحفلة وبعد ذلك بنحو عشر دقائق اتصل بي امر الانضباط العسكري واخبرني ان اطلاق النار جرى في شارع الرشيد على ذات سيادة الزعيم الحبيب فذهلت لهذا النبأ المفزع واتصلت بمديرية الامن فايدوا الخبر وامرت آمر الانضباط بتحريك المدرعات الى محل الاعتداء فورا وكانت النداءات مستمرة على دائرتي وكما علمت بذهاب الحبيب الى مستشفى السلام وانه بصحة جيدة

والحمد لله وامرت بارسال قطعات مدرعة الى المستشفى، وبعد ذلك اتصل بـي احـد مرافقي الزعيم الامين من المستشفى واخبرني ان الزعيم بصحة جيـدة جـدا وانـه يرغب باصدار بيان عن الاعتداء وبادرت فورا باصدار ذلك البيـان تطمينـا للشـعب على حياة زعيمنا ومنقذنا ومؤسس جمهوريتنا الخالدة والتي ستبقى خالدة رغم انف الكائدين والحاقدين والطامعين والعملاء والدساسين والانتهازيين.

وسئل سيادته عن الاحتياطات التي كانت قد اتخذت لسلامة الزعيم عبد الكريم قاسم قبل الحادثة لاسيما انه هو نفسه قد تحدث عن ان هناك مؤامرة علـى حياتـه ومولدها يوم الخميس الفائت وما التدابير التي لابد ان تكون قد اتخذت لعـدم تكـرر هذه المؤامرة؟ اجاب سيادته:ــ

- انني كما قلت لكم كنت اتوسل دائما الى الزعيم حول تخصـيص الحراسـة واتخاذ تدابير الامن وكنا نبحث ذلك مع رئيس مجلس السيادة والـوزراء فـي هـذا الموضوع فكان الزعيم الامين يرفض ذلك.

ثم سئل سيادته عما اذا كانت هناك تحشدات عسكرية على حدودنا قبيل حادث الاعتداء الاثيم على الزعيم عبد الكريم قاسم؟

فاجاب قائلا:ــ

- نعم:لقد وصلتنا اخبار قبل عشرة ايام من وقوع الاعتداء بان لواءا عسكريا من جيش العربية المتحدة قد نقل الى قرب الحدود العراقية ووصلتنا معلومات كافيـة عن فعاليات معادية عبر الحدود كتدريب المتطـوعين والمتـامرين والخونـة وبعـد الحادث الاثيم قبضت سلطات في لواء الموصل على متسلل سوري كـان يحمـل ٧٥ قالبا من الديناميت واجهزة اخرى للنسف والتخريب وان هذا الخائن موجود الان امام هيئة التحقيق بعد ان عرفت هويته طبعا واعتقد انها توصلت الـى نتـائج وحقـائق مرضية وكان تسلله الى حدودنا على ظهر "دابة" وكان ذلك بعـد المـؤامرة الدنيئـة القذرة بيومين.

وليعلم المتربصون بان شعب الجمهورية وجيشها المقـدام بزعامـة حبيبنـا وحبيب الملايين ساهرون لشل كل يد اثيمة تمتد الى تربة هـذا الـوطن الغـالي وان التدابير المتقنة والمتخذة لصيانة حدودنا وجمهوريتنا الغالية لهي قـادرة ومطمئنـة على سحق أي قوة غادرة تسيء الى وطننا الحبيب.

وسأل المراسل سيادة الحاكم العسكري العام عما اذا كانت هناك محاولة اخرى تستهدف حياة الزعيم عبد الكريم قاسم فاجاب سيادته:ـ

- نعم لقد اكتشفنا محاولة آثمة أخرى تستهدف اغتيال حبيب الشعب، زعيمنا الحبيب وما زال التحقيق فيها مستمرا وان الهيئة التحقيقية تحاول الكشف عن مدى العلاقة بين المؤامرتين وسوف تعلن النتائج بعد كشفها في القريب العاجل، ان الجمهورية العراقية الخالدة منذ انبثاقها على يد الزعيم الامين عبد الكريم قاسم البطل الذي صمم ونفذ الثورة، هذه الجمهورية العزيزة تعرضت لمؤامرات كثيرة كان نصيبها جميعا الفشل وان الاستعمار لا يمكن ان يرتاح لجمهورية تحررت وتخلصت من قيود الذل واصبحت جمهورية حرة مستقلة. كما قلت ان الاستعمار لا يمكن ان يرتاح الى ذلك فيحاول من حين الى اخر القيام بمحاولات غادرة يتخذ لها لباسا مزيفا يعمل تحت ستاره لتقويض اركان الجمهورية وما المؤامرات التي كان نصيبها الفشل الا سلسلة متصلة من حلقات الغدر والخيانة وكانت المؤامرة الدنيئة الاخيرة قد اعطت جوا واضحا بين الحق والظلم فالظالمون هم الفاشلون دائما والحق هو الذي سينتصر، اننا ندعو ابناء شعبنا العزيز ان يكون رائدهم المحبة والتصافي والتسامح وان نكون جميعا كتلة متراصة متيقظة حذرة نسير جميعا وراء زعيمنا وملهمنا وقائدنا وزعيمنا البطل عبد الكريم قاسم[1].

وقد أيّد عبد الكريم قاسم اقوال احمد صالح العبدي وعلمه بالمحاولة قبل وقوعها فقد قال يوم ٥تشرين الثاني "انني على علم به.ا قد اخبرت المرافقين من ضباطي بها وكنت اعلم ايضا انني في حمى الله وفي حمايته وانهم لن ينالوا مأربهم وما يبتغون ما دمنا مع الله وفي حمايته وقال انني لا اضمر الحقد لكائن من كان حتى هؤلاء الذين جرفهم الندم وباعوا نفوسهم للاجنبي فانني لا احقد ولن احقد عليهم"[2].

واصدر الحاكم العسكري العام يوم ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٩ امرا بحجز اموال ٤١ شخصا وهم العقيد المتقاعد صالح عبد المجيد السامرائي وعبد الرزاق الحاج عبود الغريري وعبد الوهاب الحاج عبود الغريري ومدحت ابراهيم جمعة ومحمد

---

[1] اتحاد الشعب ١٦ تشرين الاول ١٩٥٩.

[2] الثورة ٥ تشرين الثاني ١٩٥٩.

مجيد الحلي ومزاحم بهجت الطائي وجودت كاظم والمحامي حسن سعيد قدوري والمحامي يعقوب محمد قصي ومثنى حمدان العزاوي وحاتم حمدان العزاوي وحليم عبد الجبار نصيف وقدوري احمد الجراح وسعدي عياش عريم وعادل احمد زيدان وخضر صادق والجندي الاول عبد المنعم قدورة وخليل مهدي صالح بو شناق، ويوسف نمر ذياب وضيف عبد الرزاق وشاكر ابراهيم علي حليوة وخالد ماجد عبد الغفور الطيار وفالح المجول ومحمد الهبول وعزمي المجول وثامر المجول وهيجل المجول وحبيب الخيزران وخضير عباس ومحمد سعيد ابن قطران ومحمد رشيد الفرحان وشعلان حاجم العردان ومحمد جميل شلش والدكتور عبد الودود المفتي وعياش ذنون ماسين الحاتم وسلمان داود وعصام عبد علي وفيصل حبيب الخيزران والعقيد المتقاعد مدحت الحاج سري[1].

وفي يوم (٤) تشرين الثاني صدر امر اخر نص على:ـ

"بناء على مقتضيات المصلحة العامة فقد تقرر وضع الحجز على الاموال المنقولة العائدة الى الاشخاص التالية اسماؤهم وحتى اشعار اخر:ـ

رجا فتيخان، فائق احمد فؤاد، فاروق عبد العزيز النجم، سمير عبد العزيز النجم، ابراهيم درويش الجبوري، يحيى يونس، ابراهيم غانم، عبد الكريم محمود شنتاف، د. حازم البكري، د.فؤاد شاكر مصطفى، اياد سعيد ثابت، احمد حاج طه العزوز السامرائي، خالد علي الصالح، محمد زكي يونس، سليم عيسى الزيبق، غانم عبد الجليل، صدام حسين المجيد التكريتي، طه ياسين علي، زهير توفيق ثابت، هاشم محمد العامر، ابراهيم توفيق الديري، موسى جاسم الحمداني، عبد الكريم عبد الستار الشيخلي، علي حسون، المحامي هلال ناجي، ناصر محيي الدين السهروردي، احمد حاج زبير[2].

وفي يوم ٢٨ تشرين الاول صرح اللواء احمد صالح العبدي الحاكم العسكري العام لصحيفة اتحاد الشعب "يعتبر التحقيق في هذه المؤامرة ناجحا الى اقصى حدود النجاح ويمكن تشبيهه بمن حصل على الصندوق الذي يحتوي على كل شيء يخص الموضوع ووجد المفتاح وفتح الصندوق واخذ يكشف عن محتوياته الصغيرة

---

[1] الثورة ٢١ تشرين الاول ١٩٥٩.

[2] نفسه ٥ تشرين الثاني ١٩٥٩.

والكبيرة". وعندما سئل عن اسباب صدور مراسيم في الجمهورية العربية المتحدة اعطيت بموجبها صلاحيات كاملة لعبد الحكيم عامر في التصرف بشؤون سورية وعن وجود تحشدات على حدود العراق ومتسللين قال "نحن لا تهمنا التحشدات ولا المتسللون ونحن جمهورية مسالمة ولكننا مستعدون دوما ولدينا من الامكانات والقوى الهائلة لسحق وتدمير كل من يتعرض لحدودنا وقد اصبحت اجهزتنا وقواتنا بمختلف انواعها يقظة حذرة تتمكن من كسر وسحق كل باغ ومعتد وليجرب من شاء المغامرة ليرى أي جحيم ينتظره". وعن دور الاستعمار في المحاولة قال "ان الاستعمار لا يرتاح مطلقا الى جمهورية تحررت من قيود الظلم والطغيان واصبحت منشغلة تعمل لصالح شعبها ومصالح وطنها على يد بطل من صميم الشعب هو الزعيم الحبيب عبد الكريم قاسم فالاستعمار كما قلت لا يمكن ان يركن ويهدأ فهو دائما يعمل في الظلام بشتى الاساليب وشتى الواجبات ولكن ثق باننا دوما مستعدون ومتهيئون للقضاء على كل مؤامرة تعرض سلامة جمهوريتنا للخطر وما فشل المؤامرات السابقة الا نتيجة لهذه اليقظة من الشعب والجيش"[١].

تعرض العقيد الركن هاشم عبدالجبار للمضايقات

ذكرنا في الجزء الثاني من هذا الكتاب ان العقيد الركن هاشم عبدالجبار رئيس الهيئة التحقيقية في وزارة الدفاع قد تجاوز صلاحيات وزير العدلية مصطفى علي الامر الذي اضطر الاخير الى ان يشكوه الى عبدالكريم قاسم ويهدد بالاستقالة من الوزارة الامر الذي ادى الى ابعاد هاشم عبدالجبار عن وزارة الدفاع وتعيينه آمراً للواء العشرين في جلولاء ولكن قائد الفرقة الثالثة الزعيم الركن خليل سعيد ابلغ يوم ٥ تموز ١٩٥٩ مديرية الادارة بوزارة الدفاع "لاحظنا تحزب الضباط المدونين في ادناه الى جهة وميل معين قد يؤثر على قيامهم بالواجبات المطلوبة منهم ولفسح المجال لهم لاصلاح حالهم في محلات اخرى نرجو استحصال الموافقة على نقلهم خارج الفرقة الثالثة.

---

[١] اتحاد الشعب ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٩.

ـ العقيد الركن هاشم عبدالجبار آمر اللواء العشـرين: تـدور عـن تحيـزه اشاعات كثيرة وقد لمسنا منه ميلاً خاصة في المؤتمر الذي عقدناه لامري التشكيلات في ١٤ حزيران لتبلغ توجيهات سيادة الزعيم الاوحد ليكون الجـيش فـوق الميـول والاتجاهات الضيقة وحجته نشر الثقافة وقد تبلغ بتلك التوجيهات التي بلغناها شفوياً وسلمناها تحريرياً باليد يوم ١٤حزيران حتى يوم ٢٩حزيران ١٩٥٩.

وفي ٢٨ تشرين الاول تسلم هاشم عبدالجبار كتاباً من فرقته عنوانه (مغادرة جلولاء دون علم الفرقة) جاء فيه:

"١ـ علمنا من السلطات المدنية ومصادر اخرى بأنكم تجاوزتم جلولاء:

أـ في ١٩٥٩/١٠/٢١ صباحاً الى خانقين وبقيتم فيها حتى انتهاء الدوام ثم قضيتم في دار القائمقام الامسية وحتى الساعة الواحدة من صباح يوم ١٠/٢٢ وكنتم في حالة سكر شديد.

ب ـ في ١٠/٢٣ كنتم في الساعة ١٤٠٠ في خانقين بسيارتكم العسكرية مع سيارة اخرى تحمل جهاز لاسلكي حيث ذهبتم الى قوراتو وقضيتم النهار حتى الساعة ١٣٠٠من يوم السبت ١٠/٢٤ وكان بصحبتكم احد ضباط موقع المنصور.

٢ـ لم تحصلوا على موافقة الفرقة على هذا التجوال والتغيب عن مقركم كما لم تخبرونا بتقرير عن التجوالين واسبابهما ونتائجهما رغم مرور اكثر من اسـبوع على التجوال الاول واكثر من اربعة ايام على التجوال الثاني.

٣ـ ان منصب آمر الموقع والتشكيل حساس في هذه الظـروف ويتطلـب ان نكون جميعاً قدوة لضباطنا ومراتبنا في اصول الضبط وفي الانصراف الى واجباتنـا الاساسية وتدريب قطعاتنا".

الزعيم الركن

خليل سعيد قائد الفرقة الثالثة

نسخة منه الى رئاسة اركان الجيش.

وفي اليوم الثاني أي ١٠/٢٩ تسلم كتاباً آخر من قائد الفرقـة بمنعـه هـو وسائقه من حمل السلاح او استعمال الحرس وكان عنوان الكتاب (استصحاب اسلحة حكومية اثناء التمتع بالاجازة الاسبوعية) جاء فيه:

"عند مروركم من بعقوبة عصر يوم الاربعاء ١٩٥٩/١٠/٢٨ للتمتع بالاجازة الاسبوعية ببغداد لاحظنا انكم قد تسلحتم بالمسدس العسكري فـي الوقـت الـذي لا

يشملكم الانذار في جلولاء (مقر اللواء العشرين) كما لاحظت مفارزنا ان سائقكم قد تسلح بالغدارة واستصحبتم عريفاً آخر مسلحاً بغدارة دون وجود ما يخولكم ذلك من ملاكات واوامر الجيش.

نرجو ملاحظة واتباع الاوامر العسكرية في هذا الصدد اذ ان مخالفتها من قبلكم يشجع باقي الضباط والمرؤوسين على الاقتداء بكم".

الزعيم الركن خليل سعيد[1]

قائد الفرقة الثالثة

نسخة منه الى رئاسة اركان الجيش.

وكانت هذه الملاحظات بتوجيه من عبدالكريم قاسم الذي اراد تحجيم دور الشيوعيين خاصة وقد عرف عن هاشم عبدالجبار بتعذيب القوميين المعتقلين بعد حركة الشواف في الموصل.

مناشدة رئيس الوزراء لتأليف حزب سياسي يدعم حكومته

في يوم ٣٠ نيسان ١٩٥٩ هاجم عبد الكريم قاسم الحزبية والاحزاب وقال ان الاستعمار "يحاول اليوم تفرقة الصفوف بالدعوة الى احزاب ضيقة وتكتلات محدودة القصد منها ان يضرب الواحد منا الآخر... اننا سوف نسد عليه هذا المنفذ فالتكتلات الضيقة والحزبية والاحزاب في هذا الوقت لا تفيد البلاد" ثم قال لقد جاء إلي البعض وقالوا ايها الزعيم لو انك تغنينا في هذا الوقت وتأمر بتشكيل حزب يلتف حولك وبذلك تخلصنا من هذه الاحزاب وهذه التكتلات فكان جوابي اليهم انني في عهد انتقال وان حزبي هو مجموع الشعب، وانني انتمي الى مجموع الشعب واننا كلنا حزب الله وحزب الحق وحزب العدل وحزب الكفاح "وظل يؤكد في خطبه على انه لا يشجع الحزبية والاحزاب حتى يحين وقتها وانه" فوق الميول وفوق الاتجاهات" و "ان الجيش يجب ان يكون بعيدا عن الاتجاهات والميول". وسوف "يبقى ناصع البياض لا

---

[1] موسوعة ١٤تموز، ج١٩٨،٢-٢٠٣.

ينتسب الى حزب او فئة معينة انما ينتسب الى حزب الحق والعدل"[1]. ويبدو ان وزير الخارجية هاشم جواد كان وراء دعوة عبد الكريم قاسم لتشكيل حزب يلف حوله الشعب ويخفف من حدة الصراع بين الاطراف والقوى السياسية ويحقق سياسة الوسط التي يجب ان يسير عليها العراق ويقول هاشم جواد "قلت للزعيم عبد الكريم قاسم ان عليه ان يعلن فترة انتقال يوقف فيها التطاحن والقتال بين الناس وان تجري الانتخابات التشريعية بعد الانتهاء من المدة المحددة تمهيدا لانهاء الحكم العسكري ومظاهره وتسليم السلطة الى حكومة مدنية تمهد لسن التشريعات المدروسة لتقدم البلاد صناعيا واقتصاديا وثقافيا وعلميا، واقترحت على قاسم ايضا تاسيس حزب سياسي يسير على منهج اقتصادي وسياسي واجتماعي معين يدخل فيه الانتخابات مع الاحزاب الاخرى التي ستجاز واكدت له ان نجاح حزبه وضمان زعامته اكيدان وبدون أي تدخل من جانب الحكومة لأن الناس ما زالوا ينظرونه زعيم الثورة العظيمة التي اطاحت بالنظام الملكي"[2].

وفي يوم ١٩ تشرين الاول ١٩٥٩ وفي مقال بعنوان "اضواء الثورة" كتبت جريدة الثورة المقربة الى عبد الكريم قاسم واكثر الصحف عداء للشيوعيين صراحة متسائلة تقول "والسؤال الذي يطرح نفسه بنفسه هو كيف نبدأ لاعادة وحدة الشعب والقضاء على الانتهازيين والمخربين بعد ان كشفتهم الاحداث خلال فترة الانتقال.

اننا هنا نطالب ونناشد سيادة الزعيم الحبيب القائد العبقري المفجر الذي قاد الشعب وحرره نناشده وفترة الانتقال على وشك الانتهاء بالشروع بتأسيس حزب سياسي يلعب اكبر دور مع الاحزاب التي ستقوم في تعزيز النهج الديمقراطي وفي توطيد الحياة السياسية على وفق الديمقراطية النبيلة وعلى وفق مخطط الثورة ووفقاً للبيان التاريخي الاول... نناشد سيادة الزعيم بذلك ونزيد قائلين ان الشعب الذي يحفظ لسيادتكم حبا وعرفانا تاريخيا ويطوي ضلوعه وايامه على تمجيدكم يعاني من الانقسامات ومن تشتت الاراء ومن غلواء وتطرف اقصى اليمين واقصى اليسار".

وفي مقال لها في اليوم التالي قالت الجريدة نفسها مشيرة الى ما اسمته "مدرسة الزعيم عبد الكريم قاسم" وقالت "عندما نطالب بتأسيس حزب سياسي يرأسه ويقوده

---

[1] مباديء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ٨٠/١.

[2] موسوعة ١٤ تموز ١٧٦/٥.

الزعيم الحبيب فنحن في الواقع نطلب تحصيل حاصل، ان الثورة واهدافها ومدرسة عبد الكريم قاسم الجديدة في تاريخ الشرق العربي على وجه الخصوص لا يمكنها ان تحقق اهدافها وتفرغ نظريتها بدون الركون الى التنظيم الحزبي أي بدون تأسيس حزب ينهض بهذه المهمة التاريخية والتجربة السياسية الجديدة فينضم الى الحزب ابناء الشعب وخلاصته وهم الذين يؤلفون الاغلبية الساحقة وينتظرون ويرقبون هذه الخطوة ببالغ الغبطة والتأييد، وبالتأكيد ان الحزب لن يكون فيه محل للعناصر الحزبية التي سبق لها ان دخلت الاحزاب وطافتها سواء في العهد البائد ام في العهد الجمهوري".

وتابعت الصحيفة مقالاتها تحت عنوان (مدرسة عبد الكريم قاسم والحياة الحزبية المقبلة) في الاعداد التالية. وتناولت الصحف الاخرى الفكرة وانقسمت بين مؤيد ومعارض للفكرة وكانت أشد المعارضة قد جاءت من الصحف الموالية للشيوعيين. وكانت حجة تلك الصحف ان الحزب المقترح يؤدي الى اضعاف شعبية الزعيم ويجعل الجمهور ضحية السياسة الحزبية، وتقول صحيفة الحرية وهي من الصحف القومية ان السبب الذي يكمن خلف الهجمات الشيوعية على الفكرة هو الخوف من ان الحزب المركزي الواحد سوف يبرهن على انه حزب شعبي جدا ويسحب التأييد من الشيوعيين اما صحيفة الاهالي لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي فهي لا تعارض مقترح الحزب المركزي اذا كان هذا الحزب من بين عدد من الاحزاب الاخرى واما اذا ادى ذلك الى انشاء نظام الحزب الواحد فانه لن يخدم مصالح البلاد.

كما اعلن عدد من المسؤولين والمقربين من عبد الكريم قاسم تأييدهم الفكرة واخذوا يرسلون البرقيات ويتصلون بصحيفة الثورة معربين عن تأييدهم لمناشدة الزعيم إلى تاليف الحزب، فقد اعرب عبد اللطيف الدراجي متصرف الكوت في مكالمة هاتفية مع يونس الطائي اعتزازه بالفكرة وتأييده لها وكذلك الزعيم نايف حمودي مدير الحسابات العسكرية الذي عدها فكرة صادقة وذكر فؤاد عارف وزير الدولة "اني شخص مستقل ما انتميت ولن انتمي في المستقبل لأي حزب سياسي ولكن اذا ما فكر سيادة زعيمنا الاوحد في يوم ما بتأليف حزب سياسي فسأكون اول

المنتمين لهذا الحزب والمنضوين تحت لواء سيادته هذا واني لواثق كل الثقة بأن الشعب العراقي يؤيد هذه الفكرة تأييدا مطلقا"[1].

وأيد الفكرة الزعيم الركن علي غالب عزيز قائد الفرقة الخامسة واللواء الركن المتقاعد عبد الرزاق عبد الوهاب والزعيم خليل سعيد قائد الفرقة الثالثة والزعيم سيد حميد سيد حسين قائد الفرقة الاولى واللواء الركن مزهر الشاوي مدير الموانيء العام/ ووزير المعارف محيي الدين عبد الحميد ووزير المواصلات حسن الطالباني وعدد كبير من متصرفي الالوية والوجهاء وغيرهم[2] واخذت جريدة الثورة تنشر البرقيات التي يرسلها كبار الموظفين والوجهاء يعبرون فيها عن تأييدهم تأسيس الحزب. وتواصل نشر هذه البرقيات اسابيع عدة الامر الذي يؤكد كثرتها.

ولكن الفكرة لم تحظ بتأييد عبد الكريم قاسم فنشرت (الرأي العام) وهي صحيفة موالية للشيوعيين وصاحبها الشاعر محمد مهدي الجواهري تصريحا يوم ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٩ قالت فيه:-

صرح لنا مصدر لا ينازع في الركون اليه وفي الاعتماد عليه وفي صلته الوثقى بالزعيم الحبيب عبد الكريم قاسم بحكم مركزه المهم... صرح لجريدة الرأي العام بالتصريح المهم التالي "كثر في هذه الايام الحديث عن حزب مقترح ان يكون حزبا موحدا برئاسة الزعيم الاوحد عبد الكريم قاسم وانني لاعني ما اقوله لكم وللراي العام برمته مستندا بذلك الى الزعيم نفسه وتقرير الواقع في ضوء من اهدافه الديمقراطية الموجهة إذ أقول: ان الزعيم لم يفكر مطلقا في يوم من الايام بل ولم يخطر له على بال ان يحصر انطلاقة الشعب الجبارة في اطار واحد معين حتى وان كان هذا الاطار شخص الزعيم الحبيب ولا يتفرد حزب واحد في توجيه الجماهير العراقية وجهات الخير والعزة والحرية.

وانني لاضيف الى ذلك ان الزعيم لا يعير في هذا بكثير من اهدافه الكريمة وهي اهداف ثورة ١٤ تموز، واعمق بكثير في ما يرمي اليه من هذه الاهداف، وانني على ضوء هذه الحقيقة الناصعة يحق لي القول ان الزعيم الاوحد لم يفكر مطلقا في ان يكون له حزب في المستقبل حتى وان كان هذا الحزب في جهة من

---

[1] الثورة ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٩.

[2] الثورة الاعداد ٢٦ تشرين الاول الى ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٩.

احزاب وطنية ستثبت وتقرر في اليوم السادس من كانون الثاني القادم يوم الجـيش العراقي الاغر.

واختتم المصدر الذي لا ينازع تصريحه هذا الخبر المهم بقوله:ــ انني لاعتقد ان في هذا كفاية لوضع حد للتصريحات بهذا الصدد"[1].

موقف القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي من محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم

كشفت محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي جرت فـي مـا بعـد لمنفذي العملية الذين القي القبض عليهم ان عددا من اعضاء القيادة القطرية[2] لـم يكونوا موافقين على العملية وانهم كانوا يرونها خاطئة لكنهم خضعوا لرأي الاكثرية كما انهم بذلوا مجهودا كبيرا في حماية الاعضاء الآخرين بحصر العـارفين بالخطـة وحصر ذلك باعضاء القيادة القطرية وفرقة التنفيذ. وكان هناك اعتقاد بـأن العمليـة جزء من عملية واسعة لقلب نظام الحكم وايجاد البديل الوطني القومي على اعتبـار ان عبد الكريم قاسم كان عقبة في طريق ذلك وسببا في الكثير مما حـدث وبخاصـة التناحر بين الاطراف الوطنية بسياسته القائمة على (فرق تسد) ولذلك فـان ازاحتـه ستكون مفيدة نحو اجراء التغيير المباشر في نظام الحكم وازاحة الدكتاتورية. ولكـن يبدو ان الاوضاع لم تكن مهيأة للعملية الواسعة التي ستتبعها في تغيير النظام وقـد حاول فؤاد الركابي ايجاد انطباع بوجود اجماع من قيادة قطر العـراق علـى تنفيـذ العملية.

ونظرا لان الحزب كان ضد فكرة الاغتيال السياسـي فقـد اصـدرت القيـادة القومية للحزب يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠ بيانا عن عملية الاغتيـال بينـت فيـه مبررات العملية وحملت فيه عبد الكريم قاسم مسؤولية ذلك وعبـرت عـن ايمانهـا

---

[1] الراي العام ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٩.

[2] كانت قيادة القطر تتكون آنذاك من فؤاد الركابي، اياد سعيد ثابت، خالد علي الصـالح، عبـد الله جابر الركابي، كريم محمود شنتاف، مدحت ابراهيم جمعة، طالب حسين شبيب، صالح شعبان.

بقدرة الشعب على تحقيق اهدافه وعدم اعتماد الحزب على الاغتيال السياسي واستنكاره له عبر تاريخه النضالي الصعب ومما جاء في البيان:

"ان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي تنفي تنظيم الحزب لمحاولة الاغتيال وتعد ان تمادي قاسم في اغتيال قادة الشعب والجيش والشباب العقائدي في العراق عن طريق السحل في الشوارع دون اتهام او محاكمة وعن طريق احكام الاعدام في محكمة المهداوي الصورية هو الذي دفع قسما من الشباب الوطني للدفاع عن النفس بهذا الاسلوب الذي فرضته الاوضاع الشاذة. ان موجة الاعدام والاغتيال التي انطلق بها قاسم بقتل آلاف الشباب والنساء والاطفال ومئات المناضلين وضباط الجيش الابطال قد دفعت بعض المواطنين المخلصين وبينهم بعض الاعضاء البعثيين تحت ضغط الحوادث العنيفة المرعبة الى محاولة الاغتيال من اجل ايقاف حملة التقتيل الجنونية.

ان حزب البعث العربي الاشتراكي في الوقت الذي يحيي فيه بطولة الماثلين الان امام محكمة المهداوي ويحيي المناضلين الابرياء في المحكمة وفي سجون ومعتقلات قاسم يؤكد ان قاسم وحده بجرائمه وتقتيله وتخريبه هو المسؤول عن محاولة الاغتيال. ويؤكد الحزب ان النضال الشعبي الجبار الذي يخوضه شبابه وشاباته سيضع حدا نهائيا لحكم قاسم ولكل حكم منحرف عميل.

المجد لابطالنا والنصر للشعب"[1]

وفي آب ١٩٦٠ اتخذ مؤتمر قطر العراق جملة قرارات وتوصيات رفعت الى المؤتمر القومي الرابع منها:

"ان المؤتمر القطري يعلن عن استنكاره للاغتيال السياسي ويقر بان محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم من قبل القيادة القطرية السابقة انما هو خرق لعقيدة الحزب وانحراف عن اسلوبه الانقلابي الشعبي والمؤتمر يؤيد كل ما جاء في بيان القيادة القومية بشأن هذه القضية".

---

[1] حزب البعث العربي الاشتراكي، نضال حزب البعث عبر بيانات قيادته القومية ١٩٥٥ - ١٩٦٢ (بيروت ١٩٧١) ص ٦٢ - ٦٣.

واتخذ المؤتمر التوصية الآتية لعرضها على المؤتمر القومي:

١ - بالنظر لقيام الرفيق فؤاد (الركابي) باعمال وتصرفات من شأنها ارباك العمل الحزبي واتصاله باشخاص في الداخل دون علم القيادة القطرية المؤقتة ومن دون علم القيادة القومية وتبليغه وجهات نظر لا تنسجم مع عقيدة الحزب زيادة على خروجه على نظام الحزب الداخلي فقد قرر المؤتمر القطري ادانته وترك الاجراءات اللازمة للمؤتمر القومي"[1].

وفي اواخر تموز ١٩٦١ اصدر الحزب بيان بشأن فصل الركابي من الحزب جاء فيه "إن النضال الشعبي هو اسلوب العمل الحزبي وقد يصل النضال الشعبي الى اعمال عنف ثورية قد ترافقها حوادث قتل وهذا امر طبيعي ولكن القتل المجرد لعملية اغتيال مثل الاغتيال السياسي اسلوب ينافي عقيدة الحزب ويهدده بالانحراف.

ان الحزب حينما يخطئ محاولة الاغتيال فانه يعلن في نفس الوقت تقديره لبطولة الرفاق الذين ساهموا في تنفيذها بجرأة ولاسيما ان جرأتهم خلال المحاكمة لم تمنع ظهور موقفهم المتمسك بعقيدة الحزب والاخلاص لاهدافه اكثر من التمسك بالمحاولة.

اما المحاولة نفسها فقد صورها المسؤول الحزبي للاعضاء في ذلك الظرف الشاذ بأنها جزء من عملية واسعة لقلب نظام الحكم. ولكن المحاولة تمت وعطلت الهدف الذي تقصده عدة ايام دون ان يتحرك جندي واحد وكان الجهازالحزبي غير منذر ايضا استعدادا لعملية واسعة. ان تصميم المحاولة ودفع الحزب اليها خطير يتحمل المسؤولية الاولى فيه فؤاد الركابي"[2].

وقد برر الركابي موقفه هذا في ما بعد بانه استشار في الامر كلا من ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار واخبر الباحث العراقي مجيد خدوري في ١٨ كانون الاول ١٩٦٦ بانه استشارهما "ابان زيارته للقاهرة عندما كان في طريقه الى مراكش لحضور مؤتمر هناك في كانون الاول ١٩٥٨ ولكن بما ان القيادة القومية

---

[1] نضال البعث ٧ / ٨٠.

[2] نضال البعث ٧ / ١٣٥.

لحزب البعث العربي الاشتراكي قد حلت بعد اتحاد سورية ومصر فانه يستبعد ان تكون قد اجتمعت من قبل لابداء النصح"[1] في ما يتعلق بالعملية.

السفير البريطاني يحصل على معلومات بشأن اداء مجلس الوزراء

بعد محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم اجرى السفير البريطاني تريفليان محادثات مع بعض المسؤولين في الخارجية العراقية لمعرفة طبيعة الوضع في البلاد وكان من بين الذين التقى بهم السفير وكيل السكرتير الثاني في الخارجية العراقية نجدة فتحي صفوة وكان من الموظفين الذين يستمع موظفو السفارة لآرائهم وله خدمة طويلة في السلك الخارجي بوصفه مثقفا ومستقلا والذي اخبر السفير "انه يشك بقدرة قاسم في ان يقود البلاد نحو سياسة معتدلة. وتمثل احد الجوانب الخطيرة للموقف في ان الوزراء والدوائر الحكومية جميعها تعمل باتجاهات مختلفة معتمدة على ارائها السياسية ويعتقد (صفوت) ان هاشم جواد (وزير الخارجية) قد برز باعتباره الشخص الفعال في مجلس الوزراء وانه اكثر نشاطا من محمد حديد في الوقوف بجرأة امام قاسم. وقد ابتدأ بممارسة نوع من قاعدة الاشراف على الوزراء الاخرين وكان ذلك باعثا على الاستياء ولكن بسبب شخصيته القوية فانه كان مؤثرا لحد الان بشكل جيد وقال (صفوت) ان تأييد احمد صالح العبدي ووزارة الدفاع بالنسبة لقاسم امر جوهري الا انه كان يرغب في ان يكون العبدي شخصية اقوى وان لا يكون (الخادم المطيع) لقاسم ويتفق (صفوت) بأن تأثير جماعة المهداوي قد قل بدرجة كبيرة ولكنه اكد ان الزعامة الشيوعية (الحمراء) كانت مستقرة بشخص الزعيم طه الشيخ احمد بدلا من ان تكون مع المهداوي نفسه الذي وصفه بأنه رئيس صوري".

واخبر المسؤول الثاني في الخارجية الذي لم يفصح تريفليان عن اسمه ولكنه وصفه بان له علاقة وثيقة بمحمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة "ان الربيعي الذي كان على علاقة سيئة بقاسم تماما بعد محاولة الاعتداء على حياته قد ابتدأ الان بالالتقاء بقاسم مرة اخرى ويشارك الان مشاركة تامة في اجتماعات مجلس الوزراء

---

[1] العراق الجمهوري ص ٢٠٢.

ويتميز تأثير الربيعي في التعاطف وبشعوره الطيب وقد اتفق كلا الرجلين (صفوت والمسؤول الثاني) "ان العديد من المؤسسات الحكومية كانت بحالة مرتبكة من الادراك وقد حاول الدكتور ابراهيم كبّة ان يملأ وزارة الاصلاح الزراعي بالمتعاطفين مع الشيوعيين وعلى الرغم من آراء وزير التعليم (محيي الدين عبد الحميد) المناهضة للشيوعيين فان هذه الوزارة كانت مملوءة بالشيوعيين ايضا" واضاف السفير "علمنا من مصدر جيد انه جرت محاولة لاستبعاد المتطرفين من خدمات الاذاعة وقد تم اخراج (٢٥) مسؤولا اذاعيا. "ومن الامور المثيرة ان جلال الاوقاتي (قائد القوة الجوية) قد اخبر الملحق الجوي (البريطاني) بانه استنادا لموافقة قاسم يتهيأ العراقيون لارسال ٢٥ طيارا الى المملكة المتحدة لاغراض التدريب وانهم سوف يرسلون عددا اكبر لو تيسر لديهم المال الكافي"[١].

بين العراق والاتحاد السوفيتي

كان عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء ووزير الخارجية وكالة قد قال يوم ٣٠ ايلول ١٩٥٩ بمناسبة تبادل وثائق ابرام اتفاقية التعاون في استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي "اصبحنا نشارك العالم في قضية السلم وخدمة العلم وسنبز الآخرين في هذا المضمار ولنا خير عون من اصدقائنا في الداخل داخل البلد كمجموعة افراد مخلصين وفي الخارج خارج البلد كمجموعة بلدان ودول تتعاون معنا على العمل لخير البشرية ولدعم السلم في العالم"[٢] وعندما وقعت محاولة الاغتيال بعث خروشوف ببرقية تهنئة الى عبد الكريم قاسم لنجاته من المحاولة التي وصفها "بانها قام بها اعداء الشعب العراقي واعرب فيها عن سروره لفشل النيات الاجرامية لاعداء الجمهورية العراقية وتمنى له الشفاء العاجل"[٣].

---

[١] برقية تريفليان الى الخارجية يوم ١٧ تشرين الاول ١٩٥٩. الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٤ / ٣٥٣- ٣٥٤.

[٢] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ٢ / ٧٩.

[٣] اتحاد الشعب ١٠ تشرين الاول ١٩٥٩.

وبمناسبة احتفالات الاتحاد السوفيتي بذكرى (ثـورة اكتـوبر) تشـرين الاول الثانية والاربعين أُلف وفد رفيع المستوى لتقديم التهنئة لحكومة اتحاد الجمهوريـات السوفيتية الاشتراكية بهذه المناسبة وقد رأس الوفد الدكتور فيصل السـامر وزيـر الارشاد وعضوية كل من زعيم الجو يوسف عزيز والعقيد الركن عبد الرحمن عبـد الستار والعقيد عبد الجبار السعدي والعقيد عبد القادر محمود واللواء عبـد المطلـب الامين والسيد احمد عبد الباقي وكيل وزير المالية وممثـل عـن وزارة الخارجيـة والسيد ابراهيم على المحرر في جريدة الزمان[1] وقد غادر الوفد بغداد يوم ٣ تشرين الثاني واعلن فيصل السامر انه يحمل رسالة من عبد الكريم قاسم الـى خروشـوف وفي ما يلي نص الرسالة:-

سيادة نيكيتا خروشوف المحترم، رئيس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ـ موسكو

سيادة الرئيس

يسرني جدا ان انتهز فرصة زيارة الوفد العراقي لـبلادكم العظيمـة للتهنئـة بمناسبة الذكرى الثانية والاربعين لثورة اكتوبر الاشتراكية لابعث بتحياتي الخالصـة ولانقل اليكم اطيب تمنيات الشعب العراقي واعجابـه بمـا حققـت شـعوب الاتحـاد السوفيتي من تقدم هائل في ميادين العلم والفن والثقافة وتقديره العميـق للمواقـف النبيلة التي وقفها الاتحاد السوفيتي حيال قضايا الشعوب المناضلة من اجل الحريـة والاستقلال والتحرر والقضايا العربية الخاصة. وكذلك النضال المسـتمر مـن اجـل احلال السلم والطمأنينة وانه ليسرني ايضا ان تصادف ذكرى ثورة اكتوبر لهذا العـام فترة من الزمن تكللت فيها جهود المختصين من الرجال بنجاح ملحوظ في التخفيـف من حدة التوتر الدولي وفي ادراك ضرورة ايقاف الاندفاع في سياسة الحرب البـاردة وتكاثر عدد العاملين على اتباع مبادئ التعايش السلمي بين الشعوب على اختلافهـا. ان ثورة اكتوبر الخالدة التي مثلت بصورة اكيدة مرحلة جديدة حاسـمة فـي تـاريخ الشعوب السوفيتية وكونت لها نقطة انطلاق نحو التقدم والتطور من اجل بناء مجتمع جديد تتحقق فيه مستويات مادية وثقافية رفيعة اخذت ثمراتها تنتشر في ارجاء العالم وتعم فوائدها جميع الشعوب. ولهذا فإن الكثير من شعوب العالم اليـوم تنظـر الـى

---

[1] اتحاد الشعب ١ تشرين الثاني ١٩٥٩.

الاتحاد السوفيتي لا نظرة اعجاب وتقدير فحسب، بل نظرة المتشوق الى جعل تلك المنجزات العظيمة التي تحققت في حقول العلم والفن في جملة مقومات كيانها وتتخذ منها اسسا من اجل اقامة مجتمعات نامية مرفهة.

ان هذه الشعوب التي شاهدت الاتحاد السوفيتي يسير اشواطا بعيدة في فترة قصيرة من الزمن بطريق تحرير الشعب السوفيتي من القيود المادية والروحية تقدر بحق تلك المنجزات وترى فيها من القواعد والاسس ما تستوحي منه بعض خططها لمكافحة الفقر والجهل والمرض والسير في طريق النمو السريع واني لواثق يا سيادة الرئيس بأن السياسة البناءة التي سار عليها الاتحاد السوفيتي في اقامة هذا الكيان الجبار وتكوين القوة الكبيرة التي انبثقت عنه سوف تكون دعامة رصينة من دعائم السلم والتقدم في العالم ومحركا اساسيا في سبيل تطوير الحضارة والحفاظ عليها. واخيرا ارجو ان اؤكد لسيادتكم بان الشعب العراقي الذي تحرر من قوى الظلم والعدوان يقف اليوم في صفوف الشعوب المحبة للحرية والسلم كافة ويقدر باخلاص المواقف المشرفة التي وقفها الاتحاد السوفيتي تجاهه منذ ثورته الوطنية في ١٤ تموز ١٩٥٨ وله وطيد الامل بانه اذا ما تضافرت الجهود فسيعم العالم عهد حرية وسلام شامل.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

عبد الكريم قاسم

رئيس وزراء الجمهورية العراقية"

وقد استغرقت زيارة الوفد العراقي للاتحاد السوفيتي اكثر من اسبوعين اذ عاد يوم ٢٣تشرين الثاني[١].

عبد الكريم قاسم يدعو الصحف إلى تخفيف هجماتها على الشيوعيين

كانت جريدة الثورة والصحف القومية التي سمح لها بمعاودة الصدور بعد محاولة عبد الكريم قاسم تحجيم دور الحزب الشيوعي بعد الاول من آيار ١٩٥٩

---

[١] اتحاد الشعب ٨ تشرين الثاني ١٩٥٩.

اخذت تشن حملات واسعة النطاق ضد الشيوعيين العراقيين وبعد خطاب عبد الكـــريم قاسم يوم ١٩ تموز وتصريحه يوم ٢٩ تموز اللذين اتهم فيهما عبد الكريم قاسم من اسماهم (الفوضويين) بتدبير احداث ومجازر كركوك دأبت جريدة الثورة المقربة اليه على مهاجمة الشيوعيين بشكل علني موضحة ان مـــا عنـــاه عبـــد الكـــريم قاســـم بالفوضويين اتهم الشيوعيون دون غيرهم واخذت تنشر المقـــالات عـــن الفوضـــوية والفوضويين واخذت تنشر في اعدادها حقلا خاصا بعنوان "دروس".

فكان الدرس الاول المنشور في عدد يوم الاول من تشـــرين الثـــاني ١٩٥٩ بعنوان (بطولات المناضلين حول الموقف من القضية الفلسطينية[١]).

والدرس الثاني يوم ٣تشرين الثاني كان نشرة قد اصدرها الحزب الشـــيوعي العراقي بعنوان (ضوء على القضية الفلسطينية).

ويبدو أن هذه المقالات قد اثارت غضب الشيوعيين الذي اخـــذوا يهـــاجمون جريدة الثورة ويتساءلون عمن يقف وراءها. ولما كان عبد الكريم قاسم راغبا – بعد محاولة الاغتيال – في توظيف الشيوعيين لاسناده ودعمه فقد نشرت صحيفة الثورة يوم الرابع من تشرين الثاني ١٩٥٩ البيان الاتي "تزولا عند رغبة زعيمنـــا الحبيـــب ومفجر ثورتنا وقائد الدنيا الجديدة عبد الكريم قاسم اوقفنا نشر الدروس التـــي كـــان من المقرر ان تستمر حتى نهاية فترة الانتقال تلك الدروس المأخوذة مـــن نشـــرات (القاعدة) و (الايجاز) و(النجمة) و(السجين السياســـي الخطيـــة) و(كفـــاح الطلبـــة) وغيرها عدا نشرات ما بعد الثورة المباركة وبضمنها الصور التاريخية النفيسة اثناء الحرب العالمية الثانية لشخصيات النضال والسلام والتحرير" أي الشيوعيين.

بين العراق والجمهورية العربية المتحدة

في اثناء محاكمة كل من الزعيم الركن ناظم الطبقجلي والعقيد رفعت الحـــاج سري اراد عبد الكريم قاسم ان يحصل منهما على دليل يثبـــت تـــورط الجمهوريـــة العربية المتحدة بدعمهما وتآمرهما على العراق ولكنه فشل في ذلك. وعنـــدما نفـــذ

---

[١] ايد الشيوعيون في العراق موقف الاتحاد السوفيتي انذاك المؤيد لتقسيم فلسطين وقيـــام الكيـــان الصهيوني.

حكم الاعدام بهما وبعد من مجموعتهما يوم ٢٠ ايلول ١٩٥٩ قابلت الجمهورية العربية المتحدة ذلك بانكار شديد فصدرت فتاوى الازهر تدعو إلى الجهاد ضد الجمهورية العراقية الجديدة[١] وخرجت تظاهرات صاخبة في القاهرة ودمشق وحلب وغيرها وابرق المتظاهرون الى رؤساء الدول العربية وسكرتير عام الامم المتحدة احتجاجا على ذلك.

وقد فسر عبد الكريم قاسم التظاهرات في بغداد والاستياء الذي ظهر واضحا على غالبية الشعب العراقي بعد الاعدام بانه نابع من تحريض الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها عبد الناصر وقد عزز هذا الاعتقاد اغتيال محمود جميل في مطار بيروت الذي كان في طريقه الى بغداد للادلاء بافادة تتضمن ادانة الجمهورية العربية وتدخلها السافر في التآمر على العراق. وقد فشلت المحاولات التي ايدها سفير الجمهورية العربية المتحدة في الايام ٢١ و ٢٥ ايلول و ٩ تشرين الاول و ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٩ لابلاغه رأي عبد الناصر ان العربية المتحدة لا تنشد سوى الاخوة العربية والتضامن العربي. كما فشلت المحاولات التي قام بها الشيخ محمد رضا الشبيبي يومي ٢٩ ايلول و ٩ تشرين الاول بتكليف من عبد الناصر)[٢] وعندما جرت محاولة اغتياله يوم ٧ تشرين الاول ١٩٥٩ زاد التوتر بين الجمهورية العربية المتحدة وعادت هيئة التحقيق من المحكمة العسكرية العليا الخاصة للبحث عن شهود يؤكدون تورط الجمهورية العربية المتحدة بالمحاولة وفي اليوم الاول من تشرين الثاني ابلغت وزارة الخارجية العراقية سفارة الجمهورية العربية المتحدة الكتاب الاتي:

تهدي وزارة الخارجية تحياتها الى سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد وتتشرف بان تحيطها علما انه ثبت لدى السلطات العراقية المختصة بان السيد توفيق سلمان اباضة السكرتير الثاني في السفارة قد قام بنشاط يخل بسلامة الدولة وعليه اصبح بقاؤه في العراق غير مرغوب فيه لذلك فان حكومة الجمهورية العراقية تجد نفسها مضطرة إلى ان تطلب الى السفارة المحترمة باتخاذ الترتيبات اللازمة لسحب السكرتير المذكور ومغادرته الاراضي العراقية خلال اربع وعشرين

---

[١] اتحاد الشعب ٢ تشرين الثاني ١٩٥٩.

[٢] موسوعة ١٤ تموز ٥ / ٥١.

ساعة كما انها ترى ان المصلحة تقضي بضرورة ملازمته دار السفارة وعدم مبارحته اياها الى حين موعد مغادرته العراق.

تنتهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها[1] كما طلبت الجمهورية العراقية من الجمهورية العربية المتحدة عدم تمثيلها في الاقطار التي ليس للعراق تمثيل دبلوماسي فيها اعتبارا من الاول من كانون الثاني ١٩٦٠.

ويوم ٥ تشرين الثاني ذكر محمد حديد وزير المالية للسفير البريطاني في بغداد "مهما كان الاجراء الذي قد تتخذه الجمهورية العربية المتحدة بشكل سري ضد العراق فليس هناك اية دلائل تشير الى القيام باي عمل عسكري معلن من قبلهم" واضاف السفير انه (حديد) يخشى فيما لو حصلت حرب اهلية في العراق فانهم قد يتدخلون بقواتهم "عندما سأله السفير عن الجهة التي كان يعنيها رئيس الوزراء عندما كان يتكلم عن الخرائط والخطط والاموال التي اعطيت الى الاكراد قال (حديد) ان المقصود بذلك خرائط كردستان المستقلة التي جلبت من دمشق تحت الايحاء الامريكي وسلمت الى الاكراد في تشرين الثاني ١٩٥٨"[2]. وكان عبد الكريم قاسم قد عقد مؤتمرا صحفيا يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٥٩ في مستشفى دار السلام وقال "ان الاستعمار والطامعين وذوي النفوس المريضة قد حاولوا تصديع الوحدة العراقية منذ بدء الثورة فخرجنا عليهم بدستورنا وباهدافنا ان العرب والاكراد شركاء في هذا البلد. فذهب الاستعمار وذهب الطامعون الى اخواننا الاكراد من الشمال وقسموا عليهم المبالغ واعطوهم الخطط والمستمسكات والخرائط لتصديع كيان هذا البلد وكيان الوحدة الوطنية انما المواطنون من اخواننا الاكراد جاؤا وجلبوا لي الخرائط والمستمسكات والمبالغ فاعطيناهم المبالغ والنقود واخذنا الخرائط والمستمسكات".

وتساءل "من يقول ان العراق ليس عربيا؟ ان معظم سكان العراق من العرب الاقحاح ويليهم بالنسبة اخواننا الاكراد وباقي القوميات الاخرى المتآخية من يقول ان القومية العربية لا تنتصر؟ من يقول ان العرب مظلومون في هذه البلاد؟

ان القومية العربية تنتصر عندما يتحطم الاستعمار وعندما تتحطم المعاهدات غير المتكافئة عندما تتحطم القيود عندما نسترجع القواعد كقاعدة الحبانية عندما

---

[1] الثورة ٣ تشرين الثاني ١٩٥٩، اتحاد الشعب ٢ تشرين الثاني ١٩٥٩.

[2] الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٤ / ٤٣١.

يتحرر الاقتصاد والنقد. عندما تصل القضايا لحد الاغتيالات فهم في خسران عظيم خسران سياسي وخلقي ومنطقي وكل شيء وهذه احط الامور ان الاعتداء علي يزيدني قوة وصبرا وجلدا.. اتعلمون اين يوجد عدم الاستقرار انه يوجد في البلد الذي يصنع الاكاذيب المختلفة ضدنا لتشويش افكارهم انني اعدمت قسما من المتآمرين الخونة ان هؤلاء ابطال في الخيانة لقد اعدموا جزاء خيانتهم وغدرهم وتصديهم لهذا البلد ليكونوا عبرة لمن تسول له نفسه الخيانة في المستقبل"[1].

ويبدو انه اخذ يفكر جدياً في تشجيع سورية على الانفصال عن مصر اذ قال عبد الكريم قاسم يوم (٥ تشرين الثاني) لصاحب جريدة الثورة البغدادية (يونس الطائي) "ان مصير سورية والعراق مرتبطان ولابد في الاخير ان يرتبط احدهما بالاخر وان مصير القطر السوري سيواكب مصير العراق" وحول الاشاعات التي تتردد عن وجود تحشدات على حدود العراق قال رئيس الوزراء "انها لا تخيفنا ابدا وهل هناك من نخافه؟. ان حسين ملك الاردن معروف ولا اريد ان اتحدث عنه وعن سلالته اما ناصر فاننا لم نعتد عليه ولا اذكر اننا اعتدينا على احد نحن لا نغدر بأحد وليس من شيمنا الغدر هو من شيم الجبناء الاشرار"[2].

وفي يوم ١٥ تشرين الثاني خصّ عبد الكريم قاسم صاحب جريدة الثورة بحديث طويل رد فيه على هجوم الجمهورية العربية المتحدة وهاجمها لايوائها القوميين العراقيين وتأسيسهم مكتب التجمع القومي في القاهرة فقال:

"ان اسرائيل تعرف من انا تعرف ذلك منذ ١٩٤٨" وتكلم عن نفسه عندما كان في كفر قاسم والفالوجة وتحدث عن محاولة الاغتيال وقال "ان المشتركين بهذه المؤامرة معروفون وان الخونة الاخرين من العراقيين يصولون ويجولون الآن معهم. انظر (محمود الدرة) فمن هو هذا الدرة؟ كان في حرب فلسطين يرسل بمشاركة مراد جوري المواد المغشوشة الى الجيش يوم كنا في فلسطين نقاتل في سبيل الله والوطن وكذلك هذا (فائق) السامرائي انه على رأس ما يسمى بالتجمع القومي، ان التجمع القومي سينجح كثيرا اذا كان على رأسه مثل هذا السامرائي" ثم قال "ذكرت صحفهم اننا نريد اعادة مشروع الهلال الخصيب. اننا لم نتحدث عن هذا

---

[1] الثورة واتحاد الشعب ٤ تشرين الثاني ١٩٥٩.

[2] الثورة ٦ تشرين الثاني ١٩٥٩.

مطلقا فنحن لا نريد ان نتوسع مع ذلك فإن هذا المشروع كان مشـروعا اسـتعماريا ايام العهد المباد أما الآن فانه مشروع وطني يقوض اركان الاستعمار إن العراق قـد تحرر فلا ضير هناك من هذا المشروع ان الشعب السوري وحده هو الـذي سـيقرر مصيره بنفسه.. انهم يتحدثون عن القومية العربية ويدعون انها اهينت في العـراق ان القومية العربية تترعرع في بلد الاحرار ولا تنبت في بلد العبيد انها تنبت في بلـد قوي وغني عزيز الجانب ان القومية العربية ستنتصر رغم مؤامراتهم المتكـررة ... اننا سننقذ شعبهم وسنحرر كافة الشعوب العربية ونسأل هل من الشهامة ان ينزلـوا الى درك الاغتيال واسلوب الغدر لقد اتصلوا تلفونياً باعوانهم وقالوا نفـذوا الحركـة بسرعة. وعند الحدود كان الخونة ينتظرون وبعد مرور حوالي الساعتين عادوا مـن تل كوجك الى دمشق لقد جمعوا انصارهم من الخونة المارقين. ألم يكن من الافضـل لهم ولنا ان يتضامنوا معنا. ثق انهم لو اتفقوا معنا وتضامنوا تضامنا صـارما لمـا كانت اسرائيل قائمة اليوم" وقال عن عبد الناصر "لقد دعاني الى الاجتماع به ولكنهـا كانت عزيمة مثل عزيمة (عدنان المالكي[*]) وبعد ذلك شعراء ورثاء وخطـب"[1] أي انه يريد اغتياله.

وفي يوم ٢٠ تشرين الثاني خاطب عبد الكريم قاسم عددا من الضباط الـذين عملوا معه في فلسطين قائلا:-

"انهم في الجمهورية العربية المتحدة يهاجموننا حتى لا يكون تقارب وتعـاون عربي بيننا وبين سورية لكنهم مهما استمروا في هجومهم هذا فإن الشعب السوري الشقيق شعب نبيل وهم لن يتباعدوا عنا فليس لدينا نيات استعمارية.

لقد صرّحت قبل يومين او اكثر بعض التصريحات فقالت الاذاعات الخارجيـة اننا نريد ان نحيي مشروع الهلال الخصيب. هذا المشروع كما وصفناه سـابقا كـان مشروعا استعماريا لكن بعد تحرر العراق وتحرر الشعب العراقي وبعـد ان حطمنـا الاستعمار فان هذا المشروع قد اصبح الآن مشروعا وطنيا يجمع شمل العرب يجمـع دول الهلال الخصيب فيجعلها دولة قوية نحن لا نسعى الى تحقيقه لكننا نقول إن هذا

---

[*] من قادة الجيش السوري ومن الداعين الى سياسة عدم الانحياز في اثناء الحرب الباردة اغتيـل يوم ٢٢ نيسان ١٩٥٥ على يد عناصر من الحزب القومي الاجتماعي السوري.

[1] الثورة ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٩.

المشروع في الحال الحاضر أصبح مشروعاً وطنياً لا بأس به ماذا ينتظرون بعد قتلي لو وفقوا انهم يبتغون توسيع شقة الخلاف وازالة التقارب بين العراق وسورية.. يقولون ان القومية العربية تنتصر ونقول لهم نحن الذين جعلنا وسنجعل القومية العربية تنتصر.

انني اعلن ان لا حدود بيننا وبين سورية فهؤلاء اهالي عانة يمتون بوشائج المصاهرة مع اهالي سورية وكذلك اهالي الموصل. انني بعد مغادرتي المستشفى ساجمع الصحفيين والمسؤولين عن الاذاعة واطلب منهم ايقاف حملات الرد اننا نريد ان نبني ولا نلتفت اليهم.. نحن رواد الوحدة العربية الصادقة"[1].

واوضحت وزارة الخارجية العراقية بتصريح لناطق رسمي يوم ٢٤ تشرين الثاني معقبا على موضوع مشروع الهلال الخصيب جاء فيه:"ان المقاومة الباسلة التي ابدتها الشعوب العربية في حينه ضد مشروع الهلال الخصيب كانت قائمة بصورة رئيسة على اساس ان العراق ظل خاضعا خلال الحكم المباد للنفوذ الاستعماري بينما كانت سورية تتمتع بحكم وطني مستقل اما بعد انهيار الحكم الاستعماري في العراق وقيام جمهورية ١٤ تموز فان المفاهيم الاساسية في هذا الجزء من العالم العربي قد طرأ عليها تبدل جذري والحق ان أي مشروع للاتحاد والتقارب بين اية مجموعة من الدول بما في ذلك الدول العربية لا يكون مشروعا استعماريا لمجرد تسميته باسم معين بل أن هذه الصفة تكون لاصقة به نظراً للأضرار التي يلحقها بمصالح الشعوب اما اذا تبدلت الظروف الموضوعية التي اعطت مشروعا معينا فان هذه الصفة يجب ان تزول عن المشروع والواقع ان قيام تقارب وثيق بين الدول العربية في الجزء الذي نعيش فيه من الشرق الاوسط الآسيوي سيؤدي الى تمكين العراق من اداء واجبه المقدس في تحرير الجزء المحتل من فلسطين من الغاصبين وكذلك تحرير بلد اخر لا زال خاضعا لحكم عملاء الاستعمار والى قيام اساس طبيعي متين من أسس الكيان العربي الواحد لا كالاساس المصطنع القائم الآن"[2].

---

[1] الثورة ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٩.

[2] جريدة البلاد ٢٥ / ١١ / ١٩٥٩، الزمان ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٩.

وكان عبد الكريم قاسم يرد في تصريحاته هذه على قول عبد الناصر في نيسان ١٩٥٩ "ان النشاط الشيوعي ابتدأ من بغداد يتجه رأسا الآن شطر دمشق فالبزري (عفيف) وبكداش وعبد الرحمن يخططون كل ليلة من راديو بغداد داعين الى تحرير سورية ويرى (عبد الناصر) ان موسكو تعمل على ان تتخذ من سورية قاعدة تتجه منها شطر سائر البلاد العربية ومن جملة الاهداف الكويت في خيراته ومناطق الخليج العربي فاذا تم تحقيق ذلك سيطرت الشيوعية على جميع مناطق الشرق الاوسط وامتدت حتى حدود الهند"[١].

وقد ازدادت قناعة عبد الكريم قاسم بتآمر عبد الناصر عليه بعد محاولة اغتياله فاخذ يدعو لفصل سورية عن مصر فلقد قال يوم ٢٦ تشرين الثاني:

"من المسؤول عن المعارك او الحوادث التي وقعت في الموصل؟ هل الحكومة الوطنية.. ام اولئك الذين تجنوا علينا وتآمروا وارسلوا القوة والعتاد والاسلحة والاذاعات وسخروا اذاعاتهم تجاه بلدنا؟ لقد كانت سورية ولبنان في العهد الماضي موطنا للثوار الاحرار المشردين من العراق وبصورة خاصة كانت سورية ولبنان موطئ قدم لهم ان ما يؤسفني في الوقت الحاضر ان اقول ان في سورية بالذات اصبح الخونة والمتآمرون على بلدنا والذين تآمروا لتحطيم هذا الكيان الذي شرف القرن العشرين... يؤسفني ان اقول ان الخونة الذين تآمروا علينا واشتركوا في هذه المؤامرات يصولون الان ويجولون وتفتح لهم الاذاعات وكأننا عملاء الاستعمار واصدقاء الصهاينة".

ثم قال ان العراق قد تحرر... وقد امن الجميع بهذه السياسة... الا بعض الاخوان الذين لا يزالون يتهجمون على العراق ولا نعلم لماذا؟ من العار على جماعة تنطق بكلمات براقة وهي بعيدة عن موطن العروبة في العراق الابي.. انني اقدر الشعب المصري النبيل. انها زمرة افراد تتهجم دائما على هذا البلد.. ان هؤلاء مرضى والمرضى اما ان يشفوا ويرجعوا الى جبهتنا جبهة الدول العربية واما ان يهلكوا واننا نرجو لهم الشفاء فهم اخواننا ونحن نصفح عن اعمالهم وعن الامور التي قاموا بها تجاه العراق فطرق المهاترات وطرق الشتم والدس والغدر وهذه

---

[١] موسوعة ١٤ تموز نقلا عن مذكرات جوزيف ابو خاطر سفير لبنان في القاهرة.

المهاترات البذيئة لاتنفع أي بلد عربي انما تزيد ضعفه"[1] واكد لمستر كولفن مراسل صحيفة الديلي تلغراف الانكليزية يوم ٢٣ تشرين الثاني "ان الجمهورية العربية المتحدة هي شقيقتنا التي تجنت على العراق وانها ستكف عن اعمالها السيئة. لقد كانوا وراء المؤامرات والدسائس التي دبرت ضدنا وهم الذين يشيعون ضدنا الاباطيل والتلفيقات. اننا لا نضمر أي حقد ضد الجمهورية العربية المتحدة"[2].

ولكن الحملات بين الجانبين لم تتوقف بل وصلت الى حد تبادل التهديدات ففي بداية عام ١٩٦٠ ذكر عبد الكريم قاسم "ان بلادنا سوف لا تقف مكتوفة الايدي تجاه اية مظلمة تصيب الشعب السوري انهم اخوتنا وابناء عمومتنا ونحن اخوان مع الجمهورية السورية. واوضح في خطاب اخر ان الجمهورية السورية الخالدة لن يمضي وقت طويل على انبثاقها الى عالم الحرية والنور مرة اخرى بعد ان طمست معالمها. ان الجمهورية السورية الخالدة سوف تنبثق بتصميم شعبها المظفر"[3].

وهذا يدل بوضوح ان عبدالكريم قاسم صار يدعم السوريين ادبياً ومادياً للانفصال عن مصر.

قلق الغرب بشأن الوضع في العراق

في يوم ٥ تشرين الثاني بحث تريفيليان السفير البريطاني في بغداد الموقف السياسي في العراق مع وزير المالية محمد حديد وناقش معه الموقف الداخلي فقال محمد حديد "ان ذراع قاسم قد تستغرق وقتا اطول للشفاء مما كان متوقعا... وهو لا يرى ان هناك ضررا كبيرا يترتب على المسيرة التي ستنطلق بتنظيم من الشيوعيين (بمناسبة شفائه).. لان الشيوعيين في الوقت الحاضر اقل قوة مما كانوا عليه في الربيع الماضي. ويرى محمد حديد بأنه كان من الضروري بالنسبة لرئيس الوزراء ان يظهر مبادرة ايجابية تبين بشكل مؤكد انه كان ينوي فعلا ان يتبع خطاً وسطاً وان اتباعه لهذه السياسة ستكون لها فرصة لاستمالة الرأي الوطني المعتدل. ويرى

---

[1] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ص ٩٧ - ١٠٣.

[2] الثورة ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٩.

[3] عبد الكريم قاسم مبادئ ثورة ١٤ تموز ١٩٦٠ ص ٢٦، ٤٧.

محمد حديد انه من المهم عدم السماح لوزراء الحكومة بالانحراف عن هـذا الخـط سواء باصدار التصريحات او اتباع السياسة الخاصـة بكـل وزارة وكـان يأمـل ان تستمر عملية ابعاد التنظيمات المهنية خارج مدى سيطرة الشيوعيين عليها وعنـدما يسمح للاحزاب السياسية بمزاولة نشاطها مرة اخرى في كانون الثاني المقبل يعتقـد (حديد) انه من المحتمل جدا ان يؤسس حزب مركزي تحت رعاية رئـيس الـوزراء الذي قد يعطيه نوعا من الدعم السياسي المتين وفي هذه الحالـة قـد تسـير بقيـة الاحزاب الاخرى سوية مع هذا الحزب الرئيس الجديد لخدمة العراق وايد انـه مـن المفيد جدا ان يعود اعضاء من حزب الاستقلال للاشتراك في الحكم. وايد محمد حديد المقترح الذي قدمه السفير والذي يتضمن تعيين بعض الاشـخاص المعتـدلين فـي الشواغر الموجودة حاليا في الوظائف الحكومية المهمة.. واستنكر (حديد) التعليقات التي وردت في الصحف البريطانية والامريكية عن احمد صالح العبدي باعتباره رجلا قويا يحارب الشيوعيين وذلك لانه يعتقد بان مثل هذه التعليقات قد تعود بالضرر على العبدي. وقال حديد عن محاولة الاغتيال بان بعض المسؤولين عنهـا كانـت لـديهم اتصالات مع سورية ويعلق السفير على اقوال حديد بالقول "انه يمتلك اراء صحيحة لكنه غير قادر على طرحها امام قاسم في هذه الايام"[١].

وفي السابع من تشرين الثاني اجرى تريفليان محادثة مع هاشم جواد وزيـر الخارجية واراد معرفة رأيه في شؤون العراق الداخلية وقال السفير "ان من الاهمية بمكان عودة الاستقرار السياسي للعراق ويظهر لي ان هذا الاستقرار لن يتحقق مـا دام عبد الكريم قاسم مستمرا في ضرب هذا الجانب ثم يعود الى ضرب الجانب الاخر دون ان يبني دعما ايجابيا لنفسه وحكومته بوجهة نظر معتدلة. وبكل تأكيد ان ذلـك لن يتم الا عند تقديمه قيادة جديدة تتبع نوعا من السياسة المعتدلة (سياسة منتصـف الطريق) واستشهد السفير بوجهة نظر محمد حديد بشأن ضـرورة عـدم السـماح للوزراء بالخروج في احاديثهم واعمالهم عن خط السياسة العامة.

وقال هاشم جواد انه يتفق تماما مع هذا الطرح ومن اجله فانـه بحـث مـع الاخرين من اجل تحقيق هذه الغاية وانه هو نفسه قد قدم ثلاث نقاط وهي:

---

[١] رسالة تريفليان الى خارجيته يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٥٩ الزوبعـي، العـراق فـي الوثـائق البريطانية ٤ / ٤٢٩.

أ. يجب تحديد واعلان سياسة معتدلة (وسط) ثابتة يلتزم بها جميع المعنيين دون اية عراقيل.

ب. يجب احداث تغييرات في الحكومة.

جـ. يجب اصلاح هيكل الحكومة ووضع جميع المؤسسات تحت السيطرة المؤثرة لمجلس داخلي يوجه سياستها بشكل مباشر.

وقال السفير ان قاسم قد اعطاني انطباعا بانه راض تماما بدعم الشعب له وانه لم يظهر اية دلائل تنبئ عن ادراكه لضرورة اتباع قيادة جديدة فاجاب (جواد) ان عبد الكريم قاسم قد بدل الان وجهة نظره ويوجد امل حقيقي بانه يقبل النصيحة في القضايا التي اشرنا اليها اعلاه. وسأله الوزير في ما اذا كان بالامكان ادخال اشخاص معتدلين في الحكومة فاجاب (جواد) ان ذلك ممكن شريطة ان تعلن اولا سياسة الاعتدال (منتصف الطريق) الجديدة وان تقبل هذه التغيرات وحين ذكر السفير ان تصريحات المهداوي بشأن السياسة الخارجية تسبب اساءة بالغة الى عبد الكريم قاسم وافق هاشم جواد على رأي السفير وقال انه سيحاول القيام بعمل ما بشأن المهداوي ومن ذلك نقل محاكمة (المتآمرين) الى محكمة اخرى لا سيطرة له عليها. واكد السفير ضرورة اتباع اذاعة بغداد سياسة وسط الطريق حيث انها تقدم الآن الكثير من دعايات الشيوعيين"[1].

وفي وزارة الخارجية البريطانية أعدت ورقة في دائرة الشؤون الخارجية بعد مباحثات جرت في منطقة حلف شمال الاطلسي. وقال روجر ستيفنس السفير البريطاني سابقا انه يوافق على ما ورد في الورقة ولكنهم في الخارجية يعتقدون انه من غير المحتمل ان يكون قاسم قادرا على اعادة بناء تنظيم وسطي وشككوا في بعض افكار الورقة وذلك:

"١- انهم كانوا يفضلون سياسة عدم التدخل من الناحية المبدئية كون الموقف في العراق معقداً الى درجة كبيرة يستحيل التكهن بنتائج أي تدخل ممكن

٢- نشك فيما اذا كان علينا ان نضغط على الوطنيين الديمقراطيين لكي يسعوا الى التقارب مع عبد الناصر وذلك لأن الشعور المعادي للمصريين لا يزال

---

[1] برقية تريفليان الى خارجيته يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٥٩، الزوبعي العراق في الوثائق البريطانية ٤ / ٤٣٨.

قويا في العراق وأنه ليس من مصلحتنا ان يزيد عبد الناصر من تأثيره في العراق اكثر مما يمكن تجنبه وبهذا الخصوص فإن التهديد الشيوعي المباشر قد اصبح اقل مما كان عليه قبل اشهر وعلى اية حال فان عدم التدخل لا يستلزم منعنا من الاصرار على المصالحة داخل العراق واتباع سياسة التوفيق مع الجمهورية العربية المتحدة.

وتحدث ستيفنس عن مخاطر الحرب الاهلية او مدة الفوضى القائمة وعن امكانية احتمال تدخل قطر آخر مبتدئا برد فعل متسلسل"[1].

ومما جاء في المذكرة التي اعدتها دائرة الشؤون الخارجية:

"من المحتمل ان يؤدي استمرار الاتجاه الحالي للاحداث الجارية في العراق الى خلق ظروف غير مستقرة بشكل متزايد مع ظهور خطورة حقيقية جدا تتمثل في ان الشيوعيين سوف يعززون موقفهم بما يكفي للسيطرة على البلاد. لقد اظهرت الاحداث ان الهدف الاساس لقاسم هو الحفاظ على بقائه في السلطة زعيما اوحد وذلك من خلال محاولته ايجاد التوازن بين القوى السياسية الرئيسة في البلاد بجعل كل فئة تعمل ضد الفئة الاخرى". عندما تظهر اية مجموعة سياسية دلائل تشير بشكل متميز انها سوف تصبح اقوى من خصومها وبالتالي تمثل تهديدا رئيسا الى قيادته الاوحدية يتجه قاسم الى الحد من قدرتها، وعلى اية حال فان قاسم كان حذرا بان لا يقلص من قوة اية جماعة الى الحد الذي لا يتمكن من استخدام تلك الجماعة بشكل مؤثر ضد خصومها عندما يتأرجح ميزان القوى بالاتجاه المعاكس. وهذا من شأنه ان يمنع قاسم من اتخاذ اجراءات مؤثرة مثلا لكبح قوة الشيوعيين ومن اقرار منهج مصمم لتطبيق نطاق واسع من الاجراءات المضادة لهم... ان نظام قاسم سوف يصبح اقل قدرة على الاستمرار بالعمل وقد أخفق بتطوير تنظيم سياسي موال له شخصيا... وقد لا يبقى قاسم متمتعا بالتأييد الشخصي الضروري لادامة السيطرة على الموقف وبتمثيل الخط المباشر المستمر المترتب على الغياب المستمر للقرار من جهة او اخرى في انه اذا توصل الشيوعيون او المناوئون لهم الى الاعتقاد بان قاسم لم يعد بامكانه ادامة التوازن بين هذه الجماعات وانه ليس من غير المحتمل ان يستمر الموقف المحفوف بالمخاطر قائما فان كل جماعة سوف تحث نفسها في

---

[1] وثيقة اعدها هيلر يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٩، الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٤/٤٤١.

محاولة لتحقيق الهيمنة والقضاء على خصومها. واما من يستطيع البقاء مـن هـذه الجماعات سوف يسعى إلى الاستيلاء على السلطة. ويبدو ان الصراع الحـالي مـن اجل السلطة الذي يجري بين المهداوي والعبدي يستند بدرجة كبيرة الى هذا النـوع من الحساب.. ويبدو ان قاسم غير مهيأ تماما للاستغناء عن السلاح الذي يعتقد انـه يتمثل بالتأييد الشيوعي له من اجل ادامة بقائه في السلطة.. ولذلك يبـدو ان الامـل الوحيد في ايقاف الاتجاه الخطر الحالي في العراق يكمن في الادعاء بالسلطة من قبل الجماعة التي ستكون على استعداد لاتباع سياسة ايجابية مصممة لتوحيـد الاتجـاه المعادي للشيوعيين خلفه وقد يأخذ ذلك شكل مجموعة معينة كتلك المجموعة التـي تمكنت من اتخاذ اجراءات مؤثرة في اليوم الذي جرت فيه محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم مصحوبة بحركة موازنة أو بدونها للمشاركة في السلطة من مجلس قيادة ثورة يتألف من كبار ضباط الجيش. ومن الواضح انه من المستحسن القيام بكـل شـيء ممكن لغرض التغلب على الانقسام بين العناصر غير الشيوعية ويبدو ان ذلك بحاجة الى شيء من تعديل الموقف او الاراء تجاه الجمهورية العربية المتحدة تلك المواقف التي تبدو وكأنها احدى القضايا الرئيسة التي تـؤدي الـى تفرقـة العناصـر غيـر الشيوعية وبهذا الخصوص تظهر صعوبة خاصة تتمثل في التمسك بعمق مـن لـدن الاعضاء القياديين في الحزب الديمقراطي بالمشاعر المعاديـة للجمهوريـة العربيـة المتحدة... اننا نتساءل هل مـن المفيـد الالحـاح علـى وزراء الحـزب الـوطني الديمقراطي ان يبذلوا ما في وسعهم للعمل من اجل ايجاد وحدة القوى غير الشيوعية في العراق؟ وفي الوقت الذي يتطلب ذلك شيئا من اعـادة ترتيـب سياسـتهم تجـاه الجمهورية العربية المتحدة على المدى البعيد يبدو ان مثل هذا المسلك سيكون هـو الطريق الممكن ادراكه والاكثر ضمانا لمنع سيطرة الشيوعيين على الحكم... ان مـن مصلحة الحزب الوطني الديمقراطي ان يحاول ايجاد قضية مشتركة مع العناصر غير الشيوعية الاخرى لكي يعيدوا الاستقرار في العراق"[١].

اما الموقف في العراق من وجهة النظر الامريكية والذي وصـفته السـفارة الامريكية في بغداد في الاسبوع الاخير من تشرين الثاني ١٩٥٩ فقد امتاز بالتشاؤم بشأن تردي الوضع والركود الاقتصادي وخيبة الامل مع قاسم وتردي علاقات العراق

---

[١] مذكرة بعنوان العراق بتاريخ ١٦ تشرين الثاني المصدر نفسه ص ٤٤٣.

مع جيرانه وتوصلت السفارة الى "ان قاسم لا يزال قادرا على قيادة بلده اذا ما تبنى السير في مسلك وسط واذا ما اعلن عن تطبيق برامج بناءة أي ما يعمل من اجله هاشم جواد ومحمد حديد ومع ذلك فمع رفض قاسم هذا الاتجاه تعتقد السفارة بأن الامور ستسير على ما هو عليه الان لعدة اشهر قادمة ولكن عاجلا او اجلا وربما حالا من المحتمل ان تنجح محاولة انقلابية او محاولة اغتيال وفي ما يتعلق بهذه الحالة فانهم يقدرون الاحتمالات الاتية:

آ. تخمينهم المفضل هو مجيء مجلس عسكري وقد يكون برئاسة الربيعي الذي يتمكن من السيطرة والعبدي كرئيس للسلطة التنفيذية حتى لو ان الانقلاب لا ينفذ من لدن الجيش لان الاخير هو العنصر الاقوى والمنظم بشكل افضل في البلاد وقد يضم المجلس بعض الاعضاء من الحزب الوطني الديمقراطي.

ب. النتيجة الثانية الاكثر احتمالا هي مجيء حكومة مؤلفة من جماعة وطنية متحالفة مع الجيش وسيكون موقفها مواليا للعراق بدلا من موالاتها لعبد الناصر.

جـ. المسلك الثالث هو ان الشيوعيين قد يستغلون الفائدة من حصول موقف مشوش لتأسيس نظام شيوعي وتعتقد السفارة ان هذا المسلك غير محتمل، وانه ممكن فقط اذا ما فشل الجيش بالقيام برد فعل سريع، او ان التغلغل الشيوعي كان بدرجة اكبر مما تعتقده السفارة، وسوف تحدث مقاومة عنيفة من القوميين وضباط الجيش.

د. قد لا تبرهن اية مجموعة انها قادرة على مسك زمام السيطرة وستحدث حالة من الفوضى او الاضطراب بنطاق واسع وقد تحفز هذه الحالة عبد الناصر او الملك حسين على التدخل ولكن السفارة تعتقد ان هذا المسلك مستحيل الوقوع"[1].

تعديل الحدود الادارية لعدد من الاقضية وأحداث أقضية ونواح

كان مجلس السيادة قد اصدر يوم ٢٣ كانون الاول ١٩٥٨ مرسوما جمهوريا يثبت الحدود الادارية لاقضية رانية وشقلاوة وكويسنجق برقم ٥٩٧ ثم المرسوم

---

[1] مضمون برقية السفارة الامريكية الى خارجيتها ضمن كتاب السفارة البريطانية في واشنطن الى خارجيتها يوم ٣ كانون الاول، المصدر السابق نفسه ص ٤٥٥.

الجمهوري رقم ٥٩٨ القاضي باحداث ناحية في قرية الدور ضمن قضاء سامراء يوم ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٨[1].

وفي التاسع والعشرين من شهر آب ١٩٥٩ صدر المرسوم الجمهوري رقم ٦٠٨ باحداث ناحية تابعة لقضاء علي الغربي ضمن لواء العمارة باسم ناحية علي الشرقي وفي اليوم التالي صدر المرسوم الجمهوري رقم ٦٠٩ القاضي باحداث قضاء الجزائر ضمن لواء الناصرية. وفي الثالث من ايلول صدر المرسوم رقم ٦١٩ الذي نص على احداث ناحية تابعة لقضاء الرفاعي ضمن لواء الناصرية باسم (سويج شجر) وفي العشرين من ايلول صدر المرسوم الجمهوري رقم ٦٦٠ باحداث قضاء في لواء الموصل باسم قضاء الحضر يكون مركزه قرية الحضر ترتبط به ناحيتا البعاج وتل عبطة والمرسوم الجمهوري رقم ٦٦١ في اليوم نفسه والقاضي باحداث ناحية في لواء الموصل باسم (ناحية البعاج) يكون مركزها قرية البعاج وترتبط بقضاء الحضر. والمرسوم الجمهوري رقم ٦٦٢ القاضي باحداث ناحية في لواء الموصل باسم ناحية التل يكون مركزها تل عبطة ترتبط بقضاء الحضر. وفي الثلاثين من شهر ايلول صدر المرسوم الجمهوري رقم ٦٩٨ باحداث ناحية في لواء الرمادي باسم ناحية الرطبة تابعة الى قضاء الرطبة ويكون مركزها بلدة الرطبة وفي اليوم نفسه صدر المرسوم ٧٠٠ بإحداث قضاء في لواء الرمادي باسم قضاء الرطبة مركزه بلدة الرطبة وترتبط به ناحية الرطبة وفي العاشر من تشرين الثاني ١٩٥٩ صدر المرسوم الجمهوري رقم ٧١٥ المتضمن احداث ناحية تابعة لقضاء السليمانية باسم ناحية سرجنار وفي اليوم نفسه صدر المرسوم رقم ٧١٦ باحداث قضاء بنجوين ضمن لواء السليمانية.

وصدر في الرابع من تشرين الثاني المرسوم الجمهوري رقم ٨٠١ المتضمن احداث قضاء في لواء الديوانية باسم قضاء السلمان يكون مركزه بلدة السلمان وترتبط به ناحيتا البصية والشبكه. وفي اليوم نفسه صدر المرسوم ٨٠٢ باحداث ناحية في لواء الديوانية باسم ناحية البصية ترتبط بقضاء السلمان والمرسوم رقم

---

[1] الوقائع العراقية ١٠ / ١ / ١٩٥٩.

٨٠٣ باحداث ناحية في لواء الديوانية باسم ناحية الشبكه يكون مركزها قرية الشبكه وترتبط بقضاء السلمان[1].

انتخابات اتحاد الطلبة

بعد احداث كركوك واجهت المنظمات المهنية والنقابية والاتحادات هجوما مباشرا من عبد الكريم قاسم كونها تخدم اهداف حزب واحد من دون النظر في تحقيق منفعة اعضائها. وكان اتحاد الطلبة قد تعرض لهجوم واسع من عبد الكريم قاسم يوم ٢٩ تموز وتحدث عن خرائط وجدت لدى اتحاد الطلبة تشير الى بيوت بعض الاشخاص القوميين لغرض اغتيالهم. وقال اذا كان اتحاد الطلبة هو الذي يستقصي الجماعات الخائنة فما عملنا نحن اذاً" ودعا الى عدم التغرير بالطلبة والتأثير فيهم، الامر الذي دفع الكثيرين منهم الى التنصل من الاتحاد. والى ارسال برقيات تؤكد لعبد الكريم اخلاصهم وانهم سيحددون عملهم بخدمة الطلبة والانصراف الى العلم.

وبعد محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم تحدد يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٩ موعدا لانتخابات اتحاد الطلبة. وقد اعلن وزير المعارف محيي الدين عبد الحميد ان الطلاب سوف يشتركون في الانتخابات بروح من الاخوة والصداقة والديمقراطية الصحيحة وان جميع المسؤولين عن الانتخابات سوف يكونون غير منحازين بشكل تام. وتقدمت للمنافسة ثلاث قوائم هي قائمة الشيوعيين وقائمة القوميين والبعثيين وقائمة الوطنيين الديمقراطيين وقد حاول الشيوعيون التفاهم مع الحزب الوطني الديمقراطي لكن الوطنيين الديمقراطيين رفضوا ذلك ووجهوا نقدا شديدا الى اللجنة التنفيذية السابقة وشن الشيوعيون هجمات قوية ضد الطلاب القوميين والبعثيين لكون ان معظم قادتهم قد القي عليهم القبض بعد حركة الشواف ثم اطلق سراحهم ذلك ما جعل الانتخابات تجرى وسط تنافس شديد وعندما جرت الانتخابات في الموعد المحدد حصلت القائمة الشيوعية (القائمة الديمقراطية الموحدة) على ٧٥% من الاصوات اما (الجبهة الطلابية المتحدة) التي تضم البعثيين والقوميين فقد فازت

---

[1] نفسه ٤ و ١٩ و ٢٤ تشرين الاول و ٢٤ تشرين الثاني و ٦ كانون الاول ١٩٥٩.

٢٠% من الاصوات والقائمة المستقلة ومعظمهم من الحزب الوطني الديمقراطي فقد فازت بـــ٥% فقط[١].

العراق والقضية الفلسطينية

في اثناء توتر العلاقات بين كل من الجمهورية العراقية والجمهورية العربيــة المتحدة صارت القضية الفلسطينية محلا للمزايدة وكل منهما يتهم الاخر بالتعاون مع الصهيونية وفي العاشر من تشرين الثاني ١٩٥٩ صرح هاشم جواد وزير الخارجية قائلا "تعلمون كما يعلم اخواننا العرب ممثلو الدول العربية الذين يحضرون اجتماعات الامم المتحدة وكذلك اعضاء الوفود الذين يحضرون اجتماعات الامم المتحدة وكــذلك اعضاء الوفود العربية الدائمة في نيويورك والموظفون العرب في سكرتارية الامــم المتحدة وغيرهم من الذين تهمهم القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين يعلــم كــل هؤلاء باننا نحن العرب لم ولن نسمح لانفسنا بالتحدث الى الصهاينة في أي شأن من الشؤون بل وحتى مجرد الاقتراب منهم مهما كانت صفتهم ومهما كانت جنسيتهم ذلك لاعتقادنا الجازم بأن هذه الفئة اجرمت بحق فلسطين وبحق ابنائها وبحــق العروبــة جمعاء واننا مهما تغيرت الظروف والاحوال ومهما اختلفنا فيما بيننا فسنبقى امنــاء على رسالتنا العربية بحق فلسطين واهلها وقد عاهــدنا الله علــى ان نــؤدي هــذه الرسالة فنعيد الارض السليبة الى اهلها الشرعيين كما اعلن ذلك مرارا سيادة الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فإن العراق ما زال في حالة حرب مع (اسرائيل) ولم يقبل حتى الان الهدنة معها ثم استطرد قائلا ولا مجــال الان لسرد ما قلناه في مختلف المناسبات الدولية بشأن القومية العربية ولكن مــن يريــد البحث عن الحقيقة فعليه ان يرجع الى محاضر جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن وغيره مما كتبناه وتحدثنا به ليطلعوا على المبادئ والمفــاهيم التــي تؤمن بها جمهوريتنا ذات الاهداف السامية في المرحلة التاريخية الحاضرة. والمهــم ان يدرك الاخرون انه اذا شاءت الظروف الراهنة ان يختلف جماعة من العرب فــي بعض مضامير حياتهم السياسية الحاضرة وعلى الاسس التي يجب ان تقــوم عليهــا

---

[١] اتحاد الشعب والثورة البلاد ٢٧، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٩.

علاقاتهم ببعضهم فان العرب جميعهم لا يختلفون في امور عديدة مشتركة مثل ضرورة تدعيم حرية كل دولة عربية والحفاظ على استقلالها والعمل على تحرير الوطن العربي بكامله وانقاذ ما تبقى من الاقطار العربية من السيطرة الاجنبية ومد يد المعونة الصادقة الى ابناء الامة العربية المجاهدين في هذا السبيل وكذلك السعي لانقاذ فلسطين من يد الصهاينة واعادة اهلها الى ديارهم واوطانهم في ظل دولة مستقلة ذات سيادة تامة"[١].

وفي المؤتمر الطبي الاول المنعقد يوم ١٥ كانون الاول هاجم عبد الكريم قاسم كلا من الاردن والجمهورية العربية باسم فلسطين بسبب مواقفهما المعادية للجمهورية العراقية ودعا الى تأليف حكومة عربية من اهل فلسطين تضم جميع الاجزاء السليبة من فلسطين سواء تلك التي اخذها الصهاينة ام التي سيطرت عليها الاردن ام مصر فقال "انني اسالكم ايها الاخوان هل يوجد هذا اليوم اسم فلسطين؟ ومن الذي اعتدى عليها؟ واين اسمها؟ ان اسمها يتردد في الاذاعات والدعايات فحسب... وقد طمست معالمها وشرد اهلها وشعبها، ان فلسطين اعتدى عليها ثلاث من العصابات والدول، لقد اعتدى على فلسطين العصابات من بني اسرائيل واقتطعوا جزءاً كبيرا من ارض الوطن.. ولقد اعتدى شرق الاردن على فلسطين وسلب الجزء السليب وضموها الى مملكتهم وسموها بالمملكة الاردنية الهاشمية واعتدت مصر ايضا على فلسطين وسلبت جزءاً اخر من غربي فلسطين وضمتها الى دولة مصر.. اين فلسطين اين اسمها؟ ان اهلها مشردون هنا وهناك هم لاجئون ما السبب؟ ان السبب هو الاثرة والانانية والكسب بغير الحق والاعتداء على شعب آمن. انني انادي دوما ان فلسطين لا يرجعها الا اهلها، لقد قامت المملكة الاردنية الهاشمية على حطام فلسطين وقامت دولة مصر واغتصبت جزءاً اخر من فلسطين... كان الاجدر بهم ان ينادوا بإقامة دولة فلسطينية يحكمها اهلها ونحن من ورائهم نشدهم ونساندهم، ان فلسطين العربية لا تسترجع ما لم تقم دولة عربية من اهل فلسطين تعلن حكومة فلسطين تضم جميع الاجزاء السليبة من ارض فلسطين ويحكمها اهلها"[٢].

---

[١] الثورة ١١ تشرين الثاني١٩٥٩.

[٢] الثورة ١٦ كانون الاول ١٩٥٩.

الخدمات الاجتماعية والتطور الاقتصادي

كان عبد الكريم قاسم يسعى دائما إلى اقناع الجماهير بأنه سيعمل على تحقيق ما كانت تلك الجماهير تتطلع الى تحقيقه وانجازه بعد الثورة وبخاصة تحقيق الاصلاح الاجتماعي وتوفير الخدمات الصحية ونشر التعليم وتوفير فرص العمل وتحقيق المساواة.

وكانت الحكومة قد استندت الى احكام قانون مكافحة البغاء رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٨ لوضع (نظام الحجز الاصلاحي للنساء) وتنظيم الرعاية الداخلية للمحجوزات من اجل تقويم سلوكهن وتدريبهن على بعض الحرف والمهارات اليدوية التي تمكنهن من كسب عيشهن بانفسهن وقد صدر هذا النظام برقم ٩ لسنة ١٩٥٩ من اجل الحد من ظاهرة البغاء فأنشئت مؤسسة لحجز البغايا في منطقة الشماعية احدى ضواحي بغداد.

وعندما كان عبد الكريم قاسم راقدا في المستشفى بعد محاولة اغتياله امر يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٩ القيام بما يلزم لتاهيل واصلاح وارشاد من يحتاج إلى ذلك من مواطني الجمهورية واعدادهم للحياة الكريمة وتقويمهم نحو سبيل الرشاد بتأسيس مدينة جديدة تسمى (مدينة الرشاد) واعلن ان وزارة الشؤون الاجتماعية تقوم بدراسة مشروع بناء المدينة الاجتماعية الصناعية (مدينة الرشاد) حسب توجيهاته بحيث تضم جميع من يحتاج الى الاصلاح والتأهيل او اي نوع من الرعاية الاجتماعية كالمشردين والعاجزين والاحداث الجانحين والايتام وذوي العاهات والنساء الجانحات والتائبات وستزود المدينة بمكائن الصناعة الالية والخفيفة ليتعلم ساكنو المدينة عليها وليتزودوا علاوة على ذلك بالثقافة ووسائل الترفيه والتسلية وتؤمن لهم وسائل العيش والسكن ويتعودوا نهج الحياة الكريمة التي تليق بمواطني جمهورية ١٤ تموز التي تكفل لجميع ابنائها الفرص المتكافئة والعيش الرغيد ويعد هذا المشروع الاول من نوعه في الشرق الاوسط[1].

وقبل مغادرته المستشفى اعلن يوم ٢ كانون الاول ١٩٥٩، انه سيتم انشاء المشاريع الاتية:-

---

[1] الثورة ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٩.

١ - مشروع المعمل الطبي.
٢ - مزرعة طبية ملحقة بالمعمل.
٣ - المستشفى الجمهوري في بغداد على ضفة نهر دجلة يتسع لألف سرير.
٤ - المستشفى الجمهوري في البصرة ويقع على شط العرب ويتسع لألف سرير.
٥ - المستشفى الجمهوري في العمارة ويتسع لـ٥٠٠ سرير.
٦ - مستشفى الجذام ذو سعة ٥٠٠ سرير في العمارة.

وسوف تلحق بهذه المستشفيات دور لرعاية الامومة والطفولة ودور للولادة كما ازداد عدد الممرضات والمضمدين من ٣٠ ممرضة الى ٣٠٠ ممرضة ومن ٣٠ مضمدا الى ٣٠٠ مضمد.

واعلن ايضا عن فتح المستشفيات والمستوصفات الاتية:-

مستشفى اربيل ويسع ٥٠٠ سرير. ومستشفى الرمادي ويسع ٥٠٠ سرير. ومستشفى العمارة ويسع ٥٠٠ سرير. ومستشفى خانقين ويسع ٥٠٠ سرير. و٤٨ مستوصفا و ١٨ دارا لرعاية الامومة والطفولة وقد جُهزت المستوصفات كافة باحدث الوسائل الصحية فضلا على تأسيس ٢٧ مستشفى سياراً ومتنقلا[١].

وعند حديثه عن خطط الثورة في تطوير الصناعة اشار الى موضوع النفط ومن ذلك تصفية الفنيين الاجانب في مؤسسات النفط والذين يبلغ عددهم ١٥٧ خبيرا، وخطط الوزارة لتطوير تصفية النفط وتوسيع انتاج الغاز السائل ثم تحدث عن المفاوضات مع الشركات وقال:-

"لقد جرت بيننا وبين شركات النفط مفاوضات طالت مدة طويلة على اساس ان شركات النفط يجب ان تقلص امتيازاتها التي تشمل كل مناطق العراق ونسترجع بعض المناطق الى ابناء هذا البلد وقد تمكنا نتيجة المفاوضات ان ناخذ وعدا او قرارا من الشركة بالتخلي عن ٩٠ الف كم^2 من امتيازها الحالي لكننا لم نقبل بذلك انا نريد ان تتخلى الشركة عن ٦٠% من المناطق الحالية ونريد ايضا ان يكون لنا رأي نشترك مع الشركة بانتخاب هذه المناطق... اننا نرغب في زيادة الانتاج وتصدير النفط بكميات اعظم وبالفعل فان الشركة برت بهذا الوعد وقامت بزيادة

---

[١] الثورة ٣ كانون الاول ١٩٥٩.

الانتاج انما من الناحية الاخرى وهي التعامل على اساس المنافع المتبادلة يجب ان تسود بيننا الصداقة المبنية على المنافع المتبادلة بدلا من هذا الشك والريبة المتأتيتين من عدم حل القضايا على اسس منطقية عادلة. اننا نأمل ان نحل هذه المعضلة وهي عندنا لن تكون سببا لتعقد الحالة بيننا، لدي كتاب من الشركة وصلني عند ما كنت في المستشفى ينبئني بذلك حيث كنت حددت تاريخا الى الشركة بان لها الخيار باتخاذ القرار ضمن ٣٠ يوما من تاريخ المفاوضة التي كانت قد انتهت قبل ان ترمى علي الاطلاقات الغادرة بستة ايام فقط، فكنت قد ابلغت الشركة ان لها الخيار في ان تعطي الجواب خلال ٣٠ يوما والا فاتنا في حل من اسس المفاوضة التي جرت بيننا في هذا السبيل، وبعد ان أصبت يوم ٧ تشرين الاول طلبت الشركة ان امدد هذا الشهر سبعة ايام اخر لكي تعطي لنا الجواب وبالفعل تمدد الى شهر وسبعة ايام وضمن التاريخ المحدد لدي في الوقت الحالي جواب الشركة الذي يتضمن ما اخبركم به الان اننا نسعى إلى صيانة حق البلد بصدق واخلاص"[1].

ثم تحدث عن منجزات الاصلاح الزراعي وما حُقق والمعوقات التي طرأت عليه.

تأسيس مصلحة المبايعات الحكومية

بعد ان تطورت علاقات العراق التجارية مع دول عديدة شرقية وغربية بعد الثورة اصبح وجود مؤسسة حكومية للتبادل التجاري تأخذ على عاتقها امر المساعدة على تصريف المنتجات العراقية عن طريق العقود التجارية الدولية وتضع حاجة العراق الكبيرة والمتزايدة الى الاستيراد في خدمة تجارة التصدير عن طريق المقايضة الكلية او النسبية امراً ملحاً واستجابة للضرورات الاتية:-

١ - تنفيذ الاتفاقيات التجارية عن طريق لا يؤدي الى الضغط على التجار واجبارهم على الاستيراد او التصدير الى بلد معين.

٢ - تصريف بعض المنتجات العراقية التي تحتاج في تصريفها الى مساندة الحكومة وتدخلها كالاسمنت والسكر وتهيئة جهاز متمرن على اسلوب التعامل

---

[1] اتحاد الشعب ٣ / ١٢ / ١٩٥٩.

التجاري يستطيع القيام بشراء ما تحتاج اليه الدوائر الحكومية وبيع ما يستغنى عنه بالاتفاق مع تلك الدوائر ويقوم بتصريف المنتجات العراقية الصناعية الفائضة عن حاجة السوق والتي ستقوم الحكومة بانتاجها ضمن منهج التصنيع العام كالأسمدة والورق وغير ذلك.

٣ - مراقبة الاسواق مراقبة دقيقة والعمل على حماية المستهلك مما قد يحدث من النقص في تسويق المواد الضرورية او الكمالية.

وتنفيذا لذلك صدر القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٩ باسم قانون مصلحة المبايعات الحكومية يوم السابع من كانون الاول ١٩٥٩ كالاتي:-

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير التجارة ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتي:-

المادة الاولى:

(١) تؤسس بموجب هذا القانون مصلحة تجارية حكومية باسم "مصلحة المبايعات الحكومية" وتكون لها شخصية معنوية مستقلة في شؤونها الادارية والمالية ورأسمالها حكومي باكمله.

(٢) رأس مال المصلحة الاسمي ربع مليون دينار ويقرر مجلس الوزراء الجزء المدفوع من رأس المال وتتحدد مسؤولية المصلحة برأس مالها.

(٣) يكون مركز معاملات المصلحة في بغداد ولها ان تفتح فروعا في داخل العراق وخارجه.

المادة الثانية:تستهدف هذه المصلحة تحقيق النفع العام وليس الربح الا بطريق عرضي ولا يجوز لها مزاحمة المؤسسات التجارية الاهلية الا بمقدار ما يتعلق الامر بمراقبة ارتفاع الاسعار وتوفير البضائع الضرورية في الاسواق حماية للمستهلك او تصريف الفائض من الانتاج حماية للمنتج وتخضع المصلحة في ممارستها اعمالها الى القوانين والانظمة والقواعد المتعلقة بالتجارة التي تخضع لها المؤسسات التجارية الأهلية.

المادة الثالثة: للمصلحة ان تحقق اهدافها بالطرق الآتية:-

١ - استيراد المواد التي تطلبها الدوائر الرسمية وشبه الرسمية بالطريقة التي يتفق عليها بين الجانبين.

٢ - بيع او تصدير انتاج المصانع الحكومية والمواد المستهلكة والفائضة عن حاجة الدوائر الرسمية وشبه الرسمية بالطريقة التي يتفق عليها بين الجهتين.

٣ - تطبيق وتسهيل امور المقايضة والمبادلة التجارية حسب احكام الاتفاقيات التجارية المعقودة مع الدول الاخرى.

٤ - تصدير المنتوجات المحلية الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلي بغية ايجاد اسواق للمواد العراقية التي يمكن ان يؤدي عدم تصديرها الى كسادها.

٥ - استيراد وبيع السلع الضرورية بغية تسهيل الحصول عليها من قبل المستهلكين والحد من التلاعب بالاسعار او الاحتكار.

وخولت المواد الاخرى انشاء الشركات التجارية والصناعية أو الاسهام في تأسيسها والاقتراض وعقد العقود والحصول على الوكالات التجارية داخل العراق وخارجه ولها الحق في توظيف قسم من رأسمالها او رأسمالها الاحتياطي في شراء الاسهم والسندات وان تعين لها وكلاء داخل العراق وخارجه.

ونصت المادة الخامسة: على ان يدير المصلحة مجلس ادارة مستقل بشؤونه المالية والادارية ويتألف من رئيس واربعة اعضاء على ان يكون احدهم ممثلا لوزارة المالية يعينهم مجلس الوزراء من ذوي الخبرة بالامور التجارية من الموظفين او غيرهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويكون رئيس مجلس الادارة مديرا عاما للمصلحة[١].

لقد كان لهذه المصلحة اثرها الواضح في الفترة التالية في منع الاحتكار وفي السيطرة على الاسعار وكانت خطوة اولى لسيطرة الحكومة على التجارة على الرغم من ان القانون نص على ان تمارس فعالياتها لمساعدة التشبث الفردي والمؤسسات التجارية الخاصة في ميدان التصدير والاستيراد لا ان تكون مزاحمة لها وان المصلحة تستهدف النفع العام لا الربح وقد اسهمت في توفير السلع والحاجات للمواطنين.

---

[١] الوقائع العراقية ١٥ / ١٢ / ١٩٥٩.

عبد الكريم قاسم يغادر المستشفى

في يوم ٢٦ تشرين الثاني صرح محمد عبد الملك الشواف وزير الصحة ورئيس اللجنة الطبية المشرفة على علاج عبد الكريم قاسم قائلا:

"تحسنت صحة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم بعد رفع جبيرة الجبس عن ساعده الايمن وبعد التأكد من ان الكسر في عظم الساعد قد التأم تماما ورُفعت الرصاصة الوحيدة التي كانت مستقرة في القسم العلوي من الساعد الايسر قرب العظم المكسور يوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٩ بنجاح تام مما يبشر بشفاء سيادته وامكان خروجه من المستشفى في خلال بضعة ايام بكامل الصحة"[١].

بدأت الاستعدادات تجرى لاستقبال ذلك اليوم وصدر بهذه المناسبة المرسوم الجمهوري رقم (٨٢٢) ونصه:

استبشارا بنجاة سيادة رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة من المحاولة الأثيمة للاعتداء على حياته الغالية ورغبة في ان تعم الفرحة كل طبقات الشعب وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت:

١. تنزيل نسبة ١٠% (عشرة بالمئة) من مدة العقوبات المحكوم بها على جميع المسجونين المدنيين والعسكريين والمسجونين في المدارس الاصلاحية المكتسبة الدرجة القطعية الصادرة عن المحاكم المدنية والعسكرية والمجالس العرفية والادارية وفق المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ من نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية الملغى ويشمل ذلك العقوبات المتعاقبة التي لم تنفذ بعد. ومن اودع في السجن عن دين او تعويض او اودع تطبيقا للنصوص الواردة عن الضمان لحفظ السلام وحسن السلوك في قانون اصول المحاكمات الجزائية[٢].

٢. ينفذ هذا المرسوم اعتبارا من ٧ تشرين الاول ١٩٥٩.

٣. على وزير الدفاع والعدل والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا المرسوم.

---

[١] الاخبار ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٩.

[٢] الوقائع العراقية ٨ / ١٢ / ١٩٥٩.

كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر جمادى الاخرة لسنة ١٣٧٩ المصادف لليوم الثالث من شهر كانون الاول ١٩٥٩.

رئيس الوزراء　　　　　　　　　　مجلس السيادة

وقبل مغادرته المستشفى عقد عبدالكريم قاسم يوم ٢ كانون الاول مؤتمرا صحفيا طويلا استغرق نحو ست ساعات قال فيه "اننا نريد ان نوضح سياستنا في الخارج والداخل وعلاقتنا مع جيراننا ومع العالم. ونريد ان نخبركم بأننا قد عدنا هذا اليوم بكامل قوتنا وانني ساخرج من المستشفى يوم غد" ثم تحدث عما ورد في البيان الاول بشأن سياسة العراق الخارجية من ان العراق دولة محايدة ضد التكتلات العسكرية وتقاوم العدوان وقال ان علاقاتنا مع دول حلف بغداد ستبقى خالدة ولكن لا يمكن ان نتخلى عن حقوقنا واننا نرجع ونحل القضايا بالطرق العلمية ولدينا من القوة العسكرية والمعنوية ما يمكننا من ان ندعم حقوقنا التي سوف نسعى لاخذها وحلها بالطرق السلمية. وتناول قضية الحدود مع ايران وقال ان هذه القضايا تحل بالطرق السلمية ولكننا لا نقبل لأية دولة اخرى ان تتدخل في ما بيننا ولا نقبل ان نكون تحت ضغط اية دولة اخرى ثم استعرض تاريخ العلاقات مع ايران وكيف استطاعت ايران ان تحصل من العراق على نحو خمسة كيلو مترات في عهد حكومة حكمت سليمان.

وقال ان علاقتنا حسنة مع تركيا وان خروجنا من حلف بغداد لا يؤثر في حسن الجوار معها ونحن لا نتدخل في سياسات الدول المجاورة ايران وتركيا وباكستان.

ثم تناول العلاقة مع الاقطار العربية وقال ان سياستنا مبنية على الاخوة والود ولا فرق بين الدول العربية فهم اشبه بالاخوة "واننا نتعاون معهم اذا تطلب الموقف المساعدة، على اساس التضامن في السراء والضراء ولا يهمنا بعد الان أي تهجم من اية دولة من هذه الدول والحمد لله لا توجد الا جبهة واحدة تتهجم علينا". وقال "أما وجود بعض الخونة والمتآمرين، الذين تآمروا على هذا البلد ووجودهم في الوقت الحاضر في سورية او في لبنان واكثرهم في سورية وفي مصر. ان هؤلاء الخونة، سوف يطاردهم الشعب السوري والشعب المصري، سوف يطاردونهم ويقضون عليهم، وان الشعب السوري، وان الشعب المصري لا يقبل اطلاقا بايواء

خونة يتهجمون على العراق، ويعملون ضد هذا الشعب المتحرر. ان الشعب السوري والشعب المصري لا يقبلان مطلقا بايواء هؤلاء الخونة في بلديهما ليعملوا ضد كيان الجمهورية العراقية الخالدة، المتحررة من كل قيد ومن كل شرط.

وقال "ان هذا الهجوم الذي تركز عليّ بالذات انما كان هجوما مبيتا للقضاء على جمهوريتنا ولاشعال حرب اهلية يذهب فيها ويحترق الاخضر بسعر اليابس.... اننا توصلنا الى الفاعلين الحقيقيين والذين دفعوهم. ان المتآمرين قد تآمروا على هذه البلاد مدة طويلة واننا لم نكل الصاع اليهم صاعا واحدا فتركنا للتاريخ حسابهم اقصد الروؤس التي دفعت هؤلاء الخونة إلى التآمر.. اننا لا نريد ان نأخذ زيداً بجريرة عمرو. كل شخص مسؤول عن تصرفه. بعض المغرر بهم قد يعودون الى صوابهم. اننا لا نأخذ شخصا بجريمة شخص اخر.. ان الذين يتآمرون على الجمهورية العراقية هم الرجعيون فقط لا يوجد غيرهم وان من يسر في ركاب هؤلاء ايضا يتصل بصلات معهم... مثلا جريدة الحرية وهي تندمج في خط الثورة ولكن ابن صاحب الجريدة قد كان مكلفا بتوزيع الاسلحة على مناطق الاعظمية للقيام بالمؤامرات والاغتيالات ضد ابناء هذا الشعب وتقويض النظام الجمهوري القائم في بلدنا وقد سبق له ان اتصل بحزب البعث في سورية وحضر الخطة عن كيفية اعداد الانقلاب. اننا لا نحاسب اباه عن جريمته.

اريد ان اخبركم ان دولة طامعة ودولا استعمارية هي التي تحرض من وراء الستار وتدعم الوكلاء في هذا البلد للتآمر على سلامة الجمهورية. مثلا ارادوا ان يغرروا بأبنائنا الطلاب وهم كلهم بدون استثناء أي فرد منهم مخلصون قلوبهم تنبض بالايمان وبالاخلاص وبحب هذا الوطن لكن الطامعين ارادوا ان يستغلوا الفرصة ويفرقوا ابناء الشعب ولاسيما الطلاب فارسلوا جماعات من حزب البعث من سورية الى العراق لتنظيم الطلبة، ولشق صفوفهم، وهؤلاء الوكلاء قد عرفنا اسماءهم وسوف تعلن على العالم.

ارادوا ان يشقوا صفوف الطلبة، واجباتهم في الظاهر تنظيم الطلبة لمحاربة الفوضى ومحاربة العوامل التي تكون مؤثرة في سلامة الطلاب، وباطنهم محاربة الجمهورية العراقية الخالدة، وتقويض نظامها، ارسلوا هؤلاء وجعلوا منهم اوكارا ووكلاء في هذا البلد لضرب الطلبة على اساس الجبهة الطلابية الموحدة!!

الجبهة الطلابية الموحدة، ظاهرها محاربة الفوضى، وخدمة الجمهورية وباطنها الذي يضمره اولئك الطامعون في البلاد المجاورة والاستعمار هو تقويض نظام الجمهورية العراقية الخالدة وشق صفوف الطلبة.

ان هؤلاء الطلبة لو علموا بأنهم يأتمرون بأمر من الخارج لتقويض كيان الجمهورية، لثارت ثائرتهم على اولئك الذين غرروا بهم، ان هؤلاء من اهل البلاد، وان هؤلاء مخلصون وانني اشهد باخلاصهم وهم لا يعلمون، بما يضمره لهم اولئك الطامعون، فارادوا ان يشقوا صفوف الطلبة، عن هذا الاتجاه الظاهر انه خدمة الحق، والباطن تقويض كيان الجمهورية العراقية واغتيال الرجال المخلصين واذا اردتم ان تتأكدوا من ذلك سوف نعلن اليكم الاسماء قريبا. وارجعوا بانفسكم الى البيان الذي صدر عن هذه الجبهة الطلابية الموحدة، لتعلموا ما نياتهم ومن الذي دفعهم او من الذي املى عليهم كتابة هذا البيان؟ انظروا هذا البيان، هل فيه ذكر للجمهورية العراقية الخالدة؟ او فيه ذكر لقيادة.. قيادة الجمهورية؟ ان كله تهجم على ابناء هذا الشعب".

ثم تناول احداث كركوك محاولا وضع مسؤولية ما حدث على عاتق حزب البعث العربي الاشتراكي في محاولة لاسترضاء الشيوعيين وايجاد تكتل للوقوف بوجه محاولات تصفية نظامه من القوى القومية فقال "لدينا المستمسكات القوية التي تدعم الواقع ان وراء حوادث كركوك اولئك الذين كانوا وراء حوادث الموصل واولئك الذين كانوا وراء حوادث القلق التي حدثت في انحاء العراق.

لقد ثبت لدينا وجود خمس جماعات خمسة اوكار كانت تعمل في كركوك مرسلة من حزب البعث العربي الاشتراكي ومنظمة من الذين يدعون انفسهم اتهم اهل للسلطة في سورية قد ارسلوا الى العراق ونظموا هذه الاوكار في كركوك اتعلمون ما واجبات هذه الاوكار؟ كان واجبها فقط بث روح التذمر وروح الانشقاق وايجاد شقة الخلاف دوما.. ومن احدى رسائلهم ومن احدى تقاريرهم المتداولة في ما بينهم يقول اننا قد استفدنا ويجب ان نستفيد من العطف الذي ابداه الزعيم على ابناء البلاد واطلق فيه الموقوفين المحجوزين ويجب ان نستمر فهذه فرصة سانحة لايجاد شقة الخلاف والتذمر.. ووراء حوادث كركوك ايضا الجماعات المتطرفة سواء من اليسار ام من اليمين الذين يغلب عليهم التعصب الاعمى.. ووراء حوادث كركوك ايضا الاستعمار الذي كان يعلم بوجود مثل هؤلاء وكان يعمل في الظلام وتحت الستار

لايجاد عوامل التفرقة. ووراء حوادث كركوك ايضا بعض القضـايا القديمـة قضـايا التنافس العنصري القديمة.. ان الذين وراء حوادث كركوك هم اولئك الـذين اعتـدوا علينا وتآمروا ضد سلامة جمهوريتنا في الموصل وتآمروا علينا في حركـة رشـيد عالي وتآمروا علينا في مؤامرات اخرى مثبتة لدينا. وهاجم بعض رجال الدين واشار الى كيفية التفرقة بين الصفوف وقال:

"هذا منشور من احد العلماء الذين يدعي نفسه عالما بهذا البلد والذي سـوف يحطمه الشعب ان تصدى الى ابناء هذا الوطن مرة اخرى. جاء هـذا العـالم بكلمـة ظاهرها حق وباطنها باطل. فجاء يقول بـدعوى محاربـة الفوضـى والفوضـويين ومحاربة الالحاد" ان العراق اعزل جائع فقير قليل العدد فاقـد العـدة لا يسـتطيع ان يسير بنفسه ليصد طمع الشيوعيين هب انه انفصل عن انكلترا وامريكا فمن يحفظـه من ان تلتهمه نار الشيوعية باسرع من لمح البصر. هذا أنموذج من نماذج العلمـاء الذين يعملون للاستعمار وتفريق الصفوف هذا احد علماء جامعة مدينـة العلـم فـي الكاظمية.....

وكتب احد العلماء يقول وهو من نوع اخيه ايضا كتب الى بعـض الـوزراء ليرفعوا الي ما كتب، يقول: انني ارجو ان يأمر رئيس الوزراء او السـلطة الحاكمـة بايقاف القطارات عندما يحل موعد الصلاة ليتسنى للناس النزول مـن القطـار واداء الفروض الاسلامية. هل اطلعتم على مدى هذا السخف وعلى هذا الدس والتهريج في هذا البلد؟ ان الدين الاسلامي واضح وقوي ونبيل. ان الصلاة تقام في القطارات وفي البواخر وعلى ظهور الخيل وفي الحروب وتقام للمرضى وغيرهم على فراشـهم، ان هؤلاء يتسلكون بمثل هذه السبل وذلك لاحداث التفرقة والبلبلة فـي صـفوف ابنـاء الشعب.

لقد جاء المستعمر والطامعون اولا وارادوا ان يقوضـوا كيـان الجمهوريـة العراقية الخالدة فجاؤا الى اخواننا الاكراد والتركمان والاثوريين والاقليـات الاخـرى وارادوا ان يفرقوا صفوفهم ويفرقوهم عن اخوانهم العرب، فجاء الي اخواننا الاكراد وجلبوا الي المبالغ وجلبوا الي المخططات وقد اظهرت ذلك للعالم فاعطيتهم المبـالغ، واحتفظت بالمستمسكات لدي، لم يتمكنوا من القضاء على الوحدة العراقية الصـادقة من هذه الناحية. الآن جاؤا من ناحية عليا، من القاعدة العليا، وقالوا عنـا القوميـة العربية قد اهينت في العراق، انني اعلن على ملأ من العـالم ان القوميـة العربيـة

انتصرت في العراق. لأن القومية تنتصر في بلد الاحرار، ولا تنتصر في بلد العبيد، لقد انتصرت القومية العربية ولقد انتصرت القوميات الاخرى المتآخية التي يسودها الوفاق والوئام والمحبة والاخوة في العراق، انتصرت بانتصار العراق وشعبه النبيل الجبار المظفر على الاستعمار وتقويض كيان العهد المباد والتخلص من الملكية البغيضة والتخلص من الظلم والاحتكار والتخلص من المعاهدات الجائرة والتخلص من القيود والتخلص من القواعد التي كان يستخدمها الاجنبي في ارض الوطن واعادتها الى الوطن".

وعن الحياة الحزبية قال:

"سوف اسير بالنهج الديمقراطي الصحيح حتى يأخذ الشعب حقه وان الاحزاب سوف يعلن عنها في الوقت المحدد في يوم الجيش (١٩٦٠) ولن يتأخر بسبب وجودي هذه المدة في المستشفى. اننا عند عهدنا وعند قرارنا السابق وان هذه الاحزاب مهما تباعدت فانها تلتقي بنقطة واحدة وهي خدمة الوطن وخدمة الشعب" ثم تحدث عن متانة الوضع الاقتصادي والمالي للعراق وبشر العراقيين بازدهار البلد وتقدمه عمرانيا[١].

هذا وقد غادر عبد الكريم قاسم المستشفى في اليوم التالي ٣ كانون الاول ١٩٥٩ الساعة الثانية عشرة ظهرا بعد ان قضى فيه ٥٦ يوما. وقد اطلق على اليوم الذي غادر فيه المستشفى " عيد السلامة " وصار عيدا رسميا يحتفل فيه كل عام.

احتفالات السلامة والابتهاج

كان الاعلان عن دور البعثيين في محاولة الاغتيال باعثا على عودة الشيوعيين للتقرب الى عبد الكريم قاسم ودعمه وما ان اعلن عن قرب مغادرة عبد الكريم قاسم المستشفى حتى نشرت اتحاد الشعب البيان الاتي يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٩.

"ايها المواطنون. سيغادر قائد ثورة ١٤ تموز الزعيم الركن عبد الكريم قاسم مستشفى السلام في الايام القلائل القادمة بعد ان شفي من رصاص الغدر والخيانة وتنطلق مواكب جماهير بغداد في مسيرة ابتهاج كبرى تعرب فيها عن احر تهانيها

---

[١] اتحاد الشعب، الثورة ٣ كانون الاول ١٩٥٩.

لقائد الجمهورية وعن عظيم التفافها حول قيادته المظفرة وشديد سخطها على المستعمرين وعملائهم الذين صوبوا تلك الرصاصات الطائشة.

يا ابناء بغداد البسلاء: في اليوم التالي لمغادرة الزعيم الحبيب مستشفى السلام ندعوكم جميعا الى حشد جموعكم الزاخرة وتنظيمها في هذا الموكب الجبار وندعوكم الى التمسك بالنظام التام وتفويت الفرصة على المتآمرين من ان يندسوا بينكم محاولين تشويه المسيرة وارباكها. كونوا على يقظة تامة التزموا بشعارات المسيرة وابلغوا كل ما يعترض سبيلكم الى الانضباط لا تنجروا وراء الاستفزازات التي قد يحدثها اعداء الجمهورية.

سيكون موعد التقائكم العظيم هذا في اليوم التالي لمغادرة الزعيم الحبيب مستشفى السلام في الساعة التاسعة صباحا وفي الساعة العاشرة سوف تنطلق المواكب في مسيرتها.

وحُددت شعارات المسيرة ومنها:

١- وحدة القوى الوطنية ضمان لصيانة الجمهورية.

٢- عاش تضامن الشعب والجيش والحكومة بزعامة عبد الكريم قاسم.

٣- اليقظة اليقظة تجاه دسائس الاستعمار.

٤- الضرب على ايدي المتآمرين.

٥- يا اعداء الاستعمار والاقطاع اتحدوا.

٦- مزيدا من الانتاج ايها الفلاحون.

٧- مزيدا من الانتاج ايها العمال.

٨- عاش نضال الشعوب العربية في كفاحها التحرري الظافر.

٩- عاشت الاخوة العربية الكردية... الخ

واصدر الدكتور عبد الجبار عبد الله رئيس جامعة بغداد قرارا بتعطيل الدراسة في جميع الكليات والمعاهد التابعة لجامعة بغداد يوم ٥ كانون الاول ابتهاجا بشفاء الزعيم ومغادرته المستشفىً وحرصا على اعطاء الفرصة لطلاب الجامعة وسائر اعضاء اسرتها للتعبير عن عواطفهم واظهار ولائهم ومشاركة ابناء الشعب في حفلات افراحهم بهذه المناسبة السعيدة[١]. وصدرت مراسيم بتنزيل ١٠% من

---

[١] اتحاد الشعب ١٩٥٩/١٢/٤.

محكوميات السجناء والمحجوزين ورُفع منع التجوال ابتداءا من يوم عيد الجيش الاغر واعياد الميلاد لرأس السنة بامر من عبد الكريم قاسم[1].

وفي يوم ٤ كانون الأول بدأت المسيرة التي نظمها الشيوعيون حيث كان اللقاء في ساحة التحرير وساحة الطيران والشوارع الفرعية تم نقل المشاركون فيها بالسيارات الى اماكن التجمع وفي مقدمة المسيرة سار موكب محكمة الشعب يتقدمهم المهداوي الذي عاد من زيارته للصين الشعبية والاتحاد السوفيتي بعد محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم مخترقين شارع الجمهورية (الخلفاء حاليا) فشارع الوثبة ثم شارع الرشيد حيث مرت المسيرة امام وزارة الدفاع لتنتهي عند الباب المعظم ودار الطلبة وتفرقت باتجاه شارع الكفاح.

وتجدر الاشارة الى ان الوطنيين الديمقراطيين رفضوا المشاركة في المسيرة وفضلوا القيام بمسيرة خاصة بهم، اما نقابة المحامين التي يسيطر عليها القوميون برئاسة عبد الرزاق شبيب فقد رفضت هي الاخرى المشاركة في المسيرة الامر الذي ادى الى اعتقال عبد الرزاق شبيب في ما بعد.

وفي ١٨ كانون الاول نظم الوطنيون الديمقراطيون مسيرة فلاحية احتفالا بالمناسبة وقد قدر الوطنيون الديمقراطيون عدد المشاركين في المسيرة بنحو ربع مليون شخص وامتازت بالتنظيم والضبط وكان وزراء الحزب يقفون مع عبد الكريم قاسم على منصة التحية في وزارة الدفاع. وقد هاجم الشيوعيون المسيرة[2] في صحفهم.

واراد عبد الكريم قاسم رد الاعتبار الى الشيوعيين فاصدر الحاكم العسكري العام يوم ٢٠ كانون الاول امرا باخلاء سبيل ٣٨ من الموقوفين في سجن الموقف العام والذين كانوا قد اسهموا في القضاء على حركة الشواف وقد مر على توقيفهم فترات مختلفة تراوحت بين شهرين وخمسة اشهر.

وقد سبق ان افرج عن ١٣ موقوفا اخر من بينهم عدد من العسكريين واشارت جريدة اتحاد الشعب التي نشرت الخبر في عدّدها الصادر يوم ٢١ كانون الاول "ان ٨٩ مواطنا اخر لا يزالون معتقلين في سجن الموقف وقد احيلت اوراقهم

---

[1] الرأي العام ١٩٥٩/١٢/٢٣.

[2] الاهالي ١٩٥٩/١٢/١٩.

الى الهيئة الاستشارية المؤلفة من الحكام والمربوطة بدائرة الحاكم العسكري العـــام للنظر في امر اطلاق سراحهم.

وقالت الجريدة كنا قد ذكرنا في عدد سابق نبأ اطلاق سراح ٣٠ مواطنـــا وان تنفيذ امر اطلاق سراحهم قد تم يوم امس ضمن الـــ٣٨ مواطنا المذكورين".

نداء من قيادي شيوعي

في ١٩٥٩/١١/٣١، اصدر القيادي الشيوعي سليم الجلبي، الـــذي ســـبق ان اقصاه سكرتير اللجنة المركزية للحزب، سلام عادل عن الحزب، اصدر نداءً جاء فيه، اننا اذ نعلن بجرأة ونطلب: اولاً كنس زمرة سلام عادل، أي اللجنة المركزيـــة غيـــر الشرعية ورفع كابوسها عن الحزب والشعب.

ثانياً تكوين مركز قيادي مؤقت من رفاق معروفين باســـتقامتهم واخلاصـــهم للحزب والشعب.

ثالثاً القيام بتطهر واسع في صفوف الحزب وكادره من البطانـــات والعناصـــر الوصولية والمندسة والمتخلفة، والذي جاء خلاف النظام الداخلي لحزبنـــا وللقواعـــد اللينينية المتبعة.

رابعاً تكوين لجنة تحقيق من رفاق يركن اليهم، تقوم بالكشف عن كل الاعمال والجرائم التي ارتكبتها هذه العصابة الفوضوية بحق الحزب والشعب والقوى الوطنية الاخرى، وتحديد الانحرافات الاخطاء والمسؤولية لمرتكبيها.

خامساً تحديد المهام الوطنية في هذه المرحلة والعمل على تثقيف الجمـــاهير بها، والعمل بجد لاعادة بناء الجبهة الوطنية على اساس اعادة الثقة بين الـــوطنيين ووضع ميثاق لها، والعمل بكل صدق وشرف قولاً وعملاً لتحقيقه.

سادساً اجراء تحقيق عن كل موارد الحزب وكيفية التصرف بها، ومحاســـبة كافة الذين تلاعبوا بهذه الموارد، اذ ان عصابة سلام عادل وبطانتها اخذت تتصـــرف بموارد الحزب، لاشباع مطاليبها المادية، ولهذا اصبح من الواجب اكثر كنســـها مـــن صفوف الحزب، وحيث ان هذه العصابة تواصل الاكاذيـــب والافتـــراءات والطعـــون والنعوت الظالمة للكاشفين لحقيقتها والمدركين لانحرافاتها ولصوصيتها.

سابعاً بعد اعادة تثقيف كافة اعضاء الحزب واتخاذ الدروس والعبر من هـذه الانحرافات والاخطاء الجسيمة التي ادت الى بروزها، والايديولوجيـة التـي ترتكـز عليها، وكيفية تعديلها، لكي يتعلم الاعضاء منها. وبهذه الطريقة يرفـع مـن يقظـة الاعضاء والجماهير لكي لا تقع مرة اخرى تحت تأثير عصابة كهذه، وبعـد ان يـتم اعادة تثقيف الحزب باخطائه وادراكه لمهام هذه المرحلة عندئذ تصبح امكانية عقـد المؤتمر الوطني الثاني لحزبنا الشيوعي، وطرح كل القضايا امـام المـؤتمر المقبـل ليبت فيها، وعندئذ يتيسر انتقاء قيادة جديرة مخلصـة لقيـادة الحـزب الشـيوعي العراقي، المتمثلة باللجنة المركزية، وعند ذاك تتوفر الصفة الشرعية لهذه القيـادة، كما نلفت انظار الرفاق الطيبين، والجماهير الكادحة، بأن عقد أي مؤتمر دون الاخـذ بهذه المطاليب، وتحت اشراف عصابة سلام عادل وبطانتها انما هي مهزلـة لابقـاء هذه العصابة على رأس الحزب، ومعناه ابقاء المساوئ والجرائم التي ارتكبتها بحـق الحزب والشعب، واستمرار المخاوف بين صفوف القوى الوطنية (حيـث يبقـى ذاك الطاس والحمام)[1].

رئيس الوزراء يستقبل رؤساء الهيئات الدبلوماسية وصحفياً امريكياً

كان رئيس الوزراء قد استقبل عددا من السفراء اثناء وجوده في المستشـفى وطلب منهم ان يسعوا إلى حمل حكوماتهم على الوقوف بجانب الجزائـر المكافحـة. وبعد خروجه من المستشفى استقبل يوم ٨كـانون الاول ١٩٥٩ رؤسـاء البعثـات الدبلوماسية في بغداد بناء على دعوة السفير السوفيتي (زايتسيف) للقيام بزيارة عبد الكريم قاسم والتهنئة بسلامته وخروجه من المستشفى فيما تذكر مصادر اخـرى ان الدعوة كانت من عبد الكريم قاسم نفسه. اما جريدة الثورة فتـذكر ان الدبلوماسـيين قدموا طلبا بواسطة وزارة الخارجية لمقابلـة رئـيس الـوزراء وابلاغـه تحيـات حكوماتهم وتمنياتهم بمناسبة خروجه من المستشفى[2] وفي الساعة الخامسة مسـاء من يوم ٨ كانون الاول استقبل رؤساء الهيئات الدبلوماسية الذين كانوا قـد طلبـوا

---

[1] سمير عبدالكريم، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج٢، ص١٨٧ـ١٨٨.

[2] الثورة ٩ كانون الاول ١٩٥٩.

الاجتماع به كما تذكر جريدة اتحاد الشعب. وحضر المقابلـــة هاشـــم جـــواد وزيـــر الخارجية وفي بداية المقابلة، نهض مستر كريكوري زايتسيف، السفير الســـوفياتي، بوصفه عميدا للسلك الدبلوماسي، والقى كلمة اعرب فيها عن سروره لشفاء الزعيم من المؤامرة الغادرة التي دبرتها العناصر المجرمة علـــى حياتـــه. وشـــكر للـــزعيم اهتمامه برجال السلك الدبلوماسي برغم مشاغله الكثيرة، وقال: ان جهـــودكم هـــذه تسهم في تحقيق التفاهم الافضل والصداقة والسلام بين الشعوب، واتمنى لكم النجاح في سعيكم النبيل لخير الشعب.

ثم القى الزعيم كلمة شكر فيها رؤساء الهيئات الدبلوماسية على زيارتهم لـــه وقال:

ان هذه الزيارة تدل على مدى التعاون التام بيننا وبـــين دول العـــالم اجمـــع. ورحب بفكرة هذه الزيارة المشتركة، وقال: انها اتاحت لنا امـــرين، اولهمـــا، يعنـــي اراكم مجتمعين، تكنون لنا المودة والحب والثقة بالعمل بيننـــا وبـــين دولكـــم التـــي تمثلونها، وثانيهما، انها اتاحت لنا اجتماع ممثلي مختلف دول العـــالم بعضـــهم مـــع بعض، فصرنا في هذه الحالة، سببا للتقارب في ما بينكم.

وقال انني اسأل الباري عز وجل ان ينعم على هذا العالم بروح سليمة تتقارب فيها الدول في ما بينها، ولاشك في ان شعوب العالم كلها، يكن احدها للاخر، المحبة والاخوة والصداقة.

واشار الزعيم الى الخلافات التي تحدث احيانا بين حكومـــات بعـــض الـــدول، ونصح هذه الحكومات ان ترجع الى شعوبها والى المصلحة العامة، وبهذه الطريقـــة تزول الخلافات في وقت سريع فيعم التعايش السلمي، وتعم المـــودة والاخـــوة بـــين شعوب العالم المختلفة وبين حكوماتها.

وعاد فأكد سياسة العراق التي اعلنها منذ ثورة ١٤ تموز فقال: اننـــا دولـــة محايدة، لا تعتدي على احد، واننا اصدقاء مع دول العالم، نكـــن الصـــداقة الخالصـــة للدول التي تظهر الصداقة لنا، بنية خالصة، ونحن نحارب العدوان ولا نعتدي علـــى احد، ونحب العدل، ونود ان يسود العدل في العالم.

واشار الزعيم عبد الكريم الى ملابسه العسكرية الملطخة بالدماء هذه الملابس الملطخة بدمائه معروضة في خزانة زجاجية في الغرفة نفســـها، وقـــال ان بعـــض

الاذاعات تؤكد انني ارتدي درعا من حديد، انني اؤكد لكم انني ارتـدي درعـا مـن ايمان.

وتحدث بعد ذلك السفير الامريكي وقال مخاطبا الزعيم عبد الكريم قاسم:

في آخر مرة اجتمعت بسيادتكم بالمستشفى اعربت عن الامل أن اراكم قريبا، وانتم في تمام الصحة في مكتبكم بوزارة الدفاع واني سعيد لأن ارى ذلك يتحقق فـي وقت سريع.

والقى السفير الهندي كلمة، رحب فيها بعودة الـزعيم الـى مكتبـه بـوزارة الدفاع، وهنأه على ذلك وقال: اننا نرحب بعودتكم لكي تبذل، كما هي عادتك، كل مـا في وسعك من اجل بلادك.

وقد دامت هذه المقابلة الودية للغاية زهاء الساعة. وبعـد انتهـاء المقابلـة اجتمع السفير السويدي في بغداد بالزعيم عبد الكريم قاسم حيث قدم له هدية رمزيـة من حكومته هي عبارة عن علمين صغيرين، هما العلم السويدي والعلـم العراقـي، وقال السفير:

ان المحاولة الاثمة على حياتكم هزت الشعب السويدي واثارت سخطه، ولكن نبأ نجاتكم منها، اشاعت في هذا الشعب موجة من السرور والفرح، واعرابـا عـن الصداقة بين بلدينا، قررت حكومتي تقديم هذه الهدية لكم شخصيا.

وقد رد الزعيم قائلا:

اننا نود الشعب السويدي دائما، ونود الشعوب الاسكندنافية عموما، فهي اكثر الشعوب في العالم وداعة وهي دائما تدعو الى الصداقة والسلم والمودة والاستقرار، ويسرني ان تؤيد الفكرة التي احملها عن هذا الشعب.

ان اهداء هذين العلمين سيكون عاملا من عوامل الصداقة والتعاون بين بلدينا على مر الايام[1].

ويعلق السفير البريطاني على هذه الزيارة بالقول:

ان عبد الكريم قاسم الذي اشار الى الصندوق الزجـاجي الـذي وضـع فيـه ملابسه العسكرية قال ان هذا يدحض الدعاية التي تقول انه كان يرتدي قميصا واقيـا ضد الرصاص وان السفير الهندي القى كلمة استخدم فيها بعض التعـابير السـاخرة

---

[1] اتحاد الشعب ٩ كانون الاول ١٩٥٩.

بدون قصد حيث هنأ قاسم على عودته الى وزارة الدفاع الحصن الحصين الذي يحميه من شعبه الذي كرس حياته من اجله واشار باطراء الى سيارة قاسم الروسية الجديدة الواقفة امام مكتبه والتي يعتقد العراقيون انها مقاومة للرصاص[1].

ويقول تريفيليان ايضا "ذكرت هاشم جواد بانه سبق وان قال لي ان اضطرابات كركوك كانت مؤامرة شيوعية ولكن تبين ان قاسم الان قد اتخذ وجهة نظر معاكسة تماما وهي تماثل بشكل مدهش خط الدعاية السوفيتية عن احداث كركوك فاجاب جواد بان التحقيق قد كشف الدور الذي قام به البعثيون في الاحداث"[2]. والواقع ان محاولة تصفية النظام القائم هي التي كانت وراء هذا الاتهام الذي لم يستند الى وثائق تثبت صحته. وفي اليوم نفسه استقبل رئيس الوزراء المستر دانا آدم شمدت مراسل صحيفة نيويورك تايمس الذي تركزت اسئلته حول امكان التفاهم والتوفيق مع الجمهورية العربية المتحدة.

قال عبد الكريم قاسم "ان جميع الحوادث السابقة التي مرت بمختلف المؤامرات والدسائس وارسال الاسلحة والمتطوعين والتشجيع على قيام الثورة كلها قد برهنت على انها كانت موجهة ضد العراق وضد هذا الحكم المتحرر.. وليس هناك أي عداء او حقد احمله حيال احد حتى تجاه اولئك الذين اعتدوا على حياتي هذا الاعتداء الغادر الذي قصد منه تعريض سلامة الجمهورية العراقية الى الخطر واراقة دماء ابناء الشعب... اذا وجد هناك اعداء وتوتر وتهجم على الجمهورية العراقية فاننا لم نكن المسببين له وانني استطيع ان اشبه لك هذا التوتر على انه من جانب واحد فهو كالخيط الممسك من طرف واحد اما من جانبنا فهو معلق وسائب في الهواء اننا منشغلون في الوقت الحاضر في بناء بلدنا على أسس قوية وليس لدينا وقت نصرفه على المهاترات او على العداء وخلق روح التفرقة والشقاق".

وعن الطلاب قال عبد الكريم قاسم "انهم اناس مخلصون لهذا البلد تنبض قلوبهم بحب الوطن... ولو انهم علموا بالجهات التي دفعتهم الى تلك التكتلات غير المقصودة لثارت ثائرتهم على اولئك الذين دفعوهم " وقال عن رجال الدين " الذين

---

[1] برقية تريفيليان الى حكومة يوم ٩ كانون الاول. الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٤٧٨/٤.

[2] نفسه ص ٤٨٦.

يلبسون لباس العلماء ولا يعملون بالمودة او ينهون عن المنكر فهؤلاء ليسوا من العلماء انما هم مفرقو الصفوف وقد تنبه عليهم الشعب وسوف يرون انفسهم حتما منفردين مخذولين من ابناء الشعب... اما علماء الدين الافاضل الحقيقيون فاني شخصيا ابجلهم واحترمهم.

ثم سأله شمدت فيما اذا كان يفكر في تأليف حزب سياسي فاجاب "اننا في الوقت الحاضر في مرحلة انتقال وبعدها سيعلن مولد الاحزاب العراقية التي تخدم ابناء الشعب حتما وتحمي سلامة الجمهورية اما من ناحيتي فقد اعلنت مرارا للعالم اجمع باني فوق الميول وفوق الاتجاهات"[1].

قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة[2]

كان الجهاز الاقتصادي في العهد الملكي يقوم على مبدأ الخلط بين التخطيط والتنفيذ في الاعمار الاقتصادي للبلاد او انه لم يراع مبدأ الفصل بين التخطيط والتنفيذ فضلا عن توزيع اعمال تنفيذ المشاريع الاقتصادية بين الدوائر الحكومية او التشكيلات الوزارية واهمال مبدأ التخصص الوظيفي في الاعمال الاقتصادية فكان الجهاز الاقتصادي التنفيذي يتألف من وزارات المالية والاعمار والاقتصاد والمواصلات والاشغال والزراعة والشؤون الاجتماعية وكان تنفيذ الاعمال الاقتصادية مبعثراً بين هذه الوزارات.

وكان الغرض من تأسيس مجلس الاعمار سنة ١٩٥٠ ووزارة الاعمار سنة ١٩٥٣ هو وضع الخطط التنموية بالتعاون مع الوزارات الاخرى وتنفيذها فكان لابد لحكومة الثورة من احداث تغيير في الجهاز الاقتصادي واعادة توزيع تشكيلاته واحداث اجهزة مستقلة وفصلها عن الاجهزة التنفيذية لتقوم بوضع الخطط الاقتصادية الكفيلة بتنمية موارد الثروة وتحقيق الرفاه للمواطنين وعندما صدر قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ يوم الثالث من آيار اخذ بمبدأ التخصص في اعمال الحكومة وتشكيلاتها وأستحدثت وزارة التخطيط لفسح المجال لتنظيم الاعمال

---

[1] اتحاد الشعب ١٩٥٩/١٢/١١.

[2] انظر الجزء الثاني من هذا الكتاب.

الاقتصادية التي تخص الاعمار الوطني تنظيما يقضي على الاضـرار الناجمـة عـن البعثرة والتركيز التي كانت سائدة. ونظرا لتأخر استحداث الـدوائر والاطـر الفنيـة القادرة على وضع خطة محكمة ومدروسة لرفع الكفاءة الانتاجية لمختلـف نـواحي الاقتصاد الوطني واستخدام موارد الدولة وخاصة عوائد النفط استخداما صحيحا على وفق مصلحة البلد واكثرية الشعب، فقد أعدت خطة عاجلة سميت بالخطة الاقتصادية المؤقتة في مدة قصيرة جدا. وصدرت يوم ١٦ كانون الاول ١٩٥٩ كالاتي "قـانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩" الخطة الاقتصادية المؤقتة:

"باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت والمادة التاسعة من قانون السلطة التنفيذية رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٩ وبناء على ما عرضه وزير التخطيط صدق القانون الآتي:

المادة الأولى: يقصد بالاصطلاحات التالية المعاني الموجودة ازاءها:

١-الوزير المختص – هو الوزير الذي ترتبط به الجهة التي عهد إليها بتنفيـذ المشروع كلا أو جزءاً.

٢-المشروع هو مجموعة الاعمال والتصرفات التي تهدف إلى تحقيـق غايـة معينة والتي نص عليها باسم خاص في الجداول الملحقة بهذا القانون أو التي تضاف إليها بموجب احكام المادة الرابعة من هذا القانون.

٣-التخصيصات الكاملة – هي مجموع المبالغ التي خصصـت بموجـب هـذا القانون لانجاز المشروع خلال سنوات تنفيذه.

٤-التخصيصات السنوية – هي المبلغ الذي خصص للصرف علـى المشـروع خلال سنة واحدة من سنوات التنفيذ.

٥-الاتفاقية – اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقـودة بـين الجمهوريـة العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في اذار سنة ١٩٥٩.

المادة الثانية: يرصد لسد نفقات مشاريع الخطة الاقتصادية المؤقتة مبلغ قدره (٩٧١ و١٨١ و٣٩٢) ديناراً للتخصيصات الكاملة والسنوية للمشاريع كما هو مبين في الجداول الملحقة بهذا القانون ولمجلس التخطيط الاقتصـادي صـلاحية تخويـل صرف المبالغ المعتمدة في الجداول الملحقة بهذا القانون وفقاً لأحكامه.

المادة الثالثة[1].

١. يرصد مبلغ قدره عشرة ملايين دينار من المبلغ الوارد في المادة الثانية لسد النفقات التي تقع مسؤولية دفعها على الجمهورية العراقية عند تنفيذ المشاريع المنصوص عليها في القائمة الاولى الملحقة بالاتفاقية (التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي) والاغراض الاخرى التي وردت فيها ولتسديد الفوائد والاقساط التي يمكن ان تستحق على الحكومة العراقية حسب احكام الاتفاقية المذكورة على ان يكون السحب على هذا المبلغ خلال السنتين ١٩٦٠/٥٩ و١٩٦١/٦٠.

٢. يحتفظ بحساب المصروفات حسبما جاء في الفقرة الاولى من هذه المادة على اساس المشاريع والاغراض على ان يحدد الوزراء المختصون التخصيصات الكاملة والسنوية لكل مشروع او غرض قبل نهاية السنتين المذكورتين وذلك لغرض درجها في الخطة الاقتصادية التفصيلية اللاحقة. ويعد المبلغ المصروف فعلا على كل مشروع او غرض تشمله الفقرة الاولى من هذه المادة خلال السنتين ١٩٦٠/٥٩-١٩٦١/٦٠ هو مبلغ التخصيصات السنوية لكل مشروع او غرض.

٣. يدّور في نهاية السنة ١٩٦١/٦٠ المبلغ المتبقي من الملايين العشرة دينار المرصدة في الفقرة الاولى من هذه المادة الى المبلغ المنصوص عليه في المادة الرابعة من هذا القانون.

المادة الرابعة: يرصد مبلغ اربعة ملايين دينار من المبلغ الوارد في المادة الثانية وذلك لاكمال أي مشروع من المشاريع المنصيوص عليها في هذا القانون في حالة نفاد المخصصات الكاملة له وكذلك للصرف على المشاريع التي لم تشملها هذه الخطة والتي يرى مجلس التخطيط الاقتصادي ضرورة قصوى في تنفيذها خلال مدة نفاذ هذا القانون.

المادة الخامسة: اولا. يخول الوزير المختص الصرف على المشاريع والاغراض المشمولة بهذه الخطة وفق احكام هذا القانون ويكون مسؤولا عن التنفيذ على الوجه الاكمل وضمن التخصيصات المذكورة في الجداول الملحقة بهذا القانون على ان يتقيد بما يلي:

١- القرارات النافذة التي سبق اتخاذها من قبل مجلس الاعمار (الملغى).

---

[1] الوقائع العراقية ١٩٥٩/١٢/٣١.

٢- القرارات النافذة التي سبق اتخاذها من قبل مجلس التخطيط الاقتصادي او التي سيتخذها في المستقبل.

ثانيا. يجرى الصرف الذي خول به الوزير المختص وفق قانون اصول المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ وتعديلاته[1].

لقد اعدت الخطة الاقتصادية المؤقتة بصورة عاجلة فكانت بطبيعتها وطبيعة المدة التي اعدت فيها تعاني نواقص كثيرة لا تختلف عن نواقص مجلس الاعمار نفسه ويلاحظ ايضا انها لم تلغ مشاريع مجلس الاعمار التي يجرى تنفيذها بل قررت مواصلة العمل فيها.

قانون الاحوال الشخصية

يظهر من المؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم قبل يوم من خروجه من المستشفى ان بعض علماء الدين اخذوا يتدخلون في الامور السياسية الجارية ويبدون اراءهم في مختلف القضايا بل ان بعضهم راح يصدر الفتاوى حول طريقة التعامل مع الشيوعيين واباحة اموالهم ودمائهم ولكن الحدث الذي اثار عددا من علماء الدين كان صدور قانون الاحوال الشخصية (برقم ١٨٨) الذي اقر مساواة المرأة بالرجل وهو الامر الذي لم يعد ثمة مجال للسكوت عنه خاصة انه خالف نصا صريحا من نصوص القرآن الكريم "وللرجل مثل حظ الانثيين". فضلا عن منعه الزواج باكثر من زوجة واحدة الا باذن القاضي. فأتهم النظام بالعلمانية والابتعاد عن الشريعة الاسلامية والسعي لهدم النظام العائلي في الاسلام وافساده الامر الذي ادى الى زيادة عزلة النظام.

لقد اندفع الشيوعيون خلف المشروع وجعل منه الداعون الى قضية المرأة مطلبا ملحا وافترض القانون ان المشكلة الراهنة للمرأة انما اقتصرت على مساواتها مع الرجل بالارث. ونظراً لاهمية هذا القانون ودوره في اضعاف حكومة عبدالكريم قاسم ندرج نصه ادناه:

---

[1] الوقائع العراقية ١٩٥٩/١٢/٣١.

رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩

قانون

الاحوال الشخصية

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العدل ووافق عليه مجلس الوزراء.

صدق القانون الاتي:

الاحكام العامة

المادة الاولى ـ ١ـ تسري النصوص التشريعية في هذا القانون على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها او في فحواها.

٢ـ اذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه فيحكم بمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية الاكثر ملاءمة لنصوص هذا القانون.

٣ـ تسترشد المحاكم في كل ذلك بالاحكام التي اقرها القضاء والفقه الاسلامي في العراق وفي البلاد الاسلامية الاخرى التي تتقارب قوانينها من القوانين العراقية.

المادة الثانية ـ ١ـ تسري احكام هذا القانون على العراقيين الا من استثني منهم بقانون خاص:

٢ـ تطبيق احكام المواد ١٩و٢٠و٢١و٢٢و٢٣و٢٤ من القانون المدني في حالة تنازع القوانين من حيث المكان.

الباب الاول

الزواج

الزواج والخطبة

المادة الثالثة ـ ١ـ الزواج عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً غايته انشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل.

٢ـ اذا تحقق انعقاد الزوجية لزم الطرفين احكامها المترتبة عليه حين انعقاده.

٣ـ الوعد بالزواج وقراءة الفاتحة والخطبة لا تعتبر عقداً.

٤ـ لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة الا بأذن القاضي ويشترط لاعطاء الاذن تحقق الشرطين التاليين:ـ

أـ ان تكون للزوج كفاية مالية لاعالة اكثر من زوجة واحدة.

ب ـ ان تكون هناك مصلحة مشروعة.

٥ـ اذا خيف عدم العدل بين الزوجات فلا يجوز التعداد ويترك تقدير ذلك للقاضي.

٦ـ كل من اجرى عقداً بالزواج بأكثر من واحدة خلافاً لما ذكر في الفقرتين ٤و٥ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بالغرامة بما لا يزيد على مائة دينار او بهما.

الفصل الثاني

اركان العقد وشروطه

المادة الرابعة ـ ينعقد الزواج بايجاب ـ يفيده لغة اوعرفاً ـ من احد العاقدين وقبول من الاخر ويقوم الوكيل مقامه.

المادة الخامسة ـ تتحقق الاهلية في عقد الزواج بتوافر الشروط القانونية والشرعية في العاقدين او من يقوم مقامهما.

المادة السادسة ـ ١ـ لا ينعقد عقد الزواج اذا فقد شرطاً من شروط الانعقاد او الصحة المبينة فيما يلي:ـ

أـ اتحاد مجلس الايجاب والقبول.

ب ـ سماع كل من العاقدين كلام الاخر واستيعابهما بأنه المقصود منه عقد الزواج.

جـ ـ موافقة القبول للايجاب.

د ـ شهادة شاهدين متمتعين بالاهلية القانونية على عقد الزواج.

هـ ـ أن يكون العقد غير معلق على شرط او حادثة غير محققة.

٢ـ ينعقد الزواج بالكتابة من الغائب لمن يريد ان يتزوجها بشرط ان تقرأ الكتاب او تقرأه على الشاهدين وتسمعهما عبارته وتشهدهما على انها قبلت الزواج منه.

٣ـ الشروط المشروعة التي تشترط ضمن عقد الزواج معتبرة يجب الايفاء بها.

٤ــ للزوجة طلب فسخ العقد عند عدم ايفاء الزوج بما اشترط ضــمن عقــد الزواج.

الفصل الثالث

الاهلية

المادة السابعة ــ ١ــ يشترط في اهلية الزواج العقل والبلوغ.

٢ــ للقاضي ان يأذن بزواج احد الزوجين المريض عقلياً اذا ثبت بتقرير طبي ان زواجه لا يضر بالمجتمع وانه في مصلحته الشخصــية اذا قبــل الــزوج الاخــر بالزواج قبولاً صريحاً.

المادة الثامنة ــ تكمل اهلية الزواج بتمام الثامنة عشرة.

المادة التاسعة ــ اذا ادعى المراهق او المراهقة البلوغ بعد اكمالهما السادسة عشرة وطلبا الزواج فللقاضي ان يأذن به اذا تبين صدق دعواهما وقابليتهما البدنيــة بعد موافقة الولي الشرعي فإن امتنع الولي طلب القاضي منه موافقتــه خــلال مــدة يحددها له. فإن لم يعترض او كان اعتراضه غيــر جــدير بالاعتبــار اذن القاضــي بالزواج.

الفصل الرابع

تسجيل عقد الزواج واثباته

المادة العاشرة ــ يسجل عقد الزواج في المحكمة المختصة بدون رســم فــي سجل خاص وفقاً للشروط الاتية:ــ

١ــ تقديم بيان بلا طابع يتضمن هوية العاقدين وعمرهما ومقدار المهر وعدم وجود مانع شرعي من الزواج على ان يوقع هذا البيان من العاقــدين ويوثــق مــن مختار المحلة او القرية او شخصين معتبرين من سكانها.

٢ــ يرفق البيان بتقرير طبي يؤيد سلامة الزوجين من الامــراض الســارية والموانع الصحية وبالوثائق الاخرى التي يشترطها القانون.

٣ــ يدون ما تضمنه البيان في السجل ويوقع بامضــاء العاقــدين او بصــمة ابهامهما بحضور القاضي ويوثق من قبله وتعطى للزوجين حجة بالزواج.

٤ــ يعمل بمضمون الحجج المسجلة وفق اصولها بلا بينــة، وتكــون قابلــة للتنفيذ فيما يتعلق بالمهر، ما لم يعترض عليها لدى المحكمة المختصة.

المادة الحادية عشرة ــ ١ــ اذا اقر احد لامراة انها زوجته، ولم يكن هناك مانع شرعي او قانوني وصدقته ثبتت زوجيتها له باقراره.

٢ــ اذا اقرت المرأة انها تزوجت فلاناً وصدقها في حياتها ولم يكن هناك مانع قانوني او شرعي ثبت الزواج بينهما. وان صدقها بعد موتها فلا يثبت الزواج.

الباب الثاني

الفصل الاول

المحرمات زواج الكتابيات

المادة الثانية عشرة ــ يشترط لصحة الزواج ان تكون المرأة غير محرمة شرعاً على من يريد التزوج بها.

المادة الثالثة عشرة ــ اسباب التحريم قسمان مؤبدة ومؤقتة، فالمؤبدة هي القرابة والمصاهرة والرضاع، والمؤقتة الزواج باكثر من واحدة دون اذن القاضي والجمع بين زوجات يزدن على اربع وعدم الدين السماوي والتطليق ثلاثاً وتعلق حق الغير بنكاح او عدة وزواج احدى المحرمين مع قيام الزوجية بالاخرى.

المادة الرابعة عشرة ــ ١ــ يحرم على الرجل ان يتزوج من النسب امه وجدته وان علت وبنته وبنت ابنته وبنت بنته وان نزلت. واخته وبنت اخته وبنت اخيه وان نزلت وعمته وعمة اصوله وخالته وخالة اصوله.

٢ــ ويحرم على المرأة التزوج بنظير ذلك من الرجال.

المادة الخامسة عشرة ــ يحرم على الرجل ان يتزوج بنت زوجته التي دخل بها وام زوجته التي عقد عليها.

وزوجة اصله وان علا وزوجة فرعه وان نزل.

المادة السادسة عشرة ــ كل من تحرم بالقرابة والمصاهرة تحرم بالرضاع الا فيما استثني شرعاً.

المادة السابعة عشرة ــ يصح للمسلم ان يتزوج كتابية، ولا يصح زواج المسلمة من غير المسلم.

المادة الثامنة عشرة ــ اسلام احد الزوجين قبل الاخر تابع لاحكام الشريعة في بقاء الزوجة او التفريق بين الزوجين.

الباب الثالث

الحقوق الزوجية واحكامها

الفصل الاول ـ المهر

المادة التاسعة عشرة ـ ١ـ تستحق الزوجة المهر المسمى بالعقد. فإن لم يسم او نفي اصلاً فلها مهر المثل.

٢ـ اذا سلم الخاطب الى مخطوبته قبل العقد مالاً محسوباً على المهر ثم عدل احد الطرفين عن اجراء العقد او مات احدهما فيمكن استرداد ما سلم عينا وان استهلك فبدلاً.

٣ـ تسري على الهدايا احكام الهبة.

المادة العشرون ـ ١ـ يجوز تعجيل المهر او تأجيله كلا او بعضاً. وعند عدم النص على ذلك يتبع العرف.

٢ـ يسقط الاجل المعين في العقد لاستحقاق المهر بالوفاة او الطلاق.

المادة الحادية والعشرون ـ تستحق الزوجة كل المهر المسمى بالدخول او بموت احد الزوجين وتستحق نصف المهر المسمى بالطلاق قبل الدخول.

المادة الثانية والعشرون ـ اذا وقعت الفرقة بعد الدخول في عقد غير صحيح. فإن كان المهر مسمى فيلزم اقل المهرين من المسمى والمثلي وان لم يسم فيلزم مهر المثل.

الفصل الثاني

نفقة الزوجة

المادة الثالثة والعشرون ـ ١ـ تجب النفقة للزوجة على الزوج من حين العقد الصحيح ولو كانت مقيمة في بيت اهلها الا اذا طالبها الزوج بالانتقال الى بيته فامتنعت بغير حق.

٢ـ يعتبر امتناعها بحق ما دام الزوج لم يدفع لها معجل مهرها او لم ينفق عليها.

المادة الرابعة والعشرون ـ ١ـ تعتبر نفقة الزوجة غير الناشز ديناً في ذمة زوجها من وقت امتناع الزوج عن الانفاق.

٢ـ تشمل النفقة الطعام والكسوة والسكن ولوازمها واجرة التطبيب بالقدر المعروف وخدمة الزوجة التي يكون لامثالها معين.

المادة الخامسة والعشرون ــ لا نفقة للزوجة في الاحوال الاتية:
١ــ اذا تركت بيت زوجها بلا اذن وبغير وجه شرعي.
٢ــ اذا حبست عن جريمة او دين.
٣ــ اذا امتنعت عن السفر مع زوجها بدون عذر شرعي.
المادة السادسة والعشرون ــ ليس للزوج ان يسكن مع زوجته ضرتها في دار واحدة بغير رضاها، وليس له اسكان احد من اقاربه معها الا برضاها سوى ولده الصغير غير المميز.
المادة السابعة والعشرون ــ تقدر النفقة للزوجة على زوجها بحسب حالتيهما يسراً وعسراً.
المادة الثامنة والعشرون ــ ١ـ تجوز زيادة النفقة ونقصها بتبديل حالة الزوجين المالية واسعار البلد.
٢ــ تقبل دعوى الزيادة او النقص في النفقة المفروضة عند حدوث طوارئ تقتضي ذلك.
المادة التاسعة والعشرون ــ اذا ترك الزوج زوجته بلا نفقة واختفى او تغيب او فقد حكم القاضي لها بالنفقة من تاريخ اقامة الدعوى بعد اقامة البينة على الزوجية وتحليف الزوجة بأن الزوج لم يترك لها نفقة وانها ليست ناشزاً ولا مطلقة انقضت عدتها. ويأذن لها القاضي بالاستدانة بأسم الزوج لدى الحاجة.
المادة الثلاثون ــ اذا كانت الزوجة معسرة ومأذونة بالاستدانة حسب المادة السابقة فإن وجد من يلزمه نفقتها (لو كانت ليست بذات زوج) فيلزم باقراضها عند الطلب والمقدرة وله حق الرجوع على الزوج فقط. واذا استدانت من اجنبي فالدائن بالخيار في مطالبة الزوجة او الزوج وان لم يوجد من يقرضها وكانت غير قادرة على عمل التزمت الدولة بالانفاق عليها.
المادة الحادية والثلاثون ــ ١ــ للقاضي اثناء النظر في دعوى النفقة ان يقرر تقدير نفقة مؤقتة للزوجة على زوجها ويكون بهذا القرار قابلاً للتنفيذ.
٢ــ يكون القرار المذكور تابعاً لنتيجة الحكم الاصلي من حيث احتسابهاو رده.
المادة الثانية والثلاثون ــ لا يسقط المقدار المتراكم من النفقة بالطلاق او بوفاة احد الزوجين.

المادة الثالثة والثلاثون – لا طاعة للزوج على زوجته في كل امر مخالف لاحكام الشريعة وللقاضي ان يحكم لها بالنفقة.

الباب الرابع

انحلال عقد الزواج

الفصل الاول

الطلاق

المادة الرابعة والثلاثون – الطلاق رفع قيد الزواج بايقاع من الزوج او وكيله او من الزوجة ان وكلت به او فوضت او من القاضي ولا يقع الطلاق الا بالصيغة المخصوصة له شرعاً.

المادة الخامسة والثلاثون – لا يقع طلاق الاشخاص الاتي بيانهم:

١– السكران والمجنون والمعتوه والمكره ومن كان فاقد التمييز من غضب او مصيبة مفاجئة او كبر او مرض.

٢– المريض في مرض الموت او في حالة يغلب في مثلها الهلاك اذا مات في ذلك المرض او تلك الحالة وترثه زوجته.

المادة السادسة والثلاثون – لا يقع الطلاق غير المنجز او المشروط او المستعمل بصيغة اليمين.

المادة السابعة والثلاثون – ١– يملك الزوج على زوجته ثلاث طلقات.

٢– الطلاق المقترن بعدد لفظاً او اشارة لا يقع الا واحدة.

٣– المطلقة ثلاثاً متفرقات تبين من زوجها بينونة كبرى.

المادة الثامنة والثلاثون – الطلاق قسمان:

١– رجعي: وهو ما جاز للزوج مراجعة زوجته اثناء عدتها منه دون عقد وتثبت الرجعة بما يثبت به الطلاق.

٢– بائن: وهو قسمان:

أ– بينونة صغرى – وهي ما جاز فيه الزوج التزوج بمطلقته بعقد جديد.

ب – بينونة كبرى – وهي ما حرم فيه على الزوج التزوج من مطلقته التي طلقها ثلاثاً متفرقات ومضت عدتها.

المادة التاسعة والثلاثون – ١– على من اراد الطلاق ان يقيم الـدعوى فـي المحكمة الشرعية يطلب ايقاعه واستحصال حكم به فاذا تعذر عليه مراجعة المحكمة وجب عليه تسجيل الطلاق في المحكمة خلال مدة العدة.

٢– تبقى حجة الزواج معتبرة الى حين ابطالها من المحكمة.

الفصل الثاني

التفريق للضرر والشقاق

المادة الاربعون – ١– اذا ادعى احد الزوجين اضرار الاخر به بما لا يستطاع معه دوام العشرة، او ادعى قيام شقاق بينهما جاز له ان يطلب من القاضي التفريق.

٢– على القاضي قبل اصدار الحكم بالتفريق ان يعين حكماً من اهل الزوجـة وحكماً من اهل الزوج للنظر في اصلاح ذات البين ان وجدا فإن تعذر وجودهما طلب القاضي الى الزوجين انتخاب حكمين غيرهما فإن لـم يتفقـا علـى ذلـك انتخبهمـا القاضي.

٣– على الحكمين ان يجتهدا في الاصلاح فإن تعذر عليهما ذلك رفعـا الامـر الى القاضي موضحين له الطرف الذي ثبت لهما انه هو المقصر، فإن اختلفـا ضـم اليهما القاضي حكماً ثالثاً.

٤– اذا ثبت للقاضي اضرار احد الزوجين بالاخر او استمرار الشقاق بينـهمـا وعجز عن اصلاحهما وامتنع الزوج عن التطليق فرق القاضي بينهما ويسقط المؤجل من المهر ان كان التقصير من جانب الزوجة. فاذا كانت الزوجة قد قبضـت جميـع المهر يحكم عليها برد ما لا يزيد على نصف المهر للزوج.

المادة الحادية والاربعون – لزوجة المحكوم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية مدة خمس سنوات فاكثر ان تطلب الى المحكمة التفريق للضرر ولو كـان لـه مـال تستطيع الانفاق منه.

المادة الثانية والاربعون – التفريق بسبب الضرر والشقاق يعتبر طلاقاً بائنـاً بينونة صغرى.

المادة الثالثة والاربعون – اذا غاب الزوج سنتين فأكثر بـلا عـذر مشـروع وكان معروف الاقامة جاز لزوجته ان تطلب الى المحكمة التفريق للضرر وان كان له مال تستطيع الانفاق منه.

الفصل الثالث

التفريق للعلل

المادة الرابعة والاربعون ــ١ــ اذا وجدت الزوجة زوجها عنيناً او مبتلى بمــا يمنع البناء بها فلها ان تطلب الى المحكمة التفريق.

٢ــ اذا اطلعت الزوجة بعد العقد ان الزوج مبتلى بعلة لا يمكن معها معاشرته بلا ضرر كالجذام والبرص والسل والزهري والجنون او اصيب اخيراً بعلة من هــذه العلل فلها ان تراجع المحكمة وتطلب التفريق.

٣ــ اذا وجدت المحكمة بعد الكشف الطبي ان العلة المذكورة فــي الفقــرتين (١و٢) من هذه المادة يؤمل زوالها فتؤجل التفريق حتى زوال العلــة. وللزوجــة ان تمتنع عن الاجتماع بالزوج طيلة مدة التأجيل.

٤ــ اذا وجدت المحكمة ان العلة لا يؤمل زوالها وامتنع الزوج عــن الطــلاق واصرت الزوجة على طلبها فيحكم القاضي بالتفريق.

الفصل الرابع

التفريق لعدم الانفاق

المادة الخامسة والاربعون ــ١ــ ١ للزجة ان ترفع الدعوى بطلب التفريق من زوجها في الحالتين الاتيتين:ــ

أــ امتناع الزوج من الانفاق عليها دون عذر مشروع بعد امهاله مدة اقصاها ستون يوماً.

ب ــ تعذر تحصيل النفقة من الزوج بسبب تغيبه او فقده او اختفائه او الحكم عليه بالحبس مدة تزيد على السنة.

٢ــ يعتبر تفريق القاضي في الحالتين المتقدمتين طلاقاً رجعياً.

الفصل الخامس

التفريق الاختياري (الخلع)

المادة السادسة والاربعون ــ١ــ الخلع ازالة قيد الزواج بلفظ الخلع او ما في معناه وينعقد بايجاب وقبول امام القاضي مع مراعاة احكام المادة التاسعة والثلاثــين من هذا القانون.

٢ــ يشترط لصحة الخلع ان يكون الزوج اهــلاً لايقــاع الطــلاق وان تكــون الزوجة محلاً له ويقع بالخلع طلاق بائن.

٣ــ للزوج ان يخالع زوجته على عوض اكثر او اقل من مهرها.

الباب الخامس

في العدة

المادة السابعة والاربعون ــ تجب العدة على الزوجة في الحالتين الاتيتين:

١ــ اذا وقعت الفرقة بينها وبين زوجها بعد الدخول سواء كانت عن طلاق رجعي او بائن بينونة صغرى او كبرى او تفريق او متاركة او فسخ او خيار بلوغ.

٢ــ اذا توفى عنها زوجها ولو قبل الدخول بها.

المادة الثامنة والاربعون ــ ١ــ عدة الطلاق والفسخ للمدخول بها ثلاثة قروء.

٢ــ اذا بلغت المراة ولم تحض اصلاً فعدة الطلاق او التفريق في حقها ثلاثة اشهر كاملة.

٣ــ عدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام للحائل اما الحامل فتعتد بابعد الاجلين من وضع الحمل والمدة المذكورة.

٤ــ اذا مات زوج المطلقة وهي في العدة فتعتده عدة الوفاة ولا تحتسب المدة الماضية.

المادة التاسعة والاربعون ــ تبتدئ العدة فوراً بعد الطلاق او التفريق او الموت ولو لم تعلم المرأة بالطلاق او الموت.

المادة الخمسون ــ تجب نفقة العدة للمطلقة على زوجها الحي ولو كانت ناشزاً ولا نفقة لعدة الوفاة.

الباب السادس

الولادة ونتائجها

الفصل الاول

في النسب

المادة الحادية والخمسون ــ ينسب ولد كل زوجة الى زوجها بالشرطين التاليين:ــ

١ــ ان يمضي على عقد الزواج اقل مدة الحمل.

٢ــ ان يكون التلاقي بين الزوجين ممكناً.

المادة الثانية والخمسون ـ ١ـ الاقرار بالبنوة ـ ولو في مرض المـوت ـ لمجهول النسب يثبت به نسب المقر له اذا كان يولد مثله لمثله.

٢ـ اذا كان المقر امرأة متزوجة او معتدة فلا يثبت نسب الولد من زوجها الا بتصديقه او بالبينة.

المادة الثالثة والخمسون ـ اقرار مجهول النسب بالابوة او بالامومة يثبت به النسب اذا صدق المقر له وكان يولد مثله لمثله.

المادة الرابعة والخمسون ـ الاقرار بالنسب في غير البنوة والابوة والامومـة لا يسري على غير المقر الا بتصديقه.

الفصل الثاني

في الرضاع والحضانة

المادة الخامسة والخمسون ـ على الام ارضاع ولدها الا في الحالات المرضية التي تمنعها من ذلك.

المادة السادسة والخمسون ـ اجرة رضاع الولد على المكلف بنفقته ويعتبـر ذلك في مقابل غذائه.

المادة السابعة والخمسون ـ١ـ الام النسبية احق بحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبعد الفرقة.

٢ـ يشترط ان تكون الحاضنة بالغة عاقلة امينة قـادرة علـى تربيـة الولـد وصيانته غير متزوجة باجنبي عن المحضون.

٣ـ اذا اختلف الزوجان في اجرة الحضانة ومدتها قدرها القاضي في مصلحة الصغير.

٤ـ للاب وغيره من الاولياء النظر في امر المحضون وتربيته وتعليمه حتـى يتم السابعة من عمره لكنه لا يبيت الا عند حاضنته ما لم يحكم القاضي بخلاف ذلك.

٥ـ للقاضي ان يأذن بتمديد حضانة الصغير اذا تبـين ان مصـلحته تقضـي بذلك.

الباب السابع

نفقة الفروع والاصول والاقارب

المادة الثامنة والخمسون ـ نفقة كل انسان في ماله الا الزوجة فنفقتها علـى زوجها.

المادة التاسعة والخمسون -١- اذا لم يكن للولد مال فنفقته على ابيه ما لم يكن فقيراً عاجزاً عن النفقة والكسب.

٢- تستمر نفقة الاولاد الى ان تتزوج الانثى ويصل الغلام الى الحد الذي يتكسب فيه امثاله ما لم يكن طالب علم.

٣- الابن الكبير العاجز عن الكسب بحكم الابن الصغير.

المادة الستون -١- اذا كان الاب عاجزاً عن النفقة يكلف بنفقة الولد من تجب عليه عند عدم الاب.

٢- تكون هذه النفقة ديناً على الاب للمنفق يرجع بها عليه اذا ايسر.

المادة الحادية والستون - يجب على الولد الموسر كبيراً كان او صغيراً نفقة والديه الفقيرين ولو كانا قادرين على الكسب ما لم يظهر الاب اصراره على اختيار البطالة.

المادة الثانية والستون - تجب نفقة كل فقير عاجز عن الكسب على من يرثه من اقاربه الموسرين بقدر ارثه منه.

المادة الثالثة والستون - يقضي بنفقة الاقارب من تاريخ الادعاء.

الباب الثامن

في الوصاية

الفصل الاول

الوصية والميراث

المادة الرابعة والستون - الوصية تصرف في التركة مضاف الى ما بعد الموت مقتضاة التمليك بلا عوض.

المادة الخامسة والستون -١- لا تعتبر الوصية الا بدليل كتابي موقع من الوصي او مبصوم بختمه او طبعة ابهامه فاذا كان الموصى به عقاراً او مالاً منقولاً تزيد قيمته على خمسمائة دينار وجب تصديقه من الكاتب العدل.

٢- يجوز اثبات الوصية بالشهادة اذا وجد مانع مادي يحول دون الحصول على دليل كتابي.

المادة السادسة والستون - الوصية المنظمة من قبل المحاكم والدوائر المختصة قابلة للتنفيذ اذا لم يعترض عليها من قبل ذوي العلاقة.

المادة السابعة والستون ـ يشترط في الموصي ان يكون اهلاً للتبرع قانوناً مالكاً لما اوصى به.

المادة الثامنة والستون ـ يشترط في الموصى له:

١ـ ان يكون حياًحقيقة او تقديراً حين الوصية وحين موت الموصى. وتصح الوصية للاشخاص المعنوية والجهات الخيرية والمؤسسات ذات النفع العام.

٢ـ ان لا يكون قاتلاً للموصي.

المادة التاسعة والستون ـ يشترط في الموصى به ان يكون قابلاً للتمليك بعد موت الموصي.

المادة السبعون ـ لا تجوز الوصية باكثر من الثلث الا باجازة الورثة وتعتبر الدولة وارثاً لمن لا وارث له.

المادة الحادية والسبعون ـ تصح الوصية بالمنقول فقط مع اختلاف الدين وتصح به مع اختلاف الجنسية بشرط المقابلة بالمثل.

المادة الثانية والسبعون ـ تبطل الوصية في الاحوال الاتية:

١ـ برجوع الموصي عما اوصى به، ولا يعتبر الرجوع الا بدليل يعدل قوة ما ثبتت به الوصية.

٢ـ بفقدان اهلية الموصى الى حين موته.

٣ـ بتصرف الموصي بالموصى به تصرفاً يزيل اسم الموصى به او معظم صفاته.

٤ـ بهلاك الموصى به او استهلاكه من قبل الموصي.

٥ـ يرد الموصى له الوصية بعد موت الموصي.

المادة الثالثة والسبعون ـ تراعى في الوصية احكام المواد من (١١٠٨) الى(١١١٢) من القانون المدني.

المادة الرابعة والسبعون ـ تسري الاحكام الواردة في المواد من ١١٨٧ الى ١١٩٩ من القانون المدني في تعيين الورثة وتحديد انصبتهم في التركة من عقارات ومنقولات.

الفصل الثاني

الايصاء

المادة الخامسة والسبعون ـ الايصاء اقامة الشخص غيره لينظر فيما اوصى به بعد وفاته.

المادة السادسة والسبعون – يشترط في الوصي توفر الاهلية القانونية والشرعية.

المادة السابعة والسبعون – ١– اذا قبل الوصي الوصاية في حياة الموصي لزمته ولا يخرج منها بعد موت الموصي الا اذا جعل له حق الاختيار.

٢– اذا رد الوصي الوصاية في حياة الموصي وبعلمه صح الرد.

المادة الثامنة والسبعون – ١– اذا اقام الوصي اكثر من وصي واحد فلا يصح لاحدهم الانفراد بالتصرف وان تصرف فلا ينفذ تصرفه الا باذن الاخر.

٢– ينفذ تصرف احد الوصيين دون اذن الاخر فيما يلي:

أ– ما لا يختلف باختلاف الاراء.

ب – ما ليس فيه قبض او تسلم مال.

جـ – ما كان في تأخيره ضرر.

٣– اذا نص الموصي على انفراد الاوصياء او اجتماعهم فيتبع ما نص عليه.

٤– اذا تشاح الاوصياء اجبرهم القاضي على الاجتماع والا استبدل غيرهم بهم.

المادة التاسعة والسبعون – كل شرط اشترطه الموصي في وصيته لزم الوصي العمل به الا اذا كان الشرط مخالفاً للشرع والقانون.

المادة الثمانون – الوصي امين على الاموال التي تحت وصايته فلا يضمن الا بتعديه او تقصيره.

المادة الحادية والثمانون – اذا توفي شخص ولم ينصب وصياً فللقاضي نصبه في الاحوال:

١– اذا كان للمتوفى دين ولا وارث له لاثباته واستيفائه.

٢– اذا كان عليه دين ولا وارث له لايفائه.

٣– اذا كانت له وصية ولا يوجد من ينفذها.

٤– اذا كان احد الورثة صغيراً ولا ولي له.

الفصل الثالث

انتهاء الوصاية

المادة الثانية والثمانون – تنتهي مهمة الوصي في الاحوال الاتية:

١– موت القاصر.

٢– بلوغه الثامنة عشرة الا اذا قررت المحكمة استمرار الوصاية عليه.

٣ـ عودة الولاية للاب او الجد بعد زوالها عنه.

٤ـ انتهاء العمل الذي اقيم الوصي المنصوب لمباشرته او انقضاء المدة التي حدد بها تعيين الوصي الموقت.

٥ـ قبول استقالته.

٦ـ زوال اهليته.

٧ـ فقده.

٨ـ عزله.

المادة الثالثة والثمانون ـ ١ـ للموصي ان يعزل وصيه عن الوصاية ولو كان ذلك بدون علمه.

٢ـ ليس للقاضي عزل الوصي المختار الا بسبب شرعي فإن كان عاجزاً ضم اليه غيره اما اذا ظهر عجزه نهائياً فيستبدل غيره به.

المادة الرابعة والثمانون ـ يعزل الوصي في الحالات الاتية:

١ـ اذا حكم عليه عن جناية او جنحة مخلة بالشرف.

٢ـ اذا حكم بعقوبة مقيدة للحرية سنة فاكثر.

٣ـ اذا حدث بينه او بين احد اصوله او فروعه او زوجه وبين القاصر نزاع قضائي او خلاف عائلي يخشى منه على مصلحة القاصر.

٤ـ اذا رأت المحكمة في اعمال الوصي او اهماله ما يهدد مصلحة القاصر.

٥ـ اذا ظهرت في حسابات الوصي خيانة.

المادة الخامسة والثمانون ـ ينعزل الوصي اذا فقد احد شروط الاهلية من تاريخ فقده اياه.

المادة السادسة والثمانون ـ تلغى جميع النصوص التشريعية التي تتعارض واحكام هذا القانون.

المادة السابعة والثمانون ـ ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثامنة والثمانون ـ على وزير العدل تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من شهر جمادى الثانية لسنة ١٣٧٩ المصادف لليوم التاسع عشر من شهر كانون الاول لسنة ١٩٥٩.

مجلس السيادة

رئيس مجلس السيادة

محمد نجيب الربيعي

خالد النقشبندي	اللواء الركن
عضو	عبدالكريم قاسم
محمد حديد	رئيس الوزراء
وزير المالية	ووكيل وزير الدفاع
ووكيل وزير الصناعة	ابراهيم كبة
مصطفى علي	وزير الاصلاح الزراعي
وزير العدل	ووكيل وزير النفط
احمد محمد يحيى	هديب الحاج حمود
وزير الداخلية	وزير الزراعة
حسن الطالباني	هاشم جواد
وزير المواصلات	وزير الخارجية
عبدالوهاب امين	محي الدين عبدالحميد
وزير الشؤون الاجتماعية	وزير المعارف
طلعت الشيباني	محمد عبدالملك الشواف
وزير التخطيط	وزير الصحة
فيصل السامر	فؤاد عارف
وزير الارشاد	وزير دولة
عوني يوسف	نزيهة الدليمي
وزير الاشغال والاسكان	وزيرة البلديات

عبداللطيف الشواف

وزير التجارة

نشر في الوقائع العراقية عدد ٢٨٠في ١٩٥٩/١٢/٣٠.

وقد جاء في الاسباب الموجبة لصدور هذا القانون يوم التاسع عشر من كانون الاول ١٩٥٩ الآتي:

الاسباب الموجبة:

لم تكن الاحكام الشرعية للاحوال الشخصية قد شرعت في قانون واحد يجمع من اقوال الفقهاء ما هو المتفق عليه والاكثر ملاءمة للمصلحة الزمنية، وكان القضاء الشرعي يستند في اصدار احكامه الى النصوص المدونة في الكتب الفقهية والى الفتاوى في المسائل المختلف عليها والى قضاء المحاكم في البلاد الاسلامية.

وقد وجد ان في تعدد مصادر القضاء واختلاف الاحكام ما يجعل حياة العائلة غير مستقرة وحقوق الفرد غير مضمونة فكان هذا دافعا للتفكير بوضع قانون يجمع فيه اهم الاحكام الشرعية المتفق عليها.

وقد أُلفت لهذا الغرض لجان حاولت ان تجمع الاحكام الشرعية وتوحدها وتخرج منها بقانون يجمع المتفق عليه من الاراء الا ان اللجان لم تتوصل الى نتيجة مقبولة في تحقيق هذا الغرض.

ومنذ ان انبثقت ثورة ١٤ تموز الخالدة جعلت من اهدافها الاولى وضع قانون موحد في احكام الاحوال الشخصية يكون اساسا لاقامة بناء العائلة العراقية في عهدها الجديد ويكفل استقرار الاوضاع فيها ويضمن للمرأة حقوقها الشرعية واستقلالها العائلي.

وتحقيقا لهذه الغاية الفّت وزارة العدل بامرها المرقم (٥٦٠) المورخ في ١٩٥٩/٢/٧ لجنة لوضع لائحة الاحوال الشخصية استمدت مبادئها مما هو متفق عليه من احكام الشريعة وما هو المقبول من قوانين البلاد الاسلامية وما استقر عليه القضاء الشرعي في العراق.

فكان من نتيجة عمل اللجنة مشروع هذا القانون الذي اشتمل على اهم ابواب الفقه في الاحكام المتعلقة بالاحوال الشخصية الجامعة لمسائل الزواج والطلاق والولادة والنسب والحضانة والنفقة والوصية والميراث.

وفي ما يلي اهم الاحكام التي اخذت بها اللجنة من نصوص القانون المدني ومن قوانين البلاد الاسلامية وكان لها سند من فقه الشريعة او كانت لا تعارض احكامها.

آ. اخذت اللجنة بأحكام المادة الاولى من القانون المدني بعد ان صاغتها بشكل يتفق ومبادئ الشريعة فجعلت نصوص هذا القانون هي التي تطبق على

المسائل التي تتناولها في لفظها او فحواها فاذا لم يوجد النص حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الاكثر ملاءمة لنصوص القانون.

ب. وضعت اللجنة قاعدة سريان الاحكام على الاشخاص لتشمل احكامه العراقيين كافة الا من استثني منهم بقانون خاص. وبذلك يكون قانون الاحوال الشخصية هو القانون العام في ما احتوى عليه من مبادئ واحكام وتكون قوانين الاحوال الشخصية الاخرى قوانين خاصة.

جـ. رأت اللجنة ان القواعد العامة الواردة في القانون المدني في احكام تنازع القوانين من حيث المكان (المواد من ١٩الى٢٤) قواعد لا تنافي مبادئ الشريعة وهي قواعد تنظيمية يجب الاخذ بها في احكام الاحوال الشخصية فنص المشروع في مادته الثانية على وجوب تطبيقها.

د. رأت اللجنة ان قوانين البلاد الاسلامية قد ذهبت في حكم تعدد الزوجات مذهبين فمنعه التشريع التونسي بصورة مطلقة وعاقب عليه (م-١٨/منه) وقيد التشريع المغربي المنع بالخوف من عدم العدل (ف-٣٠) فاختارت اللجنة مذهبا وسطا بينهما فمنعت بالمادة الثالثة الزواج باكثر من واحدة الا باذن القاضي ويشترط لاعطاء الاذن ان تكون للزوج كفاية مالية لاعالة ما زاد على واحدة وان تكون هناك مصلحة مشروعة ومنعت الزواج باكثر من واحدة اذا خيف عدم العدل وتركت ذلك لتقدير القاضي كما انها نصت على عقوبة الحبس لمدة سنة او بالغرامة مئة دينار على من يخالف ذلك.

هـ. وفي احكام الطلاق اخذت اللجنة بما هو المتفق عليه من لزوم ايقاع الطلاق بصيغته الشرعية ولم تعد الطلاق المقترن بلفظ (الثلاث) الا طلقة واحدة وشرعت التفريق بين الزوجين من اجل العلل والشقاق والضرر والامتناع عن الانفاق لمنع التعسف من جانب الزوج في استعمال حقه في الطلاق.

و. واجازت اللائحة للقاضي ان يأذن بتمديد مدة الحضانة اذا تبين ان مصلحة الصغير تقضي بذلك وهو ما اخذت به التشريعات في البلاد الاسلامية وافتي به اخيرا.

ز. عدّت اللائحة استمرار الولد في طلب العلم موجبا للنفقة.

ح. راعت اللجنة ايضا الانسجام بين احكام القانون المدني في الوصية وبين ما ورد في هذه اللائحة من احكام.

ط. هذا ولما كان الاختلاف في احكام الميراث، وهو من اسباب كسب الملكية قد اوجد بنتيجة اختلاف المذاهب التفاوت في انتقال حقوق الوارثين التي يقتضي توحيد قواعدها مما حمل هذا الاختلاف بعض ذوي العلاقة على التحايل على القوانين وقواعد الشريعة بانتحال الاديان والمذاهب، ولما كان توحيد القوانين وانشاء مجتمع مستقر في حقوقه وواجباته من اهداف الثورة فقد اقتضى توحيد احكام الميراث وجعلها منسجمة مع احكام الانتقال في الاراضي الاميرية التي شرعت منذ مدة طويلة وتقبلها الناس واستقرت المعاملات عليها، ولهذا ارتؤي ان تؤخذ هذه القواعد المنصوص عليها في القانون اساسا للميراث في العقار والمنقول ذلك لانها لا تختلف كثيرا مع الاحكام الشرعية.

ى. لقد اجتهدت اللجنة في ان تجمع في هذه اللائحة اهم المبادئ العامة لاحكام الاحوال الشخصية تاركة للقاضي الرجوع الى المطولات لاخذ الاحكام الفرعية من النصوص الاكثر ملاءمة لاحكام هذا القانون اذ وجدت اللجنة انه من المتعذر وضع قانون يجمع كافة المسائل الكلية والجزئية.

وقد نصت المادة الثالثة "لا يجوز الزواج باكثر من واحدة الا باذن القاضي وبشرط ان تكون للزوج كفاية مالية لأعالة اكثر من زوجة واحدة وان تكون هناك مصلحة مشروعة.

كل من اجرى عقدا بالزواج باكثر من واحدة خلافا لما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة او بالغرامة بما لا يزيد على مئة دينار او بهما.

واوجبت المادة الرابعة والسبعون سريان الاحكام الواردة في المواد من ١١٨٧ الى ١١٩٩ من القانون المدني في تعيين الورثة وتحديد انصبتهم في التركة من عقارات ومنقولات.

وتناولت المواد الاخرى الزواج كالعقد وشروطه والاهلية وتسجيل العقد واثباته والمحرمات وزواج الكتابيات والحقوق الزوجية واحكامها والنفقة والطلاق والعدة والولادة واثبات النسب والرضاعة والحضانة والوصية والاوصياء وغيرها[١].

وقد اثار صدور القانون ردود فعل قوية في الاوساط الدينية على اختلاف المذاهب واعلن عدد من العلماء بطلانه ولم يتقيد به قضاة المحاكم الشرعية بل حتى

---

[١] نص القانون في الوقائع العراقية ١٩٥٩/١٢/٣٠.

ان بعض النساء صاحبات الارث رفضن اخذ الحصص المتساوية على حساب الخروج على نصوص الشريعة الاسلامية الامر الذي يعني ان القانون ولد ميتا واوجد فجوة بين السلطة والهيئات الاسلامية.

والواقع ان القانون قوى جهة المعادين للحزب الشيوعي ولعبدالكريم قاسم وصار اعداؤهم يتخذون من هذا القانون حجة لتورطهما في اعمال خارجة عن الدين ولا تأتلف مع الاخلاق والتقاليد الاجتماعية من ذلك خروج النساء ليلاً واختلاطهن بالرجال والحفلات الماجنة ووصل التشهير لحد اشاعة هتاف صار متداولاً بين العامة "ماكو مهر بس هل شهر" او"ماكو مهر بعد شهز ونذب (نرمي) القاضي بالنهر" دليلاً على تحلل العائلة وتفككها واظهر القضاة امتعاضهم من القانون[1]. وقد اعتبر القانون احد الاخطاء التي ارتكبتها حكومة عبدالكريم قاسم اذ انه اثار الكثير من المعضلات السياسية والاجتماعية للحكومة.

تأسيس مصلحة السينما والمسرح

من اجل تمكين وزارة الارشاد من نشر الثقافة العامة وتوجيهها وتمشيا مع التطورات الحاصلة في الثقافة الجماهيرية للشعوب من خلال وسائل الاعلام المرئية فقد قررت وزارة الارشاد تأسيس مصلحة السينما والمسرح تأخذ على عاتقها القيام بهذه المهمة فصدر القانون رقم١٩٠ لسنة١٩٥٩ يوم ٢٤كانون الاول والذي تضمن:

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الارشاد ووافق عليه مجلس السيادة صدق القانون الآتي:

المادة الأولى: يراد بالتعابير الآتية المعاني الواردة ازاءها:

الوزير – وزير الارشاد

المصلحة – مصلحة السينما والمسرح

---

[1] حسن العلوي، عبد الكريم قاسم ص ٤٢،٦٨.

المدير العام – مدير مصلحة السينما والمسرح العام ورئيس مجلس ادارتها.

المادة الثانية: تؤسس مصلحة باسم (مصلحة السينما والمسرح) لها شخصية معنوية وذات نفع عام لغرض الاستملاك وترتبط بوزارة الارشاد وتناط ادارتها بمجلس ادارة مستقل في الشؤون المالية والادارية وفقاً لاحكام هذا القانون.

المادة الثالثة:

١- يدير المصلحة مجلس ادارة يتألف من المدير العام رئيسا وستة اعضاء يكون اربعة منهم في الاقل من الخبراء في شؤون السينما والمسرح والفنون الاخرى ذات العلاقة.

٢- يعين وينحى المدير العام وتعين مدة عمله وراتبه ومخصصاته بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير.

٣- يعين وينحى اعضاء مجلس الادارة بقرار من مجلس الوزراء وبناء على ترشيح من الوزير وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات.

المادة الرابعة:

١- يختار المجلس في أول اجتماع له نائباً للرئيس من بين اعضائه يحل محل الرئيس عند غيابه.

٢- يتم نصاب اجتماع المجلس بحضور اربعة اعضاء بضمنهم الرئيس أو نائبه وتتخذ القرارات باغلبية الاصوات وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

المادة الخامسة: للمصلحة انتاج الاشرطة السينمائية بمختلف انواعها وتشجيع النتاج السينمائي الجيد والفرق المسرحية التي تقدم نتاجا مسرحيا بمستوى عال وتأليف فرق تمثيلية وابداء التسهيلات اللازمة للجهات الوطنية او الاجنبية لانتاج الاشرطة السينمائية وتقديم المسرحيات داخل العراق بشرط اخذ موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية.

٢- تقدم المصلحة المشورة الفنية لوزارة الشؤون الاجتماعية عند منح الاجازة بتأليف فرقة مسرحية داخل العراق[1].

مجلس الوزراء   مجلس السيادة

---

[1] الوقائع العراقية ١٩٥٩/١٢/٣١.

وكان مجلس السيادة قد اصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ في الاول من نيسان باسم قانون مراقبة وفحص الرقوق السينمائية والتصوير وتنص المادتان الثانية والثالثة على اخضاع جميع الرقوق السينمائية المستوردة والمنتجة محليا بجميع انواعها الى الرقابة ويجاز للعرض كليا او جزئيا داخل العراق او خارجه لجهة معينة او للجمهور ويعين الوزير لجنة لفحص الرقوق برئاسة اعلى الاعضاء درجة من ممثلين عن وزارات الشؤون الاجتماعية والدفاع والتربية والتعليم والارشاد والداخلية".

وعليه اصدر وزير الشؤون الاجتماعية التعليمات الخاصة بفحص الرقوق رقم(١) لسنة ١٩٥٩ يوم ٢٢ نيسان اوجبت قيام لجنة فحص الرقوق السينمائية المستوردة والمنتجة محليا واصدار القرارات بشأنها بشرط ان تكون مترجمة الى اللغة العربية عند منح الاجازة لعرضها وان تكون الترجمة مطبوعة على الرقوق نفسها[١].

العلاقة بين العراق وايران

في شتاء ١٩٥٩ اخذت العلاقات بين العراق وجيرانه تتدهور وتزداد سوءا وتزايد قلق هذه الاقطار بشأن تفاقم الوضع الداخلي في العراق بعد محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم وتحشدت القوات على حدود العراق من جهة الاردن وسورية وايران وقد لاحظ السفير البريطاني في بغداد وجود قلق لدى وزير المالية محمد حديد اثناء مقابلته له في الخامس من تشرين الثاني بشأن موقف الدول المجاورة ولاسيما ايران وشكوكه بشأن السياسة البريطانية تجاه العراق. وقد اخبره السفير " ان من الضروري ان تكون هناك ثقة متبادلة بيننا " وكان العراق يشعر بقلق بالغ بسبب الزيارات المتبادلة بين الرؤساء والسياسيين في الاقطار المجاورة وكذلك بسبب التقارير التي تفيد بحصول تحشدات للقطعات العسكرية على الحدود العراقية الايرانية واشار محمد حديد الى الاضطرابات التي اثارها الايرانيون عبر شط العرب والاجراءات التي اتخذوها لايقاف تدفق المياه عبر الحدود وقال ان الايرانيين قد

---

(١) نفسه ٢٢ نيسان ١٩٥٩.

قاموا بهذا النوع من الاجراءات لغرض ايجاد توتر سياسي بين البلـدين. وقـد اكـد السفير ان التقارير عن تحشد القوات العسكرية على الحدود العراقية الايرانية غيـر صحيح وان الزيارات المتبادلة بين السياسيين كانت مرتبة قبل مدة من الزمن وفـي ما يتعلق بشط العرب قال السفير: " انه يعتقد ان السبب في النشاط الايراني هو قلـق الايرانيين المستند الى اعتمادهم الكبير على المرور من خلال شط العرب واكـد انـه ينبغي للعراقيين ان يؤلفوا وفدا للتباحث في جميع المعضـلات العراقيـة الايرانيـة ليتخذوا بعد ذلك الطريقة المفضلة لتجنب حصول الحوادث التي قد تكون ضارة جـدا في هذا الوقت.

وقال حديد انه لا يميل الى الاخذ بصحة ما ورد بتصريح الملك حسين (بشـأن اضطراب الوضع في العراق واحتمال تدخل الاردن) بشكل جدي تمامـا ولكـن مـن الصعب جدا ان تجعل أي فرد من العراق يصدق ان الملك حسين يـدلي بمثـل هـذا التصريح دون ان يحصل على الموافقة المسبقة لبريطانيا وقد انكر السـفير وجـود تحشدات عسكرية على الحدود العراقية الاردنية"[1].

وكان شاه ايران قد صرح يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٩ ان العراق لا يحترم نصوص معاهدة ١٩٣٧ وان النهر الذي يكون حدودا بين البلدين لا يمكن ان يستعمل من جانب واحد فقط وان العراق يتبع سياسة استعمارية ولا يقدر الصـداقة وحسـن الجوار"[2] وجاء رد العراق في ٢ كانون الاول انه يرفض تدخل اية دولة في شؤونه او الضغط عليه وانه كان قد منح ايران خمسة كيلو مترات باتجـاه عبـادان بتـأثير الضغط عليه لتخليص شركات النفط من دفع الضرائب اليه وان هذه المساحة كانـت منحة وليس حقا مكتسبا على امل حل قضايا الحدود بين البلدين فان لـم تحـل فـي المستقبل فسوف تعاد هذه الكيلومترات الخمسة الى العراق.

قال عبد الكريم قاسم في اليوم نفسه "نحن لا يمكن ان نتخلى عن أي حق من حقوقنا ففي حالة حدوث شيء يستوجب النزاع او النضال او التنـافس اننـا نرجـع ونحل هذه القضايا بالطرائق السلمية ولدينا من القوة العسكرية والمادية والمعنويـة

---

[1] رسالة السفير في بغداد الى خارجيته يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٥٩ الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ٤/٤٢٩.

[2] قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص ٤٥٢.

ما يمكننا من دعم حقوقنا التي سوف نسعى إلى اخذها وحلها بالطرق السلمية. قد يتساءل البعض عن قضايا الحدود بيننا وبين ايران الصديقة الدولة المجاورة. ان هذه القضايا تحدث بين الجيران وتحل هذه المنازعات على أسس سليمة اننا لانقبل لاية دولة اخرى ان تتدخل فيما بيننا ولا نقبل ان نكون تحت ضغط اية دولة اخرى.. سبق للعراق في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ عندما كانت الحكومة برئاسة المرحوم بكر صدقي[١] واخوانه في الثورة- الانقلاب العسكري جرى ضغط شديد على الحكومة عندما كانت بحراجة من الموقف الذي ضمنت ايران انجازه حوالي ٥كيلو مترات من شط العرب تجاه ايران وليست حقا لكي تتخلص شركات النفط من دفع الضرائب الى العراق عندما كان العراق في حراجة في ذلك الوقت على امل ان تحل قضايا الحدود لكنها لم تحل حتى الان فان لم تحل في المستقبل فاننا في حل من ارجاعها بوصفها جزءا من الوطن الام غير اننا نأمل ان تحل وفقا للعدالة وللعرف الدولي"[٢].

وقد جاء رد ايران على تصريحات عبد الكريم قاسم على لسان وزير الخارجية الايراني يوم ١٠ كانون الاول حين هاجم في مجلس الاعيان هذه التصريحات عاداً اياها انموذجا للعلاقات غير الودية واشار الى ان ايران ستتخذ الاجراءات الضرورية للمحافظة على حقوقها وانها لن تعترف بحل سوى خط التالوك ولوحت الصحف الايرانية باحتمال لجوء ايران الى الغاء معاهدة ١٩٣٧ بعد ان دان مجلس الاعيان موقف العراق[٣].

وفي ١٧ كانون الاول ١٩٥٩ رد متحدث بلسان وزارة الخارجية العراقية على حملات ايران ضد العراق بالقول:

لابد انكم لاحظتم ان هذه الوزارة وكذلك الصحف والاذاعة العراقية قد التزمت السكوت ولم تنطق بكلمة واحدة في هذا الشأن ولكن هذا السكوت لم يكن من باب قبول ما تقوله الجهات الايرانية سواء كانت رسمية ام غير رسمية وما تكيله من التهم الواهية والتفسيرات المغلوطة وما تثيره من ضجة مفتعلة لم تكن بسبب هذا او

---

[١] لم تكن الحكومة برئاسة بكر صدقي بل كانت برئاسة حكمت سليمان الذي جاء الى الحكم في اثر انقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦.

[٢] اتحاد الشعب ٣ كانون الثاني ١٩٥٩.

[٣] قحطان احمد سليمان، المصدر السابق ص ٤٥٤.

ذاك بل لان العراق في سياسته الخارجية يتمسك بشدة ببعض الاعتبارات الاخلاقية والسياسية عامة ولاسيما بتلك التي تربطه فيها بايران منذ ازمنة طويلة بصورة خاصة والتي تؤلف جوهر سياسة حسن الجوار بالمعنى الحقيقي ولان العراق يعتقد مخلصا ان الخلافات بين الدول يجب ان تحل بالطرائق السلمية وبالاساليب الديمقراطية المباشرة فيها وغير المباشرة لا بالطرائق الديماغوجية الغوغائية التي تستعمل فيها وسائل الدعاية الحديثة واجهزتها كالصحف والاذاعة وتشويه الحقائق وارباك الرأي العام وتوجيهه توجيها مغلوطا. ولان العراق يؤمن بوجوب تنمية سياسة عدم الاعتداء ماديا ومعنويا بين الدول وهو يعمل منذ ثورته المباركة على حمل الاخرين على الالتزام بها والسير في مسلكها هذا مع العلم انه لن يقبل بأية صورة من الصور الاعتداء عليه بل يعمل على رد العدوان بكل ما اوتي من حول وقوة لهذه الاسباب ولاخرى تنبثق عن شعورنا المخلص بالود والمحبة للشعب الايراني فضلنا الاناة والصبر على التسرع اعتقادا منا ان المسؤولين الايرانيين لابد ان يتحسسوا حسن نيات حكومة الجمهورية العراقية ويعتبروا باستقامة سياستها وهكذا يعودوا عاجلا الى تحكيم العقل والمنطق ويرجعوا عن هذا الاندفاع العاطفي المغلوط في توجيه علاقاتهم مع جارهم التاريخي.

ولكن برغم كل ما ابديناه من حلم وصبر تجاه هذه الحملة المفتعلة لوحظ بكل اسف ان المسؤولين الايرانيين قد تمادوا في اصرارهم على عدم الاخذ بالمبادئ السليمة في العلاقات الدولية وعلى عدم التقيد بالصلات التاريخية والاجتماعية التي تربط بين الشعبين وما تفرضه من اعتبارات اخلاقية يجب ان تسود بين الدولتين الجارتين. لقد ادلى جلالة شاه ايران بتصريح بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٩ وصف فيه السياسة التي ينتهجها العراق تجاه ايران بكونها سياسة استعمارية ضيقة استغربنا منها ومع هذا فليس بودنا ان نبين كم ان هذه الفكرة مغلوطة والى أي حد تناقض الواقع التاريخي ذلك لاحترامنا لجلالة الشاه بوصفه ملكا غير مسؤول وكنا نود مخلصين ان لا يزج نفسه في هذا الميدان لانه من الامور السياسية التي يجب ان تترك معالجتها للرجال القائمين على تمشيتها.

ودليل واضح على تسامح العراق واخلاصه تجاه الشعب الايراني اشارة سيادة الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي الذي عقده في ٢كانون الاول١٩٥٩ الى سياستنا مع جيراننا الدول المجاورة والدول الاسلامية اذ قال "كانت

لنا قبل حلف بغداد علاقات حسن جوار وعلاقات تاريخية. وهذه العلاقات لن تنفصم وسوف تبقى خالدة انما لا يمكننا ان نتخلى عن أي حق من حقوقنا في حالة حدوث ما يستوجبه النزاع والدفاع عن هذه الحقوق ولكننا نحل هذه القضايا بالطرق السلمية. واضاف سيادته ان قضايا الحدود بيننا وبين ايران الصديقة هي من القضايا التي تحدث بين الجار والجار، وتحل المنازعات بشأنها على أسس سلمية".

ثم قال المتحدث بلسان وزارة الخارجية:

ويظهر من استمرار الحملة الصحفية والاذاعية التي تقوم بها الجهات الايرانية ان هذا الاتجاه العراقي السلمي الودي نحو ايران والذي اعرب عنه سيادة الزعيم المنقذ بكل امانة واخلاص ان هذا الاتجاه لم يلق قبولا او فهما من لدن الحكومة الايرانية وقد اتضح ذلك بشكل جلي في الخطاب الذي القاه وزير خارجية ايران في مجلس النواب الايراني بتاريخ ١١-١٢-١٩٥٩ اذ حاول تشويه الحقائق المتعلقة بالقضايا القائمة بين القطرين وسعى الى حصرها بصورة محددة في موضوع شط العرب ناسيا او متناسيا اعتداءات ايران الكثيرة والمستمرة منذ عشرات السنين على حقوق العراق في نقاط كثيرة على الحدود.

وبصرف النظر عما في هذا التوجيه من خطر على سلامة العلاقات بين البلدين اننا نعتقد مخلصين ان من واجب كل دولة تحب السلم وتتقيد بمبادئ العدل والقانون الدولي ان تتحاشى كل ما من شأنه تشويه الحقائق وعرضها بصورة منقوصة لما في ذلك من ارباك تفكير الناس في بلادها وحملهم على الاعتقاد بامور مغلوطة ينعكس اثرها في علاقاتهم مع جارهم، فقد حاول وزير خارجية ايران ان يظهر موقف العراق في القضايا التي اثارها على غير حقيقته وبصورة ملتوية بعيدة عن الواقع الذي يعرفه الجميع، لذلك آثرنا ان نتطرق الى بعض هذه الامور بصورة مختصرة وموضوعية ليطلع عليها الشعبان العراقي والايراني وليكونا فكرة واضحة عنها، ويستخلصا من ذلك الاسباب التي تدعو الساسة الايرانيين الى انتهاج هذه السبل، وتحمل النتائج التي تترتب على مثل هذه الاساليب.

ان ثقتنا بذكاء الشعب الايراني تكفينا عناء الاسهاب في بيان الاسباب والنتائج التي اشرنا اليها، اذ انه ولاشك مدرك ان هذه الضجة المفتعلة ما هي الا برقع تتستر وراءه امور خطيرة تمس واقع حياته اليومية وموقعها الدولي في التيارات التي تنجرف فيها دول اخرى.

واستطرد المتحدث بلسان وزارة الخارجية ليقول:

ان من يطلع على خطاب وزير خارجية ايران يرى بوضوح انه على الرغم من طول الخطاب لم يتطرق فيه الا الى قضية واحدة وهي قضية شط العرب، التي جعل منها على خلاف الواقع محور الخلاف والتوتر بين البلدين. هكذا اراد وزير خارجية ايران قصدا ان يجعل من شط العرب نقطة خلاف، وان ينال من مجلس النواب التصفيق والتأييد. الا اننا واثقون من ان اولئك النواب الذين صفقوا وأيدوا لو رجعوا الى الحقائق المسجلة لوجدوا ان العراق الذي التزم بتعهداته وراعى القيم الاخلاقية تجاه جارته ايران وصبر على الاعتداءات المستمرة هو الذي يستحق التقدير.

لهذا السبب سنذكر في ما يلي بعض القضايا التي يتضح لكم منها مدى انحراف خطاب وزير خارجية ايران عن الواقع، ومدى اعتداء حكومته على حقوق العراق ومدى سعة صدر الحكومة العراقية تجاه جارتها ايران. ان القضايا التي سنذكرها هي على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ليتضح لكم القصد الحقيقي الذي تنطوي عليه هذه الحملة على العراق.

ثم استعرض المتحدث موضوع الخلاف بين البلدين على الحدود منذ معاهدة ارض روم سنة ١٨٤٧ لمدة معاهدة سنة ١٩٣٧ ومحاولات ايران التجاوز على حدود العراق بصورة متواصلة[١].

وفي ٢٠ كانون الاول عاد شاه ايران واتهم العراق بخرق معاهدة ١٩٣٧ وهدد باتخاذ اجراءات اضافية واشار الى رغبته في رفع النزاع الى محكمة العدل الدولية ورد عبد الكريم قاسم في اليوم التالي بحزم ان العراق لن يتنازل عن حقوقه وانه ينشد السلم فلذا لم يفد فسوف يسترجع حقوقه بالقوة ويردع المعتدين واشاد بالشعب " في ما يتعلق بالشعب الايراني فاننا نجلهم ونحترمهم فلدينا ارتباطات وعوامل تاريخية وجوار وجيرة واحدة منذ قديم الزمان انما الحكومات التي ترأس الشعب يجب ان لا تقف حائلا بين تقارب الشعوب.. ان القتال يجب ان لا يكون على شبر من الارض.. ان سيادة القانون والالتزام بالمواثيق والعهود والرجوع الى الامم المتحدة هو اضمن وسيلة للعالم لكي يعيش في حرية. واننا لن نلجأ الى القوة الا بعد

---

[١] اتحاد الشعب والثورة ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٩.

استنفاد كل شيء.. لقد سمعت من الاذاعات الخارجية ان العراق دولة استعمارية فانني اسألكم ايها السادة اين الجيوش التي ارسلناها الى الخارج واعتدينا بها على دولة اجنبية... انني اعلن للعالم اجمع اننا دولة محايدة مسالمة ولكنها لا تقبل العدوان مطلقا وتلتزم بحقوقها اما صراخ المعركة والعويل من خلال المعركة فلا ينجم عنه شيء انما الامور بنتائجها وبنتيجة المعركة اننا على حق واننا سوف ننتصر دوما ما دمنا على حق"[1].

وقد قامت ايران بتحريك قواتها البحرية واتخذت مواقع لها بحجة حماية عبادان وتحركت الدبابات والمدافع يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الاول لاسنادها فقال عبد الكريم قاسم يوم ٢٣ كانون الاول " ان الدلائل تدل على ان المستعمر والطامع ما زال يعد العدة للاعتداء علينا اننا دولة محايدة مسالمة لكننا سوف نعطي الاعداء والطامعين درسا بعدم الاعتداء والعدوان على احد وعلى حقوق الاخرين ان الانسان في حياته يموت مرة فليكن هذا الموت في شرف وعزة واباء.. اننا سوف نذود عن كياننا ونحافظ على حقوقنا ونحافظ على موارد شعبنا " وقال وهو يخاطب لواء المشاة التاسع عشر. " انني اخاطب الجميع ان يكونوا على اهبة الاستعداد للذود عن كيان هذا الوطن.. انني انصح اولئك الذين باشروا بالتحشد على حدودنا انصحهم ان يرجعوا الى رشدهم والا سوف تكال عليهم الضربات تباعا ونسترجع ارض الوطن شبرا بعد شبر"[2].

ثم قال "اننا نفكر بحل جميع القضايا والخلافات التي تحدث على الحدود. نفكر في الرجوع اولا الى تطبيق المعاهدات والاتفاقيات العادلة والرجوع الى هيئة الامم والتحكيم وقد نقبل بما يقوله المحكمون بالعدل.. ان الحدود بيننا وبين ايران مثبتة منذ سنة ١٩١٣ ويظهر ان حكومة ايران في الوقت الحالي اخذت تتذرع بشتى السبل يدفعها العدو ويدفعها الاستعمار... فقد اعتدت علينا في مناطق عديدة من الحدود اعتدت علينا وقطعت مياه نهر الوند عن خانقين وسببت موت المزروعات في خانقين واعتدت علينا في منطقة مندلي وقطعت المياه عن ابناء جلدتنا واعتدت علينا في منطقة زرباطية وقطعت المياه وما زالت تبني السدود لتقطع المياه، وهو الحق

---

[1] مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ٢/١٢٩ - ١٣٠.

[2] نفسه ص ١٣٤ - ١٣٥.

الطبيعي الذي يتمتع به ابناء شعبنا منذ الآف السنين، لقد اعتدت علينا في مناطق عديدة بل اندفعت داخل حدودنا الى مسافة احد عشر كيلو متراً وسبعة كيلو مترات في مختلف المناطق وبنت مخافرها في غفلة من الزمن كما انها في شط العرب لا تلتزم بالعرف الدولي والمواثيق الدولية واخذت تعتدي على ابناء جلدتنا في تلك المنطقة واخذت تعتدي على العرف الدولي ونحن نعلم من يدفعها اننا سوف نسحقها ونسحق من يدفعها في ذلك... انني جئتكم هذا اليوم ايها الجيش المظفر لتكونوا على اهبة الاستعداد لتحطيم كل معتد ظالم اثيم"[1].

اما المهداوي فقد ربط يوم ٢٦ كانون الاول بين الحملة الايرانية وحملات جمال عبد الناصر فقال " ان خؤولته [عبد الناصر] التي اخذت تنتقم له ومن هم؟ شاهنشاه ايران الذي عدّه سليل الخيانة القزم المضحك حسين سليل البيت الهاشمي الخائن، فاراد ان يهدد العراقيين باساطيله وجحافله وبهلوانياته وهو معروف لدى الشعب العراقي بصورة خاصة والشعب الايراني بصورة اخص كافة من هم هؤلاء الذين يحكمون الجارة العزيزة ايران"[2].

وفي خطاب له في ١٩٥٩/١٢/٢٨، قال عبدالكريم قاسم "عندما عرفنا في مؤتمرنا الصحفي في اليوم الثالث من هذا الشهر بأن بلادنا قد اعتدي عليها فيما مضى ومازال الاعتداء يقع عليها في كل يوم اخذت الاذاعات الاجنبية والصحف والدعايات والبرلمانات الرجعية التي سوف تزول والتي تنتخب بالاسم وهي جسم بلا فكرة صادقة تستوحي افكارها من الاجنبي والمستعمر ومن السائرين في ركابهم ان مثل هذه البرلمانات لا يمكنها ان تتهجم على جمهورية ديمقراطية... ومثل هذه الدمى لا يمكنها ان تتهجم على جمهورية ديمقراطية متحررة ومسالمة.

ان العدوان ظاهر علينا وسوف يقدم وزير الخارجية للجمهورية العراقية الخالدة بأرائه ويوضح سلسلة الاعتداءات التي تعرضت اليها جمهوريتنا بالذات من هذه الدولة التي لا تحترم حقوق الجيرة والجيران. اننا سوف نرجع الى العرف الدولي وسوف نرجع في تصرفاتنا الى المواثيق والمعاهدات والاتفاقات التي يجب ان يلتزم بها وان حق العراق ظاهر واضح ونحن لا نقبل العدوان.

---

[1] نفسه ص ١٣٧.

[2] المحاكمات ٢٠/٣، ١٥.

اخذت الاذاعات تدعي وتقول اننا حركنا الجيوش الى منطقة البصرة لضرب اخواننا الشعب الايراني والاستيلاء على تلك المنطقة والعالم يعلم ويدري اننا لم نحرك حتى هذه اللحظة ولا جندياً واحداً الى تلك المنطقة لكننا نتمكن من ضرب كل طامع في فترة ولحظات... اننا نسحق العدوان علينا في لحظات ونحن نعلم كيف نحرك قواتنا ونستخدمها في اللحظة الحاسمة.

لقد نصحت اولئك بأن يرجعوا الى رشدهم ولكن على ما يظهر قد غرتهم بعض القطعات التي يملكونها واخذوا يهددون سلامة المنطقة بالخطر، فإن التبعية سوف تقع عليهم وان التاريخ سوف يحكم عليهم بالخزي والعار..."[1].

وفي اليوم نفسه صرح اللواء الركن احمد صالح العبدي رئيس اركان الجيش والحاكم العسكري العام لوكالة الانباء العراقية جوابا عن سؤال وجه اليه بشأن التحشدات الايرانية على الحدود العراقية فقال ان الايرانيين بدأوا يحشدون قواتهم على حدودنا الجنوبية في منطقة كصبة ونهر الجنتين الواقعتين قرب شط العرب واضاف الى ذلك قوله اننا لا نهتم لتلك التحشدات فقد اعلنها صراحة زعيمنا الحبيب عبد الكريم قاسم اننا دولة محايدة مسالمة لا تعتدي على احد ولكننا في الوقت نفسه دولة قوية تستمد القوة من كفاءة قواتها المسلحة ويقظة شعبها الحر. ونحن قادرون على سحق رأس كل من يعتدي على حدودنا واشار اللواء العبدي الى التخرصات التي تذيعها طهران لرجال الجيش والسياسة فقال لتعلم اذاعة طهران الاجيرة اننا قد عاهدنا الله وعاهدنا زعيمنا اللواء الركن عبد الكريم قاسم منذ بدء الثورة المباركة اننا جنود مخلصون نسير وراءه حتى النهاية وقد نذرنا انفسنا لخدمة هذا الشعب الامين حتى تتحقق الاهداف التي صممها مصمم ومفجر ثورة ١٤تموز اللواء الركن عبد الكريم قاسم ولتعلم اذاعة طهران المسخرة اننا سنقضي في سبيل جمهوريتنا وفي سبيل زعيمنا الامين عبد الكريم قاسم"[2].

وقد اجرت القوات العراقية مناورات ناجحة في منطقة المسيب شاركت فيها الطائرات وفي الوقت نفسه نفى آمر موقع البصرة تحشيد القوات العراقية على

---

[1] مبادئ الثورة في خطب الزعيم ١٤٥/٢.

[2] الثورة، اتحاد الشعب ١٩٥٩/١٢/٢٨.

الحدود وقال انه لا توجد سوى سرية واحدة مقابل ثلاثة الوية ايرانية على الحدود اضافة الى الطائرات العسكرية في مطار عبادان[1].

واعلن هاشم جواد وزير الخارجية يوم ٣٠ كانون الاول ١٩٥٩ في تصريح له لوكالة الانباء العراقية:

"ان العراق يعمل على حل الخلافات بالطرق السلمية المباشرة وغير المباشرة ويعتمد اذا اقتضت الحاجة على الامم المتحدة والهيئات العربية الاخرى. ويلتزم بالمعاهدات والاتفاقيات ويسير في تنظيم علاقاته الخارجية على أسس ومبادئ القانون الدولي ويرعى روابط الجيرة مستندا الى الروابط التاريخية والمنافع المتبادلة ويتمسك بحقوقه تمسكا شديدا ويدافع عنها بكل قوة ويرد عن نفسه أي اعتداء بكل الوسائل الشرعية وقال ان استمرار التحشدات العسكرية الايرانية على الحدود تعني بوضوح استمرار حالة التوتر بين القطرين وتعقيد الامور وان في ذلك ما فيه من اضرار بالمصالح الوطنية والاقليمية والدولية ولاشك ان في مقدور المجموعة الدولية ان تحكم على الجهة التي تعد السبب في كل ذلك بعد ان بينا بكل اخلاص المبادئ القانونية الواضحة التي نسير وفقها في علاقاتنا الدولية ورغبتنا في اقامة صلات طيبة مع جميع الدول".

واختتم هاشم جواد تصريحه بالقول: على كل حال ليس في مصلحة احد استمرار حالة التوتر في منطقة الشرق الاوسط ونشوء كل ما يهدد الاستقرار والسلم فيها[2].

وفي بداية ١٩٦٠ خفت لهجة ايران مرحبة بتصريح هاشم جواد حول الحل السلمي وزار طهران يوم ٥ كانون الثاني ١٩٦٠ رئيس وزراء السويد وقيل انه يسعى إلى الوساطة بين البلدين. واخذت ايران تبحث عن وسيلة لايقاف الحملات الصحفية والاذاعية وبحث الموضوع مع العراق مباشرة. وصرح رئيس وزراء ايران (عباس اقبال) في لاهور حيث كان يحضر اجتماعات حلف السنتو عدم وجود رغبة في أي صدام مسلح مع العراق وان المسألة يجب ان تحل بمفاوضات ثنائية الامر

---

[1] قحطان احمد سليمان، المصدر السابق ص ٤٥٥.

[2] اتحاد الشعب ٣٠ كانون الاول ١٩٥٩.

الذي يؤكد عدم قناعة اعضاء السنتو بموقف ايران وعدم الرغبة في عرض الامر على الامم المتحدة وتحويله الى نزاع بين المعسكرين الشرقي والغربي[1].

استقالة السفير العراقي في ايران

سعى حسين جميل السفير العراقي في طهران إلى تحسين العلاقات بين العراق وايران وقد اشارت الصحف الايرانية الصادرة في آب ١٩٥٩ الى هذه المساعي واشارت الى قوله ان الايرانيين الذين يقومون بزيارة العتبات المقدسة في العراق سيعودون الى زيارتها. ولكن السفير قدم استقالته. وقد نشرت الصحف العراقية الصادرة يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٥٩ خبر هذه الاستقالة كالاتي:

" علمنا ان وزارة الخارجية قد قبلت يوم امس (٢٧ كانون الاول استقالة حسين جميل سفير العراق في طهران. ومعروف ان حسين جميل كان قد قدم الى وزارة الخارجية استقالته من منصبه في اواسط شهر آب الماضي لرغبته في التفرغ للعمل السياسي. وكانت وزارة الخارجية يومها قد اختارت سيادته عضوا في الوفد العراقي الى هيئة الامم المتحدة فتقرر ارجاء النظر في امر هذه الاستقالة حتى انتهاء دورة الامم المتحدة كما اكد حسين جميل استقالته هذه للمسؤولين عند مروره ببغداد وهو في طريقه لحضور دورة الامم المتحدة. وقد قبلت الاستقالة بعد عودته الى بغداد[2].

ويبدو ان اصراره على تقديم استقالته قد جاء بسبب قرب انتهاء مدة الانتقال حيث وعد عبد الكريم قاسم ان هذه المدة ستنتهي يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ وهو يوم عيد الجيش حيث ستجاز الاحزاب وكانت رغبة حسين جميل هي التفرغ للعمل الحزبي في الحزب الوطني الديمقراطي.

---

[1] قحطان احمد سليمان، المصدر السابق ص ٤٥٦.

[2] الثورة ٢٨ كانون الاول ١٩٥٩.

مسكوكات تذكارية

في ٢٦ كانون الاول اصدر مجلس السيادة القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ هو (قانون المسكوكات التذكارية وقد نص القانون في مادته الاولى "للحكومة ان تصدر مسكوكا تذكاريا من وقت لاخر تخليدا للمناسبات الوطنية وان تبيع هذا المسكوك مباشرة او بالواسطة لمن يرغب في شرائه من الجمهور والدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والاهلية "وجاء في المادة الثانية" تعين قيمة المسكوك ووصفه وحجمه وشكله وتركيبه ووزنه بمرسوم جمهوري" وقد اشترط المرسوم ان لا يستعمل المسكوك التذكاري للتأديات القانونية ولا يعد من العملة العراقية ومنع القانون الاشخاص من صنع او تقليد او تزييف أي مسكوك من المسكوكات التذكارية التي تصدرها الحكومة او ان يتداول او يتعاطى بها.

وتنفيذا لهذا القانون وبمناسبة "عيد السلامة والابتهاج" صدر يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٥٩ **المرسوم الجمهوري رقم (٨٨١) ونصه:**

"استنادا الى المادة الثانية من قانون المسكوكات التذكارية رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ وبناء على ما عرضه وزير المالية اصدرنا المرسوم الجمهوري الآتي:

المادة الاولى:- تصدر الحكومة مسكوكا تذكاريا لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

المادة الثانية:- يكون المسكوك الصادر بموجب المادة الاولى بالاوصاف الاتية:-

التركيب: (٥٠٠/١٠٠٠) فضة خالصة

الوزن: ٣٧,٥ غراماً

القطر: ٤٥ ملمتراً

الحافة: مستوية مستديرة مكتوب عليها ١٤ تموز ١٩٥٨ ثلاث مرات.

الوجه: صورة بارزة للزعيم اللواء الركن عبد الكريم قاسم وفي اعلى الصورة عبارة (ذكرى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨) وفي اسفلها عبارة الزعيم اللواء الركن عبد الكريم قاسم.

الظهر: شعار الجمهورية العراقية محاطا بسعفتين وفي اسفلها عبارة (١٩٥٩/١٣٧٩).

المادة الثالثة: يباع المسكوك بقيمة اسمية قدرها دينار واحد لكل قطعة".

المادة الرابعة: يباع المسكوك من قبل البنـــك المركـــزي العراقـــي للجمهـــور وللدوائر الرسمية وشبه الرسمية والاهلية داخل العراق وخارجه مباشرة او بواسطة المؤسسات التي يعينها البنك

المادة الخامسة: لا يستعمل المسكوك للتأديات القانونية ولا يعد مـــن العملـــة العراقية".

رئيس الوزراء   مجلس السيادة[١]

---

(١) الوقائع العراقية ١٩٦٠/١/٥.

حـوادث وأخبـــار

١٩٥٩/٥/١ رفع الشيوعيون شعار (الحزب الشيوعي في الحكم مطلب عظيم".

١٩٥٩/٧/٢٩ قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة لاختيار مــدى صـــلاحية زوجـــات البارزانيين الروسيات لغرض تعيينهن بعد معرفة مؤهلاتهن.
وتأسيس سفارتين في بكين وبراغ.

١٩٥٩/٨/١٦ اهداء اسلحة الى جيش التحرير الجزائري بمبلغ ٣٦٩٢٤ ديناراً نظرا لما يحكمه الواجب القومي في مساعدته في كفاحه ضد الاستعمار.

١٩٥٩/٨/١٩ منح ورثة الشهيدة زكية محسن شويلية التي استشهدت اثناء انتفاضة ١٩٥٦ ثلاث مئة دينار.

١٩٥٩/٨/١٩ سافر وفد عراقي يضم كلا من الدكتور فيصل السامر وزير الارشـــاد والدكتورة نزيهة الدليمي وزيرة البلديات وحسن الطالبـــاني وزيـــر المواصلات وعوني يوسف وزير الاشغال العامة والاسكان الى الهند يحمل رسالة الى جواهر لال نهرو من عبد الكريم قاسم وقـد قابـــل الوفد نهرو يوم ٢١ آب وكان معهم قاسم حسن السفير العراقي في الهند وقد قدم الوفد العراقي الهند بمناسبة تدشـــين الخـــط الجـــوي الجديد للخطوط الجوية العراقية في التاسع عشر من آب.

١٩٥٩/٨/٢٢ تقديم مساعدات عينية للاجئين الجزائريين على شكل بضائع مصنوعة محليا.

١٩٥٩/٩/٦ العراق يطلب المساعدة الفنية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية شـــرط ان لا تكون هذه المساعدة مرتبطة ببلد اخـــر بـــل تكـــون خاصـــة بالعراق.

١٩٥٩/٩/١٠ عبد الكريم قاسم يتولى مهمات وزير الخارجية وكالة بســـبب غيـــاب وزير الخارجية هاشم جواد.

١٩٥٩/١٠/١ وزير المالية ينفي حاجة العراق الى قرض من شركات النفط.

١٩٥٩/١٠/٤ عبد الكريم قاسم يستقبل الشيخ احمـــد البـــارزاني والمـــلا مصـــطفى البارزاني مع وفد من رؤساء العشائر الكردية.

١٩٥٩/١٠/١٧ وزير الخارجية هاشم جواد يثمن مشروع الزعيم السوفيتي خروشوف القاضي بنزع السلاح ويؤكد ان المشروع تحول اساس في الوضع الدولي.

١٩٥٩/١٠/٢٦ كتبت جريدة اتحاد الشعب مقالا بعنوان (حشود عسكرية فخمة على الحدود العراقية في سورية والاردن هدفها التآمر على العراق وهذه المؤامرة ترتبط مباشرة بالشريف ناصر خال الملك حسين الذي رقي الى رتبة زعيم في الجيش مؤخرا وان الحالة شبيهة بما حدث عام ١٩٤١ حين زحفت قوات بريطانية واردنية على العراق واعادت الوصي عبد الاله.

١٩٥٩/١٠/٢٨ في اجتماع مجلس الوزراء هذا اليوم تلي كتاب وزارة المالية برقم ١٦٢٢ وتاريخ ١٩٥٩/١٠/١٧ الباحث عن ممتلكات الاسرة المالكة السابقة التي في امريكا او في انكلترا والتي تؤلف ثروة لا يستهان بها منها ما هو معلوم والاخر مشكوك في مقداره وان سلوك جمع المعلومات واستشارة القانونيين في العراق بشأن كل مسألة سيستغرق وقتا طويلا قد لا يؤدي الى نتائج حاسمة ولاجل ان تستعاد هذه الممتلكات من جهة وان تكون هذه الاستعادة سريعة من جهة ثانية تقترح الوزارة ايفاد المحامي الدكتور حسن زكريا الذي كان يشغل منصب مدير الدائرة الحقوقية في وزارة الخارجية الى انكلترا والولايات المتحدة الامريكية لمدة لا تتجاوز الشهرين لتزويد المحامين الذين سيتولون الدفاع عن حقوق الخزينة بالمعلومات والتوجيهات المقتضية والاتفاق معهم على اجورهم وتحديد اعمالهم بتثبيت مقدار الممتلكات المتنازع عليها في كل من البلدين وضمان حقوق الخزينة. على ان يمنح المومأ اليه مخصصات الايفاد على وفق المادة السادسة من نظام الايفاد رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ المقررة ويمنح ايضا اجوراً مقطوعة تقدر بعد عودته الى العراق تتناسب والاتعاب التي سيبذلها في هذا الباب.

وبعد المداولة وافق المجلس على ما جاء في اعلاه على ان تتخذ التدابير لسفره بسرعة.

١٩٥٩/١١/٦ صرح عبد الكريم قاسم انه سيؤدي فريضة الحج.

١٩٥٩/١١/١٦ السفير السوفيتي في بغداد كريكوري زايتسيف يزور عبد الكريم قاسم في المستشفى وقد استغرقت الزيارة زهاء ساعة.

١٩٥٩/١٢/٢ قرر عبد الكريم قاسم تعويض ذوي الشهداء في مذابح كركوك التي وقعت يوم ١٤ تموز وكذلك الجرحى والمتضررين.

١٩٥٩/١٢/٣ قرر مجلس الوزراء عدّ يوم ٣ كانون الاول من كل عام عطلة رسمية بمناسبة شفاء عبد الكريم قاسم من محاولة الاغتيال وخروجه من المستشفى وتسمية هذا اليوم بيوم السلامة.

١٩٥٩/١٢/٢٠ تلبية لدعوة السفارة السوفيتية في بغداد حضر عبد الكريم قاسم عرضا لاشرطة عراقية وسوفيتية.

١٩٥٩/١٢/٢٣ قرر مجلس الوزراء رفع التمثيل الدبلوماسي مع اليابان وايطاليا من مفوضية الى سفارة.

١٩٥٩/١٢/٣٠ قرر مجلس الوزراء تبادل العلاقات الدبلوماسية مع غانا على مستوى السفارة كما قرر عد يوم ٦ كانون الثاني في كل عام عطلة رسمية.

وفي هذا اليوم ايضا (٣٠ كانون الاول) غادر قاسم امين الجنابي مرافق عبد الكريم قاسم الى لندن لاجل العلاج وكان قد اصيب بجروح كثيرة اثناء محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم.